الموسوعة الإدارية الخيثة

متبادئ المحكمة الإداريّة العليّا وفتاوى الجمعيّة العمُومَيّة مندعام ١٩٤٦ - ومختمام ١٩٨٥

محت إشرافت

الاسالات المتعملي ماران ميكنانين الدكتورلستيم تعطير عث رئيس بيسيالين

الجزع التاسع

الكية الأولى 1884 - 1884



ەلار ، ئازۇرلارنىق قادرىمۇمىلى دەرىيەنلاردى الىلىدىد ئالىق، يەت يورىدە دىرىدى ، 100 كىلىدىدە ، 100 مىدىدىد

الدار العربية للموسوعات

دسن القضفانس ــ محام تناسست عام 1929

الدار الوحيدة الني تحصصت في اصدار الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى العالم الحربين

۲۰ ساري عدلي ب الخاهيرة

س . ب ۵۶۳ د نابعون ۳۹۳۶۱۳۰

الموسوعةالإداريةالخيثة

متبادئ المحكمة الإدارتية العليا وفتاوى الجمعيّة العموميّة مندعام ١٩٤٦ - ومنعام ١٩٢٩

مخنت إشراف

الأستاز حسر للفكها في المامانام محكمة النقض الدكتورنعت يمعطية نائد رئيس مجاس الدواز

الجزع المتاسع

الطبعة الأولى

إصدار: الدار العربية للموسوعات القامة ، ؟ شاع مدار ١٥٦٦٠٠

بسماللة الحَنائجة وَوَنُدُلُ اعِدَمَالِحَة فَسَيْرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤَمِيْنُونَ صَدَقاللة العظيم

تفتديم

الداد العتربية للموسوعات بالمت المقالمة المت قدّمت خلال المتحاق ربع عترب مضى المعديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مسّتوى الدول العربية. يسعدها أن نقتم إلى السادة رجال القانون في مصرّر وجمع الدول العربة هذا العل المحديد الموسوعة الإدارية الحربية العلية المتحديد الماملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا

منذعام ١٩٥٥ وفتاوى الجمعية العمومية منذعام ١٩٤٦ وذلك حتى عـــام ١٩٨٥

ارجومن الله عــز وتجــل أن يحـُوزالقبول وفقناالله حمّيعًا لما فيه خيرامُتنا العرّبيةِ.

حسالفكها لخت

وفسسوعات الجسسزء التأسسيع

* راجع الفصول من الاول حتى الثالث منشورة بالجزء الثامن من الموسوعة

القصل الرابع - التحقيق مع العاملين

الفصل الخابس ... الوقف عن العبل احتياطيا

الفصل السادس ــ القرار التاديبي

الفصل السابع ... الدعوى التابسة

الفصل الثابن ــ المحاكم التاديبية

القصل التاسع - تاديب الوظف المار والنتدب والنقول

الفصل العاشر ـ مجـالس التاديب

الفصل حادي عشر - مباديء متنوعة في التاديب

منهج ترتيب محتسويات الموسسوعة

بوبت في هذه الموسوعة المبلديء القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية المهومية اقسمي الفتوى والتشريع وسمن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس السدولة بالقسائون رقسم ١١١٢ السنة ١٩٤٦ .

وقد رتبت هذه البادىء مع ملخمى للاحسكام والفتساوى التى أرسبتها ترتيبا أبجديا طبقسا للموضسوعات ، وفي داخل الموضسوع الواحسد رقبت المبادىء وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب ،

وعلى هدى من هدذا الترتيب المنطقي بدىء - قدر الامكان - برصد المسادىء التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبتها المبادىء التي تضمنت تعادد عامة ثم اعقبتها المبادىء التي تضمنت المبادىء المتدارية جنبا الى جنب دون تقيد بناريخ صدور الأحكام أو المتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطق للمبادىء غي اطسار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والمعاوى عجنبا الى جنب ما دام بجمع بينها تهائل أو تشسابه يقرب بينها دون نمسال للمبادث على سرعة تتبع المشكلة الذي يدرسها والوصول باتصر السبل الى للباحث على سرعة تتبع المشكلة الذي يدرسها والوصول باتصر السبل الي المبادث على سرعة المعومية لتسمى المعتوى والتشريع على حد سواء ، وكثيرا ما تتلاتى الاحكام والمتاوى أو تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تمارض بينها فهن المهيد أن يتعرف التسارىء على هذا التعسارض تسوا من استمراض الأحكام والمتاوى والمتاوى ورا من تشيته بالبحث عما المرته المحكمة المومية في ناحية وما قررته الجمعية المعومية غي ناحية وما قررته الجمعية المعومية غي ناحية وما قررته التجمعية المعومية غي ناحية آخرى ،

(1 = - 1 0)

ولما كذت بعض الموضوعات تنطوى على مبادىء عسديدة ومتشسعبة الرساها كم من الأحكام والفتساوى فقد اجريت تقسيمات داخليسة لهسذه الموضوعات الى فصؤل وفروع وزعت عليها المبادىء وما تعلق بها من فناوى واحكام بحيث يسمل على المتارىء الرجوع الى المباد الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والمتساوى ببيانات تسسهل على البساحث الرجوع اليها على الأسل الذى استقيت منه بالجهوعات الرسمية التي دائم المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كن الكثير من هذه المجوعات قد أضحى متمذرا التوصل اليها لتقادم المهد بها ونفاذ طبعاتها ، كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن على مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة المهلية للموسسوعة الادارية المعمدية ويمين على التفالى على الجهد من لجل خدمة علمة تتمثل على اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا على محكمته الادارية المليا والجمعية المعمومية للمسمى الفتوى والتشريع من مبادىء يهتدى بها ،

وعلى ذلك غسيلتقى القارىء فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم أو الفتوى ،ورتم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رتم اللف الذى صسدرت الفتسوى من الجمعية المعمومية أو من قدم الراى مجتمعا بشأته ، وأن تقدر الاشارة الى رتم الملك غى بعض الحالات الطلبة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرتم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى جللت الراى وتاريخ التصدير

ولهی کثیر من الاحیان تتاریح المجموعات الرسمیة التی تنشر الفتاوی بین هذین البیانین الفاسین متشیر تارة الی رتم ملف الفتوی وتشسیر تارة الحری الی رتم الصادر وتاریخه .

ومنسال نلسك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٣)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليسا في الطعسن رقسم ١٥١٧. لسسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧.

منسال نسان :

(ملف ۲۸/3/۲۷۷ جاسة ١٩٧٢/٤/٨٢)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العبومية العسمي الفتوي، والتشريع جاسمة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رتم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(منتوى ۱۳۸ غى ۱۹۷۸/۷/۱۹)

ويتممد بذلك غتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التي المدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ ٠

كما سيجد انتارىء تعليقات تزيده الماما بالوضوع الذى ببحثه ، وبمض هذه التعليقات بتعلق بفتوى أو حكم ، وعندنذ سسيجد التعليق عتب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالمؤضوع برمته أو بأكثر من هنوى أو حكم بداخله وعندنذ سيجد التارىء هذا التعليق في نهاية الموضوع ما وعلى الدوام أن تحمل التعليقات أرقاما مسلسلة كما هو متبع بشسأن المجادىء المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة ،

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارىء المنهج الذي يجدر أن يتبعه في استخراج ما يحتله من مبادىء وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة ولا يفوتنا على هذا المقام أن نذكر القارىء بأنه سوف يجد عي ختام الموسسوعة بيانا تنصيليا بالإحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفقاوى والأحكام بأكسر من موضسوع ، غاذا كانت قد وضعت عي أكثر الموضوعات يلامية ألا أنه وجب أن شير اليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تمسها الفتوى أن الحكم من ... شريب أو بعيد ،

واله ولى التسمونيق

حسن التسكهائي ، تميج عظيه

تلايسنسب

القسم التقى ـ ويشمل الفصول من الرابع الى تعلى عشير"

. الفصل الرابع - التحقيق مدع العماماين

الفرع الأول - السحاطة التي تتولى التحقيدي الفرع الأول - السحاطة التحقيدي الفرع الثالث - اجراءات التحقيدي الفرع الرابع - نتيجة التحقيق وفقد الوراقه

الفرع الخاس ... ندارك المضكمة التابيقيسة لمسا اعتسور التحقيس الابتسدالي من تفسسور

⁽ الله عنه المصول من الأول الى الثالث ينشبور في الجيدوء المثانين من الموسسيومة .

الفصــــل الرابــــع التحقيــق مــع المـــاملين

الفـــرع الأول السلطة التي تتولي التحقيق

تامسدة برقيتم (1)

المسدا:

السلطة المُتصبة بالأمر بالتحقيق متع الوظف بـ المسادة ٢٦ من المُلاحة التنفيطية المُتحبة التنفيطية المُلاحة المُلاحة المُلاحة المُلاحة التنفيطية المُلاحة الم

ملَّفس العكم :

نظمت المسادة ٢٤ من اللائحة التفيينية لتاتون نظسام موظفى الدولة طسرق الأمر بالتحقيق مع الوظفين علي اختلاف درجاتهم ومراكزهم ، فجملت المسرد في ذلك الى الوزير بالنمسبة للموظفين المعينين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام نظسرا الأهبية مراكزهم وخطسورتها ، وجملت الأمسر بالنمسبة لمن دونهم من المسوظفين لوكيل الوزارة أو مدير المسلحة بصب الاحسوال ، وليس معنى هذا أن الاختصاص في هذه المسالة الاخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وحدهما بحسب الاحسوال دون الوزير ، ذلك أن تلك المسادة أنها وضعت ضحماتات خاصة للهسوظفين هي الا يصسدر الأمر بالتحقيق من هم دون الوزير بالنمسبة للمعينين بمرسسوم أو من هم من درجة مدير عام ، ومهن هم دون الوكيسل أو رئيس المسلحة بالنمسبة لغيرهم ، غاذا ما صدر الأمسر من الوزير في المسالة المسلحة بالنمسبة لغيرهم ، غاذا ما صدر الأمسر من الوزير في المسالة

الأخيرة لمان الفسمة الله تكون من باب أولى مكفولة لهم ، والقول بغير ذلك يؤدى الى غسل بد الوزير عن الأمسر بالتحقيق مع مسخار الموظاسين في الوقت الذي جمسل التساتون له وحسده حق الأمسر بالتحقيق مع كبسارهم ، وهو أمسر سد قضلا عن أنه يتجلفي مع طبائسع الانسسياء سه مانه يتنسلفي بداهة مع مسلطة الوزير في الاشراف على شسئون وزارته ورتابة حسسن الممل فيها ،

(طعن ۸۲۹ لسفة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۵۷/۱۲/۱۶)

قاعسدة رقسم (٢)

: المسيدا :

التحقيق مع موظفى مصلحة الشهر المقارى عن المفافسات المتعلقة بالشهر — اجراؤه بناء على أسر صادر من أمين عام المصلحة أو من وكيسل الوزارة المساعد للشئون الشهر المقارى — قيام ادارة التنفيش الفنى بالمسلحة بمباشرته — القسول ببطائن القرار التاديمي المنبي على هذا التحقيق بمجة عدم صدور أسر باجرائه من مدير المصلحة وأنه بشوب بعيب شسكلى جوهرى — غير صحيح •

ملخص المكم :

ان ما ينماه المطمسون عليه من أن تسرار الجزاء جاء وليسد تحتيسق باطل من بدايتسه لأن الأمر به لم يصسدر على الأتسل من السسيد مدير المصلحة ، ومن ثم يكون التحقيق الذى أجرى مع المسدى مشوبا بعيب شكلى جوهرى هسو مخالفتسه القانون عى غير محله وظلك مساد الوتائح الرسسية الثابتة أن الشكوى قد تداولت عى بدايتها ما بين مكتب المسيد الإمسين المام المسلحة الشسهر العقارى وبين مكتب وكيل الوزارة المساعدا لشسون الشهر العقارى والتوثيق بوزارة المسلم و فى ذلك ما يتطسع بأن خط المسير عى هذه الشكوى على هذا النحو أنما كان بنساء عسلى أمر منهما معا أو من احدهها على الأتل وبتوجيسه منهما أو منه وهسو ما يعتبر المسرا بالتحقيق الادارى عى مفهوم نطاق المسادة ٢٤ من اللائحسة ما يعتبر المسرا بالتحقيق الادارى عى مفهوم نطاق المسادة ٢٦ من اللائحسة

التنفيدية للقانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي السدولة وهي اللائصة الصادرة بالمرسوم المؤرخ ٨ من بنساير سفة ١٩٥٣ وتسد نمست هـــذه المادة ٦] منهـــا على ما ياتى : « اذا كانت الشكوى أو التبليـــغ أو المظالفة خاصة بهسوظف معين بمرسوم أو درجة مدير عام تعسين عسلى تسسم المستخدمين اعداد مذكرة عن موضسوعها خلال اسسبوع لرنعهسا بمعسرة وكيل الوزارة الى الوزير المختص للنظسر في امر احسالة المسوظف الى مجلس التأديب الاعلى بعد التحقيق معه او حفظ الموضوع تبعسا لمظروف الحال ، أما بالنسبة الى غير هسؤلاء من الموظفين فيعرض الأمر على وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة المختص باجسراء النحتيسق تعسين ان يتضمن الجهة او الشخص الذي يتسوم بالتحتيسق والمسائل المطلوب تحقيقها بصفة عامة » ، وبالنظر الى طبيعة العبال بمصلحة الشاهر ألمتسارى وتشعب مأمورياتها في مختلف انحاء الجمهورية وتنظيما للممسل يما يحقق المسلحة المامة ويكفل سرعة الانجساز وحسن سسير المسرافق ألمسامة عي حدود ما رسمه التسانون ولائحته التنفيذية أمسدر السيد الأمين العام لمسلحة الشبهر المقاري قرارا مصلحيا تنظيميا عي ١٩٥٥/٨/١٧ نساط مادارة التغتيش الفني بالمسلحة مباشرة التحقيقات الادارية عن المخالفات المتعلقة بالشهر العقارى جبيمها مع السادة الموظفين بالمسلحة وبمأمورياتها جاء في البند الأول من هذا الأمسر التنظيمي للمسل بالمسلحة « تختص ادارة التغتيش المني بجبيع المسائل القانونيسة والادارية المتعلقة يالثسهر على التفصيل الآتي ٠٠ نصص الشكوي والتظلمات وابسداء الراي بشائها . . التيسام بالتحقيق ات عن المخالف ات المنطقسة بالشمو . . » غادارة التفتيش الفني هي الجهمة الاداريسة الني تقوم بتنفيذ حكم القانون واللوائح . وقد ادت رسالتها اداء صحيحا في هذه الشكوى التي قدمت باسم الأمين العام للشمهر العقاري بمصر ثم جرى تحويلها فعلا الى السيد وكيل وزارة العدل المساعد لشنون الشهر العقارى والتوثيق وأعقب ذلك امسر كتابي ثابت بمسلب اصل الشمسكوي بالتحقيق حددت نيسه كتابة الجهسة الني عليها ان نقوم بالتحقيسق ونقسا لاحكام القرار المصلحي التنظيمي العسادر سمنة ١٩٥٥ وهي ادارة

التغتيش الفنى بالمسلحة ثم عاد التحقيق وعرض على السبيد الأسبين العام ثم على السيد وكيل الوزارة الساعد الذي طلب استيفاء تحقيق تكهيلي في الشيكوي ، وقد تم ذلك فعللا ثم عرض كل ذلك على السيد وكيل الوزارة مقتمرنا بمختلف الاتتمراحات من الرؤساء المساشرين . وبعد الاطسلاع على كل ما تقسدم اصدر السيد وكيسل الوزارة القسرار التمهيدي بالجـزاء التاديبي الذي ارتآه والذي عدله السسيد وزير العـدل عنسد التصديق على قرار التاديب غليس للحكم فيه أن يستخلص بعد ذلك كله مالا يتفق وواقسع المسال ، وتجرى اسبابه بأن القسرار المطعسون فيه قد ترتب على تحقيد لم يصدر من السبيد وكيل الوزارة السباعد او من السيد الأمين العام للمصلحة ، في حين أن الثابت في أصل الشيكوي انها ولذن كانت موجهمة الى السميد الأمين العام للمصلحة بالقساهرة نقد أحيلت كتبابة الى مكتب السبيد وكيل الوزارة ، ثم أحيلت الى أدارة التنتيش النسنى لاجراء التحقيق الدتيسق ، ومن ثم يسكون الحكم المطعسون فيــه قد استخلص من الوقائع ما لا تســمح الوقائع باســتخلاصه منهـا على النحو الذي ذهب البعه الحكم محل هذا الطعن . وغنى عن البيان ان المادة ٦] من اللائدة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أسم ترتب جسزاء على عسدم مراعاة ما اوصت باتباعه ، وليس فيمسا اتبسع من شكوى الكاتب المبومي ما نبيء عن أن ثبت مخالفة لأحسكام هــذا النص قد وقعت من الجهسة الادارية التي أصدرت القسرار المطعسون

(طعن ۱۹۷۶ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٪٢١/١٩١١)

قاعسدة رقسم (٣)

المِـــدا :

السلطة المختصة باجسراء التحقيق الادارى بالتطبيق للقسانون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمسات التاديبيسة ساختصاص النيابة الادارية لا يفسل بحق الجهة الادارية في عنود القانون ، قسمم التحقيق الذي يجسريه في حنود القانون ، قسمم

متخص المكم

يما النبيه بادىء ذى بدىء الى ان النبية الادارية تختص ٤ بأنسية آلى المؤقف الدارية تختص ٤ بأنسية آلى المؤقف والعمال ٤ بأجراء الرقابة وغص السكاوى التى تحال اليها من الجهات المختصسة وناجراء التحقيق غيبا بحال اليها من الجهات الادارية المختصسة وفيصا تتلقاه من شسكاوى الافراد والهيئات التى يثبت الفحص جديتها او غيما يتكشف لها الناء الرقابة وفحص الشكاوى والتحتيق مع موظنيها وذلك وقت لما ورد بالمسادة الثالثة من القرار بقستون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الشادرية والمحتمسات التكيية في الاقليم المحرى .

ومن حيث أن ذلك الـذي يقرره قانون النيابة الادارية غيما يتعلق.
بالتحقيدق الادارى ، هو بعينه ما يجـرى عليه التحقيق والتساديب الادارى
من اصحول وضوابط مستلهمة ومقررة فى كنف قاعـدة اساسية كليـسة
تصـدر عنها وتستقى منهسا الجزئيات والتفاصيل وهى تحقيـق الضحمان
كل مقـومات التحقيق التانونى المسحيح وكفالاته وضماناته من حيث وجوب
اسـتدعاء الموظف وسعـوالله ومواجهته بها هو ماخـوذ عليه من اعمـال
وتمكينـه من النفاع عن نفسـه واتلحة الفرصـة له اناتشــة شـمهود
الاثبات وسـماع من يرى الاستشــهاد بهم من شهــود النفى وغير ذلـك
من مقتضـيات النفاع ، ولا يتعـين انباع تلك الإجـراءات اذا تطلبه
التسانون اجراء تحقيـق فحصب وانمــا يجب الالتزام بها حتى اذا رات
الادارة مختمارة اجراء التحقيـق وهو امر تقنفسيه المعدالة كمبدا عسام
عن كل محاكمــة جنائية او تاديبيــة دون حاجــة الى نص خاص عليــه
عن ذلك نقــد نمت الفقرة الإخــيرة من المــادة ٥٨ من القسانون رقــم
ومع ذلك نقــد نمت الفقرة الإخــيرة من المــادة ٥٨ من القسانون رقــم
ومع ذلك نقــد نمت الفقرة الإخــيرة من المــادة ٥٨ من القسانون رقــم
ومع ذلك نقــد نمت الفقرة الإخــيرة من المــادة ٥٨ من القسانون رقــم

٢١٠ لسسنة ١٩٥١ على انه « ... وفي جميسع الأهوال يجسوز ان يكون. الاستجواب والتحقيق شغاها على أن يثبت مضمونها بالمحضر الدي يحوي الجــزاء وثابت من الاوراق على النحو المتقــدم أن جزاء الخصــم من مرتب المسدعي لمدة خبمية ايام قد تمسدر بناء على تحقيق اجرى معسه بواسسطة رئيس قسم الشئون القاتونية والتحقيقات ، الذي واجه المدعى بالخالفة المسسوبة اليه وبالصور التوتوغرافية للاوراق الرسمية المرققسة بالشكوي الرسطة لرئاسة الجمهورية) وقد مكن المحقق المدعي من أن يدافع عسن نفسمه ، فامتنسع المدعى من الاجابة ثم صحر القرار بالجزاء المطعنون فيه ممن يملك المسداره وهو مدير عام مصنع ٩٩ بعسد الطسلاعه عسلي مذكرة تسم الشئون القانونية والتحقيقات المؤرخة ٢٢ من ديسمبر سمنة ١٩٥٨ المرفق معهسا أوراق التحقيسق الذي أجرى بمعرفة رئيس القسمر الذكور ، وأن ملكن الحقق المدعى من الدفاع عن نفسه فامتناع على. ابداء دغاعه ، غاته يكون قد فسوت على نفسه هذا الحسق ، ولا يلوبن الا نفسه ، ولا محل لاجبار الجهة الإدارية على أحسالة التحقيق الى النيسابة. الادارية طالما انها عهدت بالتحقيق الى جهسة خولها القسانون هسلطة الحنق 6 كما سطف البيان .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن التحقيق الذى أجراه تسنم الشؤون التانونية والتحقيقات قد تم في حدود القسانون ومراءاة لأهمكامه نمسا وروحا لله غلا محل والحسالة هذه النمي على همذا التحقيق أو الطعن فيسه ولا مسبيل الى القضاء ببطلانه لله وهما المطعون فيسه أذ أنتهى الى غير ذلك وقضى بأن التحقيق معيب ومخالف لما تقضى به المسادة ٨٥ مسن قانون التوظف رقم ٢١٠ لمسانة ١٩٥١ يكون قد خمالف القسانون وأخطا في تاويله وتطبيقه لله ويكون القرار المطعون فيه قد بنى على تحقيق.

(طعن ١١٧١ لسنة ٧ ق _ جلسة ١/٦/١٩٦٢)

قاميدة رقيم ())

: 12-416

اختصاص القيابة الادارية بعبائدة التحقيق مع المسامل سايس تهسة الزام ان تباشره في جعبه الاحوال ساوما وكل البها من اختصاص يافسراء التحقيق لا يسلم الجهة الادارية حق التحقيق مع موظفيها ما دامت الساحت المسامل كل الفسرص لابسداء دفساعه واسستوفى التحقيق مقدوماته منه

بهلقص الحكم:

ومن حيث ان الثابت ميها تقدم أن المدعى خسرج على مقتضى الواحب في أعمال وظيفته وقصر في تأديتها بما تتطلب من حيطة ودمة واخل بوجه النتسة الشروعة عيها واتى ذنبا اداريا يسسوغ تاديبه ، وان ما ثبت في حقم على ما سبق كان لحمل القرار الصادر بخصم . شهر من مرتب، حملا سليما واستقامته على مسحيم سبيه قانونا ، ولا يقدم في مسحة هذا القسرار ما يتفرع به المدعى من أن النيساية الإدارية علم تبسائر التحتيق معه ، إذ ليس ثمة من السزام أن تبسائم النسامة الإدارية سلطة التحتيق في جبيدع الأحوال ، وليس نيبا وكسل اليهسا مسن اختصاص باجراء التحقيق ما يسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع موظئيهما وقد بوشر هذا التحقيق معسلا مسع المسدعي من قيسل لجنسة تحتيق أدارية أتاحت له كل الفرص لإبداء دفاعه واستوفى التحقيق مقدوماته بما لا وجه للنمي عليه قانونا كذلك فسلا سند لما ينعلل به السدعي من أنه كان يتمسين ابلاغ الجهاز المركزي للمحاسسية بأوجه المخالفسات الني مسدر بادانتها التسرار الطمين بحسبانها مخالفات مالية ، اذ سيق المحكمة ان قضت بأن قرار رئيس الجمه ورية بالقانون رقم ١٩ السينة ١٩٥٩ في شبأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظيفي المؤسسمات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصمة انطوى على تنظيم ئسامل للجهسة المختصسة بالتحقيق وكيفيسة التصرف هيه وسلطة توقيم العقاب ، وأن الاهالة ميه الى تانون النيسابة الادارية رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨. أنصا وردت على مسبيل العصر يخرج من نطاقهسك نص المادة ١٣ من تاتون النيسابة الادارية بوجسوب اخطار ديسوان. المحاسسبات بالقرارات العسادرة على شمال المخالفات المالية ، ومن ثم فسلا يسرى هذا النص على شمان موظفى هذه المؤسسسات أذ قد روعى على ذلك الوضع الخاص بالمؤسسسة وأن جهاتها المتخصصة القدر من غيرها نظرا الميطبعتها المتبيزة على تعسرف مواطن الخطاط والجزاء المناسب الذي يتواعم

(طعن ٨٨٤ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ٨٨٤/٣/١٨)

عاصدة رقسم (ه)

: المسلما

ملخص الحكم:

ان الذى يجسد التنبيب اليه وتردده هذه المحكسة المليسا انه على الرغم من عسدا الاتساع لاختصاصات النيلية الادارية من حيث مجسالات لطبيق احكام توانينها السابقة والمعدلة للقانون ١١٧٧ لسنة ١٩٥٨ ظلت الجهات الادارية ، وبمقتضى ذات احسكام تلك النيلية الحسق في محص الشسكاوي ومى التحقيق بل ظلسل حتى اليوم الجهات الادارية ذلك الحسق اطلاقا ، دون أن توضيع له ضرابط محددة وروابط معينة مما ترتب عليه أن ابقت الجهات الادارية على الأجهازة الخاصية بها للتحقيق ، واستبتت لذلك المسلم تضاياها لتولى جهة الادارة بجهازها الخاص تحقيق ما لا ترخبى هي عرضه على النيابة الادارية ، ويسكون التحقيق الذي قامت به جهالا الادارة تد تولته جهاة ، هي ولا ريب مختصة به تاسونا ، اذ كلها قانونها النيابة الادارية منه ، قالاحسالة إلى النيابة الادارية منه ، فالاحسالة إلى النيابة

٣٤ارية ليست اجبارية عليها ، وان طلبها الموظف المتهم وأصر عليها ، بيل وان امتناع عن الادلاء باتسواله المام اجهزتها الادارية غيما هو منسوب المساد وسن مخالفات ،

(ألمعن ١٦٠١ السنة ١٠ ق - جَلْسَةُ ١٢/١١/١١)

قامسدة رقسم (٦)

النصوص الواردة في شان العماماين الدنيين بالدولة ــ ليس فيها ما يوجب اهالة التحتيق الى النيابة الادارية ــ مبساشرة الجهسة الادارية التحقيق بذاتها أو بلجهزتها القانونية المتخصصة ــ أيس ثهمة ما يسوجب أضراغ التحقيق في شحكل معمين أو وضع مرسوم ــ اهجام المسامل المهاب عن تسمجيل لوجه دفاعه بشترطا أهالة التحقيق معمه الى النيسابة الادارية ــ لا يغلل بسمالهة التحقيق الشذى أجرته جهمة الادارة أو تسمساتاته .

ببلخص الحكم :

يخلص من استتراء النصوص الواردة في شان تلديب المسلمين المنين بالدولة انها ولئن كانت تهسده في جملتها من غير شك الى توفسين خسمانة اسلامة التحقيق وتيسسي وسائل استكماله للجهسة القائمسة به ، بغية الوصسول الى اظهار الحقيقة من جهسة ، ولتمكين المسلمل المنهسم من جهسة آخرى من الوقوف على هسذا التحقيسق وادلة الاتهام لابداء دفاعه غيما هو منسسوب اليه ، ولم تتضين هذه النمسوص ما يسوجب احسالة التحقيسق الى النيسبة الادارية ولا ما يوجب المسرافه في شسكل مسين أو وضع مرسسوم اذا ما تولقسه الجهسة الادارية ذاتها أو بلجهزتها التترييسة المتقديسة المتلان على اغفسال الجسرائه على وجه خاص ، وكل ما ينبغى هسو ، على حسد تعبير هسذه الحكمة المليا ، ان يتسم التحقيق في حدود الامسول العامة ، وبمراعاة المحكمة المليا ، ان يتسم التحقيق في حدود الامسول العامة ، وبمراعاة المنسادات الاسلمية التي تقسوم عليها حكمت بأن تتوافر غيه ضسمانة

السملامة والحيمدة والاستقصاء لصائح المتيقة ، وأن تكفل به حصاية حق الدفاع للموظف تحتيقما للعمدالة ،

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩١١)

قاعسدة رقبيم (٧)

· : [a___4]

ليس على الجامعة التسزام في أن تتسولى النّيابة الإدارية التحقيسة
مع المسابلين بها سعدم السسماح لمحابي العامل بحضسور التحقيسسي
الإداري سالا يسؤدي الى بطالان التحقيسة •

ملخص الحكم:

انه ليس ثمـة الزام على الجامعـة طبقا لحسكم المـادة ١٠٣ من تقون تنظيـم الجامعات سالف الذكر في ان تتولى النيابة الادارية التحقيــق مع العاملين بالجامعـة ، وإذا ارتات السـاطة المختصة بالجامعة تكليف ادارة الشـــؤن القانونية باجراء هذا التحقيــق ملا تشـريب عليهـا مى هــذا الشـــان ،

وقد باشرت هسذه الادارة تحتيقها فى المخالفات التى تكشسفته للتفتيش الادارى واتاحت للطاعن كانة الفرص لابداء دغاعه الا انه بعسد ان ووجبه ببعض ادلة الاتهام ضده ابى واصر على موقفه هسذا دون مبرر بالرغم من النصسح اليه اكثر من مرة للعدول عن هسذا الامتساع . وقد تم التحقيق واسستوفى متوماته بها لا وجه معسه للنعى عليه بعسدم الحيسسدة .

وبالنسبة لعدم السماح لحامى الطماعن بحضور التحقيق الإدارى عان هذا الحمق وان كان التانون رقم 11 لسمنة ١٩٦٨ بامسدار المماهاة قد نص عنى المسادة ٨٢ منه على عسدم تعطيله الا انه لسم يرتب على مخالفية متضماه بطائن التحقيق .

(طعن ٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ٣/٢/١٧٢)

ملحب وظلة:

أشيئت إلى القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليسه مسادة حسيدة هي المسادة ٧٩ مسكرا ، وكانت أشائتها بالقسانون رقسم ١١٥. المسانة ١٩٨٣ وتضت هذه المسادة باختصساص النيابة الادارية باجسراء بعض التحقيقات ، غنصت على أن « تخص النيسابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الاداري مع شاغلي الوظائف العليسا كما تختص دون غسيرها. الوتردة في الشائسات الناشئة عن ارتكاب الأمسال المحظورة. الواردة في الشاهدين ٢ ، ٤ من المسادة ٧٧ من هذا القسانون .

و ملى الجهاة الادارية المختصسة بالنسبة المسائر المخالفسات أن المخالفسات أن المخالفسات أن المخالفسات أن التقد ما ترتبط بها اذا كانت النيسابة الادارية قد بسدات التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهاة فيور الخطارها بذلك الحالة أوراق التحقيق بحالته الى النيسابة الادارية .

ويقسح باطلا كل احسراء او تصرف يخسالف احسكام الفقسرتين.

قاعسدة رقسم (٨)

البـــدا :

المادتان ٣ ، ١٤ من قسادن رقم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم.
النسابة الادارية والمحاكمات التاديبية أوجبنا على النيسابة الادارية اخطار
الوزير أو الرئيس الذي يتبعمه العسامل بلجراء التحقيق قبل البدء فيه
وذلك فيما عذا العسالات التي يجسري فيها التحقيق بنساء على طلب الوزارة
اد المبئسة التي يتبعها العسامل حدم قيام النيابة الادارية بهذا الاجسراء
لا يترتب عليسه البطلان حراساس ذلك : أن الفساية من اجراء هذا الاخطار

هى أن يكون رئيس المسامل على بينسة بمسا يجرى في شسقه في الوقت النساسب ومن ثم والحالة هسنه يكون قد شرع لمسلحة الادارة وحسدها تمكينسا لها من متابعة تصرفات المسلمان فيها بما يحقق مسالح المملين أف اغفسال هذا الإجسراء لا ينطوى على المسلمس بمحسالح المملين أو الانتقساص من المضافلة المقررة لهم ولا يعسد من الشروط الجسوهرية القي يتسرتب على اغفالها في المسلم به م

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن القائم على طالب بطسلان أجراءات النيسابة الادارية لمخالفتها حسكم المسادتين ٣ و ١٤ من المتسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمات التاديبية ابتناء على ان النيابة الادارية لم تخطر شركة مضارب الدتهلية التي يتبعها التهم تبل البدء في التحقيمي معمه ، كهما لم يثبت في التحقيق على هذه الشركة قبل بدء التحقيق مع المتهم في يوم ٩ من يونية سنة ١٩٧٣ ، قان هذا النعى مردود ذلك أن المنادة الثالثة المسار، البها وان كانت قد أوجبت على النيابة الادارية اخطار الوزيسر أو الرئيس الذي يتبعه الموظف يطجراء التحقيق قيسل البدء فيه وذلك فيها عسدا الحالات التي يجرى نيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهبئة التي يتبعها الموظف ؛ ألا أن القمانون لم يزتب حزاء البطلان على أغفسال هذا. الاخطار واذ كأن الأمار كذلك وكان المشرع لم يقيد النبابة الاداريسة في مباشرتها لاجسراءات التحقيق أو الاتهام فيما تقلقاه من شكاوي الأنسراد . كما هو الشان في النزاع الحالي ، التي يثبت القحص حديثها ، وكانت الحكمة من مجسرد ايجساب الانخطار الذكسور ان يسكون رئيس المعوظف على بينسة مما يجسري في شسانه في الوقت المنساسب ، فسان الاخطار والحالة هده يكون قد شرع لمسلحة الادارة وحدها تهكينا لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يحقلق صالح العمل وحسن ادائه ، ومن يم قان اغفال الاخطار لا ينطوى على المساس بمصالح العساماين أو الانتقاص من الضحافات المقررة لهم ، ويهذه الشابة مان الإخطار لا يهدو من الشروط الجدوهرية التي يترتب على اغفالها شهة بطالان وغير نص يجيز للصالماين التبسيك به .

(ملعن ١٩٧٣ لسنة ١٠ ق عد جلسة ١١٠/١١/١١)

قاميية رقيم (٩)

الإستيدارة

ان القسانون لم يرتب البطسلان على اغفال اخطسار التيفة الادليهة علجهسة التابع لهسا الموظف قبل بدء التجهدة معه في الحبسالات التي يجرى فيهسا بدون طلب من الجهسة التلهم لهسا ،

الملقص المكم :

ان المسادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية وان كلت قد أوجبت على النيسابة الادارية اخطار الوزيسر أو الرئيس الذي بتبعسه الموظف باجبراء التحقيسق قبل البدء قيسه وذلك عنيسا عدا الحالات التن يجرى فهما التحقيسق بناء على طسلب الوزارة أو الهيئسة التي يتبعها المسوطف ، الا ان المقتون ثم يسرعب جزاء البطسلان على اغفسال هدذا الاخطار ، واذا كان الأبسر كذلك وكان المشرع لم يقيسد النيابة الادارية في مباشرتها لاجسراء التحقيق أو الاتهام فيسا نتلقاه من شكاوى الادارة ، كما هو الشأن في النسازع المائل المي يئبت المفحص جديتها ، على اذن الوزير أو الرئيس الذي يتبعسه المسوطف ، وكانت المنساحية للقانون ان يكون الوزير أو الرئيس على بينسة مها يجسرى في الإنساحية للقانون ان يكون الوزير أو الرئيس على بينسة مها يجسرى في شمان موظفيه في الوقت المناسب ، غان الاخطار والحالة هذه يسكون قد شرع بمسلحة الادارة وحدها تمكينا لها من متابعة تصرفات المساحيلين شمرع بمسلحة الادارة وحدها تمكينا لها من متابعة تصرفات المساحيان عليها بما يحقق صسائح المعل وحسن الدائه ، ومن ثم فان اغفسال الاخطار لا ينطور على المسلمي بعمسالح العالمين أو الانتقاص من الشسمانات

المتسررة لهم ويهدده المثابة فنان الاخطار لا يعد من الشروط الجوهرية الذي يترتب على اغفالهما ثمة بطلان بغير نص يجيز للمسابلين التمسك به .

(طعن ١٢٠٠ لسنة ١١ ق ـ جلسة ١٢٠ (١٩٧٠)

قاعسدة رقسم (١٠)

المستسدا :

القسادن رقم ١٩ المسنة ١٩٥٩ في نئسان سريان احسكام قانسون القسادة والشركات النسابة الادارية على موظفى المؤسسسات والهيئات المساماة والشركات والجمعيسات والهيئات الخامسة سينطوى على تنظيسم شسامل الجهسة المختصسة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسسلطة توقيسع الجفاب حالاحالة فيه الى قانون الفيسابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسسبات بالقرارات المسادة من الجهة الادارية في شسان المخالفات المالية وتضويله المنسق في احسالة المؤطف المؤلم الى المحاكمات التاديية سيخرج من نطساق هسذه في احسالة المؤطف المؤلم الى المحاكمات التاديية سيخرج من نطساق هسذه الإداسيسات م

ملخص الحكم:

ان قرار رئيس الجمهسورية بالقانون رئيس ١٩ المسنة ١٩٥٩ قسد انتهى الى وضبح تنظيم شامل للجهة المختصسة بالتحقيق وكيفيسة التصرف غيه وسلطة توقيع البعقاب سسواء اكانت الجهسة الادارية ام المحكسة التاديبية بالنسبة الى موظمى المؤسسسات والهيئات والشركات ، وهو على هسذا الوضع يعتبر نظاما قاتونيا قائما بذاته يعسل بسه من تطريخ نشره ، وآية ذلك ما تضسمنته المسادة الأولى من التاتون رئيس ١٩ لمسئة ١٩٥٦ من تحسديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيسه ، وإحال لمسئة ما الكام معيسة بذاتها وعلى بمبيل الحصر من قانسون النيابة الادارية رقم ١١٧ لمسئة ١٩٥٨ ، فنصت عسلى سريان احسكام المواد من ١٩٠ من المتسانة ١٩٥٨ ، فنصت عسلى سريان احسكام المواد من ١٩٠ من المتسانون الأخسر المنابة المعامة والموقابة الى ١٠ من المتسانون الأخسر المنابقة المادة الى

.الاحسكام الخاصة بالتصرف في التحقيق والشسار اليها في الفصل الخامس . من البساب الأول من القسانون رقم ١١٧. لمسئة ١٩٥٨ واكتسفى مي هذا الغصيل بالنص على سريان احكام المسواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غسيرها واستقط على هذا الوضع المسواد الآخرى السواردة في هسدا القصسل واخصها المادة (١٣) التي اوجبت اخطار ديوان المحاسبة بالقسرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شمان المخالفات الماليسة ، وحول لمه الحق بهتنضاها في احالة الموظف المؤثم الى المحاكمة التأديبية كما أوردت المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على التفصيل الواردُ بِهَا تعيينَا للجهة الادارية المفتصة بالتصرف في التحقيدق وأداة هذا التعيين ٤ ثم تضمينت المادة (٣) من هذا القسانون نصا مقتضاه سريسان أحكام البساب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الشسار اليسه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفي المؤسسسات والهيئات نصت عليسه السادة (٤) متعلقا بتحديد المحكمة المختصلة في ضموء الراتب اللذي يتقاضاه المضالف ، وبيانا لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفي الشركات تضمينته المادة (٥) ، وأوضيحت اخيرا المادة (٦) من هدا التانون العقوبات التأديبية التي يسوغ للمصاكم توتيعها وقسد استبعدت هذه المسادة بعض العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ... وعلى منتضى ما سالف وإذ جاء القانون رتم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه متفسمنا تنظيما شاملا ، مان التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم أعمال نصوص هذا القانون وحدها في مجال التطبيق على موظفى المؤسسات والشركات ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المساة ١٣ من القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ نمي هــذا المـــال .

(طعن ١٤٧٢ لسنة ٨ ق -- جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨)

قاصدة رقيم (١١)

المِسسدا:

اختصاص الجهة الادارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيسع الجهزاء

الإدارى عليه اختصاص ثابت واصيل بحسكم المسلطة الرئاسية التي لجهة الاداريسة الجهة الاداريسة الإداريسة الإداريسة الإداريسة الإداريسة الإدارية المنطقة الإدارية المنطقة الإدارية المنطقة الإدارية المنطقة الإدارية المنطقة الأدارية المنطقة التحقيق أي أمر احالة التحقيق أي النيابة الادارية أو انفسرادها هي باجرائه الإدارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب المسوظة في الادارية القائمة على التحقيق الذي تباشره طالما المستوفي أوضاعه النسكية وتوافرت له كل الفسمائت التي يتطلبها القسائرين أو توايها الإعسال المائة المنطقة الذي تباشره طالما الستوفي أوضاعه الإعسال المائة المنطقة عن المنطقة التي يتطلبها التفاع عن نفسه المائها على مخالفة تلديبية في جائبه إلى ينطسوي عليه ذلك مسن ينطسوي المنهة بالجهات الرئاسية وخروج على القسائون على نحو ينسال مصا يجب على المسوظة أن يوطن نفسه عليه من توقسي لهذه الجهائة مصا يجب على المسوظة أن يوطن نفسه عليه من توقسي لهذه الجهائة والرار بجدارتها في معارسة اختصاصاتها الرئاسية قبله ه

ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص الجهة الادارية بالنحيق مع الموظف وتوقيع الجزاء الادارى عليه اختصاص ثابت واصيل بحسكم السلطة الرئاسسية الني لجهة الادارة على العسابلين بها ، وأنه أذا كان القسانون قد خول النيابة الادارية اختصاصا أيضا في التحقيق مع العسابلين ألا أنه اقسام تنظيمه لهذا الاختصساص على أساس عدم الافسلال بحق الجهسة الادارية في هذا المسدد بصريح المادة الثالثة من القسانون رقسم ١١١٧ لسسنة احالة التحقيق الى النيابة الادارية ، تاركا للجهسة الادارية الترخص في أسر احالة التحقيق الى النيابة الادارية أو انفرادها هي باجسرائه بحسمه الادارية التأليب الملك للخروف الحسال وملابساته ، ومن ثم فان أمتساع الجهسة الادارية التأليب الموظف في هذا الخصوص لا يعيب التحقيق الذي تباشره طالما اسستوفي أوضاعه الشملية وتوافرت له كل المسمانات التي يتطلبها القسانون أو تعليها الأصول

المسابة ، كما إن ابتناع الموظف بغير مبرر مسجيع عن ابداء اتوابه امامها على مخالف تعليه من تقبويت لفرصة النباع عن نفسه ، ينطوى البضا على مخالفة تاديبية في جانبه لما ينطوى عليه ذلك من عسدم النتسة بالجهات الرئاسية وخروع على القسانون على نحو ينال مما يجب عسلي المسوطف أن يوطن نفسه عليه من توقير لهذه الجهات واقسرار بجدارتها في مجارسة المختصفة المرئاسية تبله سوجسب الموظف أذا كانت لسديه خطا حداسبه على درجة من الخجلورة تيسرر الاضرار عبى عسدم إسداء الاوالية في التجتيسق الذي تجبرية الجهة الادارية أن يبادر الى ابسلاغ السيلطات الاعلى حتى تتدخل من جانبها التدخل المناسب وراءا المسؤليته .

ومن حيث ان المدعي الله القصول مرسلا بأن لصديه اقوالا لا يخشى.

الاهضاء بها للمحقى وأصر على الامتناع عن أبسداء اقواله دون أن تكشف الاوراق في مختلف مرحل الدعسوى عبا يشير الى جسية هذ الادعاء الأمر الذي ينطسوى على خروج بنه على مقتضيات واجبسته الوظيفية بسا يشكل مخالفة تلايبية ثابتة في حقيه ، ولا ينسأل ذلك حسرص المسدعي على اقسرار في التحقيق بأنه يحصل لرئاسته كمل التوقسير والاحترام ومن أن امتنساه عن ابداء اقواله إلماها واصراره على الحالسية الامسسر المناسبة الادارية للتحقيق فيه لا يعتبسر وهضا للمسساطة أو اخلالا بالاحترام مع مسلكه في الامتناع دون مبرر عن أبسداء اتسواله في التحقيسة والعبسرة في توقسي الرؤساء والاترار بجدارة الجهة الادارية في التحقيق والعبسرة في توقسي الرؤساء والاترار بجدارة الجهة الادارية في التحقيق مع الميكونية عليه هي بعضمون مسلك الموظف على خلاف في هذا المسدولك من خروج عليها في مقضى الواجب مهما كانت المبسارات التي قد يسسوقها المسوظف على خلاف

ومن حيث ان ما نسب الى المدعى من انصرائه من اللجنة التى كان منتسديا للعمل بها في مدينة أسوان دون اذن السساعة ٣٠،٠ صسباح يوم ٢٦ سن مارس سنة ١٩٧٧ عتى تهاية ذلك اليوم وحضوره الى اللجنسة متأخرا ساعتين عن مواعيد المهال الرسمية غي اليوم التالى ؛ وتلفظه بالفاظ نابية ضد زملائه ورئيسه المباشر بأن نعت زيالتيه السينتين وتلفظه بالفاظ نابية ضد زملائه ورئيسه المباشر بأن نعت زيالتيه السينتين الدرئيسه المباشر مراقب الشئون القانونية الشئون المنتونية الشئون المنتونية الشئون المنتونية الشئون المنتونية عنسما طلف الله عدم المساس بزملائه قوله ﴿ أنت بنمساعدهم لمبرض غي نفس يعقسوب ﴾) أن ما نسب الى المسدعي على النحو المتتم ثابت على مقس هذه الاتهالت انكاره أياها انسكارا مرسسلا على النصو الوارد في نفس هذه الاتهالت انكاره أياها انسكارا مرسسلا على النصو الوارد في مصحيفة الدعوى) أو ما استثل به من عسم تأخره عن مواعيد المهالي يوم ٢٧ من مارس ١٩٧٧ من أن المصلة عجوم ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ من السخدعاء المتحقيق متعده ويوم ٨٧ مارس سنة ١٩٧٧ من

ومن حيث أنه متى كان ما تقسم وكانت الأوراق خسلوا مها يطساهر ادعاء المسدمى بأن رئيسه الباشر الذى تولى التحتيسق معه كان ضسر مسالح لباشرته بسبب تحسامله على المسدعى ، وبأنه أنسساف الى التحتيق عبارة لم يوجههسا الى المدعى هى عبارة لا وقسد قرر زملائك باللجنة عسدم حضسورك » لمن ثم يكون هسذا التحتيسق صحيحا من هذه الناحيسة ولا مطعسن عليسسه .

ومن حيث أنه لا ينسأل من سسالمة التحقيق ما سساته المسدى مسن ان المنسقق الذي باشره ليس مقيدا بنقسابة المصادين على ما يتطلب نص المسادة (. .)) من قانون المصاداة رقم ٢١ لمسسنة ١٩٦٨ وكنالك المسادة (. .) من قانون المصاداة رقم ٢١ لمسسنة ١٩٧٨ بشسان الادارات القانونية بالمؤسسسات العادة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، كشرط فيسن يعسين عفسوا بالادارات القانونية المشار اليها ، ذلك لأن أيا من هسنين القانونية المجارة الوجسوب أن يبساشر التحقيدة مسسنع المسابلين بهذه المجهلت عضو من أعضاء الادارات قانونية المخكورة ، بسط

جاء نص المادة الأولى بند نانيا من تانون رقم ٧) لمسنة ١٩٧٣ سالف الذكر واضح الدلالة في ان اختصاص هذه الادارات بالمتحقيق مقصور عملى ما يحال اليها منها من المسلطة الختصة ، كما لا ينال من سلامة التحقيق ما يحال اليها منها من المسلطة الختصة ، كما لا ينال من سلامة التحقيق الذى اجرى مع المحدعي بالانهامات التي نسبت اليه ومن أن مجرد توجيسه لم يواجسه المسئلة الى الموظف عن هذه الانهامات لا يعتبر توجيها لملانهامات المنكورة اليه ؛ ذلك لأن توجيه الانهام لا يخضص لاجراءات ؛ وأسكال معينة والمبرة في شائه هي بهضمون التحقيق وما أذا كان توجيه الانهام لا يخضع على الأنهامة التحقيق للذي بني عليه القرار الملمون فيه أن الألب المقالة التي وجهت الي المدعى من عبارة لمغرض في نفس يعقوب ؛ الأمر الواضح الدلانة على أن الأسرى من متعلق بتحقيق مسئوليته عن ذلك ؛ وهدو ما فطن اليه المدعى من الوهلة الأولى حين بلار بالانكار مطالبا باحالة الأمر الى النيابة الادارية المنتسة والمسلمة المنتسة والمسلمة المنتسة الدارية

ومن حيث انه لا وجمعه لما نعى به المدعى عسلى التسرار الطعسون غيه بأنه مسدر مسن غير مختص بامسداره اسمستنادا الى أن السذى المسدره هو رئيسه بالجهسة المتسدب منها وليس بالجهة المنتدب البهسا على ما تقضى به المسكام القسائون .

ذلك لأن اللجنسة التى انتدب المسدى للعمل بها والمسكلة طبقا لاحكام المسادة ٧٩ من اللائحة المالية للهيزانية والحسسابات لقحص اعهال مكاتب تلغراف وتليفون اسوان ، وان كانت تشكل من اعضاء تابعين لاكتسر من جهسة ادارية واحدة الا انها لا تهشل كيانا اداريا مستقلا عن الهيئسة التى يتبعها المدعى ، بل ان تعالق اعهال هذه اللجنة باهور تعمده مسحيح اختصاصات الهيئة التى يتبعها المدعى يشير بالضرورة الختصاصة الرئاسي بالنسبة اليه عي كل مها يتعلق بأعهال عي تلك اللجنسة

مما لا محسل معه للقسول بعدم اختصاص مدير عام شسئون الحركة الذى اصسدر القسرار المطعسون فيه باصسداره .

ومن حيث أنه لما كان مما تقدم مان قسرار الجزاء المطعسون فيسه يسكون قسرارا صحيحا صادرا من الجهة المختصسة بامسداره تانسونا ، اسستفادا ألى اسباب صحيحة مؤدية اليسه ، والى تحقيق مسحيح توالمرت له كل المقسومات القانونية التي تكسل سلامته ، ويسكون حكم المطعسون فيسه أذ يذهب الى غير هذا المسذهب وقضى بالفاء ذلك القسرار قد وقسع مخالفا للقانون ، ومن ثم تعسين الحكم بالفسائه والقضاء برغض الدعوى .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق ـ جلسة ٤/٤/١٩٨١)

تعليــــــق :

امتناع العسامل عسن الدفساع:

اذا كان الجوهـرى مى اجراءات التحقيق ، هـو اتاحة الفرمــة للعــالمل الناتشة ما هو منســوب اليه لدفعه او تبريره ، قائه اذا ما امتنــع عن الإجابة فى التحقيــق ، او اتســترط للادلاء بها احالتــه الى هيئة او لجنــة خاصة للتحقيق معه ، قانه يكون بفعــله قد فوت على نفسه فرصته فى الدفاع ، ومن ثم يجــوز مجازاته بغير حاجة الى ســماع اتواله ،

قاعسدة رقسم (۱۲)

البـــدا :

نص المسادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٨ السسنة ١٩٨٠؛ بنسان سسلطة المسحقة على خضوع جميع العاملين بالؤسسسات المسحقية القومية من صسحفيين واداريين وعمسال لعقد المهسل الفسردى مفاده مخاطبتهم بنظام التاديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقسانون المهسل رقام ١٩ المسمنة ١٩٥١ ومن بعده القسانون رقم ١٣١ لمسمنة ١٩٥١ الذي حسل محله ستخسويل المجلس الإعلى للمسحافة اختصاصات معينة في التحقيس ستخسويل المجلس الإعلى للمسحافة اختصاصات معينة في التحقيسية

مع مسحفيين وتحبريك الدعوى التلعيبية ضدهم وفقا القسانون نقسابة المسحفيين رقم ٧١ لسسنة ١٩٧٠ حـ مؤدى ذلك أمستبعاد قانون النيسابة الادارية وانحسان المسانون المسانون النيسانية وانحسان المسانون الم

مانخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع القانونين. الاتيسين :

١ - قانون رقم ١٤٨ استنة ١٩٨٠ بشأن سلطة المسحافة والتي تنس المادة ٢٢ منه على أنه « يقصد بالصحف القومية في تطبيق احكام هذا القيانون الصحف التي تصدر حاليا أو مستقبلا من المؤسسات الصحفية التي كان بهلكها الاتجاد الاشكراكي العربي أو يستهم فيهيا وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة اكتوبر والمسحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشوري وتعتبر المؤسسسات الصحفية القومية والمسحف القومية مملوكة ملكسة خاصة للدولة ويمارس حقسوق الملكيسة عليها مجلس الشمسوري » كما تنص المادة ٢٣ من هذا القانون على أن « ينظهم العلاقة بين المؤسسسات المسحفية القومية وجميسع العاملين بها من صحفيين واداريين وهمسال عقد العبال القاردي » كما تنص المادة ٢١ على انه « فضالا عن الاختمساصات القررة للمجلس الأعلى للمسحافة في هــذا القــانون ومع عدم الاخسلال بحق أقامة الدعسوى المدنية أو الحنائيسة أو السياسية يكون للمجلس عي حالة مخالفة الصحفي للواجبات المسوص عليها في هذا القائون أو قانون نقابة الصحنيين أو ميثاق الشرف المسحفى - أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من اعضسائه من بينهم احد المسحنيين والعضوين القسانونيين وتكون رئاسسة اللحنة لاقدم العضوين القانونين . ويتعسين على لجنة التحقيق ان تخطسر مجلس النقابة او مجلس النقسابة الفرعية تبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولهما أن ينيا أحد أعضائهما لحضور التحتيق وفي حسالة توافر الدلائل الكافية عن ثبوت الواقعة المنسوبة للمسحفي يسكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها في اللادة ٨١ من القانون وقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة المسحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الانهام أمام الهيئة الانتاديبية ولرئيس تلك اللجنة وللقصحفي الحق في الطعن في قسرار هيئة التأديبية ولرئيس تلك المجتنفية المنصوص عليها في المادة ٨٦ مس التأديب أمام الهيئة الاستثنافية المنصوص عليها في المادة ٨٦ مس المدة من على ﴿ أن المسحفيين السنين يعملون بمسحفية أو وكالة مسحفية أو احدى وسائل الإعالم المصفية من تاريخ العمل بالعمل ، عادًا لم ينقد حموا بطله الإذن غسال المترة المنكورة تتخذ معهم الإجراءات التأديبية وفقا لهسدذا القديبية وفقا

١٦ — القسانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١ بشان تعسيل بعض أحكام القسانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحسكام قانون النيابة الإدارية والمحاكسات التاديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيسات والهيئات الخاصة وتقص المادة الأولى منسه على أن السسندل بنص المساندين ١ ٢٠ من القسانون رقم ١٩ لمسنة ١٩٥٩ النمسان الاتيان : مادة ١ - مع عدم الاخسلال بحق الجهة التي يتبعها العسامل في الرقابة وفحص الشكاوي والتحقيسي تسري احكام المسواد من اليا ٢١ ، ١ ٢ من القسانون رقم ١١٧ لمسنة ١١٥٨ المسار اليهها عسان :

إ — المالمين بالهيئات العلية ، ، ، ، ، ٧ — العالمين بالجمعيات والهيئات الخاصاة التي يمادر بتحديدها قرار من رئيس جمهاورية ، ٣ — المالمين غي شركات القطاع المالم أو الشركات التي تساهم فيها الحاكمية أو الهيئات العالمة بنسابة لا تقال عن ٢٥ ٪ من رأسائها أو تضامن لها حدا ادغى من الأرباح ، **

ومن حيث أن مفاد ما تقسوم جبيعسه ، أنحسسار احتصساص النسلة الادارية عن المسحف القومية والأسسات المسحفية القومية الواردة من تأتون مساطة المسحفة وفقا لأحكام تأتون النيابة الاداريسة المسلس المسسطية القومية والمسات ومن ومسال لمقتد المهمل الفردي من ودى ذلك هو مخاطبتهم بنظام الناديب والتحتيسق والجسزاءات الواردة بقساتون العمل المسادر به الماتون رقم 11 السنة 190 ومسن عقده القاتون المجديد رقم 11 المسائة 1941 الذي حل مصله ، واستعاد تقانون النيابة الادارية في هذا الشان ، غضلا عن تخويل المجلس الاعملي المسحلة اختمسامات معينة في تحتيق مع المسحلين وتحريك الدعوى التاديية خدهم وفقا لقساتون نقابة المسحنيين وتحريك الدعوى التاديية خدهم وفقا لقساتون نقابة المسحنيين وتحريك الدعوى النيابية الادارية المعنى عسدم امتاد ولاية النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع جميسع العاملين بالمؤسسات -الصحفية القوميسة ،

(ملف ۱۹۸۲/۱۹۷۱ - جلسة أول ديسمبر ۱۹۸۲)

المايسة :

الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحاكمة:

الأمسل ، أن من يقوم غي الدعوى الجنائية أو التأديبية بعمسال من أعمسال التحقيق ، يهتنع عليه الإشستراك في نظر الدعوى أو المسكم فيها ما لم يوجد نس مريح لأسباب خاصة يقضى بغير ذلك ، وهسذا أمسل من أصول المحاكمات ، وحكمة ذلك هي ضسمان حيدة التسافي الذي يجلس من ألقهم مجلس الحسكم بينه وبين مسلطة الاتهمام ، حتى يطبئن هسذا الأخير الى عسدالة قاضيه ، وتجسرده عن المسل أو التأثير

وحتى لا تسساور القاضى او عضو الهيئة التاديبية سوقت اصدار حكيه او قراراه فتفسده سعقيدة سبق ان كونها عن التها وضوع المحاكبة وهو بيسائر ولاية التحقيق او يتولى سسلطة الاتهام ، أو يشترك في المسدار قرار الاحسالة او في نظر الدعوى في مرحسلة سلبقة . فقية قاعدة مستقرة في الفسير تبليها العدالة المشلى ولا تحتاج الى نص يقررها ، وهي ان مسن يجلس مجلس القضاء ، يجبه الا يكون قدد كتب او استبع او تكلم ، حتى تصنفو نفسه من كل ما يسكن ان يستشف منسه رايه في المتهم بما يكثم لهذا الأخصر مصره مقدمها بين يديه فيتزعزع تقتسه لهيه ، او يقضى على المهنائة اليه ، ومنى قسام وجسه عدم المسلاحية لنظر الدعوى ، ابتنع على القساشي الاشتراك في الصكر ، والا لحق عبداله المطالان ،

على أن المسالة لا تعرض دائما على هــذا الوجــه في النظــام التاديبي ، لذلك أن مبدأ الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الإدانة ، لا ينحقيق في هذا النظام الا أذا كانت النيابة الادارية هي التي تولت التحقيق والاتهام ٤, ثم أحالت العامل الى الجهة الادارية التي يتبعها لجسازاته او الى المحكمة التأديبيسة المحاكمت، اذ مي هده المسورة. يتحقيق ويغير شببهة وبدأ الغصيل بين سيلطة الاتهام وهي النيابة ٤ وسلطة الادانة وهي الجهة الادارية او المكهلة التاديبية ، ولكن تلقي المسالة حين تقوم الجهة الادارية بنفسها بلجراء التحتيق ثم بتوقيم الجزاء مي حسدود النصاب المقرر لها . ويذهب رأى الى أن الجهسة الادارية نبدو في هذه حالة وتد جمعت بين سططة الاتهام وسططة الادانسة ومسحيح ان من يتولى التحقيق ويوجه الاتهام يكون عادة شسخصا غير من يصدر قرار الجــزاء ، ولكن ذلك لا ينفى أنهمــا أعضاء في جهـاز أدارى واحد ، يسكون فيه من يوتسع الجزاء هو عادة الرئيس الباشر او غير الباشر الن حقيق أو وجه الاتهام اليه ، بل وليس ثمة ما يمذع الرئيس الاداري من أن يتولى وحده التحقيق والاتهام وتوقيع الجزاء . لذلك قد يبدو متعذرا في هذا النظام ، اعمال التواهد الخاصة بالحيدة ، وما تقتضيه. من عدم صلاحية سلطة الاتهام في توقيع الجزاء (الدكنور عبد الفتاح
 حسن سالتاديب في الوظيفة العلجة ــــمن و٢٤٥ .

ويذهب رأى آخر (الدكتور السيد محمد ابراهيم - من ٧٧٥) الى عدم التسليم بذلك ، لأن عدم الصلاحية هو عيب شحصي يعلق بهسن قام به سببه فيجعله وحده غير مسالح لمارسة سلطة الادانة فيمسا حتق او أنهم ، ولا يمتد هذا العيب الى الجهة او الهيئة التي يتبعهما . بوتأسسيسا على ذلك ، مانه أذا قام أحسد رجال الإدارة العساملة بالتحقيق وتوجيه الاتهام ، فانه يمسبح وحده في صالح لهارسة سططة الادانة فيها حتىق أو أتهم ، ولا يلحق هذا الميب بالجهية الإدارية التي يتبعها ، ومن -ثم لا تزايل الرئيس الاداري المختص الصلحية في توتيم الجزاء ما دام لم -يشسترك مي اجراءات الاتهام او التحقيق ، ومي هذا تطبيع لبسدا الجيدة وتحقيق لحكمته اما اذا تولى الرئيس الادارى بنفسه التحقيق والانهام ثم قوقيم الجزاء أذ غي هذه الصورة يجمع بين يديه - وبغير شبهة - سلطتي الاتهام والادانة ، ويتع الاخلال بنبدا الحيدة ، وهو ببدا لا يجوز التضحية به ني مسائل التأديب ، على ان طبيعة التنظيم الاداري وتوزيع الاختصاصات ، تستبعد وتوع هذا الاخسلال . ذلك أن الاختصاص في توقيم الجزاءات ينعقد طبقا للقانون لرؤسماء المسالح ووكسلاء الوزارات والوزراء كل مي حدود اختصاصه . ولا تجسري الحيساة العمليسة على تيسام هــؤلاء باجراء التحتيــق والاتهـــام ، وانها يتـــوم بهما عادة غيرهم من المرعوسمين . ويذلك يتحقق دائما الفصل بسين مسلطتي الاتهام والادانة ، ويتسوافر لبدأ الحيدة احتسرامه .

التحقيق مع الموظفين الذين تنظمهم انظمة تاديبية خاصة :

تنص المادة ٩٦ من التسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ انف الذكر على النه « لا تسرى احكام هذا التسانون على الوظفسين الذين ينظسم التحقيسة . محهسم وتاديبهسم قوانسين خاهسسة .

وعلى ذلك لا ينعقد الاختصاص للمحاكم التادييسة بالنسبة لطوائف العالماين الذين وان كانوا بخضون لتانون العالماين الا أنهم يخضصون في مسائل التاديب لقواعد خاصة بهم ، فهدؤلاء مردهم الى سلطتهم التاديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص ،

وقد يتبادر الى الذهن ، أن شرط الاستثناء والخروج من اختصاص المحاكم التاديبية أن ينظم القانون الخاص بهاؤلاء العاملين التحقيسق والتأديب معا . وأنه أذا أقتصر التانون الخاص على تنظيم التاديب دون التحقيق ، كان لا محمل لاعمال الاستثناء الممذكور . ولكن الحكهة التشريعية من هــذا الاستثناء ، هي ان التانون الخاص انها ينظــم المحاكمة التأديبيــة تنظيها خاصا ، والتحقيــق وان كان لا يعــدو أن يكون تمهيدا للبحاكمة واستحباعا للائلة وسهاعا لنفاع السوظف المتهم ، فهو وسهلة نحو غاية ولا يهكن غصلهما عند استظهار غرض الشارع عي هذا الخمسوص فصلا يخل بالحكهسة التشريعية التي قام عليهسا هذا التنظيسم الخاص الذي تغيا المحاكمة التأديبية على وجه معسين ، وألا لأمكن محاكمة الوظنين الذين يهدف القانون الخاص الى تنظيم محاكمتهم على وضحع خاص طبقا لقانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ أسسفة ١٩٥٨ ، في الوقت الذى ينظهم القانون الخهاص محاكمتهم بنصهوص صريحة وذلك لمجسرد ان هـ ذا القانون الخاص لم يتضهن احكاما خاصا بالتحقيق ، وغهم خاف ما ينطوى عليه مثل هــذا النظر من اخلال بالمكمــة التي قام عليهـا القانون الخاص النظم للمحاكمات الذكورة . كما أنه غنى عن البيان " ان هيئة المحاكمية الخامسة ، تملك سلطة التحقيق عبما أحيل البهسا من .

أمون تتولى ألمحاكمة قيها ، مالتحقيق والحالة هذه أمر لا يمكن أن يتمسور أن يكون مقصدودا لذاته كسبب يمنع أعمال الفسرض من قانون المحاكمة المفاصسة ، علك المحاكمة الذي قامت على حكمسة معينة استثنت هؤلاء مسن سريان القسانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٥٨ عليهم وكل أوائك قاطسع على الدلالة على أن ما ورد على المسادة ٤٦ من الجمع بين التحقيق والتأديب ، انهسا ورد على حسكم الفسالب عادة ، لا كثرط بقصسود لذاته عنسد أعهسال.

قاصدة رقام (١٣)

المسسدا :

ف المائات التحقيق والتلديب - محدور القرار التاديبي قبل المصل المساق بالقصائون رقم 11۷ لسسنة 1908 باعضائة تنظيم النيسائة الاداريسة والمحاكمات التلديبية في الاقليم المصرى - وجسوب التسزام الادارة في التمقيسق والمتاديب الاصحول العسابة في المحاكمات التلايبية الى جائب ما نص عليسه القسائون روم 210 لمسسنة 1901 في هذا الشسان و

ملخص الحكم:

انه ولئن كان القرار الجزائي الطعمون نبه رقم 1.11 اسسنة المركم المحمود ونشر القانون رقم ١١٧ السسنة المحرى، المحمود ونشر القانون رقم ١١٧ السسنة المحرى، المحمود النسابة الادارية والمحاكمات التاديبية عنى الاقليم المحرى، المكنى به فيها يتعلق بفسط تواعد الشكل المحرى، المحرى، المحمود المحمود

عن تقسمه واتاحة الفرمسة لناتشة شهود الاثبات وسسماع من يسسرى الاستشماد بهم من شمهود النفى وغير ذلك من مقتضميات الدنساع ولا يتعمين أتباع تلك الاجمراءات أذا تطلب التمانون أجراء تحتيق محسب وانسا يجب الالتزام بها حتى أذأ لجات الادارة مختسارة الى اجسسراء التحتيق وهو امر تقتضيه المدالة كبيدأ عام منى كل محاكسة جنائيسة او تأديبية دون حاجـة الى نص خاص عليـه . ومع ذلك غقـد نصت المغتــرة الأخيرة من الملدة ٨٥ من القــانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عــلى أنه « . . . و في جبيع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحتيق شمسفاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجسزاء» . وقالت نمى المذكرة الايفسساحية للقانون رقم ٧٣ أسسنة ١٩٥٧ « ونظمت المادة ٨٥ السلطات التي تتولى توثيع الجزاء الاداري وزيدت جسلة ما يمكن خصمه من الربب مي السيغة الواحدة الى ٥٤ يوما حتى يمكن الاتسلال من الدماوى التأديبية كما أشير الى سططة الوزير في توقيع هذه العقوبات او تعديل القرارات الصادرة من غيره ، وكما نص على جواز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاها تسمهيلا للعمل مع الحافظمة على كافسة الضمانات » . هاذا كان الثابت من الأوراق ان جسزاء خصم ثلاثة ايسام من مرتب المدعى قد صدر بناء على تحقيق اجرى معه بواسطة المعتق المختص الذي واجهسه بالمخالفة المسموية اليه والممكوك التي وجسدت في حوزته ، وقد مكن المستق المدعى من أن يدافع عن نفسسه فجاء دفاعه مؤكدا الذنب الادارى تبله ، شم مسدر التسرار المسزائي المطعون غيه ممن يملك احسداره قانونا فيكون الذنب الادارى قد وقع من المسدعى وثبت في حقسه وهو الذي اسستنبع توقيسع الجزاء الادارى عليه بخصسم ثلاثة أيام من مرتبسه وقد تم ذلك كلكه في حسدود القسانون ومراعاة لاحكامه نصا وروها . فلا محل الطعن فيه ، ولا سبيل الى القضاء بالفائه .

(طعن ۱۹۲۱/۲/۱۱) صحاسة ۱۹۳۱/۲/۱۱)

قاعدة رقيم (۱۶)

: 12------41

ضحمانات المتحقيق واجراءاته - الاحكام الواردة في هددا الشان في

قانون موظفى الدولة ولأحتسه التنفيذية - استهدافها توفي فسمان سسلامة التحقيسة وتبكين المسوظف من الوقوف على عنساصره وعلى ادلة الاتهام سسلس في هسذه الاحسكام ما يوجب افراغ التحقيسة في شكل معين أو طريق الرسسون سالا بطلان على اغفسال الجراثة في شسكل مصين و

مُلخص الأحكم:

ان الاحسكام الواردة عي شسأن تأديب اللوظفين ، في كل من قالسون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والرسوم الصادر في ٨ مسن ينساير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيدنية لهذا القسانون أنما تهدف عي جملتها الى توقع ضمان لسلامة التحقيق وتيسم وسنائل اسمتكماله للجهمة الإدارية القائمية به يتصد الكشف عن المتيقية والوصول الى وجه الصيق كما أن تلك الأحكام ترمى الى تمكين المسوظف من السوقوف على عنساصر التحتيسق معه وادلة الاتهسام الذي يرفرف عليسه حتى ياخذ للامسر عدته ، ويتاهب للسدفاع عن نفسسه ودرء ما هسو موجه اليه ، وليس في هسده الاحسكام ما يوجب المسراغ التحقيسق في شنكل معين أو طريق مرسسوم . وقد سميق لهذه المحكمة أن تضت بأن القسانون رقم ٢١٠ لنسسلة ١٩٥١: والرسيسوم الصادر في ٨ من ينساير سنة ١٩٥٢ لم يقررا جسزاء البطسلان على اغفال اجراء التحقيق في شكل معين ، ذلك التحقيق الذي تسم في حق المطمسون عليه مكمسلا بالتقسارير والتحريات والمذكرات الخامسة بتفاصيل الذنب الادارى الذي وقع فيه حولا تعسدو النصوص الواردة في الفصل المسادس في تاديب المسوطفين المعينين على وظسائف دائمسة (المسواد من ٥٥ الى ٥٨ من مرسوم اللائحة التنفيذية) أن تسكون من قبيك الاهكام التوضيحية المشار اليها على سبيل التوجيه والتنظيم في هدود اركان القانون الذي تستشد اليه دون أن تضرج بطبيفة الصال عليهسا او تهمسها بالمسافة او تعسديل ،

(طعن ٢٤٤٢ لسنة أ ق ـ جلسة ٢/١/١٢١)

قامسدة رقسم (١٥)

المسلماة

مواجهة الوظف عند التحقيق بوصف اشد للفظ المسسوب اليه م المسدول عنه الى وصف اخف ما لا أخلال بحسق السنفاع ما دام المسوظف يمسلم من التحقيق الوقائع موضوع المؤاخذة في جملتها ويبسدى دفساعه فيهسا فسير مجسزا •

ملخص الحكم :

اذا واجهت الادارة المسوظف في التحقيق بوصسف الفعل أو الأمسال المنسوبة الله بالوصسف المكون الذنب لأشد ملا تثريب عليها في أن تعسدل هذا الموصسف أو تنزل بالمقوبة التلايبية الى الوصف أو الجسزاء الأخسف منى شام لديها من الامتسارات ما يبرر ذلك ، دون أن ينطسوى هذا على أخسالا بحق الدفاع أو يعد خروجا على الاحسكام التي تضسمنها الفصسل السابح من الباب الأول من القسائون رئم ١٦٠ لمسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظفي الدولة ، أو لابحته التنفيذية ما دام المسوظف يعلم من المحقيسق الذي يجسري معه بالوقاع موضوع المؤاخذة في جملتها ويبدى دناعه غسير ججزا ولا سحيما أذا كانت هذه الوقائس واحد أو يكون كل منها ذنبا على حسدة .

(طعن ١٥٧٣ لسنة ٢ ق ـ جلسة ١٩٥٧/١)

تعايــــق:

تغيي ومسف التهسة:

من المسائل المتصلة بالتحقيق ، مواجهة العسابل بالتهمة المسندة اليه ، غاذا ما وجه بتهمسة معينة غانه لا يجسوز تغيير وصسخها دون اعادة مواجهتسه بها والا أدى ذلك الى محاسسيته عن التهمسة المسدلة دون ان تتساح له الفرصة لإبداء دفساعه فيهسا ، على أنه يجوز تغيير وصب النهسة الأشد الى الأضف ، فون ان يعتبسر ذلك اخلالا بحق العسامل في الدفاع عن نفسسه ، فقد منصب بانه « اذا واجهت الادارة السوظف في التحقيق بوصف العسل او الأعمال المنسوبة اليه بالوصف المسكون لذنب الأتسد ، فلا تشريب عليها في أن تعذل هذا الوصف ، أو ننزل بانعتسوبة التاديبية الى الوصف أو انزل بانعتسوبة التاديبية الى الموصف أو المجرزاء الأخف ، متى تام لديها من الاعتبارات ما يبسرر غلك ، دون أن ينطسوي هذا على الاخسلال بحق الدفاع ، أو يعدد خسروجا على المتسادون ، ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذي يجسري معمه على المتسادة ، وهم الموقائع موضسوع المؤاخذة في جملتها ، ويبدى دفاعه عنها غير مجسزا ، ولا سسيها أذا كانت هذه الوتائع مربتطة ببعضها ، أو تسكون في الوتت ذاته اكثر من ذنب تأديبي واحسد ، أو يكون كل منها ذنبا على حسدة » .

قاعسدة رقسم (١٦)

: المسلما

لا بطسلان على اغفسال اجسراء التحقيق مع المسوظف في شسكل معسسين .

ملخص الحكم:

ان التاتون رقم ۲۱۰ لسسنة ۱۹۰۱ بشان نظام موظلى الدولة والمرسسوم الصادر عن ٨ من يناير سنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية لهاذا التسانون لم يقررا جزاء البطالان على اغفال اجراء التحقيق في شاكل معاين .

(طعن ۱۷۸ لسنة ٣ ق ــ جلسة ٢/١/٨٥٢١)

قاعسدة رقسم (۱۷)

البــــدا :

حالات بطسلان القسرار الاداري لميب في الشسسكل سر اثبسات

مِنْ بِسِونِ التحقيقِ الثينوي في المحفير الذي يحوى المِسزاء - اجسراء حسوهري ينبني على اغفياله بطالان القسرار •

ملخص الحكم :

انه من المسلم أن القسرار الإدارى ببطل لعيب في الشسكل أذا نمي القساتون على بطلان القرار عند أغفال الإجسراء الشسكلي أو كسان. الإجسراء جوهريا في ذاته بحيث يقسرقب على أغفساله بطسلان القسرار بحسب مقسود الشارع من جعل هذا الإجراء واجبسا ولما كان اشسات معسون المتحقيق الشفوى في المحضر الذي يحوى الجزاء يعسد اجسراء جوهريا لأن مقصسود الشارع من تقريره هو توفسير الفسهاتات اللازمة لملامئنسان إلى صحة الوقائع المستوجبة للجزاء وتبسكين القضاء من تسليط رقابته على تيامها وعلى مدى مسلامة تقدير الادارة لها ومن ثم غانه ينبغي على اغفال هسذا الإجسراء بطلان القسرار .

(طبعن ۲۲ لسنة ٩ ق - جلسة ١٠/٤/١١٠)

تعليـــــق:

تسسطهم المسول التحقيق وضسوابطه في كلف قاعدة الساسية كلية تمسدر عنها وتستقى منها الجزئيات والتناصيل ، وهى تحقيق الضمان وتوغير الاطمئنان للجسامل في موضسوع المساطة الادارية ، فيجب أن يكون له كل مقسومات التحقيق القسانوني المسسحيح وكمالاته وضماناته ، وحسفا امر تقنضيه المسدالة كمبدا عام في كل محاكمة جنائية أو تأديبية ، دون حاجة إلى نص خاص ،

واذا كان التحقيق اجراء جسوهريا للحكمسة التي يقسوم عليهسا ، غان التحقيسق في ذاته لا يضفيع لإجراءات فسكلية معينة كما أنه يجسور الاستفناء عن اجراء التحقيسق الاداري في بعض الحسالات ما دام ليس في ذلك اخلال بالفسهانات الاساسية للمسامل المنهم ، فقسد رايفسا أن. التحتيق ليس الا وسسيلة لاستظهار الحقيقة ، وليس شسكلا في ذاته ، لذلك فاته اذا كان الفعل المنسبوب الى العابل ينطسوى عسلى جريسة جنائية تابحت النيسابة العابة بلجراء تحقيسق فيهسا ، فانه يجسوز للادارة الاكتفاء بهسذا التحقيسق والاسستناد اليه في مجسازاة العسابل دون ها حاجة الى تحقيسق ادارى جديد تتولاه بنفسسها ، اذ المهسم هو توقسين حق العابل في الدفاع عن نفسسه ، وقد اتبح له ذلك ابام النيابة العسابة كا الامر الذي يغنى عن مبسائرة تحقيق ادارى جسديد ،

الفــرع الثــالث اجــراءات التحقيـــق

قاعسدة رقسم (۱۸)

اغفال المصقق سلماع اقوال شلمهود راى في تقديره عدم الجدوى من سلوالهم او الاكتفاء بها سلميق ان ادلوا به امام مصقق آخر لل يمكن ان يسكون سلمبيا لبطلان ، وان امسكن ان يسكون ملخذا على التحقيسي بالقصلور مبررا طلب اسلماله .

ولقص المكم:

ان اغفسال المحقق لسسماع اقوال شهود راى في تقسديره عسدم المجدى من سؤالهم او الاكتفاء في شهادتهم بما سبق ان ادلوا به اسام محقق آخسر ؛ اذا صح ان يكون ماخسذا على التحقيق بالقصسور يمكن ان يكون مبسررا لطلب استكباله ؛ اذ ان هذا القصسور ، وهسو عيب موضوعي مرجعه الى يقظـة المحتق واسستيمابه للمسائل لا عيب شسكلي معسلق بلجراءات التحقيق ذاته او بصغة التائم به او باختصاصه او مسستند الى تأثير في الارادة كاكراه وقع على المتهم او الشسهود او الى تغيير للحقيقة كتربيف في الاتوال ، لا بصكن ان يكون سسببا لبطللان لا نص عليه ؛ لأن المشرع لم يرسم لسسير النحقيق اسسلوبا معلوما يلتزمه المحتق والا كان التحقيق بالطللا ،

(طعن ١٠٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦/١/١٢٦)

قاعسدة رقسم (١٩)

: المسلما :

تغیش مسكن الدرسات المحق باحدی مدارس البنسات بقسد أسط أوراق متعلقة باحداهن — المسادلة في مسحته اذا نواتسه النيسابة الادارية — لا محل لهسا متى كانت مساحبة الشسان قد رفسيت به رفساء مسسحيما •

ملغُص الحكم:

ما دامت المدعية قد مسمحت للنيسابة الادارية بتنتيش مسسكن المدرسسات بالمدرسة التي كانت تعمل وتقيم بها وبضبط ما عسساه ان يسفر عنه من اوراق ومكانيسات خامة ، وما دام لم يثبت أن رضاء المدعيسة كان مشسوبا بعيب من الميسوب المفسدة للرضاء ، غان المجادلة غي مسحة هذا التقتيش تصسيح غير ذات موضسوع ، اذ الرضا ألمسحيح بهسذا التقتيش يقطسع تلك المجادلة لو صح أن لها غي الامسل وجها قانونيا .

(طعن ١٤٢ لسنة ٣ ق - جلسة ٢١/١/١٩٥١)

قاعسدة رقسم (۲۰)

المحسسدان

استئزام التشريعات التى تنظم تاديب العساماين المنيين كاصل عام ان يسسنوفى التحقيق مع العامل المقسومات الإساسية التى يجب تسوافرها فى التحقيقات عموما واخصها توفي الفسامات التى تتفسل للعسامال الإحاطة بالاتهسام المسوجه المه وابداء دفاعه وتقسديم الاكلسة وسسماع الشسهود وما الى ذلك من وسسائل تحقيق الدفاع البسلتا أو نفيسسا سدم تطلبهسا اتباع اجراءات مصددة فى مبساشرة التحقيق وافسراغه فى شسكل معسين •

توجيه الاستنة في رسسائل مكتوبة الى من اقتضى التحقيدق سسماع القوالهم من المخالفين والشهود وتلقى ردودهم عسلى هذه الاسسئلة وتوجيه الاتهام للمامل المخالف كسناك في رسسالة مكتوبة ساسستيفاء التحقيدي مقرمية، الإبمامية بها يجعله سسندا للمساطة الادارية ،

ملفصر الحكين

ومن حيثان التشريعات التي تنظم تأديب المساملين المنيين وان كانت تسطرم كأمسل عام أن يمستوني التحتيسق مع العسامل المتومانية الاسساسية التي يجب توافرها في التحقيقات عمسوما ، والخصيها توقير الضببانات التى تكفل للعسامل الاحاطة بالاتهسام الموجه اليه وابداء دغامه وتقديم الأدلة وسماع الشمهود،) وما الى ذلك من وسماثل تحقيم الدفاع. اثبساتا ونفيا ، الا أنها لم تتطلب اتباع اجسراءات مصددة مي مبساشرة التحتيق وام نقض بالمراغه في شكل معين ، ولما كان ذلك وكان المستفاد ، ن أوراق التحتيق الخاص بالمنازعة الماثلة أن الجهسة الادارية وأن اتبعت في أجرائه طريقة خاصة تمثلت في توجيه الأسسئلة في رسسائل مكتسومة الى من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من المخالفين أو الشمهود ، وتلقى ردودهم على هــذه الأسئلة ، غان الكتاب الموجه منها الى المــدعي بتــاريخ ١٨ من مايو سسنة ١٩٦٤ والذي سسلف بيانه لم يسكن مجسرد سؤال عن معلوماته عن الواقعة مثار التحقيق بل أنه تضمن توجيه الاتهام اليه بأنه لم يثبت الواقعية المستدة الى السيد / ٠٠٠٠ في سيجل الحركة ونقا للنظام التبع وطالبته بذكر الأسمياب التي دعته الى هذا المسلك المخالف لما جسرى عليه نظهام العمل ، وقد رد المدعى كتابة مبينها الاسماميه التي استند اليها في عدم اثبات الواقعة المذكورة بالسجل ، ومن ثم يكون التحقيق المذكور قد استومى مقوماته الأساسية بما يجعله سسندا للمساءلة الادارية متى كاتت النتيجية التي انتهى اليها قد استخلصت استخلاسا يتصدى الحكم المطعون فيه لبحثه واستجلائه انباتا أو نفيا . أما وتسد ذهب الى اطراح التحقيق وحسدم الاعتداد به بعقسولة انه لمسم يسسسوفه القسومات والضسماتات الواجبة ، غاته يسكون قد اخطا عى تطبيسيق القانون. وتأويسسله .

ومن حيث أن الجهسة الادارية قد استخلصت من التحقيسق أن العامل أخل بنظام العمسل بالكتب بأن احدث مسيجة اثناء العمل ووجه الفاظا غير لائقة الى بعض العساملين بالكتب ، وأن المدعى بوصفه رئيسة. للمكتب لم يثبت هذه الواقعة بسجل الحركة قاصدا التسبتر على خطب العمامل المذكور ولما كان المستقاد من اقوال الشمهود ان يعضهم نفيي الواقعية المنسبوبة الى العسامل المذكور وان بعض الاخر قرر انه تسكلمي بصسوت مرتفع محتجا على تصرفها رئيس آخسر غير المسدعي لاته دون ني السحل ما وقع فيه العامل المذكور من خطعاً في العمل ، وأن زملاء أنبوه على هسذا السلك غير المالوف فتقدم باعتذاره الي جميع العساملين بالكتب ٤ كما قرر المدعى في رده على الاستجواب الوجه اليه اثناء التحقيق بانه لفت نظر العسامل المشار اليه الى وجوب خفض صدوته والانصراف الى عمسله ، ماسستجاب له وأبدى اعتذاره عما بدر منه لزملانه جبيعا ، واضاف قسوله أن الواقعة كانت من التفساهة بحيث قدر أنه لا وجه لاثباتها عي سحل الحركة بد لما كان ذلك قانه يخلص مما تقيدم أن المدعى ، بومسقه رئيس المكتب والنوط به أثيبات ما يقع من مخالفات لنظبهم العمسل وحسن السسلوك في سجل الحركة قد رأى بسلطته التقديرية لأسسباب سسائفة ينطق بها التحقيق على ما سلف بيانه أن ما بدر من مرؤوسه ٠٠٠٠ وما اقتسرن به من اعتذار هذا العسامل لا يسستوجب الاثبسات في سجل الحركة ، ومن ثم غلا مطعن على مسيلكه بمخالفة النظيام المبيع او بالتسستر على خطأ مرؤوسه ، وعلى ذلك غان قسرار الجزاء المعسون فيه قد صدر غير قائم على سبب صحيح وجاء مخالف القانون متعين الإلفياء ،

ومن حيث ان الحسكم المطعون فيه قسد انتهى الى هسذه النتيجسة لذلك يتعسين الحكم برقض الطعن مع الزام الجهسة الادارية مصروفاته . (طعن ٧٠١ لسنة ١٤ ق سـ جلسة ١٩٧٨/١//١٨)

قاعسدة رقسم (۲۱)

: 12 434

فيس ثبة ما يوجب افسراغ التحقيدق مع المسوظف في شسكل معين ـــ لا بطسلان على اغفساله في وضسع خاص •

مهلخص الحكم:

ان تضماء هذه الحكية قد جرى على أنه ليس ثهمة ما يوجب المسراغ التحقيق مع المسرطف في شمسكل معمين ولا بطلان على اغفال اجرائه - غي وضمع خاص ه

(طمن ٤٤٩ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٦/٢/١٢٢١).

قامسدة رقسم (۲۲)

: المسيدا :

تحقيق التهمة لا يشترط فيه الكتابة - مادة ٨٥ من القان رقام ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ - لا يشارط ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ - لا يشارط ٢١٠ ساوى أن يثبت مضامون التحقيق الشغوى بالمحضر الذي يعاوى الجازاء ولا يشارط أن يحوى كل الوقائع المساوية إلى العامل ٠

ملخص الحكم:

ان تانون موظفی السدولة الصادر به القانون رقم ۲۱۰ لسسنة ۱۹۵۱ مساند ۱۹۷۷ لسسنة ۱۹۷۷ ب يقنوی ما الذي يحكم الواتمة سـ معدلا بالقانون رقم ۷۳ لسسنة ۱۹۷۷ ، يقنوی فی النترة الأولی من المسادة ۸۵ منه بأن يكون ﴿ لوكيل الوزارة او الوكيسا المساحد او لرئيس المسلحة كل فی دائرة اختصاصه توقيع عقروبتی الانسذار والخصم من المسرتب عن مدة لا تجاوز ه ٤ يسوما فی السسسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقروبة الواحدة عن ۱۵ يوما وذلك بعد مسسماع السوال الوظف وتحقيق دعاعه . ويكون قسراره مسسببا . . » واردفت هذه المسادة هی فقرتها الاخيرة انه ﴿ وفی جميع الاحوال يجسوز ان يكون هدور الذي يحسوي الاحسار الذي يحسون الاحوال والحدة الذي يحسوي

الجـزاء » • ولما كان الأمر كذلك وكان الثــابت من اســتقراء المذكرة التي حررها السيد عميد كلية الهندسة ، انها تنطوى على شقين اولهما انهم كرر سؤاله عن المدعى وتبين له انه غير موجـود بالكلية ثم جاءه المـدعى. في الساعة . ١٥٥ مساء وادعى انه كان موجودا بجهة ما بالكلية واثبت السيد العبيد أنه تبام بالتحقيق بع المدعى في هذا الشبان وانضمهم له عدم صحة هذا الادعاء ، ومقاد هذا أن السحيد العميد واجه المدعى بما استده اليه من أنه بالسوال المتكرر عنه خلال ساعات المسلم الرسسمية نبين انه ليس موجودا بالكليسة واستمع الى دغاعه عي هسدا الشان والذي يتحصل في أنه كان موجودا بالكليسة ولم يغادرها ،. ورغما عن أن السيد العميد كان قد تبين له بادىء الأسر أن المسدعي غير. موجود بالكليمة ، الا أنه أثبت أنه عاد وحقق هذا الدناع وتبين لمه عدم صحته . وبالنسبة للشق الثاني من المذكرة التي اثبت ميها السيد العبيسد أن المدعى لا يباشر الاشراف على أعمال النظافة بالكلية عسلي الوجسه الرضى بالرغم من تحذيره مرارا ؟ غان عبسارة هذا الاتهام تنطوى .. على ما يدل على أن السيد العبيد واجه الدعى بأنه لا يشرف على اعبال النظامة المنوطة على وجسه مرضى كما سبق ان واجهه بها من قبل ومحدرا أياه من تقاعسه في أداء واجباته دون أن يتلقى منه. دفساعا في هذا الشسأن ، وذلك بمراعاة أن التحسفير لا يوجسه بداهسة الا في أعقساب تحقيسق تثبت فيه الادانة ، وأن في أقتسران شعى الاتهام المشار اليهما في مذكرة السيد العميد والربط بشهيا ما يفيد أن سبيه تكرار السؤال عن المسدعى مى يوم تحسرير المذكرة كان لمواجهته بأن اعمال النظائة ليست على وجهها الأكمل ، وإن التحسفيرات السابقة في هسدًا الشسان أم تنتج أثرها بما يقع بأن التحقيسق الشفهي قد شمل الواقعسة المسسوبة الى المدعى بشسقيها ومؤدى ذلك كله أن السسيد العهيد قام باسستجواب المدعي والتحقيق معمه شسفاها واثبت مضبون ذلك بالمضسر الذي يحسوى الجزاء ومن ثم غانه يكون قسد استعمل الرخصة التي اشسارت. اليها الفقرة الأخـيرة من المادة ٨٥ من القـانون رقم ٢١٠ لسـنة ١٩٩١: بوسالغة الذكر ذلك لأنه ليس التعمود بن ائبات منسمون التحقيق الشغهى
بالمحضر السدى يحوى الجزاء ، ضرورة سرد ما دار عى الموضوع عى محل
الاستجواب بالمحضر تفصيليا بسرد كل وقائع المنسوبة الى العسامل
وبيان الأصسول التى استخاصت منها وذكر ما ورد على السنة الشهود
بشأنها وترديد دفاع العسامل وتقصى كل ما ورد على السنة الشهود
بشأنها وترديد دفاع العسامل وتقصى كل ما ورد على السنةى الى تحقيق
كسابى وهو مما يعطل الحكسة من أبازة التحقيق الشنهى الى تحقيق
كسابى وهو مما يعطل الحكسة من اجبازة التحقيق الشسهى وهى
منسمهال العمل على ما نصت عليسه المذكرة الإيضاحية للقانون رقسم ٢٧
لمسنة ١٤٥٧، وأنما المتصود من ذلك اثبات حصول التحقيق والاستجواب
وما استغراضه عنه قذا التحقيق عى شان ثبوت الخالفة الادارية قبل المائل
على وجه يسكن السلطة القضائية بن بسنط رقابتها القانونية على مسحة
عيسام الوقائع وضحة تكيفها التناتولي .

(طعن ٥١) لسنة ١٣ ق تـ بطسة ٢٩/١٢/١٢)

قاعنندة رقستم (۲۳)

: 13----41-

الفقدرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١. المسنة ١٩٥١ — جواز أن يسكون الاستجواب المنصفة بالقسانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ — جواز أن يسكون الاستجواب والتحقيق شسفاها على أن يثبت مفسمونه بالمحضر الذي يحوى الجسزاء سالتدوين واثبسات مضمون التحقيق من الإجراءات الجوهرية سالمقصود بذلك أن يتفسمن المحضر خلاصة للاستجواب تكون معبرة بوضسوح عبسا المستجوب فيه الموظف وما اجاب به على وبعسه معبسر عن منحى دفاعه سمال عن التسدوين غير المحسدد المنسمون التحقيق .

ملخص الفتوى:

 المسنة ١٩٦٤ تجيز لوكيل الوزارة ولوكيلها المساعد ولرئيس الصلخة عمد كل مى دائرة اختصاصه _ توقيع عقوبتى الاندار والخصيم من المرقب عن مدة لا تتجاوز خمسة واربعين يوما فى المسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المعقوبة الواحدة على خمسة عشر يوما . وتطلب النص لمسلامة توقيع الجسزاء ان تسمع اتوال الموظف وان يحقق دغاعه وان يحون الترار بالجزاء مسلبها . وقد الهيفت الى همذا النص فقرة الحسرة بالقاتون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٥٧ تجيز ان يكون الاستجواب والتحقيق شمفاها على أن يثبت مفسمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء وجاء بالمذكرة الايضاحية فى بيان الحكمة من همذه الفقرة ان المراد هو « تسميل العمل مع الحافظة على كانة الضمهانات » ومن هذه الضمهانات سماع اقرال الموظف وتحقيق على كانة الضمهانات » ومن هذه الفصمهانات سماع اقرال الموظف وتحقيق على كانهة وتسميات قرار الموظف وتحقيق على كانهة وتسميات قرار الحزاء وتدوين مضمون التحقيق او الاستحواب ،

وان المستفاد من نص المساد الله أن الأصل هنو المتعلق الله أن الأصل هنو التحتيق الكتابى الذى يدون كابلا وعلى علاته ، واستثناء من هذا الأسل أجيز أجراء التحتيق شفاها على أن يثبت مضمونه في المحضر المذى يحموى الجزاء ، أذ يعتبر أثبات هذا الموضوع في حالة التحتيق الشفهي بديسلا عن تدوين التحقيق كابلا في حالة التحتيق الكتابى ، ويمتبر التدوين وأئبات مضمون التحتيق من الإجراءات الجموهرية لتعلقهما بالضمانات الإسماسية في التحقيق ،

ان البسات مضمون التحتيق او الاسستجواب في المحضر الذي يحوى المستواد لا يعنى ان يثبت المحقق الاسسئلة والاجابات عنها كاملة وعلى علائها كما هو الشان في التحقيق الكتابي ، والا كان ذلك اعسدار لمسالستهفه المشرع من التيسسير على الادارة وتسهيل العمل ، كسا لا يعنى تجهيل دعاع المسوظف او الاقتصار على جزء منه لان في ذلسك اخسلال بالنصاحات المترة في التحقيق اكن المتصود من اثبات منسمون الاستجواب في المحضر السذي يحوى الجزاء هو أن يتضمن المحضر خلاصة للاسستجواب تكون معبرة بوضسوح عما استجوب فيه اللوظف وما أجساب به على وجسم معبسر عن منحى دناعه ، غاذا لم يسستوف محضر الجساب به على وجسم معبسر عن منحى دناعه ، غاذا لم يسستوف محضر الجساب به على وجسم معبسر عن منحى دناعه ، غاذا لم يسستوف محضر الجساب به على وجسم

مَانَ الاســـتجواب يكون قد جاء على خلاف حـــكم القـــاتون غـــير مســـتكهل الضـــماتة الأساسية التي يقـــوم عليها التحقيـــق .

ان العبارة التى سساتها القرار ، من أن الدعى لم يبعد لدى مواجهته بما نسب اليه عندرا مقبولا ، لا يمكن أن تعد مضمونا محددا يصلح لتحتيق شمنه بحسب المنى المهوم من نص المسادة ٨٥ الشسار اليه ، أذ لا تعدو هذه العبارة أن تكون تعبيرا عن رأى سسائل في أجابة مجهلة لمسئول ، وهي لا تنم عن كون المسئول مقرا أو منكرا كما أنها تحتمل التأويل ، فقد تفيعد أن المدعى لم يقدم على الاطلاق عذرا مقبولا ، كما تفيد أنه قدم بالفعل عبدرا مقير مقبول وأن كان من الواتسع غير ذلك ومنى كان ما أثبت في الحضر كمفسوون للاستجواب في الواتسع غير ذلك ومنى كان ما أثبت في الحضر كمفسوون للاستجواب مجهد الخرى ، عالى المتمد لا يعد مفسمونا كانها للامستجواب الشسفهي وتكون المبستجواب الشسفهي وتكون الجههة الادارية قد اغللت بحق البات مفسمون الاستجواب المتستجواب المستجواب المستحواب المستحواب المتحاب المستحواب الم

(طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قامسدة رقسم (۲۶)

: 12-41

جواز ان يسكون الاستجواب والتحقيسق شسفاها على ان يشبت مضمونه التحقيق الأسفوى مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء سائبات مضمون التحقيق الأسفوى بالمحضر السذى يحوى الجزاء سائيس مقصودا منسه ضرورة سرد ما دار في الموضوع محل الاستجواب تقصيليا بسرد كسل الوقائس المسسوبة للمسوظف والاصول التي استخلصت منها وتسرديد دفاع المسوظف وتقصى كل ما ورد فيسه سيكفي البسات مضسمون التحقيسق او الاسستجواب وما السسفر عنسه في شان ثبوت النب الادارى قبسل المسوظف .

ملخص الحكم:

ليس المقصود من البات مضمون التحقيق الشموى بالمعضر الذي

يحوى الجزاء ضرورة سرد ما دار في الوضوع محل الاستجواب بالمضر:

تقصيليا بسرد كل الوتائع المسسوبة المسوظف وببان الامسول التي
استظمت منها ونكر ما ورد على السسنة الشسهود بشانها وترديد دفساع
المسوظف وتقمى كل ما ورد على السسنة الشسهود بشانها وترديد دفساع
المسوظف وتقمى كل ما ورد فيه من وقسائع ولدلة البسات ونفى وترجيع
الاتهام على اساس دفع ابداه المسوظف اذ كل ذلك من شسانه ان يقسله
التحقيق الشفوى الى تحقيق كتسابي وهو مما يعطل الحكسة من اجسازة
التحقيق الشفوى وهو تسسهيل المهل على ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية
للتانون ردم ٧٧ لسسنة ١٩٥٧ وانها المتمسود من ذلك هو البلت حمسول
التحقيق أو الاستجواب وما اسسطر عنه هذا التحقيق أو الاستجواب في
التحقيق أو الاستجواب وما اسسطر عنه هذا التحقيق أو الاستجواب في
شسان ثبوت الذنب الادارى تبل الموظف باعتبار أن هدذا السنف الادارى
هو السذى يكون ركن السسب في القرار التلديني مها يحكن المسلطة
هو السذى يكون ركن السسب في القرار التلديني مها يحكن المسلطة
التفسائية من بسطر شابتها القانونية على صبحة قيام هذه الوثائع وصسحة

(طعن ٤٤٩ لسفة ٨ ق ــ جلسة ٢٢/٢/٢٦١)

قاعسدة رقسم (۲۵)

: المسسدا :

الإجسراءات الواجب الباعها في التحقيق الذي يجرى مع الموظف
مواجهة المسوظف بالمخالفة المسندة اليسه من الضمافات الأسساسية التي
يجب توفسيرها ما المسادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظسام موظسفي
المسدولة ما الفصال هذا الإجسراء مسائره : البطسلان ٠

ملخص الحكم:

يبين من الرجـوع الى الاحكام النظهــة لتلايب العاملين أنها تهــدف فى مجموعهـا الى توفير الضمانات لسلامة التحقيق الادارى وتيسير وسائلة بغيــة الوصول الى الحقيقة ، ومن الضمانات الجــوهرية التى حــرص

(13-51)

الشمسارع على مراعاتها في التحقيق الأداري المواجهسة وذلك بايقاف العابل على حقيقة النهبة السنده اليه واحاطته علها بمختلف الأدلة التي تشمير الى ارتكابه الخالفة حتى يستنظيع أن يعلى بأوجه دفاعه ، وفي ذلك تنصر، المادة . ٥ من اللائحة التنفيذية لقانون التوظف على أن يتلو المحقق على · المسوظف الذي تسبب اليه المخالفة أو الخروج عسلى مقتضى الواجب ملخص ما أسمن عنه التحقيق من ادلة وقرائن الهمذا من الأوراق ومن المسوال الشمهود ويثبت حصول التلاوة في المحضر ويدون اجابة المحوظف عليهما تقصيسلا ثم يحقق دغاعه واذا أسستشبهد بشبهود نفى وجب اسستدعاؤهم وسكر الهم ، ويازم حتى تؤدى مواجهة العامل بالتهمة غايتها - كفسمائة · أساسية للعامل ... أن تتم على وجه يستشمر معمه العمامل أن الإدارة بسبيل مؤاخذته اذا ما ترجحت لديها ادانته حتى يكون على بيناة من خطورة موقفه فينشبط للنفاع عن نفسمه ، وليس يغنى عمن هده المواجهة مجرد القسول بأن المخالفة ثابتة ثبوتا ماديا لا شسبهة فيه سدنك أن الحسكم على ثبوت المخالفة وانتفائها مرده الى ما يسسفر عنسه التحتيق الذي يعتبر توجيسه التهمة وسؤال المنسالف عنها وتحقيق دفاعه في شانها أحد عناصره الجوهرية ومن ثم يكون سنديدا ما ذهب اليه الحكم المطعون هيه من أن استخلاص قرار الجزاء في المخالفة الأولى النسوية الى المطعون ضدها من شكوى السيد / ٠٠٠٠ واجابة الملعسون ضدها عليهسا بطريقة غير مباشرة غير سسليم ويكون قرار الجزاء باطلا لعيب مى اجراءات التحقيـــــق ،

(طعن ١٠٤٣ لسنة ٩ ق _ جلسة ١٠٤٣) ١

قاعسدة رقسم (٢٦)

لا يشعرط أن يحلف الشهود اليمسين في التحقيسق الذي يجسريه رئيس المصلحة أو من ينيب اذلك من موظفها .

ملخص المكم :

أنه وأن كان القدانون وقم ٢٠٠٠ لسينة ١٩٥١ ، معدلا بالقدانون وقم ٢٠٠٠ لسينة ١٩٥١ ، معدلا بالقدانون وقم ٣٠٠ لسينة ١٩٥١ ، تد نص غي المدادة ٩٠ مكررا على أن تكون الشمهادة بعد حلف اليمين ونص بعثمل ذلك القدانون رقسم ١١٧٧ لمنة ١٩٥٨ غي المداد ٧ سالا أن غدة مقصبور عملي التحقيق الذي يجريه مجلس التأديب غي الحدالة الأولي والنيابة الادارية غي حسالة الذاتية و ولم يشسترط القانون ذلك بالنسبة للتحقيق الاداري الذي يجريه رئيس المصلحة أو من ينيبه لذلك من موظفيها . وحداي ذلك عان عدم تيما المحقق و وهو مدير المستشفى د ينطيف الشسبود ذلك عان عدم تيما المحقق و وهو مدير المستشفى د ينطيف الشسبود لا يترتب عابه بطملان شمهادتهم .

(طعن ١٢٠٦ لسنة ١١ ق سـ جلسة ١٢٠٢/١٢/٢١)

ماعسدة رقسم (۲۷)

: المسيدا :

الاقسرار من المُخالف يغنى عن التحقيق معه ــ تجسريح الشساكية لا يجدى لان دورها يقف عند التبليسغ بالشكوى ــ اكراه ــ اختلاف مدلسول الاكسراه المطل للاقرار عن مجسرد الخشسية .

والخص الحكم:

ان القرار الصادر بفصل ابنة المدمى قدد استخلص ما استند اليها استند اليها استند اليها استند اليها استند المدرار الذى كتبته ووقعته والذى تضبين تقصيلا كلملا لوقائع الموضوع ، ولا شك ان مثل هذا الاقسرار يغنى تهاما عن اجراء اى تحقيق آخو ، اذ نبيه اقرت الطالبة المذكورة بها يكشف عن الموجاج شديد فى المسلوك لا تؤتين معه على الاستبرار فى الدارسة بالمهدد الذكور ليس فقط حفاظا على سمعة المهد وانما تصدورنا لزميلاتها من النهسج الذى تسسير فيه ، سيما وقد بان من الاتسرار المسار اليه انها المطحيت طالبة اخرى معها واشركتها فى مغامرتها ، ولا جدال ان مثل المطحيت طالبة الذي معها واشركتها فى مغامرتها ، ولا جدال ان مثل

هــولاء الطالبات يجب اخذهن بالقــدر اللازم من الشــدة أملا مي ردعهن ومنعهن من الانطالق في هذا الطريق الذي يتنافي تماما مع الدين ومع البيئة الممرية والقول بغير ذلك ، واحد مثل هذه الأمور باللين والتساهل لا شك يؤدي الى اغرار بالغة سواء بالنسبة للعلم والتعليم أو بالنسبة للاسرة والمجتمع ولا وجه لمسا ذهب اليه الحكم المطعون نيسه من تجسريم الشباكية للتشبكيك في الواقعة التي ابلغت عنها ، ذلك لأن دور الشباكية وتف عند حد التبليسغ عن واقعة تكشف عن الاخلال بحسن السسيرة وتعد انصرافا شديدا للسلوك المالوف ، فأيا كان الرأى في السلوك الشخصي ا الشاكية ٤ فليس من شباته أن يؤثر في الواقعة ذاتها التي أبلغت عنهما ٤ اذ الرد في النهاية هو ثبوت الواقعية بن عديه بغض النظير عين شمسقص المِلغ مجهسولا كان أو معروفا ، منحسرةا أم مشمسهودا أسه بالاستقامة ٤ فكثير من الاتحسرافات يكون مصدر التبليسغ عنهسا شكوى من مجهول ويكثبف الفحص عن قيام ما يوند مسحة السوقائع الني تضمنتها الشكوي ، كفلك تطرح المحكمة كمل الاعتبارات التي ساتها المدعى التشكيك في مداول الاقرار الذي كتبته ابنته من ناحية اختسلامه في بعض التفصيالات مع الاقرار الذي كتبته زميلتها ، ذلك أن كسلا من الاترارين قد أتفسق في جوهره وهو توجه الطالبسات الثلاث الى منسؤل اختلین میسه مع غرباء کما أنه لیس مسحیحا ما ردده المدعى وسایره میسه الحكم المطعمون فيه من أن الاقرار الذي كتبتمه أبنة المدعى كان وليد اكراه مرده الرهيسة من المسوقف المام المسئولين بالمهسد ريذيم وكيلة المهد التي توصيات بطريق الخديعة الى استكتابها الاقرار ، ذلك لأن الطالبة المذكورة ارتضت كتابته وكون هذا الاقرار قدتم في حضور السادة عهيد المعهد ووكيسلة المعهد والاخصائية الاجتباعية لايعنى ان يسكون شسابه اكراه أدبى اذ أن المركز الوظيفي لهؤلاء وما له من سططان هي نظمر طالبات المعهد لما يسبغه على اصحابه من اختصاصات لا يعهد اكراها ما دام لم يمتد الى الطالبة بالأذي المادي والمعنوي ومجرد الخشبية لا يعد قرين الاكراه البطل للاقرار لا معنى ولا حكما ، اذ لا يمكن ان يستخلص

من ظروف الدعوى وطلبساتها تأثر ارادة الطالبة المستكورة من ذلك السلطان حين كتبت اقرارها ، فالنفسوذ الاببى في ذاته لا يكنى وحسده ما ام يقتسرن بوساتل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى فسرض غير مشروع وفنى من القسول ان مسلك وكيلة المهد في تكليف الطالبسة المذكورة ينتابة اقرار مما سسبق أن القتسه على مسامعها شسفويا ، هو المسلك الواجب بحكم وظيفتها في القيسام على تنفيذ لوائح المهدد وتحقيق المسلحة العامة المقصودة من هذه اللوائح ، فهذا التسكليف مشروع في الوسيلة والفساية مهسا .

(طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق ــ جلسة ٢٢/٢/٥٧٥)

قاعسدة رقسم (۲۸)

: la____41

استدعاء الوظف للتحقيق معه في مخالفات منسوبة اليهه عدم انكار العامل استدعاء التحقيق - اعتبار ذلك تنسليها منه بصحة حصول هذا الاستدعاء - تفويته بذلك فرصة النفاع عن نفسه واهداره ضحماتة اساسية خولها له القانون - جهة الادارة في حسل من توقيع الجسزاء عليه مما لديها من ادلة ثبوت ضده .

ولفص الحكم:

ومن حيث أن ألثابت من الاطسلاع على مسجل الحضسور والانصراف أوظفى مستجد التبين أن السيد مفتش المساجد أشر في هسذا السسجل في يوم الخميس المسوافق 10 من أبريل سسنة 1901 بأن أمام المستجد الشسيخ منقطع من يوم 17 من أبسريل مسسنة الشسيخ به منقطع من يوم 17 من أبسريل مسسنة 1901 ونبه عليسه بالحضور الى المسيرية صباح السبت ١٧ من أبريسل مسنة 19٧١ المنتشبق معه ، كها أشر السيد المفتش المذكور في يسوم الاحسد الموافق ٩ من مايو سنة 19٧١ ه بأن الإمام المستكور غير موجسود وثم يحضر ولاحظ أنه موقع في عصر ومفسرب وعشساء اليوم ٩ من مايسو

متا وكذلك الأيام ١٠ و ١١ و ١٢ من مايا و سنة ١٩٧١ كلها واستدعى الى المحديرية اكثر من مرة بالتسجيل في هذا الدغتر وغيره وأرسسل اليه بالمسريد ولكله لم يحضر وهذه فوضى وانتهازية ومخالفات سريحة واضحة ونبه عايه بضرورة حضوره الى المديرية لسؤاله على كل هذه المخالفات وغيرها » وأذ لم ينكر الدعى استدعاءه للتحتياق على هذا النصو غائم يكون في الواتع من الأمر قد سلم بصحة حصول هذا الاستدعاء وبائه

ومن حيث أنه بامنناع الدعى عن تلبية استدعائه للتحتيق معه في المخالفات المنسبوبة اليه يكون بذلك قد فوت على نفسيه فرصة السدفاع وأهدر بذلك ضهانة اساسية خولها له القانون ، وعلى ذلك تسكون الادارة في حل من توقيسم الجزاء عليسه مها لديها من ادلة ثبوت ضده .

ومن حيث أن المخالفة المشار اليها نابتة في حق المسدعي من واتسع ببحل المضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السسيد مفتش الحضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة المسيد مفتش المساجد الأورخة في ١٠ من مايو سسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يكون ترار مجازاته عن هذه المجالفة بخصصم ثلاثة ايام من مرتبعه لاستهتاره بواجبه الرطب في مع حرماته من اجره المدة التي تخلف عنها ولم يؤد فيها عالم تد قتام على مسببه الصحيح النونا وبناء عليه يسكون الحسكم المطعون فيسه المسادر في الدعسوى رقم ٥٧ لسسنة ٧ القضائية صحيحا بدوره بهسالا مطعن عليه فيسا تفي به من رفض طلب القاء هذا التسرار .

ومن حيث أنه لما كان الحكمان المطعون فيهما قد صسادقا الصواب في الواتع والقساتون على ما تقدم بيانه فقد تمين الحكم بقبسول الطعن شكلا ورنضسه موضسوعا .

(طعن ۸۷ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۹۸)

قاعِسدة رقسم (۲۸)

: ألم

حق المسوظف أو العامل في سسماع أقواله وتحقيق دفاعه سالا يسوغ وقد أتيح له ذلك أن يعتبع عن الإجابة أو يتمسسك بطلب أحالة التحقيسق الى جهة أخرى سالجهة الإدارة أن تجسري التحقيق بنفسسها سالا تلتسزم باهاتسه ألى الذرية ما دام القسانون لا يلزمها بذلك .

ملخص المكم:

اذا كان من حسق العظف او العسامل ان تسسمع اقواله ، وان يحقق دمامه ، الا انه وقد البح له ذلك كله ، فلا يسسوغ له ان يمنسع عن الإجابة أو يتمسسك بطلب احالة التحقيق الى جهسة اخسرى ، ذلك ان من حسق جهسة الادارة — وفي الطبن الراهن الهيشة الزراعيسة الممرية — ان تجسري التحقيق بنفسها ، وهي اذا كان ذلك من حقها ، مانها لا تحهل على احالتسه الى النيسلة الادارية ما دام ان القسقون لا يلزمها بذلك . في حقه ان يسسارع الى ابداء الواله وتغنيد ما يوجسه اليسه من اتهامات في حقه ان يسسارع الى ابداء الواله وتغنيد ما يوجسه اليسه من اتهامات أو مخالفسات ثم ان له الحق في نهساية الاصر في ان ينظلم من القسران الاداري المسادر بناء على مثل هذا التحقيق الذي لا يرتاح اليسه اما ان يمنسع عن ابداء اقواله ، ويقف سسلبيا ازاء ما هو منسوب اليسه بسل يمتنسع عن ابداء اقواله ، ويقف سسلبيا ازاء ما هو منسوب اليسه بسل أو منطقي سسوى ان قسم تفسيا الهيئة هو الدذي اوصي بوقفسه عن المهسل غلا تثريب في ذلك عليها ، المن المهسل غلا تثريب في ذلك عليها ، فهن أساء غملي نفسه ،

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٦٠/١١/١١)

قاعسدة رقسم (٣٠)

: المسلما

عدم سسماع اقوال شاهد ليس من شسانه ان يغير وجه الراي فيمسا

انتهى اليه التحقيق ـ لا يرتب بطلان قرار الجزاء الذي استند الى هــذا التحقيـــت •

ملخص الحكم :

وان كان الله دعى قد استشهد بشهد المدين لم تسهم اقوالهما غير ان الله المدين الشاهدين حتى مع التسليم جدلا بانها ستجىء فى صسالح المدعى قلا يجوز ان تؤدى الى ترجيح دفاع المهدعى او الأخهد بهها بعد ان وقسع ستة بن رؤساء المدعى على المذكرة التي قدمها رئيس لجنة تقدير الدرجات والتي اثبت فيها الالفاظ التي صدرت عن المهدعى ، وعملى ذلك فان عهم سهاع اتوال هذين الشاهدين ليس من شسانه ان يفسير وجه الراى فيهما انتهى الله التحقيدة ، ويكسون المجزاء قد صدر مستندا الي المسول ثابته في الأوراق ،

(طعن ۷۷۰ اسنة ۱۳ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۲۹)

قاعسدة رقسم (٣١)

الجـــدا :

امكان المتهم أن يبدى ما يراه من نفساع امام المحكمة التاديبيسة لا يستنتيم معه دفعه ببطلان التحقيق استنادا الى الاخسلال بحقسه في النفسياع .

ملخص الحكم:

لا يعيب التحتيق ، وكان في مكنت ان يبدى ما يسراه من دناع اما المحكمة التاديبية ، اذ هي مرحلة تستكمل فيها مراحل الاحتيق السسابقة ، اذ يواجه فيها المتهم بما نسب اليسه ، وكان يسسنطيع ان يتدارك المامها ما غاته من وسسائل الدغاع ، بما يجعل دفعه ببطلان التحقيق ، اسستفادا الى الإخلال بحته في الدغاع دفعا لا يسستتيم في الواسع او في القسائون .

(طعن ١٤٢ لسنة ١٤ ق _ جلسة ٢/١/١٩٦٩)

قاعسدة رقسم (٣٢)

: 12-40

التيسابة الادارية غير مقيدة في مباشرتها لاجرادات التحقيق والاتهسام بهيساد معين أو برجوب تقديم شسكوى النها من صساحب العمل سميسال تطبيق حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٩١ السسنة ١٩٥٩ الخساص بقانون المعمل هو هيك يتولى عساحب العمل حسق الاتهسام والتليب سائنياية لا تقيسد بحكم هسذه المسادة ٠

ملخص الحكم:

ليس مَى أحكام الشانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر او ميسا احال اليه من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاتهام بميعاد معين ، أو بوجوب تقديم شكوي اليها من صاحب العبل ، والمستفاد من نص المادة ٦٦ مسن القيانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن مجسال تطبيقها هو حيث يتولى صساحب العمل حقق الاتهام والتأديب ، فيتقيد بالمواعيد والاجراءات المصوص عليها فيها ... ولا وحه أمسلا للقول بوجوب تقيد النيابة الادارية بالمعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، بمقولة أنها تنطوي على حكم اكثر سخاء للعامل يحقق له ضهانا ، يحول دون اتخاذ صاحب العبل ، من ارتسكابه لمخالفة ما ، وسيلة الى تهسديده الى اجسل غسير: مسمى عن طسريق اتهامه بهسا مي اى وقت يشاء اذ مضسلا عن أن نلك مسردود بما تقدم ذكره ، قان في تولى النيسابة الادارية اجراءات التحقيسق والاتهام ما يكفل للعمال من الضمانات مالا يحققه تمانون العمل ــ كما أن المشرع قد اسستهدف باخضاع بعض الشركات والهيئسات لقانون النيسابة الادارية ، تعقب المخالفسات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيهسا ، ويتغامى عنهسا القائمون على الإدارة اهسالا أو تواطيؤا .

(طعن ١٤٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢/١ ١٩٦٩)

قاعسدة بإقسم (۳۳)

على النيساية الادارية أن تستجر في التحقيسي الذي تباشره حتى تخط
قرارا في شبسته سايس للجهة الادارية أن نتصرف في التحقيق آلا أذا أحالت
النيساية الادارية الأوراق الهها سايس للجهسة الادارية أن تطالب النيابة
الإدارية بالكف عن التحقيق ساحالة النيساية الادارية الأوراق الى النيساية
المسابة لانطواء الوقالع على جريمة جنائيسة سالا ينسال من اختصساص
النيابة الادارية بالتصسرف في التحقيق في ضسوء ما يسسفر عفسه تحقيسي
التيساية الماية سقرار الحفظ الذي يصدر من الجهسة الادارية قبسل أن
النيساية الادارية الى قرار في التحقيق سياطال ه

ماخص الحكم :

انه اذا تولت النيسابة الادارية التحتيق سواء بناء على طلب الجهة الادارية المختصة او بنساء على ما كشسف عنه اجراء الرقابة او بنساء على الشمكاوى الافراد والهيئات التى يثبت المخصص جديتها مان لهسا بل عليهسا أن هستبر في التحقيق حتى تتخذ قرارا في شانه دون أن يتسوقف ذلك على ارادة الجهة الادارية سكا أن لهسا من تلقاء ذاتها أن تحييل الاوراق الى من المحكمة التادييسة متى قدرت أن المخالفة تستوجب جزاء يجساوز الخصسم من المسرتب ادة خمسسة عشر يوما سولا يجسوز للجهة الادارية أن تتصرف في التحقيق الإشارة اليها على الإحسوال السسابق الإشارة اليها سوليس للجهسة المذكورة أصلا أن تحسول دون مباشرة النيابة الادارية الإدارية الإدارية المناسقية المناسقية الإدارية الإدارية تتساهم بالشعام عن طسريق مطابتها بالشعامية عسن السسي في التحقيق أو عن طريق المسابرة الي التصرف قبل أن تنتهى النيابة الادارية الدارية قبال التنسابة الادارية قبال التحديث المناسقولية الادارية قبال التحديث المناسئولية الادارية قبال الوراق الى النبسابة المسابة الادارية قبال التحديث المناسئولية الادارية التحديل الوراق الى النبسابة المسابة الادارية التحديل الوراق الى النبسابة المسابة الادارية المنا المناسفولية المناسئة المناسة المناسفولية المنابقة منان ذلك لا يؤثر على اختصاصها بالتصرف

هى التحتيسق عى شأن هذه المسئولية على مسوء ما يسفر عنه تحقيسقد النيسابة العامة وهذا ما المصحت عنه المسادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخليسة للنيسابة الادارية وان هدف الخطوات المصددة التى رسمتها النصوص لا تدع للجهة الادارية سسبيلا لتسرار الحفظ قبل أن تتضد النيابة الادارية قسرارا بشسان التصرف عمى التحقيق وقد استهدف القانون بذلك أن يضع المركز الواقعي للتحقيق بجميع تضميلاته وما انتهى اليسه تصرف النيسابة الادارية قبل أن تصحدر قرارها حرصا منه على سسلامة هذا التسرار وعلى أن يتضد بعد اطلاعها بعناصر التحقيق الذي باشرته جهة محليدة بعبددة بعبدة عن التأثير ولا جدال في أن تعطيسل هذه الضمائة من شسائه محسادرة النيسابة الادارية على رايها غيما لو اختسارت احالة أوراق المؤسسوع الحميم المحكمة التأديبية سر وتأسيسا على ما تقسم عان قرار الحفظ الذي يصحدر من المجهة التأديبية سرونا بعيب اجرائي جوهرى من شانه أن يطلسله .

(طعن ۱۲۳۰ لسنة ۹ ق -- جلسة ۸/٤/۲۲۳)

قاءسدة رقسم (۳۴)

: المستدا

على النيسابة الادارية أن تستمر في التحقيق الذي تباشره حتى تتخسف قسرارا في شانه سلا يجسوز الجهة الادارية أن تتمرف في المتعقب ق الا اذا أحالت النيابة الادارية الاوراق البهسا .

ملخص الحكم:

اذا تولت البناية الادارية التحقيق ، سواء بناء على طلب الجهلة التي يتبعها الموظف ، او بناء على حاكشف عنه اجسراء الرتابة الادارية او بناء على شلكاوى الأمسراد والهيئات التي يثبت الفحسم جديتها ، من اله على شلكاوى الأمسراد والهيئات التي يثبت الفحسم جديتها ، من عليها ان تسليمان المسائلة على المسائلة المسائلة المسائلة على المسائلة المسائلة المسائلة المسائلة على الرادة الجهلة التي يتبعها الموظف سولا يجوز

خلك الجهـة ان تتصرف عى التحقيق الا اذا احالت النبـابة الادارية الأوراق
 الجهـــــــــــا .

﴿ طِعِن ٤٤٤ السَّنَّة ١٤ ق - جِلْسَة ١/٢/١٩٦٩)

قاعسدة رقسم (٣٥)

-البـــدا :

المستفاد من نص المادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقد ١١٥ - اسنة ١٩٥٨ والمادة ١٤ من اللاتحة الداخلية للنيابة الادارية المسادرة بقسرار رئيس الجمهورية رقدم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ أن المشرع في الجسرائم التاديبية قصر سلطة تفتيش منازل الماملين على اعضماء النيابة الاداريسة وحدهم بجرونه بالشروط والأوضاع التي نص عليها القسانون سيترتب على ذلك أنه يبتسع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل المساملين ومشل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا سلفظ المتازل المساحدة في عليسابة الادارية جاء عاما ومطلقا وينصرف الى المساكن الخاصسة والى المساكن المحكومية على حد سسواء حتى لو كانت ملحقة بمكان المصل طالما أنها مخصصة فعلا الاقابة والسسكن .

ملخص الحكم:

انه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والخصاص ببطلان الاجسراءات تأسيسا على أن الذكتور مدير القصم العلاجي بصديرية الشصون الصحية بقنا بتفتش مصحكن الطاعن دون الحصول على موافتة صريحة منه أو أن يسكون ماذونا بذلك من المصلطة المختصصة تاتونا ، فأن المادة }} من الدمستور تنص على أن المسلكن حرمة فلا يجسوز دخولها ولا تغنيشهما الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام المسانون وقد نثلم كسل من تأنون الاجسراءات الجنائية وتأثون النيابة الادارية الضوابط والاحتام الخاصة بتفتيش المسازل في المجال السنة ١٩٥٨ النص على أنه يجوز الدير من تأنون النيابة الادارية رقم ١١٧ المسنة ١٩٥٨ النص على أنه يجوز الدير علم النيابة الادارية أو من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق أن يأذن. بتقتيش أشخاص ومنازل العاملين المسوب اليهم المخالفة المالية أو الادارية اذا كان هناك مبررات قوية ندعو الى اتخاذ هذا الاجاراء ٤ ويجب أن يكون الانن كتابيا وأن يباشر المتحقيق احد الأعضاء الفنيسين . كما نصت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقران من رئيس الجمهـ ورية رقم ١٤٨٩ لسينة ١٩٥٨ على أن يباشر تفتيشور المنازل احد اعضاء النيابة الادارية . . ويبدو واضحا أن المشرع مي الجسرائم التاديبية قصر سلطة تفتيش منازل العساماين على اعضاء النيسابة. الادارية وحدهم يجرونه بالشروط والاوضاع التي نص عليها التانون ٤. ومن ثم يمتنع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا المتفتيش لو حدث يكون باطلل ، وجدير بالذكر أن لفظ المنسازل المنصوص عليه في قانون النيسابة الادارية قد جاء عاما ومطلقا نيؤخذ على اطسلاقه وينصرف الى المساكن الخامسة والى المساكن الحكومية على حد سسواء حتى ولو كاتت ملحقة بمكان العبل طالما أنها مخصصة نعلا للاسلمة. والسكن ونبها يستطيع الشخص ان يلكل ويستريح وينام مطمئنا الى انه هى مأوى من ازهاج الاخرين ، وغنى عن البيان أن الحاق سكن الطبيب. بمبنى الوحدة المسحية الغرض منه توفي السكن التربيب من مكان العمل والمناسب الطبيب الذي يعمل في الوحدات الصحية المنتشرة في الريف ، دون أن يكون من شأن ذلك انتقاد هذا الككان صفة السكن .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق ان مدير القسم العلاجي بمديرية الشسئون الصحية بقنا ، قد اقتصم مسكن المخالف وقام بضبط ما به من تسذاكر طبية ، غان ذلك يكون قسد تم بالمخالفة القانون ، ويسكون التقتيش باطلا ويتسرت عليه بطلان الدليل المستهد من التذاكر الطبية التي تم مسبطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المستهد من التغتيش الباطل ، الا ان التحيقة عن والأوراق قد خلت تهاما من ثبة دليل آخر يفيسد. قيسام المخالفة الثانية في حق الطاعن سيما وانه لم تجرد عهسدته ولم يظهسر

عمة عجر بها ، وأذ ذهب الحكم المطعمون فيه غير هذا المسذهب ، يسكون - تسد خالف التسانون ويتمين لذلك القضاء بالفاته ، والحكم ببراءة الطاعن .

(طعن ١٠٩١ لسنة ١٨ ق - جاسة ٢٦/٥/٢٧١ (

قاعبدة رقبم (٣٦)

المسلما:

عقدوية الفصل عدم سماع الفسلكين في التعقيد ق لا يبطسله اسستدعاء الشاكين فسماع اقوائهم غضلا عما قيسه من ازعاجههم غانه ليس
شهة ما يلزيهم بالعضور للادلاء باقوائهم عقوبة الفضل ساعدم الملاعمة
الظاهرة بين المخالفة التلاييية والجزاء - الفاء قرار الفصل لا يخل بحق
المساطة المختصة بنوقيع جزاء آخر من بين الجنزاءات المتصوص عليها في
البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المسادة ٨٧ مسن قاتسون نظسام
المساملين بالقطاع العام رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ ــ توقيع العقدوية يسكون
خسلال سنة من تاريخ الحكم ٠

ملخص الحكم :

ان ما ذهب البسه الحكم الملعون نيه من أن المخالفة غير نابسة في حق المطعون ضده لا يقسوم على أساس مسعيح من الواقع ، ذلك أن عسدم مسماع الشاكين في التحقيق له ما يبرره ، قالإضسافة الى أن استدعائهم للتحقيد في الزعاج للعبلاء ، فأنه ليس ثبة ما يلزم الشساكين بالحضسور للالاء باتوالهم ، ثم أن سماع اتوالهم غير منتج في التحقيد بعد أن ثبت من أقوال الشسهود العاملين بفرع البنك ومن اعتسراف المطعون نسده أنه خرج على مقتفى الواجب في اداء اعبال وظيفته بها يسىء الى مسمعة البنك كوفرسسة مالية ائتبائية ، فان جهة العمل وقد اسستندت الى ما ثبت في حقسه على الوجه الذي الملهره التحقيد في مساءلته تأنيبيا فان ترارها والحسائة هذه يكون مستعدا من أصول ثابتة من الاوراق ، والسن كان ذلك

المتروبات التاديبية التى توقع على المسابلين حيث لا تندد المقدوبات التاديبية التى توقع على المسابلين حيث لا تندد المقدوبات الاخسرى فى زجر المعامل وتتويمه وكان على البنسك ان يمنخه فرمسسة لاصلاح حاله وليحقق النظام التاديبي الفرص المرجوة منه ، ومن شم غان المسلح حاله وليحقق النظام التاديبي الفرص الرجوة منه ، ومن شم غان الحسكم المطعون فيه فيها انتهى اليه من الفساء ترار الفصل والتعويض محبصولا على أسباب هذا الحكم يكون صحيحا قانونا ، ولا يخلل ذلك بحق السلطة المختصة فى البنك فى توقيع جزاء آخر على المطمسون ضده من بين الجسزاءات المنصوص عليها فى البنسود من ١ — ٨ من الفقرة الأولى من المسادة ٨٢ من تسانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بشسان نظام العسابلين بالقطاع العام خلال مسئة من تاريخ هذا الحكم وفقا لاحكام المسانون المسلكود .

(طمن ٦٤٦ لسبنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٤)

قاعسدة رقسم (۳۷)

المسادر ۳۱ من قانون العاملين بالقطاع العام المسادر بالقسانون رقم 4٪ لسنة ۱۹۷۸ سالقصدود بامكانية الاسستجواب او التحقيق شسفاهة ان يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء سالهدف من ذلسك البسات حصول التحقيسة او الاستجواب وما اسفر عنسه من تبسوت الذنب الادارى قبسل العامل على وجه يمكن للمسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على صححة قيام الوقائع وصحة تكيفها للقسانون .

ملخص المكم:

ان المقصدود بما أجازته المادة ٣١ من قسانون نظمام العساملين بالقطاع العام رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ من أمكانيسة أن يكون الاسستجواب أو التحقيسق شفاهة أن يثبت مضمونه هذا التحقيسق الشقوى بالمحضر الذى يحسوى الجزاء والهدف من ذلك هو اثبات حصول التحتيق او الاستجرابيه وما امسفر عنه هذا التحقيدق في شسأن ثبوت الذنب الادارى تبسل العسامل على وجسه يمكن للمساطة القضائية بسط رقابتها القانونية على مسحة قيام الوقائم ومسحة تكليفها القسانون .

ومن حيث أن الأوراق التى تدمتها الشركة خالية من أنبسات ما جرى في التحتيق الشغوى الذي تقول أنه أجسرى مع المطاعن . بسل أن كل ما تضينته هذه الأوراق هيو مجرد اشسارة في نبوذج مطبوع الي محدوث المتحيق دون ذكر ما ابداه الطساعن الذي يجرى معسه المتحتيق من أقوال بصدد الاتهام الموجسة اليه الأمر الذي يتسرتب على أن تسكون مسرارات المجاوات فيها قد مسدرت على خسلاف ما يقضي بسه المسانون خليقة بالالفساء ويكون الحسكم المطعون فيه قسد جانب مسحيح حكم القسانون خليقة بالالفساء ويكون الحسكم المطعون فيه قسد جانب مسحيح.

(طعن ٢٣١٦ لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ١٥/٥/١٩٨١)

قاعسدة رقسم (٣٨)

المِسسدا :

المادة ٢٦ من القسادون رقم ٣٥ اسنة ١٩٧٦ بشان النقسابات المهائية

الشرع أراد أن يكفل للاتحاد المسلم لنقسابات المهال الحسق في الاحاطة
بما ينسب ألى عضو مجلس أدارة المنظمة النقابية من أتهابات في جرائم
بتعساق بنشاطه النقابي س لا وجه لاخطار الاتحساد العام للمهسال قبسل
اجسراء التحقيق مع المضو في المخالفسات المتعلقسة بعمله الوظيسفي
بالنشسسساة .

ملخص الحكم:

أن المسادة ٦٦ من القسانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٧٦ بشسان النقابات

العمالية تنص على أنه « يجب على مسلطة التحقيق اخطسار الاتصاد العمام لنقسابات العمال بما هو منسبوب الى عضو مجلس أدارة المنظمة النقلبية من الهامات على جرائم تتعلق بنفساطه النقسابي وبالوعد المصدد لاجراء التحقيق تم المراثه والجلس ادارة الاتحساد أن ينيب الحجراء التحقيق والد اعفساء النقابة العامة لحضبور التحقيق وإلك ما لم تقرر مسلطة التحقيق مريته » ومفساد هذا النهي أن المشرع اراد أن يكسل للاتحاد العام لنقسابات العمل الحق عى الاحاطة بمبا ينبعب الى عضدو مجلس ادارة النظبة المناتبية من اتهاماته في جسرائم تتعملق عفسو مجلس ادارة النظبة المناتبية من اتهاماته في جسرائم تتعملق بنفساطه النقابي وهو ما يهم الاتحاد العلم به ومعسرنة كافة الظروف المحيطة بالاتهام المنسبوب للعضو النقابي متعلقا بممارسته انشساطه النقسابي ،

ومن حيث أن النص المشار اليه يتعمين أن يتتصر مجاله في ضهوء ما تقدم على ما ينسب للعضو النقابي من الهسامات في جسرائم تتعملق بنشساطه النقابي ، فاذا ما اقترف المعضو مخالفات تتعلق بعمله في المشساة فلا تتريب على جهسة العمل أن هي أجسرت تحتيقات معه بشساتها ولم تقم باخطار الاتحساد العام للحمال به قبسل أجرائه ،

ومن حيث ان الانقطاع عن العبل او الانصراف تسل المعاد بدون اذن او رفض اسستلام العابل لكتاب موجه اليسه من الشركة وهسو ما نسب المعلمون خسده من مخالفات ، كلها امور لا تنعلق بممارسسته انشسابله النقابي وانها هي من الامسور المتعلقة بممارسته لمهام وظيفتسه في الشركة ومن ثم يحسق لمسلطة التحقيق المختصسة ان تجرى معسبه التحقيق عن هسذه المخالفات دون حاجة لاخطار الاتصاد العسام لنقسابات المحسسسال .

ومن حيث أنه يتضم من الأوراق ثبوت المخالفات المنسموبة للطاهن (م ٥ - ح ج ١) وهى غيابه عن العمل والاتصراف قبل المياد والامتناع عن اسستلام الخطار موجه اليه من الشركة ومن ثم مانه بذلك يكون قد الحسل بواجبات وظهفت ويكون قرارى مجازاته قد أسدرا ولا مطعان عليهما

ومن حيث ان الحكم المطمسون فيه اذ ذهب غير هــذا المــذهب وتشى بالفــاء ترارى الجــزاء بــكون مخالفــا للقانون ، ويــكون الطعن عليــه مســتند لاساس تانوني ســليم ، الأمر الذي يتعــين معه الحكم بالفـــائه .

(طعن ١٨٥٤ لسنة ٧٢ ق ــ جلسة ٢٩/١٢/١٨))

نمت المادة ٧٩ من القسانون ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بشسان نظسام المسابين النديين بالدولة على انه « لا يجسوز توقيع جسزاء على العسابل الا بمد التحقيسق معه كتسابة وسسماع اقواله وتحقيسق دغامه ، ويجب ان يكون القسرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا ، ومع ذلك يجسوز بالنسبة لجزاء الانسخار والخصم من الأجر لدة لا تجاوز ثلاثة ايام ان يكون الاستجواب أو التحقيس شسفاهة على ان يثبت مضمونه في القرار المسادر بتوقيسع المسابل المحالم المخالف عنى توقيسع المسابل المحالم المخالف حيث تسمع الوسازاء ، وما أما المخالف حيث تسمع اقواله ويحقق دفساعه مع تسبيب قرار الجسزاء ، غير أنه في المخالف المحالف المحالم المخالف عيث تسمع اقواله ويحقق دفساعه مع تسبيب قرار الجسزاء ، غير أنه في المخالف المحالف المحالف المخالف المحالف المحا

كب نمت المادة ٨١ من التانون ٧٧ لسنة ١٩٧٨ على ان ﴿ ٥ للمحتق مِن تلقاء نفسه او بناء على الله على الله المحتق من تلقاء نفسه او بناء على طلب من يجسرى معسه التحقيق الاستباع الى الشهود والاطلاع على السسجلات والاوراق الذي يرى المائدتها على التحقيق واجراء المعاينة ﴾ وقد سسبق أن اشرنا أيضا الى كتساب

الجهاز المركزى لتنظيم والادارة رقم 70 لسمنة 1941 والمعدل بالكتابين الدورين رقبى السمنة 1947 وهذا الكتاب الدوري الدورين رقبى السمنة 1947 وهذا الكتاب الدوري محدلا بشمان نبوذج لاتحاة المخالفات والجهزاءات المتسررة لهما واجراءات التحقيق مع العالمين بوحدات الجهاز الادارى المحولة . وهذا النسوذج تسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة ادارية عند اصدارها الاتحالة المخالفات والجهزاءات الخاصة بالتحقيق بالنسمية للعالمين بهسا .

الفسسرع الرابسيع التبجية التحقيس وفقيد لوراقسه

قامسدة رقسم (۳۹)

البـــدا:

القــرار الصادر من النيابة الادارية بحفظ التحقيق مؤقنا لمــدم كفاية. الأدلة ــ لا يحوز حجيــة تحجب ســلطان الجهــة الادارية في انــزال الجــزاء التــــاديين •

ملخص الحكم:

ان قسرار الذيابة الادارية الصادر بحفظ التحقيق كان مؤقتها لمدم كعلية الادلة ولم يسكن لعدم الصحة ولانتفاء الدليسل ومن ثم لا تسكون لسه حجيسة تحجب مسلطات الجهسة الادارية على توقيسع الجسزاء السذى قسسدرته .

(طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق _ جلسة ٢٢/٥/٥/٢١)

قامستة رقسم (٠))

البــــدا :

ضياع أوراق التحقيق - لا يعنى مطلقا ستقوط التنب الادارى المبنى عليها منى قلم الدليل على وجودها ثم فقدانها .

ملخص الحكم:

أن ضياع أوراق التحقيقات لا يعنى مطلقها محقوط الدننب الاداري

الذى انبغى على تلك الأوراق متى تسام النايسل أولا على وجسودها بسم فتدانهسا ، واما عن محتوياتها فيسسندل عايها باوراق اخرى مسادرة مسن المسخاص لهم صلة عمل وثبتة بهسا .

(طعن ١٦١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩١)

قاعسدة راقسم (١٦)

ضياع اوراق التحقيق او فقسدها لا يجعل القرار النساديبي كانه منتزع من غير أصبول موجودة بـ اساس ذلك أن ضياع سند الصق ما كان بمضميع للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مدنيا او جنائيما او اداريا ما دام من المقسدور الوصول الى هذه الحقيقة بطسرق الإثبات الأخرى سر منساط ذلك وجود عنساصر تكميلية تعين في مجموعها مع باقي المسراتان والشسواهد ودلائل الأهوال القائمسة في المنسازعة على تكوين الاقتناع بمسا يمسكن ان يننهي اليه الحسكم في شان القرار المطمون فيه - قرينة الصحة المفترضة في القسرار الإداري لا تنهض وحدها سسندا كافيا لتحصين هسذا القسران من الطمن فيه بالالفاء ما لم تتسوافر الى جانبها المنساص والادلة المشسيل اليها ... قرينة صدحة القرار الإداري ليسب قاطعة بل تقبل الدليل المكس ــ عبء اقامة هذا الدليل يقسم عنى عاتق المتضرر من القسرار ــ مقتضى هــذا العبء عدم هرماته عدالة من سببيل التمــكن من اثبــات العــكس بفعل الادارة السمايي أو تقصرها ، منى كان دليسل الانبسات بين يديها وهسدها ، وامتنعت بضر مبرر مشروع عن تقديمه أو عجزت عن ذلك لفترة أو هلاك سسنده بغير قوة قاهرة ـ عدم تقديم جهة الادارة اصسل القسرار انتاديبي او مسورة منه او التحقيقات التي صدرت نتيجسة لهسا ، وخسار مه سردات الدعسوى من اي عنصر او دليل اثبات يمسكن ان يصلح اداة تجعل من المقسدور الوصول الى الحقيقة لأعمال رقابة القضساء في شان ترجيح صحة هذا القسرار وسالهة استخلاصه ، وعدم تقسيم الحكومة او ابدائها

ملخص الحكم:

سبق لهذه المحكمة ان تضت بأن الفهم التائم على أن عدم تقديم اوراق التحقيق الابتدائى او نقدها يجعل القسرار المطعون فيه كسانه منزع من غير اصول موجودة هو فهم ظاهسر الخطا ، مصا كسان خسياع اوراق التحقيق بل ضسياع سند الحق بهضيع للحقيقة ذاتها في شستى مجالاتها مدنيا او جنائيا او اداريا ما دام من المتدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الانبات الآخرى ، وهسذا الدليل قائم في خصسوصية هذه المنازعة على ما مسجله مجلس التاديب الابتدائى ثم مجسلس التاديب الابتدائى ثم مجسلس التاديب الاستنافى في قراريهما من خلاصسة وما انتهيا اليه من دلائل اقتفسامى غيها انتهبا اليه من تلائل اقتفسامى تقد قدمت الى المحكمة الماء دائرة فحص الطهسون .

ويخلص بن هذا القضاء ان بضاط عدم النبسك بأوراق التحقيق في حالة عدم تقديمها أو فقدها ، وعدم اعتبار القرار المطعون فيسه في هذه الحالة بنترعا من غير أمسول بوجودة ، هو امكان الوصول الى الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ووجدود عناصر تكبيلية تفيد في مجبوعها الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ووجدود عناصر تكبيلية تفيد في مجبوعها مع بلتى التراث والشدواهد ودلائل الاحوال القائمة في المنسان على نسسان القرار الاطعون فيه غاذا لم تتواهر هذه العناصر والادلة فلا تنهض قرينسة السمة المقترضة في القرار الادارى وحدها سندا كافيا لتحصيينه من المطمن فيه بالالفاء لان هذه القرينة ليست قاطعة بل انها تقبل الدليل العكسى ، وأذا كان عبء الماء هذا الدليسل يقع على عدالة من سسبيل التسرار ، فان مقتضى القاء هذا الدليس التي يعرم عدالة من سسبيل التبكين من اثبات العكس بفعل الادارة السلبي أو بتقصيم ها متى كان دليل هذا الاثبات بين يديها وحدها وامتلعت ، بغير مبسرر مشروع ، عسن تقييمه ، أو عجزت عن ذلك لفقده أو هلاك مسنده بغير قوة قاهدة تقديمه ، اأو عجزت عن ذلك لفقده أو هلاك مسنده بغير قوة قاهدة ولا سسيما أذا كان دفاعه في تعييب القرار مشستها من الاراق المتصيمة الم التفسيم المناز المتسبيا أذا كان دفاعه في تعييب القرار مشستها من الاراق المتصيمة المناز المتسبيا أذا كان دفاعه في تعييب القرار مشستها من الاوراق المتصيمة المناز المتسبيا أذا كان دفاعه في تعييب القرار مشستها من الاوراق المتضيعة المناز المتصيمة المناز المتسبيا أذا كان دفاعه في تعييب القرار مشستها من الاوراق المتضيعة المناز المتسبيا أذا كان دفاعه في تعييب القرار مثستها من الاوراق المتضية المناز المن المتستها من الاوراق المتضيعة المناز الانتها المناز الانتها المناز المناز المناز الانتها الانتها المناز المناز المناز المناز الانتها المناز الانتها المناز ا

لهذا الدليل ومحصرا عيها ، اذ لا يتبل أن يكون وضحه في حسالة عدم تقديم الجهة الادارية – لسبب ما بلاوراق التحتيق المحتوية على الأسبباب التي قام عليها القرار ، اسوا منه في حالة تقديم هذه الاوراق ، فيتعسدر عليه في الحالة الأولى مسبيل اقامة السليل على العيب الدذي يوجهه الى القرار وبذلك يحتيى القرار من الالغاء وينلت من رقابة التضاء وتكسب الادارة بامتناعها عن تقديم الاوراق أو باضاعتها لها ميرة غسيم عادلة نتيجة لموقفها السلبي أو تقصيرها ، بينها يتاح كله في الحسالة المائية أذا ما قسدت هدده الأوراق ، أن يمحص أجراءات التحتيق ويناقش النتيجة التي استخلصت منه ، بها قدد يكشف عن عيب في القرارا ويسكن ، برا لالفسائه .

غاذا كان الشابت من الأوراق ان القسرار الملعون غيه له وجسود وان لم تقسم الوزارة بتقسديم الصله او صسورة بنه او التحقيقات التي صدر نتيجة لها ، وان يكن بلف خبية المسدعي خلوا بن آية اشارة او صدى لهذا القسرار ، ولما كانت بفردات الدعوى ، في خصوصية المنسازعة المطروحة ، لا تتضسمن أي عنصر أو دليل البسات يبكن أن يصلح أداة تجعلل مسن المقدرة الوصدول إلى المحقيقة ، لا يعسل رقابة التضاء ، في شسسان ترجيح صسحة القرار المذكور وسسلابة استخلاصه ، غانه أزاء عسدم تقديم ترجيح مسحة القرار المذكور وسسلابة استخلاصه ، غانه أزاء عسدم تقديم الملكن على التسرار ، ولما سلف بيانه من أسباب ، يكون الحكم المطمون غيه أنه تفي بالفساء القرار بثار المطمن وما يتسرتب على ذلك من آثار ، قسم أمسساب الحق في التنجية التي أنفي البهسا ،

(طعن ١١٥٣ لسنة ٨ ق سـ جلسة ٥/١/١٩٦٣)

قاعسدة رقسم (٢٤)

المبسسدا :

فقسد اوراق التحقيقات التي اجسريت مع الموظف فيما نسب اليسه سـ عسدم تأثيره على قرار الجزاء ما دامت الواقعسة التي بني عليها ثابئة مسن اوراق اخسرى تطمئن اليها المحكمة وتؤدى الى النبيجة التى النبهت المهسا جهسة الادارة .

مَلْخُص الحكم:

اذا كان للواتعـة التى انبنى عليهـا الجزاء على المطعـون هـده أصل ثابت في اوراق اخرى تطهـن اليها هـذه المحكة وفيهـا كل الغناء عن التحتيقات المقـودة او الضائعة عان البهـة الادارية وقد اخـذت بالنيجـة التى انتهى اليها التحقيق الانضمامي وادانت المطعون ضـده على أساسها تكون قـد بنت قرارها المطعـون فيه على أصـل ثابت في الاوراق يؤدي الى النتجـة التي انتهت اليهـا ولا مطعن على تقـديرها ما دام أن هـذا التقدير له سنده في الواقع كما وأن المقـوبة الموقعـة جاءت مي الحـدود المرسـومة تقـونا ،

(طعن ٧٦٣ لسنة ٧ ق _ جلسة ٢٩/٢/٦٩٣١)

قاعبندة رقيم (٣))

المنسدان

رقابة القضاء الادارى على القسرار الادارى بتوقيعه - لا بسد لأعمالها أن تسكون المتحققة التي بني عليها القرار تحت نظر المحكمة - في حالة ضياع الأوراق الأصلية لا بد أن يسكون للواقعة التي النبي عليها توقيع الجزاء أصل ثابت في أوراق أخرى تطهئن اليها - استطالة أمسد المتقشفي دون أن تقسم الادارة أوراق التحقيق الأمسلية أو تثبت قيسام المواقعة بطرق الاثبات الأخرى - تجعل الجزاء قائما على غير سسبب أو على سسبب أو سسبب عجسزت الادارة عن أثبات صسحته .

ملخص الحكم:

ان الجزاء التاديبي انها يتوم على وانعـــة او وقائع محـــددة نثبت

في حسق الموظف وتكون ذنبا اداريا يسستأهل المقلب ، ولا بسد لاعمسال رقابة المحكمسة أن تكون هذه التحتيقسات تحت نظرها أو أن تسكون الواقعة التي أنبنى عليهسا توقيع الجزاء لها أصل ثابت في أوراق اخسرى تطهسئن البهسا المحكمة وذلك في حسالة ضسياع الأوراق الأصلية ،

فاذا كانت الواتعة التى اسندت الى المطمون ضده وانبنى عليها توقيع الجزاء عليه ليس لها اى صدى فى الأوراق المتسدة بمك الدعوى ، فلم تتكشيف تفاصيلها ولا جاهيتها ، ولم تنسكر الحكومة اى شيء عسن الواتعة التى اسندت للمطمون ضده ، وكل ما قالته ان هناك تحتيقا الجرى دون ان تذكر عناصره او مقوماته ، بل وقالت بصريسح المبارة انها لا تسستطيع الرد على الدعوى دون ان يكون املهها الإوراق التي انبنى عليها توقيع الجزاء ، غاذا قال المطمون ضده انه لسم يربك وزرا يماتب عليه وجزت الحكومة عن تقديم الدليل المبت للذنب الادرى كان القسرار المطمون فيه قد قام على غير سسبب أو ان الاسسباب الدي المصمت عنها الحكومة قد عجزت عن اثبات صدينها بعدم تقسديم الواق المنتسة لها .

وانه وان لم يسكن عسدم تقسيم أوراق التحتيق الإبتسدائي او
مقدها بهنسيع للحتيقة في ذاتها ما دام من المنسور الوصسول الي
هذه الحقيقة بطرق الانبسات الأخرى ، ولما كان الثابت من الأوراق عسدم
الاشسارة في أي منها إلى هسذا التحتيق الفاتد ، بها يفيسد حصوله على
النصو الذي ادى بالادارة إلى اسستخلاص الادانة بنه ، وهذا في الوقت
الذي لا تذكر الحسكومة عن تفاهسيله أي شيء ، غانه ولا شسك يسكون
من غير المتسدور الوصول إلى الحقيقسة بطرق الإثبات الأخرى بعسد بضي
هسذا الزبن ، خصوصا وقد أنسح المجال للادارة للاتبات نلم تقسيم ما يثبت
مسحة الاسباب التي قام عليها الذنب الادارى المسوت على المطمون ضده
بالقسرار المطعمون فيهه .

(طعن ١١٥٤ لسنة ٨ ق ... جلسة ١١٥٢/١/٦٣)

قاعسدة رقسم (}})

: 12-41

فقد أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا ستقوط الذنب الادارى الذي النبى على نلك الاوراق متى قام الدليسل أولا على وجسودها ثم فقسدها وأما محتسوياتها فيستدل عليها باوراق صلارة من التسخلص لهم صلة عمسل وليقسة بهسا .

ملخص الحكم:

من حيث أن هدذه المحكمة حدومن قبلها هيئة مقوضى السدولة حد قد كلفت الجهة الادارية بايداع التحتيقات التي اجرتها النيسابة الادارية في التفسية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ الخاصة بالقرار المطمون فيه الا أنها قررت بفتدها وعدم المشور عليها وأودعت ملف النضية رقسم ٥٢ لسنة ١١٩٧٠ الخاص بالتحقيق الذي اجرته النيابة لرئاسة الجمهورية ووزارة العدل بحنا عن الأوراق المسار اليها ولتحديد المسئول عن فقدها ولم يسفر التحتيق عن المؤور على الأوراق المذكورة أو شيء منها .

ومن حيث أن المسدعى قدم مذكرة تعقيبا على الطعن أوضح غيها أنه ثبت على وجه اليقين ضياع أوراق التحقيدى وأن عدم تتسديم هسذا التحقيدى وبثل بالنسبة له حرمانا مطلقا من أبداء أوجه السدفاع المستهدة أولا وأخيرا منه ثم تنساول المدعى عمى مذكرته المخالفات التى اسندت اليسه والتي من أجلها صدر القسرار المطمون فيه بمجازاته بخصم خمسسة عشر يوما بصا لا يخسرج عها أورده في نظلمه بن القسرار المطعون فيسه أو بعريضسة الدعسوى .

ومن حيث ان الشابت من الأوراق ان المدعى كان يشسفل وظيفسة وكبل مدرسة عبد الله فكرى النسانوية التجارية بالزفازيق ثم ندبتسه وزارة التربيسة والتعليم (الادارة العامة للامتحسانات) لرناسة لجنسة امتمان نبلوم دراسسة الثانوية التجارية لعام ١٩٦٥ التي مقرها مدرسسة بورسعيد الاعدادية واذ كانت أعمسال امتحان الثانوية التجسارية أو النانوية المسامة لا تتبع الديريات التعليمية وانها تتبع الادارة العلمة للامتحالات بوزارة النبرية والتعليم باعتبارها تودى على مستوى الجمهورية وكانت السلطة التاديبية بالنسبة المخالفات التي يرتكبها العالما اثناء مذة ندبه من اختصاص الجهة التي ندب للعمل بها وذلك بالتطبيق للغفرة الاخيرة من المسادة ٢٣ من نظام العالمين المحنيين بالدولة الصادر بالقانون رقام ٢٦ لسنة ١٩٦٤ (وهو القانون العمول به وقت صدور القرار المطمون غيه وقد مصدر من وكيل وزارة التربيلة فيله) غان القرار المطمون غيه وقد مصدر من وكيل وزارة التربيلة والتعليم عن مخالفات اسندت الى المدعى اثناء فقارة ندبه المسار اليها ويكون قد مصدر من مختص ويكون الحكم الطعون غيه وقد ذهب غير ويكون قد مصدر من مختص ويكون المسكم الطعون غيه وقد ذهب غير بالنفائه والتعسدي المروعية القرار المطعون غيه وقد ذهب غير بالمغائه والتعسدي المروعية القرار المطعون غيه ووضوعا .

ومن حيث أن تجسريح المدعى للقسرار المطعسون فيه يقسوم على. أسساس أن شواهد التحقيق تقضى إلى بسراعته لا إلى ادانته على النقيض من النتيجة التي اسستخلصتها الادارة من هسذا التحقيسق وأن. فيصسل الحكم على سلامة القرار أو بطلانه مرده ذلك التحقيسق وحسده السذى ثبت فقسده .

ومن حيث أن ضعياع أوراق التحقيق لا يعني مطلقا ستوط الذنبه الادارى الذى أنبني على تلك الأوراق متى تسام الدليل أولا على وجودها ثم فقدها وأما عن محتوياتها فيستدل عليها بأوراق مسادرة من المسخاص. لهمم مسلة عمل وثبتة بهسا .

ومن حيث أن الثابت من أوراق النظام رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ القسدم من المسددى الى السيد مغوض الدولة لوزارة التربيسة والتعليم أن السسيد مدير التربيسة والتعليم بمحافظة بورسسميد أبلغ الادارة العسامة للامتحاثات بأن طبيب اللجنسة الشاهمة بالمتحساتات دبلوم الدراسسة الثانوية التجارية للبنات ببورسميد قدم اليه مذكرة ضمنها أن وكيسل مدرسة عبد الله فسكرى الثانوية بالزقازيق والمنتدب رئيسا للجنسة المسار اليها تمسل

معه كملاحظة زوجت المدرسة بالمدرسة الثقوية التجارية بالزنازيق وأن المدرسة المذكورة اخت من ضمن الطالبات اللاتي يبتحن في ذات اللجنة وقد أجرت النيابة الادارية تحقيقا في الوفسوع (التفسية رتم ١٣٦ فسمنة ١٩٦٥ وهي التضية التي نقصت) وانتهت فيه الي اسمسناد المخالفات الاتية للمحدعي : ١ — لم يبلغ المسئولين عن وجدود شستيتة رفع علمه بذلك ولم ينغذ التواعد والتعليمات التي جرى عايها العمل رفيسا لها المنسبة لرئاسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة ، ٢ — نم يتخذ اللازم نصو وجرد زوجته كملاحظة باللجنسة رغم علمه بوجود شيئتها اللازم نصو وجرد زوجته كملاحظة باللجنسة رغم علمه بوجود شيئتها كفين طالبات تلك اللجنة ، ٣ — امر بارمسال عامل لاستدعاء الطالبة المذكورة يوم ٢ من يونية سسنة ١٩٦٥ لحضور الامتصان وسمح لهسا على شسهادة طبية تنيد انها كانت في حالة السعاف على خالف الحقيقة على شسهادة طبية تنيد انها كانت في حالة السعاف على خالف الحقيقة لتبدير وعصوصال المتسور تاخيرها عان موصد الامتصان .

وبنساء على ما انتهى اليه التحقيق المسار اليه صحدر القسرار المطعون فيه بتساريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٦ بمجسازاه المدعى حا عن المخالفسات المذكورة حابخصام خيسة عشر يوما من راتبسه وحرماته مسن اعسال الابتحسانات لدة خيس سعنوات ،

ومن حيث ان الوقائسة المنصلة موضوعا بالدعوى — وهى وجسود الطالبة شتيقة زوجة المدعى ضسمن الطالبات اللاتى يمتحن فى اللجنسة المذكورة التى يراسسها المدعى وتعمل بها السسيده زوجته كملاحظة نابتة من الإوراق ومسلم بها من المسدعى سواء فى تظلمه أو فى عريضة الدعوى أو فى مذكسراته .

ومن حيث انه عن المخالفية الأولى والتي حامسلها أن المدعى لم يبلغ المسئولين عن وجسود شتيقة زوجته نسمن الطائبات اللاتي يهتدن باللجنسة رياسته رغم علمه بذلك ولم ينفسذ التعليمسات ألى جسرى عليها العمل بالنسبة لرياسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة الذكورة غان التعليهات الخاصة بالامتحانات العامة لسنة ١٩٦٥ - والتي تسلم الدعى نسمخة منها بمناسمة ندبه لرياسة اللجنة تنص في فقسرة ٦ مسن. البند (أولا) الخاص بواجبات رئيس النجنة بأنه على رئيس اللجنة ان يتحقق من أنه ليس بين الطلبة من لهم صلة قرابة حتى الدرجة الثانثة لهان وجـــد تمعليه ابلاغ ذلك الى المدير العام للالمتحانات والى رئيس لجنـــة الإدارة في الحسال . واذ كانت الطالبــة المنكورة تعتبر في ترابتهـــا الي شسقيقتها زوجة المسدعى مى الدرجة الثانية وتعتبسر كذلك مى ذات الدرجة بالنسبة للمدعى بالتطبيق للمادة ٣٧ من القسانون المدنى التي تنص على أن اقارب أحد الزوجسين يعتبرون في نفس القسرابة والدرجة بالنسسبة لأزوج الاخر ، وكان المسدعي يعلم بوجود شقيقة زوجته ضمن الطالبات اللابي يشدن أمام لجنته من واقع صيلة القرابة التي تربطه بالطالبة. المذكورة ومن واقسع كشوف أسماء الطلبة (كشسوف المنساداة) التي سامت له بسوم ۲ من يونيسه سنة ١٩٦٥ اى قبل بدء الامتحسان بثلاثة ايام وذلك المسابها هو مستفاد من كتاب لجنة الادارة لامتحسان دباوم المدارس الثانوية المتجارية المؤرخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ المسوجه الى المدعى والسذى أودعه ملف الدعوى تلك الكشمسوف التي أوجبت الفقرة 1 من النسد (اولا) من التعليمات المشار اليها على رؤساء اللجان أن يقحصوها، بعناية اذ كان ذلك ما تقدم غانه كان يتعدين على المدعى ان يبسلغ فورا كسلا من المدير العام للامتحانات ورئيس لجنسة الادارة بوجسود شمقيقة زوجته ضممن طالبات اللجئة تنفيذا للتعليمات المشمار اليهما ، واذ كان المسدعى لم يقسم بابلاغ المختصمين بما تقسم مانه يسكون قسد أخل بما يفرضه عليه واجب وظيفته وتكون المخالفة ثابتة في حقه ولا يغنى بعد ذلك أن مسر درجة قرابة الطالبة شقيقة زوجته على نحبو يخرجها من مداول الفقرة ٦ المشار اليها ذلك لانه ان صاح انه غلم على المسدعي الأمر مقد كان يتعين عليه الرجسوع الى المختصسين بالادارة العسامة للامتحانات أو لجنة الادارة أو مديرية التربيسة والتعليم وأيفساح الأسر لهم سيما وان السيدة زوجته (شستيقة الطالبة المذكورة) تعسل عن. ذات اللجنة كملاحظة . ومن حيث آنه عن المخالفة الثانيسة الخاصة بعسدم اتخاذ المسدم اللازم نحو وجبود زوجته كملاحظة باللجنة رغم وجود شقيقها ضبحن طالبات تلك اللجنة هان المدعى دفع هسده المخالفة بأن التعليمات لم تحسدد اجراء بذاته يجب أن يقسوم به رئيس اللجنة في مثل هسده الحالة ، وانه مسع تصور التعليمات المسار اليها قدر الإجسراء المناسب في حسود فهمه شمستيقتها واتخذ ذات الاجراء بالملاحظة في مكان غير الذي توجد فيسه بالمباسة الذي كان ابلفه بوجود شستيقته كذلك باللجنة ثم قام بابعساده في اليسوم التالى الى لجنة البنين بالبسط ولم يتخذ ذات الإجسراء الاخير بالنسسة لزوجته لسببين اولهها أنه لم يكن متبسولا أبعساد زوجته وهي مسيدة الى لجنة البنين وثانيهما ان شقيتة زوجته كانت قد قررت عقب اليسوم طلال من ايام الامتصان الامتساع عن الاستمرار فيسه .

ومن حيث أن اللقصرة ٢٧ من البند (أولا) من تعليمسات الامتحسانات المسابة لمسلة لمسلة 1970 تنص على أن يتخذ رئيس اللجنسة جميع الوسسائل الكليسلة بحمن سير الامتحسان كما نصت القترة ١٦ من ذات البنسد عسلى أنه أذا تأخر احد أمضساء لجنة الامتحان أو غاب يتصرف الرئيس في تنظيم هيئة اللجنة بما يكل حسن مسيرها وله أن ينسنب على الحسالات الماجلة أحد مدرسي المحدارس القربية من مقسر اللجنة بدلا من الفسائب وفي هسذه الحسالة يستكتب العضو المنتدب أترارا بأنه غسير محسوم حسن أعمسال الامتحسانات ويراعي عدم تكليفه باي عمل يتمسل بتلايية مدرسسته أن وجد أحد منهم من اللجنة أم يرسل للجنة الادارة كتسفا يبين فيه أسسماء المتخلفسين والذين انسجوا مكانهم مع ذكر وظيفسة كل منهسم لاعتبساد من الامتحسانات وعليه أن تتخذ نفس الاجسراءات في حسالة انتحاب عضاء جدد باللجنة وعليه أن تتخذ نفس الاجسراءات في حسالة مراعة الايزيد عسدد الاعتباطيين عن ١٠ لا من عسدد الملاحظسين مراعاة الايزيد عسد المناحسين المتعلمين أن رئيس اللجنة ويبين من النمسين المتعلم عن ادراء الكفيسة بحسن سير الامتحان وقد أجسازت

لله التعليسات في عجز الفترة ١٦ انتداب امضاء جدد الملاحظة في غير حالات غيساب الملاحظين باللجنة - مع ذكر اسبقي هدذا الندب ولا شسك أن متنفسيات حسن سبر الابتحان كانت تنطلب من المدعى ابعساد زوجته عن العمل في الملاحظة باللجنة حيث تودي شبيتها الابتحان البهنسية بها ، وهذا الاجراء لم يكن غلبا أو غير معسلوم للمدعى اذ اتبعه بالنسبة للسحيد / الملاحظ باللبنة المدى التي لجنس المنسب أن شقيقته كانت تودي الابتحان في اللجنة ولا معنسع فيها البنين بمسبب أن شقيقته كانت تودي الابتحان في اللجنة ولا معنسع فيها لرجنسه ذلك لائه طالما أن حسن سسيم الابتحان كان يتتفي ابعساد زوجته من اللبنة عائم كان يتعمين عليه المسادرة باتخاذ هذا الاجراء ودن أن يعلقه على ارادة شستيقة زوجته في الاستهرار في الابتحان من عسمه أو يتعالى بعدم ملاحمة ندب زوجته الى لجنة البنين ومن شم تكون عسمه أو الخالفة بدورها ثابتة في حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفة الثائثة والتي هامسلها أنه أسر بارسال عامل لاستدعاء الطالبة المذكورة يوم ٦ من يونيب سنة ١٩٦٥ لحضور الابتحسان في خلك المتوبية وغم حضورها متأخرة عن موصد بسده الابتحسان في ذلك اليوم بحوالي ربع سساعة وعبل على الحصول على شسهادة طبية تغيد انها كانت في حسالة اسعاف على خلاف الحتيقة لتبرير تذكيرها عن موصد الابتحان غلن الواضح من التحتيق الذي تم حسبها اثبته السسيد مقوض الدولة في مذكرته الخاصة بتظلم الدعى من التسرار المحدون فيه ب وقد كان التحقيق المسار المهدون فيه ب وقد كان التحقيق المسار المهدون تظره ان السيدة المحسار شعيقة زوجته لكي تؤدى الابتحسان يوم ٦ من يونيه سسنة ١٩٦٥ وانها كلمت الساعي ، بذلك كما أن المدعى سمح الطالبة المذكورة علية الامتحان بعد بدايته بربع سساعة وشسهدت السيدة / المراقبسة باللجنة أن المدعى النساء التقاش الذي دار بينه وبين

المذكور هبذه المناقشية وأضافت أنه سيهج للطالبة المذكورة بدؤول اللجنسة بعد مسرور ربع ساعة من بداية الامتحان ويستبين من أقسوال الشاهدتين الذكورتين طبقها لما اثبته السهيد مغوض الدولة أن اسستدعاء الطالبة المنكورة لتادية الامتحان كان بعطم المدعى وبناء على أمر منه وأنه سمع لها بالدضول الداء الامتحان بعد ربع ساعة من بدايته وذلك بالمضالفة للفقرة ١٨ من البند ثانيا من تعليمات الامتحانات العسامة التي تحظير المسماح للطالبة بدخول الامتحان بعد بدايته بمدة تزيد عن خمس دقائق ولا يغيب المدعى في التنصل من الشمطر الاول من المخالفة ان كسلا من الانسية والسيد / الملاحظين بالحصرة التي تؤدى فيها الطالبة اللفكورة الامتحان قد شهدا بأن السيدة / ٠٠٠٠٠٠ هي التي أحضرت الطالبة لمقر الحجرة وامرتها بالسهام لها بتادية الامتحان ، وإن الرسالة التي ارسلت للطالبة للحفر ور لاداء الامتحسان كانت بخط السسيدة المذكورة اذحتى لو صسح خل ما نقسدم ما ذلك لا يقسوم دليلا على نفى الواقعة محل المخالفة الني جسوهرها إن المسدعى هو الدذي امر باستدعاء الطالبة وسسمح لها بدخولها الامتحان ولا شبك أن دور السيدة / ٠٠٠٠، هو دور النفيذ لاوامر المبدعي غي نفى الشهطر الآخير من المخالفة الضاص بعبله على الحصول عملي شهدة طبية بأن الطالبة المذكورة في حالة اسعاف أن طبيب اللجنسة لم يذكر من تقريره أن المدعى نفسه هو الذي أحضر الطالبة اليسه ذبك لأنه لم يسلند للمدمى أنه هو نفسه الذي تسدم الطالبة لطبيب اللحنسة وأنما أسمند اليه أنه عمل على الحصول على الشمسهادة الطبية بأن الطالبة مى حالة اسسماك وهو امر ممكن أن يتسم بواسطة شسخس آخر غسير المدعى بنساء على تكليف منسه ،

ومن حيث أنه بالإبتاء على ما نقسدم تكون الخانفسات الني اسندت الى المسدعي قد قام الطيسل في الأوراق على صسحة اسنادها اليه رمن تم يكون القسرار المطمون فيه قد قام على كسامل سسببه وصسدر من مختص باحسسداره .

(طعن ٢٣ اسنة ١٦ ق - جلسة ٢٦/١/١٧٤١) .

الفــــرع الفـــاس تدارك المحكمة التاديبية لما اعتور التحقيق الإنداثي من قصور

قاعسدة رقسم (٥))

: 13-41

صــدور القرار التاديبي صحيحا متى روعيت فيــه كافة الإجرادات والفـــمانات اللازمة ــ وجود قصور في التحقيق الابتــدالي لا يخل بصحة القــرار متى تداركت المحكمة التلهيبية هذا الميب •

ملخص الحكم:

اذا كان الثابت أن مجسلس التاديب الاستنافي الذي اصحد الترار المعرف فيه كان مجسلس التاديب الاستنافي الذي اصحد الترار المعرف فيه كان مجسكلا تشكيلا قانونيا وانه واجه المحديين بالوقائح الميكونة لما اتهها به من مخالف عند ادارية وبمصادرها التي تم استجماعها منها ومكنهها من ابدداء اتوالهها ودغاعهها وبالاحظاتهها بعدد تبكينهما من الاطلعون فيه يكون قد صحد بعد براعاة الضمائات الاساسية التي تقدوم عليها حكمة اجراءات التساديب اذ توافرت في الإحسراءات التي اتبعت مسانة السلامة والديدة والاستقصاء لمسالح الحقيقة ، كما كفلت حماية حق الدفساع للمدعيين تحقيقا للعدالة ، وبسن ثم غلا وجه للنسعي على القسرار المذكور بالبطلان لعدم صلاحية بعض الحقيس الذين اشتركوا في التحديدي الابتدائي الذي سسبق المحاكمة التادييسة أو لأن بعضسهم كان غير مختص بسسبب نوع عمله أو مستوى درجته ، قان صحح ان كان غير مختص بسسبب نوع عمله أو مستوى درجته ، قان صحح ان خلا من مقسومات التحقيق المحتج فقد تسداركت المحاكمة التاديبيسة خلا من مقسومات التحقيق الصحيح فقد تسداركت المحاكمة التاديبيسة هذا العصيه .

(طعن ۹۱۰ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢/١١١) (م ٦ - ج ١)

. . الغيمل الفليس ــ الوقف عن العمل اهتياطيا

الفرع الأول ... قرار الوقف عن العمل الفرع الثاني ... مد قرار الوقف عن الممل

القرع الثالث ... الوقف عن العمل بقوة القانون

الفرع الرابع - مرتب المبوقوف عن الممسل

الفرع الخامس - الطعن في الوقف والحرمان من المرتب

الفصيل الخيابش الرقف عين المهيل احتيساطيا

الفسسسرع الأول قسرار السوقف عن العبسل

قاعسدة رقسم (٦٦)

: 13-48

ليس في النصوص ما يسؤدي الى جمسل قرار وقف الوظف عسن المهمسل كان لم يكن أن لم يمسرض هالا على المسلطة التلايية المنتمنة .

ملخص الحكم:

لا وجه المتول بأن الوقف يعتبر كان لم يسكن بحجسة عدم عرض الأمر حالا على السساطة التأديبية المختصة ، اذ ليس في النمسوص ما يسرهب مثل هسذا الجسزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب عليسه معسدوما ، وغلية الأسسر انه ما دام التسانون قد ناط بالسسلطة التأديبية المختصسة تقسدير صرف مسرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو عسدم صرفه ، غائسه يتمسين الرجوع الى هسذه السلطة لتقسرير ما تسراه ، ويعتبسر المركز التانوني في هسذا الشسان معلقا حتى يصدر قرارها فيه ،

﴿ طعن ٢٩٢ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٢/٦/٨٥٨) (في ذات الفرع طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢/٦/٢/٦١)

قاعسدة رقسم (٧٧)

البــــدا :

تحديد القانون لدة وقف الموظف بشالاتة أشهر كحد اقصى - هي

مدة تنظيبية لا بطلان على تجلوزها ب اصدار الادارة قدرارا بالوقف مدة تربو عليها يصدحه اقرار المحكمة التاديبية لهدذا الوضيع عنسد عسرض الأمر عليها بيستوى في ذلك الاقسرار الصريح او الفسيمني بالموافقة على المد عن مدة لاهقية .

ملخص الحكم:

ان الدة المصددة الوقف عن العبل لمصلحة التحتيق والتي تصدر عن الجهة الإدارية وان كان التاتون قد حدد لها حدا اتصى وهو شالائة شمهور الا أن هذه المدة كبا جرى قضاء هذه المحكسة هي بدة تنظيية لا يتسرب البطلان على تجاوزها وان ما يصدر من قسرارات من الجهات الإدارية عن مدد تربو عليها يصدحها اقرار المحكمة التاديبية لهذا الرفضسع عند مرض الاسر عليها بعد ذلك ، سواء كان هدذا الاقسرار مريصا او ضمينا بالوائفة على الله عن مدة لاحقة .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق -- جلسة ١١٥/٥/١٩)

قاعسدة رقسم (٨٤)

طاب ا

وقف المسوظف عن العمسل لاتهامه بارتكاب جنايات تزوير واختلاس.

— قرار مجسلس التلديب باسستمرار وقفه — المسارة المجلس في منطوق القسرار الى أن الوقف موقسوت بانتهاء تحقيق النيسابة المسامة سرضه في اسسبقه الى أن مصسلحة التحقيق تقتفي اسستمرار الوقف حتى يتم القصسل فيها نسب اليسه مسن جسرائم — القول بان الوقف ينتهي بمجسرد احالته الى المحاكمة المجتائيسة سانطواته على مسخ لقدوى القرار ومجافة الهناد النصوص .

ملخص الحكم:

متى كان الثابت أن المدعى ـــ وهــو موظف عمومى ــ أتهم بارتــكاب

عزوير مى أوراق اميرية اثنساء تادية وظيفته ، وبالاشستراك مسم تخسرين في ارتكاب جريمة اختلاس اموال اميرية ، وتسولت النيسابة التعقيسة ، ثم احالت الدعوى الى غرفة الاتهام التي احالتها بسدورها الى محكمسة الجنايات ، وكانت المسلحة تد قررت وقفه احتياطيا عن العمل اعتبارا من ١٤ من مارس سسنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت الأوراق على مجلس التساديب طالبة استمرار وقفه ، فقرر بجلسته المنعقدة في ٣٠ من يوليه سنة ١٩٥٣ أسستمرار وقفه وقفا موقوتا بانتهاء التحقيق المسار اليه ، كما قرر المجلس أستمرار وقف مرف مرتبه عوجاء عي أسسباب هذا القرار ان الشابت من الأوراق ان المسسوب الى كل من هذين المسوظفين هسو الاستيلاء على مبالغ من قيمة المكالمات الزائدة بتليف ونات الاسكندرية نتيجة تزويرهما مي مواتير الشـــتركين ، وان التحقيق مي هــده الوتائع المنسوبة اليهما لا يزال مسحمرا بالنيابة المختصة ، وأن الأول منهما لا يزال محبوسسا حبسا احتياطيسا على ذمة القضية ، وان مجلس التأديب يرى لذلك « ان مصلحة التحقيق مع الوظفين المنكورين في هذه التضمية تتضى باسمة رار وقف كل منهما » مداذا كان الثمابت هو ما تقدم ٤. فان الواضيح أن المقصسود من هذا القرار سابحسب محسواه على هدى استبايه ... هو استثمرار وقف المدعى حتى يقصنال فيما هنو منستوب اليسه من اختسلاس ونزوير ، وهي تهم لو صحت لانطوت على مخالفات ادارية غضل عن التراف جرائم ، غالمتصدود من التسرار ، والحالة هذه هو استمرار الوقف حتى ينحسم هذا الوقف المسلق ، وهو لا ينحسم الا بعد اتبام التحقيق الذي تتولاه النيابة العامة ، ثم الفصل في التهم بعد ذلك بوساطة جهسات القضاء المنتصة ، وهذا هو التاويل الدي يتمسق مع طبائع الأثمياء ومع الحكمة التشريعية التي قامت عليها النصسوس الخاصة بوقف الموظف ووقف مرتبه خلال هذا الموقف المملق فتاويل الحسكم المطعون فيسه لغحوى قرار مجلس التاديب بأن المتصود منه هـ و انتهاء الوقف باحالة المدعى الى محكمة الجنسايات يسكون -والحسالة همدة سهمدة لقحوى القرار ، بما يخرجه عن الفهم الطبيعي

الي نهم واضح التسدوذ لا يتسق مع مفدد النصوص على هدى المسالح. المسام وبمراعاة مقتضيات النظام الادارى وحسن سير المرافق -

إ طعن ٢٩٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/٢/٢٥١)

قاعسدة رقسم (٩٩)

المحددة :

عدم عرض القسرار الصادر بوقف المسوظف على مجلس التساديب المختص حالا حسسبها هو مشروط في الفعرة الأخيرة من المساد من المسادر في ١٨٨٣/٤/١٠ سالا يسؤدى الى انعسسدام قسرار الويت وما بنى عليسه من الحسرمان من الترقيسة ساساس ذلك ساهسو عسم وجسود نص يرتب هسؤا المسراد •

ملخص الحكم:

لا وجه لما يحساج به العسكم المطعون هيه من أن القسرار العسادر عليه بالوقف اعتورته شسائية بسبب اغفال عرضه حالا على مجلس التاكيب المختص حسبها هو مشترط في الفقرة الأخيرة من المسادة الثامنية من الأمسر العالمي الصادر في ١٠ من أبسريل سنة ١٨٨٣ ، وأن أثر هسذه الشسائية هو انعدام تسرار الوقف وما بني عليه من حرماته من الترقيسة ، لا وجه لذلك لما جرى عليه تضاء هذه المحكمة من أنه أيس مي التصوص المشار اليه ما يرتب ملل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب عليسه معسدوما .

(طعن ۲۹۹ لسنة ٤ ق ــ جلسة ١٩٦٢/٦/١١)

قساعدة رقسم (٥٠)

المِـــدا :

موظف مؤةت - وقف عن العمل - من اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه دون مجاس التاديب - تقرير مجلس التاديب وقف موظف مؤقت عن عمله مع عسدم صرف مرتبه عن مسفة الوقف — باطل سالا محسل مع ذلك للحسكم بالفاقه متى كان وكيسل الوزارة المختص قسد اقسر ذلسك

ولخص الحكو:

اذا تبين أن المسدى بوصفه مستخدما مؤقتا معينسا على وظيفة مؤقتة أنما تلطبق على حقسه سبحكم المادة ٢٦ من التساتون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظفى الدولة ساشروط الواردة بمسيفة عتد الاستخدام التى وافق عليها مجلس الوزراء بتسراره المسادر بجلسسة الاستخدام التى وافق عليها مجلس الوزراء بتسراره المسادر بجلسسة من ديس ميسند ١٩٥٢ عنها يتعسلق بتوظيفه وتاديبه وفصله كانه طبقسا للمادة الخامسة من شروط هذا العقد يكون لوكيل السوزارة ورئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة وتف المستخدم عن العبل احتياطها ، ويترتب على الوقف عسدم صرف المسرتب ، ما لم يقسررا الابتسدائي لموظفي وزارة التربيبة والتعليم غير مختص بالنظر عنى وقفه الابتسدائي لموظفي وزارة التربيبة والتعليم غير مختص بالنظر عن وقفه الوزارة ، على أنه لما كان هذا الافسي تد اثر وقف الذكور ، ولسم يتسريل مرئيسه اليه عن مدة وقفسه ، بل استصدر قرارا وزاريا بفصله من الخصدي عن عملس التاديب

(طعن ٨٥٠ لسنة ٤ ق ـ جلسة ١/١/١٥٥١)

قاعسدة رقسم (٥١)

المِــــدا :

المشرع هسدد الحالات التي يجوز فيها وقف العسامل على سسبيلُ المصر سد ولا يجسوز اللجوء الى هسنه الوسسيلة لغير ما شرعت لسه سمسال بالنسسية اوقف موظف عن العمسل لاجباره على عرض نفسسه على المهسة الطبيسة المختصسة .

بلخص الحكم :

وفقا للتنظيم الذى وضعه المشرع بالنسبة الى الوقف عن المبل على بحور أن يوقع على الوظف كعقوبة تأديبة الا ببصوجب حسكم مسن المحكة التأديبية المفتصة (مادة ٨٤) ولا يجسوز الوقف احتياطيا الا أذا كان ثيسة تحقيق يجسرى مع الموظف تبسل احالته الى المحاكمة التأديبية أذا أتتنت مصلحة التحقيق نلك (مادة ٩٥) ولا يوجد في تمسوص القانون ما يسوغ لجهة الادارة اتضاد هذا الاجسراء الاخسير أو لاجباره على الاذعان لقرار امسدرته جهة الادارة كما لو احسالت موظف اللي الكشف الطبي وامتنسع عن تهسكين الجهبة الطبيبة المختصة المن الكشف الطبي وامتنسع عن تهسكين الجهبة اللهابية الطبيبة المختصة المن قد اجزا السوقف الادارة الوسميلة التي نص عليها الادارة ان تلجأ الى هدنه الوسيلية التي نص عليها الادارة ان تلجأ الى هدنه الوسيلية عن ما شرعت له والا كان ذلك خصووها على حدود التنظيم الذى رسمه الشرع واهسدار الصكمة الذى المستهديها عن تضميصه لكل حالة الإجراء الذى يناسبها المستهديها والمستهديها عن تضميصه لكل حالة الإجراء الذى يناسبها والاكان ذلك المستهديها عن تضميصه لكل حالة الإجراء الذى يناسبها والاكان المستهديها عن تضميصه لكل حالة الإجراء الذى يناسبها و

واذ كان الثابت من الاطلاع على الأوراق المرفقة ببلف المطعسون أن الطلاعات أصيب ببرض عقلى منذ سلنة ١٩٥٩ اسلطنم عرضله على المقومسيون الطبى العلم عدة مرات لتقلير الاجازة لعلاجه تلم عبد الطلاعات الى علم تمكين الجهة الطبية من فحصله بنذ أواخسر سلنة ١٩٦٠ - فاصلوت جهة الادارة قرارها المطعسون فيه بعدد أن أوصلت بذلك المحكمة التاديبية المختصة قاصلدة من هذا القرار أجبار الطلاعن على عرض نفسله على الجهلة المطبية المختصة فهن ثم فان الحكم الملعون فيه وقلد أوقف الطلاعات فيه وقلد أوقف الطلاعات التي يجلوز فيهما ذلك يلكون

(طعنی ۷۳ لسنة ۱۲ ق ، ۱ه لسنة ۹۹ ق سـ جلسة ۲۱/۱/۲۱)) ۱۹/۱/۲۱)

قاعسدة رقسم (٥٢)

: 12.....43

القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ شرع اجسراء الوقسف عن المهسل لواجهسة حالات محددة لا يسسوغ لجهة الادارة أن تصسدر قسرارا بوقف المسوظف في فير هسفه الحسالات ،

ولخص الحكم :

بالرجسوع الى القانون رقم ٢١٠ لمسئة ١٩٥١ بنظام موظلة الدولة وهو الذي يحكم واقعة الدموى يتضبح انه تناول اجراء وتف الوظف عن العبال في المادة ٨٤ بنسه التي عددت الجزاءات التي يجهوز توتيمها على الموظفين وبن بينها الوقف عن العبال بدون مرتب بده لا تجهاوز ثلاثة أشهر وفي المادة ٩٥ بنه التي خولت وكيال الوزارة او رئيس الملحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عبله احتياطيا اذا انتضت مصاحة التحقيق معه ذلك وفي المسادة ٢٦ بنه التي أوجبت وقت الموظف بقوة القسانون عن عبسله اذا تسم حبسه احتياطيا او وقت الموظف بقوة القسانون عن عبسله اذا تسم حبسه احتياطيا او

يبين من ذلك ان هـذا التاتون شرع اجـراء الوقف عن العبـل لمواجهـة هالات محددة هى هالة ما اذا أجـرى تحقيق مع موظف وثبت منــه ارتـكابه لذنب ادارى يتمين مساطته عنه ليوقع عليه جزاء الوقف عن العبل مدة معينة كجـراء تاديبي وحالة ما اذا أســنت الى المـوظف تهم ويدعـو الحــال الى الاحتيـاط والنصـون للعبل العـام الموكول اليه بــكك يــده عنــه واتصـائه عن وظيفته ليجـرى التحقيق في جو خــال من مؤثراته وبعيد عن مــاطفة وهو الوقف الاحتيـاطي وحالة الوقف بتوة القــاتون المــراك.

لذلك مانه وشد بان أن القانون المذكسور لم يشرع وقسف الموظف

إلا إجابهة تلك الحالات فانه لا يسوغ لجهة الادارة أن تصدر قسرارا:
 بوقف بوظف لأى مسبب لا يهت إلى الحالات المقسمة بصلة.

(طعن ١٥٧ نسنة ١٤ ق _ جلسة ٢٥٧ /١٢/١٢)

قاعسدة رقسم (٥٣)

: [3______4]

وقف المسوظف عن العمل احتياطيا لا يسسوغ الا اذا كان تبسة تحقيق يجسرى معه واقتضت مصلحته هذا الابقساف — صسدور قرار الوقف بعد الابتهاء من التحقيسي يكون قد تم على غير ما يقضى به القسانون سس قرار ايساف المؤلسف بمناسسبة النظر في انهاء خدمته سس صدوره بعد انقضاء المسددة التي أمر الحكم الجنائي بوقف تنفيسذ العقوبة خلالها يجعله فاقسدا السبب السذى قسام عليسه ،

مثقص الحكم:

ان وقف المسوظف عن العمل احتياطيسا ، لا يسوغ وفقسا لحسكم المدادة ٥٠ من القانون رقم ١٦٠ لسسنة ١٩٥١ غي شسان نظام موظسفي الدولة ، الا اذا كان ثبة تحقيق يجرى معسه واتنست معسلحة النحقيق هذا الإيقسف ولما كان قرار ايقاف المسدعي عن عمله غي ٣ اكتسوبر مسنة ١٩٦١ قد مسدر بعد انتهاء التحقيق الاداري السدى باشرته النيابة الادارية غي القضية رقم ٢/٢٥ لمسنة ١٩٥٥ وبعد انتهاء النحقيسق الذي لجرته النيابة العامة غي الجنائي المنهائي مني ١١ من نواءبر بررسسميد آنفة الذكر وصدر الحكم الجنائي النهائي غي ١١ من نواءبر سسنة ١٩٥٧ غي الاتهام السدى بصببه ، غان قسرار الوقت مسنة ١٩٥٧ غيري عدم على غسير ما يقضي به القسانون ، حدث لم يكن فسرد القرار على ما يبين من الأوراق بعنامسية النظر غي انوساء خدمة مسدر القرار على ما يبين من الأوراق بعنامسية النظر غي انوساء خدمة وفقا لنص الفقرة الثابنية من المسادة ١٠٠ النسانون رقم ، ١٢ اسسنة وفقا للص الفقرة الثابنية من المسادة الذال اليساء المستطلاع

الراى في مدى تاتونيسة اتضاف هذا الاجسراء ، واذا كان الأسر كذلكه وكان صحدور قرار الايتساف بعد انتضاء الدة التي أمر الحسكم الجنائي المشامل المنائي المتسار اليه بوقف تنفيذ العقوبة خلالها واعتباره من ثم وكانه لم يسكن وفقا لحسكم الملاة ٥٩ من قانون العقوبات على ما مسلف بياته ، فسان. التسرار المذكور يسكون فاتد المسبب الذي تام عليسه مشسوبا بالبطلان م

(طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١١/١/١١٠)

قاعسدة رقسم ()ه)

الوقف كلهـراء احتيـاطى مؤقت يجب لصحته ان تكون هنــاك. حالة مستمجلة وأن يعرض الأمر حالا على مجسالس التــاديب ويتــرتب. عايــه الحسرمان من الرتب ما لم يقــرر مجلس التــاديب خلاف ذلك ،

ملخص الفتوي :

لاحظ القمسم أن المسوظه الفكور أوقف عن المهسل في ١٠ يوليسو سسنة ١٩٤١ واسستهر موتوفا حتى توفى في ٩ ينساير سسنة ١٩٥٠ دون أن يقسدم إلى مجلس التاديب أو يصسدر عي مونسسوع أتهامه جكم جنائي ٠

وبالرجوع الى الأحسكام القانونية المتعلقة بتساديب المسوطفين. يلاحظ ان المسادة الثامنة من الأمسر العالى المسادر في ١٠ من ابسريل سنة ١٨٨٣ معدلة بالأمر المسالى الصادر في ٢٣ من مارس سسنة ١٩٠١، تنص حسلي ان :

« المقسوبات التاديبية التي يجوز الحسكم بهسا على الموظف سين... والمستخدمين بالمسالح الملكية هي :

ثانيا ــ تطـــع الماهية لمدة لا تتجـــاوز شهرا وأحدا .

... فالفا ... التوقيف مع الحسرمان من الماهية لمسدة لا تتجساوز شسلافة تقسيست مور ه

رابعا ... التسريل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهيسة مسع التساف الوظيفة أو الدرجية .

خامسا _ الرقت بدون الحسرمان من المساش .

وقد جمل لرؤماء المسالح الحكم بالاندار وبقطع الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر بوما اما العلسوبات الاخرى قلا يجوز توقيمها الا بنساء على قرار مجلس التاديب بالشروط والاومساع المتسررة بالاوامر المالسسة .

ثم نصت الفتسرة الأخرة من المسادة الثامنة من ديكريتو 1. ابريل

« أما غي الأحسوال المستعجلة فيسوغ لرؤساء المسالح ان يمنعوا المستخدين مؤتنا من العمل بشرط ان يعرضوا ذلك حسالا على مجلس الادارة ، ويتسرنه على توقيف المستخدم عن العمل حرماته من ماهيته ما لم يتسرد مجلس الناديب غير ذلك .

ويتبين بن هذه النصوص ان الوقف عن العبل نوعان : الأول ــ عقوية تاديبية .

والثاني - اجسراء احتيساطي مسؤتت .

فالأول لا يجسوز توتيعه الا بناء على قرار من مجلس التاديب .

أما الثاني نقد اجيز لوؤساء المسالح اتضاده بشرطين .

١ - أن تسكون هناك حالة مستعجلة .

٢ - أن يعسرض أحسر الوتف حسالا على مجلس التاديب .

فاذا تم الوقف دون أن يسكون مستوفيا هذين الشرطين فأنه يسكون مضالف للقسانون ومن ثم لا يتسرت عليسه هسذا الأنسر .

وتقسير ظرف توافسر الاستعجال يدخل في مسلطة رئيسرم المسلحة التقديرية في حدود عدم اسساءة استعمال المسلطة . فاذا ما رأى الرئيس ان الحسالة تستدعى الوقف اصدر به امرا شم عسرض هدذا الامسر حالا على مجلس التلابب المختص وهذا الاجسراء واجب على الرئيس ليس له مخالفت والا فقد الوقف شرطا من شروطا ولم يتسرتبد عليسة السره .

ولا شبك أن النص في القيانون على هذه الأحكام مقمسود به. وضع ضسمان الموظف كما أن القول بعكسمه يتسرتب عليمه منع رئيس المسلحة سلطة في الوقف أكبر من سمسلطة المجالس التاديبية التمر لا تبلك الا الحكم بالوقف مسدة لا تزيد على شائلة أشسهر ,

وبتطبيعة هذا الجدا على الصالة المعروضة بتبين ان رئيس المصلحة الصدر المرا بوقف المسوظف عن العمل بنذ ١٠ يوليسو سنة المدا ولم يعسرض الأمسر على مجلس التساديب حتى توقى المسوظف في ٩ ينساير سنة ١٩٥٠ وبذلك يسكون الوقف قد نقد شرطا من شروط مسحته ومن ثم لا ينتسج الأثر الذي رتبه عليسه التسانون وهو الحسرمان مسن المسسوته .

ولا يعسي من الأمسر شسيئا ان العسرف قد جسرى على عدم مرضرر أحسر الوقف فورا على مجلس التساديب لان العسرف لا يقيسم تاعسدة مخالفسة لنص القسانون ،

أما لهيب يتعلق بالملاوات والترقيات المهمة لا تستحق الا بمسود و الترار المانح لها وما دام لم يصدر ترار بمنسح الموظف المذكور أثبة علاوة أو ترقية وكان عكر الجهسة الادارية في عسدم احسدار مشلم هسذا المترار سوهو أن المسوظف كان موقوفا لاتهامه بالمتزور والاختسلامي سواغسدا ومقبسولا فان المرتب المستحق عن مدة الوقف يحسب علم

المسباس آخر مرتب كان يتقاضاه المسوظف عند مسسدور قرار وقفسه دون حصسات الله عسلاوة او ترقيسة ،

اما نيسا يتعلق بحسساب مدة الوقف في المساش فان المسادة }}
من القسانون رقم ٢٧ لسسفة ١٩٣٩ الضامي بالماشات المكيسة تنسص على عسم حساب مدة الوقف الذي ترتب عليسه الحسرمان من كامل الماهية أو جزء منهما في مدة الضمعة المحسسوبة في المعاش ، ومنهسوم المخالفة من هذا النمي أن حسدة الوقف الذي لم يتسرتب عليها الحرمان من المرتب عليها الحرمان من المرتب عليها الحرمان من المرتب عليها الحرمان من المرتب

(المتوى ٨١ - المي ١٩٥١/١/٢١)

قاعسدة رقسم (٥٥)

البيدا:

طلب الوظسف خصم مدة الرقف الاحتيساطى من مدة الوقف الجسرائى السسوة بعقسوبة الحبس سـ غير جائز سـ امتنساع القياس فى مقسام المقاب , والتسساديب •

ملخص الفتوى:

ينص القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظلى الدولة في المسادة ٨٤ منه عسلى الجزاءات الذي يجسوز توقيعها عسلى الموظفين ، ومن بينها الوقف عن العمسل بدون مسرتب مسدة لا نجساوز علاقة السهر ، ولأن كانت هسنده العقسوية تتفق واجسراء الوقف الاحتياطي في آثارها كما تقسق عقسوية الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي ، الا أن خصسم بدة الحبس الاحتياطي من بدة عقسوية الحبس قسد اجسازه للإجسراءات الجنائية بنصسوص صريحة ، وقد خسلا قانون نظام موظفي السلولة من مثل هسنده النصوص ، ومن ثم غلا يجسوز خصسم مدة الوقف التنفيذي من بدة الوقف الاحتياطي قياسسا على الحبس ، لأن القياس بعتسع في مقسام المقساب والتاديب .

(فتوی ۱۹۵۷/۳/۱۹ ... فی ۱۹۵۷/۳/۱۹)

قاعسدة رقسم (٥٦)

البسدا:

المسادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصلار بالقانون رقيم ٧٧ لسنة المرادة ١٩٧٢ انتاطت برئيس المحكمة التاديبية سسلطة إصدار قرارات القصسل في طلبات الموقف وصرف المسرتب كله أو بعضه أتنساء مدة الوقسف سالمساد ١٩٧٣ الماسةين المدنيين بالدولة الصسادر بالقسانون رقيم ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ انتاطت هذا الاختصاص للمحكمة وليس برئيسها ساسساس ذلك : المشرع استهدف تحقيق ضسمانة ذات شسان نتمثل في ان يزن الأمسر ثلاثة اعضاء بدلا من واحد فقط بما يكفيل أكبر قسدر مسن المسددالة سمودور القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ يكون قد نسسخ ضسمنا نص الملدة ١٦ من قانسون مجلس الدولة سالقسرار الذي يصدر في هسذا الشسان من رئيس المحكسة وحسده يكون قد صدر من شسخص لا ولاية له قانسونا باصسداره ويضحي بهذه المنابة قرارا منعدها .

ملخص الحكم :

ان حامسل أسسبك الطعن ان القسرار المطعون فيه مسدر بالمخالفة لحكم المادة ٨٣ من القسانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ المسادر بنظام العاملين المنيين بقلولة ، والتي جعلت الاختمساس في وقسف المسامل عن العمل ومد الوقف وصرف او عدم صرف المسرت المسوقف معقودا للمحكمة .

ومن حيث أنه باستعراض النمسوص القانونية التي حددت الجهسة مساحبة الولاية في النمسل في طلبات مد وقف العسامين عن المسل المتياطيب وصرف مرتباتهم الناء مدة الوقف يبين أن المسادة ١٦ مسن قاسون مجلس الدولة المسادر في القسانون رقم ٧٤ اسسنة ١٩٧٢ تنص على أنه يمسدر رئيس المحكسة قسرارا بالنمسل في طلبات وقسف الانسسخاص المشار اليهم في المسادة السابقة عن العمل أو صرف المسرتب

كله أو بعضمه الذاء مدة الوقف وذلك في الصدود القسررة تأسونا عاوت منت المسادة ١٥ من هذا التسادون بيان الاشخاص الذين أشسارت. اللهم المسادة ١٦ سئالغة الذكر ومن بينهم العساملين المسنين بالسولة سأن المطعون ضده سقم صدر بعد ذلك التسادون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين المنتبين بالدولة وقضت المسادة ٨٣ منه على أن للسسلطة المنتصمة أن توقف العسامل عن عمله احتياطيسا أذا اقتضت مصسلحة التحقيق معه ذلك لدة لا تزيد على ثلاثة أشسهر ولا بجسوز مسد هده المسددة الا بتسرار من المحكمة المناديبية المختصمة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف عرف نصف أجره ابتسداء من تاريسخ الوقف ويجب عرض الأمر غسورا على المحكمة المناديبية المختصصة للمساد من تاريسخ المتسرير صرف أو عسم عرف البساقي من الجسره المسرد المحكمة المناديب عن تسرر المحكمة خسلال عشرة أيام من تاريخ الوقف عرف الأجر كالمسلاح عن شسسائه ها يبسع عن شسسائه ها يبسع عن شسسائه ها

ومن حيث ان مقاد النصوص المتدمة ان تانون مجالس الدولة رقم ٧٧ لسمنة ١٩٧٢ كان يقفى باختصاص رئيس الحكهة التاديبية بالفصل في طلبات وقف العالمين الدنيين بادولة احتياطيسا عسن عملهم وفي طلبات وقف العالمين الدنيين بادولة احتياطيسا عسن عملهم وفي طلبسات صرف مرتباتهم كلها او بعضها اثناء مدة السوقف شم ارتاى بالشرع في القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٨٧٨ ان يسكون هذا الاختصاص منسوط بالمحكهة التاديبية وليس برئيس هذه المحكهة وحده ، وقسد استهدف المشرع ولا تسمك من هذا النص تحقيق مسهانة ذات تسمان تتبلل في أن يزيد الأمر ثلاثة اعضاء بدلا من واحد نقط بهما يكلسل اكبر قدر من العدالة واذ جاء نص المادة ٨٣ من القانون رقسم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ منعارضا على همذا النصو مسع نص المادة ١٦ مسن القسانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ المسلوق عليه غالة يسكون قسد نسسفه عملا بنص المادة ٢ من القسانون المني تنص على انسه لا يجسوز انفاء نص تشريعي الا تشريع القديم واذا كان الإيمر كدذلك غان المصل

على طلبسات وقف العساملين المنايين بالسحولة احتياطيسا حسن عملهسم ومرف مرتباتهسم مدة الموقف كبسا هو الشسان على المسازعة المقاشلة سما يوسسمح منعقسدا منذ تاريخ العبسل بالقسانون رقسم ٧٧ السسسنة ١٩٧٨، للمحكسة التاديبية المختمسة بكامل هيئتها وليس لرئيسسها السدى زائت كل ولايسة له غي هسذا الشسان .

ومن حيث متى كان الأمسر كما تقسدم وكان القسرار المطعسون فيسه مسادرا من رئيس المحكمة التاديبية وحده وليس من المحكمة التاديبية بكامل هيئتها ، قمن ثم يسكون قد مسدر من شخص لا ولاية لسه قانونا في المسداره ويفسسهي بهدده المسابة قسرارا معسدوها ،

ومن حيث أنه لما تقسدم يتعسين الحسكم بقبسول الطعن فسكلا وفي مرضوعه بالغساء القرار المطعون فيه وباعسادة طسلب النظسر في اسمرا صرف ندست المسرتب الموقوف المقيسد رقم ا؟ اسسنة ١١ التفسيالية سد الى المحكسة القاديبيسة بالمنصسورة للمصلل فيسه بسكابل هيئتها ،

ا طمن ٢٦ه اسنة ٢٩ ق ــ جلسة ٢٤/١١/١٤)

النصوص الممول بها بشان الوقف عن الممل اهتياطها

نصت المادة ۸۳ من المسافون رقم ۷۷ اسسنة ۱۹۷۸ بعد اسستبدالها بالقسانون رقم ۱۱۵ اسسنة ۱۹۸۳ على آن :

لسكل من المسلطة المفتصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحسوال ان يسوقف العسالمل عن عمسله احتياطيا أذا اقتضت معسلحة التحقيق معسه ذلك لمسدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجسوز حسد هسذه المسدة الا بقسرار من الحكمسة التادييسة المفتصة للمدة التي تحسدها ويتسرتب على وقف العسابل عن عمسله وقف صرف نصسف اجره ابتداء من تاريخ الوقسسسة ،

ويجب عسرض الأمر غورا على المحكسة التاديبية المختمسة لتقسرير صرف او عدم صرف البساقي من أجره تماذا لم يعسرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ السوقف وجب صرف الأجسر كامسلا حتى تقسرر المحكسة ما يتبسع على شمسائه ه

وعلى المحكية التاديبية أن تمسحر قرارها خسلال عشرين يوما مسن بتاريخ رفسع الامسر اليها غاذا لم تمسحر المحكمة قرارها غي خسلال هدف المحدة يصرف الاجر كامسلا غاذا برىء العسامل أو حفظ التحقيق معسه لو جوزى بجبزاء الانذار أو الخمسم من الاجر لمدة لا تجاوز خميسة ايسام مرف اليسه ما يكون قد أوقف صرفه من اجسره ، غان جوزى بجبزاء المسد تقرر السسلمة التي وقعت الجبزاء ما يتبع غي شسان الاجسر المسوقة عنف غان جوزى بجزاء الفمسل انتهت خمينسه من تاريخ المسوقة موقد ، غان جوز ان يسترد منه غي هده المسالة ما سسبق أن صسرف المسهمين الجبر ،

طبيعة قرارات الوقف عن المهل احتياطيا :

قسرار الوقف عن العصل احتياطيا المادر من السماطة الرئاسية هو المصاح من جهة ادارية حقصة عن ارادتها الملزمة بما لهما من سلطة عالبيبة بمقتفى القسانون بقصد احسداث اثر قانوني معين ، هسو ابعاد المسامل عن عهسله وايقاف صرف نصف مرتبسه بصصفة مؤقتسة ، وهذا الائسر لا يتحقق الا بذلك الاقصاح ، وفي هذا الائسر ايفسا تتهشل المهيئة القسرار المادر بالوقف الاحتياطي عن المهسل ، اذ ان لهسذا المقرر اثره القانوني المالي الذي يتسرته بمجسرد مسدوره ، وهسو بالاقتصاء عن المهسل ووقف صرف نصف راتب ، عملي ان المستثمار المديد محمد ابراهيم يرى (المرجع السسابق ص ٨٥٨ و ٨٥٨) ان المستشار المبسرة في نهائية القرار ليست بصدوره نافذا بل بصدوره من سساطة مماك المسادره دون ان بسكون خاضسعة في ذلك لاعتهساد او تعسديق من جهسة ادارية اعلى منها ، وعلى ذلك غان صدور قرار السوقف عسن طعهمل احتياطيسا من احسد الرؤسساء الاداريين في حسدود اختصاصه العصل احتياطيسا من احسد الرؤسساء الاداريين في حسدود اختصاصه العصر المتباطيسا من احسد الرؤسساء الاداريين في حسدود اختصاصه العصر المتباطيسا من احسد الرؤسساء الاداريين في حسدود اختصاصه العساد المتباطيسا من احسد الرؤسساء الاداريين في حسدود اختصاصه المتباطيسا من احسد الرؤسساء الاداريين في حسدود اختصاصه المتباطيسا من احسد الرؤسساء الاداريين في حسود اختصاصه المتباطيسا من احساد الرؤسساء الاداريين في حسود اختصاصه المتباطيسا من احساد الرؤسساء الروساء الرؤساء الرؤسساء المراد المسادر المس

سكون درا اداريا نهائيا لعدم خصيوعه لاعتمياد سياطة

.خمسائص الوقف عن العمل احتياطيا وحكمته :

الوقف عن العبال احتياطيا ليس من تبيل المقاوبة التي توقع على العسامل لقاء مخالفة تاديبية ثبت وقوعها منه ، وانها هاو مجرد اجسراء احتياطي كما يبين من تسلمية القانون له ، يجوز للسلطة المناسسة ان تلجا الى اتخاذه في شان العامل مني تابت به دواعيه .

فهذا الوتف يقصد به اسقاط ولاية الوظيفة عن العسامل اسقاطا مؤتدا ، فلا يتسولي خلاله سسلطة ولا يبساشر لوظيفته عملا يتنفى الأمر التصنيف في جو خال من مؤثراته بعيدا عن مسلطاته ، توصلا لانبلاج الحقيقة في أمر هسذا الاتهام (راجع بحث الدكتور نعيم عطية بعنسوان « موانع الترقيسة » بججلة ادارة تفسسايا المكتوبة ، العدد الثالث ب السسنة خامسة عشرة ص 11 وما بعسدها) .

والوتف عن المهل احتياطيا يكون اذا ما انتضت مسلحة التحقيدة مع المهل وقضه عن العهل وكف يده عن ولايته ملى ان وقف المعالم و تف يده عن العهل احتياطيا يهكن ان يتقرر ايا كانت المخالفة التى يجرى معه التحقيق فيها ، وايا كان حظها من الجسامة المخالفة التى يجرى معه التحقيق فيها ، وايا كان حظها من الجسامة المعمل الأهبية الادارة اوقف المعالم عن عهله ، ولهذا نرى ان الوقف عن المهل لا يكون سليها الا اذا قام سبب جدى كأن يكون ما نسب الى العالم من أمور قد بلغ حدا من الجسامة تنمكس آثارها السئية على التحقيسة فيها لو اسسئية الا بوقف المعال وظيفته ، ولا يهكن تدارك هذه الآثار السيئة الا بوقف العالم المذكور عن عهله احتياطيا ، ممنى هده المسائلة تتحقق علة الوقف الاحتياطي ودواعيه ،

على انه مهما كانت الآثار القانونية لوقف العامل احتياطيا عسن

عصله ، فان الوقف لا يتسرت عليه فصم رأبطة العسامل المسوقة بالوظيفة ، فهو يظل خلال مدة وتقه مهما استطالت خاصصها لواجبسات الوظيفة المسلمة ، وهي تلك الواجبسات المروضة عليه خارج الوظيفة فهدو قد اتمى من الوظيفة ، وقتا الملا تقسع على عانقه بطبيعة الحسال واجبسات مرتبطمة باداء الوظيفة ذاتها ، ولكنه يكون مسئولا تاديبيا عن مسئلكه خارج الوظيفة من عامة غير مثنق مع الاحتسرام اللائق للوظيفة ، كسا يهتم عليه الفاء مدة الوقف ان يتسوم باهمال مثل مزاولة الاعمسال اللاتجارية إو يؤدى للفسير اعمال بحكافاة ،

القُسَوع القُسِيائي مند قسرار الوقف عسن العبسل

قاعسدة رقسم (٥٧)

: 13-47-

عدم خشرض آمر استمرار وقف المدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة السبهر من تاريخ مسدور القرار به على مجالس التساديب اليس من شانه أن يؤدى الى الخدام هذا القرار او اعتباره كان لم يسكن اليس ثبت نص يرتب هدا الأسر .

ملخص الحكم:

ان عدم عسرض أمر استهرار وقف المسدعى من عبله غسور القضساء ثلاثة أشسهر من تاريخ مسدور القرار به على مجلس التساديب سايس من شسأنه أن يؤدى إلى انعسدام هذا القرار أو اعتباره كان لم يسكن لعسدم وجود نص يرتب هسذا الأثر ، أن مجلس التساديب العسادى قسد قرر بجلسسته المنعسدة في ١٣ من مارس ١٩٥٧ اعتبار مسدة هندية المسدعى منتهية من تاريخ الحسكم عليه في الجندة رقم ٢٨٥٧ لمسنة ١٩٥٢ وهو تاريخ مسابق على تاريخ وقفسه قلم يكن هنساك محل مسع صسدور هذا القسرار لأن ينظسر المجلس المذكور في اسستهرار وقله ونظسرا إلى ان المسدعى قد استانف هسذا القرار الذي لا يخرج عن كونه قسرر عسزل يرتد السره إلى تاريخ الحكم المذكور هاته يعتبسر موقوقا عن عبله يقسوة التسانون وقتا لحسكم المفترة الأخيرة من المسادة ١٨٥٧ والتي تقضي بأنسه يسرقب على الحسكم بالمسزل من الوظيفسة من المجسلس التاديبي وقسف المسرقة عنها رغم طعنسه بالاسستثناف ،

(ملعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق -- جلسة ١/٥/٥/١١)

قاعسدة رقسم (٥٨)

البحدا:

المندة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ اسسفة ١٩٥١ والمادة ٥٢ من المرسوم المسادر بالاثامة التغيية لهذا القانون والمادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ السسفة ١٩٥١ - متضاها انه لا يجوز مد وقسف المحوظف مدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التاديبية المواد المشار اليها لا تسسوجه المتصار اذن المحكمة بالمد على ثلاثة اشهر ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة كها هو الشسان في حبس المتهسين احتياطيا - علة التفرقة بين الحكمين ،

ملخص الحكم:

ان المسادة ٩٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشمسان نظسام. موظفي الدولة تنص على أن « للوزير ولوكيــل الوزارة أو لرئيس المسلحة كبل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عبسله احتياطيا أذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز ان تزيد مدة الوقسف. على ثلاثة أشسهر الا بقرار من مجلس التأديب . . . » ، وتنص المسادة ٢٥ من الرسوم المسادر باللائحة التنفيذية للقسانون سسائف الذكسر على أنه ﴿ اذا أمتــدت مدة الوقف الى ثلاثة أشـــهر دون أن ينتهي التحقيق تعسين عرض الأوراق في نهساية تلك المدة على مجلس التاديب للنظر في استخبرار الوقف ») ثم مسدر في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٨ تسرار رئيس الجمهـورية بالقـانون رقم ١١٧ لسـنة ١٩٥٨ باعـادة تنظيـم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المسرى ناصب في المادة المساشرة منه على أن ﴿ لمسدير عام النيسابة الادارية أو أحد الوكيساين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته أذا اقتضت مصلحة التحتيق معه ذلك ، ويسكون الوقف بقسرار من الوزير او الرئيس المفسئدس . . . ولا يجسوز أن تزيد مدة الوقف عن تسلانة اشسهر الا بقرار من المحكمسة. التأديبية . . . » . والمستفاد من النصموس المتقدمة انه لا يجموز مد وقف المسوظف مدة تزيد على ثلاثة اشسمهر الابقسرار مسن المحكمسة

التاديبيسة ، فالحظر منصب على وقف الموظف عن عمله لدة تزيسة على ثلاثة اشمهر الا باذن من المحكمة المستكورة ، ولم تستوجب النصوص أن يقتصر أذن المحكسة بالمد على ثلاثة اشهر فقهط ، شهم يتجدد الاذن بذلك كل مسرة ، كما هو الشسان مثلا في حبس المتهمين احتياطيب ... حيث تنص المادة ١٤٢ من قانون الاجسراءات الجنائيسة على أنه * ينتهى الحبس الاحتيساطي حتما بمسضى خمسسة عشر يسوما على حبس المتهم ، ومع ذلك يجموز لتساضى التحقيمة بعد سماع اتسوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمرا بعد الحبس مدة أو مددا المري لا يزيد مجموعها على ٥) يوما ٠٠٠ » ، ونصت المادة ١٤٣ من القانون المسذكور على أنه « أذا رأى ماضى التحقيق مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هـو مقرر بالمادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرها بما تسراه بعد سماع التسوال النيابة المعامة والمتهم ، ولفرغة الانهسام مد الحبس مددا متعاتبسة لا تزيد كل منها عن ٥٤ يوما الى أن ينتهي التحتياق » ... وعالة الهرق هي الحكمين واضحة ، ذلك لأن الحبس الاحتياطي ... هو تتبيد الحرية الشخصية - أمر يتعذر تداركه أذا ما وقدع معلا ، موجب التحوط لهسذا الأمر قبسل وقوعه ، ومن هنسا كان الاذن به مقصسورا على ٥٤ يوما في المسرة الواحدة مع وجوب تجديد الاذن كل مسرة ، اما الوقف فسلا يترتب عليه للموظف مسوى وقف صرف مرتبسه ، وهذا أمر من المسكن تداركه على النحسو الذي نظهته الفقرة الثانيسة من المادة العساشرة. اذ هُولت المحكمة التاديبية صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤتتمة 4 كما خولتها ... عند الفصل في الدعوى التأديبية ... تقرير ما يتبع في شسأن الرتب في مدة الوقف ٤ سواء بحرمان المسوظف منه أو بصرفه البسه كله أو بعضمه ، ومن ثم فيكون للمحكهة التلابيسة - اذا ما عسرض عليها الأمر - عند الفصل في الدعوى التاديبية - تقرير ما يتبع في شمسان المرتب في مدة الوقف ، سواء بحسرمان اللوظف منسه أو بصرفه اليسه كله او بعضسه ، ومن ثم فيكون للمحكمسة التأديبية ـ اذا ما عرض

عليها امر مد الوقف _ ان تقسدر إلدة اللازمة حسبها تقنضيه مصلحة التحقيق او المحكسة التاديبية بحسبه ظروف الحال وملابساته .

(طعن ٩٧ لسنة ٥ ق _ جلسة ١٩٥٩/٢/١٤)

قاعسدة رقسم (٥٩)

: 12-47

سسلطة وكيل الوزارة او رئيس الصسلحة في وقف المسوظف متى اقتضست مصسلحة التحقيق ذلك سمحدودة بثلاثة اشسهر سوجوب عرض الامر على مصلح التلايب قبل القضساء هذه المدة ليقسرر مسد الوقف سلفسال هذا العرض يؤدى الى بطسلان اثر قرار الوقف فيما زاد على هذه السسدة .

ملخص الفتوى:

تنص المسادة و و من القسانون رقم ١٦٠ لمسادة ١٩٥١ بشسسان نظام موظفى الدولة على أن ﴿ لوكبال الوزارة أو لرئيس المسسلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف المسوظف عن عهمله احتياطيا ، اذا التنفت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجسوز أن تزيد مدة الوقف عسن غلالته أشسهر الا بقسرار من مجلس التاديب ، ويتسرت على وقف المسوظف عن عهمله وقف عرف مرتبه ابنداء من اليسوم الذى اوقف غيسه ما لم يقسر مجلس التاديب عرف المسرتب كله أو بعضمه » ، كما تنص المسادة يقسر مجلس التاديب عرف المسرتب كله أو بعضمه » ، كما تنص المسادة الوقف الى ثلاثة شمهور دون أن ينهى التحتيسق تعين عسرض الأوراق في نهاية تلك المحدة على مجلس التأديب للنظس في السمتيرار الوقف ، في نهاية تلك المحدة على مجلس الديب للنظس في السمتيرار الوقف ، فالله يصدر المجلس قرارا بالمد يعسود الموظف الى عمله من اليسوم عدونة الى كان عرف المسروب مسوقوفا » .

ويبين من هــذين النصين ان الشارع قد خــول وكيسل الوزارة او

رئيس المسلحة حد كل في دائرة اختصساصه حد ق وقف المسوظة عن همله احتياطيا ، منى اقتضت ذلك مصلحة التحقيق وصدد لهدذا الوقف مدى لا يجاوزه وهو ثلاثة أشسهر ، غسان اقتضى الأبسر اسستبرار الوقف مدة اطول تعين عسرض الأمر على مجلس التاديب ليتسرر مسد الوقف غان رغض ذلك تعسين اعادة المسوظة الى عهسله من البسوم التالى لاتقضاء الثلاثة الأشسهر ، ويتحقق هذا الأثر كذلك في حسالة عسدم المسرض على مجلس التاديب ، غيبطال اثر شسرار الوقف غيبا يسزيد على عهلى تلك المسسدة ،

نهتى كان الثابت ان الوظف اوتف عن عبسله في ٩ من مايو سسنة ١٩٥٧ وامتد وقفه لأكثر من ثلاثة أشسهر دون موافقة مجلس التائيب حتى اعيد الى عبسله في ١٩ من ابريل سسنة ١٩٥٥ ، مان وقفسه يكون نيما زاد على ثلاثة أسسهر غير قائم على اسساس من القانون ، ويستحق راتبه عن المدة التالية لهذه الاشسهر الثلاثة حتى تاريخ عودته الى الممل ، اما مرتبسه عن مدة الشملائة الاشسهر الاولى الذي كان السوقف خلالها مسحيما قانونا فيتعسين عرض امره على مجلس التاديب ليترر في شساته ما يراه وذلك بالتطبيسق لاحسكام المسادة ١٥ من القسسانون رقسم ٢١٠ ما

(نتوى ١٦٤ ــ ني ١٩/٣/٢٩١)

قاعسدة رقسم (١٠٠)

البسيدان

قانسون نظام الماملين بالقطاع المسام الصادر بالقسانون رقم 64 المسادر بالقسانون رقم 64 المساد من جلس المحكمة التاديبية هي المختصة بعد قرار وقدف المسادر من مجلس الادارة للمدة التي تحسدها كما تختص بتقسرير صرف او عسدم صرف البساقي من الأجسر خسلال مدة الوقف – مسحور القسرار من رئيس المحكمسة منفسردا – قرار مخالف للقسانون – الحكم بالفسائه بالرغم من ان الطساعن لم يورد هذا المسعب في تقرير الظعن – الساس

ذلك : اختصاص المحاكم الناديبية من النظام العام والمحكمة الادارية المثيا التعلقة بالنظام المتصاص المتعلقة بالنظام المسام .

ملخص الحكم:

انه في أول يوليه سنة ١٩٧٨ عبل باحكام القسانون رقسم ٨٤ أسنة ١٩٧٨ باصدار تقون نظام العسابلين الدنيين بالدولة والدني تشي في المادة ٨٦ منه على أنه * لرئيس مجلس ادارة الشركة بقسرار مسبب حفظ التحتيق الذي لجرى مع العسابل وله أن يوقف العسابل عن عهله احتياطيا أذا أقتضت مصساحة التحتيق معه ذلك وذلك المدة لا تزيد عن تلاثة أشسهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقسرار من الحكهة التأديبية المختصة التأديبية المختصة اللهة التي تحددها ويترتب على وقف العسابل عن عهسله وقف مرف نصف الأجر التسداء من تأريخ الوقف ويجب عرض الأجر فسورا علي المحكسة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف المساقى من أجسره عالم المحرض الأجر عليها خلال عشرة أيسام من تأريخ السوقف وجبه عارض الأجر عليها خلال عشرة أيسام من تأريخ السوقف وجبه عرف الأبسر كابلا حتى تقسرا المحكسة ما يتبسع في قسائه » .

ومن حيث ان المستفاد من ذلك انه اعتبارا من تاريخ المهاد بالتسانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ الشمار اليه اصبحت المحكمة التاديبية هي المختصة بعد قرار وقف العمال المسادر من مجلس الادارة المهدة التن تصددها كما تختص بتقرير صرف او عدم صرف الباتي من اجره خلال مدة الونف ولقد كان هذا الاختصاص معقودا لرئيس الحسكمة التدييبة طبقا لنسى المادة ١٩٧٦ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ اصبح بشمان مجلس الدولة ولكن بصدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ اصبح الاختصاص المحكمة التاديبية طبقا للمهادة ٨٦ المساد الها .

ومن حيث انه بيسين من الاوواق انه في ١٨ من اكنسوير سنة ١٩٨١ اصدر رئيس المحكبة التلايبية بطنطا قرار في الطلب المقدم من الشركة المطعون منها رقم ١٦٢ لسنة ٩ القضائية بعدم صرف نصف المحرث الموقف صرفه للطاعنة واذ كانت المحكمة التاديبية هي المختصسة بتقرير صرفه. أو عدم صرف نصف المحرث الوتسوف طبقا لنص المسادة ٨٦ من القانون. رئسم ٨٨ لسسنة ١٩٧٨ المسار البه عان قرار رئيس المحكمة المسار البه في هذا الفسان يكون مخالفا للقانون ويحق للمحكمة ان تحكم. بالغسائه بالرغم من أن الطاعنسة لم تورد هذا المسبب في تقرير طعفها باعتبار أن اختصاص المحاكم التأديبية من النظام العام وللمحكمة العليسائ أن تتصدى من تلقاء نفسه المواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام ألعام مـ

(طعن ۸۲ لسنة ۲۸ ق ـ جلسة ۲۲/۲۲/۸۸۰)

القسرع التستعلق الوقف عن المهسل بقسوة القسائون

قاعسدة رقسم (٦١) "

المنسدان

مستخدم خارج المبيئة - وقف عن العمل - المسادة ٩٦ من قانون .

نظامام موظفى الدولة تنظم الوقف الذي يقسع بقوة القانون في حالتي الحبس الاحتياطي او تنفيدا لحكم جنائي - المسادة ١٦٩ تنظم السوقف في غير هانسين الحالثين - سلطة وكيل الوزارة او رئيس المسلحة في ذلك .

ملخص المكم:

لا مسحة للتول بأنه لا يجبوز وقف المستخدم الفسارج من الهيئسة الا بالتطبيق المهادة ٦٦ من قانون نظسام موظفى السدولة ، اى فى حالنى حبسمه احتياطيا او تنفيذا لحسكم جنائى ، لأن هسذه المادة انهسا تنظسم الوقف الذى يقسع بقوة القسانون ، وقد نظبت المسادة ١٢٩ وقف المستخدم الخسارج عن الهيئسة فى غير هاتين الحالتسين ، فرخصت لوكيسل الوزارة أو لرئيس المصلحة سبحسب الاحسوال سد أن يوقف المستخدم الخارج عن الهيئسة ، ويتسرتب على الوقف عدم صرف المسرتب ، ما لم يقسرر احدهما صرفه كله أو بعضمه ، ومفساد ذلك أن الوقف جائز بقسرار ادارى يعسسدر من ايهما كل فى حسدود اختصاصهه ، ويترخص فى تقسديره متى قسام المسبب المسرر له ، وهو اتهام المسطحة العامة تقنفى، ذلك ،

(طعن ١٥٠٩ لسنة ٢ ق ـ جلسة ١٨٠١/٢٥٨)

قاعسدة رقسم (٦٢)

: المسلما

المادة ١٤ و ٢٥ من قانون نظيهام المبليان الابنيين بالمينولة المواور بالتسانون رقع ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بـ مؤدى كل من الوقف الاحتياطي والوقف بسرة القسانون والوقف التسانون حالات المتحدد والمسانون والوقف التسانل حالال من الوقفين سانده القسانوني وشروطه ودواعيه وقوع المقتباطي عن مصدور قرار بتقسير الوقسف الاحتياطي غانه لا يبنع من صدور مثل هذا القسرار اذا قلبت السبي الادارة الاعتبارات التي تحملها على ذلك به قبرار الوقف الاحتياطي الذي يصدر ابان قيام السوقف بقوة القسانون يحسل على انه قسرار الذي يصدر ابان قيام السوقف بقوة القانون بحيث ينفسة السرة اذا الرقف الاحتياطي هذا الوقف الاحتياط على انه قسرار هذا الرقف المتعالم المكمة التلدييسة بالنظر في طلب مدهدة الرقف اذا جاوزت مدته التساورة مدهدة المرقف اذا جاوزت مدته التساورة مدهدة المرقف اذا جاوزت مدته التساورة المسهر و

بلخص الحكم :

ان المستفاد من نص المسادتين ٢٤ و ٣٥ من تانسون نظام العابليد.
المنبين بالدولة أن مؤدى كل من الوقف الاحتيساطي والوقف بقسوة القسانون هو اسستاط ولاية الوظيفة مؤقتا عن العسابل الا أن لكل من الوقفيين مسنده التانوني وشروطه ودواعيه ، غائوقف الإحتيساطي يصبدره الرئيس. الادارى عني دائرة اختصاصه اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة حدها التسانون ونص على اجراءات مدها ، بينما يقسع الوقف بقسوة المسابل موقوعا الى أن يزول سسبب الوقف بالاغراج عن العسامل ، وأنه العسامل موقوعا الى أن يزول سسبب الوقف بالاغراج عن العسامل ، وأنه وأن كان وقسوع الوقف بقسوة المسانون وما يتسرتب عليه من اسستاط ولاية وقتها عن العامل قد يفني عن عسدور قرار ادارى بتقسرير الوقف، الاحتيساطي طالما كان الوقف بقوة القسانون قائما غانه قد يقسوم لدى الادارة من الاعتبارات ما يحملها على تقرير المستمرار وقف العسامل بعد الامرائي.

عشسه فتصسحر ترارا بالوقف الاحتيساطي معلقسة نفساذ اثره على انهساء الوقف بقسوة القسانون .

واذا يسين من الأوراق انه مسدر ترار غي ٢٧ من ديسسمبر سسنة ١٩٦٤. بوقف السيد إلى ١٠٠٠ حيث كان قسد تبض عليسه غي ذات التساريخ لانهسابه بتزوير أوراق رسسية وانه واضح من ظروف امسدار مهذا القسرار وجسابة ما نسب اليه ان الادارة هدفت بقسرارها المستكور اليه السستورار ابعاد هذ المسابل عن عهسله وحجبسه عن الوظيفة خسلال فتسرة التحتيسق مصه اذا زال الوقف الذي يتسرره بقوة التسانون ومن ثم غان قسرار الوقف الاحتيساطي الذي مسدر ابان تيسام الوقف بقوة المسابل المحتياطي المان المحتياطي المناسبة العبس الاحتياطي المناسبة العبس الاحتياطي المناسبة العبس الاحتياطي المناسبة المناسبة المسابل بحيث ينفذ السره اذا ما زال الوقف المسرت بقوة السانون .

ولما كان الثابت في الأوراق انه مسدر ترار بوقف العسامل احتياطيا ... من ٢٧ من ديسسبر سنة ١٩٦٤ في ذات اليسوم الذي قبض عليسه فيسه ... وأوقف بقوة القسانون وقد انتهى هذا الوقف بالافسراج عن العسامل في ٣١ من ديسسبر سنة ١٩٦٤ ، وينبني على ما مسلف بيانه ان قسرار الوقسف الاحتياطي الشرطي برتب اثره اعتبارا من انهاء الوقف بقوة القسانون على ثم تسكون المحكمة التاديبية مختصسة بالنظر في طلب مده اذا جاوزت ... مدة الوقف ثلاثة أشسهر بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية مسن المسادة ٢٢ من تقانون المسلمين بالمسحولة .

(طعن ١٥١ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١١/٢/٢/١١)

قاعسدة رقسم (٦٣)

: 13 41

موظف - وقفه - اعتقاله تجهيدا لمحاكبته - اعتبار الاعتقال بمثابة الحبس الاحتياطى - وقفه بقدوة القسانون عسن عمداه مدة المتقسالة .

جلخص الفتوى:

اذا كان الثابت ان الموظف اعتقل عسمكريا ، وكان هذا الإعتقال بسمبب تهمية وجهت الله ، وهي تهمية الانتقال الجنائي على قلب نظام الحسكم ، وقد تضى بادانته نهيما من الحكهة المسمكرية المليا ، هان الاعتقال الذي سمبق الحسكم يعد بهشابة الحيس الاحتياطي ، وتجسري عن شائه احمكام الحبس الاحتياطي ،

ولما كائت المادة ٩٦ من قانون نظام موظفی السدولة تقفی بسان كل مسوطك يحبس حبسا احتباطبا او تنفيذا لحكم جنسانی يوقف بقسوة القسانون عن عمسله بدة حبسه ، ويوقف صرف مرتبه ، . . . و من ثسم يعتبسر هذا الموظف بوقوفا عن عمسله بتوة القسانون مع وقف برئيسه من تاريخ الاعتقسال ، ولما كان الاعتقسال الذي ترتب عليسه الوقف بقسوة المسانون سباعتباره بمثابة حبس احتباطی سد انتهی بعسدور حسكم بادانة هذا المسوظف فی الجنساية سالفة الذكر ، فان من الاشار المتبيسة الحسكم بانتهاء خدمت مع طبقا للمسادة ١٩٠٧ من القسانون رقم ١١٠ لمسانة الدكر .

(منتوی ۳۲) ــ می ۲۰/۲/۲۰ ۱۹۵)

تعليـــــق:

اذا كان الوقف عن المهمل يقسع ابتداء بقرار ادارى ، فان هناك فوما آخر بن الوقف يقع بقرة التانون ، وذلك اذا بها حبس العالمل احتياطيها او تنفيذا لحكم جنسانى ، اذ يقسرتب على حبسه فى هاتسين الدالتبن وقفه بقسوة القساتون عن عهمه احتياطيها بدة حبسه ، وقسد نحت المسادة ، ٨١ من القساتون رقم ٧٧ اسسنة ١٩٧٨ بشسان نظها المسابلين المنبين بالدولة على ان : « كل عامل يحبس احتياطيها او تنفيذا الحكم جنائى يوقف بقرة القساتون عن عهمه بدة حبسه ويسوقك حصرف نحسه الجره فى حالة حبسه اعتياطيا او تنفيذا الحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كامل اجره فى حالة حبسه تنفيذا الحكم جنائى نهسائى ، ويعسرض الأمر عند عودة العسامل الى عهمله على المسلطة نهائيا القساسة القسار ربا يتبسع فى شسان بهسائيات المساملة التنديبية فاذا التسمح عدم بسؤوايته مرف له نصمه الجره المسوقوف صرفه » .

مبررات الوقف بقدوة القانون :

وللوقف بتوة التاتون في هاتين المائسين ما يبسرره ، فالحبس الاحتياطي لا يكون الا المسواهد ودلائل قوية على ارتكاب المسامل الجريمة المجانبة المجهم فيها والتي جبس احتياطيا من أجلها ، كمسا وان الحسم عليه بالعبس يفمه بالادانة في ارتكاب جريمة جنائية ، هذا بفسلا عن أنه سدواء اكان الحبس احتياطيما ام تنفيذا احسكم جنسائي ، غان المسلم ينقطم عن عمله طوال مسدة حبسه ، وليس من المستماغ منحه اجرا وهو منقطم عن عمله الها و اعتبار مدة انقطاعه اجازة وهو هي الحبس ، يومن ثم قدرر المشرع اعتبار العالمل موتسوفا عن عمله مسدة هيمسسه ،

وهدذا الوقف كما يقسع قانونا بقيام سببه وهدو الحبس ، ينتهى كذلك قانونا بزوال سببه بانتهاء مدة الحبس ، وعلى ذلك مان الوقسف يبدأ قانونا بالحبس ، ويظل قاما باستمرار الحبس ايا كانت مدنه ، وينتهى قانونا بانتهاء الحبس والالمراج عن العالم .

وظيفة العسامل المسوقوف:

لا يتسرتب على وقف العامل بتوة التستون عصم رابطته الوظيفيسة وهدا الاثر يصدق تباما في حالة حبسه احتياطيا على نمسة تحقيسق جنساني يجرى معمه ، لما في حالة حبسه تنفيسذا لحسكم جنساني ، مان عن هدا الحسكم مرتبا العسزل كمتسوبة تبعيسة او متضمنا له كمتسوبة تكهيلية أو مصادرا بمتسوبة جنساية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ، مانه يتسرتب عليسه انتهام خدمة العسامل ولذلك لا يكون ثبة وقف اثنساء مدة حبس العسامل تنفيسذا بذلك الحكم ، اذ تنتهى خدمته بصدوره ، وان صدر الحسكم في غسير نتك الحسالات ، مانه لا يتسرتب عليه انتهساء خدمة المامل ، ومن تسم يعنبسر موقوفا عن عمساه مدة حبسه ، وتظل رابطته الوظيفية تائمسة دون انفصسام ،

أثسر الحسكم الجنسائي الذي تحكم محكمة النقض بالفسالة:

ثار تساؤل حول مدة حبس العسامل تنفيذا لحكم جنائى نهسائى تم بعد ذلك الفاؤه من محكمة النقض . ونرى ان مسؤدى نقض الحسكم المتضائى المبنائى الصادر بحبس العسامل اعتبساره كان لم يسكن ، لان حسكم النقض كاشسف وليس منشنا ، مما يتسرتب على مسدوره الفاء الحسكم المبنائى بأثر رجمى من تاريخ مسدوره ، وبالتلى يكون الحبس الذى تم وفقسا للحكم الذى الفى بأشر رجمى حبسا احتياطيا ، شسأته شسأن الحبس الاحتياطي الذى يتسم خسلال فترة المحاكمة الجنائية تبل مسدور الحكم الجنسائى ، الذى يسرى فى شانه ما نمست عليسه المادة ، ٨ من القساتون رقسم لا لسسنة ١٩٧٨ المشار اليه بصسدد مدة الحبس الاحتياطي ، وبهسذا الراى حسدرت الفتوى رقم ٩٧٣ بقساريخ ١٩٧٢/١/١٤ من لجنسة الثانية لقسم المنسوى بمجلس الدولة بجلسستها المنعدة فى ١٩٧٣/٢/١٤ من لجنسة الثانية لقسم المنسوى بمجلس الدولة بجلسستها المنعدة فى ١٩٧٣/٢/١٤ من لجنسة الثانية لقسم

الفسرع الرابسيع مسوتب المواوف عسن العبسل سسسسسس

قاعسدة رقسم (٦٤)

: الإسسادا :

القرار الذى يصدره رئيس المصلحة بوقف موظف مهسا كانت درجنه عن عمسله ، يستقط حقه في المطالبة بعرتبه عن المسدة التي يظسل موقوفا فيها المسكم بالمسزل من الاحسكام التي تنشئ عسائة جسيدة وعلى ذلك يسكون ربط المسائس من تاريخ القصسل لا من تاريسخ الوقسف الا إذا نص على أن يسكون ربط المسائس من تاريخ الوقسف .

ملخص الفتوى:

اسستعرضت هيئة تسم الراي بجلستها المعقدة عي ١٧ يونيه سسنة ١٩٤٤ موضوعا محصل وتائعه انه بتاريخ ٢٧ يونيه سسنة ١٩٤٤ مصدر وزير الداخلية ترارا باحالة المدير العسام لبلدية الاسسكندرية الى المحكسة المليسا التاديبية لمحاكمته على ما أسند اليه وكان قد مسدر ترار من بسل بوقفه عن اعمسال وظيفته اعتبارا من ١٧ مليو سسنة ١٩٤٤ .

على أن مجلس الوزراء قرر بجلسسته المنعقدة غى ٢٠ ينساير سسنة ١٩٤٥ الاكتفساء بلحالة الوظف المذكور الى المعساش وقد صسدر مرسسوم بذلك فى ١٤ فبسراير سسنة ١٩٤٥ ،

وقد طلب هذا الموظف صرف مرتب عن المدة من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ الى ١٤ غبراير مسنة ١٩٤٥ تاريخ احالت الى المسائد وعند عسرض الأمر على سسعادة رئيس لجنة تضايا الحكومة اسدى مى ٢١ مارس سنة ١٩٤٥ أن القرار الذي يصدره رئيس المسلحة بوقف موظف عن عصله توطئة لاحالته الى مجلس تاديب لاتهامه عن عضية جنائية

ذلك الأمر من شسانه أن يمنسع المسوظف من مبساشرة عمله مؤتنا فيستقط حتمه في المطالبة بمرتبسه عن المدة التي يظل موتومًا فيهسا لأن شرط استحقاق المرتب تيام الموظف بعمل الوظيفة . وهذا المسدا يجسد سمنده القانوني فيما تضمينته لوائح الاسمتخدام من قواعد خامسة في هددًا المسدد غدد نص الأمر المسالي المسادر في ١٠ ابريل سسنة ١٨٨٢ على أنه يتسرتب على توتيف السستخدم عن عصمه حرماته مسن هاهيشمه ما لم يقسرر مجلس التاديب خسلاف ذلك وهمو لا يأمر بصمره، المسرتب الا مي حالة البراءة أو اذا تبين له أن التهمة التي نسبت الى الموظف وحوكم من أجلها لا تستوجب حرمانه من مرتبع طوال المددة التي اسمتغرقتها المحاكمة وظمل فيهسا موقوفا وان فلمك همو المبدأ الذي صدرت عنه تواعد الاستخدام ومنه ينبسين أن الموظف لا حتى له مى مرتبه مدة الايتساف الا مى الحسالات الاسستثنائية التي يثبت نيها أن الايتساف كان ظلما كما لو ثبتت بسراءة المسوظف المسوقوف أو يبت من تضماء مجلس التاديب أن الفعل الذي أسند اليه لم يمكن يستدعي الايتساف أو أن مدة الايتساف طالت من غير مقتض وأن هذا المبسدا كمسا يسرى على اللوظفين العاديين الخاضعين الحكام دكريتو ١٠ ابريسل سينة ١٨٨٣ يسرى كنلك على كبار الوظفين الخاضيمين لتضاء المحكية الهايا التأديبية المنشساة بمقتضى دكريتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ سمواء بسسواء والاعتبسار القائم في لك انه ليس ثمسة ما يوجب التفسرقة بين هانين الطائفتين مى المساملة ما دام ان دكريتو سنة ١٨٨٨ مسائف الذنز قد اغفل التخلم عن حسكم المسرتب في مسدة الايتساف وتسرك امسسره للاسمال العسام المقرر في هسذا الشأن والقسرار المسادر من مجلس الوزراء مي ٢٠ ينساير سنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاكتفاء باحسالة الموظف المنكور الى المعساش ليس فيسه معنى البراءة من النهم الني وجهت اليسه واهيل من اجلها الى المحاكمة التاديبية ولذلك مان حالته لا تدخل ضممن المسالات التي يجوز فيها أستثناء أجراء المرتب في مسدة الايقساف الا أذا قسرر مجلس الوزراء خلاف ذاك ورأى صرف المسرتب عن مدة الايتسافه الخذا بالاعتبارات التي حدث بعدم المني في المحاكمة التاديبية والاكتفاء بالاحالة الى المعاش غير أن مجلس الوزراء تسرر بجلسسته المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ عدم استحقاق الموظف المذكور لمرتبع عسن مدة الايتعاف .

وعلى أثر ذلك تتسدم هذا الموظف طالبا أن يرتب له المعاش من تاريخ ايقائه في ١٧ مليو سنة ١٩٤٤ وليس من تاريخ صحور المرسوم الملكي باحالت المعاش وقد أبدى قسسم قضايا المالية في ١٨٨ أسريل سنة ١٩٤٥ أن الحكم المولل من الاحكام التي تنشيء حالة جديدة وتصد من أهليسة الاشخاص غالاصل فيها أنها تنفذ تناسونا من يسوم صدورها الا ما استثنى بنص صريح وعلى ذلك يسكون ربط المعاش من تاريخ الايقساف .

الا أنه قد تبيين من الاطلاع على الاوراق الموجودة بمسلف خدمة المسوطف أن وزير الداخلية قد اصدر في ٢٨ يناير سسنة ١٩٤٥ أي عقب عوافقة مجلس الوزراء على احالت الى المعاش قسرارا باحالت الى المعاش المتبارا من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ (تاريخ ايتسافه عسن العبال) وقد البلغ نص هسذا القرار الى سدير عام بندية الاسكندرية بالنبابة كما ابلغ الى الموظف وهو يتمسك بهذا الابلاغ المحالبة بان يسكن ترتيب معاشه من تاريخ الايتساف وقد اشسار قسسم القضايا يعصرض الامر على مجلس الوزراء مجسددا .

وفى ١٦ يونيب منة ١٩٤٥ اصدر مجلس الوزراء تسرارا بربسط معسائل هذا المسوظف من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ مسع انه تسد احيسل الى المسائل في ١٤ فيسراير مسنة ١٩٤٥ وطلب اعادة عسرض الموضوع على مجلس الوزراء ليمسحح تسراره المسابق:

وقد لاحظت الهيئسة أن الموظف قد أوقف عن عمسله ابتسداء من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ نظرا لما تسبب اليسه من انهسامات وبالتسائي غاته لسم بيسم باداء أي عبسل من أعبسال وظيفته من ذلك التربيخ ألى تاريسخ مسدور المرسوم اللكي في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ باحالتسه الى المسائل رقد قسرر مجلس الوزراء بجلسسته المنعقدة في ١٤ سارس سسنة ١٩٤٥ عسدم اسستحقاق هذا الوظف لرتبه عن مسدة الابتساف ومجلس الوزراء في قسراره هذا انها كان منهشسيا مع المبدا الذي مسدوت عنه قسواعد انسستخدم بان المرتب مرهون بقيسام المسوظف بعمله وأن الإبقاف عن المهسل يسسندعي الحرمان أسسلا من المسرت طالما أنه قسد انتهى بالمهسل من الوظيفسة ما لم ترى الجهسة المختصسة بالمهسل خسلان د.ك ولما كان مجلس الوزراء يملك سسلطة المهسل في هذه المسالة وقد قرر عسدم استحقاق الموظف المذكور لمرتب عن مسدة الإبقاف الذي انهبت بالمغسسل فقد رات الهيئة أنه مها لا شسك فيه أن هسذة المسطف بعتبسر محروما من مرتبسه عن المسده من ١٧ مايو مسنة ١٩٤١ الى ١٤ م

اما فيمسا يتعلق بتساريخ تقرير المسائل غان الاحسال انهسا هسو ربط المعسائل من تاريخ الفصسائل لا من تاريخ الايقسائد على انسه اذا كان مجلس الوزراء قد قسرر في ١٦ يونيسه سنة ١٩٤٥ ربسط معسائل هذا الوظف من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٦ تاريخ ايقسائه عن العبسل بنساء على انتساس مقسده منه بهسذا المسدد واخذا ببعض اعتبسارات خامسسة غان هذا الامسر لا يعسدوا أن يكون نوعا من نسسوية المائل يدخل تقريره في نطساق اختصاص مجلس الوزراء ، ولذلك فقسد انتهت الهيئسة مسئ بحثها الى أنه ليس فيها سسبق لمجلس الوزراء اتضاده سيشسان تقرير معسائل المؤلف المذكور ساى تجاوز لعسدود سلطته في هذا الشسان .

(منتوی ۱/۷۱/۱/۱۷ ــ می ۲۸/۱/۱۷۱)

قاعسدة رقسم (٦٥)

المِسسدا :

الأصسل في وقف المؤظف هو حرمانه من المسرتب مسدة السوقف ، والاسستثناء هو جسواز صرف المسرتب كله او بعضسه سا يسسنوى في ذلك السوظف الوقسوف لحبسبه احتياطيا ، وذلك الذى أوقف لتهمسة الدارية سالمسر العسالى المسائر في ١٨٨٣/٤/١ ، وقسرار مجاس الدارية عن ١٨٨٣/٤/٢ ، والمسائل و ٩٦ ، ٩٦ من قانون نظام موظفي المسدولة .

طقص الحكم :

ان المُقدرة الأخيرة من المادة الثامنسة من الأمسر العالى المسادر في ١٠ أبريل سسنة ١٨٨٣ قد نصت على أنه « يترتب على توقيف الستخدم عن العبال حرماته من ماهيته ما لم يقسرر مجلس التاديب غم ذلك » . فهى تقسرر قاعدة عامة هي حرمان السستخدم االوقوف من ماهيته طوال فترة الوقف ما أم يقسرر مجلس التاديب صرف راتب كله أو بعضب اليب. فالأصل هو الحرمان من الرتب عن مدة الوقف والاستثناء هو حماز مرقه كله أو بعضه حسبها يقدره مجلس التاديب في كل حالة بظرونهما . وقد طبقت منشمورات الماليمة هذه القاعدة في : ١ مـ حسالة الوقف اذنب يستوجب الرفت (مادة ١١١ من قانون المسلحة الماليسة). ٢ -- في حمالة الوقف بسبب حبس المستخدم في جريمة من الجسرائم المسادية ، وقد نصب المسادة ١٣٤ من قانون المسلحة الماليسة على ان ١٠ كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو لجريمة من الجسرائم الاعتبادية يوتف عن وظينته من يوم حبسسه ٠٠٠ وماهيته في كل مدة أيتانه تكون حقا للحكومة » ، ثم عدلت هده المادة تنفيدا لتسرار صادر من مجلس النظار في ٢٥ من ابريال سنة ١٩١٢ كما يالى: ﴿ كُلُّ مِسْتَخْدُم يَحِبُسُ حِبْسًا احتياطياً أو تنفيذا لحسكم قدائى يجب ايتاله عن اعمال وظيفته من يسوم حبسه وذاك لا يمنسم الجزاءات التلديبيسة التي يمكن توقيعهما وتكون ماهيتسه حقسا للحكومة في كل مدة ايتافه ما لم يتقرر عدم وجود وجمه القامة اندعوى عليسه أو تحكم المحكمة الجنائية ببراءته من التهمسة التي ترتب عليها حبسب ، نفى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليسه عن مدة ايقسافه ما لم تقرر السلطة التابع لها ناديبيا خلاف ذلك » . والمتعسود بعبسارة « السلطة التابع لها تاديبيا » مجلس النساديب عبسا يختص بالستخدمين الداخلين في هيئة العمال ورئيس المسلحة نبيا يختص بالمستخدمين المؤتنسين والخارجين عن الهيئسة . وهنا يجب التنبيه المي أن تعسديل صدياغة تلك الملاة على هدذا النصو لا يعسدو أن يكون من تبيل الاستطراد والايفساح للنص الاصلى ، وانه مهسما يكن من شأن صدياغة هذا التعديل ، مما غتج الباب للتاويل ، غلا يمسكن أن يمس القساعدة التي قررتها الفقرة الأخيرة من المسادة الثلينة من الأمر العسالي المسادر عي ١٠ من ابريل مسئة ١٨٨٣ تلك التي جمسات الأمسل هسو. الحرمان من المسرتب مدة الوقف باعتبساره متسابل العمسل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضم حسبما تقرره السملطة التأديبية في كل حسالة بظرونها ، والقسول بغير ذلك تسول غير صسمائه ، اذ مسؤداه أن مجلس الوزراء عسدل في حسكم قرره الأمر العسالي المسادر في ١٠ من ابريسل سنة ١٨٨٣ على ما سمبق البيسان وهو مالا يملكه ، اذ القساعدة التنظيمية العامة لا ينسخها الا آداة تنظيمية مسامة مسن ناس المرتبسة أو من مرتبة أعلى ، وأذ لم يصدر قانون بتعديل حكم الفقرة الأخيرة من المسادة الثامنة من الأمر العالى الصسادر في ١٠ مسن أبريك سسنة ١٨٨٣ تمانه يظلل تنقمها لا ينال منه قسرار مجلس الوزراء لو صمح غى الجدل انه قصد الى تعديله وهو امدر في الواقع غير مقصود ٤ يؤكد هـــذا النظر انه لو احد بالتأويل العكسى لكان اللــوظف الذي يتهـم: جنائيا ويحبس احتياطيا احسن حالا من الموظف الدي وقف به الامسر. عند حد الاتهام الاداري دون الجنائي ، اذ على مقتضى نلك التأويل - وقد ورد التعديل في المادة ١٣٤ فقط الخاصة بالحالة الأولى -يكون رد مرتب الموظف طوال مدة الوقف وجوبيا بينمسا يكون جوازيا في الحسالة الثانية ، من حسين أنه لا يوجسد أدنى مبرر للتفسرقة من الحسكم مما يقطسع بانه لم يقصسد الى تغيير في الاحسكام الموضوعية عنسد تعديلا المسادة ١٣٤ من قانون المسلحة المالية ، وانمسا قصد الاستطراد والايضاح في حسدود الاصل العام الذي قررته الفقسرة الأخيرة من المسادة الثانيسة من الأمسر العالى السالف الذكر ، هذا الأصل الذي رددته المادتان

90 ؟ ٩١ من القانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ ، وقد اسستعرضت المادة الأولى هالة وقف الموظف بقسرار من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه ، واسستعرضت الثانية حالة وقف الموظف بقسوة المستعرضت الثانية حالة وقف الموظف بقسوة المستعرضة والمحكم جنائي ، والحكم الموضوعي في الحالين واحد ، والحكمة ظاهرة في ترك نقسدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه الى السلطة الثانييية المختصسة في كل حسالة على حدتها وبظرونها ، فالبراءة لمسدم المسحة أو لعدم الجنساية تختلف عن البراءة لمستم كلية الأدلة في هذا التقسير ، والبسراءة من النهمسة الجنائية لا تسستنبع حتما عدم المؤاخذة الأدارية ، وليس من شسك في أن المسلطة التاديييسة تصسدر قرارها في صرف المرتب أو عسدم صرفه على متضى هسذه الاعتسارات ،

(طعن ۱۹۲ اسنة ۳ ق ــ چلسة ۱۱/۵/۱/۱) (في ذات المعني طعن ۱۱، اسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۲/۲/۲۰۵۱)

قاعسدة رقسم (٦٦)

البسيدان

الأصل في وقف الوظف هو حرماته من المرتب مسدة الموقف ، والاسستناء هو صرفه كله او بعضسه حسبها تقسرره السسلطة التاديبية سسيان هسنده القاعدة ايا كان سسبب الوقف وايا كانت طبيعسة الوظيفة هل هي دائمسة او مؤقتة او خارج الهيئة او من المسال ، وان اختلفت اوضاع التسايب واجراءاته بسسبب نلك .

ملخص الحكم:

ان الفترة الأخيرة من المسادة الثامنة من الأمر العالى المسادر في ١٠ من الريل سنة ١٨٣٣ تنص على آنه ﴿ يَسْرَتُب على تسوقيف المستخدم عن العمل حرماته من ماهيتــه ما لم يقسرر مجلس التاديب غسير ذلك » ، وهي بذلك تقسرر تاعدة علمة هي حرمان المستخدم من ماهيتــه طــوال لمترة الوقف ما لم يقسرر مجلس التلايب صرفها كلها او بعضــها اليه ، غالاصل

همو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كمله او بعضب حسبها يقدره مجلس التاديب ﴿ أَوَ الرئيسَ المُعْتَصِ أَنْ لَمْ تَسَكُّنَ ثهة محاكمة تأديبية » وذلك في كال حالة بحسب ظروفها . وقد طبقت منشسورات المالية هسده القاعدة في حالة الوقف لننب يسستوجب الرفت منصت المادة ١١١ من قانون المسلحة المالية على أن كسل مستخدم يرتكب ذنبا يستوجب الرفت يلزم ايتاغه عن اشسفال وظيفته في الحسال وهذا الايقاف يعلن اليه كتسابة ، ويترتب على توقيف الموظف عن العبال حرمانه من ماهيته ما لم يقسرر مجلس التاديب غير ذلك ، ب _ وفي حالة الوقف بسبب حبس التهم احتياطيا لجريسة من الجرائم المادية (م ١٣٤ من قانون المسلحة المالية) ، وقد عسدات صياغة هذه المادة بناء على قرار مجلس النظار المسادر في ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما يلى : « كل مستخدم يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم قضائي يجب ايقسافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسسه ، وذلك لا يمنسع الجزاءات التاديبية التي يمكن توقيمهما عليه ، وتكون ماهيتمه حقما المكمومة عي مدة أيتساغه ما لم يتقسرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليسه أو شحسكم المحكمسة الجنائية ببراءته من التهسة التي ترتب عليها حبسه 6 ففي هدده الحسالة يجوز صرف ماهيته عن مدة أيقسانه ما لم تقسرر السسلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » ، والمقصود بعبارة « السلطة التابع لهــــا تأديبيسا » مجلس التساديب فيما يختص بالمستخدمين الداخلين في هيئسة العمسال ، ورئيس المملحة فيها يختص بالمستخدمين الرُّقتين والخارجين عن الهيئة ، وهنا يجب التنبيم الى أن تعمديل صياغة السادة على همذا النحيو لا يعدو أن يكون من قبيل الاستطراد والايضياح للنص الأصلي ، وأنه مهمسا يسكن من أمر في شسأن هدده المسياغة مما فتسم البساب للتأويل ملا يهبكن ان تبس القاعدة التي قررتها الفقرة الأخرة من المسادة الثامنة من الأمسر العسالي المسائر في ١٠ من ابريل سسنة ١٨٨٣ ، تلك التي جعلت الاصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره متسابل العمسل وجعلت الاستثناء هو مرغه كله أو بعضسه حسبها تقدره السملطة التاديبية في كل حسالة بظروفها . والقدول بغير ذلك قدول

غير مسائب ، اذ مؤداه ان مجلس الوزراء عدل في حسكم قسرره الاسر العسائي المسادر في ١٠ من ابريل سسنة ١٨٨٣ وهو مالا يبلكه ، اذ الساعدة التنظيمية العسابة لا ينسخها الا اداة تنظيمية عامسة من نفسر المرتبة أو من مرتبة اعسلى ، فهذا الامسل العام باق وقد رددته المادتان مه و ٩٦ من القسائون رتم ، ٢١ لسمنة ١٩٥١ في شسان نظام موظفي السدولة ، فقسد استعرضت المادة الأولى حالة الوقف بقسرار من وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة كل في دائرة اختصساصه ، واسستعرضت المائية وقف المسوظف بقوة القسائون اذا حبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم بنائية وقف الموضوعي واحد في الحالين ، فهو واجب التطبيق أياكان سسبب الوقف وإياكانت آداته وإياكانت طبيعة الوظيفة هسل هي دائمية أو مؤتسة أو مؤتسة او خارج الهيئة و من العمسال ، وإن اختلفت

(علمن ١٩٣ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٣/١٥٥)

قاعسدة رقسم (۹۷)

البــــدا :

الأصسل هو حرمان المسوظف أو المستخدم الموقوف عن العمسل من رأنبسه طوال مدة الوقف سالاسستثناء هو جسواز صرفه كله أو بعضسه حسسبما ترى المحكمة التليبية أو الرئيس الادارى المختص ساقيسام ذلك على سسلطة تقسديرية تناى عن رقابة القضساء طالسا لم تتسسم بعسدم المشروعيسة أو المسادة المستعمال المسلطة .

ملخص الحكم:

ان الأمسل هو حسرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمسل من رائب طوال مدة الوقف ، والامستثناء هو جواز صرفه كله او بعنسه حسبما تقرره المحكمة التلاييبة او الرئيس المختص ان لم تسكن لمسة محاكمة تأهيبة وذلك في كل حالة بظروفها ، والحكمة ظاهرة في تسرك ام رتسدير صرف المسرته او عسدم صرف شيء منسه

الى رئيس المسلحة فى ضوء بالبسسات كل حالة وظروفها ، وله فى ذليك أن يراعى مختلف العناصر المرجبة لما ينتهى اليه تعديره حتى فى حسالة الحسكم بالبراءة أذ البراءة لمسحم مسحة الانهام أو لاتفساء النهمة أوا لمحتم البناية تختلف عن البراءة المستندة لمدم كلابة الأبلة أو لبطلان التبضي والتفتيش ، فضلا عن أن البراءة من النهسة الجنائية الا تستتبع حتها براءة المسوطة ، من الناحيسة الاداريسة ، قرار المسسطة التلابيسية فى هدف المسحد يقوم على مسلطة تتديرية تناى عن الرقابة التمائية لمناسطة المسلطة المستمالية وغير متسمة باسساءة استمالية المسلطة ، بمعنى أن الدطلة التلابيرية المقروعية وغير متسمة باسساءة استمالية المسلطة ، بمعنى أن الدطلة التلابيرية المقروعة وغير متسمة بالمسلطة المقابقة التفاية والا انتظبت رقابة المقاساء المي مشساركة لللدارة في مسلطته المشكورة ،

(طعن ٣٢ م لسنة ٥ ق - جلسة ٢٩/١١/١١/١١)

قاعسدة رقبه (۱۸)

البـــدا :

الأصسل هو حرمان المسوظة من ماهيته طوال مدة الوقف والاستثناء هو جسواز صرفها كلها أو بعضسها حسب قسرار مجسلس التساديب او الرئيس المختص ان لم تسكن ثمة محاكمة تلديبية ــ المبند ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ في أول يونيه مسنة ١٩١٦ ــ نصه على ان رئيس المسلحة يصرف فلعسامل المؤقت أو الخسارج عن هيئة الممال مرتبة عن مسدة الوقف أذا انتصاحت برافته من الجسرم المسدى سسبق اسسناده اليسه ــ الوقف أذا انتصاحت برافته من الجسرم المسدى سسبق اسسناده اليسه ــ الرسة من هيئة الممال مرتباته الرادها ،

بلخص الحكم:

الاصل هو حرمان الموظف او المستخدم اللوقوف عن العمل مسن. ماهيتسه طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جـواز صرفها كلها أو بعضـها حسسبها يقسرره مجلس التاديب ، أو الرئيس المختص ان لم تـكن ثــة سحاكمية تاديبية ، وذلك مي كل حالة بحسب ظرومها . والبنسد ، مسن - عمليمسات المالية رقم ٨ المسادرة في أول يونيسة سسنة ١٩١٢ ، أذ نص على أن العسامل المؤمَّت أو الخارج عن هيئسة العمال السدَّى أومَّف عسن عمسله د يسبب ارتكابه جرما موجب اللرفت د يصرف البسه مرتبسه عن حدة الوتف المؤتت اذا اتضح بعد التحقيق براعته مما أسسند اليسه ، وان الترخيص بصرف ماهية العامل اللؤقت يصدر من رئيس المسلحة التسابع الها _ قد ردد أمسل القاعدة السالف ايرادها ، والحكمة ظاهسرة في ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضمه أو عدم صرفه ألى رئيس المملحة في كل حسالة على حسدة ويحسب ظروفها ، فالبراءة لعدم المسحة أو لعسدم الجناية تختلف عن البراءة لعسدم كفاية الأدلة أو لبطسلان القبض والتغتيش في هدذا التقدير ، والبراءة من التهمسة الجنائية لا تستتبع حتما عدم المؤاخذة الادارية ، وليس من شك في أن السلطة التاديبية _ اى رئيس المسلحة _ تصدر قرارها في صرف المسرتب أو عسدم - صرقه على متنضى هــذه الاعتبارات ،ومن ثم يــكون القــرار الصــادر من مدير مصيلحة السيكك الحديدية بحسرمان المسدعى ، وهو عامسل والمورسة التبيلة ، من أحسره عن مسدة وقفه قد مستدر ممن يملكه .

(طعن ١٦٤٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٦٤٨)

قاعسدة رقسم (١٩)

المسدا:

امتناع المحكة التاديية عن الغصل في مصحر الراقب المدى حبسه اسر الوقف عن المحوظف وصيرورة حكمها في ذلك نهائيا حد لا محيص من أعمال الاصل القائل بأن القاعدة هي حسرمان المحوظف المحقوف عن العمال من راتبه طوال مدة الوقف الا أن ينقسرر صرفه كما او بعضمه من المحكمة التاديبية .

ملخص الحكم:

اذا كانت المحكمة التاديبية على ما ظهر مما تقدم بيساله تسد

أستنفت الفصل في مصير الراتب الذي حبسه المر الوقف عسن الموظف بحجة أن المحكمة الادارية قد فصلت في ذلك بحسيم حسائر قسوة الشيء المقضى والحسال كما همو واغسط غير ذلك ، وكان يسموغ المحكمة الادارية المطيسا أن تعقب على همذا الحكم باعتبار كوفها جهمة تعتبب نهسائي على تضاء التاديب الا أنه ازاء انقضاء مواعيد الطعمن . في حسكم المحكمة التلايبية وصيورته نهائيا غانه لا محيص مسن أعهسائي من راتب طلوال مدة الوقف الا أن يتقسر صرفه كله أو بعضسه من المحكمة التلديبية ، وتأمسيما على ما تقم كله وبمسراعاة أن المحكمة التلديبية ، وتأمسيما على ما تقدم كله وبمسراعاة أن المحكمة التلديبية ، وتأمسيما على ما تقدم كله وبمسراعاة أن المحكمة التلديبية ، وتأمسيما الإن نهائيسا لم يبرىء مساحة المدعى من جريرة . الاهسال الادارى غانة يقصين القضاء برغض دعوى المسدى ،

(طعن ۱۱۷۰ استة ٦ ق سرچاسة ٢٠/٢/ ١٩٦٥)

قاعسدة رقسم (٧٠)

مرتب مدة الوقف عن العمل - استحقاقه طبقا انص المسادة ٢٩٠ من القسانون رقم ٢١٠ استة ١٩٥١ يكون بقرار من وكيل الوزارة. المختص ولا معقب على تقسديره في هذا المستدم ما دام خلسا من الانحراف. وقائما على استخلاص سائغ من الوقائع التي بني عليها القسرار .

ملخص الحكم :

اذا كان وكيبل الوزارة قد آنتهى الى عسم الواققة على صرف. مسرت المدمى عن فتسرة وقفه عن العبسل الأسبلية قدرها بها له مسرن. مسلطة التقدير في ضسوء المسالح العسام ، ولهدده الاسسبية اساسها المستجمع الثابت في الأوراق ، وهي تؤدى الى النتيجة التي انتهى اليها وكيسل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبه مدة الوقف ولم ينحسرف في المسلطته العامة ولم ينطق قراره على أية شسائبة حسن استساعة .

السيتعمال السلطة ، فيكون قسرار وكيل الوزارة والعسالة هده قسد حسدر مطابقا للقانون خاليا من اي عيب ، ويسكون الحسكم المطعسون نيه اذ ذهب غير هـ ذا الذهب تدخرج عن مجـ ال التعقيب القـ انوني الصحيح على القسرار ، واتجه وجهـة اخرى توامهـا مراجعة الادارة في وزنهـا لمناسبات القسرار وملاعة اصداره فاحل نفسسه بذلك محلهسا فيمسا هو داخيل مي صهيم اختصامها وتقديرها بدعسوى أن الاسسباب التي اخذت بها الادارة لا تسؤدي الى التنبجة التي انتهت اليهسا مسبع أن هسذا النظر مي حد ذاته لا يستند الى اي اساس سايم لا من الواتسع ولا من القسانون ، بل على العكس من ذلك قد كان وزن الادارة الناسبات مرارها وزنا معتبولا مستظما استخلاصا سائغا من وتائع التي بنت عليها ترارها ، كما يجب التنبياء في هذا المتام الى أنه ليس من حق القضماء الادارى أن يستانف النظمر بالموازنة والترجيم فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات تدرت على متنفساها ملاءمة اسدار الترار ، ما دام هـذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائفا من الوقائع الثابتية في الأوراق والا كان في ذلك مصادرة للدارة على تقديرها و غيل ليدها عن مسائم ة وظيفتها في الديدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفية وما تستازمه من حسرية في وزن مناسبات القرارات التي تصبيرها وتقيدين ملامهة امسدارها ،

(طعن ٤٩٦ لسنة ٤ ق _ جلسة ٢٧/٢/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (٧١)

البـــدا:

اختصاص المحكمة التادييكة بنظر أمر صرف مسرتب المسسوظف المسوقف خلال مدة وقف هـ مناطقات المساقفة بعدم التصالها بدعوى التاديب في حالة حفظ الأوراق أو توقيع جسزاء من المسلطة الرئاسية سعم اختصاصها في هاتين النظير في أمر صرف المسرئب خسلال مدة الوقيف •

ملخص الحكم:

يترتب على وقف الموظف عن عمسله وقف صرف مرتبسه ابتسداء من اليسوم الذي أوقف فيه وذلك كأصل عام ، ولكن أجاز التسانون للمحكمة التأديبية استثناء من هذا الاصل العام ان تقرر صرف المرتب كمله أو بعضب بصفة مؤقتة ، والحكمة التشريعية لذلك هي حفظ أود الموظف ومن يعولهم بمراهاة أن المرتب همو مصدر رزقه ، والمتمسود بالتوقيت هنا ليس مجسرد انتهاء التحتيق بوسساطة النيسابة الادارية مسع بقساء امر المسوظف معلقا رهن المحاكمية التاديبية ، وانما المتصسود بالتوقيت هو التصرف في هددا الشسان نهاتيا ، اما من غير محاكمسة وذلك بحفظ الأوراق وصدور قرار بالحفظ أو بتوقيع جزاء من السلطة الرياسية بغير محاكسة أو بالقصل في اسر اللوظف من المحكمة التاديبية ، فاذا ما تسم التصرف على هــذا الوجه أو ذاك مى شأن تأديب المـوظف بتى بعد ذلك التصرف نهائيا في أمر مرتبسه طوال مدة الوقف ، غان كانت الأولى كان التصوف النهائي مي ذلك متروكا للمطلقة الرئاسية التي تملك المدار المر الوقف ابتداء سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحسوال طبقسا الفقسرة الثانية من المادة الماشرة من قسسانون رقم ١١٧ اسمسنة ١٩٥٨ بشـــان النيــابة الادارية والمحاكمات التاديبيـــة ، وان كانت الاخــرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التاديبية طبقا للفترة الثالثة من المادة المذكورة اذ نص عى الخسرها على أن " تتسرر عند الفصل في الدعوى التأديبيسة ما يتبسع في شأن المسرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان المسوظف منه أو بصرفه كله أو بعضيه » . وغنى عن القسول أن هذا النص أذ يعشد هذا الاختمساص للمحكمة التاديبية مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية يتسرك الاختصاص للسلطات الرئاسسية نيها عدا ذلك كمسا لولم ينته الأمسر بصدور حسكم من المحكمسة التاديبية بل اقتمر على حفسظ الأوراق أو توقيسع جزاء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة اسام المحكمة التأديبيـــة ،

(طعن ١٠٧٦ لسنة ه ق ــ جلسة ٢٨/٥/١٩٦)

قاعسدة رقسم (٧٢)

البــــدا :

المادة ١٠ من القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ – تقسريرها حكسه مقتضاه ان الاصل ان يتسرب على وقف المسوظف عن عمسله وقف صرف مرتب هـ اجازتها للمحكمة التلايبية استثناء صرف المسرتب كسله او بعضه بصسفة مؤقتة – المقصسود بالتوقيت ليس مجسسرد انتهساء المتقيسق وانهسا التصرف في شسان الموظف نهاتيا الها بحفيظ الاوراق او بتوقيسع جسزاء من المسلطة الرياسية او من المحكمة التلايبية — المتصرف النهائي في أمر الموظف الموقوف طاسوال مدة الوقف يكون للسلطة الرياسسية او للمحكمة التلايبية اذا كان النصرف في امسر المسرتب مقتسرنا بالمعصل في الدعسون التلايسية والكون للمسلطة الرياسسية فيها عدا ذلك ،

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجبهاورية بالقانون وقم ١١٧ السانون وقم ١١٧ السانة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والحاكسات التلايبية تنص على ان « لماير عما النيابة الادارية او احسد الوكيلين ان يطلب وقسف المسوظف عن اعبال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق محسد ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير او الرئيس المختص ، غاذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف المسوظف وجب عليه ابلاغ مدير عسام النيابة الادارية بمبررات امتناءه وذلك خالال اسبوع من طلبهه ، ولا بجسوز ان تسزيد بمبررات امتناءه وذلك خالال اسبوع من طلبهه ، ولا بجسوز ان تسزيد مددة الموقف عن ثلاثة الساجة المختصة ، المحتسة التاديبية المختصة اليسوم الذي التف فيه ، ما لم تقسرر المحكسة مرة المرتب ابنسداء مسن البحم الذي التف فيه ، الما مت مدر عند المصل في الدعوى التاديبية بعضه بعضه معقة مؤتسة ، المي ان تقسرر عند المصل في الدعوى التاديبية ما يتبسع في شسان المرتب عن مدة الوقف مسواء بحسرمان المسوظف منه ما وبصفه ها الله كله او بعضه » و والمستفاد من هسذا النص انه يترقب

على وقف المسوظف عن عمسله وقف صرف مرتبسه ابتسداء من اليوم الممذي أوقف فيسه ، وذلك كأمسل عام ، ولكن القانون اجساز للمحكمسة التاديبية استثناء من هذا الأصل أن تقرر مسرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤتنسة ، والحكمسة التشريعية لذلك هي حفسظ اود المسوظف وبن يعولهم بمسراعاة أن المسرتب هو مصدر رزقه . المقصدود بالتاقيت هنداليس مجسرد أنتهساء التحقيق بوسساطة النيابة الادارية مع بقساء امر الموظف معلقا رهن المحاكمة التأديبية ، وانما المقصود بالتوتيت هـــو التصرف في هذا الشائن نهائيا ، اما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق او بتوتيسع جسزاء من السلطة الرياسسية بفسير محاكمة ، أو بالقمسل في أمر الموظف من المحكمة التاديبيسة ، فاذا ما تم التصرف على هــذا الوجه او ذاك مي شــان تاديب الموظف بتي بعد ذلك التصــرف نهائيا في أمر مرتبع طوال مدة الوقف ؛ فان كانت الأولى كان التصرف النهائي مي ذلك متروكا للسلطة الرياسية التي تملك أصدار اسر الوقف ابتداء ٤ سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحب ال طبقا للفترة الثانية من المادة العاشرة من التمانون المدكور ، وأن كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التاديبية طبقا للغقرة الثالثة من المسادة الذكورة ، اذ تنص في آخسرها على أن « تقسور عند الفصسل في الدعسوى التاديبية ما يتبسع في شسان المرتب عن مدة الوقف ، سواء بحسرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضمه ٤ . وغنى عسن القول ان هــذا النص ــ اذ يعقد هــذا الاختصـاص للمحكمــة التأديبيــة مقترنا بالنعسل في الدعسوى التاديبية _ يتسرك الاختصصاص السسلطات الرياسسية فيما عدا ذلك ، كهما لو لم ينتسه الأمر بصحور حكم من المحكمة التاديبية ، بل التصر على حفظ الأوراق أو بتوتيع جراء من السلطة الرياسية بدون محاكهة .

(طعن ١٩ اسنة ه ق ــ جلسة ١٤/٢/١٩١١)

قاعسدة رقسم (٧٣)

: المسلما

صسرف الرتب كله أو بعضسه للموظف الوقوف عن المهسل سـ امسر نقسديرى متروك للمحكمة التاديبية سـ المسادة ٩٥ من القسانون رقسم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سـ قسران المحكمة التاديبية بعسدم صرف المسرتب لمسا بان لها الموظف في سسمة من الميش يمسلك ثروة طائسلة سـ لا تشريب علسسسه .

ملخص الحكم:

نص الجزء الأخسير من المادة ٩٥ مسن القسانون ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ على أنه « ٠٠٠٠ ويتسرتب على وقف المسوظف عن عبسله وقف عسسرف مرتبسه أبتسداء من اليوم الذي أوقف هيه ما لم يتسرر مجلس التساديب مسرف الرتب كله أو بعضمه بصغة مؤتتمة » ونصت المقرة الأخرة من المسادة ١٠ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ بما يماثل نص المسادة ٩٥ واستبدات بمجلس التاديب المحكمة التاديبية . . ويستفاد من هذا النص أن وقف المسوظف عن عمله يترتب عليه بقسوة القسانون عسدم مسرف المرتب كله أو بعضمه ومن ثم فان صرف كل المسرتب أو أي جسزء منـــه أمر تقـــديري متروك للمحكمة التاديبية . . ولما كانت المحكمة التاديبية قد رأت بقرارها المطعون فيسه أن ليس هنساك ما يبسرر صرف نفقسة مؤقتــة للطاعن نقررت عدم صرف شيء من مرتبــه اليه مــدة وقفه لمــا بأن لها من أنه مي سسعة من العيش ويملك ثروة طائسلة . . ولمساكان هــذا الذي تررته المحكمــة يتنق مع ما تــرره السسيد رئيس لجنسسة خمص الرارات الذمة المالية بالوزارة - والمتائمة بفحص القسرارات المقسدمة من الطساعن سـ من أن ثروته قد بلغت سسبعة وسبعين الف جنيه قضالاً عن العقارات التي يملكها حسبما جاء بخطاب الهيئة المؤرخ ١٤ من مسبتبير سنة ١٩٦٣ رقم ٩٨٥١ السسابق الاشبارة اليه . لما كان ذلك مان قسرار المحكمسة التاديبيسة يسكون قد احساب الحق في قضساته بعدم صرف شيء من مرتب الطساعن مدة وقف وصدر متفقا واحسكام النسسانون .

(طعن ۲۲ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٥١)

قامسدة رقسم (٧٤)

: is____at

طسلب حسرف راقب الوظف الموقوف — امر متفرع عن طلب المنساء قسرار مد الوقف — عسم امسكان النظر فيسه على أنه منسازعة في رأتب لانه السر يترتب بحكم القسانون على الوقف عن العمسل — المحكمة التاديبية هي التي تقسور عرف الراتب أو جسزء منسه أو تفصسل فيسه الحبي الدارية — عدم قيسام طلب عسرف الراتب الا حيث يسكون هناك قسرار بالموقف مطعسونا عليسه وجائز النظر فيسه .

واخص الحكم:

ان طلب صرف الراتب الوقسوف انبسا هو أمر متفسرع من طلب المساء الترار أو القسرارين المسادرين بعد الوقف ولا يضوم بغير ذلك باعتساره طلبا مستقلا تنظر فيه المكسة على انفسراد ، كسا لا يمكن النظر بفيه أنه بنازعة في راتب أذ أن هذا النظر يضرج به عسن طبيعته من أنه أثر يتسرتب بحكم القسانون على الوقف عن المسل خميث يسكون الوقف عن المهل يسكون وقف صرف الراتب بالسم تقسر المحكمة التاديبية صرفه أو صرف جزء منه أنناء الوقف المساحة التحقيق تنسسيرا على الموظف الى حين البت في النهسة الموجهة البه وحينتذ تنمسل فيه هذه المحكمة عند المسكم في المدعوى التأديبية أو تنمسل فيه هذه المحكمة عند المسكم في المدعوى التأديبية أو بعصرية الراتب لا يقسوم الاحيث يسكون هناك قرار بالوقف ويسكون هذا المقسرار مطعونا عليه وجائزا النظر فيه ه.

(طعن ۱۱۵۷ لسنة ٦ ق ـ جلسة ١١/٥/١٩٦)

قاعسدة رقسم (٧٥)

: la____41

القانون رقم ٧٧ استة ١٩٥٧ بتعديل بعض اهكم القانون رقم ٧١٠ استة ١٩٥١ - القساعدة قبل نفاذه هي حرمان الموظفه المحووف عن العمل من مرتب طحوال مدة الوقف والاستثناء مصرف المرتب كله أو بعضه هسجما يقرر مجلس التلايب - القساعدة في ظمل همذا القسانون أن صرف المحرتب إلى المحرمان من نف منسوط بقسرار يوسدر في هدذا الشسان من المسططة التلهيية المختصة - اغضال مجلس التلايب المسائى في حكمه بالبراءة تقرير ما يتبع في شسان المرتب عن مدة الوقف - من شسانه بقساء المرتز القسانون بالنسبة المختلسة على مجلس التلايب معلقا - جواز عرض أمر هدذا المرتب على مجلس التلايب

ملخص الحكم :

أنه وإن كان يبسين من استعراض التشريعات المختلفة السابقة على العهال بالتاتون رتم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احسكام القاتون رتم ٢٠١٠ لسنة ١٩٥٧ والتي تحسيت عن الوقف عن العهال والانسار الاربية عليه انها تررت تاعدة عليه هي حسرمان الموظف الموسوف الاربية عليه انها المرتب علوال بدة الوقف وجعلت الاستثناء هو صرفه نله أو بعضه حسيها يقسر بجلس التلايب الا أنه منذ العهال بهذا التاساتون اصبح حسرمان الموظف الحال الى المحاكمة التاديبية من مرتبه بدة وقفه أو صرف هذا المرتب اليه ينوطا بعسدور ترار في هذا الشسان من السلطة التاديبية المختصة بالحرمان أو المرف غان لم يصدر مثل هذا الترار على علم عسدر مثل هذا الترار غي هسات حتى يصدر ترار.

لذلك مان مطس التساديب العالى اذ أغفسل مي مسراره المسادر

بجلسة ٣٠ من ديمسمبر سنة ١٩٥٨ ببراءة المسدع من النهصة المسندة المسدد السه مدة الوقف عانه لا يتسرتب المسهد من مدة الوقف عانه لا يتسرتب على هدذا الأعفال حرمان المسدعي من هدذا المسرتب بل يظلل مسركزة المسانويين عنى هذا الأعفال المسان بعلقا كها أنه ليس من شسان هذا الأعفال ان يستنفد مجلس التاكيب ولايته بالنسبة الى المسرتب المذكور بسل يجسوز عرض امر هدذا المرتب عليه لتقسرير ما يتبسع عنى شسانه تأسيسا على أنه اغفل عنى امر أوجب عليسه القسادون الفصل غيسه .

(طعن ۱۷٤٩ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١/٥/٥/١١)

قاعسدة رقسم (٧٦)

المستدا :

اختصصاص مجلس التساديب وفق المسادة ه ٩ من القسادي رقم ٢٠٠ السنة الموقف و وجوب لسنة العمل المتصرير ما يتبسع في شان المسرت عن مدة الوقف و وجوب أن تتبسع في الفصصل في مصسم. هسذا المرتب ذات الاجراءات التي تتبسع في المفصصل في الدعسوى التلديبية و وجسوب أن تتخسسة الاجراءات الكازمة للبت في مواجهسة المسوظف المحسال الى المحاكمسة التاديبية وان يمكن من الدعاع عن نفسسه ساغفال هسده المصالفات المسوهرية سرتب المطسسلان و

ملخص الحكم :

ان المسادة 10 من القانون رقم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ تسد مقسدت الاختصساص لمجلس التلايب بتقسرير ما يتبسع في شسأن الرتب عن مسدة الوقف مقترنا بالنمسل في الدعوى التاديبية ومقتضى ذلك ان يتضسمن القسرار المسادر في موذسوع تلك السدعوى بيان ما يتبسع في شسأن المسرتب المذكور غان اغفسل القسرار بيان ذلك تمسين ان تتبسع في المصل في ممسير هذا المسرتب ذات الإجراءات التي تتبسع في المصسل في المصروى التاديبيسة و ذلك ان الحسرمان من المسرقب عن صدة الوقفة

وإن لم يعتب جزاء تلايب الا أنه ينطبوى على معنى الجنزاء الاسر الذى يتعين معه أن تتضد الإجراءات الخامسة بالبت فيسه فى مواجهسة المسوظف المحال الى المحاكسة التأديبية وأن يمسكن من السناع عسن فقسمه ويتسرته على أغفسل هذه الفسمانات الجوهرية بطلان الترار المسادر بالصرمان مسن المسرته ،

(طمن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق _ جلسة ١/٥/٥/١)

قاعسدة رقسم (۷۷)

: 13 41

اختصاص مجلس التلديب وفقا المص المادة ٩٥ من القسانون رقسم ٢١٠ السسنة ١٩٥١ ـ مقصور على تقسرير ما يتبسع في شسان مرتب المسطقة عن صدة الوقف _ عسدم اختصاصه بالغصال في المستحقاق المسوطف الرتبسه خسائل الفترة التي المعدد فيها عن المصل نتيجسة سسحب قرار تعيينه _ تصدى مجلس التساديب الفصل في هذا الاستحقاق ينطوى على غصب السلطة _ قراره في هدا الشسان بيثابة عمل مادى عديم الاتسر قاتونا .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس التلايب وفقا لما كانت تقضى به المادة 10 من القصائون رقم 11 المسنة 1001 مقصور على تقرير ما يتبع في شمان مرتب الموظف عن مدة الوقف مسواء بحسوماته منسه أو بحرفه اليسه كله أو بعضه — ونظرا إلى أن المسدعي أم يسكن موقسوفا عن عصله حمسبما مسبق البيان بل كان خمالال فقرة أبعساده عنه نتيجة لمسحب قرار تعييفه في حسكم المسوظف المقصول الذي انقطعت صلحه بوظيفته فانه لا اختصاص الجاس التاديب بالفعسل فيما يستحقه عن تلك الفترة .

ومن حيث أنه مهما يكن الأسر في طبيعة ما يحتق المستدعي المطالبة به عن مسدة ابعساده عن عبله بعد أن الفي القسرار المسلمي لقسرار تعيينه هو مرتبه عن تلك المسدة او تعسويش عما لحتق به مسن ضرر بمسبب هذا القرار فان الجهة المختصة بالفصل في همذه المنازعة هي المحكمة الادارية المختصة وفقا لحسكم المادة ١٣ من القسانون رقسم هي المحكمة الادارية المختصة وفقا لحسكم المادة ١٣ من القسانون رقسم من شرار اداري بالفصل هو القسرار المسادر بمسسحب بتعسويش عن قسرار اداري بالفصل هو القسرار المسادر بمسسحب

ومن حيث أنه لسذلك غان مجلس التساديب المسالى أذ تصدي للفمسل فيها يسستحقه المسدعي عن مدة ابعساده وتفي بعسم استحقاته لمرتب عن تلك المسدة يكون قد غصسل في منازعة تدخل في اختمساص مجسلس الدولة بهيئسة قضاء أداري وخسروج مجلس التاديب عن مدود ولايتسه على هسذا الوجسه لا يشسوب قراره بمجسرد عيب من الميسوب التي تجعسله قابلا للالفساء مع اعتساره قائبا تانونا إلى أن يتفي بالمسالة بل ينطسوي على غصسب المسلطة ينصدر بالقسرار المذكور إلى جعله بهسابة عهسل مادي عديم الأثر تانونا .

(طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٢٧/٢/١٩٦٥)

قاعسدة رقسم (٧٨)

المبسسدا :

قانون نظهم العاملين المستنين رقم ٢٦ أسسنة ١٩٦٤ سـ تبرئة المسامل الوقوف عن العمسل او حفسظ التحقيسة معسه او مجسازاته بعقسوية الانسذار سحسوف ما يسكون قد اوقف مسرفه من مرتبسه ٠

ملخص الحكم:

انه منسذ اول بوليسه سنة ١٩٦٤ عمسل بقسانون نظسام العساملين المسدنيين بالدولة رقم ٤٦ لمسنة ١٩٦٤ الذي عسالج عي المسادة ٦٤ منسه أحسكام الوقف من العبل وتضينت هدده المادة النم على انه « اذا برىء المسامل او حفظ التحقيق او عوقب بمتسوبة الانذار صرف اليسه ما يسكون تسد اوتف من مرتبسه » .

(طَعَن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق ـ جلسة ١٥/٥/٥١)

قاعسدة رقسم (٧٩)

: المسللة

وقف المسابل عن المبسل لاتهسامه بتسزوير وتسلاعب سس تحفظ القيسابة المسابة على المستندات سس عسم وجود خشسية على مصسلحة التحقيق سى سلامة قرار انهساء الوقف عن المبسل سسسدم جسواز مصدرف نصف المسرت عن مدة الوقف ما دام التحقيسة لم ينته بعسد .

ملَّحُص المكم :

ان البسادي من الاوراق ان النيسابة العسامة شرعت مي تحقيق الاتهامات المساندة الى الطعون ضده وزملائه مي غصصون سنة 1911 وانهما مي مسبيل ذلك كلفت ادارة الخبسراء بسوزارة المسلل بقمص مسجلات الشركة الطاعنة لكشف ما قد يكون وقسع نبيسا من تسزوير او تسلطب ، وقد المصحت ادارة الخبراء بكتابها المورخ ٢ من اكتسوبر مسانة ١٩٧٣ من انهما قاربت الانتهاء من المهمة المساندة البها تهيد الاعداد تقسير عنها ، ولما كان المستقاد من ذلك أنه وان كان النحقيق لم مينته بعد ، الا أن النيابة قد تحفظت على المسجلات والمستندات التي قد تسكون محسلا للجريمة وتسلمتها ادارة الخبسراء لمحصدها ، ولما كان المطمون ضده يشافل وظيفة عامل شراب بالنئسة المساشرة كان المطمون ضده يشافل الطاعنية ، غائمة ازاء هدف المطمون فرده على مصلحة التحقيق من أنهساء وقف المطمون خسده واعسلاته الى عمسله ، ومن شمام يسكون القسرار المطمون غيدة داماب نبيا قرره من عدم الموافقة على طلب مد وقسف المطمون ضده ، الا انه غي الوت ذاته قد خسائه القسائون نبيا ذهب المطمون ضده ، الا انه غي الوقت ذاته قد خسائه القسائون نبيا ذهب

اليسه من تقسرير صرف مرتبه عن مدد الوقف السسابقة منذ بدايتها على خسلاف ما مسدرت به تسرارات مد وقف السسابقة عليه ، اذ ان هدف القرارات نظل منتجة لاثرها غيبا تضمئته من عسم صرف نمسف المسرتب الى ان يتم التصرف غى الانهسام الانسسوب الى المسامل تبرئته منه او بادانته ، وعندئذ تقرر المسلطة وفقا لحسكم المسادة ٥٧ مسن تأتسون نظام المساملين بانقطاع العام المسادر بالقانون رقسم ١١ لمسنة ١٩٧١ ما يتبسع فى شسان صرف المرتب الموقف صرفه مدون ثم لمان ما يتسرتب على قسرار رفض طلب مدة الوقف هدو استحقاق المطعسون ضده مرتب كاملا من البحم الذى انتهى غيب وقف بناء على هدذا القسرار اى بعد نهاية مدة الوقف المسابقة عليه وليس تتبل ذلك ، ومن ثم يتعسين الغاء هذا الشسق من القسرار المطمون غيه تعليل خلالته عليه القسالةن و

(طعن ٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢١/١٥/١٤ }

قاعسدة رقسم (٨٠)

البــــدا :

مرتب المسامل الموقوف عن المهسل مدة الوقف وجسوب التفسيقة في الحسكم بين الفتسرة المسابقة على اول يوليه سسنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لهسا ساسسس ذلك ان الأصسل في ظلل احسكام قانون نظام موظفي المسولة رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥١ والقسانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيسانة الادارية كان حرمان المسوطة من المسرتب مسدة الوقسف والاسستثناء هسو صرفه كله أو بعضسه حسسبها نقرره المسلطة التاديبية أو المحكمة التاديبية المختصسة وبعد العمل بالقسانون رقم ٢٦ لمسنة أو المحكمة التديبية المختصلة وبعد العمل بالقسانون رقم ٢٦ لمسنة صدرف نصف مرتب المسامل المسوقف أو مرتبسه كاملا حسب الاحسوال دون تطلب النجاء المسامل المسوقف للقضاء في هسذا النسان سورت على ذلك التسارام جهة الادارة بعسكم القسانون بصرف نصف

مسرتب المسامل من تاريخ وغفسه ومن ١٩٦٢/٧/١ (تاريخ العبسل بالقانون رقم ٢٦ المسائل من تاريخ وغفسه ومن ١٩٦٤/٧/١ (تاريخ العبسات وذلك بالنسبة للمسامل المسوقوف في تاريخ مسابق على تاريخ نفساذ هسذا القسسانون كما تأسرم بمسرف مرتب المسامل الموقوف كاملا اذا لم تعسرض امر صرف المساقى من مرتبسه على المحكسة التلايبية خسلال عشرة أيام من تاريسخ السسوقف ،

ولفص الحكم:

ومن هيث أن المسدمين يطالبان بصرف مرتبهها بمسفة مستعجلة مؤتتة عن مدة وقفهما احتياطيا عن العمل منذ ٢٢ من فيسراير سسفة ١٩٥٦ بالنسسبة للولى و ١٥ من اغسلطس سفة ١٩٥٦ بالنسسبة للنانى الى ان ينتهى الفصل فى الدعوى التاديبيسة المتسامة ضدهما مع خسسما مع ما معرفه المسدمى الأول مسن مستحقاته .

ومن حيث أنه ببين من استقرار التشريعات التي مسدرت غي شان مرب المسامل الموقوف عن العمل عن مدة وقفه والتي تحكم هذا النزاع ، أن الإمسل في ظل احكام قانون نظام موظفي الدولة رقدم 1.7 لسنة 190 والقانون رقم 117 لسنة 190 والقانون رقم 110 لسنة 200 المسادة تغطيم النبياة الادارية والمحاكمات التاديبية كان حرمان الموظف من المرتب عن مدة الوقف والاستثناء هدو صرفه كله أو بعضه حسبما تقدره السلطة التلديبية أو المحكمة التاديبية المختصة و وكتت المسادة 11 المساطة التلديبية أو المحكمة التاديبية المختصة و وكتت المسادة 11 من القسانون رقم 10 السنة 100 لمي شان تغطيم مجدلس الدولة والمسادة 17 من القسانون رقم 10 لسنة 1100 السنة 1100 المسلم المنابق ينصان على جواز القضاء باستقرار وسرف مرتب المسلم المفصول من المذيبة والوقوف عن العمل كدله أو بعضمه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي كان يقيم أوده أن كسان المسنة 1100 منالدنين بالدولة المسادي المدنبين بالدولة المسادي المدنبين بالدولة والتسانون المذي حل مصله والتسانون المذي حل مصله رقانه كله المسالين المدنين بالدولة والتسانون الذي حل مصله رقم 100 لسنة 1100 مضامه رقانه على ما تضمنته

المسادة ٦٤ من النظيمام الأول ... منسرة بالمسادة الثانية من التعميم التشريعي رقم } لسينة ١٩٦٥ والمسادة ٢٠ من النظمام الشاني ، وقسفه صسرف نصف مسرتب العسامل الموقوف ابتسداء من تاريخ السوقف 4 ووجوب عسرض الأمسر غورا على المحكمة التأديبيسة المختمسة لتقسرير صرف أو عسدم صرف البساقي من مرتبسه غاذا لم يعسرض الأمسر عليهسة خسلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف المسرتب كاملا حتى تقسرر المحكمة ما يتبسع مى شان نصف مرتبسه ، ومؤدى ذلك أن المشرع عسالج أمر صرف مرتب العسامل الذي وتف عن العمسل على اسساس انتراض ان مرتبسه هو مورد رزقه السذى يقيم اوده ، غاوجب كسل من القسانونين سالفي الذكر على الجهـة الإدارية وبقوة القانون ، صرف نصف مرتب العسامل الموقوف أو مرتبسه كاملا مدة الوقف حسب الاحسوال ، دونه تطلب التجاء المسامل الوتوف للقضاء في هذا الشان واتساتا مع هــذا العلاج التشريعي صدر قانون مجملس السدولة الجمديد رقم ٧٧ لسينة ١٩٧٢ وأجاز للمحكمية المختصية في الميادة ٤٩ منيه أن تحكير باستمرار صرف مرتب المسوظف المفصول كله او بعضب مؤقتا مغللة بذلك حالة وقف العمامل عن العمال . وترتيبا على ذلك تلتزم جهة الإدارة بحسكم القانون بصرف نصف مرتب العسامل ابتداء من تاريخ وقفسه. أو من أول يوليه سئة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رشم ٢٦ لسنة. ١٩٦٤ المشسسار اليه اعمسالا لاثره المساشر وذلك بالنسبة للمسلمل الموقوف. في تاريخ سمابق على تاريخ نفساذ هذا التسانون ، كما تلتسزم بصرف مرتب العسامل الموقوف كامسلا أذا لم تعسرض أمر صسرف البساتي مسن مرسب على المحتمدة التأديبية خالال عشرة أيام من تاريخ الوقف ، هاذا ما خلت جهسة الادارة بالتزاماتهسا هذه كان للمسامل السوقوف الحسق في اقتضياء هذه الحقوق قضاء دون ثهة ترخيص في هذا الشان .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم غانه يتعسين بالنسسبة للمنازعة المشلقة التورقة على الحسكم بين الفترة السسابقة على اول يوليه سنة. 1976 وتلك اللاحقسة لها ؛ فبالنمسبة للقتدرة الأولى غالإمسل فها أن

العسامل الموقوف بحسرم من مرتبسه مدة الوقف ، واذ كان الاستر كسذلك وكان المدعيسان قد تراخيسا في طلب استبرار صرف مرتبهمسا كسله أو بعضه مؤقتها حتى تاريخ اقامة الدعوى مثهار هذا الطعن في الأول من . مارس سينة ١٩٧٢ فان هدذا التراخي دليسل على انهما لم يعدولا على مرتبهمسا في اقامة اودهما ، بما ينتفي معسه ركن الاسستعجال المسوجب الاستبرار صرف مرتبهها كله او بعضمه بصفة مؤتشة عمن هذه النترة . ولا غناء في أن المدعى الأول استصدر حكما من المحكسة الإدارية لوزارة الحربية في الدعسوى رقسم ١٥ لسسنة ٧ القضائيسة الفاء القرار الوزاري الصادر في ١٦ من ابريل مسنة ١٩٥٦ بوقف عن العمل مع ما يتسرتب على ذلك من آئسار ، ذلك أن جهسة الادارة استصدرت ترارا آخر من مجلس التأديب في الأول مسن أبسريل مسنة "١٩٥٧ بوقفه هو والمدعى الثباني عن العبسل كبسا أمسدر وزيسر الحربيسة قرارا تاليسا في ٢٤ من يونيسة سنة ١٩٥٧ برقم ٥٥٥ بوقفهمسا عن العبال مع عدم صرف مرتبها ولم يطعن فيهما اما عن الفتسرة الثانية التي تبدأ من أول يولية سنة ١٩٦٤ مُالتسابت من الأوراق أن السلطات المختصة تدخالفت احكام القانون واهملت تطبيقه على محسو مسارخ أيس فقط بعد اول يوليسة سنة ١٩٦٤ ولسكن قبسله ايضسا اذ لم تلتوم بما قضت به المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي الدولة والمادة العاشرة من القسانون رقم ١١٧ لسانة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبيسة من عدم جواز زيادة مددة الايقساف على ثسلائة اشسهر الا بقرار من مطس التاديب او المحكمة التاديبية فلم تتفد أى اجسراء على ماسسلف بيسانه منذ تاريخ مسدور قرار وزير الحربيسة رقم ١٥٥ في ٤ من يونيسة سنة ١٩٥٧ بوقف المندعين عن العمال مع عدم صرف مرتبهما اليهما ، وظلت كسذلك في ظل العمل باحسكام القانونين ٦٦ استنة ١٩٦٤ ، ٨٥ لسحنة ١٩٧١ آنف الذكر ، فلم تلتحزم ايضا بما نصحا عليه محن عسدم جواز مد مسدة الايشاف لمسدة تزيد على ثلاثة اشسهر الا بقسرار من المحكمة التاديبيسة المنتصبة ، ولقد كان من المتعبين ونقسا لاحكم القسانونين المذكورين أن تصرف جهسة الادارة للمسدعين نصف مرتبهمسة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ ولكنها لم تمتشل لذلك كما لسم. تهتئسل لما اقر به هسذان القساتونان من وجسوب عرض الأمسر فورا علم المحكمسة التاديبيسة المختصسة لنقرير صرف أو عسدم صرف البسلقير من مرتبهما رغم أن الأثر القائوني المترتب على عسدم العسرض خلال عشره أيام من تاريخ الوقف هــو وجــوب صـــرف المــرثب كاملا حتي. تقسرر المحكمة ما يتبسع عي شأن نصف مرتب العسامل الموقوف . ولما كان الأمسر كذلك وكانت الجهسة الادارية لم تصرف المسدعين نصف مرتبهما. اعنبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٤ تأريخ العمسل بالتانون رقم ٦٦. لسمينة ١٩٦٤ المشمار اليه ولم تعسرض الى الآن المسر صسرف او عدم مسرف النصف الآخر من مرتبهما على المحكمسة التأديبيسة غانه لا محيص والأمسر كذلك من اسستحقاقهما لصرف مرتبهمسا كامسلا اعتبسارا من أولير يوليسه سنة ١٩٦٤ وذلك حتى يتم عسرض امر صرف او عسدم صرفه نصف مرتب المدمين على المحكمة التاديبية ويمسدر رئيس المحكمسة بالتطبيق لحكم المادة ١٦ من تلتون مجلس السدولة القسائم سالف الذكر قراره فيما يتبسع في شسان نصف مرتبهها المذكور اما عن المسرتب المسوقوف صرغه فان تقرير ما يتبسع عي شسانه منسوط بالمحكمسة التاديبية بعد الفصيل عي الدموي التاديبية العالمة ضد المدمين . .

ومن حيث انه لما تقدم من اسسباب يكون الحكم الطعون فيسه
قد اخطا في تطبيق التانون ، ومن ثم يتمين الحكم بقبول الطمسور
شكلا وفي موضوعه بالغاء الحسكم الطعون فيه والقضاء بلحقيسة
المحمين في صرف اجرها كالملا اعتبارا من اول يوليسة مسنة ١٩٦٦
حتى تقسرر المحكمة التلايية ما يتبع في شانه وفقا الحسكام القانون
والسؤام الحسكومة المصروفات .

إ طعن ۱۸۳ لسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۱۷۰۱)

قاعسدة رقسم (٨١)

المسادة ٨٦ من قانون نظام المساملين بالقطاع المام المسادر بالقسادة ٨٦ لسنة ١٩٧٨ – الجهه التي وقعت الجسزاء على المسامل لا تملك اعمال سساطتها في تقرير ما يتبع بشسان اجسر المسامل الوقوف صرف مرتبه الا بتحقق شرطين الأول: أن تكون المحكسة المتناديبية المختمسة قد قررت عدم مسرف نصف الأجسر الموقوف مرفه بوالثاني: أن يسكون المسامل قد جوزى بجزاء اشسد من الاندار او المخصم من الاجر لمدة خمسة أسام ساذا تخلف احدد هذين الشرطين غلت يد المجهة التي وقعت الجزاء في شسان تقرير ما يتبع بشسان خالجسر الموقوف مسرفه ٠

ملخص الحكم:

انه باستتراء احسكام نظام العسابلين بالقطساع العسام العسادر بالقسانون رقم ٨٤ لسسقة ١٩٧٨ يبسين أن المسادة ٨٦ منه تنص على أنه « لرئيس مجلس الادارة ، بقسرار مسبب ، حفظ التحقيسق وله أن يوقف العسامل عن عمله احتياطيا أذا انتضت مسلحة التحقيسق معه ذلك لمسدة لا تزيد على ثلاثة شسهور لا يجوز مد هسذه المسدة الا بقسرار مسن المحكمة التأدييسة المختصسة للهدة التي تحسدها . ويتسرتب عسلى بوقف العسامل عن عمسله وقف عسرف نصف الاجسر ابتسداء من تاريسخ الوقسف ،

ويجب عسرض الأمر فورا على المحكسة التاديبيسة المختصسة لتقرير حرف أو هسدم صرف الباقى من اجره هاذا لم يعسرض الأمسر عليهسا خلال عشرة ايلم من تاريخ الوقف وجب صرف الأجسر كاملا حتى تقسرير المحكسسة ما يتبسع فى شسائله .

وعلى المحكمة التاديبية أن تمسدر قرارها خلال عشرين يوما مسن

عاريخ رفسع الأمر اليها غاذا لم تصدر المحكمة ترارها عي خلال هده المدة يصرف الأجر كاملا ، فاذا برىء العسامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانسذار أو الخمسم من الأجر لمدة لا تجساوز خمسة ايام صرف اليسه ما يسكون قد اوقف صرفه من اجسره مان جسوزي بجسزاء اشممد تقرر الجهمة التي اوتفت الجمازاء ما يتبع في شمان الاجر الموتوف مرقه : ووؤدى أحسكام هدا النص فيهسا يتعسلق بأجسر العسامل _ الذي يوقف عن عمسله احتياطيسا سانه يتسرتب على وقفسه عن العمسل وقف صرف نصف أجسره اعتبارا من تاريخ وتفسه على أن يعسرض ذلك هلى المحكمسة التأديبيسة المختصة لتقسرير ما يتبع بشسائه مان لم يعرض عليها أو تراحت المحكسة في اصدار قرارها _ صرف الأحسر كالملا . اما اذا قررت المحكمسة وقف صرف الأجسر فان امر الأجر المسوقوف صرفه يتهدد نهائيا في ضوء ما يسفر عنه مركز العامل الموتوف صرف البجسره من الاتهام المنسوب اليسه بما يترتب على ذلك من وجسوب صسرف الأجر المسوقوف عرفه اليه في حالته برءته أو حفظ التحقيق أو محازاته بجسزاء الانذار أو الخمسم من الأجر للهدة لا تتجساوز خمسسة أيسام أما اذا جيوزي بجزاء اثبد بن الجيزاءات الموه عنها متنعتب للجهة التي وقعت الجهزاء سلطة تقدير وتقريرها يتبع بشهان الاجهر الموقوف الصرف ، ومفساد ذلك أن الجهة التي وقعت الجسراء على العسامل لا تهلك اعمسال سلطتها في تقسرين ما يتبسع بشسان اجر العسامل الموقوف صرفه مرتبعه الا بتعتبق شرطيين الأول ، ان تكون المحكمة التاديبيسة المختمسة قد قررت عدم صرف نصف الأجسر المسوقوف صرفسه والثساني أن يكون العسامل قد جوزي بجيزاء اشد من الاندار أو الخصيم من الأجر لحدة خمسة ايام . وترتيب على ذلك اذ تخلف احد هذين الشرطين غلت يد الجهــة التي وقعت الجزاء في شــان تقـرير ما يتبـع بشــان الأجر اللوشمونة صرنه ،

ومن حيث متى كان ذلك وكان النسابت من الأوراق أن المحكمسة التاديبية بالاستخدرية تسررت بجلسة ١٩٧٨/١٠/١٥ صرف نصسف الأجسر الموقوف صرفه مسن أجسر المطمسون خسده بسئلك يسكون تسد تظلف أحسد الشرطين اللازمين لكى تنمتسد للجهسة التى وقعت المسراء

عليسه مسلطة تقرير ما يتبسع في شسان الأجر المسوقوف صرفه . اذ أنه ليست شهسة أجرا موقوف الصرف يتبح لهسدة الجهسة أن تعمل مسلطتها. التقديرية في شسان صرفه من عسفه بعدما قررت المكيسة المختصسة مدفه على النصو السابق الإشسارة اليه ، وترتيبا على ذلك فأن الحسك. المطعين يكون قد أصسابه وجه الحق في قضساته ببالغساء القسرار المطعون فيه فيهسا تضمينه من عدم صرف النصف الموقوف عرفه مسن أمسر المطعون ضده عن فترة وقفه عن العمل في الفترة من ٢/٩/١٩٨١ أحسدوره مخالف لحسكم القسانون ومن نسم يكون المجكم قد استخلاصا قانونيا سسانفا قد استخلاصا قانونيا سسانفا المستفادا الى الاسمباب التي اقامها عليها ، وباقتالي فأن الطعن عليه ، في هذا الشدق ، والحساة هذه يسكون جسديرا بالرفض لقيساء على السباب غسم مسليحة قانونا ،

(الطعنان ٣٣٨ و ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٣٣/٣/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (۸۲)

: المسلما

المادة ٨٨ من قانسون نظام المساملين بالقطام المسام المسادر بالقطائة ٨٨ من قانسون نظام المسادر المستادت المستادية المجائز ترقيمها المساملين بالقطاع العام ومن بينها جسزاء الوقف عن المسل مسع صدرف نصف المسرتب مدة لا تجاوز سنة شسهور سه صدور قسران الشركة بوقف المسلمل دون النص بالقسرار على صرف نصفة المسرتب فقط سالان القسرار الخالفت، المسانون ساساس فقط المستون على المفال النص عليسة بطائن المؤاه ساس الارتب فقط في حسالة الوقف هسو اثر لازم السهور لا يسرتب على المفال النص عليسة بطائن المؤاه ساس المساس المسائن التص عليسة بطائن المؤاه ساس المسائن النص عليسة المسائن المنص على النص

على صدرف نصف المدرتب في هسالة الوقف عن المصلل ومن بسم أصبح هسذا الانسر مصدره القانون وليس القسرار الصلار بتوقيسم المقونة ،

ملخص الحكم :

لا هجية فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار المسادر بمجازاة المطعنون مسدهم بالوقف عن المسل لمندة السموا قد صدر مخالفة القسانون باعتسار أن هسذا الجزاء لم يسرد من بسين الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باسدار. قانون نظام العاملين بالقطاع العلم ذلك أن المادة ١٨ من القانون الشار اليه قدد حددت الجدزاءات التديية المدار توتيمها على العاملين بالقطاع المعلم ومن بينها جزاء الوقف عن العمال مع صرف المسرتب لدة لا تجساوز سنة شهور ويقدح في ذلك أن القسرار الطعرون عليه قد جاء خلوا من النص على صرف نصف المرتب متسط ذلك أن هــذا الحكم هو أثر لازم ومحتوى للوتف عن العمـــل ومَــن ثـــم لا يتسرب على أغفسال النص عليه بطسلان الجسزاء اذ أن تشريعسات العاملين بالتطاع العام المتعاقبة قد جسرت على النص على مسرف نصف المسرتب في حالة الوقف عن العمل كجنزاء تاديبي ومن شم أصبح هــذا الأثر مصدره القانون وليس القسرار المسادر بتوتيسع المتسوية وهسذا ما أتجهت اليسه الشركة بالفعسل أذ قامت عقب مسدور القسرار المطمسون فيه بوقف المطمسون ضسدهم عن العمل لمسدة شسهر اعتبسارا من ١٢ يوليه سسنة ١٩٧٨ وأوتنت نصف مرتباتهم عن النتدرة من ١٦ يوليسه سسنة ١٩٧٨ حتى ١٥ افسيطس سينة ١٩٧٨ حسينما يبسين من حافظهة المستقدات القدية منهسا .

ومن حيث أن القسرار المطمسون عيه قسد تضممن أيقساف المطعون ضسدهم وغيرهم من العمسل الدة شسهر اعتبسارا من ١٢ يوليسه سسنة ١٩٧٨ مع تحميلهم مبلغ ١٠٠٨٠٠٠ جنيه مائة وثمانيسة جنيها بضسمان

^(9 - 1 - 37)

المستورهم بواتسيع جليهان شته ويا استكل منهدم على أن يسكون البسالغ بالتمساوي بينهسم .

(طعون ۷۲۱ و ۷۲۲ و ۷۲۳ لسنة ۲۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٥/۱۹۸)

تعايسسان :

ذهب راى الى أنه يفهم من النصر على وقف المسابل عن المهسل المغيطة المسابل عن المهسل المفيطة المسابل عن الربح الوقف ، المفافقة لا يعسوز مرف اكتسر من نصف مرتب المسابل في حالة وقف عن الخفسل : اذ النصف الاول من مرتبة موتوف مرفه بحسكم القسانون والثمنة التعتقى هو وهسده السذى يجوز للمحكسة التليبية ان تمسل لحسنه سنالمتاتها ، وبن ثم لا يزيد ما يمترف الى المسابل المسوقوف عسلى خمست مرتبسته .

وذهب رأى فان الى أن المسابل حين يوقف عسن عبسله احتياطيسا يسسندق صرف نصف مرتبسه حتبا ويقوة القسانون ، أما النمست الاخسر خينعقسد أمره استناطة المحكسة التاديبية التي تبلك تشترير هركه أو عسدم صرفه ، وبن ثم لا يقسل ما يصرف إلى المسابل الموقوق عن نصف مرتبسة .

وترى أن المسلطة المختصة بوتف العسامل عن عبسله اهنياطيسا لا تبلك الأسر الا بوتف عرف نصف مرتبسه بسن ناريخ اعسدار تسرار الوقف ، وليس لها أن توقف ما زاد عن نصف مرتبسه ، ومن تسم كسان لجهسة ألادارة في حالة وتك العسامل عن العبسل احتياطيسا أن تأسر بوقف ما هدو الل من نصف مرتبسه ، خلك لان المخالفسات التلايييسة التي يجودى بشسانها وقف العسامل المتهم تختلف اختلافا كبسيرا من ناحيسسة المجسسامة والاهميسة ومدى الآكار المترتبسة عليها ، ولا نعتقسد أن المشرع قد تصدد أن يتحقسق أثر وقف مرف نعسمف المسرتب في كسل الاحوال ، والا لاختلت المسلواة أذ مسوف يتعسرهن لأثر تأنوني واحسد من تفاوتت وفساعهم ، على أنه أذا لم ينص في قسرار الوقف على متسدار ما يوقف صرف نعسف مرتب

كتيجسة تاتونية لوتفه عن المهنسل ، غاذا رات الجهة الادارية حسرمان المسامل الوتوف بن مرتبسه كله أو ضا زاد عن النمسة حسب الطسرف معليها أن ترغسه الأمسر التي المحكمة التادييسة المختفسة السابر بعسهم مرضه اليسسة .

الذا لم يعسرض الأمر فوراً على المحكسة التلديبية المختصسة ، وعلى اتمى تقدير خالال عشرة ايام من تاريخ وقف العالم) ، لتقرر المحكمة هرف او عسدم صرف البالتي من مرتبسة (ويجسوز ان يسكون هذا البساتي كما اوضحنا نصف مرتبسة او اتل من هذا النضسة) وجب ضرف السرتب كاملا للعالمل حتى تقسرر المحكمة ما يتبسع في شسأتة ، وعسلي نلك فان تراخت الادارة في عرض امر المسالم المستوقف عنين المسلم المستوقف عنين المسلم المستوقف عنين المسلم المستوقف عني المسلم المستوقف عني المسلم المستوقف عني المسلم المستوقف على قرار المستوقف على قرار المحكمسة ، ويجسراءة هذا التراخي ، وذلك بمسرف المسرتب المعلق على قرار المحكمسة ، ويجسذا يكون المسالم تقد عرف مرتبه كالمسلا .

وكذلك يجب مسرف المسرت للمابل الموقوف كابلا اذا لم تعسمور المحكسة التابييسة قرارها بما يتبسع بالنسسة لمسرت المسابل المذكسور خسلال عشرين يوما من تاريخ رفسع الابسر اليهسا .

وبطبيعسة الحسال ، غان ما تقرره المحكسة من وقد، عسرف نعسف مرتب العسامل او جرزه منه خسلال مدة الوقد ، انها هو حرمان مسؤقت بطبيعته ، وذلك الى ان بيت نهائيا غيمسا نسب الى المسامل وكان مسسببا لمى وقعسه ،

البت الهائية عن مرتب المسلحل المسواوة :

يظل نصف مرتب المسامل الموثوف صرفه الله محكوما بالقرارات التى تصديرها المحكمة التأديبية في شساته ، وذلك الى أن يبت نهائيا فيها فسمب الله وكان مسببا في وقفه ، فعلمئة ينتهي وقف العالمل حتما أ ان ظل موتوفا حتى ذلك العالمين ، ويكون هلا أي حسل كناك لابت نهائيا في اجزاء المسرتب التي اوقف حترفها الله خسلال مهدة وقف في ضدوء ما تحدد من مركزه ومسمئوليته ..

عاذا حفظ التحقيق مع العالم الموقوف عن عمله احتياطا او مرع من المرتب المدة مرع من المرتب المدة لا تجاوز خوسة أيام نقد نصت الفقسرة الثالثة من المادة ٨٣ من المستود ورع من المستودة على القساون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين المنيين بالمدولة على أن يصدرك الميه ما يكون قد أوقف صرفه من اجره و غان جدورى بجدواء المسدد تقرر السلطة التي وقعت الجدواء ما يتبع في شمان الأجد الموقوف صرفه ٤ غان جدورى بجزاء المصل انتهت خدمته من تاريخ وقف مرفه ٤ غان جدورى بخزاء المصل انتهت خدمته من تاريخ وقف مرفة عن مستور بنه في هدده الحسالة ما سبق ان صرف

وبذلك تختلف السلطة التي تختص بالنظر في صرف المرتب بصغة مؤتلة ، من تلك التي تختص بالنظر فيه بصغة نهائية ، قالحكمة التاديبية تختص وحدها بتقرير صرفه او صدم صرف نمسك مسرت المسابل وذلك بصغة مؤتشة طوال مدة رتفه ، أما بعد التصرف غيما هو منسوب اليه ، فنن السلطة التي تصرفت في امره ، وسسواء اكانت الجهة التي يتبعها أم المحكمة التاديبية ، هسده السلطة هي التي تختص بصغة نهائية بامر مرتبه الذي اوتف صرفه السلطة هي التي تختص بصغة نهائية بامر مرتبه الذي اوتف صرفه السلطة هي التي تختص بصغة نهائية بامر مرتبه الذي اوتف صرفه السلطة هي التي تختص بصفة نهائية بامر مرتبه الذي اوتف صرفه

وجدير بالملاحظة أن البت النهسائي في اصر المسرتب ، انهسا يسرد عنى الجسزه الذي اوقف صرفه غصسب ، فهسا صرف اليسه خسلال بسدة وقف كان زائدا عن النصف المقسرر قانونا ، لا يجسوز اعادة النظر فيسه او تقسرير حرمانه منسه بمسفة نهائيسة ، وانها يندسب البت النهائي على الجسزء الذي اوقف صرفه خسلال مدة الموقف (د ، السسيد محهسسد ابراهيم س ٥٩٩ وما بعسدها) .

مرتب العسامل المسوقوف:

غرق القسانون بين حللة الحبس الاحتيساطي ، وبين حسالة الحبس تنفيسذا لحسكم جنسائي ، اذ قسرر وقف صرف تصسف المرقب في الحسالة إلاولى ، ووقف مرف كامل السرتب في الحسالة الثانية ، ولا شسك ان الشرع قد راعي في هندة المفايرة أن موصلة للحس الاحتياطي هي مرحسلة مؤقتة ، قد تقتضيها مصلحة التحقيق المخالف ، ويسكون المسر العامل فيها من حيث ثبيوت او علم شيوت التهمية المؤجهة المؤجهة اليليد لا يزال معلقا غير مستنز ، وقد ينتسهى التحقيق أو المحاكسة الي براعته مها اسسند اليسه ، ولهذا رأى المشرع وقف مرف نصف مرتسم ومرف النصف الباقي اليسه ، أما في الحسالة المثليسة فان حبسبه لا يستند الي شيهات كما في حالة الحيس الاحتياطي ، وأنها يستند الي حسكم دمعة بالادانة ، وحاز توة الشيء المتضى به ، وبن شم قسرر المشرع حرماته من صرف كاسل رائيسه طيوال ميدة الحيس .

على أنه بتعسين التفرقة بين الحبس الذى يتسع تنفيذا لعسمكم جنسائى نهسائى ، وما يتسع تنفيذا لحسكم جنسائى غير نهسائى ، ذلك أن من الأحسكام الجنائيسة ما ينفسذ رغسم عدم مسيرورته نهائيسا ، وأن وقف صرف كامل مرتب العسامل المعبوس تنفيذا لحكم جنائى ، لا يقع الا أذا كان هسذا الحسكم نهائيا ، أما أذا كان الحبس تنفيذا لحكم جنائى غسي نهسائى ، غان هسذا الحبس ياخذ حسكم الحبس الاحتيساطى ، ولهسائى ، فان هسذا الحبس ياخذ حسكم الحبس الاحتيساطى ، ولهسائى ، ولنهسائى ، ولهسائى ، ولهسائى ، ولهسائى ،

ولا شسك أن وقف صرف نصف أو كابل برتب العسابل على هسدة النصو وفى الحسالات المتتدبة ، أنها هو اجسراء مؤقت يتسرتب طسوال هسدة الحبس ، غاذا با عاد العسابل الى عبسله بعد أنفهساء بدة حبسه ، تعسين البت نهائيا فيها أوقف صرفه سن مرتبه في ضدوء مسئوليته التأدييسة عبا ثبت في حقسه جنائيا ،

هاذا ثبتت مسئولية العسامل التانيبيسة ، بأن كان الفعل الدذى حبس من اجسله يشسكل مخالفة تانيبيسة في حقسه ، فأن ما وقسع مسن وقف صرف نصسف أو كامل مرقبسه حسب الأحسوال يصسبح حسرمانا فهانيسسسا . لها أذا انفسج عدم معسؤولية العسلمل تأديبيا عن الفصل الدني لهجيس من الهسل ، بأن كان هذا الفصل منبت العبلة عن وظيفت وفيقت وقد نبير به وبالتسالي لا يقسمكل أية وخالفسة تأديبيسة في هذه ، وقسد قرر المبرع ان يجرف اليب نيسيه المرتبي الميريي الميروزب جربه ، وقسيك نكن من الجسائز عسدم عرف مرتب واليه اليه طوال بدة جبسبه ، لانه منقطع عن المعسل لسسبب لا تبسأل عنه الإدارة ، ومع ذلك قتد راعي المبرع المتفسية على المسلم له وقفي بجرف نصب ما لوقب صرفه البه بتي كانت المعسل الذي حبس من اجسله لا يرتب معسؤليته تأديبية .

الفـــرع الفـــابس الطــعن في البـوقف والحبرمان مــن المــدِتب

قاعسدة رقسم (٨٤)

المُسَارَعة في أمر الخصيم من المسرقب والحرمانِ من المسرقب عسنٍ مبدة الوقف لا تتقيد بالمعساد الذي اشسترطه الشبع لطياب الفساء قسرارات المسلطات الرئاسية المسلارة يتوقيسه الجزارات التلاييية ،

ملفص الحكم :

ان الخصصم من المرتب والحصوبان من المسرتب عن مسدة السوتله وان كانا مرتبط بن بقسرار الجزاء ومتقرعين بنسه مما تختص المحكمسة التادييسة بالمصلل فيه الا انهما ليسا من قسرارات الجسزاءات الميه اوجب تانون مجلس السدولة اتامة الدعسوى بطلب الغاتها خسلال المعاد المنسوس عليسه في المسادة ٢٤ بنسه .

وبن حيث انه بالنسبة لتبول طلب الانساء فسكلا على هذا الدساع لا يجد مجاله الا بالنسبة لطلبات الفساء القرارات وفقة للتنظيم القسانوني المقبرر غي هدذا الشبان أما طلبات الإسبنحائي أو النسسوية أو غيرها بن طلبات الحقوق التي يستهد صاحب الشسان أمسل حقب عنها بن طلبات الحقوق التي يستهد صاحب الشسان أمسل حقب عنها بن قوانين أو اللوائح بباشرة دون أن يسلزم لنشسوء مثل هذا الحق صدور قدرار خاص بذلك عان هذه الطلبات تنظرها المحكمة دون التقيد بهواعيد طلبات الالفساء ما دام لم يمسقط الحسق عي القامتها طبقها المسلول المساهة ،

ومن هيك أن المدعى قد أقام دعسواه بطلب الغساء القسرار رقم ١٥٧ المنادر من رئيس مجلس ادارة شركة النيال المامة للنقال النهري (الدعى عليه) بتـــاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٤ السذى ينص في المسادة الثانية منه على مجازاة المسدعي بخفض وظيفته الى بحسار او خلص مرتب جنيها واحدا ومنعمه من استلام الشحنات حتى تستونى الشركة حتها مع تحبيسله قيمة ما اختلسسه وقدرها ٥٨٦٥٠٠ جنيها خمسما من مرتبسه وعدم صرف نصسف المسرتب المسوتوف صرفسه غبن ثم فان ما يهدف اليسه المدعى ويرمى الى تحقيقسه في ضموء هذا القسرار وما جاء بعريضة دعواه هو الفساء هذا القرار بجهيسع اشطاره فلايقف الأمسر فقط عنسد الغساء قرار الجسزاء بخفض وظيفتسه ومرتبسه وأنها يشسمل أيضا ما أجرته الشركة من خصم البالغ مسن مرئيسه وما اتخسنته حياله من حرمانه من نصسف مرتبسه المسوقوف صرفه عسن مدة الموقف الاحتياطي ، فاذا كان طلب الغاء قدرار الجزاء لا يتم جدلا في شان خضوعه للبواعيد والإجراءات المقدررة قانونا لطبات الالغاء فأن الخصيم من المسرتب والحرمان من المسرتب عسن مسدم السوقف لا يسرى في شمانهما همذه الاجراءات وتلك الواعيسد أذ أنهمما وأن كانا مرتبطين بقرار الجرزاء ومتفرعين عنه مما تختص المحكسة الناديسية بالفصل فيه على ما جرى عليه قضاء هذه الحكهة ، الا أنهما ليسسا من تسرارات الجزاءات التي اوجب قانون مجلس السدولة التامسة الدعسوى بطلب الفائها خالل الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ منه ، وبهده المسابة مان المنازعة مي امر الخصم من المسرنب والمعرمان من الرتب عن مدة الوقف لا تتقيد بالميمد الذي اشسنرطه الشرع لطلب الفاء تسرارات المسلطات الرئاسية المسادرة بتوقيسع الجزاءات التأدييية .

> (طعن ۱۲۲ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۹) قامــدة رقــم (۸۵)

> > المسلما :

قرار وقف العامل عن العمسل احتياطيسا والصسادر من السسلطة

إلرناسسية التي أولاها المشرع هسذا الاختصساص هو قسرار إداري نهائي للمسلطة تادييسة بستختص بنظسر طعن فيسه المحكمة التادييسة الساس ذلك : المحكمسة التادييية هي صاحبة الولاية المسلمة التي تتفسلول الدعاوي التادييسية المبتداة كما تتنسلول كذلك الطعن في اي جسزاء تلديبي سلام يعضي من القساعدة المتقسمية أن يسكون قرار الوقف عسادر مسن عجلس تاديب سامساس ذلك : قسرارات مجلس التساديب قرارات ادارية مجلس التسادية والرات ادارية

ملخص الحكم :

ان تضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار الوقف عن العمل احتياطيا الصادر من الساطة الرئاسية التي أولاهب المشرع هذا الاختصاص هو تسرار اداري نهائي لسططة تاديبية ، وذلك انه المصاح من جانب الجهة الادارية المختصمة عن ارادة ملزمة بمما لهما من سلطة تاديبية بمقتضى القسانون بقصد اهداك أثر قسانوني معين لا يحسنت الا بهده الأوضياع ، ويكتسب صفته النهائية بحسب أن ما له من أثر قاتوني حال مسؤداه ابعساد العسامل عن العمسل وأيقساف صرف نصسف مرتبه بمجرد مسدوره ، وعلى ذلك قان مشل هذا الترار يوصف أنه صادر من سططة تاديبية أي تختص بنظر الطعن فيه المحكمة التاديبية باعتبار أن هدده المحكمة هي صاحبة الولاية العامة التي تتناول الدعاوي التاديبية المنداة ، كما تتناول كذلك المقوق في أي جزاء تأديبي على النصو الدي قصلته تصوص تانون مجلس السدولة والمستقر عليسه أن اختصاص المحساكم التاديبيسة بالقمسل في الطعون التي ترفع بهسا لا تتتصر على الطعن بالغساء الجسزاء وهــو الطعن البــاشر بل يتنـــاول ايضا طلبـــات التعــويض عن الاضرار المترقبة على الجـزاء مهي طعـون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المترتب عليها ، اذ ان كلا الطعنين يستند الى أسلس قانوني وأهدد يربط بينهما وهو عدم مشروعية التسرار ، وأن هدده الطعون غير الباشرة بغير طلب الفساء او توقيسع الجلزاء ، انها هي متفرعة عن طعسون مباشرة عي مجسال التأديب .

هسذا ولا يغير مما سسبق ان يسكون العسامل المسادر في شسانه

تسرار الوقف عن المعسل بها يتسرقه عليه من عسدم صرف جزء من مرتبعة خاصسها انتظام المساطة المام مجلس التسلديه ، ذلك أن تضاء هـ قه المجكسة قد انتهى الى أن ترازات مجلس التساديم، لا يصدو أن تسسكون تبدرارات ادارية ميسادة عن سلطة تاديبيسة مما يختص بنظار الطعمان المنجلة المتديبيسة في ومن ثم غلا تقدوم هـ قد المجالس التاديبيسة منهم المحابلة عتى ولوا متام المحابكم التأديبيسة بهما هو منسوط بها من اختصاصات حتى ولوا كان امرها متعلقا بوقف الصاحل احتيباطيا ، وأن هي اصدوت تسراراله في هدذا الشان فان الطعن نميه يوصف بأنه تسرار نهساتي مسادر عن مسادر عن مسادر عن

ومن حيث أتسه لما كان فلسك ، وأذ قضت المحكمة التأديبيسة للمساجلين بسوزارة التربيسة والتعليسسم في حكمهسا المطمسون فيسه بغير ما تقدم فانتهت الى عدم اختصاصها بنظر الطسمن في القرار المسادن عن عهله احتياطيا ، فمن قسم فان حكمهسا يكون قد جساء مخساف للقسادون ويتعين الحسكم بالفسقه واعسادة واعسادة الدعسوي الها للفعسل فيها .

(طبعن ۱۹۸۷ لسنة ۲۵ ق سرطسة ۱۱/۲/۱۲۸)

الغصل السادس ... القسيرار التاديبي

الفرع الأول ــ سسلطة الإدارة في التسليب أولا -- السلطة الادارية الموقعة للجزاء التاديبي

ثانيا ... السخلة الرياسية المعقبة على القرار التاديبي الفرع الثاني ... القرار الاداري الصادر بتوقيم العزاء

النرع الثابث ب الطمن في قرار الجزاء التانيمي

الفرع رابم ... انعكام عامة ومنتوعة

اولا ... ولاية التاديب ومدى جواز التفويض فيها

ثانیا ــ القرار التادیبی قرار اداری

ثالثا ... مدى جواز سحب القرار التأديبي أ

رابعا ... مذى تائسي قبسول استنقالة العسامل عسالي الاجراءات التلبيبية التخذة قبله

الفصسل السسادس القسسرار التسسادييي

الفـــرع الأول ســـلطة الادارة في التـــاديب أولا ـــ السلطة الادارية الموقعــة للجزاء التاديبي

قاعسدة رقسم (٨٦)

: 13-45:

ان اختمساص رؤسساء المصالح في توقيسع عقوبتي الانسذار وخصم المسيح مد لا تجساوز خمسة عشر يوما مسستعد من القسانون ذاته ، وهم أذ يباشرونه انما يباشرونه بالامسسالة عن انفسسهم لا بالنيسسابة عن الوزير ، فاختمساصهم امسيل ومقرر بحسكم القسانون ومن شسم لا يملك الوزير سسليهم آياه أو المسد منسه ه

ملخص الفتوى :

بحث تسم الرأى مجتمعا بجلسته المعتدة في ٢٩ من مايسو سنة ١٩٤٩ موضوع بعض الاصكام الخامسة بتانيب الموظفين الذي يتلخص في أن وزير المسئون الإجهاعية امدر في شسهر نوفيدر سسنة ١٩٤٤ قسرارا يتضسين ننظيم توقيع الجزاءات عسلي موظفي الوزارة وبيسان ما يجب عرضه عليه ، وما يعتمده وكيل الوزارة عنسه ، وذلك بتعسا لدرجة الموظف أولا ومقددار الجزاء المقتسرح ثانيسا على الوجسه الإثنى :

١ - لا تعرض على الوزير الا العقربات المتشرحة للموظفين
 شى الدرجة الرابعة فها فوتها مهما كان تسدر العقربة المتسرحة .

۲. — العقوبات المترحة للمسوطنين في الدرجة الخامسة فهسه؟ دونها بما لا يزيد على خصسم عشرة أيلم من المسرت تعتمد من وكيسلم الوزارة بالنيسابة عن الوزير و لما أذا تجساوزت العقسوبة هدذا التسدر يمسرض لمرها على الوزير للبت فيها .

وأنه قسد عرضت لوزارة الشسئون الإجتباعية أمور يسسطرم الفصل. فهما اسسنطلاع الراي في المسائل الآتيسة :

المسسالة الأولى:

مدى اثر القسرار الوزارى المسابق الاشارة اليه في المسقى المفسول المفسال على المسلح بمتنفى المسادة ٧٥ تسم اول عمسان ثان. من تأسون المسلحة المالية ،

السالة الالسة:

ما هو اثر مخالفة القرار المستكور في صحة قرارات تاديبية. مسدرت من رئيس مصلحة ونقلت فصالا بدون اعتماد الوزير طبقة للقرار المسابق (مع العملم باتها لا تجماوز المصود المنسوحة في المسادة ٧٥).

العنسوبات التاديبيسة التي يجوز الحسكم بها على المسوطفين. والمستخدمين بالمسالح الملكيسة هي :

ثانيا ... قطع الماهيمة لمدة لانتجاوز شمهرا واحمدا م

ثالثا ما التسوقيف صنع العرمان من المنبرتب لدة لا تتجاوز الثلاثة المسمور .

رابعا .. التنزيل بن الوظيفة أو الدرجة أو تنتيض الماهيسة مع البتاء الوظيفة أو الدرجية .

خَابَتْنا بد الرفت بنخون المندريان بعن المنعاش .

ثم بينت المسادة الثانية اختصساص رؤسساء المسسسالح مى هـــذا الشسسان واختمسـاص الوزير (النساظر) نمنمت على ان:

لرؤسساء المسالح الحكم بالانسذار أو بتطبع الماهية لدة لا تنجساوز خمسة عشر يوما أما المقسوبات الأغوى بينا عيهما قطع الماهيمة لمسدة لا تتجساوز خمسة عشر يوما أما المقسوبات الأغرى بما غيهما قطسع الماهية لدة لا تزيد على الخمسة عشر يوما وكنذلك الحرمان من المعاش كله أو بعضه عيكون الحكم بها طبقا للشروط المنصسوص عليهما عي القسوانين والاوامر العاليمة المصارى العمل بها وتبسقى احسكامها معرعيسة تهام المراحاة .

وهسنده الفترة تحيسل سه نها تحيل عليه من الهتوانين والأواهر عد الى المسادة المسسابعة من الامسر العالى المسادر على ٢٤ هايسو مسسنگة ١٨٨٠ وهى ننص على ان :

الجسزاءات الاخسرى يكون الحكم تيهسا بمعرفة النساظر بناء فسلى قسرار مجلس التأديب الذى يمسي اصداره عسلى متنفى تقسرير رئيس المسلحة وبعدد النظر في مسستندات براءة مسلحة المستختم شسقاهية .

وتــد رددت المادة ٧٥ تسعم أول مصل ثان من تألون المسلحة المالية هـذه الأهسكام .

مهدان القانونان قد عينا اختصاص كل ون رئيس المسلحة والوزير عن توقيت المقدوبات التاديية عافدها عن رؤمناء المسالح

اقن مستند من التصانون ذاته ، وهم اذ يباشرونه انمستا يبسائرونه بالإمسالة الى اتفنيهم لا بالنينيابة عن الوزير اذ هم لا يسمنتيدون الحنيق هنت ويكون اختصسامهم بهذه المسابة اضبيلا وهتررا بعملكم المتنطانون هيئ شم لا يملك الوزير سسلهم إياه او المصنط بغلته .

اما بالنسبة الى المسالة الثانية نقد راى القسم ترتيبا صلى الرّاى في المسالة الأولى انه ما دام أن الوزير لا يساك أن يسمنه رؤساء المسالة الأولى أنه ما دام أن الوزير لا يساك أن يسمنه رؤساء المسالح اختصاصهم في توقيع المقسوبات التديية أو الدد من هذا الاختصاص قان مخالفة أحسكام قرار وزيسر الشمنون الاجتماعية المصادر في هدذا الشمان لا يتسرته عليها أي بطمان و

(المتوى ۱۸۱/۱/۱۸۱ ــ في ۱۸۱/۱۹۱۹)

قاعنىدة رقىم (٨٧)

: 12-41

عقوبة تأديبيسة بد توقيهها من وكيسل السوزارة أو رئيس المسلمة بالتطبيس المسلمة بالتطبيس المسلمة المسلمة

والخض الفتري :

ببسين من أسستهاء التسواعد النظبة المسلطة الناديبية المفسولة المروساء على الموظفسين منذ مسدور التساتون رقم ٢١٠ السسنة ١٩٥١ بشسان نظسام موظفي الدولة — ان المسادة ٨٥ من هسذا التساتون كانت تنمن على أن ﴿ لوكيل الوزارة أو لرئيس المسلمة كل في دائرة اختصساصه توقيسح عقسوبني الانذار والخمسم من الارتب بدة لا تجساوز خمسسة عشر يوما في السسنة الواحدة بعد سسماع السوال المسوطات وتحتسق دفساعه ويسكون قسراره في ذلك مسسببا ونهاتها اما العتسوبات الاخرى فلا يجسوز توقيعها الا بقسرار من مجلس التاديب وذلك مسع عسم الاخسلال بجسكم المساحة ؟ ؟ » .

وقد لوحظ بعد تطبيع هدا النص أن الجرزاءات التي يوقعها الرؤساء الختصون المسار اليهم على المسوظفين التابعيين لهم قسد لا تتكافأ وما يرتكوه من مخالفات أو أنها توقع دون مبرر لتوقيعها . كبا لوحظ أن مسلطة الوزراء تطبيقاً للبادة ؟ من القسانون رقم . ٨٨ لسنة ١٩٥٤ بمسأن النيابة الادارية لم تسكن تجاوز مجرد الاطلاع على التحتيق ثم احالة الاوراق الى الرؤسساء المختصيين للنظر في توقيع المقدورات المناسبة .

وعسلاجا لهدذا الأمر عدل نص المسادة ٨٥ من القسانون رقم . ٢٠ السينة ١٩٥١ المشسار اليه على النصو الآتى : - « لوكيسل السوزارة الوليس المسلمة كل نمى دائرة المتمسامية توقيع عقسويتى الانسذار والمصسم من المسرتب عن مدة لا تجاوز خيسة عشرة يوما في المسينة الواحدة بعد سلماع الوال المسوظف وتحتيسق دفاعة ويسكون قسراره في ذلك مسلمها » .

ويعتبر من تطبيق النقسرة المسسابقة رؤسساء المسسلم الرؤسساء المسكريون للادارات والاسسلحة المسكرية وتسواد النسرق والمساطق الذين يصسدر بتعيينهم تسرار من وزير الحربيسة .

وللوزير غى الأحــوال المتصوص عليها غى المــادة } من العــانون رسم ١٨٠ لسنة ١٩٥٦ الخــاص بانشاء النيابة الادارية مسلطة توقيع المعــوبات المشار اليها غى الفقرة الأولى ، كما يــكون له مسلطة الفاء المتــراد المسلحة أو تعـــديل الوزارة أو رئيس المسلحة أو تعـــديل المعــوبة المقــوبة المقــوبة المقــوبة المقــوبة المقــوبة المقــوبة المقــوبة المقــوبة المعــدين المساد من تاريسنع المساد القرار وله أذا ما الفي القــرار احالة المــونظف الى مجلس التاديب خــلال هــذا المعـدد .

أما المقسوبات الأخرى غلا يجوز توقيعها الا بقسرار من مجلس السادية ؟ ١٠٠٠ المخ ... المنع ...

والخيرا عسدل هذا النص بالقسانون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ هسالي

الوجسه الآلى: — « لوكبسل السوزارة وللوكبسل المسساعد او لرئيس المسساعد او لرئيس المسساحة كل في دائرة اختصسامه توقيع عقبويتى الانسذار والقضسم من المسرتب عن مدة لا تجاوزه و وما في المسسنة الواحدة بحيث لا تسزيد مدة المقسوبة الواحدة عن 10 يوما وذلك بعسد سسماع اتوال المسوقف وتحتيق داعه ويسكون قراره في ذلك مسينيا . . الم أن .

والوزير مسلطة توتيح المقدوبات الشار البها عن الفقرة الأولى، كما يسكون له مسلطة الغاء القرار المسائد من وكيل الوزارة أو الوكيسل المساعد أو رئيس المسلحة أو تمديل المقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ أصدار القرار وله أذا ما الفي القرار أحالة المسوظف إلى مجلس التاديب خلال هذا الموساد .

اما العتسوبات الآخرى غلا بجسور توقيعها الا بقسرار من مجلس التساديب . الغ » ويسستقاد من مجمسوع هذه النمسوص ان الأشرع انتهى الى تخسوني الوزير مسلطة تابيبية تتبشل في حقسين أولهما حقسه في توقيسع عقوبتي الاتذار والخصسم من المسرت في الصدود التي تقسدم ذكرها ، وثانيهما سحقسه في التعقيب على القسرارات الثابيبية المسادرة من وكيسل الوزارة أو الوكيسل المساعد او من رئيس المسلحة كل في حدود اختصساصه وذلك اما بالفساء القسرارات التأليبيسة أو بتعسيلها تقسديدا او تخفيها ، او بلصالة المسوطف الى مجسلس التساديب عند الفساء القسرار وذلك كله خسلال شسهر من تاريخ صدور القسسسرار .

ومن حيث ان هـذا الحق الأخير الخاص بالتعتيب على التـرارات الادارية قد خسوله المشرع للوزير تهكينا له من أعهال رشابته واشرائنه على القـرارات التاديبية التى تصحدر من وكيال الوزارة أو الوكيال المساعد أو رئيس المسلحة بوصفه سلطة رئاسية أعلى وذلك لتحدارك ما قد يشوب هذه القـرارات من أخطاء أو سوء تقدير ، وأم يوجب المشرع عـرض هـذه القـرارات على الوزير لاعتبادها أو التصديق يوجب المشرع عـرض هـذه القـرارات على الوزير لاعتبادها أو التصديق (م 11 سرح 1) .

عليها على نحو ما نعسل في المادة ٢٨ من التسانون رتم ٢١٠ السنة
1901 حيث أوجب عرض مقترحات لجنسة شسئون الوظفين على الوزيسر
لاعتهادها ماذا لم يعتها عمل بين اعتراضه عليها خالال شاسهر
من تاريخ رفعها اعتبارت معتهادة وناهذة ، ومن ثم تكون التارارات
نهائية منذ مسدورها واجبة النهاذ ويتارتب عليها كامة آثارها التانونية
ومنها اترها على حلق الموظف في الترقيبة أو في الحماسول على الملاوة
مد، قلا يتف اعهال هاذا الأثر حتى ينتفى ميهاد الشاسهر المصدد
للتعقيب الوزير على هاذه التارادات ،

على أنه أذا أهبل الوزير سلطته والغى الجزاء التاديبي الموقع على الموظف وذلك بعمد نفساذ أشره سسواء بالنسبة الى الترتيبة والمسلاة تطبيقا للمادتين ٢٤ - ١٠٣ من القسانون رقم ١٢٠ لسسنة ١٩٥١ فأن همذا الإلفساء من جانب الوزير يستتبع حتبسا اعتبسار القسرار المسادر بالمقسوبة كان لم يسكن مسواء في ذلك ما تشى به من المقوبة ام تازما التبعيبة على الترقيبة أو المسلاوة أو غيرها . . بحيث تعمود حسالة الموظف الى ما كانت عليب قبل صدور القسرار التاديبي ، فساذا كان حرباته من ترقيسة أو من المسلاوة راجعا الى ترقيسة الهمن المسلاوة مراجعا الى ترقيسة المسالوة المحالة المرابع السناء

لهدذا انتهى رأى الجمعية العمسومية الى أن المقسوبة التاديبية المسادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المسلحة تطبيقا للمسادة ٥٨ من القسانون رقم ٢٠١٠ المسنعة ١٩٥١ تنفسذ بسكانة آثارها بالنسبية الى الترتيسة والعسلاوة دون أن يعسلق تنفيسذها على عرض الإمسر على الوزير أو على انتفساء شسهر من تاريخ توقيسع المسزاء التساديين وهو المعساد المقسرر لتعقيب الوزير على القسرارات التاديبيسة المسادرة من المسلطات التلديبيسة المشسار الهها .

(نتوی ۲/۵ س عی ۲/۷/ ۱۹۲۰)

قاعسدة رقسم (٨٨)

: المسدا:

توقيع عقدوبتى الاتذار والخصيم من الراتب فى الصيدود القدرة بالمادة ٨٥ من قانون نظام موظفى السدولة ــ من اختصياص رئيس المصيلحة ــ المقصود بالمصيلحة فى هيذا الخصيوص هو المصيلحة ذات الكيان المستقل والمُزانية الخاصية ــ ليس مين رئيس مصيلحة فى مصياحة السيكاك الحديدية الا مهنو عام المصياحة .

ملخص الحكم:

ان النص الأول للمسادة ٨٥ من التساتون رقم ٢١٠ لسنية ١٩٥١ بسان نظام موظفى الدولة عند أول مسدوره كان بجسرى كها ياتى: «لوكيال الوزارة أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه توتيع عقدويتي الانذار والخصام من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما هي السنة الواحدة ... ، ، والمتصود بالمسلحة التي خول رئيسها سلطة توتيع عقوبتي الانذار والخصام من المرتب بما لا يجاوز الخمسة عشر يوما في السنة هي علك التي يكون لها كيسان مساقل وميزائية خاصة ، فلا يعتبسر مدير علم الإيرادات والمروفات مساحة السكك الحديدية مدير مصلحة في حسكم المادة م ٨٠ مسن الحسديدية (الهيئة العامة المسكك حديثة حاليا) الا مدير عسام المسلحة ، فلا يعتبسر مدير عام الإيرادات التاديبية المسحوص الحسديدية (الهيئة العامة المسكك حديثة حاليا) الا مدير عسام المسلحة ، فهسو وحده السنك له حسق توقيع الجسزاءات التاديبية المسوص طلها أي المسادة م مسالحة المسلحة وقيع علله المسلحة وقيع عللها المسلحة وقيع عللها المسلحة المسلحة

(طعن ١٩٥٣/ لسنة ٣ ق _ جلسة ٢٥/١/١٩٥٩)

قاعسدة رقسم (٨٩)

: البــــدا :

المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ في شمان نظمام

موظفى الدولة — الراحل التشريعية لها — الاختصاص بتوقيع عقوبتى الانذار والخصيم من المسرتب مذة لا تجاوز خمسة عشر يوما — كان منوطا بوكيل الوزارة او رئيس المسلحة وحدهما كل في دائرة اختصاصه — منصب بعصد ذلك الوزير — لا يسسلم وكيل الوزارة او رئيس المسلحة اختصاصهما الاصيل في هذا المسدد •

ملخص الفتوى:

يبين من تقصى الراحل التشريعية للبادة ٨٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥١ بفسان نظام موظافى السدولة السابق ، والتي أفسفت عنها المادة ٣٣ من القسقون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ باصدار تانون نظام العالمين المدنين بالدولة ، أن هدذه المادة كانت تنص على أنه «لوكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة ، كل نى دائرة اختصاصه ، توقيع عقدويتي الانذار والفصسم من المرتب مدة لا تجاوز خمسسة عشرة يسوما في المسلخة الواحدة ، بعد ساع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قسراره في نلسك مسلما » .

ويتضح من هذا النص أن سسلطة توقيع عقدوبتى الانذار والخصم من المسرتب مدة لا تجساوز خمسة عشر يوما في السسنة كانت منسوطة بوكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة وحدهما ، كل في دائرة اختصاصه ولم يسكن للوزير هذه المسلطة . أما المقسوبات الاخسرى فقد نصت تلك المسلدة على أنه لا يجوز توقيعها الا بقسرار من مجلس التساديب .

وقد روى بعد ذلك منسج الاختصاص بتوقيد عقدويتى الانسذار والخصص من المسرقة عن مدة لا تجساوز خمسة عشر يوما فى السسنة الى الوزير ، فصدر بذلك التساون رقم ٢٠١٠ لمسنة ١٩٥٥ متنسمنا تعديل المسادة ٨٥ المنة الذكر ، ماتحا الوزير ذات الاختصاص المسرر لوكيال الوزارة ورئيس المصلحة فى توقيع الجسزاء عنس هذا التمسيل على الوزارة الوليسال الوزارة الوليسال المسلحة كل فى دائرة اختصساسه توقيس

عشوبتى الاسذار والخصسم من المسرتب عن سدة لا تجاوز خسة عشر يوما فى السنة الواحدة بعد سسباع اتسوال المسوظه وتحتيق دناعه ويسكون تسراره فى ذلك مسببا كما نص على ان المسوزير فى الاحسوال المتصسوص عليها فى المسادة) من التاتون رقم ١٨٠ لمسنة الإحسوال المتصسوص عليها فى المسادة) من التاتون رقم ١٨٠ لمسنة المحساء النيساء النيساء الادارية سلطة توتيسع العتسوبات المحساد اليها فى المقسرة الأولى كما يسكون له مسلطة الفساء التسرار المعسوبة المسلحة أو تعسديل العقوبة الموسمة بتشسيدها أو خفضها وذلك خلال شسهر من تاريخ أصدار المالة المسلحة وكيل الوزارة ورئيس المسلحة التساون أن حيلس الساديب خسلال هدذا المباحد وهذا يؤكد مسلطة وكيل الوزارة ورئيس المسلحة خسلال هدذا المباحدة المنتساص خصلال هذا المنصاحية لمهذا التسانون أن حسدا الاختصاص مستحدث بالنسبة للوزير ولم يسكن مقسررا له من تبسل ، أذ ورد غيها أن مسلطة الوزراء فى هدذا النص ما كانت تتعدى مجرد الاطلاع على التحقيق ما حالفيه المناسبة بمعرفتهم ،

وعلى هذا الاسساس غليس من شسان منسج هذا الاغتصساص للوزير سسلب وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة اختصساسهما الانسسيل في هدذا الحسيد ، بل اضمي هذا الاختصساس مشتركا بينهسم بحيث يسكون لوكيسل الوزارة ورئيس المسلحة سلطة توقيع الجزاء المنسوه عنه. بالمسلحة م حتم الوزير .

(المتوى ١٢ ــ ني ١١/١/١١٧)

قاعسدة رقسم (٩٠)

البــــدا:

القسانون رقم ١٢٠ لسسنة ١٩٥٥ المسدل للمسادة ٨٥ من قانسون نظسام موظفي الدولة ستخويله الوزير سلطة التاديب المعطاة لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وسلطة التعقيب على قراراتهما - لا يخل ذلك بحقها؛
في سحب القرار أو تصديله ما لم يقرر الوزير في خالل الشهور الفضاء القرار أو تصديله - انقضاء ميعاد الشهور دون أن يستعمل الوزير سلطته - لا أثر له على حق مصدر القرار في سحبه - حق الزير وأو بعد انقضاء الشهر في سحب القرار المسادر من وكبال الوزارة أو رئيس المصلحة وكذلك القرارات المصادرة منه بناء عالى القرارة مو من ذوى الشان ه

. ملخص الفتوى :

ان التعسديل الذى اسستحدثه القانون رقم ٦٢٠ لمسسنة ١٩٥٥ لمي. غص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لمسسنة ١٩٥١ قسد خسول الوزير مسلطتين:

الأولى: سلطة توقيع عقسوبتى الانذار والخمسم من المسرتب عن. مسدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السسنة الواحددة وذلسك في. الأحسوال المتصسوص عليها في المسادة } من القسانون رقم ٨٠٠ لمسسنة. ١٩٥٤ الخساص باتضاء النيماية الادارية ،

الثانية : مسلطة التعقيب على القسرارات التأديبية المسادرة، من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة في حسود اختصاصهها ويكون هذا التعقيب بالفساء القرار الصادر من وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة ، بتعسديل العقسوبة الموتمة بتقسديدها أو خفضها أو بالفساء القسرار واحسالة المسوظف الى مجلس التأديب ، وذلك كسله خسلال شسهر مسن تساريخ مسدور القسرار .

وهـذا التعـديل المشار اليه الذى خول الوزير سـلطات تاديبيـة سسواء فى مشساركة وكيل الوزارة او رئيس المسـلحة سلطتهما التاديبية او فى التعتب على تراراتهما التاديبيـة اقرارا لمسـلطته الرياسسية ، وبمـطا لاشرافه فى مجـال التاديب الذى كان يقصر عنـه منذ تاريخ المهل. يقسائون نظـام موظفى الـدولة _ هذا التعـديل لا يمس حق محسـدر

التسرار في سحبه أو تعديله ، ذلك الصق المستبد من القواعد المسابة المستقرة في التساقون الاداري .

ولما كان الأصل في القرارات التليبية أنها لا تنفيء سزايا أو مراكز أو أوضاعا بالنسبة إلى الأسراد ، فاته يجبوز مسحبها في أي وقت دون التقييد ببيعاد معين ، الا أذا ترتب على هذه القرارات في حالات استثنائية نادرة مزية أو مركزا لأحد الأفراد فلا يجبوز سحب القرار التأديبي الا خسلال مبعاد رفيع دعبوي الالفاء ، فاذا رفعت الدعبوي جاز السبحب طبوال بدة التقاضي في حدود طلبات م

على أن حق وكيا الوزارة أو رئيس المسلحة في سحب الترار الديبي المساحد من المسادر منه أو في تعديله ، يظل تأثيبا ما لم يتسرر الوزير سخالال ميعاد الشهر المتصاوص عليه في المادة ه/٣ سالفاء القارر أو تعديله ، ففي هذه الحالة يمتنبع على وكيال الوزارة أور رئيس المصاححة سحب القرار أو تعديله ، وذلك لزوال التسرار المادي منهما وحلول ترار الوزير محله ، لأن من المتسرر أنه لا يجوز لسلطة منها أن تسسحب أو تعدل ترارا صاحدا من سلطة عليا ،

وانقضاء ميعاد الشمه المنصوص عليه في المادة ٣/٨٥ ؛ لا الر له على حسق مصدر القسرار في سمحه اذا لم يستعمل الوزير حقسه في القصديل خلال هذا المحساد ؛ اذ يظلل لمسدر القسرار حسق سحيه خسلال ميعساده القانوني المقرر على النصو الشسار اليسه .

وشسان الوزير في منحب القرارات التاديبية شأن مصدر القرار غلا يؤشر انقضاء مبعداد الشدور على حقده (أي حدق الدوزير) في سحب القرار التاديبي ، مسواء في ذلك القرار المسادر منده أو: القرار المسادر من وكيسل الدوزارة أو رئيس المساحة باعتباره سلطة رياسية بالنسبة اليها ، وذلك خالل المعاد القانون القرم في القرواعد المساحة ، على أن يقتصر حقد فن هذه الجسالة على محسرد مسحب القرار دون اتضاد أى قرار آخر من القسرارات المفسولة له خسلال ميعساد الشسهر وهى القسرارات الخاصسة بالتعقيب على قرارات وكيسل الوزارة او رنس المسلحة على النحسو البسين بالمسادة على النحسو البسين بالمسادة مي المسسار اليها ، على أن يسكون سسحب القرار في هسده الحسالة ينباء على تظام معنم ممن مسدر ضده القسرار استفادا الى المسادة ١٦ من القسانون رقم ١٦٥ لمسنة ١٩٥٥ بقسان تنظيم مجلس السحولة التي تقضى بأن لا تقبل الطلبات المقسدية راسسا بالفساء القسرارات النهائية ليسلطات التاديبية عدا ما كان منهسا صسادرا من مجسالس تاديبيسة ، له وذلك قبل التظلم منهسا الى الهيئة الادارية التى المسدرت القرار ، او وذلك قبل الهيئات الرئيسسية وانتظار الواعيد المقسررة للبت في هسذا النظلم ،

(غتوی ۱۹ ۲ سے ۱۹۵۷/۸/۷)

قاعسدة رقسم (٩١)

: 12-41

حسق الوزير في توقيع الجزاءات التاديبية الواردة بالفقرة الاولى مسن المسادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المسدلة بالقسادون رقم ٧٧ السسنة ١٩٥٧ ولو لسم تجر النيسابة الادارية تحقيقها ١٨٠ .

ملخص الفتوى:

ان القسانون رقسم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تد عبدل نص الفترة الثلافية من المسادة ٨٥ على النصو الاتى : وللوزير مسلطة توقيع المقسوبات الشسار اليها في الفقرة الاولى كها يسكون له مسلطة الفياء القسرار المسادر من وكيل وزارة او الوكيل المساعد او رئيس المسلطة بتقسديدها أو خفضها وذلك خسلال شهر من تاريخ امسدار القسرار وله اذا ما الذي القسرار اخالة المسوظف الى مجلس التاديب خسلال المهسياد » .

ويبيعين من مقارنة هذا النص بالنص الأمسلي قبل تعسديله ان

عبسارة « في الاحسوال المنسووس عليها في المسادة } من التسانون رقسم 4. المسنة ١٩٥٤ الخاص بتقساء النبابة الادارية ، تسد هنفت في البس المسدل ، وبذلك رفسح القيد الذي كان يصد من سسلطة الوزير في توقيح الجزاءات التادييسة ابتداء ، واصبحت سسلطته في هسذا المسدد كاملة شسانها في ذلك شسان سسلطته في التعقيب على قسرارات وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة ،

(منتوی ۱۹۵۲ – نی ۸/۸/۲۵۲۱)

و ۹۲) مسعة رقسم

ألماده ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ معمدة بالقسانون رقم ٢٠٠ لمسمنة ١٩٥١ معمدة بالقسانون رقم ٢٠٠ لمسمنة ١٩٥١ معمدة في شسان توقيع المصراءات من يعينه الوزير بقسرار منهه من رؤسساء الادارات وغسيرهم عدم جسواز انصراف لفظ (وغيرهم) الى غسير موظفى الوزارة المعينة حرة ١٩٥٠ باعتبار المسيين والمسافظين رؤساء مصالح لهم سسلطة توقيع المقدوبات على موظفى الامسافظين رؤسساء مصالح لهم سسلطة توقيع المقدوبات على موظفى الامساون لل يؤثر في دائرة اختصاص كل منهم عرقرار سسليم مطابق القسانون لا يؤثر في ذلك تبعية المسيرين والمافظين لوزارة الداخلية ما داموا بحكم النظام الادارى لمسلحة الاموال القسررة يعتبرون رؤسساء المساوح هدد المسلحة في التقاليم و

ملخص المكم:

ان القسرار رقسم ١٥٥٣ لسنة ١٩٥٧ المسادر من وزير الماليسة والانتصادر من وزير الماليسة والانتصادر من وزير الماليسة والانتصادر بالنيابة بتساريخ ١١ من سسبتبر سسنة ١٩٥٧ ينص على انه المحددة ٥٨ من القسادون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واصالح خطسام موظفى الدولة المسدلة بالقسادون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ واصالح المهسل قسسرر:

مادة 1 — اعتبار السادة المديرين والحافظاتين بالمديريات والحافظاتين بالمديريات والحافظات رؤساء مصالحهم وتخويلهم مسلطة توقيع العقسوبات بالتطبيق لاحكام المادة ٥٨ آنفة الذكر على موظفى مصلحة الامسوال المتسردة الذين بعملون على دائرة اختصاص كل منهم ، عدا مديرى الاتسام المالية ووكلائهم ومأمورى المالية ، فتستمر سلطة توقيع جنزاءات عليهم المحير العالم لمصلحة الاموال المقسرة .

مادة ٢ - يكون لوزارة المالية والاقتصاد حسق المصل غير التظليات التي تقسد عن هده الجسراءات .

مادة ٣ - يعمل بهدا الترار من تاريخ صدوره .

وتنص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشسان نظام مرظفى الدولة المصدلة بالقسانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ المعسول به مسن تاريخ نشره بالمجريدة الرسمية في ٤ من ابريل مسنة ١٩٥٧ في المقرتبها الاولى والثانية على ما يائي:

« لوكيسل الوزارة المساعد او لرئيس المسلحة كسل في دائسرة المتسسمة توقيع عقوبتي الانذار او الخصسم من الرتب عن مدة لا تجاوزا و على يسامة الواحدة بحيث لا تزيد مسدة العقسوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلسك بعد سسماع أقوال المسوظف وتحقيق دفساعه ويسكون قساره في ذلسك مسببا .

ويعتب مى تطبيق الفترة السابقة رؤساء للمصالح الرؤمساء المساح الرؤمساء المسكريون للادارات والامسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الفيئ يمسدر بنعينهم قرار من وزير الحربيسة كما يعتب كذلك من يعينسه الوزير بقسرار منه من رؤسساء الادارات وغيرهم ويشسترط في الحسالة الإخيرة الاقتيسة » .

وانه لئن كان بن الوضوح بعكان ان لفظ « وغصيرهم » الوارد في نص المقدرة الثانية من المادة ٨٥ المبين آنفا لا يجسموز أن ينصرها

بحسكم اللزوم الى غير موظفى الوزارة المينة ، الا أن الديرين والمحافظين تبل تطبيع نظام الادارة المحلية حسكانوا لا يعتبرون بحسب المهود المريح لاحسكام القسوانين واللوائح التى كانت مسارية من هدؤلاء الفي بالنسبة لاختصاصات مصلحة الأمسوال المقررة فى الاقاليم ، فقسد نصر كتساب تعليمات والقوانين والأوامر الخاصسة بمصلحة الأموال المقررة المسادر فى سسنة ١٩٣٤ والسذى جمع شستات القسوانين واللسوائي الخامسة بالمصلحة المذكورة على ما ياتى تحت عنسوان « فسروع مصلحة الامسوال المقسررة في الاقاليسم » ،

« ۱۲ سـ تشسمل اعمال مصلحة الأموال المسررة في الاتاليم اعمال السمام الإيرادات بجميع مديريات القطسر المرى والاقسام المايسة بجميع المحافظات العمومية بالقلعة بحمر .

17 سـ يشرف على اعمال قسم الاسرادات بالمديرية بالسكاتيهة (تحت رياسة مدير الله بديرية) وهدو أو من يقدوم مقامه مدة غيابه المسئول الوحيد عن حسن سير الاعمال المالية بالمديرية وملاحظة النقة غي تنفيذها بالتطبيدق للتعليمات والاوامر والمنشدورات الصادرة مسن المسلحة ،

واذا صدر أمر من احد المديرين غى اية مسبانة بالمخالفة لتلك التعليمات والأوامر والمنشورات غملى باشسكاته الديرية أو من يقوم مسامة ان يسين لحضرته وجه المخالفة أو تعذر التنفيذ ليمسدر الأمر بالمصدول عنه غاذا لم يتنسع بذلك واصر على تنفيذ ما يسريد غملى البائسكاتب أن يحصل من مضرته على أسر كتابي وينفذ الأمسر كساهسو ويخطسر المصلحة به لتسرى رابها غيسه .

۲۱ ... يتولى العمل في الاكسام المالية بمحافظات الاستخدرية والتنسال والمسويس ودبياط رئيس التمسم المسالي (تحت ريامسسة المساقظ) » ود. ومنساد ما تقدم أن الديرين والمعلقطين كاتوا يتسولون سليس بحكم تبعيقهم لوزارة الداخلية وانها بحكم النظام الادارى لمسلحة الإسوال المسلحة الإسوال المسلحة الإسوال المسلحة فروع المسلحة المسلحة فروع المسلحة المنكن في الاتلام ، ولم تسكن تلك الرياسة وبزية ، وانها كانت مسلطة رياسية معلية ، وآية ذلك أن موظيفي هذه الفسروع كانسوا يلتسزون بالانصسياع لأوامر المدير أو المصافظ في أية مسالة حتى ولو كانت وامسر المسير أو المحافظ مسادرة بالمخلفة لتعليمات وأوامسر ومنشسورات المسلحة مسالة السنكر .

ومن ثم غاته يمتنسع _ بحسب المفهوم الصريح لاحسكام التسوانين واللواقع التى كانت سسارية قبل تطبيس نظهم الادارة المطيسة _ اعتبل المدين أو المحافظين من غير موظفى وزارة المالية بالنسسبة لاختصاصات مصلحة الأموال المقررة في الاقاليم وفي مجال تطبيس المفترة الثانيسة من المسادة ٨٥ المشسار اليها وبالتسالي يمسح تفويضهم من وزير المالية يسلطة تأديب كل أو بعض موظفى غروع المسلحة المذكورة بالاقاليسم بالمتطبيق الاحكام الفقسرة سساطة الذكورة بالاقاليسم

وينبنى على ما تقدم أن القدار الوزارى رقم ٥٤٣ لمسنة ١٩٥٧ المساد المسادر باعتبار المديرين والمحلفظين رؤسساء مصالح لهم سسلطة توقيع العقوبات على موظفى الامسوال المقسررة في دائرة اختصساص كلل منهم قرار مسليم مطابق للقانون ، وبالتسائي لا يسكون القسرار المسادر بالجزاء تطبيتسا له مشسوبا بعيب عسدم الاختصساص .

(طعن ۱۱۳۰ لسنة ٧ق - جلسة ٢١/١١/١٣١)

قاعسدة رقسم (٩٣)

البـــدا :

المسادة ٦٣ من القسانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ بنظسام المساملين المسنين بالدولة سستشابه في جوهسرها مع المادة ٨٥ من القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ سـ ممارسسة وكيل السوزارة او رئيس المسسلحة

لاختصاصها التاديبي في الصدود القررة بالمادة ١٣ المُسأر اليها الله المسلم القياب تعطيف تعويضا من الوزير — المادة ١٢ من القياد ارسم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تغظيم القيابة الادارية والمحاكسات التلديبية سلام وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة اختصاصها التاديبي المشار الميسة سائر ذلك : لمسكل من وكيسل الوزارة ورئيس المسلحة كسل في دائرة اختصاصها ، دون تغويض من الوزير سلطة احسالة الموظف الى دائرة اختصاصه ، دون تغويض من الوزير سلطة احسالة الموظف الى المحاكمة المتحقيق سائرة اختصاصها التاديبية أو خفظ التحقيق سائرة وحددها أو عن طريق الفيسائية الادارية وحددها أو عن طريق الفيسائية الادارية وحددها أو عن طريق الفيسائية

هلشص المقتوي :

لم يختلف الوضع بصدور القساتون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١ بنظام المسلمان الدنيين بالدولة اذ تتنسابه المادة ٦٣ سن هدذا التساتون في جوهرها مع المادة ٨٥ من التساتون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ الاسر الذي يتعسين معه تقسير المادة ٦٣ على ضدوء ما سبق ذكره بالنسبة للهادة ٨٥ بعضى أن يكون لكل من الوزير ووكيل السوزارة ورئيس المسلمة توقيع عقوبتى الاتسار والخصام من المسرتب في الصود التي بينتها المادة ٦٣ دون أن تتطلب ممارسة وكيل الوزارة أو رئيس المملحة لهذا الاختصاصات تفويضا من الوزير) باعتباره اختصاصا الصيلا لهذا الاختصاص تقويضا من الوزير) باعتباره اختصاصا الصيلا المنتها مناسبة مناسبة هذا الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٩٥٨ من القانون وحسمها مدلف البيان) ولا يسناب هذا الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٩٥٨ من القساتون رقم ١١٧ لمسانة

ومن حيث أنه من جهدة أخرى لم تبدين المدادة ٨٥ من القدانون رسم ٢٠١٠ لسنة ١٩٥١ مساحب السلطة غي رفع الدعوى التاديبية على المسوطف ، ولم يكن المشرع غي حاجة الي هذا البيان أذ أن الاختصاص برفسع الدعوى متفرع عن الاختصاص بتوقيع المقوبة ، وأن بن يبدلك توقيع المعسوبة على الموظف يملك بداهة رفع الدعوى التاديبيت ظليه ، فرفع الدعوى التاديبية لا يحد جزاره أذ هو لا يصدو أن يدكان احتيانية

ظلمحكسة التاديبية ، وتاسيساً على ما تقسم يكون لسكل من وكيسل الموارد ورئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة رفع الدعسوي التاديبية على الموظف ، سواء تم التحقيق بمصرفة الجهسة الادارية بوحدها او عن طريق النيابة الادارية وذلك تون حاجسة الى تقسويض من الوزير ، كما يملكان سلطة حفظ التحقيسة دون تفويض أيضسا .

اما ما ورد في المسادة ١٢ من القسانون ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة مننظيم النيسابة الادارية من احالة الاوراق الى الوزير او من ينسب لذلك من وكسلاء الوزارة او الرئيس المفتص — وهذا النص مماثل لنص المسادة عن القسانون ٨٠٠ لسسنة ١٩٥٤ باتشاء النيابة الادارية وقد تضسمن ايضا النص على احالة اوراق التحقيق الى الوزير المفتص او من ينسببه مسن بوكسلاء الوزارة سائل يعسدو ان يسكون الفسرض من ذلسك هو توجيسه المصلحات الوزير بوصسفه الرئيس الأعلى للسوزارة التي يتبعها المسوظلة أو من ينسبه الوزير في من ينسبه الموظلة أو من ينسبه الوزير لذلك دون ان يسسلب الاختصاص الاصيل لوكيسل الوزارة او لرئيس المسلحة كمل في دائرة اختصاصه المفسول لهمسالف بيمقضي نص المساحة ٢٦ من القسانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ سسسالف

لهدذا انتهى رأى الجدعية العبوهيسة الى ان الاختصاص المضول الوكيال الوزارة ولرئيس المصاحة ببتتفى المادة ٣٣ من التسانون ٢٦ من التسانون ٢٦ من التسانون ٢٦ من التسانون ٢٦ من المساخة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المنيين بتوقيسع جسزاء الاتساذ او المخصص من المسرت مدة لا تجاوز ثلاثين يوما عى السسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المقسوبة الواحدة عن خميسة عشر يوما هو اختصاص أحسيل لوكيل الوزارة ولرئيس المصاحة كل في دائرة اختصاصه ، وهو اختصاص مصدره القانون ولا يستلزم تغويضا من الوزير . ولا يستلزم تغويضا من الوزير . ولا يسابه هذا الاختصاص ما نصت عليسه المادة ١٢ من القانون ١١٧ لمساخة الادارية والمحاكمات التاديية ، وما هام لوكيال الوزارة ورئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه مسلطة هما لموكيال الوزارة ورئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه مسلطة

توتيع الجمزاء في العدود التقدمة فانه يملك حفظ التحتيق أو الاحالة الى المحاكمة التاديبية دون حاجة الى تقدويض من الوزير .

(ملوی ۱۲ - می ۱۸/۱/۱/۱)

قاعسدة رقسم (۹۶)

البسيدان

المسادة ٩٩ من القسانون رقم ٢١ اسسنة ١٩٧١ بنظام المسايين بالقطاع العام سلطة توقيع جزاءات حرمان المسلاوات وتلجيلها وخفض المسرت والوظيفية اعدهها او كلاهها تسكون لرئيس مجلس الدارة الشركة على المساملين شسافلي المسنوى الثالث سيكون لرئيس مجلس الادارة هذه السساطة ايضا على المساملين شسافلي شسافلي وظائف المستوى الاول والشائي بشرط أن يصدق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المنتصدة أو الوزير المختص على هدفه القسرارات بحسب ما أذا كسان قسرار الجسزاء ووقع على عامل بالوحدة الاقتصادية أو بالمؤسسة السساس ذلك: المؤسسة جهاز تابع الوزير خاضع لاشرافه وله سساطة المنسات قيادات مجلس ادارتها سوالوحدة الاقتصادية شركة أو جمعية للمسافة المؤسسة خاضسعة لاشرافها سيصور القانون رقسم ١١١ لسانة المنافرة المبحدة بالمؤسسة خاضسعة لاشرافها سيصدور القانون رقسم ١١١ لسان بالشركات من المستوى الأول والثاني مسن اختصساص رئيس مجلس ادارة الشركة ،

ملخص الحكم:

ان نظسام العالمين بالقطاع العام المسادر بالقسانون رقسم 11 المسئة 1471 ، والذي كان سساريا وقت صدور القسرار المطعون غيسه ، قضت مادة الاصدار الأولى غيسه بسريان احسكامه عسلى المساملين بالمؤسسنمات العسامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . ونصلت

المادة ٤٩ الاختصاصات في توقيع الجزاءات التأديبيسة وفقتها الغيساريين متداخلين من حيث المستوى الوظيفي للفسامل ، ومن خيث نوع الجزاء المسهقع . وورد بالنفيد ثانيا من هذه المسادة أن سسلطة توقيسع حزاءات حرمان من العملاءة وتلجيلهما وخفض المرتب والوظيفة احدهمما أو كلاهما تكون لرئيس مجاس الادارة على العاملين شاغلي الساءي الشالث ، وتكون له ايضا على العاماين شاغلي وظائف المستوى الأول والشائي على أن يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس أدارة المؤسسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأجوال ، والمفهوم مسن سياق نظام العاملين أن الفايرة التي أتي بها النص في سلطة التمسديق على قرار الجزاء بين رئيس مجلس ادارة المؤسسسة والسوزير المختص ، أن الأول هو سططة التمسديق على قرارات الجسزاءات على العساماين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ، وأن الثاني هو سلطة التصديق على قرارات المرزاء على العلماين بالمسلك التابعة له . وهذا المفهول يجد سنده في الخريطة التنظيمية التي كان يرسمها قانون المؤسسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالتسانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ جعات المسواد ١ ، ٦ ، ١٨ المؤسسسة جهازا تابعا للوزير خاضعا لاشراف وله سلطة اعتماد قرارات محالس ادارتها . وجعلت المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٤ الوحدة الانتصادية شركة كانت أو جمعيسة تعاونيسة تابعسة للمؤسسسة خاضسعة لاشراعها . ومن شم مان سملطة التصمديق على الحزاءات المشمسار البهما بالهند ثانيا ٢ - تكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسسة بالنسسبة للا يوقسع منهسا على العساملين بالشركسات التابعسة للمؤسسية .

ومن حيث أنه مسدر بعد ذلك التسانون رضم 111 اسسنة 1900 ببعض أحكام شركات القطاع العلم ، ونص في المادة ٨ منه على أن المؤسسات العسامة ألتى لا تمسارس نشاطها بذاتها . ونصت المسادد ٩ منه على أن « يتسولي مجلس ادارة شركة أو رئيس مجلس الادارة سابحسب الاحسوال الاختصاحات المتصوص عليها في التسوائين لمجلس ادارة المؤسسة

أو رئيس بجلس ادارتها بالنسبية الشركات التابعية لها » ومفدد ذلك كنه أن سلطة التصديق على الجزاءات الموقعية على المساطين بالشركات من المستويين الأول والثاني بالنسبية للصرمان من المسافوة والتي كلت وتأجيلها وخفض المرتب والوظيفية ، هده المسلطة والتي كلت لرئيس مجلس ادارة المؤسسية المتابعية لهما الشركة ، قد انتقلت بالقانون الخمسير الي رئيس مجلس ادارة الشركة ذاتها ، ولهمذا اتصدت سلطة توقييع الجزاء والتصديق عليه ، وفنيت سلطة التصديق لهمذا الاندماج المسادة .

ومن حيث أن المحكمة تختص من ذلك أن ما نعساه الحكم الاطعسون فيسه على قرار الجـزاء محل النـزاع بن عـيم تصبديق الوزير عليسه ،
وما رتبسه على ذلك من الغاء القسرار ، كل ذلك جانب صحح جرجيكم
القسانون ، الأمسر الذى يتعسين معه للجزم بمخالفته المجكم المجلب بن فيه
للقسانون فيها خلص اليسه من بطلان القسرار مجل النزاع ، والجاجب أن
الحسكم المطعون فيه لم يسسند الغساءه القسرار الى فير هذا أنها عـذا.
الشكم المطعون فيه لم يسسند الغساءه القسرار الى فير هذا أنها عـذا.
الشكم يثبت عدم جواب الحسكم الذي قرره بشسائه ،

(طعن ۷۱۷ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۲۱/۳/۱۸۸۱)

قاعبدة رقبم (٩٥)

البسسدان

سلطة رئيس مجلس الادارة في توقع الجزاء مصدور قسرار رئيس مجلس ادارة الشركة بتوقيع جزاء خفض الفئة الوظيفية وخفض الراتب مجلس ادارة الشركة بتوقيع جزاء خفض الفئة الوظيفية وقعت قبسل الراتب ملطون في قسرار الجزاء تاسيسا على أن المخافضة وقعت قبسل صحدور القساؤن رقم ٢١ اسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والمذي لم يخسول رئيس مجلس ادارة الشركسة أن يوقع عقوبة تجاوز خصام من المسرتب لدة خمسة عشر يوما على العساماين المنين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ما الطعن في حكم المحكمة التاديية الما المحكمة الادارية المايسا مقام الشركة بسحب قرار الجزاء وتوقيع المحكمة الادارية المايسا مقام الشركة بسحب قرار الجزاء وتوقيع المحكمة الادارية المايسا مينا الشركة بسحب قرار الجزاء وتوقيع المحكمة الادارية المايسات والمحتودة وتوقيع المحكمة الادارية المايسات والمحتودة التاديية وتوقيع المحكمة الادارية المايسات والمحتودة التاديية وتوقيع المحكمة الادارية المايسات والمحتودة الادارية المايسات والمحتودة الادارية المايسات وتوقيع المحتودة الادارية المايسات والمحتودة العددة وتوقيع المحتودة المايسات وتوقيع المحتودة المايسات وتوقيع المحتودة الحدودة الحدودة وتوقيع المحتودة الادارية المايسات والمحتودة المايسات وتوقيع المحتودة المايسات وتوقيع المحتودة الادارية المايسات وتوقيع المحتودة الادارية المايسات وتوقيع المحتودة المايسات وتوقيع المحتودة المحتودة المايسات وتوقيع المحتودة المايسات وتوقيع المحتودة المايسات وتوقيع المحتودة ال

عقدوية الخصيم من المسرقب خيسة عشر يوما - اخطيسار الشركية للمفسور امام المحكمة الادارية العليبا وعدم حفسورها رغسم نسكرار أعلانها وعدم طعنها في المسكم بالغساء قرار المسرزاء - قيسام الشركة بسبحب قرار المسرزاء محل الطعن يفيد انها ارتضت الحكم الطعسون فيه ودسم التزاع بسبحب قرار الجزاء واستبدال جزاء آخسر به المسكم بانتهاء الخصوية ،

ملخص الحكم:

ان منساصر هذه المنازعة تخلص هى أن المسدعى اقام دعسواه المسام المحكمة التاديبية بالاسكندرية طالبسا الحكم بالفساء القسرار المسادر بخفض عنته الوظيفية من وظلمة عنى براده بالمستوى النسانى بالربط (١٩٧٠ جنيه) شسهريا اعتبسارا من ٢٧ من ابسريل سنة ١٩٧٤ ، الى وظيفة سسائق نان بالمستوى الثالث بالربط (٢٠/١٥ جنيها) شسهريا ، مع خفض مرتبسه بمقدار ، ١٥٠٠ جنيها شسهريا ، واسستند عى دعواه الى مع خلفض درتبسه بمقدار ، ١٥٠٠ جنيها شسهريا ، واستند غى دعواه الى

واستند الحسكم المطعون نيه ، نيها تضى به سن النساء تسرار المسزد ، الى أن المخالفة وتعت تبل صدور التسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بنظام العساماين بالقطاع المسام ، حيث لم يسكن لرئيس مجسلس ١٩٧١ أدارة الشركة أن يوقع عقدوبة تجساوز الخصم من المرتب لمدة خيسسة عشر جنيها ، على المساملين الذين تجساوز مرتباتهم خيسسة عشر جنيها ، وذلك بأهسكم التسانون رقم ١٩ المسنة ١٩٥٩ .

واستندت هيئة مفسوض الدولة من تقسريرها بالطعن على هسذا الحسكم ، الى ان سلطة توقيع الجزاء انما تسستند الى ما يضوله التاتون السسارى وقت توقيع الجزاء ، وليس وقت وقوع المخالفة كمسا ذهبت المحكمة في حكمهما الطعمين . ومن حيث أن المسدمي تقدم بجلسسة ٢٠ من ديسسمبر سنة ١٩٨٣ بمانظسة مستندات ، وذكر أن الشركة تلبت بسسحب الجسزاء موضوع الدعسوى واسستبدلت به قرار جزاء آخر ، واشتبلت حافظسة المستدلات على أصل الخطساب المرسسل من الشركة الى المسدى بتسارية ١٤ من مارس سسنة ١٩٨٠ بنيسده بسسحب قسرار خفض الفئسة الوطلينيسة والمسرتب وما يتسرتب من آئسار وبتوقيع جزاء آخر عليه بخصم خمسة عشر يسوما ، وقد اخطسرت المحكمة الشركة المضسور والاطسلاع عسلى هذه المالفظسة ، ثم قررت بجلسسة ٣٠ من ينسابر سنة ١٩٨٤ اعسادة اخطسار الشركة ، ولسكن الشركة ام تحضر ولم تبد دفساعا ،

وهن حيث انه بيسين للبحكية من صحور قرار الشركة بمسحب السرار الجزاء محل الطمسن واسستبدال جزاء آخر به ، وصحم طعنها على الحسكم الصسادر بالفاء الجزاء المطمسون فييه ، وعسم حضسورها أما المحكسة في الطمن الماثل رغم تكرار اخطارها بعد نبسوت اعلاقها وكل ذلك يفيد أن الشركة بسحبها قرار الجسزاء محل الطمن ، قد ارتضت الحسكم المطمسون فيه وحسسبت النزاع بسحب القوار محل الطمن واسستبدال جزاء آخر به ، الأسر الذي يتمسين مصه اقتضاء الخصسوية في الطمن الماثل ، اخدا في الاعتبار بأن هذه الخصاء الخصسوية ، وأن كانت هيئية علمه المسادر من المحكسة الادارية العليسا في الحكم المسادر من المحكسة التلايية التلاييية المالدية الماليا في الحرى به قضاء هده المحكمة التأكر ، الا انهسا على ما جرى به قضاء هده المحكمة سين اطراغها الذين يسكون لهم وحدهم المسر التصرف في محسيرها ،

(طعن ۳۱۹ اسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۲۰/۳/۱۸۸۱)

قاعسدة رقسم (٩٦)

: 12-41

المساحتان ۸۲ و ۸۶ من قانسون نظسام العسام! بن بالقطساع العسام المساحد بالقطساع العسام المساحد بالقطساع العسام المساحد بالقطساء المتحد عقد اختصاص توقيسع جزاء السوقف عن العمسل لمسدة لا تجاوز سنة أشساء لمن نمسف الأجر برئيس مجلس ادارة الشركسة ونلك بالنسسبة الشساء لي وظساقف الدرجة الثالثة نها دونها وبمجلس ادارة الشركسة بالنسسبة لشساغلي الوظائف الأعلى منهسا فيتبحة ذلك : اذا وقسع جزاء من احسدي هاتسين الجهنين على احد المساملين الذين لا يدخلون في نطساق درجسات الوظائف التي تختص بها اعتسر هذا المساراء موقعا من غسير مختص الوظائف التي تختص بها اعتسر هذا المساراء موقعا من غسير مختص الا وقيسه .

ملخص الحكم:

 مع صرف الأجر برئيس مجلس ادارة الشركة وذلك بالنسمية لشساغلى وظالمة الدرجة الثالثة عبا دونها ويجلس ادارة الشركسة بالنسبة لشساغلى الوظائف الأعسلي منها وذلك بالقيسود وفي الحدود البيئسة بالبند } من المسادة ١٨ من نظام العساميان بالقطاع العام السابق الإشارة اليها . ووؤدي ذلك أنه أو وقع هذا الجزاء من احدى هاتين الجهسين على احد من العاملين الذين لا يدخلون في نظام ترجات الجاسسين على احد من العاملين الذين لا يدخلون في نظاماتي درجات الوظامئف التي تختص بها عدا هذا الجزاء ووقعا من غسير مختص الوظامئف التي تختص بها عدا هذا الجنواء وقعا من غسير مختص لا يصلف توقيعه ومن ثم مخالفا التسانون متعين الالفاء .

إ طعن ۱۸۸۲، أسنة ۲۷ ق ـ جاسة ۱۲۸۸/۱۸۸)

قاعسدة رقسم (۹۷)

: المسسدا :

قسرارات المجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على المسامين غيها لا تعتبسر من قبل القرارات الادارية — اسساس ذلك: تخلف عنصر المسلطة العامة وعدم تعلقها بمرافق علمة — اخفاعها لرقابة المساكم التاديبيسة بنص القسانون من مقتفساه أن يجعل طلبات الفاء قرارات الجزاءات تخضسع لنطاق دعوى الالفساء وقواعدها واجراءاتها ولدات الاحسكام التي تخفسع لها طلبات الفاء القسرارات الادارية التهائيسة المسادرة من السلطات التاديبية بتوقيسع جزاءات على العاملين المسنين بالسسدولة .

ملخص الحكم:

انه وأن كانت قدرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام على المساملين فيها لا تعتبر من قبيسل القدرارات الادارية بالمسنى المنهسوم عى مقسه التاتون الادارى لتخلف عنصر المسلطة العسامة عنها ونعسدم تعلقها بعرائق علمة إلا أن اخضاعها للرقابة التضائية من قبسل المحساكم التاديبيسة وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القسواعد والاجراءات والواعيد المنصوص عليها في تانون مجلس الدولة شانهة مسانه القسررات الادارية من متنصاه أن يجمل طلبات الفاء هذه المحرات الادارية من متنصاه أن يجمل طلبات الفاء هذه المحراءات الوقعة على المصابلين بالتطاع العام وهي المسار اليها في الفقدة (داني عشر) من المسادة ١٠ من تانون مجلس السدولة تخضيع في نطباق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها لمذات الاحكام التي تخضيع لها طلبات الفاء القرارات النهائية المسادرة من المسلطات. التاديبية بتوقيع جزاءات على الموطنين العهوميين وهي المسار اليها هي المترة (تلسما) من المسادة ١٠ من تقسون مجلس السدولة .

إرطعن ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (٩٨)

: المسلما :

مدى جـواز منح مديرى الفـروع ومديرى الادارات مـن غــي. شـاغلى الوظائف العليا بشركات القطاع المـام ســلطة توقيـع عقـوية الخمـم من الراتب بالنص على ذلك في الأهــة المِــزاءات أو يتفـويض يمــدر من رئيس مجلس الادارة وشــاغلى الوظــاتف العليـا كــل في حـدود اختصــاهه ،

ملخص الفتوى :

حسدد الشرع المسلطات التأديبية التى تبلك توقيسع الجسزاءات على العاملين بالقطاع العام على مسبيل الحصر وخسول مجلس الادارة مسلطة وخسع لاتحة تتناول انواع المخالفات والجزاءات المتسررة لكل منها ، وبينما كان بجيز لرئيس مجلس الادارة عى التانون رقسم ٦١ لمسنة ١٩٧١ التفويض عى توقيع الجسزاءات مسكت عن ذلك غى المساتون الجديد رقم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ ، عى ذات الوقت منسج شساغلى الوظائف العليا سلطة اصلية عى توقيع الجسزاءات وبناء على ذلك يكون عير الجائز النص عى لائحسة الجزاءات على منسح رؤسساء المسروع عن غير الجائز النص عى لائحسة الجزاءات على منسح رؤسساء المسروع

والادارات من غير شساغلى الوظسائف العليا سلطة توقيع جسزاء الخصم من، الراتب لأن ذلك مسيؤدى الى تخويلهم مسلطة امسلية فى توقيسع الجسزاء لم ينص عليها القسائون ، ولما يتسرتب عليه من اهنسلة سلطة الى مسلطات توقيع الجزاء التى وردت فى القسائون على مسبيل الحصر . كما لا يسسوغ صدور قرار بجسواز التفسويض .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى المنسوى والتشريع الم عسدم جواز النص في لائصة الجسزاءات على مسلطة اخرى لتوتيسع الجسزاءات خسلاف المنصسوص عليها في القسانون وعسدم جسسوازا التعسويض في اختصساص توقيعها .

(ملك ٢٨/٢/٢٤٢ -- جلسة ١١/١/٢٧٨)

الأمسور المسلمة أنه أذا أناط القسانون بسمسلطة معينة أهتصاهما ما ، غلا يجسوز لها أن تنسؤل عنسه أو تقسوض غيه الا أذا أجساز لها

قاعسدة رقسم (٩٩)

: البـــــدا

اختالف السلطة التلايية المنتصبة تبعيا الختيلاف الترجيات المصبوصية عين الترجيات التلاسعة ،

ملخص الحكم:

ان المسادة ۱۳۵ مکررا التی اضیف بالتسانون رقسم ۶۷۳ لسسنة ۱۹۵۲ بجسری نصسها کالاتی :

« يجوز انشساء درجات فرعية او خصوصية وتقرير قواعد منسح

العسائوات الخاصة بها والترقية اليها بقسرار من الوزير المختص بموانقة وزير الماليسة والاقتضاد وبعد المئذ رأى ديسوان الموظفين . . الخ » .

وهذه المادة تجيز انشاء درجات فرعية او خصوصية باوضاع خاصـة واذ طبقت الهيئـة العامة نص هذه المـادة وانشـات في ميزانيتها درجات خصوصية فلا معابة عليها في ذلك وبالتالي لا وجه للقهول بأن السدرجات التي أنشاتها هي في واقع الأسر درجات تاسسمة اذ الدرجات الخصوصية غير الدرجات التاسعة للاختلافات العديدة بينهما والخصيها في هذا المقيام تحديد السلطة التاديبية مساحبة الولاية ، اذ الدرجة الناسسعة تعتبر من درجسات المسوظفين الداخلسين في الهيئسة وبالنالي يكون مجلس التاديب دون غيره هو المختص بتوتيع عقدوبة الغصال وذلك اعمالا لنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسانة ١٩٥١ اما الدرجات الخصوصية او الفرعية فيعتبر شاغلوها من الضارجين عن الهيئسة اذ لم ترد درجاتهم مي عداد الموظفين الداخلين عى الهيئة ومن ثم يخضيعون عي سلطتهم التأديبية لحكم المادة ١٢٨. مَن قسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ التي عسدنت المقسوبات التاديبيسة التي يمكن توقيعها على المستخدمين الخسارجين عن الهيئة ومسن بيمها الغمل وعقدت المططة التاديبية عليهم لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وجعلت القسرارات التي تصدر بهدده العقسوبات نهائية فيهسا عدا عقوبة الغصل فأجازت التظلم منها الى لجنة شيئون الموظفيين بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم في مدى استبوعين من تاريخ الاعسلان بقرار الغمسل وجعسلت قرار النجنسة نهائيا واذ احازت التظلم غان الدي يعرض عليها هو الصلد ضده لا الهيئك دادائىك .

> (طعن ٤ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦١/٢/١١) قاعــنة رقــم (١٠٠)

> > البــــدا :

تعسريف المسوظف الدائم في هسكم القوانين واللوائح الممسول بهسا قبسل صسدور قانون نظسام موظفي اللولة ساقيام التلازم وقتلة بين دائميسة الوظيفة وبين التثبيت فيهما مد المسلطة التي كانت تمملك التساديب بالنسسبة الموظفين الدائمين وتلك التي كانت تملكه بالنسبة الموظفين غمير الدائمين .

بلخص الحكم:

أن مجالس التأديب كانت — طبقا التدوانين واللوائح المعسول بها تبل مسدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هي المسلطة التأديبية المختصة بالنسبة للموظفين والمستخدمين الدائمين ، وقد كانوا بحسب مفهوم تلك القدوائين واللوائح المسابقة على قداؤن المنكور من كان يجرى على راتبهم حسكم الاستقطاع ، اى من كانوا بثبتين ، اذ كان الشلازم قائما بين دائمية الوظيفة وبين التثبيت غيها ، غدالا يعتبر موظفا دائها الا من كان بثبتا (اى يجنرى على راتبه حسكم الاستقطاع) ، ولا يعتبر موظفا دائها الا من كان بثبتا بن كان لا يجرى على راتبه حسكم الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن عددا الموظفين الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن عددا الموظفين الدائمين على النحو المقدمة للسلطة التاديبية بالنسبة لهما الوزراء او رئيس المصلحة حسب الاصوال

(طعن ۱۱۰ لسنة ۲ ق ـ جلسة ۲/۲/۲۵۹۱)

قاعشدة رقسم (١٠١)

المـوظفون المؤقتون بمجلس بلدى مدينـة القــاهرة ــ المــنظة المُحتصـة بناديبهم وفصــلهم من الخـنهة ــ هى الدير العــام لا هيئــة المُجاس البــادى ــ أســاس فلك مستفاد من نص المــواد ٤٧ ، ٨٤ ، ٩٩ ، من القــانون رقــم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٩ باتشــاء مجــلس بــلدى مدينــة القــاهرة و ٢٠ ، ٢٠ من القــانون رقم ٢١٠ لســنة ١٩٥١ بشــان نظــام مخطفى المــواة ،

ملخص الحكم:

تنص المادة ٧٤ من القانون رقم ١٤٥ لسمنة ١٩٤٩ بانشساء محلس بلدى مدينة القساهرة على أن « للمسدير العام الاشراف التسام على حميم الموظفين والسمة تخدمين وهو الرئيس الفعملي لهم » وتنص المادة ٨٤ على انه « مع مراعاة احسكام هسذا القسانون تسرى على موظسفي المجلس جميسع القسوانين واللسوائح الخامسة بموظمسفي الحسكومة ومستخدميها » وتنص المادة ٤٩ على أن « يختص المحير العمام بممة ياتي : . . . ثالثا : جميع المسائل الأخرى الخامسة بمسوظني المجلس ومستخدميه الدائمين كالنقل والأجازات والمقسوبات التأديبيسة وغسيرها لغاية الدرجة الرابعة والحدود المقررة في القسوائين واللسوائح . رابعا: جهيم المسائل الخامسة بالمستخدمين الفارجين عسن هيئة العمال في الحدود القررة في القوانين واللوائح » ويبين من ذلك وبن تصفح كافة النصوص الأخرى الواردة في القانون رقام ١٤٥ لسعنة ١٩٤٩ الشعار اليه انها لم تتعرض لبيان السلطة المختسة بتاديب وغصل موظفي المجلس المؤقة الأمر الذي يستوجب الرجوع نى هــذه الحـالة الى احكام قانون نظـام موظفى الـدولة رقـم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طبقا للاهالة التي أوردتها المادة ٨٨ سسالفة الذكر وتقضي هذه الأحسكام بأن السلطة المختصة في فصسل الموظفين المؤقتين الحكوميين منوطة بالوزير طبقا للمادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتنص الفقسرة الثانية من البند الخامس من نمسوذج عقسد الاسستخدام المسرافق لقرار مجلس الوزراء المسادر في ٣١ من ديسسهبر سنة ١٩٥٢ز تنفيذا لنص المادة ٢٦ المذكورة ولما كانت الفقيرة الثانية من المادة ٩٤ من القسانون رقم ١٤٥ لسينة ١٩٤٩ قد نصت على اختصاص مسدير عام البلدية بتعيين موظفى المجاس ومستخدميه الدانبين لفاية الدرجة المسادمة وترقيتهم ومنحهم العمالوات ... وهدده السططة بذاتهسا هي السلطة المتسررة للوزير فيما يتعسلق بتعيسين موظفي السدولة طبقها للفقرة الثانية من المسلاة ٢٠ من قانون التسوظف ، ولمسا كانت

السلطة في تعيين الوظئين الوظئين منوطة بالوزير طبقيا للسادة ٢٦ من هذا التسانون وقرار مجلس الوزراء المسلر اليه مع قدته يستقلا من هذا كله أن السلطة المختصة بتعيين المسوطنين المؤقتين بمجلس بلدى مدينة التساهرة هي الدير العسلم باعتباره مساحب السلطة المتابلة لسلطة الوزير عني التعيين وبالتسلي عان السلطة التي تباك عصلهم هي ايضا الدير العسلم ولا كان ذلك وكان قسرار عصل المسحمة من الخدمة وهو من المسوطة التابيدين على الدرجة التابيدية هي من الدرجة التابيدية بصعب وصساها في الميزانية قد مسدر مسري يمكن حد بحسب البيسان السلبق وهو مدير عام بلدية التاءهرة فائم يمكن قد صدر مسحيحا من ناهية مسلطة اصداره ، ويكون المسكولي يمكن قد مسدر مسحيحا من ناهية مسلطة المسداره ، ويكون المسكولي المطعون فيه اذ نبسا غير هدذا النحو ، وقضي بعسم المنصاص مسديرا عام البسلدية بالمسدار مثل هذا التسرار بدعوى ان المذي بختص بالمداره هو هيئة المجلس البسلدي مقدد خالف التساون .

(طعن ۹۲۱ لسنة ۷ ق ـ جلسة ه/۱۹۳۲۱)

قاعسدة رقسم (۱۰۲)

البسسدا :

مدى اختصاص رؤساء الراكز والمدن بتاديب العماماين التابعين نفسديريات في النطساق الاقايمي للمسركز أو المعيشة •

ملخص الفتوي:

من حيث ان تانون الدحكم المحلى خول الحصافظ جيسح السلطاتة التنسيقية المتررة للوزراء بمتنفى التوانين واللوائح ، كما خصوله بالاضافة الى نلك سسلطة توقيدح الجزاءات على العساملين بالمحافظة سسواء من كان منهم بفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المصلى أو من كان منهم بفروع السوزارات أو الجهسات التى تعبسل في المساق المحافظة ، أساق المحافظة من رؤساء وحدات الحكم المحلى ، غان المصرع في قانون ما المصافط من رؤساء وحدات الحكم المصلى ، غان المشرع في قانون

تظام الحكم المحلى عهد الى الانتصة التنفيصنية تصديد اختصاصات الورصدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة ، والتى كانت تبارسها أصلا الوزارات المحركزية ، ولتسد خسوات اللانصة التنفيضية الوصدات المحلية فيها يتعلق بشئون الاوتاف التى تقسوم عليها مديرية الاوتاف بالمحافظة ، اختصاصا بنشر الدعسوة الاسلابية وبتنبية أعمال البسر والاشراف على المساجد وصيانتها وبالاشراف على المساجد وصيانتها وبالاشراف على المساجد المحافظة ، اختصاصات المحلية الموال الاوتاف ، وبالاشراف على المساجد وصيانتها لا للناف المحلية المحليات واللائم المحلومة المحليات واللائم المحلومة المحليات المحلومة اللائم والمحلومة المحلومة المحلومة اللائم والمحلومة المحلومة اللائم اللائم والمحلومة المحلومة ال

وتبعما لذلك ، ماته بالنسمية للحمالة المعروضة ، لرئيس مسركز كلمر الزيات أن بطلع على الأوراق المتعلقة بادارة تغتيض المساجد بالمسراكر الادارية منها والغنيسة ، ليبدى بشمانها ما يعن له من ملاحظامات وتوصيبات وآراء ، في نطحاق مسلطة الاشراف المفسولة له ، بيد انه لا يصلك أمسدار قرارات نهائيسة في هسذا المسدد يكون من شمانها تجسريد المسلطة الرئاسية بمديرية الأوقاف بالماغظة من اختصماهاتها المقسرة بالنسمية للادارات التابعة لهما كما لا يملك توقيع الجرزاء .

واذ تضى قانون نظام الحسكم المحلى رقم ٣ كل اسسنة ١٩٧٩ المعدل بالتسانون رقم ، ٥ لسسنة ١٩٧٩ المعدل بالتسانون رقم ، ٥ لسسنة ١٩٧٩ بينج رئيس المركز مسلطات وكيل الوزارة ورئيس المحسلجة في المسائل المالية والادارية بالنمسية لأجهزة المركز على النحسو الذي تبينه اللائحسة تسد خات من نص يخدوله سلطة توقيع الجسزاءات على موظسفى المديريات المسالمين في النطاق الاتليمي للمركز ، وكان قانون نظام الحسكم المحلى قسد خول المحسانظ مسلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسسا لهم وقا لحكم المسادة ٢٧ مكسرر من هسذا القانون ، وكان قسانون المسالمين المدنين بالمدافقة مسلطات

التأديب على الوزراء وشساغلى الوظائف الطيا ، كل فى نطباق اختصاصه. فان تأديب العساملين بادارة تفتيش المساجد بمركز كتمسر الزيات انسا يكون للهحسانظ وشساغلى الوظائف العليا بمديرية الأوتلف بالمحافظة. ٤ . دون رئيس المسركز .

لذلك انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتيوى والتثريع الى أن المتساص رئيس مركز كفر الزيات بالاشراف على المسلجد ليس من شائه حجب المتساس مديرية الأوقاف بالماقطة ولا يضوله تأديب المسلماين المتبعين للمبرية في الفطاق الاتابعي للمبركز ،

(ملف ۲۸/٤/۱۲۸ - جلسة ۱۱/۱۱/۱۸۱۱)

قاعسدة رقسم (١٠٣)

: المستحدا :

جزاءات تاديبية ... مسلطة ترقيعها ... مديرو ورؤساء ووكسلاء الحسابات في الاوزارات ... القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٣/٣٦ بشان اعتبارهم تابعين اداريا الوزارات التي يعهاون بها ... التضرقة بسين الاشراف الاداري والاشراف الفني عليهم ... الاشراف الاداري وتوقيع المجزاءات عن المخالفسات الادارية من سسلطة الوزارات التي يعماون بها ... بقاء حق الاشراف الفني وتوقيع الجهزاءات عسن المخالفسات الماليسة. الوزارة الخيزانة ،

ملخص الفتوى:

تنص المسادة الاولى من القسرار الجمهسورى المسادر في ٢٦ مسن. مارس سسنة ١٩٥٨ بشسان اعتبسار مديرى ورؤسساء ووكسلاء السسام المسابات تابعين اداريا للوزارات التي يمسلون بهسا على أن ﴿ يمابل رؤسساء ومديرو ووكسلاء الحسسابات في الوزارات المختلفسة معسابلة المسوظفين المنتدبين ساى أن تقسوم الوزارات بالاشراف والسرتابة الادارية

عليهم ونخطر وزارة الماليسة والاقتصاد بسكل ما نتخذه من اجسراءات قبلًا هسؤلاء الموظفسين » .

وتنص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشمسان نظام موظمني الدولة هي غفرتهما السادسة على انه « في حسالة نصدب موظف نهن عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التادسة بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة ندبه من اختصاص الجهسة التي نسعب للعهسل بهسا » وحكمسة هذا النص أن ولاية التساديب منسوطة بالاشراف على اعمسال الموظف ورقابته ، فحيث يسكون الاشراف والرقابة تسكون سلطة التأديب . وللسا كانت الجهسة التي ينسدب الموظف للمسل بها هي اقدر الجهسات على تقسدير ما يقسع فيه مسن خطسا او تقصير اثناء عسله بها وذلك مى ضدوء ظروف هدذا العمل وملابسساته التي تختلف باختلاف الجهات الادارية ويحكم اشرافها على عمله -فقد خولها المشرع سططة تأديبية عمسا يقع منسه من مخالفسات أثنساء مدة نديه ، وذلك اعمسالا للاصل سالف الذكر ـ ولما كانت المادة الأولى من القسرار الجمهسوري سسالف الذكر تقضى بمعساملة رؤسساء ومديرى ووكسلاء الحسسابات في الوزارات المفتلفسة معساملة الموظفسين المنتسدبين غان مقتضى ذلك أن يسكون تأديبهسم عمسا يقسع منهسم مسن مخالفات اثناء مدة تدبهم من اختصاص الجهلة التي يندبون للممل ٠ ـــــه٠

غير أن المشرع رأى ان الناحية المنية في عبل هولاء الوظفين المخسل في اختصاص اية وزارة الخزانة منها في اختصاص اية وزارة الخرانة منها في همولاء الوظفين مسن الحصرى ، وذلك يقتفى الاحتفاظ لها بالاشراف على همولاء الوظفين مسن هده الناحية ، ولهذا نصت الممادة الثانية من القرار الجمهورى على أن « يتبسع رؤساء ومديرو ووكملاء الحسابات وزارة الضرانة وتشرف عليهم فنيا وتكون مسموليتهم في هذا مباشرة المامها في كمل جما تطلبه اليهم ولها كذلك ان توقع عليهم الجراءات بما يحستق

مسئوليتهم الننية تبلها » و ومتشى ذلك أن هؤلاء الموظنين لا يعاملون معالمة المنتدبين غيما يتعلق بالناحية الغنية من عبلهم ، يسل يظلون تابعين في هذه الناحية الى جهتهم الامسلية وهي وزارة الفزانة دون الجهة التي يعملون بها لاتها أقدر على الرقابة والاثراف في هذا المجال من تلك الجهات ، وذلك يستتبع تخويلها سلطة تاديبهسسم عها يقسم من مخالفات غنية أثناء عبلهم بالوزارات المتلفة على لها الاثراف الادارى عان طبيعة الامور تتفي بتضويله للوزارات والجهات الما الاتبارة على التي يعملون وزارة الفزارات والجهات أن تفطر هذه الوزارة بها تتفسف هن الجراءات تبلهم .

وعلى هذا غان القسرار الجبهسورى المسادر في ٢٦ من مارس سسنة ١٩٥٨ المسسار اليه يغرق في معاطة رؤساء ومديرى ووكسلاء المسسابات الذين يعبلون بالوزارات بين الجسانب الفني مسن اعبالهسم والجسانب الادارى ، فبينمسا يضول وزارة الفرانة حق الاثراف النفي على اعبالهم بما يستتبعه من مساطة تأديبية عبا يتسع منهسم مسن مخالفسات فنيسة النساء علمهم بالوزارات سد هانه يحتفظ لهدده الوزارات بسلطة الاثراف والرتابة عليهسم من الناحيسة الادارية وما يسستتبع من مساطة تأديبهسم عبا برتكبسونه من مخالفسات ادارية انتساء عبلهسم م

(نتوی ۱۰۷ - نی ۱۱/۲/۲۰۱۱)

قاعسدة رقسم (١٠٤)

البـــدا :

اختصاص مدير المصلحة بتوقيع الجزاءات في المحدود القررة قانونا عدم جواز مباشرة وكيله الهذا الاختصاص الا اذا كان هناك ماتع يحول بينه وبسين مباشرته – الفاء القرار الصادر من الوكيل في مثل هذه الحالة ووجوب اعادة عرض الموضوع على المحدير ما يراه .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٢ من القسانون رقم ١٠٤ لمسنة ١٩٤٩ باختصساصات مجلس ادارة السكك الحديدية تنص على أن « يقسوم المدير العسام تحت اشراف وزير المواصسلات بادارة السكك الحديدية والتلغراف والتليفونات. وتصريف شــنونها الاعتبادية وذلك مع مراعاة احسكام هذا التسانون ، وله على الأخص أن يبت ضمن حمدود القموانين واللوائح في المسمائل الانبية وهي : ١ ـ ج ـ جميسع المسائل الأخسري كالعلاوات القانونية والإجازات والعقربات وغيرها» . ويبين من ذلك أن توقيم الجسزاءات على موظفي المسلحة كان منسوطا بمدير عام المسلحة طبقا لأحسكام هذا القانون ، وهذا الاختصاص معتود له دون سسواه يباشره بنفسمه ولا يحل وكيسل المدير المعام محسله فيه الا اذا كان هنساك مانع يحسول دون مباشرته له . ومن ثم ماذا كان النسابت من كتساب مصلحة السكك الحديدية لهيئسة مفسوضي الدولة في ٥ من مايسو سسنة ١٩٥٨ رقم ١٦٥/٧/٢٨ أن مدير عام المصطحة لم يكن في اجسازة في يوم ٢٦ من يوليسه سنة ١٩٥٤ ، وهو اليسوم الذي أوقع نيسه الجسزاء عسلي المسدعي ، كما لم يثبت أن مانعا ما قد حال دون قيام المدير العام بمبساشرة هذا الاختصاص حتى يمكن أن يحسل وكيله محسله في مباشرته ٤ فان هـذا القـرار ، اذ صدر من غير مختص باسـداره ، يكون مخالفها للقانون متعينا الغساؤه ، الا أنه يجب التنبيك الى أنه مهما يكن من المسر مي موضدوع التهمة ذاتها ومي شان ثبوتها او عديم ثبوتها ومي نسوع العقسوبة التي يحسق توقيعها ، فإن القسر أر الشهار السه تسد شسابه عيب ينبنى عليه بطلانه بسلبب عدم اختسساس وكيل المدير المسلم ، فيتمسين ـ والحسالة هسذه ـ اعادة عرض الموضسوع عسلى الرئيس المختص قانونا لتقسرير ما يراه في شمان ما هو منسوب المدعي من حيث ثبوته أو عدم ثبوته ، والجرزاء الذي يوتسع عليه في حسالة ما اذا رئى ادانتمه نيمها هو منسموب اليه ليصمور قممراره ني

(طعن ٧٥٣ لسنة ٣ ق _ جلسة ٩/٥/١٩٥٩)

قاعسدة رقسم (١٠٥)

البسيدا :

صدور قرار بفصل العالمين بالؤسسة العالمة لهيئة مسدورة التصرير بغير الطريق التابيعي اسستغلا الى رداءة مسحيفته مستدلا على ذلك بالجزاءات التلابيسة التى وقعت عليسه الثاء خعمت و فسلو الاوراق مما يثبت النجهة الادارة قسد اسستفتت في اعسدار قسرار الفصل الى عسكم صادر فد هذا العامل من محكسة الجنح في تاريخ سسابق على تعيينه باربع سسنوات سمقضى نقك عسم جسواز تكيف سسابق على تعيينه باربع سسنوات سمقضى نقك عسم جسواز تكيف هذا القسرار على أنه قرار باقهاء المضمة الارتكاب جريمة مضالة بالشرف والأمانة — اذا كان المثابت أن قسرار القصل قسد مسدر مسن بالشرف والأمانة — اذا كان المثابت أن قسرار القصل قسد مسدر مسن رئيس مجلس ادارة المؤسسسة العسامة لهيئة مديرية التصرير غانه يسكون مشسوبا بعيب عدم الاختصاص — اسساس ذلك أن القسرار المشكورا

ملخص الحكم:

ان الثابت بالأوراق ان القدرار المطمون فيه قد مسدر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التصوير ، وإبالغ قصواه الى ادارة شئون العاملين بالمؤسسة بكتاب مراقبة الشئون العاملين بالمؤسسة بكتاب مراقبة الشئون القاتونية المؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذي جسرى بأن رئيس مجلس الادارة وافق على عدم عودة المدعى الى العبسل لتحريشه العبسال على الإغراب في ١٢ من نوفعبسر سنة ١٩٧٥ ، وإنه كان تسد مسبق صدور هذا القرار أن المدعى انقطاع عن العبسل مدة خيسة عشر يسوما في شمير سسبتبر سنة ١٩٦٤ وتبين انه كان مجبوسا خلالها تنفيذا العقوبة المحكوم بها عليه من محكمة الجنسع خلالها المتدينة المتوبة المدارة المستانفة بسسوهاج في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ ، وإن الادارة التانونية بالمؤسسة المنت في ١٨ من اكتسوير سسنة ١٩٦٤ باعادته

الى العمل _ وبصحة تعييفه بالمؤسسمة عي ٥ من ينساير سنة ١٩٥٧ - باعتبار أن الجريمة التي حكم عليه ميها - وهي المنصوص عليها مى المسادة ٣٤٢ عقسوبات - لا تعتبر من الجرائم المُطلة بالشرف والأمانة ولا تصلح سببا لانهاء خدمته ، وعنسد عرض هذه المذكرة على رئيس مجلس ألادارة أشهار باستطلاع رأى الجههة التي يعهل بهها المدعي فما أذا كانت في حاجـة اليـه ، كهـا طـلب بحث ملف خدمتـه واعادة المسرض ، وقد أجاب مدير التنفيذ المختص على اشارة رئيس المجلس هائه لا يوانق على هـودة المدعى للعهـل لسسابقة مجازاته تأديبيـا ندر ١٢ هن تؤهيد منة ١٩٥٧ للتعدريض عسلي الاضراب وتسرك مسكان الممسل ، وقد اعتمد رئيس مجلس الإدارة هذا الراي ومن تسم مسدر قرار القسمل بمنتها إلى هددا السبب ، وقد المسحت المؤسسية في مفكرات فكاعهما أن المبدعي مسل بغير الطريق التأديبي لرداءة مستبقته بمسموم توقيسغ الجزاء التاديبي سالف الفكر عليسه ، وأيضا لسبب مجازاته مرتبين بخصصم ربع يوم من أجسره مي سنة ١٩٥٨ وسيلة ١٩٦٣ لارتكابه مخالفة الغيساب عن العمل ، وقالت أن القسرار صدر من رئيس مجلس الادارة المختص باصداره طبقا للمسادة ١٣ من اللائمة الداخلية للهيئة الدائمية لاستصلاح الأراضي الصيادرة بالتيرار الجمهوري رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ التي تضول رئيس الماس سلطة فصل العساملين سمن غير شساغلي الوظائف الرئيسسية سبغير الطريق التـــاديين .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القسرار الطعون فيسه قد انطوى على تمسل المسدعي بغير الطريق التاديبي اسستنادا من مصمدره الى رداءة مسسينة المدعى الوظيفية ابان عمله بهيئة مستبرية التحسسرير مستدلا على ذلك بالمسراءات التلايبية المثلاثة مسلمة المبان التي وقعت عليسه اثناء الخسدمة ومستخلصا منها عدم مسلاحيته للاسستمرار في وظيفتمه ، هسذا وليس في الأوراق ما يثبت أن جهسة الادارة قسد استندت غي احسدار الترار الخكور أبي الضبكم المسادر ضعد المعنعي من خمكية الجنسج المسائنة بسبوهاج في 17 من مارس سسبة بهرابا بهريمة تبديد الاموال المحبوز عليها التي تقسع من المالك المحبين حارسسا عليها . وكان عسم اسسائناها اليه امرا يتبولا > أذ أن هيها المحكم سسابق على تعيين المسدى في خديتها بالربع سسنوات > ولو كانت الواح مصدر القرار قد أنجهت حقيا الى أنهاء خدية المسدى امستفادا الى مسدور الحكم المنكور باعتبار أنه مدر في جريسة مخلة بالشرف الى مسدور الحكم المنكور باعتبار أنه مدر في جريسة مخلة بالشرف السبب عبيلا بالمادة ٦٦ من الأحساء خديته استفادا الي هيذا السبب عبيلا بالمادة ٦٦ من الأحساء خديته المسائن المسادرة بالقرار المحسودي رقم ٢٥٥٦ لمستفة المحابين المسائن المسادرة بالقرار المحسودي رقم ٢٥٥٦ لمستفة ١٩٦٦ المادة عدارا بالمحاب المنافقة وفي المستخلاص كنة القرار على نصو يضائف ما ورد بالأوراق وما القرار به الجهية الادارية التي اصدرت القيرار .

ومن حيث ان تسابت ان القسرار المطعون هيه قد مسيدر سن رئيس مجلس ادارة المؤسسة المابة لهيئة مديرية التحرير ، فاتيه يسكون مقسوبا بعيب عدم الاختصاص ، وذلك للاسسباب التي تضيفها حكم المحكمة الادارية لرئاسة المجهورية والمسابق ايرادها تقصيلا ، وهي اسسباب صحيحة قانونا تقسرها هذه المحكمة وتؤيد المنتجة للتي التهت اليهسا ، والتي مؤداها ان القسرار المذكور كان بجب أن يحسفر من رئيس الجمهسورية وهده ، اما قسول المؤسسسة أن رئيس مجلس من رئيس الجمهسورية وهده ، اما قسول المؤسسسة ان رئيس مجلس من القسرار المجمهسوري وهده ، اما قسول المومل عملا بالمادة ١٣١ من القسرار المجمهسوري رقم ، ٢٢٧ لمسنة ١٩٦٥ باللائحة الداخليسة للهيئسة الدائمة لاستصلاح الاراشي ، مقول مردود عليه بأن تطبيق الحسام هيذة اللائحة على المهامين بهيئسة مديرية التصرير كان مجمهسورا على فترة الدماجها في الهيئسة الدائمة لاسمسلاح الاراشي على المينان على الهيئسة الدائمة لاراش على الهيئسة الدائمة لاسمسلاح الاراشي على الهيئسة المينان المي

مسنة ١٩٥٧ ، وقد انتهت هدذه الفترة غي ٣ من ديسسمبر سسنة ١٩٦٢ الذي جمسل هيئة يمسدور القرار الجمهسوري رقم ٣٣١٨ لسسنة ١٩٦٢ الذي جمسل هيئة مديرية التصرير مؤسسة عامة مسستقلة وأسسبغ عليها الشسخصية الاعتبارية ، وقضى بخفسوع العاملين فيها للائحة نظام العاملين بالمؤسسسات المسامة المسادر بالقسرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسسسنة .

ومن حيث أنه وأن كان عيب عسم الاختصاص السدى شسابه السدر الماهسون فيه يكنى بذاته للحسكم بالفساته الا أن المحكسة تسرى اسستكهالا لبحث كانة جوانب المنسازعة أن تنظير الأسباب التى قسام عليها فبالنسبة لواتمة الاشراب يتفسح أنها وقعت عن 17 من نوفهبسر مسنة 1908، وجوزى المسدعى عنها تأديسا بخمسم ثلاثة أيسام بسن مرتبه و ومفاد توقيع هذا الجسزاء البسيط أن هذه المخالفة كانت على حسن مسير العوسل - أما المخالفة أن الأخريان المتحملتان على غباب المدعى غها من المخالفة أن التربيات المدعى عها من المخالفات التاقهة الذي تقدع كاسرا أثناء المهل وليس أدل على ذلك من أن الجسزاء عن كل منهما كان خمسم ربع يسوم من اجر المدعى ، وعلى ذلك عن هذه المخالفات البسيطة لا تصلح مسببا لحمل قرار القمسل المطعمون فيسه ، مهما يجعسله خليتا

ومن حيث ان الحسكم المطمون نبه قد ذهب الى غير ذلسك فتسد تعسين الحسكم بالغائد وبالغاء القسرار المطمون نبه وما يتسرتب علي خلك من آئسار ، مسع الزام الجهسة الادارية الممروفات .

عد المعن م 100 السنة 18 ق حياسة ١٠٥٠/١/١١٤٠٠)

قاعسدة رقسم (١٠٦)

: المسادا :

اذا كانت الجهسة التي يتبعهسا العسامل وقت توقيسع الجسزاء قسد

حسات محل البهسة الأولى في القيسام على شسئون المسرقين الذي وقعت المخالفة في شسقه مان الاختصساص بتوقيع المسرواء عن هسف المخالفة يصبح للجهسة التي صار المسامل تابعا لها أخيا وللساء نتيجية علولها ومصل الجهسة الأولى في اختصساصاتها سيال سيال السرور والمسابلين فيها بالمحافظة الشرطة بالنسسية الى ادارات المسرور والمسابلين فيها بالمحافظة التي منيرى الأمن بالمحافظات اعسالا لقسرار وزير الداخليسة رقم ٥٠ لسسنة ١٩٦٣ يتسرب عليه أن يصسبح لمديرى الأمن سسلطات رؤسساء المصابلين على المسابلين بادارات المسرور بالمحافظات ومنها رؤسساء المسابلي على المسابلين بادارات المسرور بالمحافظات ومنها المخالفسات التي تقسع منهسم بعد هسذا التساريخ وكذلك ما يسكون قسد ارتسكب من مخالفسات قبسله وللك نتيجية الحاول مستوريات الأمن مصل مصسلحة الشرطة في اختصساص القيسام على مرفق المرور في المحافظات مصسلحة الشرطة في اختصساص القيسام على مرفق المرور في المحافظات م

ملخص الحكم:

ان الشابت بالأوراق ان المخالفة المستدة الى المدعى وقعت مستة ١٩٥٩ بادارة مرور مديسرية النيا وقت ان كانت ادارة المسرور بالمسديريات والحافظات تتبع مصاحة الشرطة بوزارة الداغلية ، مساكان يسستنع صدور قرار الجنزاء من هنذه المخالفة من رئيس هندة المسلحة مهلا بحكم المسادة ٥٨ من القاتون رقام ١١٠ لسنة ١٩٥١ الخساص بنظام موظفى المسدولة الذي كان مساريا وقت توقيع الجزاء ، الا أنه قد حسدر بعد ذلك قرار وزير الداخلية رقام ٥٠ لسنة ١٩٧٣ باعادة تنظيم مصلحة الشرطة ، وقد تنسسن هذا التنظيم بعديد الدارة المرور المركزية ونقال اختصاصات ادارات المرور بالمافظات الى مديريات الأمن بسكل محافظات ، وتنفيذا لهدنا التنظيم موطلعى وعمال ادارات المسرور بالمافظات الى مديريات الأمن بسكل محافظات الاستربها المستة ١٩٦٣ بنديم موظلعى وعمال ادارات المسرور بالمافظات الى مديريات الامن بها المعتبارا من اول مسبتمبر مسنة ١٩٦٣ ، ثم تسلاه القسرار رقام ١٩٦٧ من الول مسبتمبر مسنة ١٩٦٣ ، ثم تسلاه القسرار رقام ١٩٦٧ المتسرار رقام ١٩٦٩ المستمبر المتسلم المناز رقام ١٩٦٩ المناز رقام ١٩٦٩ المسانة المسانة المدار رقام ١٩٦٩ المسانة المسانيات المراز رقام ١٩٦٩ المسانة المدار رقام ١٩٦٩ المسانة المدارة من الول مسبتمبر مسانة ١٩٦١ ، ثم تسلاه القسرار رقام ١٩٦٩ المسانة المناز رقام ١٩٦٩ المسانة المناز رقام ١٩٦٨ المسانة المسانة المسانة المناز رقام ١٩٦٩ ، ثم تسلاه القسرار رقام ١٩٦٩ المسانة المسانة المناز رقام ١٩٦٩ المسانة المناز رقام ١٩٦٨ المسانة المسانة المناز رقام ١٩٦٨ ، ثم تسلاه القسرار رقام ١٩٦٨ المسانة المناز رقام ١٩٠٨ المسانة المناز رقام ١٩٠٨ المسانة المناز رقام ١٩٠٨ المسانة المناز المسانة المناز المسانة المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المسانة المناز المسانة المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المسانة المناز المناز المناز المناز المسانة المناز المسانة المناز المسانة المسانة المناز المناز المناز المناز المسانة المناز المناز

المسمنة 1978 بنقلهم اليهما فهائيما اعتبارا من أول حليو مسمنة 1978 على واقسد كان المسدى يعمل بادارة المسرور المنيسا وقت وقسوع المضافضة فها، مسمنة 1978 ونظل بالادارة المسنكورة الى أن تم نقسته ويساقى المسابلين فيهما الى مديرية أين المنيا بالقسرار رقسم 113 لمسمنة 1978 مسمسافك، الذكر ، وعنهما مرضست فتهمة التحقيدة على حدير الأمن بمحافظسة المنيما تررمجازاة المسدعي وغيره من العسابلين بادارة مرور المنهما المذين الدانهمم. التعقيدي واعراه من العسابلين بادارة مرور المنهما المذين الدانهمم.

ومن حيث أنه من المسلم ان توتيسع الجرزاء التسأديي في النصاب المقرر للمسلطة الرئاسية يكون من اختصاص الجهة الادارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان المسلمل يتبعها وقت ارتكابها ، وأنه لا ينسال من اختصاص الجهة المنكبها ، وأنه لا ينسال من اختصاص الجهة المنكبية المنافق بطبيعة نقل العمال الى جهة أخسري ، الا أن هدذا النظر لا يصدق بطبيعة الحمال الا اذا كانت الجهة التي يتبعها العمال وقت ارتكابه المخالفة من الجهة التي يتبعها وقت توقيع الجنزاء ، ولم تحسل المخالفة المنافقة عن الجهة التي يتبعها عملي المسرفق المذي وقعت المخالفة عن شماله ، ما اذا كانت الجهة التي يتبعها العمال وقت توقيع الجنزاء قد حلت معل المجهة التي يتبعها العمال وقت المرفق الذي وقعت المخالفة يصبغ الجهة التي المنافقة على شماؤن المنافقة عن شمائة ، غان الاختصاص بنوقيسع المهزاء عن هدذه المخالفة يصبع الجهة التي مار العمال تابعا لها المسير وذلك نتيجة لحاولها حمل جههة التي من اختصاصاتها ،

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقسدم على المنسازعة المشبلة يخلص أن نقسل اختصساصات أدارات المرور بالمحافظسات ثم نقسل العساءلين بهسا من مصسلحة الشرطة إلى مديريات الأمن بالمحافظسات أعمسالا لقسسرار وزير الداخليسة رتم ٥٠ لسسفة ١٩٦٣ والقسرارات اللاحقسة له ٤ فقسد ترتب عليسه انتقسال سسلطات رئيس مصسلحة الشرطة بالنمسسبة الى تلك الادارات والعساءلين فيها إلى مديرى الأمن بالمحافظسات ومن ثم اصبحت لمديرى الأمن سلطات رؤسساء المسالح على الهسالين بادارات المسرور بالجافظسات ومفهسا سمساجلة المتابع بتوقيسم جز ام الإندار او الخميسم من المسرتب اعتبسارا من أول مايو سمينة ١٩٦٤ بالنسوة الى المجافزية التي تقع منهسم بعد هدف النساريخ ، وكذلك ما يسكون قد ارتكب من بهخالفات مبله ، وذلك نتيجسة لحساول مديريات الاسن معل مسلحة الشرطسة مي اختصساس التيسام على مرفق المسرور عى الحلفظيات .

(طعن ۱۹۸ لسينة ۱۶ ق ب جلسة ۲۲/٥/۲۲)

قاعبينة رقيم (١٠٧)

: 12-----47

سلطة توقيع المقدوبات التانييسة في التبسي المقدارى ب تنعقد الامين المسلم لهدة المصلحة - التيابة في هذا الإختصابي - تسكون الامين المسلم المساعد أهدة المصاحة عند غيساب الإمسين المسام وذلك دون حاجدة الى مصدور قرار خساص به •

ملخص للفتري :

تنص المسادة مهدفة بالقسانون رقسم ، ٢١ لسينة ١٩٥١ بنظ موظيفي الدولة معدفة بالقسانون رقم ٢٧ لسينة ١٩٥٧ على انه « لوكيل الوزارة أو الوكيسل المساهد أو لرئيس المسلحة كل غي دائرة المتصياصة الوزارة أو الوكيسل المساهد أو لرئيس المسلحة كل غي دائرة المتصياصة توقيعيع عقسويتي الانذار والمخصب من المرتب عن مدة لا تجساوز ع، يوما غي السينة الواجدة عن ما يسبوها وذلك بعد سسياع أقوال المسوفات وتحقيب فناعه ، ويسكون تبراراه غي ذلك مسسببا ، . » ويسستناد من هذا النمي أن المشرع عهد بسلطة ذلك مسسببا ، . » ويسستناد من هذا النمي أن المشرع عهد بسلطة المتاعد ورئيس المسلحة ، وسسياق النمي الدرة أختصاصه ينمسع أو ، . ، أو ، واشستهل على عبارة كل في دائرة اختصاصه ينمسع عن قصد المشرع في أن يستد هذا الاختصاص لكل جهة من هذه عن قصيد المجهيات غي دائرة محسدة بحيث يعتبير اختصاصا غريا تسينتال

كل منها بمارسته في المسدود المرسومة لها دون تدخل أو اشستراك من الجهات الأخرى ، ويؤسد ذلك أن منح الاختماص لعدة جهات تمارسه في وقت واحد من شسانه أن يؤدى إلى تضارب القرارات للتي تصدر في هذا المسدد ،

ويسين من استقصاء مراحل نظام التاديب الرياسي ان هدذا النوع من التاديب كان ينمقد قبل مسدور قانون نظام موظفي السدولة لرؤسساء المسالح وحدهم ، غلبا مسدر هذا القانون آسند هذا الاختصاص الى وكيال الوزارة فضلا عن رئيس المسلحة ، ثم مسدر التسانون رقسم ٢٧ لسسنة ١٩٧٩ عاسنده الى وكيال الوزارة المساعد فضلا عن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة .ويسستفاد من ذليك ان اختصاص رؤسساء المسالح اختصاص امسل الما المتحساص المساحد فهو اختصاص مستحدث ، ومن ثم غليس من شسان تقسرير المناصدا الوزارة او الوكيال المناحد فهو اختصاص مستحدث ، ومن ثم غليس من شسان تقسرير المناحدات المسلحة .

وتتحدد دائرة اختصاص رئيس المصلحة بتوتيع عقصوبتى الاسخاد وهي المصلحة التي يراسها ، وهي المصلحة التي يراسها ، وهي المصلحة ذات الكيان المستقل والميزانية الخامسة ، لها اختصاص وكيال الوزارة او الوكيل المساعد في هذا الثسان فانه يتحدد بها يضرخ عن حدود المصالح حدود اختصاص رئيس المسلحة اي بها يضرج عن حدود المصالح ذات الكيان المستقل والميزانية الخامسة فيشسمل الديوان العام والوحدات والاتسام الادارية داخال الوزارة مها لا يعتبسر من قبيسل المسالح بالمسنى الشيار اليسه ،

وتطبيقا للقدواعد الفسار البها على مصلحة الشهر المقارى والتوثيدق وهي مصلحة تابعة لوزارة المددل ذات كيان مستقل وميزانيسة خاصدة يبدين ان الاختصاص بتوقيسع عقدويتي الاندذار الو الخصيم من المرتب ينعقد لرئيس هدده المسلحة وليس لوكيل وزارة المسئل أو لوكيسل الوزارة المسيعد .

ولا شك فى أن الأبين العام لمسلحة الشهر العقارى والتوثيق هو رئيس هذه المسلحة ، ذلك أن وظيفت سرد فى قهة النظيم الادارى لها كها ورئيس منه التحقيم بيزانيتها الخاصة ، ومن ثم فانه يختص بتوقيع العقوبات التاديبية على موظافي المسلحة فى المدود المبنة فى المادة م من قائن في المعدود .

ولما كانت المادة ٩ من قانون نظام موظفى الدولة تنص على انه « مى حالة غيساب احد الموظفى بن المعينين بمرسسوم يقدوم وكيله باعبساء وظيفت نيابة عنه عادًا لم يسكن له وكيال جاز للوزير المختص أن ينسحب من يقسوم باعبساله لدة لا تجساوز مسنة ٥ . ومنساد هسذا النص أن المصلول في الاختصاص محل المسوظف الغائب ينعقد لوكيام ويتسم كتساعدة عامة بقوة القسانون بشرط أن يسكون هسذا المسوظف معينا بمرسسوم م.

وطبقا المادة الثانية من القانون رقم ١١٤ المسنة ١٩٤٦ يعين الامين المسام بمرسوم (قرار جمهوري) وفلك فضلا عن المادة ٥٠ من قاتون نظام موظفي الدولة لاته في درجة مدير عسام ، ومن تسم حسل محله في بحارصة اختصاصاته عند غيابه تطبيقا المسادة ١٩٤ المسار اليها وكيله ، وهذا الومنه بالفسبة الى الأسين العسام يعسدق على الأمين العام المساعد وهو الذي يشمنل الوظيفة التالية لوظيفته بباشرة في الداري بالمسلمة . يؤيد هذا النظر أن هذه الوظيفة في بداية انتسائها كانت تسمى وظيفة وكيل الأمين المسامة ثمي مداية انتسائها كانت تسمى وظيفة وكيل الأمين المسامة م عدات تسميتها الى الأمين المسامد وغني من البين الاسام الم المساعد وغني من البين الاسام المساعد التعلق عن المناعد عليه من الاجتمالات التي يشسمها حلول الأمين العسام المساعد محسل الأبين العسام المساعد وحسل الأبين العسام عند غيابه م.

لهذا انتهى راى المجمعيسة المعوميسة الى ان سمسلطة توهيسهم المعتسوبات التاديبية مى مصلحة الشسهر العقبارى والتوثيق وفقيا للمادة ٥٥ من قاتون نظام موظفى الدولة ، تنعقد للامين العام بهدده المسسسلحة .

وانه في حسلة غياب الأمين العام المسلحة التسهر العقبارى والتوثيدق يحل محسله في ممارسسة كافة اختصساصاته الاسين العسام المساعد لهذه المسلحة ، ويكون لهذا الأخسير تبعا لذلك مسلطة توتيسع العقدوبات التادييسة طبقا للمسادة ٨٥ المشار اليها ، وهذا العسلول يتم بقسوة القسانون دون حاجة لصحدور تسرار بسه ،

(نتوي ۳۱۲ - ني ۳/۱/۱/۱۱)

قاعستة رقبم ﴿ ١٠٨ ﴾

: 12......41

ايقاع عقدوبة الإنسذار بلحسد ودرس المسداوس الخسانوية التابعة لاحسدى المساطق التعليمية للا ينسدج تحت الاختصاصات المخسولة برؤسساء المنساطين بالقسرار الوزارق رقم ١٧٢٤٧ المسادر في ١٧ مسن المساحة المختص در مدير عسام التعليم التساوق) باعتباد الجسزاء المسادر مسن رئيس للنطقة (مدير عسام التعليم التعليم المنطقة) س من شسيقه ازالة المعيب المذى شهيب هيذا الجسزاء ،

ملخص الحكم:

اسستفادا الى المسادة ١٤ مسكررا من الرسسوم بقسانون رقم ١٣٩٧ لمسسنة ١٩٥٣ السستحدثة بالقسانون رقم ٢٢٤ لمسسنة ١٩٥٣ ، مسسدر قسرار وزير المصارف العومية رقم ١٣٢٤٧ في ١٧ من افسسطس سنة ١٩٥٤ بتوزيع بعض اختصساصات الوزير ووكيل الوزارة ورؤسساء المسالح على وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ورؤسساء الفسروع ، وقسد نص

وبستفاد من نص المسادة الثلثة اتنهة للذكر ان ايقاع عقسوية الانساد باحد مدرسي المسادارس الثانوية التابعسة لاحد النساطق النساطق لا ينسدرج تحت الاختصاصات المسوزعة المخسولة لرؤسساء المنساحة المسلحة المختص بوزارة التربيسة والتعليم (وهو معدير عبام التعليم الشاشوي بالوزارة) ، اذ لا يملك رؤسساء المهروع من الاسر سلوشسا المخالس الوزاري المشسار اليه القتراح المعقسومات التي يراد انزالها بالوظفين المنافية ، وتوجيه مقترحاتهم الى رئيس المسلحة المغتص لايقامها بالمؤظف المؤور .

وبناء على ما تقدم غاته ولذن تبدين من الأوراق أن السدد لإ مدير التربيسة والتعليسم لنطقة دمياط هو الذي اوقع عن ٢ من يونيسة مسنة ١٩٥٦ جزاء الانسفار سبالمدعى وهو مسدرس بمدرسة المنسؤلة الثانوية التابعسة لتلك المنطقة للسنفاد الى القسرار الوزارى رقم ١٢٢٤٧ المسطور سنة ١٩٥٤ من عندا القرار لم ينبسه سبالنسمية لمدرسي المدارس المثانيية سني اى من اختصاصات لم ينبسه سبالم التعليسم المسانوي بالوزارة عني ١٨٥١ من يوليسة مسنة ١٩٥٨ مدير عسلم التعليسم المسانوي بالوزارة عني ١٨٥ من يوليسة مسنة ١٩٥٨

﴿ طعن ٢٦٠ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢٦/١/١١)

قاعسدة رقسم (۱۰۹)

: 13 41

كاتب محكمة - تبعينه وقت صدور القرار التساديبي لمحكمة غير التي كان يتبعها وقت ارتسكاب القعسل المسكون للمخالفة التاديبية - اختصساص رئيس المحكمسة التي كان يتبعها وقت ارتسكاب القعسل بتوقيسه الجسراء .

ملخص الحكم:

ان رئيس المحكهة الابتدائية التي وقسع في دائرتها الفعل المسكون للمخالفة التاديبية بملك ان يوقسع المسراء على الكاتب المنسوب اليسه الاهمسال اذا ثبت أنه يمسل بالحدى جزئياتها وقت وقسوع هذه المخالفة ، وان المسبح عند المجازاة تابعا لمحكسة الحسري نقسل اليها بعصد نلسك .

(طعن ۱۷۲۳ لسنة ۲ ق - جلسة ۲۵/۱/۸۰۱)

قاعسدة رقسم (١١٠)

البـــدا:

قسرار جزاء سموافقسة الوزير عليسه ساعتبسار الوزير أيسا كسان اختصساصه في هذا المشسان صلحب مسسفة قانونا في الاختصساص باعتبار أن المسسبيل الى الفساء قراره أن كان لسفاك نمسة وجسه من واقسع أو قاتسون لا يسكون الا باختصسامه سرنف النفسع بعدم قبسول الدعسوى المهمها على غسير ذى صسفة وقبولها ساسلس خلك سنطبيس : قسرار جزاء احد المساملين بمنطقسة غرب القساهرة التعليمية التابعسة المختطسة القاهرة صسادر من مدير علم التربيسة والتعليسم لادارة غسرب، القساهرة التعليميسة سرة القرار التربيسة والتعليم حون اختصسام محافظ القاهسرة الذي يمسل قانونا المنطقسة التعليميسة بادارة غرب القساهرة ساسمتم محافظ القاهسرة الذي يمسل قانونا المنطقسة التعليميسة بادارة غرب القساهرة ساسمتم بمسلم بمسلم الدعسوى ارفعها على غير ذي صسفة سقصاء المحكمة الادارية العليسا بالغساء المسكم ورغض الدغم بعدم قبسول الدعسوى ارفعها على غير ذي صسفة سقسول الدعسوى ارفعها على غير ذي صسفة وقبولها ،

ملخص الحكم:

ومن حيثانه من عسدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صسفة كم النسابت من الاوراق ان المسدمي ولئن كان من المسابلين بمنطقة غربه القساهرة الاتعليمية التباهة لمحلفظة القساهرة الا لن قسرار الجسزاء التنافيدي المعلمون فيه المسادر من المسيد مدير عام التربية والتعليسم لادارة غرب القساهرة المعلوبية ، قد واقسق عليسه السيد وزير التربية والتعليسم في 11 من مايو مسنة ١٩٧٥ وذلك وفقا لما هجو شابت في كتساب المسيد وكيل الوزارة المسئون التربية والتعليسم بمحافظة المسادرة المرسل للمسيد مدير عام ادارة غرب التساهرة المرسل للمسيد مدير عام ادارة غرب التساهرة المتسابة برقسم المسيد وزير التربية والتعليسم بوصفه مصنقا على القسار ومعتمدا له أيا كان اختصاصه في هذا الشسأن مساحب صفة قانسونا في الاختصام باعتبار ان المسبيل الى الفساء قراره ان كان اذلك ثمسة وبه من واتسع او قانون س لا يكون الا باختصامه ، وبناء عليه يتعسين المنفساء بالغاء الصكم المطهون فيه ويرفض الدفع بعسدم قبول الدموى لمنفساء بالغاء الصكم المطهون فيه ويرفض الدفع بعسدم قبول الدموى لمنفساء بالغاء الصكم المطهون فيه ويرفض الدفع بعسدم قبول الدموى

ومن حيث أن الشبابت في الأوراق أنه في } من مبارس سبنة

١٩٧٧ تقصمت الانسة التلميذة بالصحف الثاني بمعرسحة الطليعة الشانوية الخاصة البنات بشسكوى للسيد مدير عام منطقة غرب الشباهرة التعليبية ذكرت فيهما انه صدر من السميد لهدرس اللغة الانجليزية بالقصل بعض الصبركات والتصرفات المريبة أذ مام وعكرال لمس يدها وطلعه منها احضممار صورة فوتوغرانية لامها واحضارها لقاباتسه > وعنسمها رفضت هذا الطلب أخذ عي اضطهادها أيام زميلاتهسا والعط من تسدرها وتوعدها بالرسسوب وقد احيطت هدده الشمكوي لادارة الشمئون القانونيسة والتحقيقات بادارة غرب القساهرة التعليمية التي قامت بسماع اقوال الشمماكية التي قررت بأن المسرس المملكور قام في مسمتهل العام الدراسي بمداعبتها اثناء نزولها على سمسلم المدرسة بأن « زغزغها » ، كما قام بالمساك يدها النساء تقديمها لسه ورقة غيساب الطالبات ، كما طلب منها مقابلة والدتها واهضمار صورة فوتوغرانية لهما ولما رنضت ذلك الطملب اخذ يضمطهدها في الفصل ، واضافت أن تصرفاته غير خلقيمة بالنسمية لمكل علميدات الفمسل وبيئت بعض هـذه التصرفات بأنه كشـي اما يقـمول لأى تلميــذة تقـمه لمتسراءة (بالراطسية على احسن تابي يقيف معساك) ، وانه كثيرا جا يمسسك أي طالبسة من خصرها اثناء وتوفهسا أو يجدنب شهيمور اي طالبة او يضع يده على عنقهن او يربث برنسق على اكتسافهن او ظهورهن أو يقرسيهن في ايديهن او يضسع يده برنق على وجوههن ووجنساتهن وبسوال التلميذات الشاكيات بذات الفصل اجمعن عملى تابيسدها عي أتوالها المذكورة - وبسؤال التلميذة بالصف الاول والتلميذة بالصحف الثالث اينتا الاتسوال السابقة وتسررت التلميسذة بانه كان اكتسر خروجًا عن الليسلقة عسن العسام السسابق وكانت تصرفاته غير الخلقيسة أكثسر واشسد وانهسسا تخجل من ذكرها في التحقيق ، ويسؤال الطبيذتين ٠٠٠٠٠ بالمسف النسالث العلمي ايسدتا الاسموال السسابقة وبسوال التلميدة قررت بان المدكور قام بتقبيلهما عي وجِهها عن العمام السمابق منا احرجهما امام زميلاتهما . وبسموال

المبيد / محير مدرسة الابراهينية الثانوية التي بعمل بها الدرس المنفكور قرر بائه تراقي الى مسمعه منذ عين مديرا للمدرسة لمي ٢٨ من أغسيطس سنة ١٩٧٢ شيكاوي شينوية وكتابيسة ضيده تتلخص في ضعف مستواه في المادة ونومه في الحصة وضغطه على التلاميذ الحصول على دروس خاصة وشذوذه الجسي وتعصيه الديني وأن أثنين من عمسال المدرسة قصا عليسه تعسديه عسلي احسد الطـــلاب تعديا شبائنا ، وتـــد عرض امــره على الســـيد المـــدير العـــام الددى قرر نقسله معلا الا أن زملاءه بالدرسية توسيطوا ليه لاعطياله غرصية لامسلاح أمره وبسؤال السيد أتكر أرشكابه التصرفات المسذكورة وأجلب بأن ذنك كسذب وافتسراء ومؤامرة للنيل منه ، وبمواجهت بالاشتفال بمدرسة الطليعة الثانوية الخاصة للبنسات نى العسامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بدون ترخيص قرر بانه اعتقد بان الترخيص السابق حصوله عليه في عسام ١٩٧٣/١٩٧٢ يصلح لأن بسكون ترخيمسا العمل في الأعسوال التالية . وبسسؤال السيد ٠٠٠٠٠ موجه اللغمة الانجاب زية بمدرسمة الابراهيمية الشانوية قرر بأنه لم يسوافق للمدرس المنكور على التسرخيص له للعبل بمدرسة الطليسة لاستكمال النصاب القسانوني للعمل بالمديسة الخامسة . وباطلاع المحتق على مك المدرس المستكور بمدرسة الطليعمة الذكورة تبين عدم وجود ترخيص ليه من الادارة التطبيبة للعمل - بهدده المدرسية في العيامين ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٧٥/١٩٧٤ .

 الثانوية الخاصة بنات في العسابين 1978/1977 و 1946/1976 دون ترخيص من الادارة التعليبية التابع لها . وفي ١١ من مايا سنة الادارة التعليبية التابع لها . وفي ١١ من مايا ساده الادارة التعليب على هذا الجزاء وابعساده عن مجالات التعديس فورا في جياع المراحل والناوعيت .

ومن حيث أن المستفاد من الوقائع السابقة أن ما نسب الى الدعى من خسروج على واجبات الوظيفة واداريها وما يجب أن يتحسلي بسه المسدرس بخاصة من مثل وأخلاقيات في علاقاته مع تلهيذاته من المعيد عن ما يخدش حيساءهن وعفتهسن والحسرص على أن يسكون القسدوة المسالحة لهسن والمحافظسة على شرفهن لا التعسدي عليهن القائم عسلي اسسباب مستخلصة استخلاصا سائفا من اوراق التحقيق التي ذخرت بنأييد جبيع الطالبات اللاتي سمعت اتوالهن وما ادلى بسه السيد مدير مدرسمة الابراهيمية الثانوية من أن الشمسائعات والشمكاوي التي تناتلت الى سمعه تلوث سلوك المدعى الشائن وتمسغه بالاندراف. ولا يشمنع للمسدعي امام توافر الادلة على هدده الواقعمة وتسواترها ما تعمل به من امتيسازه وسبق اختيساره معلمسا مثاليا ، كما أن ما زعمه من كيد الشرفة الاجتماعية له وتصامل المصقق عليمه لا مصند له مسن اأرراق بل ويدحضه اجهاع الشهود على مترتهم وتنسوع المسغوف الدراسية التي تنتمي اليها الطالبات اللاتي شهدن ضده ، بما يقطع بأن هـــذه المشرفة كانت تقف في وجـــه المــدعي حفـــاظا على كـــرامة طالباتها وشرفهن ولست الحيضة لهن . هدذا وبالنسبة لواقعة عدم حصول المدعى على ترخيص بالعمسل بمدرسة الطليعسة في السينتين ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٧٤/١٩٧٤ من الادارة التعليبيسة المفتصسة غامر ثابت في حقسه ولا ينسال من ذلك ادعاؤه بأن الترخيس المسادر له عن سسنة ١٩٧٢/١٩٧٢ يصلح للسنوات التالية ذلك لأن هذا التسول لا يستقيم مع ضرورة موانقة موجه اللغمة الانجليزية بمدرسة الابراهيميسة الثانوية الذى قسرر بعسدم موافقته للترخيص له للعمسل بالمدرسة المنكورة نظرا السبتكال النصاب القانوني للعسل بالمدارس الخاصة . وبناء عليه يكون قرار مديرية التربية والتعليم المسادر بنجازاة المدعى قائما على أساس سايم من واقسع والقسانون بما لا وجسه معه للنعى عليه وذلك بحسبان أنه مسادر من الساطة المختصمة قلونا ، ولا يكون والأمر كذلك ثمة ما يدعو المنتشسة قرار الوزيسر باعتساد هسنذا الجسسزاء ،

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الحسكم المطمسون فيسه فسد ذهب غسير هسذا المسذهب غاته يتعسين الحسكم بتبسول الطمن شسكلا وني الموضسوع الحسكم بالغساء الحسكم المطمسون فيسه وبرفض الدفسع بعسدم تبسول الدمسوى لرفعها على غسير ذى صسفة ويتبولها وفي المرضسسوع برنضسسها » .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٢٢ ق _ جلسة ٢٠/١/٨١١)

قاعسدة رقسم (۱۱۱)

: 13____41

المسادة ١٣٦ من القسرار الجمهسورى رقسم ٢٠٠ لسسنة ١٩٦١ المسادة تنظيسم المسادة التنفيلية القسادي وقم ١٠٦ لسسنة ١٩٦١ اعسادة تنظيسم الترهسر والهيئسات التي يشسملها سلميسد التليسة بالتسسبة المالين بها من غير اعفساء هيئة التسدريس جميسع الافتصادات القسررة بوكل الوزارة المنصسوص عليها في القسوانين واللسوائح المسادة ١٩٦٦ من القسانين رقم ١٠٦ لسسنة ١٩٦١ سلمة الوزير فيسما يفتص بالعساملين في الجابعة ستقويض منير الجابعة المتصادم فيسما ينتسلق بالتساديب الى عمداء التليسات سلم يسرد في القسانين رقم ١٩٦١ المسانة ١٩٦١ الواحمية المتنسبة ١٩٦١ المنافيسية المنافق القسرارات التمالية التي يمسدرها عميسد الكلية تنعقيب سسلمة اعلى الاتر الترقي على ذلك : تعتبسر قرارات عميسد الكلية تنعقيب سسلمة اعلى الاتر الترقيب على ذلك : تعتبسر قرارات عميسد الكلية تنعقيب سسلمة اعلى الاتر الترقيب على ذلك : تعتبسر قرارات عميسد الكلية تنعقيب مسلمة اعلى الاتر الترقيب على ذلك : تعتبسر قرارات عميسد الكلية تنعقيب مسلمة اعلى الاترارات التمالية التي ينتقيسد الطعن فيها بالمواعيد القررة في قاتون مجلس السوولة .

بلخص الحكم:

انه نيما يتعلق بالقرار الصادر من عميد الكلية في ٢ مسن سبتببر ١٩٧٨ بمجازاة الطاعن بخصم سبعة ايام من مرتبه لما نسب اليسه من خروجسه على متنضى الواجب بعسدم تواجسده بصسفة منتظمـة خلال شهر يونية سنة ١٩٧٨ وظهـوره بمظهر غير لائق مـر، شأنه الاخسلال بكرامة الوظيفة وادعاته في شكوى رسمية على استاذه بادعاءات لم تثبت مصحتها ، غان الحكم المطعون فيه اصاب الحق غيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا الرفعها بعد الميماد . وذلك أن الشبابت من الأوراق أن المدعى تظملم من القسرار المسذكور لمي ٧ من مارس سسئة ١٩٧٩ ولكنسه تراضى على رفسيع الدعسوى بطلب الغائه حتى ١٠ من ابريل سسنة ١٩٨٠ ، ومن شم يكون قد نسوت مواعيد الطعن بالالغاء ، ولا تضم فيما ذهب اليه فالطماعن من أن القمرار المذكور لا يعتبسر قرارا تنابلا للطعن نميه بالالفساء بمقسولة انه لا يصميع كسذلك الا بعد أن يستنفيد مرحسلة التعقيب عليسه في المسلطات الاعلى بالجامعة ذلك أن المادة ١٣٦ من القرار الجمهسوري رقم ٢٥٠ لمسئة ١٩٧٥ باللائصة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسمنة ١٩٦١ بهشان تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها عميسد الكلية بالنسبة للعاملين بها من غير اعضاء هيئة التصدريس جبيع الاختصاصات المتررة لوكيسل الوزارة المنصوص عليها في كافة القوانين واللوائح ، كما أن مدير الجامعة الذي تخدوله المادة ٦٦ من القانون سلطات الوزراء نيما يختص بالعساملين في جامعسة كان تسد فسونس هذا الاختصاص الى عصداء الكليات بالتسرار رقم ٣١ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٣١ من يوليه سنة ١٩٧٧ والقسدم مسورته فسسمن الأوراق ، دون أن يرد مَى التسانون أو مَى الملائحسة التنفيسذية ما يخدسم القسرارات التاديبيسة التي يصدرها العبيد في حدود هذه الاختسادسات ؟ كها هو الشان في القرار المطعمون فيه ، لتعقيب أي سلطة اعلى ، يومن ثم يسكون هذا القرار من القرارات النهائيسة الذي تقيد الطبعق فيها المبالغساء بالواعيسد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة مساد المناد المسلة ٢٨ ق مد جلسة ٢١٨٤/١/١)

قاعدة رقيم (١١٢)

: 13-44

قرار مجلس الكليسة بقصيل الطناعن من الدراسية الفليسة وآن كان يتميلق بمسركز الطناعن كطيالب في الدراسية العليها الا السه يمس في ذات الوقت مسركزه القيادي كمسدرس مساعد بالكليسة ب اسياس ذليك : بقياؤه في هيذه الوظيفية منوط باجتهازه هيذه الدراسيات بنجياح وحصوله على درجية المنكسوراه فيسيلال خيس سينوات منيذ تعيينه مدرسيا مسياعدا ، ومن شيم يعضل هيئة . القيرار في عبداد القيرارات التلايبية التي تختص به المسلكم التلايبية .

مِلْحُصِ الحكمِ :

انه نيب بنعلق بالترار المسادر من مجلس الكلية في 18 من سبنمبر مسعة ١٩٧٨ بنصل الطباعن من الدراسسات العلية فان الحكم المطعون فيه اصباب الحق ايضا فيها تفي به من وقض التفسع بعدم اختصاص المحكسة بطلب الفاء هذا القسرار ، فلك أن القسرار المسنحة الملية المسلحة الملية المراسسات الملية المرابعة الا أنه بيس في ذات الوقت مركزه القسادوفي كهسترس مساعد بهده الاكلية ، أذ أن بقساء في هدفه الوظيفية منسوط باجتيازه هذه الدراسات بنجاح وحصوله على درجة العكتوراه خلال خمس سسنوات على الاكسر منذ تعيينه مدرسها مساعدا على ما تقضى به المسادة ١٩٧٠ من قسرار رئيس الجمهسورية رقسم ١٩٧٠ امسنة ١٩٧٥ المسنة ١٩٧٥ المسنية ١٩٧٥ المسنية ١٩٧٥ المسنية ١٩٧٥ المسنية ١٩٧٥ المسنية ١٩٧٥ المسنية ١٩٨٥ المسنية ١٩٨٨ المسنية ١٩٨٨ المسنية ١٩٨٥ المسنية ١٩٨٥ المسنية ١٩٨٥ المسنية ١٩٨٨ ال

بالانتحة التنفيذية للتانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشنان اعدادة تنظيم الارحد والهيشاء التي يشملها .

ومتى كان ذلك غان القسرار المسادر مجاس الكيت بنار الطمسن يعضل في عبسوم معنى القسرارات الناديبية التي تختص المساكم التاديبية بالفصل في طلبات الفقها طالما أن النعي على هذا القسرار مسن جلب الطباعين يقسوم على أسساس أنه الطسوى على عقسوية تاديبيسة مقتصة وطالما أن القسرار المذكور بن القسرارات التي تنتي الجهسة الالادرية لمسلطة تقديرية وأسسعة غي أمسدارها مما يسكن معمه للجهة للمناز الذكورة أن تستر وراءه عي أنزال العقساب بالطساعين .

الرطعن ١٩٨٤ لسنة ٨٧ ق ... جلسة ٢/٢/١٩٨٤)

ثانيا - السلطة الرياسية المعبة على القدرار التلاييي : .

قاعسدة رقسم (۱۱۳)

: 13_____4)

المستخدون الخارجون عن الهيئة — اختصساه وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة كل في دائرة اختصساهه ، بتوقيع عقسويات تلايييسة عليها وفقسا لنص المسلحة ١٢٨ من قسانون موظفي السدولة — الوزيسر الحسادة النظار في المسراء الاداري وتفسويض وكيسل الوزارة المساعد في ذلك — فسلو نص المسلحة ١٢٨ مسالحة الذكسر من أيسراد هذا المسكم لا يعني انسكار هذا المستى عليه ه

ملخص الحكم:

أن المسادة ١٦٨ من التسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥٦ يشان نظام موظفى الدولة الواردة في الفصسل الخاص بالتاديب من البياب المتحدلة بالمستخديين الخارجين عن الهيئية بعد أن عددت المتحويات التأويية لمسؤلاء المستخديين وجعلت اتصاها الفصل نصت في تقرتها الثانية على ما ياني: « يباشر وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة المختص مساطة متوسط هذه المقصوبات كل في دائرة اختصاصه ، ويكون قراره فيها نهائيا عبا عدا عصوبة المصلحة التابع لها المستخدم وقالك في صدى المستخدم وقالك في صدى المسبوعين من تاريخ اعسلانه بقرار الفصل ويسكون قرار الليت المسبوعين من تاريخ اعسلانه بقرار الفصل ويسكون قرار الليت في هذا الشان نهائيسا » . وعلى أثر مسدور قرار رئيس المجهورية بالمتحدد الجريدة الرسمية المسدور وزير المسحة العبومية قرارا بملحق عسدد الجريدة الرسمية وكيسل الوزارة جاء في المادارة جاء في المنازارة جاء في المنازارة جاء في المنازارة جاء في المنازارة جاء في المادارة حدو الرئيس

الالدارى السوطفي الوزارة ومستخدميها ، وهو السسئول امام الوزير عن . تطبيسى القبوانين واللوائح في الوزارة » وفي ٢٧ من فبسراير سسنة ١٩٥٧ مسعر القرار الوزاري رقم ١٧٢ بتحسديد اختصسامات السسادة وكلاء الوزارة السماعدين ونص في المادة السمادسة منه على أن « يعسرض الديرون العسامون للمصالح على السسادة الوكلاء المساعدين كل منهم فيها يخصمه الجزاءات التي توقع على موظمني ومستخدمي الوزارة من الدرجة السابعة فما دونها ، وكذا جميع التحقيقات التي تجريها التيابة الادارية مع هاؤلاء الموظنين والستخدمين مشاوعة براى المسلحة المختصمة فيها ، ويكون اسمسيادتهم من شمانها السملطة المفسولة لنا بمقتضى المسادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشان تظنيام موظفي الدولة ٢ . وني ٧ من فبسراير سينة ١٩٥٩ صدر القسرار الوزاري رقم ٢٠٩ الذي نشر بعدد الجريدة الرسسبية رقم ١٦ المسادر عي ٢٣ من عيسراير سنة ١٩٥٩ بشسان تعديل اختصساصات السسيد وكيل الوزارة والسادة الوكلاء المسامدين ومديري المسسالح والأسسسام ومصحات الديريات والمحافظات ، ونص في البند (ج) من مادته المائمة عشرة على أن « من اختصاصات مديسرى الصالح توتيسع العقبومات التاديبية على الموظنين الداخلين في الهيئمة والمستخدمين المارجين عن الهيئة المنصوص عليها في قانون موظفي الدولة ، ورقعها الى السيد الوزير نيما يختص من الدرجية السادسة فأعسلي والى وكيل الوزارة عن الموظنين من الدرجة السابعة وما دونها » .

ويؤهد من النصوص المتدحمة أن الشدارع اسدند لوكيل الوزارة ولرؤسساء المسالح ، كل في دائرة اختصداهه ، سداطة توقيع العقوبات التأديبية في حدق المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وجعدل القسرار المسادر من أيها نها يتملق به بحيث لا يجسوز له الرجوع فيه عدد اصداره بوصفه قرارا اداريا استنفد به مسلطته ، فيسا عدا عقوبة الفصل التي اجاز التظام منها الي لجنسة شدوين الموزارة أو المسلحة النابع لها المستخدم في مدى اسسبومين

من تاريخ اعسالاته بقسرار النصسل ، وقد اصسدر وزير المسحة قرارات منظمسة ومحددة لاختمساصات كل من وكيسل الوزارة ووكلائها المناعدين ومديرى المسالح والاقتسام بها ، مجعل وكيل الوزارة هو الرئيس الاداري الموظفى الوزارة ومستخدميها المسئول الملمه ، وناط بالديرين العسامين للممسالح أن يعرضسوا على الوكلاء المساعدين الجزاءات التي توقسع على بعض نئسات الوظفين وعلى طائفة المستخدين عامة ، مسع تغويضهم في السماطة المخسولة له في هددا الصدد. بعنتضي المادة ٨٥ من قانسون نظمه موظفي السدولة ، واقر لمسديري المصالح اختصاصهم نى توقيسع المقسوبات التاديبية على الموظفسين الداخلسين في الهيئسة والمستخدمين الخارجين عن الهيئسة ، على أن يسكون الرجع اليه مي البعض منها ، والى وكيسل الوزارة ني البعض الآخر بحسب درجية المسوظف ، وهو تنظيم يملكه الوزير بحكم كسونه الرئيس الادارى في وزارته المهيمسن على شسئونها والمشرف على حسن سسير العبسل نيهسا ويتفق وأحسكام القاقون من حيث كونه يؤكد لسكل مسن وكيسل الوزارة ورؤساء المسالح الاختصاصات التاديبية التي اسندها القانون اليهم ، فلا ينتقص منها ما خولهم اياه القانون ، ولا يزيد عليها الا ما أجاز له التسانون تفويضهم فيه ، وانما رتب أشرافا رئاسيا متدرجا على ممارسية هذه السيلطة ، محققا بذلك مزيدا من الفسيمانات للموظفين والمستخدمين ، حتى لا ينفرد رئيس المسلحة بالسلطة عي معاتبتهم تأديبيا دون رقيب عليه من سسلطة أعلى . ولا سسيما أن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسمة ١٩٥٩ ني شمان تنظيم مجلس الدولة الجمهسورية العربية المتحدة نصت على عسدم تبول الطلبسات المقسدمة راسا بالغاء القرارات الادارية النهائية للسلطات التاديبية عدا ما كان منها مسادرا من مجالس تاديبية وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التي اصدرت القرار او الى المهنات الرئاسية وانتظار المواعيب المقررة للبت في هسذا التظلم . ومقتضى فرض هدذا التظلم الوجوبي ان تسكون للهيئة الرئيسسية سسلطة الغاء التسسوار التاديبي المتظسلم منه او تعديله والا انتفت حكمة هذا التظهم وكان اسستلزامه ضربا من اللغو . ولا يحسول دون ذلك كون القسرار نهائيسا بالنسسة الى مصدره ، وما دامت الهيئة الرئاسية تنتهي في مدارجها الي الموزير مانه يملك اعسادة النظر في القسرار في حالة التظلم كما هو الشسان عند التظلم على هد سواء ، ومرد ذلك الى كدونه الرئيس الاعلى عى وزارته . وشسأن القسرار التاديبي مي هدذا الخصوص ميها يتعلق يسلطة الجهة الرئيسية ازاءه شان أي تسرار اداري آخر . وغني عن البيان أن خصوع القرار في هذه الصالة لمراجعة السلطة الرئيسسية وتعتيبها ينطسوي على ضمان للمحوظف أو المستخدم الذي يوقسع عليمه المجسزاء التاديبي . واذا كانت المسادة ٨٥ ن القسانون رقم ١١٠ لسسنة ١٩٥١ بشسأن نظام موظفي الدولة تسد نصت بالنسسية الى المسوظفين الداخسلين عى الهيئة المعينسين على وظسانف دانمسة على سلطة الوزير في الفاء القرار التاديبي المسادر في حقهم من وكيل الوزارة او الوكيـل المساعد او رئيس المسلحة او تعديل العتـوبة بتشم يدها أو خفضها وذلك خملال شهر من تاريخ اصدار التمرار ، وعلى حقه اذا ما الغي التسرار في احالة المسوظف الي مجلس التاديب سططة تاديبية مهنوعة عليه ازاء المستخدمين الخارجسين عن الهيئسة وانها قصدت بذلك ايراد قيد زمني على هدده السلطة في خصوص المسوطفين الدائمين ، واطلقتها من هسذا القيد في المسادة ١٢٨ مسن القائون بالنسبة الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، بمعنى أن خلو هــذه المـادة الأخيرة من الاشــارة الى سلطة الوزير في الغاء القــرار او تعسديل المتوبة لا يعنى الكار هذا المسق عليسه ، اذ أنه مسستهد مسن طبيعة الترار الادارى ومقتضيات الأوضاع الرئاسية ، دون ما حاجة الى نرديده في النص ، وانها يعني ان القيد الزمني الخساس السوارد ني المسادة ٨٥ من القسانون لا يسرى في مقسام تطبيسق المسادة ١٢٨ منه ، ذنك انه لا يتبل ان تنصر سلطة الوزير بالنسبة الى المستخدمين الخارجين عن الهيئسة وهم اقل شاءًا من الموظفين الدائمين او أن تسكون آراءهم ادنى منها ازاء هــؤلاء الأخيرين غليس مفساد اختصساص وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة بحسب الاحسوال تونيع عصوبات تلايبية على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، ان هذا الاختصاص معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وحدهما بلا معتب دون الوزير ، بسل ان الشحرج الرئاسي محفوظ ومرعي ، فاذا ما مسدر القسرار من وكيل الوزارة أو من الوزير فان الشسهانات التي تغياها الشسارع من اسسناد هدذا الاختصاص الى رئيس المملحة ، هنعامن مسدور عقوبة تلايبية من سلطة ادنى ، تكون من بهب اولى مكلسولة ، والتسول بفسير ذلك يؤدى الى غلى يد الوزير بالنسبة الى مسلملة الوزير في الاشراف على شسئون لهم ، وينتسافي بداهة مسع مسلملة الوزير في الاشراف على شسئون وارته ورتابة حسن سسير العمل فيها ،

(طعن ۱۷۰۳ لسنة ٦ ق - جلسة ٥/٥/١٩٦٢)

قاعسدة رقسم (١١٤)

: المسلما

حق الوزير في الفساء أو تمسئيل القسرار التلاييي المسادر مسن وكيسل الوزارة او رئس المسلحة سنتساوله لجميسع القسرارات التلاييية ما مسدر منهسا بعد تحقيسق اجسرته النيسابة الادارية أو دون اجسراء هسسذا التحقيسيق .

ملخص الفتوى :

يستقاد من المادة ٣/٨٥ حيل تعديلها بالقسانون رقسم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ - أن حق الوزير في تعديل الجزاءات التاديبية المسادرة من وكيال الوزارة او رئيس المصاحة ، يتناول القرارات التاديبية كائمة ساواء في ذلك ما مسدر منها بناء عملي تحقيق أجسرته النيابة الادارية او ما مسدر منها دون تحقيق ، ذلك أن النص قبال تعديله بالقائون رقاع ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، ولو أنه قيد حق الوزير في توقيع الجمزاءات التاديبية ابتداء بأن يكون ذلك في الاحسوال المنصوص عليها في البادة ؟ من تنسون انفساء النيسابة الادارية ؟ الا أنه الهلق حقب في النعقيب على قرار وكيسل الوزارة او رئيس المساحة مما يغصب عن قصد الشارع في بسط سسلطة الوزير في التعقيب على جميع القرارات التاديبية المسادرة من وكيل الوزارة او رئيس المسلحة ؛ يؤيد هذا النظر أن العقوبة التي توقسع بنساء على تحقيسق لم تجسره النيسابة او دون تحقيسق امسلا اجدر وأولى برقابة السوزير حس تلك النيسابة المساء على تحقيسق لم تتوسع من المارة المسكم مجتمعة في تتبسع الجسرائم والاخطاء وأنسواع التقصير والمخالف حسة .

(نتوی ۱۹ ۱۱ سے کی ۱۹۵۷/۸/۷)

قاعسدة رقسم (١١٥)

: المسسدا :

التعقيب على القـرار التـاديبي بنشـديد المقـوية أو خفضـها أو بالفساله - القـرارات التليييـة التي يصـدرها مدير عام مجلس بـدي. القـاهرة - جـواز تعقيب وزير الشساون البـلدية والقروية عليهـا .

ملخص الفتوي:

انه وان كانت المسادتان ٢٠ و ٢٦ من القسانون رقسم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ابنشساء مجلس بلدى القساهرة قد وزعتا الاختصساس بشسئون موظفى المجلس بين هيئسة المجلس البسادى وبين المسدير المسام على النحو المبسين غيهما ، الا انهما لم تجميلا من هيئسة المجلس مسلطة رئاسسية تهلك التمتيب على القسوارات التلاييسية المسادرة من المسدير؛ المسام في شسئن موظفى المجلس ، كما خلت باتى نصوص القسانون من إلى نص يخسول هيئة المجلس البسلدى ذلك أنصدة .

ومن حيث أن مدير عام المجلس البدي يعسين بمرسسوم بنساء

على عسرض وزير الشكون البلدية والقسروية ويشسفل درجة في ميزانية الوزارة المسنكورة ويتقاضى مرتبه منها المسنو المسنون المسنون المسنون المسنون المسادة ٢) من القسادن المسرون في المسرون في المساطة الرئاسسية المقسروة لم المساون المسلدية والمتروية على موظسفي وزارته .

ومن حيث ان المسادة ٨٤ من القسادون ١٤٥ لسسنة ١٩٤٩ مسالفه الذكسر تنص على أن تسرى على موظفى الجنس ومسسخديه وعبساله جبيسع القسوانين واللوائح التي تطبقها الحسكومة ، كبسا اوردت المسادة ٩٤ من القسادون اختصساصات المدير العسام التاديبيسة على مقتضى ذلك. أن يحسارس المدير العسام تلك الإختصساصات في حسود لحكام القسادون مرسسة ١٩٥١ بشسان نظام موظسفى الدولة ، ومنها ما نمست عليسه المسادة ٨٥ من هسذا القسانون التي تخسول السوزير على فترتهسا ارابعسة مسلطة الفاء القرار المسسادر من وكيل السوزارة أو الوكيسلم المساعد لو رئيس المصلحة أو تصديل العقسوبة الموقعة بتشسديدها أو

وغني عن البين أن ممارسة الوزير سلطته الرئامسية في التعتيب.
على قرارات المسدير العام التاديبية انصبادرة في شسان موظفي مجلس
بسلدى القساهرة لا يتعسارض مع الاسستقلال الذي يجب أن يتبتب به
المجلس البسلدى باعتساره شسخصا اداريا لا مركزيا ذلك لان ممارسسة
الوزير تلك السسلطة لا تحول بأى وجسه مبساشرة المجلس اختصساصاته
في حسرية كاملة واسستقلال موفور في ظل السسلطة الومسائية التي
يباشرها الوزير على قسرارات المجلس طبقاً لنص المسدة ٣٦ من قانسون
انشساء المجلس البالدى .

لهدذا انتهى رأى الجمعية العهومية للقسم الاستشارى للفتوكى والتشريح الى ان لوزير الشاؤن البلدية والقسروية أن يعقب عالى القسرارات التأديبية المسادرة من مدير عام البلدية تطبيقا للفقسرة الرابعية من المسادرة ٨٥ من القائدون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة معدلة بالقسادون رقم ٧٢ لمسنة ١٩٥٧ .

(فتوى ١٠ ــ في ٥/١/١١٠)

قاعسدة رقسم (۱۱۲)

البيدا:

سلطة الوزير في التعقيب على القرارات المسادرة من الرؤساء من محسل التعليب على القرارات المسادرة من الرؤساء من مجلل التعليب شمي مجلل التعليب المسادرة المسادرة المسادرة المسادرة المسادرة المسادة ١٩٥٦ على القرارات المسادرة بتوقيع عقوبة دون القرارات المسادرة بتوقيع عقوبة دون القرارات المسادرة بالخفيظ ،

ملخص الفتوى:

أن المسادة ٣٣ من التسانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٦١ بنظام العاباين المسدنة عقوبة معينة ، كيا المسنين بالدولة تفول بعض الرؤسساء توتيع عقوبة معينة ، كيا تصارات الرؤسساء التي تصدر في هسذا المخصوص خسلال اجسل معين ، وفي مقسام التعقيب تصدد في هسذا المخصوص خسلال اجسل في المناء القرار المسادر بتوتيع المقسوبة وتعديلها وذلك بخندسها وتلك بخندسها الوت بدعا في حدود المقسوبات التي بينتها ، وصيفة المادة ٣٦ المسار البها تفاير المسياغة التي كان يجرى بها نص المادة ٨٥ من التانون رقم ، ١٦ لمسنة ١٩٥١ المعدلة بالقسانون رقم ، ١٦ لمسنة امادا المعدلة بالقسانون رقم ، ١٦ لمسنة المادة ٨٥ المسادر من الرؤسساء أو تعصيله اذا ما تراءى له أن ما اشستمل عليسه من حفظ أو عقدوبة لايتفقى وما ارتكبه المسوطة .

ومن حيث أن من القسواعد الأمسولية اعتبار المشرع منسزها عسن الخطسا وعن السسهو وعن اللفو ، وعلى ذلك فسكل تعبسير يسستعمله لا بد وانه يقصد به غرضسا خاصا ومعنى متهيسزا ، وكل مغسايرة في المفسط يلجسا اليهسا بالنسسبة الى وضسع تشريعي مسبق اسستقراره ويعسد مصدرا للتشريع الجسديد لا بد أن تكون مقصدودة ليس في ذاتهسا

محسب بل مي آثارها ومداها القانوني ، خاصة اذا كان اللفظ المستعمل في القائون القديم لم يشهل نقدا أو اعتراضا مما يستدعي التفكير الم، تنساوله بالتعسديل ، ونتيجة لذلك عسلا منساص من القسول بسان، المشرع في القسانون رقم ٦٦ أسسنة ١٩٦٤ قد أورد العبسارة الجسديدة. _ الخاصـة بسلطة الوزير في التعتيب على قرارات الرؤسساء في مجاله التاديب - قاصدا التعديل والمفايرة ، ومن متتضى ذلك أن ما يملكه الوزير في التعتيب على قسرارات الرؤساء في مجال التاديب يتحدد بالقسرارات الصادرة بتوقيسع العتسوية ، دون القسرار الصادر بالعنظ، وذلك أن المشرع أراد بالمسياغة الجديدة التي يجري بها نص المادة ٦٣ من القسانون رقسم ٢٦ أسسلة ١٩٦٤ أن يجعسل القسرارات المسادرة. بالحفظ من الرؤساء الذين خولهم القانون سلطة التاديب _ بمناعم عن التعقبب ، فيهتنبع على الوزير الفساء القسرارات المسادرة مسن مرعوسسيه بالحفظ . بعكس ما كان عليه الحسال في ظل القسانون رقسم . ٢١ لسينة ١٩٥١ حيث كانت المادة ٨٥ من القيانون المنكور معدلة. بالتانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٥ تفول الوزير ساطة توتيسع العتسويات ، كما تضوله سلطة الفساء التسرار المسادر من وكيسل، الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المسلحة أو تعديل العقوبة. الموقعسة بتشديدها او خفضها وذلك خسلال شهر من تاريخ اصدار التسرار وله اذا ما الغي التسرار ، احالة المسوطف الي مجلس التسساديب اخالل هذا المعاد ،

فسلطة الوزير في التعقيب على القسرارات التاديبية كانت تشمله.
القسرارات الصادرة بالحفظ ، لها نص المادة ٦٣ من القسانون رتم ٦٦ لسلة المعقيب عسلي. المسلة التعقيب عسلي. قسرارات الحفيظ المسادرة من مرعوسسيه في مجسال التلايب .

لذلك انتهى الراى الى انه اصبح لا يجسوز للسوزير سه في ظلمه المسالة ١٩٦٤ ما المعتب على تسرارات الدخظة.

التادرة من مرعوسيه الذين خولهم التسانون مسلطة التاديب .
 (ملف ١٠٢/٢/٨٦) جلسة ١٠٢/٢/٨٦)

قاعسدة رقسم (۱۱۷)

حق الوزير أو المسافظ في التعقيب على قسرار الجسزاء سالمسوعد المدى بمسارس فيه هسذا الحق سالمسايرة في هسذا النسسان بسين ما جسرت عليسه المسادة ٥٥ من قسانون رقم ١٦٠ لسسنة ١٩٥١ والمسادة ٢٠ من القسانون رقم ٢١ لسسنة ١٩٥١ والمسادة الأولى جرت على أن حق الوزير في التعقيب يتم خسلال شسهر من تاريخ عسدور القسرار بينهسسا تقريت النافية أن اسستمماله لهذا المسق يسكون خسلال ثلاثين يسوما من تتريخ ابلاغه بالقسرار سمتنفي النص الأخير أن القسرار التاديبي الصادر من وكيسل الوزارة أو رئيس المصلحة وأن كسان نهائيسا بالنسسبة الى تأسسلطة التي اصدرته ألا أنه لا يسكون نافسذا بمسسفة نهائيسة ، اي جبنساي عن تعقيب الوزير أو المحسافظ ألا بمضى شسلائين يوما من تاريسخ باسسلامه بسسه ،

ملخص الفتوى:

أجسرت مديرية المتربية والتعليم بمحافظسة المتوفيسة تحقيقنا الداريا في شسأن أمسلاح السيارة رقسم ٣٣٠٨ التابعسة لهسسا ، وفي المديرة في المديرية المدارية بشسبين الكوم التي باشرت تحقيق الواتمة في القضية رقم ١٩٧٠/٢٢١ وانتهت الى قيد الواتمسة مخالفة ادارية وماليسة ضسد بعض المساملين في المديرية ، الأسسند الى بعضسهم اسستعمال مسيارات المسديرية لتحقيسق مسارب شخصية مستفين في ذلك مسلطات وظائفهم بينما اسسند الى البعض الإخسر مخالفسة التعليمات الخاصسة بامسلاح مسيارات المسديرية وسيارات المسديرية المديرية التعليمات الخاصسة بامسلاح مسيارات المسديرية وسيارات المسديرية وسيادات المسادم بالسلاح السيارة رقم ٣٣٠٨ باحسدي الورش الخاصسة و

وطلبت النيابة الادارية الى مديرية التربياة والتعليم مجازاة المخالفين ادريا مع التفسد الرادع في العقافين

وبتساريخ ٢٥ نبسراير سنة ١٩٧١ أمسدر مدير التربيسة والتعليسم بالمحافظة قرارا بمجازاة العاملين المنكورين بالاندار عدا احدهم مقد جوزى بخصص ثلاثة أيام من راتب وقامت المندرية بعد نترة من تاريخ امسدار هدذا القسرار باخطار النيابة الادارية والجهاز المركزي للمحاسبات بالجسزاءات التي وقعت على هــؤلاء العساملين . وبتساريخ ١٩٧١/٤/٢٤ قامت النيسابة الادارية باخطسار المحافظسة بسان الجــزاءات التي تــم توقعهـا على المضالفين لا تتفاسب وجســامة ما ارتكبوه ، وكان ذلك قبل تحصن هده القرارات مفهات الماعيد ونمى ١٩٧١/٥/٤ طلبت المحافظة الى مديرية التربية والتعليم مواغانها بملف التحقيق الخساص بهذا الوضوع ثم اعسادت المعافظة هدذا الطلب عمى ١٩٧١/٦/٩ الا أنه نظرا لوجود هذه التحتيقات بالجهاز المركزي للمحاسبات غلم يتسن للمديرية ارسال ملف التحتيق الي المحافظة في ١٩٧١/٧/١٠ ، وبتاريخ ٤ اغسطس سنة ١٩٧١ تسرر المسافظ بعد الاطلاع على ملف التحتيق تعديل الجزاءات الموقعة على المخالفين وذلك بتشيدها ومحازاتهم بالخميم مين المرتب. وقد أثار هـ ذا التـرار الهتلافا في الرأى حول مشروعيته .

ومن حيث انه بتقمى التطور التشريعي لحتق الوزير أو المسائظ لمي الفساء أو تعديل القسرار التلايبي المسادر من رئيس المسلحة فانسه يسين أن المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شسان بنظسام موظف في الدولة كانت تنص على أنه « لوكيسل الوزارة أو للوكيسل المساعد أو لرئيس المسلحة كل في دائرة أختصساصه توقيسع عقسوبتي الانسذار والخصسم من المسرقب عن مدة لا تجساوز ٥) يوما في السسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المقسوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بحسد مسماع اقسوال المسونة عن ١٥ يوما وذلك بحسد مسماع اقسوال المسونة عن ١٥ يوما وذلك بحسباء

والوزير سططة توقيع العتسوبات الشسار اليها عي الفقرة الأولى كسا تكون له سلطة الفاء القرار المسادر من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد أو رئيس المسلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها او خفضها وذلك بخسلال شهر من تاريخ اصدار القسرار ، وله اذا ما الغي القسرار احسالة الموظف الي مجلس التساديب خسلال هدذا الميعاد أما العقسوبات الأخرى غلا يجسوز توقيعها الابقرار من مجلس التاديب » الم مسدر بعد ذلك قانسون العساملين المدنيين بالسدولة رقسم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ونص في المسادة ٦٣ منسه على أن « لوكيسل السوزارة أو. رئيس المسلحة كل مي دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الاندار او الخصيم من المسرتب عن مدة لا تجساوز ٣٠ يوسيا في السينة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقسوبة الواحدة عن ١٥ يوما ويسكون القسرار الصادر بنوتيه العتوبة مسببا ونلك وفقها للسوائح التي يمسموها الوزير المختص وتغظم لاثحة الجسزاءات تحديد الرؤسساء الغين يجسوز تغويضهم في توقيع العقدوبات الشدار اليها في الفقدرة السمايقة . والوزير: سلطة توقيع عقوبات الانذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد الخصيم في البينة الواحدة على سيتين يوما ، كما يكون ليه سلطة الغساء القسرار الصادر بتوتيسع العقسوبة او تعديلهسا وذلك بخفضسها او تشميدها في حدود المعتوبات السابقة وله ايضما اذا الغي القمرار ان يحيسل العسامل الى المحكمسة التاديبيسة وذلك كله خسلال ثلاثين يوما ون تاريخ ابسلاغ الوزير المختص بالقسرار اما المقسوبات الاخرى نسال يجوز توقيعها الا بقرار من المحكمة التأديبيسة » . وأخرر ا مقد نصت المادة ٥٨ من التانون رقم ٥٨ لسينة ١٩٧١ في شيان نظيام المساملين المدنيين بالسدولة على أن « يسكون الاختمساه في توتيسع المقسوبات التأديبية كما يلى ١ ـــ لشــــــاغلى وظـــاتف الادارة العليــــا كل في هدود اختصاصه توقيع عقسوبة الاندار او الخمسم من الرتب السدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مسدة العقوبة نمى المسرة الواحسدة عن خميمسة عشر يوما ، وللوزير او المحسافظ المختص أو رئيس مجاس الإدارة حسب الأحسوال هفظ التحقيسق أو الغساء القسرار ومن حيث أنه باسبتراء المنسوس مسطقة المذكر بيسين إن شسة مسايرة بين ما جسرت عليسه عبسارة المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١. المسنة ١٩٥١ والمدة ٢٣ من القسانون رقم ٤٦ لمسنة ١٩٥١ فيمسا يتعلق بالمسوعد الذي يسارس خلاله الوزير أو المصافظ المختص سسلطة تعديل تسرار المقسوية ، فيينهسا جسرت الأولى عسلي أن حسق السوزير في المتعيب يتم خسلال مسهر من تاريخ مسدور القسرار ، قان اللنيسة قررت أن اسستعماله لهدذا العسق يمحون خلال ثلاثين يسوما من تاريخ السلاقة المستعماله لهدذا العسق يمحون خلال ثلاثين يسوما من تاريخ السلاقة المستعماله لهدذا العسق يمحون خلال ثلاثين يسوما من تاريخ السلاقة المستعماله لهدذا العسق يمحون خلال ثلاثين يسوما من تاريخ السلاقة المستعماله لهدذا العسق يمحون خلال ثلاثين يسوما من تاريخ المسلامة المساور والمساورة والم

ومن حيث أن من التسواعد الأصسولية اعتبار الأشرع متسزها عن السسهو أو الخطا عَمَل تعبير يسميتهمله لا بد وأن يقهب به فرخسا معينا ومعنى متيسزا ، وإذا كان الشرع قسد اسستبدل عبارة مسن تاريخ ابسلاغ الوزير المختص بالقصول بعبارة في تاريخ صدور القسرار عائما قصد ضرورة أن يصاط الوزير أو المصاغط بجبيع القسول التاليبية التي تعصد من ميرووسسيه حياية المسابلين من جهبة وزيادة في الاشراف والرقابة على هسؤلاء المرؤوسسين من جهبة أخرى وسن ثم يتعسين على كافة السساطات التاليبية الخطار السوزير أو المسافظة اعتى تكون هذه القسرارات نهائيسة بعد اعتراضيه عليها بالالفساء أو التصديل ضلال هذا الإجل ، ولا يغير سن خلك القسول بأن مركز الهسائل وظلى معلقا نتيمية تراخى المسلطة ذلك القسول بأن مركز الهسائل وظلى عن المساؤلات الذي توقعها ، لان التاليبية المناس عي المساؤلات الذي توقعها ، لان الامسال عي القسرارات التاديبية المناس عن القسرارات التاديبية المناس عن القسرارات التاديبية المناس عن القسرارات التاديبية المناس عن القسرارات التاديبية الناتية النا الانتشاء وسيزايا أو

مراكز أو أوضاعا بالنسبة إلى الأسراد لا بالنسبة إلى الحسالات الاسببتثنائية النسادة .

ومن حيث أنه أذا كان ذلسك ما تقسدم غان القسرار التأديبي الصسادر من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وأن كان نهاتيسا بالنسسبة الى السلطة التي اصدرته ، الا أنه لا يكون نافسذا بصسفة نهائيسة أى بمناى من تعقيب الوزير أو المحافظ الا بضى ثلاثين يوما من تاريسخ أبسلاغه به .

ومن حيث أن القسرار المسادر من محسساء المؤهية بتشسديد العقسوبة الموقعة من مدير التربية والتعليسم بالمحافظسة قسد مسدر عمى 3 أغسطس مسنة ١٩٧١ ، أي خسلال ثلاثين يوما من تاريخ أبسلاغة بم عائه يسكون مسحيحا عمى النطساق السذى هسدده القسانون .

لهدذا انتهى راى الجمعيدة المهوميدة الى ان قرار محافظ المنوفية هى ٤ اغسطس سنة ١٩٧١ بتشديد الجدزاء الموقع على بعض العالمين بهديرية التربيدة والتعليم بالمحافظة يسكون صديحا ومطابقا للتسسانون .

(ملك ٢٨/٢/٨٦ _ جلسة ١٩/٤/٢٧٢)

قاعسدة رقسم (۱۱۸)

: المسللة

المادة ٢٠ من قاتدين نظيه المعاملين بالقطيهاع المسلم - تخويلها رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص سيلطة التمسديق على بعض القسرارات التاديبية - لم يمنيج المشرع جهسة التصديق اختصاصها كمسلطة وصحائية خصيب بحيث تقسف سلطتها عند حد اعتباد القسرار أو عسدم اعتباده .

ملخص الفتوى :

تفص المسادة .٦ من نظـام العـاملين بالقطـاع العــام الصـــادر بقــرار رئيس الجمهــورية رقم ٣٠٠٩ لســنة ١٩٦٦ عــلى أن تـــــكون الجــزاءات التاديبيـــة المبينــة نمى المـــادة الســـابقة وكيفيـــ**ة التظـــلم منها** لو الطعن فيهـــا وفقـــا لمـــا يـــلى :

أولا - بالنسسية لجزاءات الانسذار أو الخمسم من السرتيا عسن العمل العمل العمل من المرتيا عمل العمل العمل المعمل العمل المعمل العمل ال

أ - تسكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يغوضه مسلطة توقيعها
 على المساملين شاغلين الوظائف من أدنى الفسات حتى الفسة الثلاث.

ويكون الطعن في هدده الجراءات . . .

ب ... وتسكون لرئيس مجلس الادارة سسلطة توتيمها على العد المثين شساغلى الوظائف من الفئسة السسادسة حتى الفئسة الثالثة على ان مصدق على هدذه الترارات من رئيس مجلس ادارة المؤسسسة المختصسة الو اللوزيد المختص حسسب الاحسول .

ويسكون الطعن في هسده الجسراءات .

ج - وتسكون للمحكسة التانيبية المفتمسة سسلطة توتيعها على العساملين شساغلي الوطائف من الفئة الثانية وما يعسلوها .

ثانيا - بالنسبة لجهزاء النمسل بسن الخسية مهم المسا

ومن حيث أن الواضيح من هنذا النبين أن الأشرع حين خول رئيس مجلس أدارة المؤسسة المختصية أو الوزيس المختص مسلطة التمسديق على بعض القسرارات التأديبية لم يعنب جهة التمسديق المحمق في تمسديل قرار الجسزاء أو الغالة فين ثم يجب أن تسارس هذه الجهة اختصاصها كمساطة ومسلية فحسب بحيث تقف مسلطة وعاملية فحسب بحيث تقف مسلطة وعاملية فحسب بحيث تقف مسلطة القساد القسرار أو عسدم اعتباده دون أن يسكون من حقهة الشاء قسرار جديد يتضمن الغاء قسرار الجسزاء أو تعسديله بالتحقيسة الأنساسيديد .

ومن حيث أنه لا يفسر بن هذا النظر ما قضيت به المادة ٢٠ سن المادة ١٠ القسرار المسابر بتريتيه المادة ١٠ القسرار المسابر بتريتيه المجهد أنه المسادة القسرار المسابر بتريتيه المجهد المسادة المبينة المسادة المساد

لهذا انتهى رأى الجمعيبة العبوميبة الى :

أولا — أنه لا يجوز المسلطة من مسلطات توتيع الجوزاء أن تنزل. يقمقوبة التي لا تدخسل في اختصاصها المسلا الي ما دون الجوزاء المتسرر للمخالفة في لائحة الجزاءات بحيث يمسيح توتياح الجوزاء من المتبساصها،

وبنساء على ذلك لا يجسوز لرئيس مجلس الادارة توقيسع جيزاء مالخصم من المسرتب على عسامل يشسبغل وظيفية من الهنسة السيسادسة الرتكب مخالفة تقرر لهما لائحة الجيزاءات عقسوبة القصسل حتى ينتقسل الهسط الاختمسياس بتوقيسيم الجزاء ببدلا من الجكيسة التبديبية .

ثانيا — أن مسلطة رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصسة لمي التصديق على قسرارات الجزاءات طبقا لنص المسادة ، 7 من الانصبة مع المسامان بالقطاع المسام هي مسلطة وصائية لا تضوله المستى المسام القرار الوزاء كما هو او محالاته المرار او تعديله وانها يكون له اعتساد قرار الجزاء كما هو او المسادة الترار الجهسة التي أهبدرته بون اعتساد قرار الجهسة التي أهبدرته بون اعتساد ه

(مك ٢٨/٢/٢٣ ــ جلسة ٣/١٢/٢١٠)

تمايسين:

نصت المادة ۸۲ من القانون رقسم ٧٪ لسنة ١٩٧٨ بعد استوالها بمتنفى التانون رقم ١١٥٥ سنة ١٩٨٨ على أن يكون الاختصاص عم

۱ — الشساطلى الوظائف العليا كل في حسود اختفسالمتاته حقط التحقيق او توقيع جزاء الاندار او الخصام من المرقب بما لا يجتناور ثلاثين يوما في السسنة بحيث لا تزيد مدته في المسرة الواحدة على خيسة عشسر يسوما .

والرؤسساء البسافرين الذين يمنت وبتحديد ثم فرار من المسلطة المختصبة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع خيراء الانسذار أو الخصص من المسرقب بما لا يجساور خصصة على يسونها في السسنة بحيث لا تزيد منته في المسرة الواحدة على تسلانة أيسام م

وللسلطة المختصة حنظ التحقيق أو الغاء القرار العسادر يتوقيع المجرزاء أو تعديله ولها أيضا أذا الغت الجرزاء أن تحييل المسابل الرا المحاكمية التاميسية وذلك خسلال ثلاثين يسوما من تاريخ إبلاغها بالقسسوار .

٣ — كمسا يجسوز للمسلطة المختصة توتيسع الجسزاءات الواردة غى البنسود ٧ ، ٨ ، ٧ من المسادة ، ٨ وذلك على المخالفات الجمسيعة. التي تصددها الأعسة الجسزاءات . 3 _ تفتص المحكه التاديبية بتوتيع اى من الجسزاءات المتسومر طيها في المسادة ٨٠ وتسكون الجهة المتسبب او المسار اليها المايل الم المكتف بها هي المختصسة بالتحقيق معه وتأديب طبتا للاحسكام بسسالفة الذكر وذلك عن المخالفات التي يرتكبها خالل فتسرة النسب. أو الاصارة أو التسكيف .

- والاصارة أو التسكيف .

- والاصارة أو التسكيف .

- والاسارة أو التسكيف .

- والمسارة أو التسكيف .

- والمسارة المسكيف .

- والمسارة المسارة المسلم المسلم .

- والمسارة المسلم .

- والمسلم .

- والم

ومعتني ما استحدثته هذه المسادة اصبح السلطة المتصدة. توقيع مواعي التبيه واللوم بالنسبة للعمالين من شساغلي الوظساند. العليسبة ا

كيا أوضح البند رقم } أن اختصاص المحكمة التأديبية بتوتيع المجرّاء التأديبية بتوتيع المجرّاء التي لا يجوز السلطة المختصة توتيمها وأنها يهتد هذا الاختصاص الى جميع السواع المختصة توتيمها وأنها يهتد هذا الاختصاص الى جميع السواع المجرّاءات وهو ما يتسق مع قصد المشروع وعلى خسلاف ما كان يسؤدى المهيد التعبير في البند ٣ من المسادة ٥٨ من التانون رقم ٥٨ لسسنة المتعبير في المساد المسادل المسادل المحكم جديدا يتضى بأن تكون المهيد المتحيية والمسادل الها المسامل أو المسكلة بها هي المختصبة بالتحقيق بالتنسية المخالفات التي يرتكبها خسلال فترة النسب أو الاعارة أو التسكيف وهو حسكم يتنفى تقريره ضرورة رعاية المجانب التطبيسقي المنسدة المهاد التطبيسقي المنسبة لهادا .

ونصت المادة ٨٩ من التسانون رقم ٧٧ لسسلة ١٩٧٨ عسلى انه يجسوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقسل اختصاص التساديب مسن المهمة التي يبساتم غيها مصله وذلك في الجهات التي تضمم عاملين يتبعسون اكتسر من وحسدة وذلك بالنسبة الى المخالفات التي تقسم غي هسده الجهسات .

وقد استحدثت هذه السادة حكهسا يضمول رئيس مجسلس الوزراء

سلطة نقل اختصاص التاديب من الجهسة الاصلية التي يتبعه سلط المسابل الى الجهسة التي يتبعه سبط المسابل الى الجهسة التي يباشر فيهسا عسله وذلك في الجهسات التي تقسم عالمان يتبعسون أكثر من وحدة وذلك بالنسسبة للمخالفسات التي تقسع في هسنه الجهسات . (المنكرة الإيضساحية المقسادون ٧٤ سسنة 19٧٨) .

وتستند السلطة التلاييبة في حقيقة الاسر وبحسب اصوابها المهيقة الى « المسلطة الرئاسسية » فهي غرع منها تكسل لتراراتها فاعليتها ، والمسلطة الرئاسسية مسلطة ملتحبة بالتنظيم الادارى ذاته ، للخوصها طبيعته ، ولا يستغنى عن وجدودها ، فالمسلطة الرياسسية اذن تشمل المسلطة الرياسسية المن عنص حاص عليها ، وكما تشمل المسلطة الرئاسسية ، تصملطة توجيه المرعوس باحسدار تعليسات واوامر يانسزم المرعوس باحسرارات المرعوس ، عائها تشميل كذلك مسلطة تاديب المرعوس ، فانها تشميل كذلك مسلطة تاديب المرعوس ، فانها المسلطة الرئاسية ، ذلك لأن المسلطة الرئاسية والاشراف وتوجيه المرعوس ، وهذه المسلطة غي سلطة الرئاسية المسلطة في المرتابة الرئاسية المسلطة في المسلطة الرئاسية المسلطة في المسلطة الرئاسية المسلطة في المسلطة الرئاسية ما المسلطة في المسلطة المسلطة في المسلطة

واذا كان الاغتصاص التلديبي موزعا الآن بسين سلطة ادارية وسلطة تضائية شائية تباشر كل منهبا اختصاصها غي حسدود نصاب مقسرر ، الا أن ادخال الاختصاص القضائي غيى المجال التاديبي تنظيم حديث يرجع الى المتانون رقم ١١٧٧ اسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية ، حيث انشاعت بمتنضاه المحاكم العاديبية لاول مرة ، ومنحت اختصاصا غي توقيع الجزاءات ، ومنايرت قدوانين المسالمان هذا التنظيم غلم تعسمه بتعسيل ،

ولئن كانت مشاركة هذه المساكم في الاختمساس التاديبي تمشل مسهانة من الفسهانات التي تقسرت توفيرا للحيدة والمسالة وحسدا من مسساوي مبدأ عصدم شرعية المغالفسات التقييسة ؛ الا ان الفسساء هدفه المحساء هدفه المحسليم لم يعل مسع ذلك معن النقذ ، ويذهب راى الى ان الطلبع القضائي لهذه المحسليم يتناني مع طبيعة التأديب ، ذلك ان اسسباغ وصمف المخالفة على الفصل وتقرير الجنزاء المسلام أمسر لا يخفسع دائها لاعتبارات تانونية مجسردة بل يتسم عي ضموء الكثير مسن الاعتبارات العبلية ، كمنا وان هذا التظسام حرم العسامل من ميزة تعمدد الدرجيات عيد المحاكمة وما كان يحققه له من ضيات (دكتور عبد النات حسن التأديب في الوظيفة العابة، عدر 190) .

الفسوع المستنافي القسوراء القسوراء المسوراء المساور الإداري المساور بتوقيسع المسوراء

قاعبىدة رقتم (١١٩):

: المسسدا :

ثبوت أن المستنب الادارى الذي أرتكسه المسوطف كساف المسل القسران على مسبب معدج سـ مسسمة القسرار يقطع النظسر عن الوصف القسانوني الذي أوزده للواقعسة التي اسعائذ المهيناء.

طَفْض الحكم:

اذا كان تكليف الـ كاتب الأول للمسدعي بالمساونة في مبلية هد التسود الواردة للمحكمة ينفي عنسه ما أغسده التسورا الطعون فيسه على هسذا الأخير من تدفيكه فيهسا لا يتمسطه بسببه ، فان ما هندو قساتم في حسق المسنكور من تهساون في أداء العبسان الذي كلته بمه يكفي لحصل القسوران على مسبب مسحيح هو ركنسه المسرد للابقاء عليه ، بتطبع النظر عن الوصف القسانوني السدى أورده للواتعة التي بتطبع النظرة الهمسنة .

(طعن ١٩٥٢/ لسمنة ٢ ق عد جلسة ٢٥/١/٨٥١)

قاعسدة رقسم (١٢٠)

اليــــدا :

منازعة تلديبية ـ اثر نشوء امور أو ظروف مفايرة لآثار القرار الادارى خالال نظر دعموى الفائه ـ عدم محمو الخصومة الامساية أو جملها منتهاة ـ واجب القضاء الادارى في هذه العالة ـ حسم الخصومة في فسوء الظروف السنجدة والاثمار الترتيمة قانسونا عملي همذه الظروف .

ملخص الحكم:

يجب التنبيه الى أنه ما دامت المنازعة قائمة بقيام اساسها وسسببها غان ما يطرأ عليهسا خلال نظسر الدمسوى من امسور او ظسروف قد تغير غي بعض الاثار المترتبة على القسرار الاداري المطمسون قسيه ، لا يمحو الخمسومة الأصلية أو يجعلها منتهيسة ، بل يتعسين على التضاء الادارى أن يحسم الخصوبة في ضوء الظروف السيتجدة ، وعلى متتضم الاتسار التي تتسرنب تانسونا على هده الظروف كمسا لو بدات. الدعسوى بطلب الغاء قرار ترك في ترقيلة ثم رقى المدعى خسلال نظر الدعسوى ، أذ تمسيح الخصوبة عندئذ منحصرة في ترتيب الاقدمسة ، ويتعسين على القضاء الادارى مراعاة ما استجد من ظروف وترتيب آثارها مى حكمه ، ولا يقسال عندئذ أن الخصومة الأولى قد انتهت بدعوى أنهسا كانت قائمة على قرار الترك في الترقيسة ، بـل الواقسع أن الخمسومة ما زالت قائمة ، وأن تغسيرت بعض ظروفها ، وكذلك الحسال اذا ما مسدر الجزاء مي المنازعة التأديبيسة بعتسوبة معينسة هي التي رقعت الدموى بطلب الغائها ، ثم خففت العقسوبة اثناء نظلم الدهـوى ، فان المسازعة الإدارية تعتبر ما زالت قائمهـة ، وينصب طلب الالفاء في هذه الحالة على العقوبة المختفية ، ولا يسوغ اعتبار النازعة منتهيسة ، لأن مى ذلك مجافاة للواقيع ، ولانها عي الحقيقة ما زالت قالمسة وأن تغيرت بعض طروفهسا . هذا إلى أنسه مسن المسلم أنه يجوز لذوى الشان أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعسوى ما دام ثمت ارتبساط بين الطلبسات الاصلية والطلبات المعدلة .

فاذا كان الهدف الأسساسي من الدعوى انها هسو طلب الفاء الترار الذي يتسرتب عليه نصل المسدعي من خسدمة ، وطاب اعسادته الدراري الذي يتسرتب عليه الفصل سيبالفسة الشسدة أو البها ، ايا كانت الاثار المترتبة على القصل سيبالفسة الشسريم او مخفسة من حيث اسستحقاق المساش المتاعدي او تعسويني النسريم او

الحسرمان من وظائف السدولة او ما الى ذلك بوكان هذا الطلبه وهو جسوهر المنسازعة الإدارية التي مثارها ناديب المدعى والتي لم تنصم كه لا يسزال موضوعه قائما والفساية منسه منشبودة على الرغسم من تعديله قسرار الطسرد او التسريح ، علن ما ذهب اليسه حسكم المحكسة الإدارية من اعتبسار المنسازمة منتهسة يسكون سوالصالة هدذه سفى غير محله، من اعتبسار بالفسارة بالفسفة في هدذا الشرق منسه ه .

(طعني ٢٤) ٥٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢١/١/ ١٩٦٠)

قاعبىدة رقسم (۱۲۱)

صدور قرار بانهاء خدمة احد العاملين استفادا الى هكم.

الفقرة السائسة من المافة ٦٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١

بنظام المسابلين بالقطاع المسام بسبب الصكم عليه نهايا بعقوية
مقيدة للصرية من احدى المساكم الإجبية ما الحكم المسادر من
المحكمة الاجبية وان جاز الاستفاد اليه كسبب من اسبلب
تلديب المالي عما بدر منه الا آنه لا يستقيم سببا مسحيحا لانهاء
اخدمته بالتطبيق للنص المذكور مسلطة مصدر القرار في اعمال.
النص المسلكورة مقيدة بوجوب ان يكون المسكم الجناقي مسادرا من
المساكم الوطنيسة احتسراما لمسيادة السدولة ما القسرار
المسادر في هذا اللسان انطوى عملي مخالفة جسمية تنصدر

م'خص **الحكم :**

ومن حيث ان الثابت ان احدى مصاكم المغيا الاتصادية حكمته على الطاعن بالحبس مدة سمنة واربعة الشهر وبغرامة قصدرها ثلثمائة مارك الماني لاشمراكه مع آخر في ٨ من اسريل سمنة ١٩٦٧ الله تهسريب حالياتمين بهما مخسدرات من مطسار فرانكفورت الى داخسل المذينية ، وثلك أبان عممل الطيناهن ولدويا والها المنكتب واستسمية مصم للطيران مي مراكمورت ،وقد الجسرت المؤسسسة المفكورة س تعقيقا أداريا في الموضدوع تناول سنماع اتوال بعض العناملين بمسكتب المؤسسية في فرانكفورت ، كلهذا ستحجف فيه الشنوال الطساعي السذي أيد مسدور الحكم المشتار الية ضعده ، والشنهي التحقيدي الي قنيد الواقعية مخالفية ادارية ضيد الطياعن لأنه بصيفته المسدوب المسالي بمنطقسة المانيا خسرج على متتضى السواجب الوظيفي ولم يسلك مي تصرفاته مسلكا يتفق والاحتسرام الواجب بأن اشسترك في يسوم ٨ مسن ابريل سنة ١٩٧١ بمطمار فرانكفورت مع في تهمريب حقيبتين بهما }} كيلو جسرام من الحشسيش من المسار الى فسارج الدائرة الجمزكية مستغفلاتي ذلك ضعفه كعامل بالمؤسسسة ومستغلا مسيارتها في نقسل الطبيتين مها أسناء في سينهمة المؤسسية . وتظرا لجنسامة الجرم الاداري الذي ارتكبه الطساعن مقيد اقتررم المحقق أحابته التي المحاكمية التاديبية للأطسر في أمر فمسله من الخدمة وباحسالة الأوراق الى السنيد رئيس النيسابة الادارية لمؤسسمات الثقافة والأعسلام تزر اعادقهمنا الى المؤسسينة لاغهمنال هسنكم المشادة ٦/٦٤ من القدانون رشم ٢١ استصنة ١٩٧١ بعد التخفيسق من نهائيسة الحسكم · الطئاور ضنيد الطيامن بعتسوية متيندة للحسرية ، وفي ٢٠ مسن مارس سيغة ١٩٧٣ عرضيت ادارة التحقيقات بادارة الشينئون القانونيسة بالؤسسية فعلى النسيد / رئيس مجلس ادارة المؤسسمة مسذكرة بالموضموع تضعيفت كل وقائمسه وما ارتاته النيسابة الادارية كمسما أوضحت أن الصكم المسادر ضد الطسامن قد تأيد استثنافها وبمد أن أوردت المذكرة نص الفقرة السادسة من السادة ٦٤ المسار اليهما وأشمارت الى توافر شروطهما في همق الطماعن ، تضميت اقتراح انهاء خدمته طبقا لأحكامها وذلك اعتبسارا من ٨ مدن ابسريل سسنة ١٩٧١ تاريخ ايقساف الطساعن عن العبسل وقد وانسق رئيس مجلس ادارة المؤسسسة على اقتسراح ادارة التحقيقات وأمسدر نمى ٢٩ من يارس سينة ١٩٧٣ قراره الطوسون فيه رقيم ٢٥٩ ليسية. ١٩٧١ بانصياء خديرة الطبياء العليم المراد المالية ١٩٧١ بانصياء بالحييس مدة سينة عشر شبيهرا وجهراية ١٩٧٠ ميارك المبانى وقد السير نمي بياجة هيذا القرار الى المهتبرة السيادسة من المبادة ١٢ من نظيام العالمين بانقطاع العبام المبابر بالقياتون. وقد ١١ لمسينة ١٩٧١ والى نهائية الحكم المسياد بمبيد الطاعن .

ومن جيب ان الواضع من مبيباتي الواقعات على النجي السبائية بيانه أن المرسسة المدمى عليها كانت تحد انجهت بعد أن اجرت تجينها نبيبا الى المحكمة الملابية المن المحكمة الملابية المن المحكمة الملابية المنظر في أمر غصمله من الخديمة عقر أن النياجة الادارية ارسات الله مسدور حكم بديس الطاعن سبة عشر السهرا يوجب اعمال المقهر المسادسة من المبادة 34 من المساون من المبادة 34 من القسام المسابلين بالقطاع العام ، همسور القرار الملمون فيو بلها والها ويقد ويقد المسادة على المدمى استفادا الى المسادة المنازع المعادية وسبب المكم عليه بتلك الهدوية من أحدى استفادا الى المسادة المنازع المناب المحمدية .

ومن حيث أن المسادة الرابعة من تابون العقيويات بنه ملى النبوب الا تقام الدعبوى المجووبة على مرتكب جريوبية أو بمبل في البنباري الا تمام الدعبوي المجووبة و لا تجاوز الهنها على من يثبت أن المحبائيم الإجنبية براته مها اسند الله أو انها جيبت عليه نهاتا والسبتوفيم تعويت » . بدلالة هدذا النص أن الدعوى الهيويية لا ترضيع على المسرى الذي ارتكب جريهة في الخارج ، أذ اثبت أن المساكم الجنائية قد قضت ببراعته أو أنها حكمت نهائيا بادانته والمستوفى الهندية تد قضت ببراعته أو أنها حكمت نهائيا بادانته وأسمتوفى الهندية لله الما المحكوم بها عليه ويرد ذلك الى اعبسارات المدالة الذي تسابى أن يرسكم الشخص على معلى واحد مرتبين ، فالحكم الإنبني الهسادر بالبسراءة أو المسلم بالمبرية خارج مصر ، وفيها عدا هدا الأثر السلبي للحكم، من يرتبكم الجزيم المنائية التهام كالمنائية ليس لهدذا الحسكم أي أثر أيجابي بهدئ أن يتسرنه عليه في محسر طالما لا توجد الفاتية تبادل تنفيذ احكام كما هو الشسان في محسر طالم لا توجد الفاتية تبادل تنفيذ احكام كما هو الشسان في

الحسالة الماثلة على ما المائت به وزارة الخارجية بكتابها المؤرخ في ٢ من اسريل سنة ١٩٧٥ من أنه لا يوجد بين مصر والمائيا الاتحسائية التنافية تنفيذ احسكام ، وعلى ذلك غلا يجبوز أن يطبق في مصسر بناء على هدذا الحكم أو يترتب عليه ثبة عقروبات تبعيلة ولو كانت مقررة في القانون المحرى كرجود أنصدام الأهليلة والحسرمان مسن المحقوق ب والمزايا الوظيفية وما اليها النصوص عليها في قانون المحسوبات أو في غيره من القلوانين ، نظرا لان الاعتراف بهذه المحالة المحلوبات أو في غيره من القلوانين ، نظرا لان الاعتراف بهذه الخلال المحسرة الدولة .

وبن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت المادة ٢٤ من القانون عرقم ٢١ لمنة ١٩٧١ بنظسام المسلمين بالقطاع المسلم الذى مسدر القسار الطعسون فيه في ظلل العمل باحكايه نتفي بأن تنتسهى خديمة العسامل بالحكم عليه بعتسوية جنساية أو بعتسوية مقيدة المسرية عي جريسة مضلة بالشرف والاجانة ، عان الحكم الجنساني الذى تنتهى به خدمة العالم وققا الاحسكام هذا النص لا بدوان يكون مسادرا من احسدى المحسام المرية بعقسوية جنساية أو بعتسوية مقيدة المسرية عي جريسة مخلة بالشرف والاباتة وبهدذه المتسابة عان الحكم المسادر من المحكمة الاجنبية وان جساز الاستناد اليه كسسبب لتاديب المسامل عما برىء منسه الا أنه لا يستقيم سسببا مسحيحا لانهاء خديته بالتطبيق المسامل بلنص المسامل بسبب مسدور الحكم الجنسية المسامل بسبب مسدور الحكم الجنسائي الاجنبي عليمه على غسير المسامل بسسبب مسدور الحكم الجنسائي الاجنبي عليمه على غسير المسامل بسانوني مسابع ،

وبن حيث أنه لما كان القرار المطعون غيسه قد مسدر بانهاء خدمة المدعى استثادا الى حكم الفقرة السادسة بن المادة ١٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية بن احدى مصاكم المانيا الاتحادية ، وكانت مسلطة مصدر هذا القرار في اعمال النص المنكور قصيرة بوجسوب أن يسكون الحسكم الجنائي صسادرا مسن المصاكم الوطنية احتراما لمسيدة الدولة دون أن يسكون له أدنى مسلطة تقديرية في مضائة الشمان ، فإن القرار يكون والاسر كذلك قد انطوى على مضائة

جسبية تنحدر به الى مرتبة القرار المسدوم الذى لا تلحقه اله حمسانة ولا ينتسد من ثم الطعن فيسه م بالالفساء بالمراعيد والاجراءات القانونية المسردة بما ينتفى معه تطلب التظلم الادارى المسبق منه كشرط بتبسول دعوى الفساء هذا التسرار .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فانه يتعين الحكم بالفاء القدرار المطمعون فيه عبر هذا المسكم المطمعون فيه غير هذا المسكم المطمعون فيه غير هذا المستعم المستعمد المستعمد

(طعن ۶٫۱ اسنة ۲۳ ق ــ جلسة ۱۱۸۸/۱/۱۱)

قاعسدة رقسم (۱۲۲)

المستدا :

مدى رقسابة القضساء الادارى على القسرار التاديبي سسبب القسرار التاديبي بوجه عام هدو اخسلال المسوظف بواجبات وظيفت أو التسانه عمسلا محسرها •

ملخص الحكم :

انه وان كان القسرار التأديبي ، كاى قرار ادارى آخر يجب أن يقسوم على سسبب يبرره ، قبلا تقسدخل الادارة اتوتيسح الجسزاء الا اذا قامت حالة واتميسة أو قانونيسة تسوغ تنخلها ، وللتضاء الاداري ان براتيب صحة تيلم هذه الوقائسع وصسحة تكييفها القسانوني ، الا ان لسلادارة هقد مين الهميسة هدده المالة والخطورة الناجيسة عنها ، وتقسير الجزاء الشدى تراه مناسسا عي حسود النصاب القسانوني المترد ، ورقسابة

التفساء الإداري لجبحة المناة الواقعية أو القانونيجة التي تسكيون بكن السبهب قصد جدد العليمي على التجقق مها أذا كانت النتيجة التي النبيس النبيس النبيس النبيسة السبهب القرار على هبذا النبيان مستخلصية استخلاصا مساتها من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا ، غاذا كانت منسزعة من غير أصول الراقيجية أو كانت مستخلصة من أصبول لا تنتجها ، أو كان تكييف الواقع عبد علي قرض وجودها ماديا لا ينتسبج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار غاقسدا لركن من أركاته هو ركبن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما أذا كانت النتيجة مستخلصة السبت وقانونيا غقصد قسام السبتخلاصا سائفا من أصبول تنتجها ماديا وقانونيا غقصد قسام القيار على مسيبه وكان مطابقا للقانون ،

وسبب القرار التاديبي بوجه عام هو اخسلال الوظف بواجبات وظهنته أو اتيانه عمال من الاعمال المصرمة عليه ، فسكل موظهيف يضالف الواجبات التي تقص عليها القاوانين أو التسواعد التنظيميسة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يضرج على مقتفى الواجب في اعمال وظيفته التي يجب أن يقاوم بها بنفسه أذا كان ذلسك منسوطا به وأن يؤديها بدقة وإمانة ، أنها يرتكب ننبا أداريا يسموغ تأديسه ، فتتجه أرادة الادارة لتوسع جازاء عليه بحسب، الاستكال والأوضاع المتاررة قانونا في حدود التصالي المقارر .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق ــ جلسة ٥/١١/٥١)

قاعسدة رقسم (۱۲۳)

: المسسدا :

وجبوب قيسلم القرار التابين على سميب يسوره سرقابة القضاء الادارى لمسحة قيسام الوقائع القانيت البسراة لتوقيع الجسزاء وصبحة تكينها القانوني به صرية الادارة في تقدير الهبية الحسالة والخطورة النامية عنهيا والجهزاء الناسية للهما في حسديد تصسفه القسسسية ون و

ملخص الحكم:

انه وان كان القرار التاديبي حكاى قسرار ادارى تضر سيجب ان يقسوم على سسبب بيرره ، فلا تتحفل الادارة لتوقيع الجزاء الااذا قاسهت حالة واقعية او تاتونية تسروغ تنخلها ، وللقضاء الادارى أن يراقب صحة قيما مذه الوقائع ، وصحة تكييفها التانونى ، الا ان للادارة حرية تقسيم اهمية هذه الوقائع ، وصحة تكييفها التانونى ، الا ان للادارة حرية تقسيم الهياء والخطورة الناجية عنها ، وتقيير الجزاء الذى تراه مناسبا في هدود النصاب التانونى المترر ، ورسابة التفسام الادارى لصحة الصالة الواقعية أو القانونية تجددها الطبيعي في التحقيق مما اذا كانت التيجة التي انتهى اليها الترار في هذا الشان مساخلصة استخلاصا ساخلصة على هذا الترار في هذا الشرار على سمية كان مطابقيا للقيانون ، منذ تالم الترار على سميه وكان مطابقيا للقيانون ،

(طمن ۷۸۹ لسنة ۲ ق _ جلسة ١٤/٤/١٥٥١)

قاعسدة رقسم (۱۲۶)

: المسلما :

وهــوب قيام القـرار التاديبي على ســبب يوره ــ رقــابة القضاء الاداري أــذلك •

ولخص الحكم:

ان القرار التأديبي يجب أن يقسوم على سبب يبرره ، فلا تتحفل الادارة لتوقيع المسرار التأديبي يجب أن يقسوم على سبب يبرره ، فلا تتحفل الادارة لتوقيع المسبب هو ركن من أركان القسرار الادارى ، فسان التفساء الادارى ان يراقب فيام هذه الحسالة أو عدم قيامها كركن من الركان التي يقسوم عليها القسرار ، فاذا كان الشابت أن السبب الذي قسام عليه القرار التأديبي (وهبو تغيب الطالب من الكلية ومن المحاكمة بدون عبدر مقسول بفهم أن الطالب متسارض وليس مريفسا) هو أبر مقسكوك في مستحته ، بعل أن الأمسول المقسمة مريفسا) هو أبر مقسكوك في مستحته ، بعل أن الأمسول المقسمة الإساسات جرا) .

للمحكمة ترجح العكس ــ على حسب الظاهر من الأوراق ــ فيكون الحكم المطلح المستخدسة ترجح العكس ــ على حسب الظاهر من الأوراق ــ فيكون الحكم المطلح المستخدسة المستخدمة الم

(ظعن ١٩٦ اسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٦/١/٢٥١)

قاعسدة رقسم ﴿ ١٢٥ ﴾

: المسجدا

وجدوبه قيسلم القسرار التاديبي على سحبب كالثنان في اى قرار الدارى آخسر _ ينصحم السحب اذا لسم تتوافر حسالة واقعية او قانية تسوغ تنظل الادارة _ رقابة القضاء الادارى لصحة قيسام الوقائع وصحة تكيفها القسانوني تجد حدما الطبيعي في النحقيق مها اذا كانت نتيجة القسرار مسحفات من اصحول موجدودة ام معدومة ومسخفات اسحفاصة اسحفاضة المنافقا من المسول تنتجها ماديا او قانونا الم لا يسهم لينه ان يسهمينانه النظيم بالموازنة والترجيع فيما يقدم اسلطات التساديب من دلائل وقرائن البسانة او نفيا في خصوص قيسام او عسم قيام المسالة المالدية والتركين ركن السحب ،

طَّلَحُص التَّحُكُم :

أن التبيرار التابيين بـ شـانه شابى اي قـرار ادارى آخـر ـ يجب
آن يقـوم على سـبيه يسموغ تدخل الادارة لاجـداث اثر قـابونى في
حـق المـوظك هو توقيبع الجـزاء للفبياية التي اسـتهدتها القانون وهي
الحرص على حسن ببسي العمل و ولا يـكون ثمة سسبب للقـرار الا إذا
قامت حالة واقعيـة أو آبانونيـة تسبوغ التدخل و وللتضاء الادارى ــ
في حبدود رقابته القانونيـة ـ ان يراقب مسحة قيـام هـذه الموقدة
وصحة تكييفهـا القانونيـة ، وهـذه الوقابة القانونيـة لا تعنى ان حـل

التفساء الادارى نفسسه محل الساطات التاديبية المختصبة فيهسا هو منسروك لتقسديرها ووزنهسا فيستأنف النظسر بالموازنة والتسرجيح فيهسا يقدم لدى السلطات التاديبية المُفتصة من دلائل وبيانات وقرائن أحسوال اثباتا أو نفيا في خصوص قيام أو عدم قيام الحسالة الواتعيسة او القانونيسة التي تسكون ركن السبب ، بل ان هدده السطاعات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقدرائن الأحسوال تأخذها دليلا أذا انتفعت بها ، وتطرحهما أذ تطرق الشك الي وجدانها ، وانها الرقابة التي للقضاء الاداري في ذلك تجد حدها الطبيعي _ كرقابة قانونيــة _ مي التحــقق مهــا إذا كانت النتيجــة التي انتهى اليها الترار التاديبي في هذا المصوص مستفادة من أصول موحودة أو اثبتتها المسلطات المتكورة وليس لها وجود ؛ وما إذا كانت النتيجية مستخلصة استخلاصها سيائقا من اسيول تنتجها ماديا أو قانونيا . غاذا كانت منتجزعة من غير اصدول موجودة أو كانت مستخلمنة من اصول لا تنتجها او كان تكيف الوقائع على مرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار ماقدا لركن من أركانه وهــو ركن الســب ووقهم مخالف القهانون . أما أذا كانت النتيجة وسيتخلصة استخلاصا سياتفا من اصبول تناجها واليسا او تنانونا ، غقه تقام القسرار على مسببه وكان مطابقا للقانون .

(طعن ۱۵۱ لسنة ۳ ق ... جلسة ١٥//٦//١٥) (في ذات المعني طعن ١٦٥٦ لسنة ۲ ق ... جلسة ١٩٥٢/٢//١٥ ٤ وطعن ١٥١ لسنة ۲ ق ... جلسة ١٥/٢/١٥)

قاعسدة رقسم (۱۲۲)

البــــدا :

وجـوب تبـام القرار التـاديبي على سـب يبـره - رقـابة
القضـاء الاداري لمسحة قيام الواقعـة وسلامة تكييفها القـادوني حـدود ذلك - عـدم رقابته اللامة توقيـع الجـزاء أو مناقشــة
حـدود ذلك -

ملخص الحكم:

ان القدرار التاديبي ، كاي قرار اداري ، يجب ان يقسسوم عسني سمب يبرره ، قلا تتدخل الادارة لتوقيم الجزاء الا اذا قامت حالة والتعيسة أو تانونيسة تسموغ تدخلهما ، وللقضماء الادارى أن يسراقعبه صحة قيام هذه الوقائع وسالمة تكييفها القانوني ، دون ان يتطسرق الى ملاعمة توقيسع الجسزاء أو مناقشسة مقسداره ، ورقابتسه هذه لصحة الصالة الواقعية أو القانونية تجد حدها الطبيعي في تحقيق أذا كانت النتيجية التي أنتهي اليها القيرار في هذا الشيان. مستخلصة استخلاصا سائفا من أمسول تنتجها ماديا او تانونيسا ، عاذا كانت هـذه النتيجـة مستخلصة على هـذا النحـو عقـد قـام التبرار على سببيه وكان مطابقيا للقيانون • فاذا توافر لبدي لحنية الشسياخات - من مجموع العناصر التي طرحت عليها - الاقتناع بان المهددة أو الشبيخ سلك مسلكا معيب ومريبا ينطبوي على الأخسلال بالواجب والخسروج على مقتضيات وظيفتسه ويدعسوها الى الارتيساب هيسه وهسدم الاطمئنسان اليسه للقيسام باعباء وظيفتسه ، فبنت على هسذا الاتتنساع المجسرد عن الميسل أو الهسوى قرارها بادانة سسلوكه واقصائه عن هــذه الوظيفــة ، واستنبطت ذنك من وقــانع صــحيحة ثابتــة مي عيدون الأوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلصت اليهسا ، مان قرارها هي هــذا الشــان يسكون بيناي عن الالفساء .

(طعن ١٤٦٨ اسنة ٢ ق سـ جلسة ١٤٦٨/١٥٥١)

قاعسدة رقسم (۱۲۷)

: المسلمة

جسزاء تاديبي ساسسببه ساهدود رقسابة القضسساء الإداري في. هسذا المسسسان •

ملخص الحكم:

اذا استند القرار التلايبي الى وقائع مادية مسحيحة لهسا وجود

ثابت تعسلا بالاوراق ، وهي وقائع لها دلالتها في تتسدير مساوك الموظف الذي وقسع عليه الجرزاء ، وقد استخلصت بنها السلطة الادارية المختصسة عقيدتها واقناعها بعدم مسلاحيته للاستورار في الضحة حكرجل بوليس ساستخلاصا سائفا مسليها يبرر النتيجة التي انتهت اليها في شسانه وهي الفصل ، فان قرارها سوالحالة هبذه سيكون قائما على سسببه ومطابقا للقسانون ، دون ان تكون للتفسياء الاداري رقابة على تقسير مدى عسدم المسلاحية هذه ، او تفاسيها مسع النصرفات المن تنفرد الادارة النصرفات الماخوذة عليسه ، اذ ان هسذا بن الملاصات التي تنفرد الادارة يتقسيرها بما لا معقب عليها في ذلك ، والتي تخسرج عسن رقسابة المتصاء الاداري .

(طمن ۱۷۸ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۱۲۸/۸۰۲۱)

قاعسدة رقسم (۱۲۸)

: 12-41-

قسرار تادیبی سرکن السبب فیه سرقابة القضساء الاداری اسه س سبب القرار التادیبی بوجه عسام هسو اخسلال المسسوظف بواجیسات وظیفتسه او اتیساته عمسلا محسرها ،

ملخص الحكم :

ان القرار التاديبي شاته في ذلك شان اي قرار اداري آخر يجب أن يقرم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاحداث اثر قانوني في محت الموظف هو توقيع الجزاء للفساية التي استهدفها القانون وهي الحرص على حسن سب المسل ، ولا يسكون ثبت سسبب القرار الا اذا قامت حسالة واقعية أو قانونية تسوغ هذا التدخل ، وللقضاء الاداري في حسود رتابت التانونية أن يراتب منسحة قيام هذه

الولسائع وصحة تكيفها التانوس ، وهذه الرقابة التانونية لا تعني. ان يحيل التفساء الاداري نفسيه محل السياطات التأديبية المختصية. سب هو متروك لتقديرها ووزنها ، نسستانف النظر بالوازنة والترجيح فيها يقدوم لدى المسلطات التاديبية من دلائل وبيسانات وقسرالن الحسوال البساتا أو نفيا في خصوص قيام أو عسدم قيام الحسالة الواتمية أو القانونية التي تكون ركن السبب أو أن يتدخل عي تقيير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيب عليم من السار ، مل أن هــذه السيلطات حرة أني تقدير تنك الدلائل والبيانات وقدرائن الأحسوال تأخذها دليسلا اذا اقتنعت بهسا وتطرحها أذا تطسرق الشسك الى وجدانها ، وانها الرقابة للقضاء الادارى مى ذلك تجدد حدها الطبيعي _ كرتابة قانونيــة _ في التحقق مما اذا كانت النتيجــة التي انتهى اليها الترار التاديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول! موجودة او اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجية مستخلصة استخلاصا سائفا من اسبول تنتجها ماديا او تانونا ، ماذا كانت منتسزعة من غير اصول موجودة أو كانت مستخلصة من أمسول لا تنتجها أو كان تكييف الوقسسائع على مسرض وجسودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار فاقدا ركنا من اركانه هو ركن السبب ووقيع مخالفا للقائون ، اما اذا كانت النتيجة وسيتظمة استخلاصا سائغا من امسول تنتجها ماديا او قانونيا نقسد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون ، وسيب القرار التاديبي بوجه عام هـ و اخسلال المسوظف بواجبسات وظيفتسه أو انبسانه عمسلا من الأعمسال المصرمة عليسه ، نسكل موظف يخسالف الوجبات التي تنص عليها القـوانين أو القـواعد التنظيميــة العـامة أو أوامــر الرؤسساء مَى حسدود القسانون او يحسرج على مقتضى الواجب مَى أعمالُ وظيفته تلك التي يجب أن يقوم بها بنفسه أذا كان منسوطا به وأن يؤديهسا بذمة وامائة ـ ان هـذا المسوظف انما يرتسكب ذنبا اداريا هسو مسبب القسرار يمسوغ تاديبه فتتجسه ارادة الادارة الى انشساء أشر قانسوني مي حقسه هو توقيع جزاء عليسه بنسب الشمسكل والأوضعاع المقسر .

(طعنی ۲۱ ، ۲۳۲ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۱/۶/۶۱) وفی نفس المعنی طعنی ۲۸ ، ۳۲ لسننة ۲ ق ــ جلسة ۲۲/۶/۶۲)

قاعسدة رقسم (۱۲۹)

المستندان

ولاية التعقيب على القبرارات التاليبية النهائية بمعقبوبة لقضاء الالفاء وحده دون قضاء التلايب وطليفة التسليب سرهى احسكام الرقابة على الموظفين في قيامهم على تنفيذ القوانين واداء واجبات وظائفهم .

ملخص الحكم :

من المتسرر أن ولاية التعقيب على القسرارات الادارية النهائية هي لقضاء الالفساء أذ هو التضاء الذى شرعه التسانون للغصسال هي الطمن في التسرارات الادارية ، أما تضاء التساديب نولايت أحسام الرقابة على المسوظفين في تيامهم على تنفيذ القوانين واداء واجبسات وظائفهم على نصو يكفل تحقيق المسالح العام وأخذ المتصر مسن هولاء الوظفين بجسرمه تأكيدا لاحترام القسانون واسستهدافا لامسلاح اداة الحسكم وتأبينا لانتظام المسرافق المسامة وحسن مسيرها .

وترتيب على ذلك يسكون لكل من التضدائين مجله واختصاصه ولسكل نطباته وولايتمه ، غلا حجة في الاعتسرائين مجله واختصاصه المحكمة التلاييية عن التعقيب على القسرار المسادر بنقسل الطباعن ، طالما لم يلمغ هدذا القسرار من تفساء الالفاء مسلحب الاختمساص في ذلك ما دام الطباعن قد قوت على نفسه فرصة الطعن في قسران نقسله في المعساد القسانوني لاستصدار حكم بالغساد) أن كان يرى

وجها الخلك ، فامسبح الترار والحسالة هذه حصيينا من الالفاء واجب الاحتسرام المام تضاء التاديب ، الا اذا تام بالترار وجهه من أوجه انعدام القرار الادارى .

(طعن ۱۰۲۹ لسنة ۷ ق ــ جلسة ،۱۹۹۳/۱۱/۳۰)

بمتنفى أحكام التانون رتم ٧} لسنة ١٩٧٢ بشان مجلس الدولة أصبح التعتيب على القرارات التاديبية من اختصاص الماكم التاديبية وليس المحاكم الادارية أو محكهة التمساء الادارى .

الفسرع القسالث الطمن في قسرار الجسزاء التساديبي

قاعستة رقسم (١٣٠)

: 12-48

تطبيق اهمكام القانون رقم ٧٧ لسمنة ١٩٧٢ بسمان مجملس المدولة على ميصاد التظلم من الجرزاءات التاديبية الموقعة عملى الماملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المصددة في القصافون رقم ٢١ لسمنة ١٩٧١ بنظام الماملين في القطاع العام الماملين في القطاع العام ١٩٧١ لقانون رقم ١٦ لمسمنة ١٩٧١ وبالتمالي يسكون قد نسمخ ما يخالفه من احسكام همذا المتانون ومن بينها المتظام من قدرار الجرزاء حاطبيق ٠

ملخص الحكم :

ومن حيث ان تفساء هذه المحكمة جرى على تطبيق أحسكام القافون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٣ بشسان مجلس الدولة على ميمساد النظام مسن الجسزاءات التلايبية الموقصة على العسابلين بشركات القطاع العسام دون غسيرها من المواعيد المصددة غى القسانون رقم ٢١ لسسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العسام ، وذلك تأسسيسا على أن القسانون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ وقد صدر تاليا للقسانون رقم ٢١ لسسنة ١٩٧١ المشسار اليه يكون قد نسسخ ما يخالف من أحسكام في هذا القسانون ، ومن بينها ميعساد التظام من قسرار الجسزاء .

ومن حيث أنه وقسد ثبت من أوراق الدعسوى أن السسيد ، • • • • المطلوب بقرار الانذار من ١٩٧٧/١٠/١٤ وتظلم منسه لهي ١٩٧٧/١٠/١٤ من هسذا التظلم الذي تم تصلل ميمساد رفع الدعوى يقطع هسذا

الميماد ويعتبر مضى سنين يوما على تقديه دون السرد عليه بهشابة رفضه ويسكون له رفع التقوى خكلال التستنين يوما لهذا الرفض الحكى اى في موسد غليه ١٩٧٨/٣/١٣ ، واذ قام المستكور برفسع دعسواه في ١٩٧٨/٢/٢ غانها تكون مقابة في المنقساد القسانوني ، ويكون الحسكم المطسون غيه وقد أخسد بغير ذلك قد خسالف القسانون ، ويتعسين لسذلك الحسكم بالفسائه وبقبسول الدهبوى شسكلا،

ومن حيث أنه بيسين من أوراق الدعسوى أن تسرار الاستذار صدر من منير المسانع كون أن يثبت أنه منسوض مسن رئيس مجلس الادارة عي الأسر الذي يسكون معله المقسرار مسادرا من غسير مختص عيث ينص البنيد أولا من المسادة ؟ ؟ من القسانون رقم ١٦ لسسنة ١٩٧١ بثسان نظيم العالمين بالقطباع العالم على اختصساص رئيس مجلس الأدارة أو من يفوضسه غي توقيع جسزاء الإنسذار على تساغلي الوظياتي من المستويين القيالت والثاني ، وقيد التسر العسامل غي ومن جهسة أكثرى تقتد مسدر القسرار دون أجراء تحقيق مع العالم الاكرادة و شساغلة حسيما القنة الثالثية أو شساغلة حسيما المنافقة الثالثية أو شساغلة حسيما المنافقة المنافقة حسيما المنافقة المنافقة أولى المنافقة المنافقة حسيما المنافقة حسيما المنافقة المن

(طعن ٨٨٠ لسنة ٢٥ ق سـ جاسة ٢٧/٣/١٨١)

قاعسدة رغيم (١٣١)

: 13.....41

الفقرة 7 من المسادة ٨٤ من مقاون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقسانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ هددت الاختصساص في توقيع الجسزاءات الواردة في البنود المتاسسع والمساشر والمسادى عشر للمحكمة التاديبية سام يرد بهدده المقسرة تصديد موصدا المطعن في

القرارات الادارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانون مجلس السدولة رقبي ٧٧ لمسنة ١٩٧٢ - ميعساد الطعسن أمسام المحكمسة التلاييسة هسوا سستون يسوما ٠

الملخض الحكم:

ان الجَسْرَاء الطَّمُون مُيسه واثق رئيس مُتَجِلس الأَدَارة عَلَى اصْدَارُه. بتأشيرته في نتيجية التحقيق رقم ٢٠٥ استنة ١٩٧٨ وذلك في ٢١ مين أمسطين ١٩٧٨ ، ومسدر بالقيار أراني السوم التسائي برقم ١٩٢١ ،ع ٠ وإبلغ الني المسوقع عليسه في ٢٦ أغيمسيطس ١٩٧٨ ، وأثام طعنسه إمامي المحكسة التاديبيسة بطنطا مي ١٠ من اكتيبوبر سنة، ١٩٧٨ ، وكما ذلك في ظمل نفساذ القسانون ٨٤ لسينة ١٩٧٨ ، والجامسل أن المسادة ٨٢ مِن ذلك القيانون قد أوردت الجزاءات التأديبيسة ومنها الجيزاءين. الواردين بالبندين المساشر والعسسادي عشر وبالاخسالة الى المساشن والقصيل من الخيدية ونصت الفتسرة ٣ من المسادة ٨٤ على أن يسكون. الأختصاص في توقيع الجزاءات الواردة في البنود التاسيح والعاشر والحادي عشم للمحكية التأديبية ، ولم يرد بهيده المقسرة تحسيد موعد للطعن في القسرارات التي تمبيد بالخانفة لحكمها ، الأنسن الذي يوحب في هدذا الشان الرجوع الى الجبيع العمام للطعن في القرارات الادارية الواردة بالمادة . ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمحال اليسه في المسادة ٤٢ من القبانون ذاته بالنبسبة للمسملكم التأديبيسة بمراعاة ما يكون منصوص عليه من مواعيد مي قانون نظام العاملين. بالقطاع العام ، ومن ثم يكون ميماد الطعن في القرار الطعاون. عليه في هــذه الدعــوى هو سبتون يوما ويــكون الطعن المرنسوع أمام. المكبة التاديبية قد رفع مي ميعاد حقيقيا بقبوله شكلا . ويكون تضاء المحكاة التأديبية بطنطا مجيزا أنتهى اليله من تباول الطعن الماثل شيكلا قضاء صحيجا .

(طعن ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨٤)

قاعسدة رقسم (۱۳۲)

البسيدا:

مدى الترام العداءاين بالقطاع المام تقصديم تظلم من القسرارات المسادرة بمجازاتهم قبسل الطمن فيهسا امسام المحكمسة التاديسية _ المادة العاشرة من قاتسون مجلس الدولة رقسم ٧٤ لسسنة ١٩٧٢ حددت السائل التي تدخل في اختصاص محساكم مجاس السدولة ومن بينها البنسد ١٣ الخساص بالطعسون في الجسزاءات الموقعة على المساملين بالقطاع المسام في الحدود المقسررة قانونا _ المسادة ١٢ من قسانون مجلس السدولة تقضى بالا تقبسل الطابسات المقدمة راسسسا بالطعن في القسرارات الادارية النهائية المنمسوص عليها في البنسد ثالثا ، رابعا ، تاسسها من المسادة ١٠ وذلك قبسل التظهم فيهسا في الحهسة الادارية التي اصحدرت القرار او الى الهيئسات الرئاسية _ مفسياد نصوص قانون مجلس السدولة انه لا يشسترط بالنسسسة للمساملين بالقطساع المسام ضرورة تقسديم نظسسام قبسل اللجسوء الى المحكمسة المختصسة كشرط لقبسول الطمن في الجسزاءات الموقعة سرمفسا نصسوص القسانون رقم ٨٨ السسنة ١٩٧٨ باصسدار قانون المساملين بالقطساع المام أن المشرع لم يوجب تقسديم هسذا التظسلم ولم يحسدد جزاء له السر عسلى عسدم تقديمسه بعسد الميمساد ... هسذا التظلمام امر اختيساري لا يسسوغ تسرتب أى انسر قسانوني عليسه كشرط قبسول الطعن .

ملفص الحكم:

ان مبنى الطعن يتسوم على ان الطاعن يشسخل الدرجة الثانيسة وليس الثالثية ومن ثم غان تظلمت يكون للمحكمة التاديبيسة مساشرة ، وانه ففسلا عن ذلك مقسد تقسدم بتظلم الى رئيس مجلس الادارة في ١٣ من نوفمبسر سنة ١٩٧٨ وانه سسبق ان قسدم البساتا لذلك المسالً بسخل لماقسد من هيئسة البسريد .

ومن حيث أن فيعسل النسزاع في هذا الطعن ينحصس في بحث، مدى النسزام العسامين بالقطاع العسام من تقسديم تقلسام مسن التسرارات المسادرة بمجازاتهم وذلك قبل طعن فيها أمام المحكمسة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رتم ٧٧ اسنة ١٩٧٢ بشان. مجلس الدولة بيسين أنه تد حسدد في المسادة المسائرة المسائل التي تدخيل في اختصياص محساكم مجلس الدولة وهي .

أولا ... الطعدون الخاصة بأتنف ابات الهيئات الحايدة .

ثانيا _ المنازعات الخاصة بالرئبسات والمعاشسات والمكانات ..

ثالثا - الطلبات التي يقدمها ذوى الشان بالطعن في الترارات الادارية النهائية المسادرة بالتميين في الوظائف العامة أو الترقيمة أو بمناح المسلوات .

ثالث عشر _ الطعمون في الجزاءات الموقعة على العمالين. بالقطماع العام في الحمدود القررة قانونا . 15

وبن حيث أنه باستعراض جعيسع هذه المسائل بيسين أنه ليس بين فيها ما يتعلق بالعساملين بالقطاع علم سسوى ما نص عليسه المشرع اسستنقاء في البنسد الثالث عشر ه

وين حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه نصت على أن لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالطعس في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ، رابعا ، قاسما ، من المادة ، ١ وذلك عبد التظام منها الى الجهاة الادارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية ،

ومن هيث أن الشنسرع لـم يستلزم مسرورة التطلم لم كثيرط لقبول الدعوى الا بالنسبة للطلبات المنصوص عليها مى البنود ٣) ٤ ولم يشترط ذلك بالنسبة للبند الثالث عشر الخساص يطعنون العاملين بالقطاع العام مى الجنزاءات الموقعة عليهم ، ولما يذلك ذلك ولا سند لالزام هــولاء العاملين بضرورة تقديم تظام قبال اللحدوء الى المحكسة كشرط لقبول الطعن فى الجزاءات الموقعة عليهم ،

ومناد ذلك ان المشرع لم يوجب تقسيم هسذا التظلم ولسم يصدد جسزاءا او انسرا ما على عدم تقسديمه او على تقديمه بعسد المعساد ، نمن ثم غان مثمل هسذا النظام لا يعسدو ان يسكون امسرا اختيسارا لا يعسوغ ترتيب اى ائسر تانونى عليسه كشرط لتبسول الطعن .

وون حيث انه وقد انتهى الاسر الى انه لانسستراط النظام لتبسول طعن المساملين بالتطاع المسام عى الجسزاءات الموتعسة عليهم سسواء

طبتها فتهانون مجلس الدولة أو طبقها لقانون نظهام العهانون بالتطاع المسام مان الحكم الخطهون فيه أذ تفى بعدم فيهول الطبين التدم من الطهامة التطام يسكون تسد خالف التهانون وسن في يتمين المحكم بالفائد أن المحكمة التعاليم من الطهام وأعمادته الى المحكمة التاليبية بالاسكندرية لتفسل في موضوعه .

(طعن ٧٠٠ اسفة ٢٦ ق _ جلسة ١٩/١/١١٠)

اقاعسدة رقسم (۱۲۴)

: 12-41-

بصدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ بشان مهلس الدولة لاحقيما المسافين للمسلمة المسافين المسافين المسافين المسافين المسافين المسافيات والمواجه المسلمين المسافيات والمواجه المسلمين المسافيات والمواجه المسافيات ال

مُلْخُص الْحِكم :

ان تغضاء هذه المجكسة قد استقر على انه بصدور القسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ بتسان مجلس الدولة لاحتسا للقانون رقس ١٦ لسنة ١٩٧١ بالصدار نظام المام المام المام المام ، تصميح القسواعد والاجسراءات والمواعيد المنصوص عليها في المعسل التسالث (أولا) من الباب الأولى من القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٤٧٧ هي الوجيدة الاتباع بمند نظر البله ون في الجيزاءات الموقعية على المسامين بالقطاع العسام المناطعة ، وانسه تبصا لذلك عان التظام من قرار المسادة يقطع عيداد اللمعن .

وومن حيث أنه أعميالا لذلك يبكون ميعياد الطعيان في الجيزاءات

الوقعة على المالين بالقطاع العمام المام المحماكم التاديبية هو مستون يوما من تاريخ العمام بالقسرار المطعون نيمه .

ولذ كان الثابت أن السدد ، ، ، ، ، ، ، ، قد عام بقدرار مجازاته في ١٩٧١/١/١١ وأقام طعنه الحكمه التكويية التلاييية بالاسكندرية في ١٩٧٨/١/١ فمن ثم فانه يسكون قد أقام طعنه في المحمد ، وأذ تفى الصكم فيه على خالف ذلك ، فانه يسكون قسد خالف القانون وبالتالى فانه يتمين الصكم بالغائد ،

(طعن ۱۰۵۵ لسنة ۲۵ ق جلسة ۱۹۸۶/۲/۲۱) قاعدة رقسم (۱۳۴)

: 12-41

تصديد اختصاص المحكمة التلابيسية هي بطبيعة القسرار المطعون فيسه وقت صدوره مسمدور القسرار من شركة من شركات القطاع المسام منطبه القسانوني او انقضاؤها وهلول شركة من شركات القطاع الخساص محلها لا يؤثر على المقساد الاختصاص محلها لا يؤثر على المقساد الاختصاص محلها لا يؤثر على المقساد الاختصاص قبحكمة التاديبية .

ماخص الحكم:

وبن حيث أنه لما كان با تقدم غان المحكمة التاديبيسة للمسالمين.
بوزارة المستامة تسكون هي المختصسة بنظر الدعوى بشسسار الطحسن.
المثل ، ودون أن ينسال بن اختصساسها بذلك أن شركة بتسرول بلاعيسم
التي علت محل الشركة الشرقية للبنسرول هي احسدي شركسات التطلعاع
الخياص ، ذلك لأن العبسرة هي تحسديد اختصساص المحكمسة هي
بطبيعة القسرار المطمسون فيه وقت مستوره ، وأذ مستر هسذا القرار
وقت أن كانت الشركة الشرقية للبنسرول قائمة فيه وقت مستوره ،
وأذ مستر هذا القسرار وقت أن كانت الشركة الشرقيسة قائمة فيه كاحدى
شركات القطاع المسام غان تغير شسكلها القانوني أو انقضساؤها وحلول
شركة بن شركات القطاع الخاص محلها لا يؤثر غي انعقاد الاختصاص
للمحكهة التلاييسة ،

ومن حيث أن الحكم الطعرون فيه وقد ذهب في هدذا المدهب

يكون مخالف التسانون ، ومن ثم يتعيين الحكم بالفسائه والقضماء باختصاص المحكمة التاديبية للعسابلين بوزارة المستاعة بنظرسر الدهسوى وباعسادتها اليها للفصل فيها ،

(بلعن ١٠٢٢ ايبنة ١١ ق - حليية ٢٦/٩/١٨١) ٠

فَاعِيدِةِ رَقِيهِ لَا ١٣٤ }

البــــدا :

ميماد رضع التظام الي المسلطات الادارية •

بلخص الفتوي :

ان الموعد المنصـوص عليه في قانون مجلس الدولة لرفع الطـعن الى محكمـة المقضاء الادارى لا يسرى على النظهم الى السـلطات الادارية من البرئيب السـلطات الادارية من البرئيب الماد يجوز رفع هذا النظهم في أي وقت دون التعديد يومعاد مبين ما دام التبانون نفسيه لم ينجي على هـدا العيد .

ان رام النظام الى السلطات الادارية بعد غوات الموعد المتصوص عليسه في تانون وجالس السدولة ؟ يتسرتب عليسه قوات موعد رام الطعن الى محكمة القضاء الادارى بالنسبة الى القسرار الجسديد اذا كان هسذا القسرار وقيدا للقسرار الأول أما اذا كان القسرار الجسديد معسمة أو ملغيا المتحرار الإولى بدأ موصبد رام الطعن، من جهديد :

ويكون النظام في القرارات الصادرة من المجالس التاديبية الي الهيئات وبالطريق وفي المواعيد المتصوص عليها في قسوانين تشكيلها فالقاد مدنه الطرق كلم يبق الا الطعن أمام محكمة القصاء الادارى للأسديك وفي المواعيد المنصوص عليها في تانون مجالس الصدولة .

(بنوی ۱۸۹/۱/۲۵ – نی ۱۹۹۹/۲/۱) (بر ۱۶ – ۱۶)

قاعسدة رقسم (۱۳۹)

: 12-41

النعى ببطائن عريضة الدعدى المطروحة امام المحكسة التادييسة لمستم نلك أن المحاكم التادييسة لم تكن في حكم القسانون رقم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ في شسسان التادييسة لم تكن في حكم القسانون رقم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ في شسسان تنظيم مجلس الدولة الذي (اقام المسعى في ظله دعدواه الماشلة مسن عداد محساكم مجلس الدولة ومن ثم فاتها لا تخفسع لحدكم المسادة ٢٧ من قسانون مجلس الدولة بعريضة موقعة من محسامي مقيد بجددول المعسوى امام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محسامي مقيد بجددول الحسامين المقبولين امام المجلس يؤكد ذلك أن المسادة الخامسية من المحسون المسادر القسانون رقسم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ المشار الله لم تصدد المحسون المام المحسكم التادييسة شسان المحساكم الادارية المالي ومحكمة القفساء الاداري والمحساكم الادارية على المسنة ١٩٥٨ المسادة ٥٦ من المسادن رقم ١١ لمسنة ١٩٥٨ الماسدار قامن المحسام الادارية المالمامين المتساوس عليه في المسادة ٥٦ من المحسام المحسام المحسام التاديسية مسم خاص بالمحسامين المتسواين المام المحسام التدييسة والمحسام التدييسة والمحسام المحسام المحسام المحسام التدييسة والمحسام المحسام المحسام المحسام التدييسة والمحسام المحسام المحسا

ملخص الحكم:

ان النمى ببط لان عريف قالدعوى لعدم التوقيع عليها من محسام غير سحدد ، ذلك ان المصاكم التأديبيت لم تكن في حسكم القالدين رقم ٥٥ لسخة ١٩٥٩ المسدى التام المحدد ، (المطعسون ضده) على ظله حدوواه حدوواه الماثلة ، من عدداد محاكم مجلس الحولة ومن ثم فاتها لا تخضع لحكم المسادة ٢٣ من قاتسون مجلس السدولة المتسدم التي أوجبت ان يكون رفع الدعسوى المام مجلس المسدولة بعريضة موقعة من محسام مقيد بجدول المصابين المتبولين السام المجلس ، وذلك بصراعاة أن المسادة الخابسة مسن قانسون امسدار

التسانون رقسم ٥٥ لسسفة ١٩٥٩ الشسار اليسه لم تعسدد المسلمين المتبسولين أمام المحساكم التاديبيسة شسان المحسامين المقبسولين المسام المحكسة الادارية العليا ومحكسة القضاء الاداري والمساكم الادارية ، كبا أن جدول المحامين الشستغلين المصدوص عليه في ألسادة ٥٦ من القسانون رقم ٦١ لسسنة ١٩٦٨ باصسدار قانون المصاماة لا يشستمل على تسمم خاص بالممامين المتبولين امام المماكم التاديبية اسوة. يمحكسة النقض والمحكسة الادارية العليا ومحكمة الاستثناف ومحكمة. القضماء الاداري والمحماكم الابتدايئة والحاكم الادارية ، كما لم تشترط المادة ٨٧ من القانون آنف الذكر ان يكون تقديم مدهف الدعاوى امام المصاكم التافيييسة موقعا عليها من مصمام ، وذلك كله مع الأخسد في الامتبار أن المضاكم التأديبية ليست من المصاكم الادارية التي عناها قانسون مجلس السدولة ، وغنى من البيسان أن القسانون رقسم ١١٧ لسنة .١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية الذي أنشط المحاكم التأديبيسة قد جماء خلوا من النص على الشرط التقسيم ، أذ كان اختصاص هذه المصاكم ونقسا لأحكامه مقصسورا على التساديب ولسم يكن لها ثبة اختصاص بنظر الدعاوى التي تقام طعنا في الترارات التأديبـــة .

(طمن ٥٠٩ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ١٥/٥/١٩٧١)

قاعسدة رقسم (۱۳۷)

: 12----41

عدم توقيع محام على صحف الدعباوى التي نقدم للمحاكم التدبيبة طعنبا في القرارات الشمار اليها في البندين التفسيع والثالث عشر من المحادة ١٠ من قاتون مجلس الدولة ليس من شمانه بطلان صحيفة المدعوى – اسماس ذلك : حتى المقاضي كفاله الدستور – الاصحل أن للمحاطنين الالتجماء الى قاضيهم الطبيعي مباشرة دون أن يسمتازم ذلك توقيع مصام على صحف دعاويهم ما لم يسمتازم القمانون هذا الاجراء – قانون مجلس المحدولة ونظمام

المسلمان بالقطباع العام سبسهاء الصهائع به القسائون رقسم ٦٦ اسسنة. ١٩٧١ أو القسائون رقم ٨٤ اسسسنة ١٩٧٨ وقانون المصساماة العسببادر بسبه القسانون رقسم ٢١ اسسنة ١٩٦٨ أم يسسسنازم هذا الإحراء .

ملخص الحكم:

ومن حيث أن حيق التقاضي قد كفله الدستور لجميسم الواطنين كب كفل لهم حق الالتجاء الى قاضيهم الطبيسمى دون قيسد لمي ممارسستهم هذا الحق ، ومن ثم مان الأصل أن نلم واطنين الالتجاء إلى قاضسيهم الطبيمى مباشرة دون أن يستنزم ذلك توقيع محسام على حسيمه دعاويهم ما لم يستلزم القيانون هذا الاجراء .

ومن حيث أن قانسون مجلس السدولة الصادر به القسانون رقسم ٧٤ اسبة ١٩٧٢ نص في المادة ١٥ على أن مختص نحاكم التاديبية بنظسر الدعاوى التاديبية عن المخالفات المالية والادارية المسار البها غى المادة المنكورة ، وكذلك تختص بنظمر الطعمون النصموص عليها. في البندين التاسيع والثالث عشر من المسادة العسائم ، ، وهي الطابات التي يقدمها الموظفسون العموميون بالغساء القسرارات المهانيسة للسلطات التأديبية ، والطعمون في الجرزاءات اللوقعة على العماملين بالقطاع العام ، كما نظم القانون آنف الذكر في الفعال الشالث _ ثانيا _ من البساب الأول الاجسراءات أمام المحساكم الناديبيسة وندس مي المسادة ٢٤ على أن تقسام الدعسوى التاديبيسة من النيسابة الادارية بايسداع اوراق التحقيق وقرار الاحسالة قلم كتساب المحكمة المختصة ، ولم يسنازم القسانون حضور محسام مع العسامل المحسال للمحاكمية اذ نص عي المسادة ٣٧ على أن للعسامل المقسدم للمحاكمسة أن يحضر جلسسات المحاكمية بنفسيه او أن يوكل عنيه محاميا وله أن يسدى دفاعه كتسابة أو شسخاهة كبا يكون المحكسة أن تقسرر حضور العسامل شخصيا ، ولم يسرد بالقسانون آنف الذكر ثبة نص يسستازم توقيسع محسام عسلى. مسحائف الدعاوى الخاصية بالطعن في القسرارات المنعسوس عليهسا هي البندين التاسع والثلث عشر من المسادة ١٠ سمالفة الذكر ، وعملي المكنس من ذلك اوجب التساتون عبراخة في المسئلاة ٢٥ مشه ان تسكون حسيحة الدخاوى المتسحبة الى الحسيساكم الادارية أو محساكم التفسيساء الادارى أو تتسارير الطعيون المتسحبة الى المحكمة الادارية العليسشا ٤ موقعة من محسام متبسول المام هسنده المساكم .

ومن حيث أنه أذا كان مانسون مجلس السدولة لم يسستلزم توقيشم . محام على منكف الدعاوى التن تقعم للمضاكم التلديبية ، بان نظام المساملين بالقطاع المسام مسواء المسادر به القانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ أو القسائون رقم ٤٨ لسمئة ١٩٧٨ لم يشمرط همذا الاجمراء ٤ كما أن قانسون المحساماة المسادر به القسانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ خضلا عن أنه لا يشمل على جمدول خاص بالمماين المتسولين أمام المحساكم التأديبية أسسوة بجداول المحسامين المتبولين امام محكمة النقض والمحكهة الادارية العليا ومحكهة الاستثناف ومحكهة القضاء الادارى والمحملكم الابتدائيمة والمحملكم الادارية ، مانه لم يشمسترط مي المادة ٧٨ منه أن يسكون تقديم صحف الدعاوى أمام لحساكم التاديبية موقعسة من محسام ، وابتنساء على كسل ما نقسدم فسان عسدم توقيسم محام على صحيفة الدعوى التي تقدم للمصاكم التاديبية طعنا نى القرارات المسار اليها _ البندين التاسيع والذلات عشر بين المادة ١٠ من قانون مجلس المدولة ليس من شمانه بطملان مسحيقة الدعــوي ، ولا وجــه لما ذهب اليــه الحــكم المطعــون نيه مــن أن اللادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة آنف الذكر ، وقد نصيت على أن يعبسل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقسواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في القصل الثالث - أولا - من الساب الأول عدا الاحكام المتطقعة بهيئة مغوضى الدولة ، غان لازم ذلك ان توقع صحف هذه الدعاوى من محمام بالتطبيق المادة ٢٥ التي تنص على أن توقع عسرائض الدهاوى التي تقدم للبحاكم الإدارية ومحكسة القضاء الاداري من محام مقبول أمام هذه المحاكم ، لا وجه لما تقدم ، ذلك الن مقتضى تطبيق حكم المادة ٢٥ سسالفة الذكر وأسطارم توقيع

محام على مسحف الطعون التي تقدم المحاكم التاديبية أن يسكون. المحامى مقبولا امام هذه اللحاكم وقد مسنف القدول أن قستون مجلس السدولة ومن قبله قانون الحاماه لم يحدد الحامين المتبواين لهم المحاكم التلايبية ، كل ذلك بجانب أن المادة ؟ خصت بالذكر الطعون عليها في البند الثالث عشر من المادة ، ا واغلت الطعون المعرميون في القسرارات التلايبية الفهانية للتصبح من المادة ، ا والتي تختص بهما كندك الحاكم التاديبية ، واسستازام توقيع مصام على مصحف الطعون المتهدة من الموهدين في القرارات التاديبية ، التاديبية ، واستازام توقيع مصام على مصحف الطعون المتهدة من الموظفين العمرمين في القرارات التاديبية يؤدى الى مفسارقة ظاهرة لا مسحوغ لها .

وبن حيث أن الحسكم المطعون غيسه ، وقد قضى ببطلان مسحيقة الدعسوى لعسدم توقيعها سوب محسام ، غانه يسكون قسد أخطاً غرج تطبيق التطبيق القساؤه والحسكم بعسدم بطللان مسحيفة المعسوى لهسذا المسبب ،

ومن حيث أنه لما كان الأمسر كما نقدم ، وكان الحسكم الملعسون فيه قد وقف عند بطلان صديقة الدعسوى لمستم توقيعها من محام. دون أن يتطسرق قضاؤه الى المفصل في شسكل أو موضدوع الدعوى ذاتها ، مأنه يتعين احادتها إلى المحكمة التأديبيسة للعساملين بوزارة الصناعة للفصل فيها .

(طعن ۲۹۰ لسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۲۷/۱/۲۷۱)

قاعسدة رقسم (۱۲۸)

: المسلما

قسرارات الجسزاء المسادرة من شركات القطاع المسام على المساملين فيها ساختساعها الرقابة القضائية مسن قبسل الحساكم التذييبة وهي من محساكم مجسلس الدولة وتطبيق القسواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجسلس السدولة شساتها شان

القسرارات الادارية - من مقتضاه أن يجعسل طلبسات الفساء هدده الجسزاءات الموقعسة على العساملين بالقطساع العسام تخضسع في نطساق دعسوى الانفساء وقواعدها واجراءاتهسا ومواعيسدها لذات الاحسكام الني تخضيع لهسا طلبسات بالغاء القرارات النهائيسة المسسادرة بالقسانون رقهم ٤٧ كسينة ١٩٧٢ على أن ميمساد رفسع الدعوى أمام المحكمسة فيما يتعطق بطلبسات الالغاء سستون يوما وأن التظمام الى الجهسنة التي أصدرت القرار المطعبون فيسه أو ألى رئاستها يقطسع هذا الميمساد س حكم نهسائي هاتز لقسوة الأمر المقضى ببطسلان مستحيفة الدعسوي لمسدم توقیعها من محام - محدیغة هذه الدعدوی بما تضمینته مدن نعی المسدعي على القسرار الصسادر بمجسازاته واتصسالها بما تضمنته بعسلم الجهسة التي يعمسل بها من واقسع حضسور ممثلهسا في جميسع جلسسات الدعسوى يتحقسق منها رغم الهسكم ببطلانها كاجراء مفتتسح للخصسومة القضائية معنى التظام بما يحمسله من نعى على القسرار وعسزم عسلى مخاصسمته ـ اثر ذلك : قطع سريان ميعساد رفع دعسوى الغاء ـ قرارا الجسزاء - سريان المعساد من جسديد اعتبسارا من تاريخ الحسكم الصادر فيها شانها في ذلك شان الاثار المتارتب على اقامة الدعوى المام محكمية غيير مختصية ،

ملخص المكم:

ومن حيث أن المتبين أن ترار الجزاء الطعبون نيسه قد مسدر من الشركة المسدع عليها وهي من شركات القطاع العسام ، في ظل المسادر بالقانون رقسم 11. المستة 1971 واسستندا الى المادنين 8 ، 6 ع، منه أكبا أن المتبين أنها لسسنة 1971 واسستندا الى المتبين أنها المسرد بعد العبل بالقانون رقم ٧ السسنة 19۷۲ بشسسان مجلس المدولة ، بها من شسانه أن يجعل القسواعد والاجسراءات والمواعيد: المتسوص عليها عنى المفصل القالث (أولا) من البسلم الأول من هذا المتانون ، عدا ما تعلق منها بهيشة مفوغي الدولة ، هي واجبسة التاسيون ، عدد الما تعلق منها بهيشة مفوغي الدولة ، هي واجبسة عند المطعن نيسة أمام المحكمة التأديية وذلك دون ذلك القراعد

ألتى تضيئتها المُسادة ٩٤ من نظام العساملين بالقطساع العسام محسالف المستكرين

ومن حيث أنه وأن كانت قسرارات الجسزاء الصسادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهدوم غي فقه التانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة منها ولعدم تعلقها ببرانق عامة ، الا أن أخضاعها للرقابة القف ائية من قبل ألخاكم التلبيية وهي من محاكم مجلس العولة -وتطنيت القنواعد والانسراءات والمواعيت المنضوص عليها عي قانون متعسلس الدولة شانها شأن التسرارات الإدارية من مقتضاه أن يجعسل فالسات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع وهي المسار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضيع في نطاق دعوي الالفاء وتواعدها واجراءاتها ، لدذات الأحسكام التي تخضيع لهما طلبسات الغاء القسرارات النهانيسة السادرة من السلطات التأديبية بتوتيسع جزاءات عملى السوظنين المهموميين وهي الطلبات الشهار اليهما في الفقرة (تاسعا) من ألسادة ١٠ من قانون مجلس السدولة سالفة الذكر ، الأمر الذي من شسانه الأيسكون ثبة اختسلاف في ميمساد الطعن وطبيعتسه بالنسبة الى اى هـــن هـــنين الطعنــين بالالغــاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ؟ السواردة تحت (اولا) من الفصل الثالث من البسب الأول من قانون مجلس المدولة المسادر بالقانون رقم ٧} لسسنة ١٩٧٢ تقضى بأن ميعاد رفع المدوى امام المحكسة فيها يتملق بطلبسات الالفاء ، سستون يوما ، كما تقفى بأن التظام الى الجهاة التى امسدرت القارار المطمسون فيه والى رئاسستها يقطع هذا اليعساد .

ومن حيث أنه أيا كان القسول في سسلامة ما قضى بسه الحسسكم السساكم السساد في الدعوى رقم ١٦٧ لسسنة ٧ التضائية ببطالان صحيفتها لمدم ترتيعها من محسام ، مانه أضحى حكما نهائيسا حائزا قسوة الأمسر المتضى وبالنسائي خارجا عن نطاق هسذا الطمن الماثل ، الا أن هسذا المسكم

وان تضى ببطالان الذعوى باعتبارها الخصصوبة المعتادة بين ظرفيها ، مان مسخيفة الدعوى بما تضابقته من نعى المدعى عالى انتسرار المطعون فيه وانصالها بهذا الذى تفاسيته بعلم الشركة المسدعى عليها من واقاع ما تبين من حفسور ممثلها جميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها – رغم الحاكم ببطلانها كاجسراء منتتع النعسوية التضائية بعنى التظلم بها يحهاله من نعى على القارار وغزم على مخاصصته الأمر الذى من شائه أن يسكون من السره قطع سريان على مخاصصته الأمر الذى من شائه أن يسكون من السره قطع سريان أخذا الميساد من جديد اعتباراً من تاريخ الحسكم المسادر فيها ، محمداد من جديد اعتباراً من تاريخ الحسكم المسادر فيها ، شائها في ذلك شائ الاثر المتسرت على القابة الدعوى المام محكمة شائها في ذلك شائن الاثر المتسرت على القابة الدعوى المام محكمة شائه من خصر مختصة .

ومن حيث أن الحكم القاضى ببطلان عريضة الدعلوى وقد مسدر بتساريخ ١٥ من اكتسوبر سنة ١٩٧٣ وأقام المسدى دعلوا المائلة في ٢٢ من نوغها سنة ١٩٧٣ خسلال السستين يوما التاليسة لمسدور هذا الحكم ، مأن الدعوى تسكون سو والأمسر كسفلك ، مثب الدعوى تسكون سو والأمسر كسفلك ، يكون مخالفا للتانون ويتكون الحسكم المطهون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، يكون مخالفا للتانون ويتمين الحسكم بالفسائه ، وبقيسول الدعلوى .

وبن حيث انه لما كانت الدضوى مهيئة للفصل فيها ، قانه لأ يسكون ثهمة محل لاعادتها للمحكمة التلاييسة للفصل فيها مجمددا ويتعمين التصددي للفصل فيها ،

ومن حيث أن المتبين من التحقيق منسواء الذي اجسرته الشركة السدى اجسسرته النبيابة العسامة (المحضر رقسم ١٩١١ اسسنة ١٩٧٣ حصر تحقيق الازبكية) أن المدعى معتسرة بمعسقوليته عن العجسز الذي تكشسف في حصيلة الكبيالات المهنود اليه تحصيلها والذي بسلغ ١٩٢٣ جنبه و ١٥٢ مليم ولهذا ونظسرا لقيامه بسسداد الملغ بالسكامل نقسد رات النبسامة العسامة الاكتساء بمجسازاته اداريا ، ولم ينسكر المدعى عي ذعبواه الملاسلة تحقق هنذا العجسز عي عهسته ، وأنسا يصاول

نبسريره نى عبسارات علمة مرسسلة بكترة المهسلم التى كانت من مسئوليته من هسذا والذى يمسمه على القسدر المتيتن ، بالاهمسال الجسسيم في. أداء واجبسات وظيفته والحفاظ على عهسدته مما يسستنبع مسساءلته تاديبسسا عقسسه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فأن القرار الطمون فيه بخفض وظيفة المدعى يكون مستقدا ألى أسسباب مستخلصة استخلاصا مسائفا من الأوراق ، وجساء في تقديره للجسزاء مناسسها حقسا وعدلا للذنب الادارى ، دون أن ينطوى على أى أنصراف ، وبالتسالى يكون قسرارا مسليما تاتونا لا مطعن عليه ، ومن تم يكون النعى عليه على على عليه على عليه على عليه على الساس من التساتون وتسكون الدعوى لذلك متعينة الرفض .

(طعن ۷۲۰ لسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۹۸۰)

قاعسدة رقسم (۱۳۹)

: 12 41

بصدور القاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشان مجاس الدولة تصبح القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الشائث (اولا) من البساب الاول منه عدا ما تمالق منها بهيئاة منسوض الدولة هي الواجبة الاتباع عند نظير الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع المسلم المام المحاكم المتلاييية دون تلك التي تفسينتها المسادة ٩٩ من القانون رقم ٢١ لسسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العسام .

ملخص الحكم :

انه بمسدور الشائون رتسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ بشان مجسس الدولة تمسيح القسواعد والاجسراءات والمواعيد المنصسوص عليها في المصسل الشائث (أولا) من البساب الأول منسه عسدا ما تعسلق منها بهيئسة مقسوض دولة هي الواجبسة الاتبساع عند نظسر الطعسسون مي الصراءات الموقعة على العماملين بالقطماع العمام المم المحمساكم. الداديبية دون تلك التي تضمهاتها المحادة ؟ من القسانون رقسم ١٦ السمنة ١٩٧١ المحمالين بالقطماع العمام المقسانلة للمسادة ٨٤ من قسانون رقسم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه لذلك فقهد أقهامت هيئمة مفوض الدواة الطعس. المساثل طالبسه تبسول الطعن شسكلا وفي الموضسوع بالغساء الحسكم المطعمون نيسه وبقبسول الطعن رتم ٣٦ لسسنة ٢٢ ق شمسكلا وأعادته الى المحكمة التاديبية للمالين من المستويات الأول والتسائي والتاك بالاسكندرية للفصل فيهما - وثبت الطمن على مخالفة. الحكم الطعمون فيه للقمانون ما اسمئنادا الى أن الطعمن رقسم ١٣٦ اسمنة ٢٢ ق وهو يخص أحد العاملين باحدي شركات القطاع العابق (شركة مواد الصباغة والكيماويات) وليس موظف عاما وهو من الطعسون في الجسزاءات الموقعسة على العساملين في القطساع العسام. المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قائسون مجملس الدولة المسادر به القسانون رقم ٧٧ أسسنة ١٩٧٢ . ولا يتعلق بقسرار ادارى وليس مقدما من موظف عمسومي ومن ثم فهسو لا يتعسلق ماى من الحالات التي تتطالب المادة ١٢ من قانون مجلس العولة أن يقسدم تظسلم بشسانها الى الجهسة الادارية التي اسسدرت القسرار قبسل الالجاء الى المحكمة التاديية المختصة وهي الصالات المصسوص عليها في البنسود ثالثا ورابعا وتاسعا من المسادة ١٠ وهي القسمرارات الادارية النهائيــة الصادرة بالتميين عي الوظائف المسامة أو بالترتيــة او بهنسج المسلاوات والقرارات الادارية الصسادرة بلحسالة المسوظفين الممسوميين الى المساش أو الاستيداع أو مسلم بفير الطسريق. التاديبي والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات ألنهائية للمساطات التأديبية .

 (ملعن ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ١٩/١/١٨٤١)

قاعشدة رقسم (١٤٠٠)

١٠ تقسيدا :

بصدور قاتون مجلس المخولة رقسم ٧٧ اسسنة ١٩٧٢ تخصيص دعساوى المساملين بالقطاع العسام التي ترفع للمصاحم التلاييية وكذلك الطمسون في الأحسكم المصادرة منها المام المحسكمة الادارية العليسا للإحسراءات والمواعيد المتمسوص عليها في قساتون معسلس السدولة المساورة بدعاوى وطعسون سسائر المساملين اسساس نلسك : شاتون مجسلس السدولة المفي ضسمنا ما تضمينته المسادة ٩٩ المن قساتون المساملين بالقطاع المسامرةم ١٩٧١ اسسنة ١٩٧١ من اجرادات ومواعيد .

.. يتأخص الفكم:

ان تأنون مجلس السدولة المسادر بالتسانون رقم ٧} لمسنة ١٩٧٢ قد نضبين على ما يسين من اسستواء احسكامه به اعسادة تنظيم المحسكم التادييسة تنظيما كاملا اسستوعب تشكيلها واختصساهما وحسالات الطعن في احكامها امام المحكسة الادارية العليسا دون ثبت تغرية في هذا الشسأن بين العسامين في الجهاز الاداري بالسولة والعسامين بالقطاع العسام وذلك على نصو يتعسارض مع الأسسس التي تسامت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التي انطوى عبلها التساون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بامسدار نظام العساميان بالقطاع العام اذفي أصدر التسرار المطعسون غيبه غي ظلما العمل بالقطاع العام ورغها عن أن متنفى اعدادة تنظيم المساكم المساكم التدييسة على الوجمه المسافد واعتبارها من محساكم مجلس الدولة التدييسة على الوجمه المسافد التعام التي ترضع لهدده الماكم

وكنلك الطبيبون في الأحكام الصادرة منهما أمام المحكيمة الادارية العليسا للاجسراءات والواعيد المنصوص عليها في قانبون مطسيه السدولة أسسوة بدعاوى وطبون سسائر العساملين ؛ واعتبار با تضبحاته المسادة ٤٩ من القسانون رقسم ٦١ اسبينة ١٩٧١ المسبار اليب بشسبان اجراءات ومواعيد الالتهاء الى المصاكم التاديبية والطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا ملغاه ضامنا بصدور فانسون مجاس السعولة ، قان المشرع حرص على أن يضمن المسادة ٢٤ مسن قائسون. محسلس السدولة أن يعمسل عنسد نظسر الطعسون في الجسراءات الوقعة ملى العاملين بالتطساع العسام بالقسواعد والاجسراءات والمواعيسب المنصوص عليها في المهمسل المسالث ب أولا بون البساب الأول من. القانون عدا الاحكام التعلقبة بهيئة منوضى البدولة وانهسج الشرع بذلك عن وجدوب التسزام المحكسة التاديبيسة عنسد نظر الطعون المسار اليهما بمواعيم ربع الدعوى المصروس عليمه في المعادة ٢٤. من قسانون مجلس السدولة التي تقضي بأن ميعساد رفع الدعسوى أمسام المكهة نيها يتعلق بطلب الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القبرار المطعبون فيه أو أعبلان صباحب الشبأن به وينقطب سريان هذا اليعاد بالتظلم منه الى الجهة التي أمدرت القرار والهيئاتم الرئاسية ، ويعتبر مضى مستين يوما على تقديم التظمم دون أن. تجيب عنه السلطات الختمسة بمثابة رفض ويسكون ميعساد رفسع الدعوى بالطعن في القدرار المفاص بالتظمام سنتين يوما من تاريمخ القضاء السبتين يوما المذكورة - ولقد تغيا المشرع من الحسرص على تاكيد اخضاع المالين بالقطاع المام لذات الاجراءات التي بسرى في شيأن من عداهم من العساماين الذين تختص المساكم التأديبية بالنمسل في منازعتهم توحيد الاجسراءات بالنسبة لهبؤلاء العساملين على السواء تحقيقا لبدا المسباواة وكفالة الهرص المتكانثة طالمة لا يوجد ثمة ما يبسرر التفرقة في هذا الشان ، واتساقا مع هذا الفهم قان ما نص عليمه في صدر المادة ٢٢ من قسانون مجلس الدولة. مسالفة الذكر من مسراعاة ما هو منصبوص عليه في تسانون نظام المساء النظاع العام الا يعنى سسوى مسراعاة التواعد الاخسرى التي تخسرج عن نطاق الاجسراءات المشار اليها في المادة ٢٤ من قانون مجسلس السدولة وما بعدها التي السستيل عليها الفصسل التسالث محبساس السدولة وما بعدها التي السستيل عليها الفصسل التسالث الولا — من البساب الاول من قانون مجلس السولة فيها عسدا الاحسكام المتفاءها المتعلقة بقوضي الدولة التي ارتاى المشرع بصريسح النس استثناءها من احسكام المفصسل المذكور دون ما سسواها ومن ثم غانه اعتبارا مسن تليسخ العصل بتسانون مجلس السدولة تمسيح القسواعد والاجسراءات تليسخ العمل من المناش — اولا — مسن سو المواعيد المنسوس عليها في المفصل الشالث — اولا — مسن البساب الاول منسة عدا ما تعلق منها بهيئة مفسوضي السدولة هي الوجبة الاتباع عنسد نظير الطعون في الجيزاءات الموقعية على المصابلين بالتطاع العسام المام المسام التاليبيسية دون تلك التي تفسينين المسادة ٩٤ من التسانون ١١ المسنة ١٩٧١ آنف الذكير والتي غمسيفت يقسانون مجلس السدولة .

(طعن ۸۳ لسنة ۲۲ ق ــ جلسة ١١/٢١/١١٨)

قاعسدة رقسم (۱٤١)

البــــدا :

القانون رقم 71 لسنة 1971 بنسان نظام العالمين بالقطاع المسام مترات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع المسام صخضوعها للرقابة القضائية من قبل المحكسسة التاديبيسة حابيسة القدواءد والإجراءات والمواعيد المتصوص عليها على قانون مجلس المدولة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ شان القرارات المسادرة على شان المؤلفين المهومين حالتظام من هذه القرارات يقطسع مواعيد دعوى الالفاء حالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتفسمن في الاسكامه ما يتعارض مع القرواءد السابقة .

ملخص الحكم :

أن الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٨٨ لسنة

١٦٧٨، بحسراء تاتون نظام العالماين بالقطاع العام تنص على السه لجسلس الادارة بالنسبة لشساغلى الدرجة الثانية عما غوتها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واعضاء مجلس الدارة المعينين والمنتخبين واعضاء مجلس الدارة التسكيلات التابية توقيع اى من الجنزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا التابين .

ويسكون التظلم من توقيع هذه الجسزاءات احسام المحكسة الثانيبية المختصسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطسار العسسامل بالجسزاء المسوقع عليسه .

وبن حيث ان تفساء هذه المحكسة قد اسستقر في ظلل العبسل بالتانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باجراء قانون نظام العاملين بالتطاع العسام أن اخضاع قرارات الجسزاءات المسادرة من شركات القطاع المام للرقابة القضائية من قبسل المحكمة التاديبية وهي من محاكم مجسلس السعولة وشاته تطبق القسواعد والاجسسراءات والمواعيسه المنصوص عليها في القدانون رقم ٤٧ لسمنة ١٩٧٢ بشمان مجلس العولة شانها شأن القرارات الادارية الصدادرة في شان الوظيفة العمومية ومن ثم فان طلبات الفساء هذه الجزاءات الموقعة على العساملين بالقطساع المسام وهي المشسار اليهساني المقتسرة (ثاني عشر) من المادة الماشرة من قانون مطس السدولة تخصيم في نطالق دعسوى الالفساء وتواعدها واجراءاتها ومواعيسدها لذات الأحكام التي تخضيع لها طليات الغياء القرارات النهاثية الصيادرة من السلطات التاديبية بتوتيسع جـزاءات على المـوظهـبن العبوميين وهي الطلبـات المشار اليها في النقرة (تاسعا) من تافون مجاس الدولة مسالفة الذكر الأمسر السدى من شساته الايسكون ثمة اختسلاف في ميعاد الطعن وطبيعت بالنسبة الى أن هذين الطعنين بالالفاء وأذ كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشان مجالس الدولة تنص بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة غيها يتعلق بطلبات الالغاء مستون يوما كما تنص بأن التظلم الى الجهلة التي أصدرت الترار المطمون فيه أو الى رئاستها يقطع هدذا المعدد فان هذا

الحسكم يسرى بالنمسبة للقسرارات التأديبيسة المسسادرة في شسار. العساملين بالقطساع العسام .

ومن حيث انه قد صبدر القبانون رقم ١٨ لمسنة ١٩٧٨ غي شسان الجسدار نظام العبامان بانقطاع العبام ولم يتضمن في احكامه ما يتعارض مع القضاء السابق مسوى ان هبذا القسانون قب استحدث مواعيد جديدة لرفع دعوى الالفساء بالنمسسبة لبعض التسرارات التاديبية المسادرة في شبيان الهبابين بالقطباع الهام ومن شم نظال دعوى الفماء القبرارات التاديبية المسادرة في شهيان العاملين بالقطاع العمام خاصعة في قواعدها واجراءاتها لإجميكام دعوى الفاء القرارات الصادرة في شمان الوظفين العمومين وكمان النظام من هذه القرارات يقطع مواعيد دعوى اللهباء.

ومن حيث أنه متى كان الشابت أن القبران الطعمون فيسه قبد مسدر بتساريخ } من ديسمبر مسنة ١٩٨٠ وأعان للبطيمون خسده في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فتطلم منه ألى رئيس مجلس الادارة في ١٧ من ينساير مسنة ١٩٨١ وأتام دعمواه في ٢٨ من ينساير مسنة ١٩٨١ وومن ثم تسكون دعمواه هذه مقبمولة تسكلا ويكون الدحم المطعمون فيه تد تضى بذبك يكون قد مسدر مسليها وتنقيا مع أهام القانون .

ومن حيث أن البند ٣ إ من المبادة ٧٩ من التسانون رقسم ٨٤ لبسنة ١٩٧٨ بلجبراء قانون نظام المبادة ٧٩ من التسانوا المسام يتنبى بأن يحظير على المسابل التجريح بمعلومات أو بيسانات تتمسل بعمسال الشركة يغير تصريح مسابق من الجهسة المختصسة بالشركة والمتمسود من يلك أنه يمتنسع عن البسابل نشر أي بيسانات أو معلومات تتمسل يعمل الشركة بغسير تجريح مسابق لما قد يتسرتب على نثير هدفه المعلومات أو البيانات من مسابس بعمسالح الشركة والمتمسود بالنشر هو اعسلام والبيانات عن محتصسة بتلتي هيدة البيانات أو المساومات ،

ومن حيث أن السابت من الاوراق أن المطلم وي ضده بشير بيساتها بجسريدة الاحسرار بعددها المسادر في ٢٤ من نوفمبسر مسنة ١٩٨٠ اسم. وجمدة الطاعن وقد تضمن هذا البيسان أنه في شسهر بوليو قابلته زملاتى بشركة مسلسات جنسوب الاستخدرية وزيد القسوية ومرضا عليه بعض حالات الاهبال والاتصراف والغيث بالمسال العسام الذي يمارست رئيس مجلس الادارة وغفيرها العبقي الخين سبق تنديها التحقيمة المام نيابة الأموال العابة بالاستخدرية في التضية الديها المسابة بالاستخدرية في التضية انهيار انتاج الشركة الذي اسسبح ١٠٠٠ طبين انتاج الشركة الذي اسسبح ١٠٠٠ طبين وانخفاض انتاج الكرونة من ٨٥ طنا الى ٣ طن وتدهور مسنع أمون للسكرونة الذي الخفض انتاجه بن ١٥ طنا الى ٣ طن وتدهور وقطيسة خسائر ومتالت نصف عليمون بخينه هذا العسمام وشراة مؤلسات تنافيه بماتسين الف بعنيسه وتركهم في المسراء مفسطا عليه عن ١٠٠ طنيا الى ١٠ الملنان عنيسته وتركهم في المسراء مفسطا عليه عن التنا النه عنيسته وتركهم في المسراء مفسطا عليه عن تنا الأن .

ومن حيث أن ما نشر يتفسمن ولا تسبك بيسانا ومعسلومات عسن انتساج الشركة وميزانيتها ولا حجسة لما ذهب اليسه الحسكم المطمسون فيه من أن هدذا النشر هو ممارسسة لحق الشسكوى وهو حسق كنسلة القسانون وبهدذه المثابة لا يتسدرج مثل هدذا التصرف مسبن الكظسر المنافسة لا المسلمين بالتخطعاع العام لا لا له ليس من متنفى ذلك المنافر منسع العنما لما من أبحالاغ المسلمائية المنافسة بها يسراه فسكونا لجريهسة جنائيفلة أو تأفيينسة لا حجسة في ذلك أن المسرائد ليس مسلمة بختصمة بطفى المسلمين من المخافظة المنافسية أو المحسرائم الجنائية كمنفلك لينحك المجسمة بطلاي المسلمين أبداللي المسلمين أبداللي المسلمين على ذلك عن المسلمين ا

ومن حيث انه للسا تقسدم وكان الحسكم المطعنون غيسة قدّ مسترّ (م ١٨ = ج ٢) بالمخالفة الحسكام التسانون عانه يتعسين الفاءه والحسكم برنضسها موضسسوعا .

(طعن ١٣٠ لسنة ٢٨ ق -- جاسة ٢٧/٤/١٩٨٥)

قامسدة رقسم (۱۹۲)

: المسلما

السادة ١٠ من قانون نظسام العابلين بالقطاع العسام المسائد بالقسانون رقم ٨٤ اسسنة ١٩٧٨ - منساط اختمساس المسائم التانيية هسو تعلق النسازعة بقسرار تاديبي - قسرار انهساء خسسمة عسامل بالقطاع المسام بسبب الانقطاع لا يعتبس منطويا على جسزاء تاديبي - المعن عسلي المقسرار - خروجه عن دائسرة اختمساس المسسائم التليسسة .

مِلْحُص الحكم :

مناط اختصاص المساكم التلايبية وقتا لاسكام نظام العابلين بالقطاع العسام المسادر به القسانون رقم ٨٤ اسسنة ١٩٧٨ السددى مسدر فني ظلمه القسرار المطمدون فيه هو تعسلق النسازعة بقسرار تأديبي ولما كان ترار انهاء ضدمة العسامل بسبب الانقطاع عسن العمل وفقا لحركم المسادة ١٠ من القسانون المفور لا يعتبر منطويا على جزاء تلديبي فانه بهده المنابة يضرج عن دائسرة اختصاص المحكمة التدبيبة وفلك على ما جسرى به قضاء هده المحكمة واكته المحكسة الدستورية العليا في حكمها المسادر بجلسسة ١٦ سن فيسراير مسنة ١٩٨٠ في القضية رقم ١ لسنة ١ تضائية (تنسازع) ، وحكمها المسادر بجلسمة ٢ من ديسمبر سنة ١٨١١ في القضية رقم ١ لسنة ١ تضائية (تنسازع) ،

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد تعجلت في أصدار حكمها

عبل أن تقدم الشركة المدعى عليها المستدات الخاصة بالدعوى .

ومن حيث أن التسابت من الأوراق أن الشركة المستدى عليهسا المستدر بتساريخ ١٢ من اكتسوير سنة ١٩٨١ قرارا بانهساء خسيدية المستدى الذي يعمل بوظيفة سساعى بادارة الخسيدات اعتبسارا من كم من سنجيبر سسنة ١٩٨١ بسبب تغييبه بستون اذن اكتسر سن خبسة عشسر يسوما متمسلة بالتطبيق كحسكم المسادة ١٠٠ من المستدى ترتم ٨٤ لسسنة ١٩٨١ المسار اليسه وذلك بعد أن وجبت النهاء التمارا المستون تتقل علية انقطاعات المنازا في ٧٧ من سسبتبر سنة ١٩٨١ سسجت علية انقطاعات المنازا في ١٩٨١ منسوف تتخذ ضسعه أجراءات انهاة الخدمة أذا وصلت المام تغييبه يدون أذن أو عشر متبحول اكشر من خبست علم يقاريخ الاستدار .

ومن حيث أن القسرار المطعرون عليسة قد صدر استنادا الم . فيسلب المسدمي عن العمسل اعتبسارا من ١٦ من سسبتمبر سسنة ١٩٨١. وليس بسبب اتهمامه بسرقة كميسة من السملك النجاس حسنتها بذكا المددى مي صحيفة دعسواه وسسايرته مي ذلك الحكيسة التاديبيسة . وينص البنسد ١ من المسادة ١٠٠ من نظمام المساملين بالقطساع العسام سر الصابد به التسانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عملي أن الانتطاع عين العمسل بدون عسذر مقبسول اكتسر من خمسية عشر يوما متتاليسة تعتبسر من أسبباب انهاء الضدمة على ان يسبق ذلك اندار كتابي يوجعه للعسامل بعد انقطاعه لمدة مسبعة أيسام وذلك ما لم يتسدم ما يئبت أن انتطاعه كان بعدد تهدري ومن ثم مان القدرار المطعدون عليه طبقة الأسمسياية والأسمسياب التي قام عليهما يعتبر قسرار انهاء خدمة ولا يُعبد قرأرًا فأذبيتنا بقمسل المندعي من الضحية أذ أن المنادة ٨٢. من نظام المالين الشار اليه حددث على سنبيل الحصر الجزاءات التي يجوز توقيعها على المسامل بالقطاع العام واحيلت على القبشة منهب حسراء النصل من الحدمة ولم تورد من أنواعها التي احتوتها الهاء والخسمة المنسوه عنسه بالبند 1 من ألمياة ١٠٠ ب المسال البيه ،

ومن حيث أنه أيا كان الراى في منسلانة الاستباب التي قسام عايها القسرار الطعسون فيسه وما أذا كانت تلك الاستباب تحصل القسرار الطعسون فيسه وما أذا كانت تلك الاستباب تحصل القسرار المحكمة المختصسة بالنعقيب عليسه موضوعا ، وابتناء على ذلك من المحكمة المختصبة لا تفتص بنظسر الدعسوى بطلب المناء القسرار المشسار أليسه أذ أن منسط اختصاصها على ما مسلف البيان هو تعملق المنازعة بقسرار تلييي ، وأذ ذهب حسكم المطعون فيسه غسير هذا المنازعة بقسرار تلييي ، وأذ ذهب حسكم المطعون فيسه غسير هذا المنازعة بقسرار تلييي ، وأذ ذهب حسكم المطعون فيسه غسير هذا المنازعة المتصادرية بنظر المموى بهدا المنازعة الاستكثرية بنظر المموى وبلحائما الى دائرة شسئون العسال بمحكمة الاستكثرية الابتدائية وبلحائما المهاد المنازعة الابتدائية المناسرة بقائمين المرافعيات .

(طعن ٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٨٤)

توليد ______

يراجع حكم اللحكسة الدستورية العليسا في التفسية رفسم 11 السسلة أ تضائية (تتسازع) المسسادر بجلسسة 17 من فيسراير سسلة ١٨٠٠ و حكمها على التفسية رفم 19 لمسئلة أ (طسسازع) الفسسادر ججلفسة 1 من ديسسبيز تنسطة 1901 ،

وني هذين الحكمين ارست المكمة الباديء الأوية:

ا — انهماء خدمة الفاحل لانقطناعه من العمل بغير مسبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وانهما يقسوم على افتعراض أن هينذا العمل له يعتبر فصلا تأديبيا ، وانهما يقسوم على افتحاء حطوال. المحددة التي حددها القباتون — من رفية ضيمنية في تسرك العمل ، وهو ما دعا المشرع الى التهييز بين المصل أو العمل أو قرار تديي وبين الانقطاع عن العمل بغير أن ، فأكر دلك مستب بسدة تديي وبين الانقطاع عن العمل بغير أن ، فأكر دلك مستب بسدة خاصا في المسادة بها من نظام العملين والقطاع القساد المسادر

بالترار بقياتون رقم ٦١ ليسنة ١٩٧١ التي جديث الإسبباب التي تتعي بهما خدمة المسامل .

٧ — أنصبح ألشرع مراحة في تأتيون نظام الهابلين المسادر بالتسانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ — الذي جل ججبان التسانون رقيم ١٦ لسنة ١٩٧١ — الذي جل ججبان التسانون رقيم ١٩٧١ السنة ١٩٧١ — بما نص عليه في المسادة و ١٠٠ وغه ولي إن العساما الذي ينتطبع عن المهاب بغير اذن المحد النصوص عليها في تلك المادة يعتبر مقسدما اسمئتالته ، ولا يؤثر في هذا النظر ان الانقطاع عن المهاب بغير عصورج مقتضى الواجب بسرر محازاة المامل تدييا ، لأن الشمارع جعل للجهية التي يتبعها العامل في هذه الحالة المساطة تقديرية في الاغتيار بين اتصالا الاسمئية المسابقاة الفسمنية التسابها وانهاء خدية العالم على الساسها .

٣- من المتسرر في تفسياء هذه المحكمة أن شركات التطلياع المسام من أشسخاص التسانون الخاص وبالتالي لا يعد الجال بها ولا يعتبر شرار انهاء خديته لانتطاعه عن العبل بغير سبب بشروع قسرارا اداريا ، ولما كان هذا القسرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تاديبيا ، فأن المسانه بسانه سسواء بالمسائه أو التعبويض عنه - لا تدخيل في اختصاص محاكم مجلس السولة ، المنصوص عليها في المسادر من قانون رقم لا المسادر بالقيار بالعبار بقانون رقم لا السنة ١٩٧٢ ، والها يختص بها القضاء العادي صباحه الولاية العبارة .

قاعسدة رقسم (۱६۳)

المتسدا ٤

اختصاص الحاكم التاديية بجفس الدولة بالنسبة للعالمان بالقطاع العام مرده الى احبكام قابون مجلس الحولة وقاتون نظام العاملين بالقطاع المام الافعال المادية مثل القاع من الدفول ماكتب او الاعصال التى الدت الى حجب الطاعن عن اداء وظيفت او التسراخى في اصحار الجانيا او سسليا الواحدادة لا تشكل قسرارا الجانيا او سسليا يحون مصلا ادعوى الالفاء بمنهومهما القباتوني السليم التصقق من ثبوتها والقصل في مشروعيتها والتعسويض عنها بعضل في المناساس المساحي المساحية والتعسوية والت

ملقص الحكم :

ان اختصاص المصاكم التأدييسة بمجلس السنولة بالنصيبة المام المام المحالم التأديب المام مرده الى احكام قانون مجلس السنولة وقانون العاملين بالقطاع المام اللذين جمالا الطعن في القرارات التأديبية وحاكمتهم تأديبيا من اختصاص المصاكم تأديبية •

ومن حيث ان الامصال المائية التي ينسبها الطباعات الى المطمون ضدهم وهي منصه من نصول كتبه او الاعصال التي البت الى عجبه عن اداء وظيفته مثل احسالة البوسسة الخامسة به الى غيره من المصابلين كذلك التسراخي في الصدار قسرار اعارته الى هيئة الاسم وقد صدر القسرار بالفصل بصد ذليك به شل هذه الامصال والاعبال لا تشكل قرار ايجابيا او مسلبيا يكون محسلا المصاب والاعبال لا تشكل قرار ايجابيا او مسلبيا يكون التحقق من ثبوتها والفصل في مشروعيتها للمصائم العادية مصاحبة الولاية المسلمة في مضرة على القصاع المسلم والتي تختص كذلك المسلمة في مضرة عنها .

ومن حيث أنه لما كان با تقدم وكانت المحكمة التاديبية لمستوى الادارة المليا غير مختصة بنظر طلبات الطاعن وكسان الحسكم المطسون غيسه قد تضى بقسير ذلك غانه يتعسين والحسالة حسده المساء الحسكم المطعسون غيسه واحسالة الدعوى رقسم لا لسنة 10 الى محكمة المجيزة الابتدائية (دائرة العبسال) باعتبار أن الشركة المختصسة المسامل غي الدعوى محل اقامتها محافظة الجيرة .

(طعن ۲۵۲ لسنة ۲۸ ق ـ جلسة ۲۲٪۲/۱۹۸۸)

قاعسدة رقسم (١٤٤)

: 12-41

المادة ٨٢ من قاتون نظام المساملين بالقطاع المام المسادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ – المشرع حدد الجزاءات التي يجوؤ توقيعها على المساملين ومن بينها جزاء المسمل من الضدية ولم توود من بين الجزاءات التي عدتها انتهاء الضدية بسبب الاستقالة المسينية المتصوص عليها في المسادة ١٠٠٠ يعد سسبب الاستقالة المسينية المتصوص عليها في المسادة ١٠٠٠ يعد سسببا مستقلا ومتهيزا عن الاسسبب التي تنتهي بها خدمة العامل – القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ بشمان مجلس المدولة عند اختصاص الحسائم التاديبية بالمصل في قرارات الجزاءات التاديبية التي تصدرها المسلطات الرئاسية وحدها الجزاءات التاديبية التي تصدرها المسلطات الرئاسية وحدها سيخرج عن اختصاص الحسائم التاديبية غيرها من القرارات والمازعات بالاختصاص بنظر المعمون في القرارات المسادرة بانهاء المخدم عن اختصاص المسائم التاديبية وتختص بنظرها المسائم المسائم التاديبية وتختص بنظرها المسائم المسائم الماديبة وتختص بنظرها المسائم المسائم المنادية عليها والمرتبة والمسائم المسائم المسائم المائم المائ

ملخص المكم : ·

ان الثابت من الأوراق ان الشركة الطعلون شدها قد أصدرت التلور رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٨١ بانهاء خدمة الطاعن بالتطبيق لأحكام المادة ١٠٠ من التانون رقسم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام المابلين بالقطاع العام بسبب انتطباعه عن العمل ٠

قين حيث أن الطاعن يطالب في تقاريري الطمن الفساء الحكم الصادر من المحكسة التانيبية لمستوى الادارة العليا والتذي تفي بعدم الخلصاضها بنظر طلب الغساء الترار رقم ٤٠ لمسنة ١٩٨١ وفي تقسرير الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٨ القضائية طلب أن تقصدى هسذه المحكية وتقضى بالفساء القسرار رقم ٤٠ لسسنة ١٩٨١ الصسادر في ١٣ من أيسريل مسنة ١٩٨١ الشسار البسه ،

وبن حيث أن التسقون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بامسدار قاتسون نظام المسابلين بالقطاع المسام حسدد الجزاءات التي يجسبوز توقيعها على المسابلين عي المسادة ٨٢ منه وبن بينها جزاء الفصل بن الخصية ولم تسورد من بين الجزاءات التي عددتها انتهاء الخبية بسبب الاسستقالة الفسينية المنسوس عليها عني المساد، ١٠٠ مين التستون المتسار اليه مها يستقل معه أن انتهاء الخدمة بسبب الاسستقالة الفسينية يعد مبيا مستقلا منهيزا عن الاسبباب التي تتنهي بها خبية المسابل وبهده المنابة يختلف اختسلانه بينا صين المفسل بن الفسيمة كجزاء تأديني تنتهي به خسبة المسامل 6 ومها يؤكد ذلك أن المسادة 77 من المساتون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ المسار اليسه تسد عددت السباب انتهاء الفدية وجعلت من الإسستقالة سبواء كانت صريصة أو ضمينية والاصالة الى المسائس والفصل بتسرار من رئيس الجمهورية في الإحوال التي يصددها المتسانون الخساص بذلك شاكت مستقلة بعضها عن البعض .

ومن حيث أن التسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ قد حدد اختمساص المحاكم التأديبية بالنمسية للقرارات المسسادرة مسن المسلطات الرئاسية في شسان المسلطان بالقطاع العيام ، بالفصل في قرارات المسراءات التلاييية وحدها التي توقعها تلك سلطات ، قله بذلك تد جميل الاختمساص بالفصيل في غيرها من القيارات والمسارعات للمحاكم المسادية عبيلا بالقواعد العيامة في ترتيب الاختمساص بين جمسات التفسيساء .

ومن جيث أنه لما كان ما تقدم أن الاختصاص بنظر الطعون على القبرارات المسادرة بانهاء الضدمة طبقا للسادة ١٠٠ من التبرارات إلماء ١٨٠٠ الشبار اليها تضرح عن اختصاص

الحسائم التاديبية وتختص بنظرها الجياكم التاديبيبية وهبو ما استقر عليه تضيياء هيذه المتكسسة .

ومن حيث أن القسرار الطعنون فيه ولمقيا لايسناده وللاسبياب التي قسام عليها يعتبر قسرار انهاء خدمة ولا يعسد قسرارا انديبيسا يغمسل الطباعن من الخسدمة ، ولا يستوغ الطباعن الخسيوض في المساعرة لاصحدار القسرار الطعنون عليسه للبيان القسران المعاون عليسة للبين بنا أن القسران الطعنون فيسه يعند من قسرارات العمل التي الما الذي تام عليها القرار الطعنون فيه وما أذا كانت تلك الاستباب المن المرحمة في نطاق قرارات انهاء الخسيمة فإن نلك من سسلطة المحكمة في نطاق قرارات انهاء الضدمة فإن نلك من سسلطة المحكمة التي لهنا التعتب عليسه موضوعاً ، وابتناء علي ذلك في الما المحكمة التي لهنا التعتب عليسه موضوعاً ، وابتناء علي ذلك في الطعنون فيه أذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المساعة بقسرار

وبن حيث أنه بالنسبة الطلب الطاعن صرف يرتباته وملحقاته وسعة مستعجلة غان اسساس هذا الطلب كيا قضات بحق المحكسة التدييسة - هو أن القبوار المسابر بانهجاء خديت هصو قسرار بالفصل ، غيتى كان الاسر كيا تقادم وكانت المصاكم الدنيسة هي المختصبة بنظر الطمن بالفاء هذا القسرار كيا سالف القسول غانها تختص بالطلبات التفرعة بنه والمرتبسة عليه وهي مدى استحقاق الطلبات التفرعة بنه والمرتبسة عليه وهي مدى استحقاق الطلبات التفرية بنه انتهاء خديقه ، كذلك الاسر بالنسبة لطنبه السام المطهون غيدها بفسرامة تهديدية بواقسع مائة جنيه يوميسا اعتبارا من تاريخ القسياء في الدعوى ، غهذا الطلب يسرتب على الحكم في مشروعية قرار انهاء الضحية ، من ثم يتصدد الاختصاص بنظر و المحكم المنيسة .

ومن حيث أنه بالنسبة الملك الطباعن الأخير وهمو الهمسندى المنسانع الإعتبيداء على المبال العام الواردة في صحيفة دعمواه ممان التساتون رقسم ٤٧ لتسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس النولة قسدة هندد اختصاص المحسكم التانييية على مسبيل الحصر ، وليس من بينهسا التصدى للنحقيدق في مخالفات لم تحسال اليهسا من الجهسسية المختصنة وهي النيساية الادارية .

وون حيث أن ما يأضده الطباعن على الحبكم الطعبون فيه أنه أخل بحسق النجياع أذيم تتسرر المحكمة ضمم الدعويين وقهي ١٠٨٤ لسنة ٣٣ / ١٢٩٨ لسنة ٣٣ / ١٠٨٤ لسنة ٣٣ / ١٠٨٨ لسنة ٣٣ / ١٠٨٨ لسنة الإلمان فيه المسال العالمة في هسدا الصكم المسال الواردة في هسدا الصكم والتي تأخذ بهما هدة المحكمة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان حسكم المطعمون فيسه قسد المساب الحق في قضدائه مطبقا القدائون تطبيقا سبليما تتفق محسه المحكسة في منطوقه والسبابه بالاضافة الى الاسبابه المسابقة ، فان الطعنين والحسالة حدد يكونا غير مستدين لاساس مسليم من القساون مها يتحين رفضهها .

(الطعنان ۱۷۲۸ و ۱۷۲۹ ليسنة ۲۸ ق - جلسة ۲۲/۲/۹۸۹۱)

ٔ قامسدة رقسم (١٤٥)

البسيدا :

وجدوب التفرقة في تحديد آثار حكم الالفياء الذي يمسدر تمقيبا على القرارات التلبيية وبدين الفياء القرار لافتقيبائه السبب الموضوعي الذي يصبله على الصبحة لابتفاء الخافسة في حتى المسلم لمسلم للمستمرية للمسامل حتى المسلم لمسلم وتوعما لا تشكل ننبا اداريا وبين الفياء القرار لميب في الشكل أو الإجراءات أو تجاوز في الافتصاص في المسالة الأولى شكون المكسة قد حسبت السراع وقضت في قبوة المقيقة التشوية المسابق المقابلة في الوسائع المسابقة المسابق المقابلة في الوسائة المقابلة المتابلة وتضمنها القرار ممال

الافاء بما لا يسموغ لجهة الادارة انستثناف النظر، من جميد في الوصالة الثانية فإن الوصالة الثانية فان المحكمة لا تنظري الى مراجعة المسلوك العمال من جمديد والمسالمكممة لا تنظري الى مراجعة القسرار من حيث الشمكل الذي ينطلب القسادن أو الاجسراءات التي الجب ترسمها أو اسلطة المختصمة بالمساداره ما الفساء القسراء المسبب من السباب الحالة الثانية لا يخل بحدى السياطات التاديية في ممارسة استطنها من جمديد تنفيذا بقشيدا المسالمة المسالمة القانون من عيدوب شمكلية واصداره على الوجمه الذي ينطلبه القسانون م

ملخص الحكم :

انه قبد بات مسلما به ضرورة التفسرقة في تحسديد آثار حسكم الالفاء الذي يصدر تعتيبا على القرارات الادارية وبصفة خامسة القرارات التاديبية - وبين الفاء القرار الفتقاده السبب الموضوعي الذي يحمله على المسحة الانتفاء المخالفسة عنى حلق العالم لعدم صحتها ، أو لأن الواقضة النسسوية اليسه بغسرض . وقوعها لا تشكل ننب اداريا يسوغ الساطات التأديبية التدخيل لتوقيهم العقباب محل حكم الالفهاء 6 وبين الفهاء القسسرار لعيب في الشحكل او الاجحراءات او تجاوز في الاختصاص ، ففي الححالة الأولى تسكون المحكمة قد حسمهت النسزاع وقضت في قسوة الحقيقسة القانونية في الوقائع المنسبوبة الى العامل وتتفسمنها القسرار محل الالفساء ، بما لا يسموغ معه للجهمة الادارية اسمتناف النظر من جديد في الوقائع الشمار البهما والاكان ذلك انتهماكا لحجمة الحكم المستكور ، اما في الحسالة الثانيسة فإن المحكمسة لا تقطرق الى مراجعته سنطوك المسامل من جديد واتها هي تقصيل في مدى معالمة الترار من حيث الشكل الدي يتطلب القسانون أو الأجسراءات التي أوجب ترسيمها أو سيلطة المختصية باصداره ؛ ومن ثم مان التضياء بالغياء. التسرار لسبب من هذه الاسسباب لا تحل بحق السلطات التاديبيسة

رهى ممارسيبة سيلطنها من جيديد بنتيسيذا لتنضى الجسبكم _ عسلى الموجيع التيبانوني المسجيح بعد تنقيبة النسرار مما شسابه من عيوب شمكلية واصبداره على الوجمه الذي يتطلب القمانون ؛ مماذا كان الشابت من الأوراق مي خصوصية هذا النزاع ان المحكمة التاديبية والاسكندرية سبق لها أن تخسب بالفاء التسرار رمسم ١٧٣ لسنة ١٩٧٩ ، والتسامي بمجازاة المطمون ضده بخمسم عشرة ايام من أجمرة استنادا الى تصور شاب التجنيسات التي اجريت بشانه وهي عيدم سسماع بسياهدى الانسات الوجيدين وهيا مدير عسام الهيئسية ومدير مسرع الهيئة بالإسبكدرية ، وتنهيذا لتنضى الحسكم اعنت الجهسة الادارية كل اثسر للقسرار المسذكور وأعادت المتحتيق لاسستكمال اقسوال شهود الاثبات وغيرهم من الشهود الاخرين على الوجه الذي يسمح باجسلاء الحتيتسة في تقسديرها ثم اصسدرت ترارها الجسديد ويسم ٣٩٨ لسسنة ١٩٧٨ بمجازاة الطعمون غسده بخمسم همسسة . أيسِنام من راتبيه عمسا كان يسموغ للمحكمسة أن توصيد الابسواب بمي وجه الهيئة الطاعفة في ممارسة سيطتها التابييية عيلي العساملين لديها فيها فرط من احدهما من مخالفات بمقولة أن قرار الجرزاء قيد صيدر بأن وقائع سببق أن مصلت المحكمة في شمائها وهي بصحد بحث القسرار رقم ١٧٣ أسبستة ١٩٧٩ غليس صحيها أن المحكمة قد تمصلت في الوقدام التي تضمينها القرار المذكور وانبها اقتصر قضساءها على بحث مدى سالهة الإجسراءات التي مسدر لي نطقها القسرار المشسار اليه وانتهى من ذلك الى الغاء هدذا الاشر تتتصر حجيسة الحكم دون أن يجساوزه الى غل يد السسلطات التاديبيسة في ممارسة اختصاصاتها الذي خولها القسانون اياه ، غلهسذه السبلطات أن تعيد التحقيق وتستكبل الاجسراءات وتصدر القرار التأديبي على وجسهه المسحيح دون أن تحل ذلك بحجيسة الحسكم المشار اليه ، أو ببنع المحمدة التي يرمسع اليهب الطعن القدرار التاديبي الجبديد من ولاية التعتيب علبه دون التقيد بجكههما السمابق فتفاوله الوتائع المندي استند اليها القرار التاكد من مسحنها وسلامة تكنيها الفساتونى ، ما لم يؤدى مسرور الزمن على هذه الوقسية الى المسدال مستار القسادم المانع من استعانات التطعير فيهنا واقد فعجم المحكمة عمر هذا المستقدم المحكمة على التطعيق الخلاف على متدور المحكمة قد انفسنا طرفا جسديدا انتخف النبر على السامى وهيو المتراءات سامى حدد تولها سفر جسائز ، مع ان المسلم به ان اجسراءات التحقيق لا تصندو أن حكون الجسراءات كالسنفة عن الوقسائع المنطبية والتي لم قطسوق اليهنا المتكون الجسراءات كالسنفة عن الوقسائع المنطبية لأركانه وضبهاناته عدمات المحكمال التحقيقية ، لا لأركانه وضبهاناته عدمات المحكون وتطبيقه ، لا الإدارة الطعن فيه بالالفناذ ،

ومن جيث أنه لا مراء عى التهسم ما وجهه الطعسون شسده مسن جبارات جارحة إلى رئيس يقسوم على قهمة الجهات الذي يعمل فيمه أنسا يشمكل ذنبا اداريا يسموغ للجهمة الادارية التمدخل لتوتيمع الجرزاء عليه ، ولا يكفى الطعرون ضده للدفاع عن واتمة الادعاء بأن ما وقبع منه قد جهاء دفاعا عمها وجهه اليه من اعتسداء مهن السبيد مدير فرع الهيئة ، لا يسبوغ ذلك اذ أن تجاوز الرئيس لجدود بساطته في التوجيع ، لا يبسرر للعسامل أن يضرج على متنفى الواجب الوظيم مما يحكم عليم من طاعة للرؤسساء وتوقير الهم ، ما دام الدفاع عن النفس تجاه تجاوز الرؤساء له سبله العبروقة في القسانون وليس من بينهسا السرد على الرؤسساء بما يهسدر كرامتهم ويقل ون هبتهم الذي تعدد اسساسا لخسين سير العدل بالمرفق وكسان عي متدور المطعرن ضده أن مسم ما يدعيه أن يتبوجه بشكواة الى الرئيس الاعلى للهيئمة أو بدعمواه الى القضاء أن كان للله متتفي وليس من المتبول في نطاق الوظيفة العامة أن يتعدى كل عامل على رئيسه بدعوى الأحد بالثار أو الدناع عن النفس والا أصبح ألأمر موضى لأ يصلح عليها حال المرفق ، وكل اولئك آية على ان ما فرط من الطعرون ضده _ ايا كان الساعث عليه _ شكل مخالف ـــة تاديبية سوغ للسلطة التاديبية المنتصة توتيع المرزاء عليه للغاية التي اتبعاه الشسارع فيسه وهي حسن سسير المسرافق العسامة واعسادة الأسستقرار ألى ما يوجسه التسرقيب رئاسي بالمسرفق من احترام الرؤساء وتوتيرهم تحقيقا لصلحة العسل ومن ثم غان القسرار رقم ٣٩٨ استة ١٩٧٩ الدي كان مطروحاً على المحكية التلهيبة تد قسام على أسساس منسليم من القسانون حصيبنا من الالفساء ويسكون الحسكم الطعون نيسه اذ قضى بالفائه قد اخطا في تاويل القانون وتطبيته وتمين الفاؤه .

(طعنان ۲۲ و ۱۹۸۰ لسنة ۲۷ ق د بجلسة ۱۹۸۵/۱/۱۵)

بشسترط للطعن في التسرارات الادارية التأديبيسة أن يسكون مرجع الطعن بحسب المسادة ، أ من تسانون مجلس السدولة عسم الاختمامات

أو عيبا في الشكل أو مخافسة التسوانين أو اللوائح أو الفطا في تطبيقها أو تأويلها أو أسبامة أستهمال السلطة . أما تسلسه المسراء مع الفطا الذي أتاه المسلمل ، فهمو حدى نظر بمسض الفقهاء حدد محيد مصطفى حسين حيقائلة السبابة من 100 وما بعدها حيضرج عن مجسال الرقابة القانونية ويسمطل في مجال السلطة التسميرية لجهسة الإدارة ، وقد إرادت المحكسة الادارية المليا بنظرية الفلو رقابة هذا التساسب سسواء في مسادد الاحسكام التأديبية أو القرارات التأديبية ، ولكن رقابة تناسب الجزاء الموقع من جهسة أدارية ألى نظرة حدولاء الفقهاء حد لا يجد للسسادا من القانون متى كان شرار الجزاء برئيا من عيب الانصرافي بالسلطة ،

غاولا — لا يمكن المسخطيم بفكرة مخالفية القسانون لأن القسانون الذاريبية . الادارى لم يصنف المحبرالم الادارية ولم يقسرد المقسوبات التلايبية .

ولانيا - لان النظام التاديبي على مصر يرغض هده الرسابة ، مم المسلم التاديد على المسلم المسلم

الفسيرع الرابسيغ المستكام عامسية ومنسوعة أولا حدولاية التجاديب ومعدى بصبواز التفسويض فيهسا

- قاصدة رقيم (١٤٦)

البسدان

ولايسة التسلاب - لا تملكها مسدوى الهياسة التي ناطهها المشرع بهذا الافتصاص في التمسكل الذي هيعدد لها .

ملخص الحكم:

ان ولاية التأديب لا تبلكها مسوى الهيئة التى ناطها المرع بهذا الاختصاص في الفسكل السذي حبده لما في ذلك مسري مسالتات تسر لها لا تتعقق الأبهدة الأوضاع .

(طمنی ۱۹۷۶ لسنة ۲ ق ، ۷۳۳ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۲۷ $\backslash .1.$ (۱۹۲۲)

قاصدة رقسم (۱٤٧)

البـــدا :

لا يجـوز لمـن كانت له سسلطة تلايب معينــة ان يفــوض غـــيره. في مزاولتهـــا ٠

ملخص الفتوى :

أن القاعدة العالمة في نطاق القانون الماص أن من بمالك

التصرف بنفسسه يملك أن يوكل غيبه غسيره أما غى نطباق القسانون اللمام غالامر يختلف غان المسوظف لا يملك توكيسل غسيره غى التيسام بالأعهسال الموكسولة الميسه وما ذلك الا لأن هسذه الاعهسال ليست أعهساله الخاصة بل هى أعهسال السدولة وقد عينت القسوانين واللسوانح المسسلطات المختصسة بهسا ونظبت طريقسة آذائها .

ولذلك فإن الانابة في القسمانون الاداري لا تجسموز الاحيث ينص القسانون عسلى جوازها فاذا أجسازها القسانون فاتها لا تجسوز الاحيث ينص القسانون على جواز انابتها .

وبالرجوع الى الأوامر الاليسة التعلقة بتسلايب الموظفين يتبين ان الأبسر العبالى المسادر في جارس ا ١٩٠١ ينس على ان لرؤسساء المسالح العبالى المسادر وبقطح الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يسوما ولم يسرد في هذا الأمسر ولا في غسره ما يجيز التفويض في هذا الاختصاص ومؤدى ذلك ان رئيس المسلحة هسو المختص وحده بتوتيح المقوبتين السمايق ذكرها غلا يجوز له أن ينزل عن اختصاصه كمله أو بعضمه أو أن ينبي عنسه فسيره فيسه .

ولما كان الوزير يعتبر رئيس مصلحة بالنسبة الى الوظفين السنين لا يتبعدون مصلحة ذات كيان مستقل علا يجوز له بهدفه المسابة مان يفسوض وكيال الموزارة أو مسكرتيرها العسام عي اختمساصه التاديبي الذي ضوله لمه القاتون .

(متوى ٣٧٦ - مي ١٩٥١/١/١٥١)

قاصدة رقبم (۱٤٨)

: المسلمة

اذا ناط القانون بسلطة معينة اختصاصا ما فلا يجوز لهما ان تفزل عنه او تفوض فيه الا اذا اجمار لهما القانون ذلك م

(191-37)

القبائوني رقسم ٢١ لسبة ١٩٧١ بنظسام العسامين بالقطباع المسام البسانين كان يجبيز لرئيس يجلس الادارة التقسويض في توقيسع المساؤءات - القسانون رقم ٨٨ لسبة ١٩٧٨ بشسان نظام العساملين بالقطاع العسام الجديد سبكت عن ذلك وفي ذات وقت منسج شاغلي الموظات العليا سبلطة أصبيلة في توقيع الجرزاءات - السر ذلك - انه لا يجوز بعد العسل باحسكام القسانون رقم ٨٨ لسسنة المهل ١٩٧٨ التفيويض في اختصاص توقيع الجرزاءات وبالتسائي عسم جواز النص في لائصة الجرزاءات على مبسلطة الحرى لتوقيسع المبرزاءات على مبسلطة الحرى لتوقيسع المبرزاءات على القسادي المراءات على القسادي المراءات على القسادي المراءات على القسادي المسلود المساودة الحرزاءات على القسادي المراءات على القسادي المساودة المسرئون المساودة المساودة

ملخص الفتوى:

المسادة 9} من القسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بنظام العساملين بالقطاع الفسام كانت تنص عسلى أن : « يسكون توقيسع الجسزاءات الناديبيسة المبينسة في المسادة السابقة وكيفيسة التظلم منها أو الطعسن هيها وفقسا لما يسلى :

أولا سه بالنسسية لجسزاءات الانذار أو الخمسم من المسرتب أو الوقف عن المهسل مع صرف نصف المسرتب أو المسربان من المسلاوات أو ماجيسل موصد استحقاقها .

ا حـ تسكون لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضيه سلطة توقيعها
 على الهـالماين شساغلى الوظائف من المستويين الثانث والثاني . . . » .

وأن المادة ٨٣ من القبانون رقم ٨٤ لسمينة ١٩٧٨ بنظهم المسالمين بالقطاع العمام الجمديد المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/١/١ تنص على أن : « يضمع مجلس الادارة لاتماة تتضمن جميع انسواع المخالفات والجزاءات المتررة لها » .

وان المسادة ٨٤ من هذا القانون تنص على أن : « يسكون الاختصاص غى توقيسع الجبزاءات سر التاديبيسة كبسا يلى : ا ... المساغلى الوظائف العلبا كل في حسدود اختصساصه توقيع جبزاء الانسذار أو الخصسم من المرتب بسا لا يجساوز ثلاثون يسوما في المسئة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما • م • •

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع حدد السلطة التدبيبة التي تماك توتيع الجزاءات على الصابلين بالتطاع الصلح على مصيل الحصر وخول مجلس الادارة مسلطة وضع لاتحة تشاول السواع الممالين بالتصاب والجزاءات المسردة لكل منها وبينها كان يجيئ لم لئيس مجلس الادارة عى التانون رتم ٢١ لسنة ١٩٧١ التقويض عي توقيع الجزاءات مسكت عن ذلك عن القانون الجديد رتم ٨٨ المنية ١٩٧٨ وفي ذات الوقت منح مساغلي الوظائف العليا مسلطة الصيلة على توتيع الجبزاءات ، ويناء على ذلك يكون من غير الجائز التعيي في لاتحة الجبزاءات على منح رؤسساء الفروع والإدارات من غير المساغلة العليا مسلطة توتيع الخصم من المرتب لأن قلك مسيؤدي الى تخويلهم مسلطة المسيلة غي توتيع الجزاء ليم يشمى عليها القانون ولما يتسرتي عليه من المساخة الى مسلطة المسافلة المسافلة العليا القانون ولما يتسرتي عليه من المسافلة الى مسلطة المسافلة المسافلة المسافلة الى مسلطة المسافلة الى مسلطة الى مسلطة الى مسلطة الى مسلطة الى مسلطة الى مسلطة المسافلة المسافلة الى مسلطة المسافلة الى مسلطة المسافلة الى مسلطة الى مسلطة المسافلة الى مسلطة المسافلة الى مسلطة المسافلة المسافلة الى مسلطة المسافلة الم

واذا كان من الأسور السلمة أنه أذا نساط التساتون بمسلطة معينة الختصياصا ما عسلا يجوز لها أن تيسزل عنه أو تفسوض فيه الإ أذا لجاز لها القسانون ذلك وعلى هذا فلا يجهوز التفسويض في توقيع الجزاءات يعد العسل باجهكام القسانون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ – السفى القمي التسانون السسابق رقسم ٨١ لمبينة. ١٩٧١ ، ولم يجهز التفهوية عي الختصياص توقيل علم الختصياص توقيل علم الختصياص توقيل علم الختصياص توقيل علم الحراءات ،

ولا يسبوغ القدول بتفسير النمسوص على نصو يتقدق مع طبيعية الشركات باعتبارها من السخاص القدائون الخاص 4 القدم ما دام المصرع قيد تدخيل وتبن الأحبكام الخاصية بتوقيع الجرقاعات

ضعه السيطات التى تبلك توتيعها دون أن تجييز التفيويض كها كان الحيال عى القيانون السيابق عنه يجب الالتيزام بالنمسوص التي وردها عى القيانون الجيدد •

تذلك أتنهى رأى الجمعية العبوبية الى عدم جدواز النص في الإحدة المستوادات على مسلطة اخرى لتوتيسع الجنزاءات على خسلانه المستوص عليها في التسانون وعدم جواز التنسويض في اختصاص توتيعها م

* ملت ۲۸/۱/۲۶۲ - جلسة ١٤/١١/۲۲٢)

قاعسدة رقسم (۱٤٩)

: 6___41

التضويض المسادر من الوزير ارؤسساه المسروع في مساشرة الإختمسامات التخييسة التي لوكيسل السوزارة أو أرؤسساه المسالح بالنسسية اللمسائن والمستخدمين الخافسمين أقسانون نظام موظفي المدولة سالشسبهة التي تقار بمسدد بطلان هذا التفويض — لا محل. الهناسية التويضسهم في شستون المسال •

ملقص الحكم :

الآقا جسال ان يقسال ببطلان القسرار الذي يصدو مسن الوزير بنقسوية وكيل بقد ويقني رؤمنساء الفسروع في الاغتمساصات التاديبية المسوعة بوكيل الوزارة أو مدير المسلمة بالنسسبة الى كل الموظفسين الداخلسين في المهيئسة والمستخديين الخارجين عن الهيئسة الذين بخضسمون جبيسا الأحكام القسقون رقم ٢١٠ المسنة ١٩٥١، فان هسذا القسول لا يصدق بالنسسية للعبال ، ذلك ان القيسود السواردة في القسانون رقساء المدوع في مباترة الاختمسامات التأديبية التي لوكيل الوزارة أو لرؤمساء المورادة في ببالمسانح والتي المسانح والتي وكيل الوزارة الورورادة المسانح والتي وكيل الوزارة المسانح والتي وكيل الوزارة

المساعد دون من عداه فيها يفتص بالوظفين والمستقدين السنين ينطب عليهم هذا التانون مدة التيود لا تصدق على العسال لمدم سريان أحكام التسانون المسال اليسه في حقهم م

وبن ئسم اذا أمسدر وزير الموامسلات قرارا بتسويقي رؤسساء النسروع بممسلحة السسكاء الحديدية في اختصساهات مستير علم تلك المسلحة بالنسسية للمهسال ، واسستنادا البسه امسور متش مسام الحسركة والبنسسات عسرارا بتوتيسع جزاء تأديبي على أحسد المهسال بنساخير مسلوته مددة معينسة ، غان المهسزاء المذكور يسكون تسدهسدر حمن يهسلكه تانونا في حسدود اختمساهاته .

(طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٢١/٥٥٥١)

ثانیا ـ القـرار الثـلیبی قـرار اداری

قامليدة رقصم (١٥٠)

الإستندا :

ما يمسطر من المستقلات التلفيفيسة بن المسائل المستقل المستقل المستقل المستقلم المستق

يلغص الحكم :

ان ما يصدر من السلطات التأديبية من قسرارات عي شان السوطفين المجرمين تعتبسر بحسب التكييف السليم الذي أخذت بسه قسواتين مجلس الدولة المتعاتبة من القسرارات الادارية وذلك فيها عدا الاحكام الذي تصدر من المحاكم التأديبية التي أمسيغ عليها القانون وتسم ١١٧ سنة ١٩٥٨ وصف المحاكم كما تضسمن النص في كثير من مواده على أن ما تصدره أحكام لا قرارات أدارية سوون شم غلا وجه فلاتجاء الى معاير التبييز بين القسرار الاداري والعبل التضائي المتعسرة على طبيعة ما تصدره تلك المحاكم أذ محل الالتجاء الى عليه عليها على طبيعة ما تصدره تلك المحاكم أذ محل الالتجاء الى عليها عليها عليها المحالية الم

(طعن ١٦٩ لسنة ١١ ق _ جلسة ١٦٠ /١٩٦٦)

قاعسدة رقسم (١٥١)

البـــنا :

جـزاء تاتيبى ــ قـرار ادارى وليس حكمـا قفــاتيا ــ عقوبتـــا الانـــــــــار والخصــم من المـرتب لــدة لا تجـاوز خمســة عشر يــوما ــ قسرار وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة نهساتى سالقصسود بنهائيسة القسرار نفساذه فسور صدوره دون خلجة لتمسديق مسلطة أداريسة اعساى سجسواز مسلحة هاريسة

ملقص الفتوى:

إن التسرار الذي يصدر من رئيس المسلحة بتوتيم جزاء تاديبي عملي أحد مرعوسيه في الحدود القررة تانونا هو في جتيئت قرارا ادارى بحت من حيث شيكله وموضوعه وليست لمه اية مبيغة تضيائية ، ٠ اذ القسرار القضائي هو الدني تصدره المحكمة المختصبة بيتنفي وظيفتها القضائية ، ويحسم على اسساس قاعدة تانونيسة خصومة قضائية تقدوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانيني خاص او عدام ، ولا ينشيء مثبل هدذا القسرار مركزا قانونيسا جديدا ، بل يقسرر في قسوة الختيقة القانونية وجود حق أو عسدم وجسوده ، ويسكون القرار؛ تضائيا متى اشتمل على هدده الخصيائم والمصدر من هيئة لا تتكون من عنساهم قطبائية والمدعا استندت اليهسا سيلطة تضائية استثنائية النعب ل عيما نيط بها من خصومات ولا يمكن أن تتمواني هدذه الخصائص في الترار التاديبي الذي يصدر من رئيس المملحة ، اذ همنو الا يحسنم ، خصومة . قضسائية بين طرفسين متفسساز مين عسلي أسماس قاعدة قانونيسة ، وانها هو ينشىء حالة جمديدة ني. حسق مسن مسدر عليمه بمقتضى السططة الادارية العالمة طبقسا للقسوانين واللوائح ويتخدد مسفة تنفيدنية ، ولو تيل بغيم ذلك لما خار لحهمة الادارة ، وهي طرف في النسزاع ، أن تسكون قاضيا في الوقت ذاته . اما قدول بأن الأواسر العالية التي صدرت في شيان تاديب المظفين لم ترسم طريقا معينا النظام من الجرزاءات التي يوقعهما رؤمساد المصالح وتفسير مسلك المشرع في هذا الشان بانه قصد أن تكون القسرارات المسادرة بها قطعية مستغلقا عليها باب الطعسن الاداري ، فلا يجد له سنندا من القسواعد العسامة المسلم بها في ققمه القسانون الادارى ، والأولى أن يقسال أن المشرع أراد لهدده القسرازات أن تسكون ببنابة قزارات ادارية عادية تخضع لقواعد السحب والتظلم ،

ولذلك أغنسل وضبع نظام خاص للتظام منها كما غصل في شان التحرارات التي تصحد من مصالس التلايب ، ولا يستساغ القلول يأن المشرع عهد الى اغسلاق باب الطعن الادارى على قسرارات التساديب التي تصدر من رؤسساء المصالح على مرعوسيهم دون أن يسكن هؤلاء الأغيرون بطسريق أو بآخسر من اسسماع شسكواهم الى رؤسساتهم مسن خللم وقدع عليهم ، ورغم ما قد تتكشسف عنسه تلك التسرارات من تحيف أو خطلهة لقسانون ،

ولا حجية فيها يقيال من أن قائسون نظيام موظفي السدولة رقم . ٢١ است ١٩٥١ جاء مؤيدا للراي القائل بأن القرار تأديبي الذي يمسدر من رئيس المسلحة هو بمشابة قسرار تضسائي ، اذ نص في المادة ٨٥ منه على أن « لوكيسل الوزارة أو لرئيس المسلحة كسل غي دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانسذار والخصيم مسن المسرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة ، ويكون قراره في ذلك مسجدا ونهائيا » - لا حجـة في ذلك ، لأن النهائية التي نصت عليها المادة المفكورة لا تعنى الا أن القرار التاديبي المشار اليه يحدث أشره بباشرة دون حاجسة الى اعتماد أو تصديق من سلطة ادارية اعسلي ، ولم يقصد منها اغسلاق باب الطعن الاداري عليسه . ويؤيد مسواب هدذا النظر ما ورد في المادة الثانية عشرة مسن التانون رقم ١٦٥ لسخة ١٩٥٥ بشكن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على أنه لا تتبسل الطلبات المقدمة رأسا بالغساء القسرارات النهائية للسلطات التأديبية ، عدا ما كان منها مسادرا من مجالس تأديبية ، قبل التظلم منها الى الهيئات الادارية التي أسدرتها وانتظار المواعيد المتررة للبت مى التظلم . ومعنى ذلك أن القبرارات التأديبية التي تمسدر من غير مجالس التأديب تخصّع لتسدواعد التطسلم ، وبالتمالي لقواعد المصحب ، اذ لا يجدى التظلم الا اذا كان مي مكنية التظيلم اليهما سيحب القرار المتظيلم منه أو تعديله • ولا محسل للقسول بأن القسانون المسنكور قد اسستحدث حكمسا جسديدا في هــذا الشـــان ، بل انه أنصــح محسب عن قصــد الشـــارع منظــم . اجراءات الطعن القضائي في القرارات التاديبية المسادرة من رؤساء المسالح على أسساس طبيعة هذه القرارات في ضوء احكام

القسوانين التي نظهتها ؛ لهسذا عان القسوارات التلييبة المسادرة من وكسلاء الوزارات ورؤسساء المسالح تخضسح لقسواعد السسسحب ؛ وبالتسائي يجسوز التظلم منهما ،

﴿ فَتُوى ١٦٣ _ فَي ١١/١٪ ١٩٥٥ }

قامسدة رقسم (۱۵۲)

البــــدا :

مناط التفرقة بين القرار القضائي والقرار التاديبي هو المؤنسوع الذي يصدر فيه القرار القضائية هو الذي يصدره المحكمة ببقتضي وظيفتها القضائية ويحسم على اسساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين طرفين متنازعين تتعلق بمركز قانوني خياص أو عام ولا ينشيء مركزا قانونيا جنيدا – اعتبار القرار تضائيا لا تتكن من قضاة – القرار التاديبي كاى قرار ادارى هيئة لا تتكن من قضائة على اسساس قاعدة قانونية ، وأنما هو ينشيء حالة جديدة في حدق من صدر عليه حد صدور القرارا التاديبي من هيئة تتكن كلها أو بعضها من قضاة لا يفسي من طبيقة حد كلها و عنهها من قضاة لا يفسي من طبيقة على طبيقة على طبيقة على مسادر عليه حد صدور القرارا من طبيقة على المساس قاعدة قانونية ، وأنما هو من طبيقة على طبيقة على مسادر عليه حد صدور القرارا عليها من طبيقة على طبيقة على من طبيقة على المناسقة على المناسقة

ملخص الحكم :

ان القسرار التفسيقي هو الدي تصدره المحكسة بمتنفي وظيفتها القضائية ويصسم على اساس تاعدة تانونيسة خصسومة تضسائية تقوم بين خصصين تتعلق بمسركر تانوني خاص او علم ، ولا ينشيء القسرار التفسيقي مركزا تانونيسا جسديدا وانها يقسرر في قرة المتيقسة القانونية بهي حسان قوة الشيقسة فيها تفي بسم بي حسان قوة الشيء المتفي به ، ويسكون القسيقسة فيها تفي بسم بهي حسان قوة الشيء المتفي به ، ويسكون القسرار تضافيا بني سوافرت بن هيئة لا تتسكون من تضساة وانهسا فيها نيسط بها من الهيا مساطة تضافية استثنائية المفسسان فيها نيسط بها من

خصدومات) وعلى المسكس بن ذلك غان القسرار التأهيبي لا يحسسم خصومة تضائية بين طرغين متلساز عين على اسماس خاعدة قاتونيسة تتمساق بمركز قانسوني خاص او عسلم) وانهسا هو ينشئ مصالة جسديدة في حق من صدر عليه) شانه في ذلك شسان القرار الادارى) ولو صدر القسرار التساديمي من هيئة تتسكون كلها او اغلبها سن تضساة) اذ المسرة كما سسك القسول هو بالوضوع الذى صدر فيه القسرار) فيا دام هذا الموضوع اداريا كالتأديب بشسلا) فالقسرارات التي تصدير من اعدارها قضاة كالجسز امات التدويم من اعدارها قصاء المساح من اعدارها قطاعة المساح المناهبة عن خوطفيها من كتبسة ومحضرين) اذ تعتبسر قسرارات تأديبيسة .

(طعني ٢١ لمنة ٢ ق _ جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠)

(نفس المعنى طعون 1 استة 1 ق ، ٣ ، ق ، ٨ استة ٢ ق ٨ ك ٢ . ٣٣ استة ٢ ق ــ حاسة ٣٣/٤/١٢١)

قاصدة رقيم (١٥٣)

: المسيدا :

نهائيسة القسرار الادارى تتحقق بمجسرد مسدوره ممن يمساكه سه لا تتحقق الا اذا قصد مصدر القسرار تحقيق اثره القسانونى بمجسرد مسدوره سعدم توافر هسذا القصد بجعسله بهلسساية اقتسراح لا يتسرت عليمه الأثر القسانونى القسار الادارى النهسائي، مشال سقسرار الخصيم من مرتب المسؤلف المسادر من وكيسل مدير عسام هيئية المواطف المسادر من وكيسل مدير عسام هيئية المواطف المسادر من تتبجية تصرف الهيئسة في رقسم ١٠٥٣ لسسنة ١٩٥٩ سبوجيوب عرض نتيجية تصرف الهيئسة في التحقيق في المخالف المالية على الموزير ما هبو قدرار نهسائي السساس نقسان هو أن مصنفر القسار لم يقضمه الى تحقيق السره المسرف على الوزير م

ملخص الحكم:

أذا كان الثنابت أن تسرار المجيم من مرتب المندعي العسادر من وكيل الدير العام لهيئة المواصلات السطكية واللاسطكية بتساريخي ٢٣ من يونيه سمنة .١٩٦٠ تد صمدر في ظلل قرار وزير المواصلات رقم ١٠٥٣ لسينة ١٩٥٩ الصادر بتياريخ ١٤ من مارس سينة ١٩٥٩. والدي قضى بوجوب عسرض نتيجة تصرف الهيئة في أوراق التحقيق هي المخالفات الماليسة على الوزير ، وقد عسرض معسلا قسرار الخصم على الوزير بتساريخ ١٩ من يوليه مسنة ١٩٦٠ بالثطبيق للقسرار الوزارى المشسار اليه فلم يوافق عليسه الوزير وأمر بالتخشاذ الجسراءات قصل المدعى من خدمة ، قان المستقاد من هذا الوضع الذي . مسدر في ظله قرار الخمسم أن وكيل المدير العام لم يتصند تعين أصدر قرار المصمم أن يتحقق له أثمره القمانوني قبل العمرض عملي. الوزير • ومن ثم لم تلحقه النهائية بمجرد مدوره أذ ليس يكفى لتوافر النهائيسة للتسرار الادارى بمجسرد مسدوره أن يسكون مسادرا ممسن يملكه ، بل ينيغي أن يقمد الذي يملك أصداره تحقيق أثره القانوني بيجسرد مسدوره والاكان أبغثناية التسراح الايتسرتب عليسه الأسسر القانوني للقرار الاداري النهائي .

(طعن ۱۰۷۹ لسنة ۸ ق - جلسة ۱۹۲۲/۱۱/۱۷)

ثلثا _ مسنى جسواز سسحب القسرار التساديبي

قاعسدة رقسم (١٥٤)

وليسيدا:

قسرار تادیبی سے بعتبسر قسرارا اداریا سے جسواز سسستبه وتعدیله والفساله والتظسام مفسه ۰

ملخص الفتوى :

ان القدرارات التاديبة اللى تصندر بن وكلاء الوزارات ورؤسساء المسالح ان هى الا قسرارات ادارية بحتة ، تخضسع لما تخضسع لمسائر القسرارات الادارية العسائية ، بن حيث جواز مسجبها وتعديلهسا ولمائها ، وبن حيث جسواز النظام الادارى منهما ،

(غتوی ۱۷۳ - غی ۱۹/۲/۱۹۰۱)

قانسدة رقسم (١٥٥)

البـــدا:

تمديل العقوبة التليبية هو حقيقته سسحب للجيزاء السسابق توقيمته عسلى المسامل سيتسرت على نلسك أن يرتبد أثسر التمديل على تاريخ صحور قسرار الجيزاء الأول.

ملخص الحكم :

ان النابت من الأوراق ان المسدعي قد جوزي في ٢٦ من ديسمبير مسمنة ١٩٦٢ بخمسم خميسة عشر يوما من راتبه ، وقد أجسرت الجهة الادارية حركة ترقيسات الى الدرجة الرابعسة في سفة ١٩٦٣ وكانت التمهية المدعى تسمح بترقيته الى تلك العرجة الا انه لما كان من غير الجمائز
ترقيقه قانونا لمدم انقضاء المدة التى يهنم ترقيقه خلالها بسببه.
توقيم الجمازاء السالف الذكر عليه نقد حجمزت له الادارة درجة لمدة.
مسنة طبقا لنص المادة ١٠٥ من القساتون رقم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ ، شم
عمدل الجمازاء الى تلاثة ايمام فقط ونقال الى الهيئة المامة للامسلاح.
الزراعى في ٣١ من اغساطس سنة ١٩٦٣ ، ورتى الى العرجة الرابعة
بمحد مرور ثلاثة اشسهر على نقاله .

ومن حيث أن تعسديل الجرزاء الذي وقسع على المدعى وهسو ثلاثة. ايسام هو في حقيقت مسحب للجزاء المسابق الموقع عليه في ٢٦ من ديسسمبر سنة ١٩٦٢ ومن ثم يرتد أثر هذا التعديل بائسر رجسمي المي تاريخ صدرو قرار الجسزاء الأول ، وبذلك يسستحق الترقية وجسوبا المي الدرجة الرابعة بعد ثلاثة أشهر من تلريخ زوال المانع من الترقيبة اي اعتبارا من ٢٦ من مارس مسنة ١٩٦٣ ، وليس من التساريخ السدى رقم فيهه عملا ، وإذ أخسد الحسكم المطعون فيه بهدذا النظسر يسكون شد جساء متقتا مع احسكم المتاون ويسكون الطعن عليه غير قائم عملي مسند صحيح من التسانون متمينا وغفسه مع السزام الجههة الادارية مصروفاته ،

(طعن ٦٩٦ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ٢٦/١/١٩٧٥)

قارن في هذا القام صلف ١٧٨/٢/٨٦ بجلسة ٥/١٠/١٠ مراسبة ١٩٨٨/١/١٠ وقد كانت الحالة المروضة فيها امام الجمعة المبوبية لقسمي الفتوى والتشريع حالة حكم صحادر من محكمة تاديبية بتوقيسع جزاء تعدل بالحسكم الصحادر من المحكمة الادارية العليسا في الطعن الذي التيسم في حكم المحكمة التاديبية المنكور فقررت الجمعية العمومية أن الاحكام التاديبية المسادرة ضد المساملين جزاء ما اقترفوه من مخالفات هي احسام. المسادرة ضد المساملين جزاء ما اقترفوه من مخالفات هي احسام. فاسعت هذه المحكمة الادارية المليسا وتصححت هذه المحكمة لتوقيسع الجزاء المنساسي غان حسكم هذه.

المتكية هو ايف حكم منشىء للمتسوبة وليس مقررا لها ، وبالتبالى يسرى من تاريخ صحوره ولا يرتد اثره الى تاريخ صحور المكم الطبعصون يسرى من تاريخ صحور دكم المكهة فيسك. و ومن ثم تصبب بدد المجود المتسررة من تاريخ مصدور حكم المحكمة الادارية المليا ، وهمكذا يبين وجمه الاختبلات بين الأثر القانوني للتسرب على تصديل الجيزاء التأديبي بقرار اداري الذي يعتبر بمثابة صحور قبرام المسابق توقيهه ويرتد اثره الى تاريخ مصدور قبرام الجيزاء الاول وبين الاسر القانوني المترتب على تصديل الجسراء الدوراء الاول وبين الاسر القانوني المترتب على تصديل الجسراء الماليا المدي يعتبر منشسنا المتاليي بحكم من المحكمة الادارية المليا الدذي يعتبر منشسنا المقالية ومناء ومناء المالية المناهدي يعتبر منشسنا المقالية المناهدين بدئه .

قاعسدة رقسم (١٥١)

: 12-41

أن قواعبد القيانون الاداري الخاصية بسيسجب القيسرارات الإدارية وتعديلها لا تسري في شيئن الهيزاءات التاديبيسية التي متى صدرت في هجود الاختصياص لم يجيز سيجها أو تعديلها •

بلغص الفتري:

ان الأمسر العسائي المسادر في ٢٣ مارس سسسنة ١٩٠١ ينص في المسادة الأولى على ان العقسوبات التاديبيسة التي يجسوز الحسكم بهسا على الوظفسين والمستخدين في المسالح الملكيسة هي:

اولا ــ الانسسدار .

ثانيا - قطع الماهيمة ضدة لا تتجملوز شبهرا واحمدا. .

ثالثا ــ التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شمهور.

رابعا ... التقريل من الوظيفة أو الدرجة أو تنتيص الماهيبة مع البنساء الوظيفية أو الدرجية . . . خامسا ب الرقت بعدون المسرمان مسن العسائيي .

ثم نص في المسالح الثانية بنسه على أن لرؤسساء المسالح المسكم بالانسذار وقطسع الماهيسة لمسدة لا تتجسساوز خمسسة عشر يسوما اما المعسوبات الأخسرى والحسرمان من المعساش كله أو بعضسه فيكون الحكم بها طبقا لإحسارى العالم بها .

وقد بينت المسادة الرابعة من ديكريتبو ٢٤ مليو سسنة ١٨٥٥ المصلطات المختمسة بالمعقوبات المختمسة بالمعقوبات الاخسرى غير الانسذار وقطع الماهيسة مسدة لا تزيد على خمسسة عشر يسوما وأوضست أن الحبكم بهذه العقوبات يكون بمعسرية الناظر (الوزير) بنساء على تبسرار مجلس الناديب السذى يمسدر بطلبلي من رئيس المسلحة وبعسد النظر في مستندات بسراء المحلمة وبعسد النظر في مستندات بسراءة الموظف شسفاهية مناسية .

ثم بينت هبذه المادة طريقة النظيام من هدفا القدار بالنسبة الى الموظف فقدرت ان له ان يتظام منه في ظهرف تهانية، ايبام من تريخ اعسلانه بتقرير مكتوب يرضع الى المجاس المخصوص المنصوص عليه بديكريتو ؟ ديسمور سنة ١٨٩٢ الذي ينعقب مسن تقياء فقسمه بناء على هذا النظام اما النسمية الى الوزير نقد نحت هذه المسادة على انه اذا لم يمسادق على القرار يحيل الأمسر الى المجلس المحلس المجلس المحلس المجلس المحلس المجلس المحلس المح

وواضح من ذلك ان الشرع قد عسين المسلطات المختمسة بتوقيع المعسوبات التأديبية وبين ما يجوز النظام غيه من هدده القسارات وطريقة هدذا النظام والجهسات المختصسة بالمعسل غيه وحسدود ولايتها عند نظره ، ومن ثم لم يتسرك الامسر للقسواعد العسابة تسرى عليه وتحكمه وذلك على اعتبار ان توقيع المسادا من مسلطات عمل الواتع قضاء من نسوع خساص وان كان مسادرا من مسلطات الداريسية .

ومتى كان الأسنر كذلك مان تسواعد القسسانون الادارى المتعلقية بالتقليم من القسرارات الادارية وسيحيها أو تعديلها بمعسرفة السلطة الرياسسية لا تسرى بالنمسية الى القسسرارات الصسادرة بعقسوبات تأدييسسة .

ولــنك انتهى رأى التســم الى :

ان رئيس المسلحة هو المخلص وحده بتوقيع مقوبتى الاندار والحسرمان من المسرتب لمدة لا تتجساوز خمسة عشر يوما .

اما العتسوبات الأخرى فيسكون توقيعها بمصرفة الوزير بنساء على قسرار مجلس التاديب طبقا للاحسكام الواردة في الأوامر العالية المتطقة بالتساديب ،

دائسه متى أصدر رئيس المسلحة قسرارا تاديبيسا في هدود اختمسامته غانه لا بجسوز له ان يسسحب هذا القسرار او ان يمسطه مسواء بالتصديد أو بالتخفيف .

وأن الوزير لا يسلك الفساء أو تمديل قسرار تأديبي صسادر سن رئيس المسلحة في حدود اختصسامه مسواء كان هسذا التعديل بالتخفيف أو بالتشديد ، كما ليس له احسالة الموظف الي مجسلس التأديب لمحاكمت عن نفس الواقعة التي مسدر بالعقساب عليها قسرار رئيس المعسلحة .

(غتوی ۳۱۸ سـ غی ۱۹٤٩/۱۱/۱۷)

قاعسدة رقسم (١٥٧)

البـــدا :

قسرار تاديني - سسحبه - لا يجسوز الا اذا كان القسرار المسراد سسحبه مخالف اللقسائون .

ملخص الفتوى:

ان مشروعيسة مسحب القرارات التلابيسة التي تصدر سن وكلاء الوزارات ورؤمساء المسالح ، في فهم القسانون الادارى – تقوم السساسا على تمسكين جهة الادارة من تمسكيح خطسا وقعت فيه ، ويتنفى ذلك أن يكون القرار المراد مسجبه تمد حسدر مخافسا لقلق أون ، أما أذا قلم الجراء التلابين على اسبه مسحيحة مستوفها شرائطه القانونية ، غانه يهنم على جهبة الادارة أن تنسال منه سواء بالسحب أو الانساء أو التمديل لانتفاء المسلة التي شرعت من اجلها للوضاع و انتظام ، وذلك احتراما للقسرار ، واستقرارا للوضاع ، وتحقيقا المصلحة المسامة التي تطلب أن تكون في المراء التساديين رجس لمهن وقمع عليسه ، وعبرة لفرء من المسادة المسامة التي تطلب أن تكون في المسادة المسامة التي تطلب أن تكون في المسوطيين .

(فتوی ۱۷۳ سے لمی ۱۹/۱/۱۹۰۱)

فاعسدة رقسم (۱۹۸)

لا يجسوز لهههة الادارة أن تسسمه القسوار التساديين الشروع لتوقيع جسزاء النسد منسه •

ملقص الحكم :-

ان المستفاد من الأوراق ان التسرار رقم ٢٢٥ المسسنة ١٩٦٥ المهم ١٩٢٥ المسسنة ١٩٦٥ المهم الله المستفاد من مرتب تسد مستثر من الماتب مدير المؤسسمة للشمائون المائية على حسدود الاختصاص السذي غوضه غيسه نيسه رئيس مجلس الادارة سرواذ مستور هذا القسرار مسن رئيس مختص بامسداره ويما له من سسلطة تقسيرية في علاق مخيد المستورة ألمائية على على المستورة المائية على على المستورة المائية على حسق المستورة من مخالفسستات ودون أن

(9 = 4. 0)

يفسوب هذا التقدير غلو في الفسدة أو المسراط في اللين مد المشان القسرار الذكور يكون سليمان ومطابقا للقسانون ومن غسير الجسائر استجب أد أن مشروعية منسحب القسرارات التاديبية تقسوم اسلسا على تهسكين الجهسة الادارية من تمسيح خطا وتعت غيسه ، ويتتفئ فلسك أن يسكون القسرار المسراد مسلحة قد مسدر مطالما للتانون سابها أذا قام المستوفيا شرائطه التانونيسة الما أذا قام الجبسة الادارية مسحيح مستوفيا شرائطه التانونيسة مانه يعتسع على الجهسة الادارية مسحيه لتوقيسح جنزاء المسد منسه . (طعني ١٩٤٣/ ١٤٩٤)

قاصدة رقسم (۱۵۹)

: المسلما

ان رئيس المسلحة هو المختص وحسده بتوقيع عقوبتي الاسدار وقطع المسرت مسدة لا تجاوز خمسية عشر يسوما ، اما المقدوبات الانصري فيسكون توقيعها بمصرفة الوزير بنساء على قسرار مجسلس التساديب طبقا للاحسكم الواردة في الاوامسر الماليسسة المتطقت المتطقت المتسلحة قسرارا تلديبا في حسود الختصاصه ، فأنه لا يجوز أن يسسحه هذا القسسرار أو أن يحسمنه بالتشسيد أو بالتخفيف ، وأن الوزير لا يصلك الفساء أو تعسيل قوار تلاسيي مساور من رئيس المسلحة في حسود اختصاباهم سسوام كان هدذا التصديل بالتخفيف أو بالتشسيد كسا ليس المهالحة المناساة التي مسور المسلحة في حسود اختصاباهم المسادة المسورة المسابقة التي مسورا المسلحة عن نفس الواقعة التي مسور

ملخص الفتوى 🗈

بحث تسم الرائ مجتمعها بجلسته المنعقدة في ٢٨ من المسوير مسئة ١٩٥١ موضوع العقوبات التاديبية والمسلطات المختصمة بتعديلها والغائها على شنتوه بها أبدته الحسدي (لوزازات على فتسوي للتسلم السنسابق صدورها بجلسة الإضار توفيينز مسئلة ١٩٤٩-١٠٠٠

وأمر القسم على رايه السيايق للاسباب الإقياة

بين المشرع في الأوامر العاليسة المستادرة في ٣ من البريل مستقة ١٨٩٠ و ٢٣ من مارس سنة ١٨٩٠ و الأوامر الملا و ٢٤ من مارس سنة ١٠١ والأوامر المحمدة في المعتوبات التلكيبية التي يجهور المستم يها على الموظف الأوالمستخدم في المستاح الملكية وبين المستاحات المختمسة بتوقيمها وتعديلها أو الغائها ، كها بين الإجهراءات الخامسة بالمحاكمة بها والمواميسة المتالية بها ،

ويتضبح من أستعراض هبذه الأوامر أن السلطات المتعسبة عن مسئل التساديب هي:

١ _ رئيس المسلحة ،

الا مجلس التسافيت ،

٣ ــ الجاس الخصيوس .

اما رئيس المصلحة الله ال يصكم بالاسدار وبقطه الماهية لدة الا تجاوز خمسة عشر يوما آما المقدوبات الاخسري قلا يجوز فوقيمها الا بناء على قدرار من مجلس التناديب .

وقسد بين الأمسر المالى المسادر في ٢٤ من مايسو سسفة 1400. معندلا بالأمسر العسائي المسادر في ٨ من يونية سسفة 1413 الأجراءات التي تعسلع فن المحاكمية المثاديبيسة وطريقية استثناف التسران المسادر من مجلس التاديب سسواء بالتعسفية الى الوزير أو المسوطف المسلكوم عليه يوبيفساد هسذا الاستثناف ،

منص على المسادة الرابعة من الأمسر العساني المسار اليست علي المنابع ال

عجي ظبيرة بمانية أيام أن يتغل لم بتقيرير يقدمه بالكتبابة الى المجلس. المحصوص ويساء على جبذا النظام ينعقد الجلس من تلقاء نفسه .

غاذا لم يقدم التظلم في الوعد المذكور يعدرض قرار مجلسري التاديب على الوزير غان لم يصادق عليسه يحيسل الموضاوع الي المجلسان المخمسوس .

ويه عاتمين الخالتين يصدر المجلس المخصصوص السرارا تطعية ويهم ويهم المستخدم أو المسكم عليسه بأى جسزاء.

وواضح من ذلك ان المشرع قد جعل من السلطات التاديبية مسواء كانت رئيس المسلحة أو المسالس التاديبيسة أو المسلس المتحدوس تفساء من نسوع خاص فتراراتها لا تعتبر تسرارات ادارية الا من حيث الفسكل فقط أما من حيث الموضوع غهى تفساء وجبيسع. خصائص التفساء متوافرة فيها أذ هي تفصل في خصومة بين الادارة التي تنهم وتقسوم بدور النيابة العبويية امام التفساء والموظف. المذى بداخع ، وتقسوم هذه خصومة على مسبالة متعلقة بمخالفة المخدود أو الاتنابة المحابة ،

وعلي ذلك أن هده القرارات لا تخصيع لما تخصيع له القرارات. الادارية من القسواعد المتعلقة بالسحب كما لا تسرى بالنسسية اليها. المساطة الرياسية .

ولو تيبل بفسير ذلك السرتب عليسه نتسائج خطيرة ، فهشلا لا يكون هنسك ما يدعو الوزير الى اسستنف ترار مجلس التساديب، طيتا المادة الرابعية من الأبر العلى المسادر في ٢٤ من مايو سسنة المسادر في ٢٤ من مايو سسنة المسادم ادام أنه يمستطيع أن يستمل المساحلة الريامسية بالنسسية المساحلة الريامسية بالنسسية المساعلة الريامسية المساعلة الريامسية المساعلة المساعلة الريامسية المساعلة المس

كميما أنه أو أن اللوزير أن يستيميل المسلطة الرياسسية بالسبعة

اللي المسلطات التاديبية المكتب أن يصدر الأعضائها أوامر بالحسكم علم وجبه معين ، وهنو مالا يهنكن التنسليم به بنداغة ،

وما دام رئيس المسلحة هذو أحد السططات التابسية التي منحها التانون اختصاصا في الحكم بالمقريات التاديبية في نطباق خاص غان طبيعة قدراره لا تختلف عدن طبيعة قدرار مجلس التاديب أو الحساس الخمسوس كما لا يختسف تفساء قاضي المكهسة الجزئيسة من حيث طبيعته عن قضاء محكهة الاستثناف .

هــذا. ولم يخــول القانون مجلس الوزراء لية سـلطة بالنسسية الى السائل التأديبة فهو ليس جهة استثناف لقرارات رؤسياء المسالح أو لحالس التأديب المخمسوسة ولا جهسة يرقع اليهسسة التماس اعادة النظر في هذه القرارات واعتباره مهيمنا عملي حصالح الدولة لا يهنصه اختصاصا في مسالة مين القانون على وجه الدقة والتحميد المسلطات المختصة بهما ولم يذكره من بينها .

وما قيل عن مجلس الوزراء يتسال أيضا للاستباب ذاتهما __ عن الوزير بالنسبة الى رئيس المسلحة .

هـــذا وتبــل صــدور قانون مجــلس الدولة في سنة ١٩٤٦ لــم يكن هنساك من وسيلة للنظلم من القسرارات التأديبية متى كانت قسد مسدرت نهائية أو امسبحت كذلك بفسوات ميعساد الطعن فيهسا . غير أن تسانون مجلس الدولة قد أنشسا جهسة يمسكن الطعن أمامهما هي هذه الترارات هي محكمة التضاء الاداري وبين التانون استبليه الطعن وهي: ١ ــ عــدم الاختصاص ٢٠ ــ وجود عبب في التسكل ٣ _ مخالفة التوانين أو اللوائح أو الخطأ مَى تطبيقها أو تأويلها. ع ــ اسـاءة اسـتعمال السـاطة •

Marien, i

هندًا عن الالفياء من السلطة الرياسية أما عن السنحية من السلطة التي امسدرت التسرار فيالحظ ان اعتبار القرار التأدييي مسرارا تضائيا - وان كان مسادرا من سسلطة ادارية - يؤدى الى أنه حدة السياطة منى اصدرت قرارها لا يجوز لها المبودة إلى نظير الموضوع الا أذا كان التيانون قد وضبع نظاما خاصها باعادة النظر

ومى حالة التابيب لم يضح الشارع نظاما لاعادة النظر في القسرارات التابيبيبة سبواء كنت مسادرة بن رئيس المسلحة ، او من مجاس التابيب ومنى ميساد الاستثناف أو من الجلس المحسوم . قسلا بجوز أنشاء طريق للطعن لم يقدره الشسارع ،

وجواز الطعن عن القرار المام محكمة القضاء الادارى لا يستنبع ولقمرورة جواز سحبه من جانب الادارة ، عمن القرارات الادارية على يستغلق الطعن عيما أمام السلطات الادارية غلا يجوز سحبها ، ويصر النظام منها الى هذه السلطات عبنا لا جدوى منه ولذلك لا يترب عليه انقطاع ميماد الطعن وقد اشسارت الى مثل هده القرارات محكمة القطاع ميماد الطعن وقد اشسارت الى مثل هده القرارات محكمة القطاء الادارى (القضية ١٢٦ سنة ٢ مجموعة لا متصر نظلما بالمعنى الذي اراده القسانون غلا تقف سريان اليماد لا المؤدى لا تقد سريان اليماد لا الذي يتماعي على قسرار ادارى قابل لله على على المدول على المحدول عنه لا تعالى الشان مؤونة التقاضى مخصوبة أما القرار الادارى وقف الذي لا تماك الادارة المدول عنه القران ميماد رادم عالدعوى ٤٠٠

غهنسك اذن نسوع من القسرارات لا يجسوز للادارة مسحبها ومسند فتم لا يجسدن التخلسام نيها مشل قسرارات لجسان الجيسان وألجسان محتصد الفرائب ولجسان الشسسياخات وهدده المتسرارات تعسرف من طريق دراسسة طبيعها والاحكام التانونيسة المتملسة بها ومنها التسرارات التاديبية .

وعلى ضدوء هدذه الجدادىء استعرض التسدم ملاحظات الوزارة والتي طلب مجدالي الوزير اعادة النظر في الفتوى على اساندها .

الولا - أول ههذه الملاحظيات أن الفتيوي بسينيد الى البنيد

الثناني من الأمر العسالي الفسادو منة 1001 مع أن هذا النص لا يعتبر قسرار رئيس المسلحة نهائيا بعكس ما جساء في الأمسر بالنسسية الي المجالس المخمسوس أذ نص على اعتبار قسراره قطعيسا .

ويسرد على ذلك بان تسم الراى مجتمعا لم يستند الى نص المادة التنبية من الأصر العمالى المتصار اليه على فقدواه الامن حيث بيسان ان رئيس المسلحة هو احد المسلطات التلديبية التي خولها القسانون المنتصداسا معينا علله عن ذلك مثل مجداس التدييب والجداس المخصدوس وانه مادام العانون لم يضمع طريقة المطمن على تمي قسراراتة عملى خالف ما قبصل بالنسبة الى قسرارات مجداس التاديب فانسه لا يجدوز للوزير الفاءاها لان هذا الاختصداس لم يضبول للوزير ولا اختصداس الا يتمن بل يسكن التسول ان الاسراد العمالي المصادر على المسادر على المسادرة المسادرة على المسادرة المسادرة المسادرة على المسادرة المسادرة المسادرة على المسادرة المسادرة المسادرة المسادرة المسادرة المسادرة المسادرة المسادرة الم

اما النص على أن المجلس المخصصوص يصحر قدرارا قطعيا عالمتصدود به بيان أن هدا القدرار ليس من اللازم أن يصحر به قرار من الوزير على حسلاف الحال بالنصية إلى مجلس التاديب .

ثانيا _ القاعدة القانونيسة ان من يملك الاصدار يملك الالماء .

والرد على ذلك أن هدة ليست قاصدة ولا سند لها في القانون الادارى على الخصوص غليس من ملك أن يفعمل أمرا يملك أن يفعمل خده قد يحون مسحيحا أنه يملك الا يقمله ولكنمه لا يملك بالفرورة فعمل خصده فالوزير يملك تعيين موظف ولكنمه متى عينه لا يملك نصما له لحرد أنه يملك تعييم والوزير يملك منعما الحمود أنه يملك منعها .

نالثا - أن قانوني العقوبات وتحقيق الجنابات قد نمسا غُراهة ملى الأحسوال الذي يمكون فيها المسكلة القباللة

للاسبيتناف كيا نصبها على انه لا يجهوز للقساضى حتى اصدر الحسكم أن يُعهد عنها منها

والسرد على ذلك أن تانسوني الرائمسات وتحقيق الجسايات قسد بينا حسود اختصاص القافي الجزئي وبينا ما يعتبر من احسكامه العالمية والمساف المسافة المكم بمقاويتي الاستادة المكم بمقاويتي الاستار وقطع المسرت مدة لا تجاوز 10 يسويا دون بيان طريقة استئناف هذا الحسم وسسبب المسارقة بين هذه التواتين أن التسافي الجنزئي له اختصاص نهسائي أو أفتصاض ابتدائي فسكان بن الواجب أن تبين حدودها بعكس الحسال المسافة الي رئيس المسلحة اذ ليس له سسوى اختصاص واحد ولا تسائلة تساؤلاته المسافية الي رئيس المسلحة اذ ليس له سسوى اختصاص واحد ولا

ولو كان اختصاص القاضى الجزئى من نسوع واحد ، ولم يذكر القانون طريقة الطعن عن احكامه لكانت هدده الاحكام نهاتيسة بالا شك دون حاجة الى نص صريح على ذلك ،

لها القسول بأن تاتونى الرائمسات وتحتيسق الجنسايات قد نصسا على أنه لا يجسوز للقساضى متى اصدر الحسكم أن يمسدل عنسسه غليس هنساك نمن بهسذا الشسكل فى أى من القسوانين وانهسا هى قامسسدة مبسلم بها دون جاجة إلى نمن خساس :

رابعا م التسليم بأن قرار رئيس المصلحة نهاتى يعطيه من الحصق اكتسر مما لمجلس التاديب الذى تستانف قسراراته .

ريلاحظ على ذلك أن لسكل من رئيس المسسلحة ومجلس التساديب المتسماحة ومجلس التساديب المتساما معينا . وقد خول التسانون للاول الحكم بعقسويتين خليفتين وخسول لجلس التساديب الحسكم بالعقسويات الكبيرة ولبسساطة اختصاص رئيس المسلحة راى المشرع ان يسكون هسذا الاختصسامي نهائيا توغيرا للوقت وتبسسيطا للعمل وتأكيدا لسلطة الرئيس عسلي مرؤوسسيه ومثل هسذا متبسع على قانوني المرانعات وتحتيق الجنسايات اللذين اسستند المجلس على الكتسبامي التبساغي

«للجسزائي نهسائي في بعض الاحسوال مع أن اختصسام المسائم الابتدائية اليس نهائيسا بل تسسبتانف احكامهسا امام محسائم الاسستثناف .

خامسا - الفتـوى تحرم الموظف من حق التظـام التـرر لجميـع الخصـوم في القوانـين المنيـة والجنائية .

اليست الفتوى هي التي تصرم ، وانها التانون هو الذي رأى المسلحة العابة أن يجمل قرار رئيس المجلس بتوقيع العقوبتين الخفيفتيين في اختمالت فهائيا لا يستأنف كها أنسه في نطاق المتنوانين المنية والجنائية حرم المحكوم عليمه من حاق المسرن في كلسين سن الأصوال ،

سادسا _ جرى المبل في مصر من مدة طويلة على جواز الرجوع في المتعوبات التاديبية ،

والرد على ذلك أن المصرف لا يفسير القصائون و ولا يسكن أن تقسوم قاصدة عرفية بالمخالفة للقصائون وقد جسرى المحسل في مصر — لاتحسيات كلسيرة — على اجسراءات مخالفة للقصائون وعلى الأخص في تستون المسوطانين و كتابيب الموظفيين المؤقدين المعينين عملى درجسات دائسة ووقف المسوطانين و عسن المحسل ويظهر أن السبب الرئيسي في ذلك هو صدم دقة جامعي الاحسكام المعسرفة في ما يسمى عاشون المحسلة الماليسة " اذ كتسيرا ما تضالف هدده الاحسكام القسوائين التي تعسقند اليها و

ساما سامطى الشرع الوزير حسق الاشراف عسلى المقسوبات التنبيسة والفائها ورفع الاسر الى المعلسوبات المنبية والمال المتسامة لان من يماك وسكون له الرقابة على المقسوبات التي يوقعها رئيس المسلحة لان من يماك الاكتسر يبلك الاقسل .

ويلاحظ أولا أن قاعدة من يملك الاكتسر يملك الاتسل قاعدة غير مأخسوذ بهسا في نطاق القانون الاداري حيث تحسدد الاختصساحات بالقسانون أو القسرارات التنظيميسة . ونانيا أن الشرع لم يضول الوزير الاشراف على المقصوبات التاتيبية أو الفاتها وحقد على رفسع الأصر الى المحلس المخصصوص بالنسسية الى مجلس النسانيب ليس أشرافا ولا الفساء لقسرارات ذلك المجلس بله بالمسكس هذا يسدل على أنه لا أشراف له عليها أذ لو كان لسه حسق الاشراف أو الالفساء لما كان هنسك ما يدصوه الى اسستنفاف هذه القسرارات لمام المجلس المخصصوص ولا يكتسفى بالفاتها أو تعديلها من المتسسلة و

مسكون الوزير له جسق إسستثناف قرارات وجلس التاديب وعنساه انه لا مسلطة له عليها وحقسه في الامستثناف كحسق المسوظف نفسسه سساواء سساواء .

ثامنا _ المسئولية الوزارية لا تستقيم اذا لم يسكن للوزير اشراقه على تصرفات رؤسساء المسسالح .

لا شسان للمسئولية في تصديد الاختصساصات طبقا للقانون ويسكون الوزير مسئولا أبام المسرمان ليس معنساه أنه يمسلك كل شيء ويستطيع التمرف في كل شيء ما دام الأمسر في النهساية مسوف يستحيل الى مسئولية وزارية .

على أن للوزير ، بسا له من السلطة على رؤسساء المسالح ان يتضد الإجسراءات التاديبية ضدهم انتسسهم اذا راى انهسم تسد تصرفوا تصرفات خاطئسة واسساعوا اسستعمال سسلطتهم التاديبية .

تاسعا _ اذا حسرم الموظف من التطلم اصبع عرضة للاضطهاد ..

ان القانون الادارى مبنى أولا وتبل كل شيء على المسلحة المسلمة ولو مسحى مى مسبيل تحقيقها ببعض المسلحة القردية والمسروض دائما أن الادارة مى بياشرة أعمالهما تمستهدف الممسلحة المسلمة كما أن مسبيل الطمن في القسرار التليين مقدوع للموظف أمام محكمة المقساء الادارى للا مسلمة أن أن من الاضلطهاد ، كمذلك المارير كما مسبق البيسان أن يتخدد الإجراءات التاذيبية قضد رئيس

المسلحة الذي يمستعمل مسلطته اسستعمالا خاطفا أو في غير المسلحة. المستثناية "أن دولا" من المسلطة المستعمالا خاطفا أو في غير المسلحة.

عاشرا - التضرر من الأوامسر الادارية حق متسرر ومجلس السدولة - تمسرض عليه مثلت التمسايا من موظفسين في السور الترقيسة والنقسل والقمسل والاحسالة الى المسسائس .

ويسرد على ذلك اتسه ليس معنى عسدم جسواز سبحب القسرار التساديبي او الفسائه بمعسرفة المسلطة الادارية أنه لا يجسوز الطائن أليه المم القضاء الاداري فسكل مائي الأسسر أن التقام الاداري ملمنواء لمسن المسكر القسراز او التي المسلطة المؤالاتية يمك يقلق اينام المسوطة، ويكن . . مسترى له الطبين إمام القضاف في

هـذا ويضيف القسم أن القساون رقم 17 اسسنة 1701 الفسام بنظام موظفى الدولة المسادر أهم القد نص فى المسادة 0.4 بقه على أن القسارا المساحة بتوقيد عقدوبتى الاتذار وخصام الماهية مدة لا تعاوز خمسة عشر يوما يكون نهائيا وبذلك يكون الشرع قد السر ما ذهب اليسه قمسم الراى فى المسواه مصلف السسحث و

رابعا ... مدى تلتي تبسول استقالة العسامل على الإجراءات التلاييي....ة المنطخة تبسله

قامسدة رقسم (١٩٠٠)

13.....49

ان لم يسكن هنساك نص يمنسع الجهسة الادارية من قبسول استقالة والمسطف المسلمة ، التحقيسة معسه فيهسا نسب المسطف ، التحقيسة معسه فيهسا نسب المسطف من اختسائس وتزوير ، الا أنه قد يقسرت على قبسول اسستقالته في هسنه الظهروف ، ان يتمطل تطبيسة بعض الاهسسكام الخاصسة ، ومن ثم فهسو اجسراء لا يتفسق والمسلحة المسامة ، التي يجب ان يسستعف المها كسل عهسل ادارى ،

ملفص الفتوي :

بحث تسم الرأى مجتمعا بجامسته المنعقدة من ١٨ من خونمبر مسنة ١٩٥١ طلب مسوق توسوية حالته واحالته الى المعاش وتبين أن الجهة الادارية تدوقات المسوقات المنكور اعتبارا عن ١٧ من مسبتبر مسنة ١٩٥١ بسبب ما نسب البه من اختالاس وتروير وابلغت النبابة بذلك من اليسوم ذاته متسولت التحقيق والمرحت منه بكمالة .

وفى ٢٩ من منسبتير مسفة ١٩٥١ تدم طلب يلتمس غيه تسسوية حالت واحالت الى المساش بمنسبب حالت المسحية وأعمسابه المرهتة . وتطلبسون الرأى فى جواز قبسول طلبسه تبسل أن بيت فى المسره تفسسائيا وأداريا .

وبالرجوع الى الأحكام النظهة لمسائل الموظفين تبين أنه السين مناه المسائل الموظفين تبين أنساد المسائد ا

اجـراءات تأديبية فـده ، وقـد جاء القـانون رقـم ٢١٠ اسـنة١٩٥١ الفـاص بنظـام موظـفى الـدولة بنص فى اللـادة ١١٠ يتفوير
بجـواز ارجاء تبـول الاســتقالة لامــباب تتملق بعصـلحة العبـل أو
بمــبب انفـاذ اجـراءات تأديبية فــد المـوظف ، ثم حظـر قبـول.
الاســتقالة اذا احيـل الموظف الى المحاكمـة التأديبية .

فالأبر يعدد متدوك لتقدير الوزارة الا أن التعدم يلاحظ أن قبول الاستقالة ككل عهدا ادارى يجب أن يستهدف به المسلحة المسابة . وتبول استقالة هذا الموظف الآن وهو متهدم باختلاس وتزوير سدوف يعطل تطبيق الاحكام الخامسة بالتداديب عليه غير حسالة ثبوت هذه التهم ومن هذه الاحكام جواز الحكم بمسقوط الدقم غي المساش أو المكافاة كله أو بعضه غي حسالة غصمله تأديبا لمسلم الجسرائم المتهم بها وذلك في حسالة ما أذا لم تسر النيابة لسبب من الاسباب بنع الدعموى العمومية عليه . وفي ذلك تعطيس للمصطحة المساحة التي تصطرح والمساحة المساحة المساحة التي تصطرح والمساحة المساحة التي تصطرح والمساحة المساحة المساحة التي تصرح والمساحة المساحة التي تصرح والمساحة التي والمساحة التي والمساحة التي والمساحة التي والمساحة التي والمساحة التي والمساحة المساحة التي والمساحة المساحة التي والمساحة التي والمساحة المساحة المسا

لذلك انتهى رأى القسسم إلى أنه وأن لم يسكون هساك لمن قانوني. يبلسخ تبسول اسستقالة المسوشف المستكور الا أن القسسم يسرى أنه تبولهسا عى هسده الطسروف لايتقق والمسسلحة العسامة .

(غنوى ١٢٤ ــ غي ٢٥/١١/١٩١١)

القصل السابع ــ الدعــوى التاديبيــة

الغرع الأول ب تحريك الدعوى التلبيبية

أولا - الاحالة إلى المحاكمة التاديبية في تطبيق المادة ١٠٦ من القانون ٢١٠ أسنة ١٩٥١

ثانيا — الاهالة الى المحاكبة التلايبية بنــذ العبــل بالقانون رقم ١١٧ شعنة ١٩٥٨ باعادة تنظيــم التباية الادارية والمحاكبات التابيية

ثالثا _ طبيعة قران الإهالة الى الماكنة التأبيبية

الفرع الثاني - اعسلان التهسم

اولا — أغفال اعلان المنهم يرتب بطلان في الإجراءات أننيا — اعلان المنهم يكون بقرار الاحدالة وتاريخ الداع الله المنان المنه خلال السبوع من تاريخ ابداع الاوراق الثانا — الاعلان يكون في محل القلبة المعان الله او في محل معلم وصول معلم بعلم وصول رابعا — مني يكون الاعلان في مواجهة التباية الماية صحيحها

خامسا ... حضور المتهم ليس لازما الحاكمت، تاديبيا مادام قد اعلن او احيط علما بالدعوى التاديبية

الغرع الثالث ت سختوط التعسوى التلبييسة -

اولات الأرضاع التشريعية المسك سنقوط الدعوى

ثانیا ــ معاد سقوط الدعوی التادیبیة من النظام العام ثالثا ــ عدم سریان میعاد سقوط الدعوی التادیبیة فی بعض الحسالات

رابعا ــ استطالة ويعاد سقوط الدعوى التانيية عند

. تخابسا ــ علم الرئيس الباشر بالمخالفة

سادسا بــ وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التليبية بسابعا بــ أنقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى التاديبية

الغرع الرأبع - انقضاء الدغوى التاديبية بوقاة المتهم "

بالعيسة الدعسوى القاديبيسة :

يقصد بالدعوى الناديبية ﴿ مطالبة النيابة الادارية القصاء ، محالف في مختلف المسلم عن الفصل أو التاديبية ، بمحاكبة المسلمل عن الفصل أو الكمسال التي وقعت منه ، بقصد مجازاته تأديبيا ، وذلك بالمسكم عليه باحدى العقوبات التي نص عليها التانون » (د . فسواد العطار التناعاء الادارى ، طبعة 1377 سـ ص ١٨١٧ سـ من ١٨١٧

وتتولى النيابة الادارية مباشرة الدصوى التلايبية امام جهامته النفساء التاديبي بالنسبة للعالمايين المنيين بالدولة بمتنفى نص المسادة الرابعة من القادين بالنولة بمتنفى نص المسادة الرابعة من القادين الدارية والمحاكمات التلايبية . كبا تسولى النيابة الادارية مباشرة الدصوى التاديبية بالنسبة المالمين بالقطاع المام طبقا للقادون رقسم 19 لمسنة 1109 ، وقد تقيد ذلك بالقادين رقسم 9 لمسنة 1107 وقد تقيد ذلك بالقادين رقسم 9 لمسنة المراب المتحدة أو كمال الجول التيابة الإدارية هي ، وحدها التي تحصل امائة الدصوى التاديبية إمام المحكمة أو كمال الجول النيابة الإدارية ودورها في دعم الاداة المحكومية حميلة المالوم ص 171 (المدد الشاني ص 117) ،

وقد ثار تمساؤل هول الأدكام نافي يرجع الهما غيما لسم يسرد بشداته نص ، ويعتنفي المسادة النائشة من تلقضون مجلس الدولة رقس ٧٧ إنسنة ١٩٧٣ هانه تعليق الصنقام تقون المرافعات فيما لم يرد فيسه نفس وذلك الى أن يصدر فانون الأنسراءات الخاصة بالقسم النفساء ي على انه نظرا المتشاب بين القضاء التأويق والتفساء

الجنائى مانه يتعين الرجوع الى تقون الإجراءات الجنائية فى كال ما يسرد به نص خاص بالدعوى التلاييبة ، واستلام التطول المناسبة باعتباره التاتون العسام لها ، وذلك بما لا يتعسارض مع طبيعة نظام التساديب والغرض منه (د. احمد موسى -- دعساوى الادارة المنم القضاء الادارى -- بجلة العساوم الادارية -- المسنة التاسعة عشرة -- المسدد الدارى -- بجلة العساوم الادارية -- المسنة التاسعة عشرة -- المسدد الشانى -- ديسسببر ١٩٧٧ - من ١٨ -- والدكتسور عبد الفتاح حسن السابق من ٢١ ود. محمد جودت اللط -- المرجمع المسابق

وتسد ذهب رأى ابسدته المحكسة الادارية العليسا الى اخصساع الدعوى التاديبية - كالخصومة الادارية - لما جماء في تمانون المرانعات المنية والتجارية من نصوص متعلقة ببعد سريان مواعيد الستوط وبقواعد القسانون المدنى ، باعتبار أن هده النصوص وتلك القواعد ، تطبق المام القضاء الاداري وني نطاق المنسازعات الادارية ، نيسا لم يسرد نيسسه نص في تسانون مجلس البدولة ، وبالقدر الذي لا يتعبارض استاسا مع نظام الجاس وأوضاعه الخاصة . وتطبيقا لذلك ، قضت المحكمة الإدارية العليا بأن المادة الرابعة من قانون امسدار قانون الرافعات تقسرر ان ما يستحدثه القانون من مواعيد بالمعنى العسام لهده العبارة ؛ لا يسرى الا من تاريخ المهسل به ، وأنه فيها يتمسلق بهدد السيقوط خاصسة فقضلا عن أنه لا يجوز التمسك بها الا من تاريخ العمل بالقسانون الذي استحدثها ، غانها لا تبسدا في السريان ايضسا الا مسن تاريخ العمل بهذا القانون ، وأضاف المحكمة الادارية الطيا ان النقسرة الأولى من المادة الثامنة من القسانون المسنى ، رددت هسسذا الحسكم اذ نصت على ذلك بقسولها « اذا قرر النص الجسديد مسدة التقادم أقصر مها قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت المهل بالنص الجحديد » ،

ويرى بعض الفقسه (د. السيد محمد ابراهيم ـ المرجع السابق ص ٥٧٩ وما بعدها) أن احسكام قانون المرافعسات والقسانون المسدني وما تسررته بن عسدم سريان مواعيد السسقوط آلا من تاريسة العسل بالتسانون الذى استجدتها ، قد روض في تقسريره أن هسده المواعيد تتمسلق بحتسوق مكتسبة في نطباق الروابط الخامسة ، ومن شمم فيسا كان للقسانون أن يسستحدث ميعساد مستوطيرتد بالسر رجمي وينسبحب على المتسوق القائمة تبسل مسدوره فيهدرها ويرتب مستوطها ، وعلى ذلك فأن عسدم رجعية مواعيد السسقوط يرتبد الى ضرورة احتسرام الحقوق المكتبسبة في ظلل الروابط والعسلاقات الخامسة ، أما في الروابط والمسلقات الخامسة ، أما في والمستوليات التلاييسة ، وعلى الأخص في نطساق السسلطات سريان مؤاعيد السيقوط المستحدثة باشر رجمي كما هسو الشسان في الروابط الحامسة .

ويهضى المتستشار التكتور سسيد محسد ابراهيم الى ان الدمسوى التأثييسة الترب مسلة بالدموى الجنائية ؛ وإن الجسزاءات التأديبيسة التي يتضى بهسا السرب مسلة بالمقسوبات الجنائيسة .

وله المناسبة من النقص عن القراعد التاديبية ، ينبغي استلام المسلول المناسبة من الأمسول والمسادىء والقراعد المنائية لا من القراع المناسبة من الأمسول والمسادىء والقراعد المنائية لا من المنسوء المنابية و في التراق المنساء المنافية ، فقضاؤها المناسبة بالمناسبة واعد المناقبة ، فقضاؤها المناسبة واعد الادانة ، وصدم جرواز تعديل وصحف المخالفة ، وصدم جرواز تعديل الادانة ، وصدم جرواز تعديل وصحف المخالفة ذات الوصف الاتسد لمتروبة المخالفة ذات الوصف الاتسد لمتروبة المخالفة ذات الوصف الاتسد لمتروبة المخالفة ذات الوصف الاتمال ، كل ذلك مستبد ولا شك من المسادىء المنافرة في التشريعات المنافرة المنافرة المنافرة في التشريعات المنافرة الم

المالمين ، وهي تاعدة ولا شبك المسلح للمتهم من سابقتها الذي لم تحين تجيز هذا السيقوط أوسريانها باثر رجمي على الخالفات التي رقمت قبسل مسدورها ، ومن ثم تعتبر هذه الخالفات قد سسقطت متى استوغت مدد سقوطها المقبررة ، وهي لا تعتبر مساقطة اعتبارا من تاريخ نفساذ قانون العالمسين بل اعتبارا من تاريخ استيقائها لمدد مستوطها ولو كان ذلك تبال نفاذ تانون المسلمين ، وذلك اعبالا للانسر الرجمي لمبدد تطبيق القانون الأسلح المتهم ،

وبهدا كله تشسيرك المتواعد الإدارية المسلمة مع مسدا تطبيع القانون الأمسلح البتهم فيما تؤدى اليه من احتسساب مسدة مستوط الدمساوى التاديبيسة ،

قان كانت المخالفة قد استوغت مدة ستوطها قبل نفاذا قانون المسالية ، عان القدواعد الادارية المسابة تقضى باعتبارها سماتطة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، على حين يقضى مبدأ تطبيق القانون الإمساح للمتهام باعتبارها سماتطة اعتبارا من التاريخ الدني المستوغت غيبه مدة مستوطها ،

الفسسرع الاول تحسريك الدعسوي النادبييسة

تجايسىتى :

نظرا لطبيعة الدعوى التلايبية المتهيزة على غيرها من غيرها الدعاوى الادارية ، عان القسانون رقم ٧٧ إسبيقة ١٩٧٧ بنسيان مجلس السدولة ، قد أورد عى البياب الأول منه اللواد الخاصية بالإجراءات المام المحاكم التاديبية عى الغصيل الشيات الخساس بالإجبراءات تحت عنوان مستقل بهيذا الشيان ، عى حين المرد القيانون صوادا معينة للدعاوى الادارية الأفسري تحت عنوان الإجبراءات السام محكمية القضاء الاداري والحساكم الادارية . وبذلك نظيم القيانون باجبراءات ممستقلة الدعوى التاديبية منهيزة ومختفنة عن الالجبراءات الخاصية

وقسد نمست المسادة التاسسعة من القساتون على أن يتسولي اعضاء النيسابة الادارية الادعاء امام المساكم التلايبية . هسذا وتبددا اجراءات رسح الدعسوى التاديبية باحالة الاوراق من جسانب ادارة النيسسابة المختصسة الى الكتب الغنى بالادارة العسامة مشسفوعة بسخكرة بالراى الذى انتهت اليسه ، على أن يرفق بها مشروع تقسرير أنهام مبينا بسم العامل الشكو ووظيفته ودرجت وبحل أتابتسه ووصسف المخانفة السمسندة اليه وارقسام المواد والتوانين المطلوب تطبيقها وقائمسة يأسسماء شهود الابسات موقعها عليها من عضسو النيسابة المختص . يأسسماء شهود الابسات موقعها عليها من عضسو النيسابة المختص . الوكبل العسام المختص ، غاذا وافق الإفسير على الاحسالة الى المحاكسة الوكبل العسام المختص ، غاذا وافق الأفسير على الاحسالة الى المحاكسة .

واذا كان الامسل أن الاحالة الى المحكمة الثاديبيسة منوطة بالنيسابة. الادارية وفقسا لتقسديزها في ضسوء تنيجة التحقيسة ، قسان للجهسة. الإدارية المختصسة ، وللجيساز المركزي للمحاسسيات أن يطلب مسن النيسابة الادارية تقسديم العسامل الى المحاكمسة التاديبية ، وهي هسذه المسالة طائرم النيسابة الادارية برضع الدمسوى التاديبيسة ،

وطبقا اللمادة ؟٣ من القانون رتم ٧٤ اسمنة ١٩٧٢ المسار اليه على الدعسوى التاديبية من النيابة الادارية بليداع أوراق التحقيق وترار الاحسالة قلم كتساب المحكمة المختصمة ، ويجب أن يتفسمن القرار المسالة قلم كتساب المحكمة المختصمة ، ويجب أن يتفسمن القرار والنصوص التانونية الواجبة التعليبية ، والنيسابة الادارية هي وصدها التي تقيم الدعسوى وتتسولي الادعساء المام المحكمة التاديبيسة وهي نييسا تباشره من اجسراءات الحام المحكمة التاديبيسة المناشرة من الجمهة الادارية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية ألم المحكمة التاديبيسة المادرية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية ألم المحكمة التاديبيسة المادرية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية المدارية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية المدارية المدارية ألم المحكمة التاديبيسة المدارية ال

وتنظر الدعوى التاديبية في جاسة تعقد ذكلال فسحة عشر يسوما من تاريخ ايسداع هسده الأوراق الم كتساب المحكسة ، ويتولى رئيس المحكمة تصديد الجلسسة خلال الميعاد المسذكور على أن يقسوم تسلم كتساب المحكمسة باعسلان ذوى شسان بقسرار الاهسالة وتاريخ الجلسسة خسلال استبوع من تاريخ ايداع الأوراق ، ويسكون الاعسلان في محسل انسامة المعلن اليسه او ني محلل عمله بخطستاب موصى عليسته مصحوب بعلم وصول . ويتم اعطان انراد القوات السطحة ومن في حكيههم ــ مين تسرى في شهر احكام هذا القهانون ــ بتسليمه الى الادارة الشمائية المختصة بالقسوات المسلحة ، وتغصل المحكسة التاديبية في التضايا التي تحال اليهما على وجه السرعة والاصل ان تصدر حكمها في مدة لا تجاوز شمرن من تاريخ اهالة الدعوى اليهما وهو ميعمد تنظيمي ، حيث ان الاعتبسارات العمليمة واستيفاء الاوراق وضمان حقوق الدنماع يؤثر عادة ني اطالة هده المدة . والمحكسة اسبتجواب العامل المتسدم للمحاكمة وسماع الشمهود من العاملين وغيرهم . وللعامل المقدم الى المحاكمة التأديبينة أن يحضر جلسات المحاكمة وأن يوكل عنسه محاميسا وله أن يبدى دغاعه كسابة أو شهاهة وللمكهة أن تقرر حصوره شخصيا (السادة ٣٧ من تأسور مجلس الدولة) .

واذ يترم النظام التساتوني بصفة علمة على اسساس السابة المجتهد ومجازاة المهسل أو المنحرف ، وتوفير الغسمائات اللازمة في الحالتين لكسالة سسلامة التطبيق مسع لزومها اكثير في الحالة الثانيية ، على الأمر يقطلب تهكين كل موظف محسال المحاكسة الثانيية من البات براعته وتوضيح الظاروف المتعلقة بنبساطله . ومن تسم على المبات الدعوى التلهيية تسيطر عليها بباديء الإحراءات المصلحة للتساشي التي تطبق دون حاجمة لنص صريح يسررها ، مع ما تتضاف من مراعاة عقدوق الدفاع وتمكين الموظف من الاطلاع على الملك بالسكامل وبصفة علمة مراعاة مسيادة بسداء الواجهة أو المجابهة في الإجراءات ، ولمكان الاستعانة بحصام المواجهة أو المجابهة في الإجراءات ، ولمكان الاستعانة بحصام المساشرة الاستحواب وغيره من ومسائل التحضير الاضرى مثل.

وتفسسل المحكمة التأديبية في الواقعة التي وردت بقسرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز المحكمة سسواء من تلقاء نفسها لو بنساء على طلب النيساء الادارية التصدي لوتائع لم تسرد في قسرار الاحسالة والحسكم فيها أذا كانت عنساسر المخالفية ثابتية في الأوراق ، وبشرط أن تبنسع المصامل اجسلا مناسب بالتحفييين دفاعه اذا طلب ذلك ، وللمحكمة أن تقييم الدعسوي على عاملين من غير بن تدوا المحاكمية أمامها أذا قامت لديها استبلب جدية بوتهرع مخالفية بنهم ، وفي هذه الحسالة يجهم محمد أجسلا وناسبا التحفيين دفاعم أذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخسري بقسرار من رئيس مجلس الدولة بنساء عسلي طلب رئيس المحكمة (المادتان ٤٠٠ ونان مجلس الدولة بنساء عسلي

وقد هددات المادتان ١٩٠ ، ٢١ من تاتون مجلس الدولة الجدراءات

التأديبة التي بجوز للمحاكم التأديبة توقيعها . هذا واحسكام المحاكم التأديبة تهائية طبقيا المحاكم المحا

أولا ــ الاحالة الى المحاكمة التلهيبية في تطبيق المسادة ١٠٦ مسن القسانون رقسم ٢١٠ لسسفة ١٩٥١

قاعسدة رقسم (۱۲۱)

المستحاة

الاهسالة الى المحاكمية القاديبية فى تطبيعة حسكم المسادة ١٠١ من المسادة الم المسادة ١٠١ بنسيان نظام موظفى الدولة سالمقصود بها سام هو صدور قرار بهده الاحسالة اما من المجهة الادارية او مسن رئيس ديسوان المحاسسة أو من التيسابة الادارية طبقا لاحكام المسواد ١٢ ، ١٢ ، ١٢ من القادرية طبقا باعسادة تنظيم النسابة الادارية والمحاكميات التاديبية .

بلخص الفتوى:

يبين من استقصاء نظم التساديب السابقة على تاريسخ العمل بالتسانون رقم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ باعسادة ننظيم النيسابة الاداريسة والمحاكمسات التلديبية أن اجراء الاحسالة الى الحاكمية التاديبيية كان ينسدمج في اجبراء رضع الدعسوى التاديبية سسواء في المخالفات المالية ذلك لأن الجهسة التي كانت نختص برضع الدعسوى كانت هي ذاتها المختصسة بالاحسالة الى المحاكيسة التاديبية مما يبرر اعتبار الوظف محسالا الى المحاكمية التاديبية منذ رضع ما يبرر اعتبار الوظف محسالا الى المحاكمية التاديبية و منذ رضع و ٨٩ مكررا ثانيسا مسن القساتون رقم ١٧٠ لمسانة ١٩٥١ (بشسان نظام موظفي الدولة) ولم يتضير هذا الوضيع بصدور السانون رقم ٨٠ لمسانة ١٩٥١ بانتاها النيابة الادارية الان هدذ القساتون وان اسمستحدث لاول مرة نظام النيابة الادارية الان الم المهالية المسانة الادارية الان الم يعهد المهالية المحدورة المهالية المهالية المهالية المهالية المهالية الدارية الان الم يعهد المهالية المحدورة المهالية المهالية المهالية المحدورة المهالية الم

أن يخولهما مسلطة الاحسالة الى المحاكمة القادييسة أو رفسع الدعوى التادييسة غظل هذان الإجراءان على حالهما ينسدمج احدهما في الاخر اندماجا يحدول دون الفصل بينهما فصلا تاريخيا أو وفصوعها .

وأخيرا صدر التانون رتم ١١٧ أسنة ١٩٥٨ الفسل اليه مستحدثا لاول مرة نظام الفصل بين أجراء الاحالة ألى الماكسة واجراء رفع الدمنوي معهد بالإجراء الأول ألى النيابة الادارية وعهد بالإجراء الثاني الى الجهة الادارية في بعض الحالات وألى رئيس ديبوان المحاسبة في حالات أخرى والى النيابة الادارية وعهد بالإجراء الثاني الى الجهة الادارية في بعض الحالات والى رئيس ديبوان المحاسبة في حالات أخرى والى النيابة الادارية فها عالم ديبوان المحاسبة في حالات أخرى والى النيابة الادارية فها عالم ديبوان المحاسبة في حالات أخرى والى النيابة الادارية فها عالم النحو المبين في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه أذ تنص المادة ١٢

« اذا رات النيابة الإدارية حنظ الإدراق او ان المخالفة لا تستوجب
توتيع جزاء السد من الخمسم من المرتب لا بجساوز 10 يوما تعييل
لوراق التحتيق الى الوزير او من ينسعب من وكالاء الوزارة او الرئيس
لمختص . وعلى الجهة الإدارية خالال خمسة عشر يوما من تاريخ
لمختص المجهة الادارية خالال خمسة عشر يوما من تاريخ
لماذا رات الجهة الادارية تقسيم المبوظف الى المجاكسة اعسادت الاوراق
الى النيساية المسائرة الدعيوى المم الحكمة التاديية المختصة » . وتنص
المسادة ١٢ على انه : « يخطر رئيس ديبوان المحاسسية بالقرارات
المسادرة من الجهة الادارية في شسان المخالفات المائية والشسار اليها
في الماة المسائلة ، ولرئيس الديبوان خسلال خمسة عشر يبوما من
التاديبية ، وجلى النيساية الادارية في حدده الحسالة وباشرة الدميوي
التاديبية خيلال الخمسة عشر يوما التاليب » . وتنص المسادة)
على انه : « اذا رأت النيساية الادارية أن المخالفة تستنوجب جزاء
على انه : « اذا رأت النيساية الادارية أن المخالفة تستنوجب جزاء
يجساور الخصيم من المسرت المده الكشيد من خمسة عشر يبوما ،

أحسالت الأوراق التي المحكيث المختصفة مع اخطسار الشهسة التي يتبعها: السوطف بالاحسالة » ،

ويسستفاد بن هدده النصبوص :

أولا - أن ثبت تسررا بالاحسالة الى المحاكمة الناديبية يسبق. الجسراء رفسح الدعسوى يدل على ذلك أن المساة ١٢ المستكورة تجمل من هسذا التسرار مسئدا المسائدة اجسراءات رقع الدعسوى منتفى بكن يسكون رفع الدعسوى بنيداع أوراق التحتيسق وتسرار الاحسسالة.

. ثانيا حان رفع الدعوى هنو اجتراء من اختصاص جهة واحدة. في النيابة الادارية .

دالثا ــ ان مسلطة الإحسالة الى المحاكمة التاديبية موزعة بسين الجهة الادارية ورئيس ديــوان المحاسبة والنيــابة الادارية ، ذلــك أن طلب الجهــة الادارية أو رئيس ديــوان المحاسبة تقسديم الموظف المي المحاكمــة واعادة الاوراق الى النيــابة الادارية لمســـائـرة الدعـــوى التاديبيــة ، هــذا الطلب هــو المحساح من ارادة ملزمة برهــع الدعوى أخــد الموظف وبه يتــم أجــراء الاحسالة الى المحاكمــة ، اذ يتعــين على النيــابة الادارية عى هــذه الحــالة رفــع الدعــوى .

ويخلص من ذلك آن الاحسالة الى المحكمة التأديبية ... غي ظلم المسكام المساون رقم ١١٧ المساق ١٩٥٨ المساو اليه ... تسكون بقرار يصد بنلك بن الجهسة الادارية أو من رئيس ديسوان المحاسسية أو مسن النيساية الادارية .

وتنص المسادة ١٠١ من القسانون رقم ٢٠١ لمسنة ١٩٥١ عسلى انه « لا يجوز ترقيبة الموظف الحسال الى المحلكمة التأديية او الوتوف عن العمسل في صدة الاحسالة إد الوقف وفي هسذه الحسالة يسرى حسكم المسادة ١٠٤) غاذا استنطالت المحلكية الاكسر من سسنة وثبتت عسمم الدائة الموظف وجب عنسد ترقيبه انتسب لم اقدييته عني الازاجة المرقى

البيّا ومن التّاريخ الذي كانت تقدم هيسه أو لم يُحمِل الى المحاكمسة. التأديبيسة .

وتكون الاصالة الى المحاكسة التاديبية بقسرار يصبدر بذلك على الوجسه المتقسم ، ومن ثم غان الاصالة الى المحاكسة التاديبية غي تطبيق المسادة 1.7 من تساتون رقم 17 أسسفة 1901 انهسا تسكون بمسدور قزار بهسفه الادارية أو من رئيس ديسوان. المالسمة أن إن اللسالة الادارية أو من رئيس ديسوان.

لهــذا انتهى رأى الجمعيسة العبومية الي :

ان المقصدود بالاحسالة الى المحاكم قد التلابيسة وتطبيس المدادة ١٠٥١ بنسان نظام موظفى المدادة ١٠٦١ بنسان نظام موظفى السدولة هو مصدور قسرار بهذه الاحسالة من المجهة الادارية أو من رئيس ديسوان المحاسسية أو من النيسابة الادارية طبقا لاحسكام السواد 11 ، ١٢ / ١٤ من القانون رقم ١١٧ أسسنة ١٩٥٨ باعساة تنظيسم.

(غنوی ۸۳۱ ــ غی ۱۳(۱۱/۱۱/۱۱)

القاعيسة رقسم (١٦٢)

: 12----41

ولأن كانت النيسابة الادارية تنفسرد بمبساشرة الدعوى التلايبيسة الإ ان احسالة المسوظف الى المحاكمة التلايبيسة ليس مقصسورا على النيسابة الادارية انما تشساركها في هسذا الاختصساص الجهسة الادارية بحيث الذا رات احسالة المسوظف الى المحاكمسة التلايبيسة تعين على النيسابة الادارية مبساشرة الدعوى التاديبيسة سمودى نلسك اعتبار الموظف محسالا المحكمة التاسيسة من التساريخ الذي تفصيح فيسه الجهسة الإدارية عن ارادتها المازمة في السابة الدعسوي التادسية .

ملخص الحكم :

ولئن كات النيابة الادارية هي وحيدها التي تنفيرد باختمياص مياشرة الدعبوي التابيبة إلىهم المحكمة ، الا ان تحيريك الدعبوي التابيبية إلىهم المحكمة ، الا ان تحيريك الدعبوي التابيبية ليسن التعليبية ليسن التعليب التعليب التعليب التعليب التعليب التعليب التعليب المحلمة الادارية بحيث اذا رأت هدف الجهبة بختشي السلطة المحبولة المحلمة المحلمة المحلمة على المحلمية المحلمة المحلمة المحلمة المحلمة المحلمة التعليبية على هذه حالة المحلمة التعليبية على هذه حالة المحلمة الدعبوي التابيبية على المحلمة الادارية مسلحية الادارية على هذه حالة المحلمة الدعبوي التابيبية التعليبية عن الجهبة الادارية مسلحية الادارية مسلحية الادارية على التعليبية عن الحميانة الدعوى التابيبية التعليبية عن الجهبة الادارية مسلحية الادارية الإمسلية عن الحميانة الدعوى التابيبية .

ومن حيث أنه متى وضح أن دور النيابة الادارية في الحالة التي تطلب فيها الجهة الادارية احالة التي المحاكمة التاديبية مقصور على تنفيذ ترارها في هذا الشان فتلتزم باتضاد الإجراءات التسانونية التي تقتضيها مباشرة الدعوى التي تصركت فعالا بطلب الجهة الادارية فائه لا مناص من القصول بأنه يتعين اعتبارا مسن التاريخ الذي تنصح فيه الجهاة الادارية عن ارادتها المسارة في الساريخ الذي تنصح فيه الجهاة الادارية عن ارادتها المسارة في المحاكمة التاديبية أما اجراءات مباشرة الدعوى فهي لا تعدو حسبها مسلف البيان أما اجسراءات مباشرة الدعوى فهي لا تعدو حسبها مسلف البيان أبدا اجسراءات تنفه في المسادر من الجهاة الادارية بالإحالة والذي يتصدد على مقتضاه وبن تاريخ صدوره مركز الموظف القانوني من يتبعد على مقتضاه وبن تاريخ صدوره مركز الموظف القانوني من الاباد التي رتبها القانون عليه في شائه ،

(طعن ٥٠٦ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

قاعسدة رقسم (۱۹۳)

المسئد القرر الديبوان المطلسبات والمصدد في قسانون رقسم ۱۱۷ السمنة ۱۹۵۸ بخيسسة عشر يوما للاعتسرافي عسلى الجسزاء سالا يسرى الاحيث يسكون منساك جزاء عن مخالفة مالية اوقعت الجهسة الادارية سعدم سريان السفة المحاد في حالة عسدم توقيم الجسزاء •

ملخص الفكم :

بالنسبة للنفح بعدم التبول تأسيسا على أن ديسوان المحاسبة أم يتصرف في الدعبوي في بحسر خمسة عشر يوما من تاريخ احسالة الأوراق اليسه أو على الأقسل من تاريخ نفساذ القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قان المعساد المقسرر لديوان الماسسية والمستدد في القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ بخمسسة عشر يوما لا يسكون آلا حيث سكون هنباك حزاء من مخالفينة مالينة أنزلتيه الحهينة الإدارية بالوظف ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس ديوان المعاسبات أن يعترض عليسه في بحسر خمسمة عشر يوما من تاريخ ابسلاغ القسرار اليسه والا سيقط حقيه في هذا الاعتراض ويعتبر فيوات هذا المساد قرينسة تاطمية على موافقته على هيذا الجيزاء استترارا للاوضياع الوظيفية يمسغة فهائيسة اما حيث لا يسكون هنساك قران ادارى بتوقيع جسزاء عن مذانفة مالية مان اليعباد النصروص عليمه في المسادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى في حق دياوان الماسيات وهيو الأبير الذي حيدت من الدعيوي الحالية أذ أن الدينوان بعيد ان مرضت الاوراق عليسة دون أن يوقع جسراء على الطساعن أعاد الاوراق ثانية الى الجهدة الادارية لاتخساذ اجراءاتها فيها تثثيذا لحكم القانون رقم ١١٤٧ ليسمنة ١٩٥٨ جيث قابت الجهمة الادارية بدورها باحسالة الطاعن. الى المكسية التابنسية في ظمل هذا القسانون الأخير وطبقها لاجزاءاته م

(طعن ۱۳۹۵ لسنة ٨ ق - جَلسة ٢٩/١/٢٦)

قامسدة رقسم (١٦٤)

: المسلمة

النياة الادارية هي وحسدها التي تقييم الدعوى ونتسولي الادعاء لمام المحكمية التاديبية حسافي الأمر بالنسبية لهيسا في مرحسلة الطمن في احسكام المحكمية الادارية العليا حسارة « ذيرى الشسان » اللين يسكون لهم الطمن أمام المحكمية الادارية العليا تشسيمل من لم يكن طسرفا في الدعسوى اذا تعسدي السر الحسكم المسادر فيها الى المسامي بحقرقه ومصالحه بطريقية وباشرة .

بلخص الحكم :

أنه وأن كان مسحيحا - كما هو السستفاد صراحة من المسواد ؟ ، ٢٣ ، ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ سر أن النيسابة الادارية هي وحدها التي تحبل أمانة الدعوى امام المحكسة التأديبية نهي التي تقيسم الدمسوى وتتولى الادعاء أبام جدد المحكمة ، بل انها تدخل في تشكيلها بحيث لا يكون هذا التشكيل مسحيحا الا اذا حفسر مسن بيناها بجاسات الحكمة ، انه أن كان هذا مسجيعا ، الا أنه وأضبح أن مجال الأهدد به هو مرحلة المحاكمية أمام المحكمية التاديبية ، ولا يمسدق بالنمية الى مرحلة الطعسن في احكامها السام المحكسة الإدارية الطيا ، فهذا الطعن تنظمه المادة ٣٢ من قانون النيسابة الادارية رقيم ١١٧ السينة ١٩٥٨ والمسادة ١٥ من قالسون مجسلس الدولة رقسم ٥٥ لسبنة ١٩٥٩ ، ومن مقتضى احبكام هاتين المسادتين أن يسكون الطعن امام المحكمة الادارية العليا التي لا تدخل النيابة الادارية في تشمكيلها _ لذوى الشأن وارئيس هيئسة مفسوضي الدولة ، ومن المترر أن عبسارة « ذوى الشسائن »لا تنصرف الى الأطسراف في الخصسومة فقط ٤ بل انها ـ وفق ما سبق أن قضت به هدده المحكمة _ تشمل الغير الدي لم يكن طرفا في الدعسوى اذا تعدى اثر الحكم المسادر فيها إلى المسابس يحتبونه ومصالحه يطريقة مباشرة والا يفتر من لذك ان المساب المها تفسيمنت فصا على انه يعتبر من فوى الشسان رئيس ديسوان المحاسنية ومدير النيسانية الادارية والمسوطف المسائر تسده الحسكم ، اذ انه من الجملى أن هذا النص ليس نصبا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشسان ومن ناهيسة الخسري عان لهدده الجهسة باعتبارها خصيما على الدعوى أن تطعين في الحسكرة المصلد فيهما المام المحتبة الادارية العليسا .

(طعن ۷۷۸ لسنة ۱۳ ق ـ جلسة ۲/۲/۱۹۷۱)

قاعسدة رقسم (١٦٥)

الــــدا :

الاحسالة الى المحاكبة التادييية في تطبيق حسكم المسادة ١٠١٠ من القسادون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ - طسلب الجهسة الادارية الى التيابة المسامة النسي في محاكمة المسوفاف جنائيسا - اعتبار هسفا الطسلب ببشابة المسالة الى المحاكبة التادييسة في هسفا الفصيدوس .

ملخص الفتوى:

يتسوم متسام الاحسالة الى المحاكسة التاديبيسة في خصسوس تطبيسي المسادة ١٠٦ من التسانون رقم ٢١٠ لمنسنة ١٩٥١ ان تطلب الجهة الادارية المختصسة الى النيسابة المسامة السمير في محاكسة المسوطة جنائيا بسمسب مخالفسة ارتكبهما وتخالطها تسميهة الجريمسة ، لأن همذه المادة وأن تصدفت عن المحاكسة التلديبيسة الا أنهما لم تتصدف عنها الا على متسبيل الأغلب بحسكم المسلياتي ، وأجراء حسكم التيساس المستكور أمر تقضميه طباع الاقسياء وأتسماتي الأوضماع والاسور الادارية حتى تسمير على متن موصد عادل في الأحسوال المائلة وآلا كسان من ارتسكب ذنبا اداريا تخالطه شميهة الجريمسة أحسن حسلا مسن

ارتكب السننب الإداري ذاته الذي لم تخالطيه هسدة الشبهة ، وبديه أن البهية الإدارية المختصفة اذ تطلب الى النيسابة العالمة السبير في محاكمية الموظف جنائيا انها تصر على لخدة بذنيب وتعتقد انه يستوفى بذلك جنزاء الشددون أن تتخلى عن محاكمت اداريا اذ تبين أنه ليس في الإمسر جريسة ، غلا مندوحة وحسالة هده من اعتبار ذلك الطلب به ابد احسالة الى المحاكمية التاديبية في خصوص تطبيق المسادة ١٠٦ المخكورة .

(غنوی ۸۳۹ – غی ۱۹۳۱/۱۱/۱۳)

ثانيا — الاحسالة الى المحاكمية أفتانييسة منسد العمسل بالقسانون رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۵۸ باعسادة تنظيم الليسابة الادارية والمشاكمية العلايية

قامستة رقسم (١٩٦)

: 12----41

الاحسالة الى المحاكمة التاديبية اجسراء قاسونى يتسم بصحورا القسرار به من الجهسة التى ناط بهسا القسانون هسذا الاجسراء النيابة الادارية هى وهسدها منسط صحور القسانون رقم ١١٧ المستسفة ١٩٥٨ التى تعسستر قسرار الاهسانة الى المحاكمسة التاديبيسسة وتصلسل المانة الدعسون التاديبيسة السام المحكمسة ،

ملخص الحكم :

ان الاحالة الى المحاكبة انسا هى اجتراء تأسوني بمسدور ترار الاحالة من الجهة التى ناط بها القانون ذلك الابهراء . فقى المحاكبة التى ناط بها القانون ذلك الابهراء . فقى المحاكبة الادارية التى تصدر قرار الاحالة منذ مصدور القانون رقم ١١٧ اسمنة ١٩٥٨ في ١١ من اغمسطس مسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والحاكبات التاديية . والنيابة الادارية المحاكبات التاديية . مازمة بناء على طلب الجهة الادارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات مفهى وحدها التى تحييل الدعوى التاديية الدارية وهي وحدها التي تحييل المائة الدعوى التاديية الما الحكية .

(طعن ۱۴۴۱ لسنة ٨ ق ـ جلسة ١/١/٥١٥١)

قاعسدة رقسم (۱۹۷)

المِسسدا :

سسبيل رفسع الدعوى التليبيسة أن تسودع التيابة الادارية اوراق التعقيق وقسوار الاهسالة وتقسوير الاتهام وقائمة شسهود الاثبسات سسكرتمية المحكمة التانيبيسة المختصسة ـ وهسوب نفسين قسرا الاحسالة السم المسوقف ودرجته ومرتبه وبيسانا بالمخالفات المنسوبة اليه الساب ذلك بين من احسكام القسائون رقسم ١١٧ المسانة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التانيبيسة .

ملخص الحكم : ٠

ان الامسل الذي ارست تواصده اهكام التانون رقم ١١٧ السنة الممادة تنظيم النيابة الادارية والمحاصات التاديبية ، والصادر في ١١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ هو ان ترغيج الدعوى التاديبية من النيابة الادارية ، مبئلة في ادارة الدعوى التاديبية بيايداع اوراق التحتيق ، وتسرار الاحالة وتقرير الاتهام وقائسة تسهود الاتبات مسكرتيرية المحكمة التاديبية المختصبة ، ويتعين أن يتغسمن قرار الاحالة اسمم الموظف وظيفته ، ودرجته ومرتبه وبيانا بالخالفات المنسوية اليه.

(طعن ۱۲۳۱ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/١١/١٢)

قاعسدة رقسم (۱۹۸)

البــــدا :

ميعساد رفع الدعسوى التاديبية وهسو الخمسة عشر يسوما المصوص عليها في الفقسرة الأخسية من المسادة ١٣ من قانسون التيابة . الادارية سايساد سسقوط للدعوى التلديبية بسل هسو مسن قبيل السستهاض النيسانية الادارية الادارية للمسير في اجراءاتها بالسرعة التي تقتضيها

ومصلحة العسامة التساديب — تراغى النيسابة الادارية في اقامة العنوي في المعساد المسلكور — لا يسسقط الحق في السسير فيهسا •

ملخص الحكم:

ان المحساد المتمسوص عليسه في الفقسرة الأخيرة من الملكة آلاً المن القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيسم النيسابة الادارية في مثل والمحاكمسات التادييسية التي نمست على انه « على النيسابة الادارية في مثل هدنه الحسالة مباشرة الدعسوى التادييسية خلال الخبسسة عشر يوما التالييسة » — هذا المعساد ليس ميساد سستوط نلدعسوى التادييسة وانهسا هو من تبيسل اسستنهاض النيسابة الادارية للسسير هي اجسواعات الدعسوى التادييسة بالسرعة التي تقنضيها المصلحة العسابة التساوييسة غلا المسلحة العالمة التساوييسة غلاما المنادييسة في المحادة العالمة التساوييسة في المحادة في المحادة المحادة المحادة المحادة المحادة المحادة المحادة المحادة المحادة والمحادة المحادة المحادة والمحادة المحادة والمحادة المحادة المحادة والمحادة المحادة والمحادة المحادة والمحادة المحادة والمحادة المحادة والمحادة والمحادة المحادة والمحادة والمحادة المحادة والمحادة وال

(طمن ۲۳۸۷ لسنة ٦ ق ـ جلسة ١١/١١/١١٢١١)

قاعبندة رقسم (۱۲۹)

البحدا :

المساد المتصدوص عليه في المادة ١٢ من القدان رقم ١١١٧ المساد المتصدوص عليه في المادة ١٢ من القدان رقم ١١١٧ المسادة المدارية والمدى أوجب المتمرع فيه على المجهدة الادارية أن تصدد قرارها بالمختسطة أو بتوقيه المجرزاء ميساد تنظيمي من قبيل المواعيد المقدرة لحسن سمي المحمل ما المشرع لم يقصد حرمان الادارة من سلطتها بعدد انتفساء هما المحمل ما اعادة الاوراق الى الميسابة الادارية لماشرة الدعموى التلاميسية حقم وحددة لهما المشرع ميسادا معينا .

بالمحم الجكم :.

تصت المسادة ١٢ من التسادون رقم ١١٧ لمسانة ١٩٥٨ باصادة منظيم النبسابة الادارية والمحاكمات التلديبيسة انه ه اذا رات النبسابة الادارية والمحاكمات التلديبيسة انه ه اذا رات النبسابة الادارية حفظ الأوراق او الخطافة لا تسسنوجب توقيسع جبزاء التحييق من المحسم من المسرتب مدة لا تجساوز ١٥ يوما تحييل أوراق التحقيق للى المؤتمر أو من ينسعب من وكسلاء الوزراء أو الرئيس المختص وعملي المجهنة الادارية خمالل خمسسة عشر يوما من تاريخ الملاغها تتجسسة المحتويق أن تصدير قرارا بالحفيظ أو توقيسم الجهزاء ،

عبادا رأت الجهة الادارية تقسيم المسوظف الى المحاكمية اعسادته الأوراق الى النبسابة الادارية المساشرة الدعوى المام المحكمية التاديبيسة .

ويجب على الجهسة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتجسة تصرفها في الاوراق خالل خمسة عشر يوما على الاكتسر من تاريسخ المستور تسرار الجهسة الادارية .

كسا نصت المسدة ٨٥ من القسانون رقم ١٦٠ لمسنة ١٩٥١ عسلى. القد « لوكيسل الوزارة او الوكيسل المسساعد او لرئيس المسلحة كل غي دائرة المتمساصة توقيعي عقسويتي الانسذار والخصسم من المسرب مسدة لا تجساوز ٥) يوما غي المسنة الواحدة بحيث لا تزيد مسدة المقسوبة الواحدة عن ١٥ يوما ، وذلك بعد مسماع السوال المسوطف وتحتيسق. هقساعه ويسكون قسراره غي ذلك بعسبها .

وللوزير سلطة توقيع العقدويات المسار البها عن الفقرة الأولى . كما يكون له سلطة الغماء القسرار المسادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المساحة أو تعديل المقدوية بتقسديدها أو كففسها وذلك ذلال شسهر من تاريخ أصدار القسرار ، وله أذا ما الغي القسرار إلى المسائل هذا المعاد ،

ومن حيث أن المحكمة تسرى بادىء ذى بسدء أن المعساد . السذى
 مس عليسه فى المسادة ١٢ من التسانون رقم ١١٧ لسمسنة ١٩٥٨ سـ والذي

اوجب المشرع غيب على الجهبة الادارية ان تصدد عى خسلاله تسرادها بالحفظ او بتوقيب الجاهيسة الجاهيسة المواعيسة المسرة لحسن سسير العبسل ٤ دون ان يسكون الشرع قد قصد التي حربان الادارة من اسستعمال سلطتها بالنسبة للموظف المسووية النهام بحفظ هذا المساد عدا المادورة على انه اذا رات الجهبة الادارية تشديم المسوطف الى المحكية التاديبية المسادرة الدعموى المها التاديبية المتناسبة المسادرة الدعموى المها المتكيمة التاديبية المتناسبة الادارية المسادرة الدعموى المها المتكيمة التاديبية المتناسبة الادارية او تمسدر على خسلاله المسادرة الموظف الى المسادرة الدعموى المها المسادرة الدعموى المها المسادرة الدعمول المسادرة الدعمول المسادرة الدعمول المسادرة الدعمول المسادرة الدادية الدادية المسادرة الدعمول على خسلاله المسادرة المسا

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ٨/٥/١٩٦٥)

ثالثا ... طبيعة قرار الاحالة الى المحكمة التاسيبية

هاعسدة رقسم (۱۷۰)

الإسسادا :

القسرار الصسادر بالإحسالة الى المحاكسة التلايبيسة ساتكيفه س هو أجسراء من اجسراءات الدعسوى التلهيبيسة لا يرقى الى مرتبسة القرار الادارى النهائي المذي يختص القضاء الاداري بالفصل في طلب الفائه مستقلا عن النعسوى التليبية ... قسرر الاحسالة وان كان يترتب عليه التلتي في المسركز القسانوني الموظف من ناهية اعتبساره مصسالا البحكية التابيية الاان هذه الإحالة ليست هدما نهائيا مقصودا فذاته وانه مجسرد تمهيسدا للنظسر في أمسر المسوظف والتعقيسق مهسا اقا كان هناك ما يستوجب مؤاخلته تابييسا من عدمه ــ نتيجة ذلك : قرار الاحسالة الى المحاكمة التاديبية لا ينطوى على تعسديل نهسائي في المسركز القسانوني للمسوظف ولا يعسد بالتسالي قسرارا اداريا نهائسا مسا يجموز الطمن فيسه على اسمنقلال مد القسرار المسادر باهسالة السوطف الى المحلكمة التلايبية باعتبساره أجسراء مسن أجسراءات هسذه. المحاكمة تعد المتازعة فيه من القسازعات المتفسرعة عسن الدعسوي. التلاميية - لا تقبل هذه المسازعة على استقلال وانها يتمين ان يتم ذلك بمناسبة الطعن في الحكم الذي يصدر في تلك الدعوي - لا يجوز اعتباره من المسارعات الادارية والتي تختص بهما مصاكم مجسلس السنولة على اسسنقلال ،

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بالاصالة الى المحاكسة التلديبية لا يعسدو أن يسكون أجراء من اجسراءات الدعسوى التلديبية لا يسرقى الى مرتبسة القسرار الادارى النهائي الذي اختص التفساء الادارى بالفصل في طلب الفسائه مستقلا من الدعوى التاميية ، لأن الاثسر السدي يستهدفه القسرار الادارى بالملول الامسطلامي لهذه العبارة هسو الهسدف النهائي السدى منحسالا الهسدف النهائي السدى منحسالا القسائي السائر المائي المائز القانونية لذوى الشسان ، في حين أن القسران المسادر باحسالة الموظف الى المحكمة التاميسية ، وأن كان يتسرقه عليه المائي في المسركز القسانوني المسوطف من ناحية أعتساره محسالا الن المحاكمة التأميسة هدفا نهائيا مقصودا المحاكمة التأميسة ، ألا أن هذه الاحسالة ليست هدفا نهائيا مقصودا لذاته في هذا المجسال وأنها مجسرد تمهيدا للنظر في أمر المسوطف والتحقق مها أذا كان هناك ما يستوجب مؤاخذته تأميبيا من عدمه ، وبهذه المشابة مان القسرار المذكور لا ينطوى على تعديل نهائيا مسائل المسركز القسانوني للموظف ولا يعدد بالقسائي ترارا أداريا نهائيسا مسلم

انه لا وجبه للتحدي غي هذا الخصوص بها هو مقرر غي قانون مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصلي غي كافة النسازعات الادارية ؛ لأن القسرار المسادر باحالة الموظف الى المحاكمة التاديبية باعتباره اجبراء من اجبراءات هذه المحاكمة تعدد المنازعة منه من المنازعات المتصرعة عن الدعموى التلايبية ؛ لا تقبل هذه المسازعة على استغلال وانها يتعين أن يتم ذليك بمناسبة الطعن غي الحكم الدذي يصدر غي تلك الدعموى .

(طعن ۹۹۲ لسنة ۲۰ ق _ جلسة ۱۲/٥/۱۲)

الفسيرع الأسانى اعسيلان المتهيم اولا ــ اغضال اعلان المتهم يرتب بطلان الاجراءات

تقاعسدة رقسم (۱۷۱)

: la____43

اخطار المتهام بجلسات الملكسة التاديبية - ضرورة وشرط لازم لمسحبها - اغسال همذا الاخطار - يستنبع بطائن جميع الاجمادات التليسة بما غي ذلك الدكم التماديين ،

ملخِص الحكم:

اذا كان اللسابت ان القهم الطماعن لم يعطر بجلسمات المحاكمة وقسد تبت وصحدر الحسكم عليسه دون أى اخطار له بذلك وفق القسانون ، ولما كان همذا الاخطمار ضروريا وشرطا لمسحة المحاكمسة فان اغفاله او وتسوعه غير مسجيح يتسرتب عليسه بطمسلان جميسع الاجسراءات التاليسة لذلك بعما غيهما المسكم الطعمون فيسة .

(طمن ۱۱۷۳ السنة ٧ ق -- جلسة ٥/١/١٢/١)

قاعلة رقسم (۱۷۲)

البـــدا :

اغفسال اعسلان المنهم والنسبي في اجسراءات المحاكمة دون مسراعاة احسكام القسانون يتسرقب عليسه بطسلان هسده الاجسسراءات والحكم المنسرة عليها سالسائس خلك أن الاجسراء يسكون باطسلا اذا نص القسانون على بطسلانه أو شسابه عبب جوهسرى يتسرتب عليسه خسرر للخصسم وفقسا للا تقفى به المسادة ٢٥ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم:

ان التسانون رقم ١١٧ لسينة ١٩٥٨ قد أوجب في المادة ٢٣ منسه اعلان مساحب الشان بتسرار الاحالة وتاريخ الجلسسة خلال السبوع من تاريخ ايداع اوراق الدعوى المحكمة التأديبية كما نص مي المادة ٢١ منبه على أن « للمسوظف أن يحضر جلسات المحكمة بنفسسه أو أن يوكيل عنيه محاويها مقيدا أمام محساكم الاستثناف وأن يهدي نفاعه كتابة أو شيفاها _ وللمحكمة أن تقرر حضور التهم بنفسه وفي جميدم الأحدوال اذا لم يحضر المتهدم بعدد اخطساره بذلك تجدوز محاكبته والحكم عليه غيابيا ٢ ـ وهذه الأحكام تهدف الى توفير الفسمانات الأسساسية للمتهم بتمكينه من الدفساع عن نفسسه ومسن دء الاتهام عنه وذلك باعالانه بقرار الاحالة المتمامن بيانا بالمفالفات النسوية اليب وتاريخ الجلسة المسددة لمحاكمت ليتبكن من الحضور بننبه أو بوكيل عنه للادلاء بنفهاعه وتقديم ما يؤيد هـ ذا الدنساع من بيانات وأوراق وليتبع سمير الدمسوى من جلسة الى الهسرى حتى يصدر الحسكم فيهسا ، ولا شسك في أن السمير في احب اءات الحاكمية دون اعبلان المتهم من شيأنه أن يلحيق به أشيد الضرر ويقدوت عليمه عقمه في النساع عن ننسمه ٠

وبن حيث انه لذلك عن اغفيال احسلان المتهم والسسيم في المساون المتعلقية بهندا الإجراء المساون المتعلقية بهندا الإجراء المساون على المساون على المساون على هنده الاجتراءات الباطلة سوذلك تاسيسا على ان الإجراء يكون باطلا اذا نص القيانون على بطلانه او أذا شيابه علي بيب جوهسرى يتسرتب علييه غرر للخصيم وققيا لما تقضى به المسادة ٥٠ عيب جوهسرى المرافعيات .

(طعن ٣ لسنة ٨ ق - جاسة ٢١/٥/٥/١٩١).

قاعسدة رقسم (۱۷۳)

المسدا:

اغفال اعملان المهم والسمير في اجمرادات المحاكمة دون مراعاة أحمكام القانون يتعرقب عليمه بطللان هدده الاجمرادات والحمكم المتعرف عليها .

ملخص الحكم:

ان القساتون رقم ۱۱۷ اسسنة ۱۹۰۸ قد أوجب في المسادة ۲۳ منسه اعسلان مسلحب الشسان بقرار الاهسالة وتاريخ الجلسة كمسا اجساز في المسادة ۲۹ منسه المسوظف ان يحضر جلسسات الحاكمة بنفسسه أو ان يوكل عنسه محابيسا وان يسدى دفاعه كتسابة أو شسنها وهدنه الاحسكام تهسنه الى توفير الفسسات الاسلسية للمتهسم بتمكينه من الففاع عن نفسسه ودرء الاتهسام المسوجه اليبه وذلك بليجساب اعسلانه بشرار الاحسالة المنصمين بيسانا بالمخالفسات المنسوبة اليبه ويتاريخ من سلما المحابسة المحددة لمحاكمته ليتسكن من الحضود بنفسه أو بوكيل عنه للادلاء بنفاعه وتقديم ما يؤيد هذا النفساع من بيسانات وأوراق وليتبسح سير الدعوى من جلسة إلى أهرى حتى يصدر الحسكم فيها سولا شسكة في أن السمير في اجراءات المحاكمة دون أعسلان المحاكمة دون أعسان عليه حسق الفرر ويفوت

(طعن ١٦٢ لمسنة ١١ ق ــ جلسة ١٩٢١/١٢٦٩)

قاعسدة رقسم (۱۷۶)

البـــدا :

الإجسراءات المقسورة في القسوانين الفظمية لتساديب الموظفين سـ اعسلان المسوطف القسدم الى مجلس تلديب بمواعيسد الجلسسات المحددة س اجسراء جوهسرى يتسرتب على افغساله بطسلان الاجسراءات ، ممسه يؤشر تبعما في القسرار السدى يصسدر من المجلس .

بلخص الحكم :

بيين بن استقراء النصوص الخاصة بتماديب المحوظنين الواردة في كيل من قانون نظيام موظيفي الدولة رقم ٢١٠ لسينة. ١٩٥١ وقانسون النيسابة الادارية رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ السذي مسدر تر ار محلس التاديب في ظلهما أنها تهدف في جبلتها إلى توفسير الضيهانات الإساسية للمتهم للنفساع عن نفسسه ولدرء الاتهسام عنسه ٤. وذلك باحاطته علها بذلك باعتباره مسناحب الشسأن مي الدموي التاديبيك ، باعلانه بقرار الاحالة المتضبن بيانا بالمخالف ات المنسوبة اليه وبتاريخ الجلسة المصددة لنظر الدعوي لبتبكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للادلاء بما لديه من ايضاحات ، وتقديم ما قد يعن له من بيسانات وأوراق السستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدنساع نيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحلق الدنساع ويرتبط بمصلحة جوهرية اذوى الشان ، ويستفاد كذلك من الأحكام التي تضبفها هذان القانونان ان اعسلان المتهم والخطساره على وجسه المسالف بيسانه هسو اجسراء جوهــرى ربــم الشــارع طريقــة التحقق من اتهــامه عــلى الوجــه الاكمل للاستيثاق من تهام هذه الاجراءات ، والذلك يترتب على اغنال الاعالان أو عدم الاخطار وتدوع عيب شكلي في الاجراءات يؤنر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق _ جلسة ١١/١٢/١٢/١)

قاعسدة رقسم (۱۷۵)

البــــدة :

ان اغفال اعالان المقسدم للمحاكمة التلاييية أو عسدم اخطاره

غلى النصو البسين بالقسانون يتسرتب عليسه وقسوع عيب شسكلي في الإجسراءات يؤثر على الحسكم ويتسرتب عليسه البطسلان .

ملخص الحكم:

بيسين من أسستقراء تمسوص المسواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القسانون رقسم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمسات التاديبيسة انها تهدف الى توني الضمانات الأساسية للبتهميم طلسدفاع عن نفسمه ولسدرء الاتهسام عنمه ، وذلك باحاطتمه علمما بذلك باعتبساره مساحب الشسان مي الدعوى التاديبيسة ، باعسلانه بقسران الاحسالة المتغسس بيسانا بالمخالف النسوية اليمه ، وبتسماريخ الجاسسة المسددة لنظسر الدعسوى ليقسكن من الحضسور بنعسسه أو بوكيسل عنسه أمام المحكمسة للادلاء بهسالديه من ايضساهات ، وتقسديم ما قسد بعن له من بيسانات وأوراق لاستيفاء الدعسوى واسمستكمال مناصر الدفساع ومتابعة سبير اجراءاتها وما الى ذلك مسا يتصل بحسق الدمساع ويرتبط بحصانة جوهرية اسذوى الثممان ويسمتفاد كنذلك من هنده النصبوص أن اعبلان المتهم واخطساره احسبراء جوهسري رسم الشسارع طريقسة التحتق من انمسامه عي المسادة ٢٣ حيث نص على أن الاعسلان بكون بخطساب موصى عليسه مصصوب بعسلم الوصسول وعساد واكسد هسذا المعنى في المسادة ٣٠ منسه حيث نص على أن تسكون الاخطسارات والامسلانات المنصبوص عليهساني هددا البساب بخطساب مومى عليسه مع عسلم الوصدول ، وذلك كسله للاستشاق من تمسام هدده الاجسراءات الجوهسرية ولذلك يتسرتب على اغفسال الاعلان أو عسدم الاخطسار على هسدًا النحسو وتسوع عيب شسكلي في الاجراءات يؤاسر على الحكم ويتسرتب عليسه بطلانه .

(طعن ٢٧٦ لسفة ١٢ ق - جلسة ٢٦/١٢/(١٩٧٠)

قاعبدة رقسم (۱۷٦)

: المسلما :

اغفسال اعسلان المخسائف بقسوار الانهسام وبالجلسسة المعسدة. لنظسر الدعسوى التاديبيسة بطسلان العسكم المسسلار فيهسا .

ملخص الحكم:

الثسابت أن قلم كتساب المحكسة التاديبيسة لم يعسلن الطاعن بقرار الاحسالة المتضمن بيسانا بالمخالفات المساوبة اليسه وبتساريخ الجلسة. المحددة لنظر الدعوى وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولم يثبت حضور الطاعن أي خاسعة من الطبيات التي نظب ت نيها الدعسوى ، كمسا أن الخطاب السذى وجهتسه النيسابة الإدارية إلى المخالف والمسؤرخ ٤ من ينساير سفة ١٩٧٣ وقسد أرسسل اليسه في غير العنسوان الموضح بالتحقيقات ولم تقدم النيابة الادارية ما يفيد وصحول الخطاب البعه ، اما الخطاب الاخر الدي ارسالته الى مسدير الشعنون القانونيسة بالؤسيسة المعربة العامة للكهرباء ، فقد تبين بن كتاب تغتيش عبام الشعثون القانونية بالمؤسسسة المذكورة المؤرخ ١٢ من يتباير سبئة ١٩٧٤ ، والمسودع ماف الطعن أن خطساميه النيابة الادارية المسار اليه قد تضمن فقط أحالة المؤسسة. باحسالة الطساعن الى المحاكمسة التاديبيسة دون أن تسبين فيسه تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ودون أن يطلب نيسه من المؤسسسة اعسلان الطساءن بقسرار الاحسالة ، وقد اوضم تغتيش عام الشسئون القانونية بكتابه المشار اليه أنه لم يتم أخطار الطاعن بهذا الموضوع اذ لم تطلب النيابة الادارية ذلك .

ومن حيث أنه يسين من كل ذلك أن الطاعن لم يعملن بتسرار الاتهام وبالتسالي لم يعملن بتسرار الاتهام وبالتسالي لم يحضر جميسع الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ، واغمال أعملان الطاعن على هذا النصو وهو اجسراء جوهسرى حد والمسير في اجسراءات المحاكسة بالرغم من ذلك يتسرت عليه بطلان أجسراءات حاكمتت

وينعبن لذلك التضماء ببطلان الحمكم المطعمون نيمه واعادة التضية الى المحكمة التاديبة المختصمة لاعمادة محاكمة الطماعن .

(طعن ١٩٥ لسنة ١٩. ق - جلسة ١٩٧٨/١٩٧٥)

قاعستة رقسم (۱۷۷)

البـــدا :

اخطار المسلبل المسلبل المسدوب اليه مخالفة تاديبية بالجلسسة المسدد لنظار الدعوى التاديبية ليتمسكن من ابسداء نفساعه ما اجراء جوهري يتسرتب على اغفساله وقوع عبب شسسكلي في اجسسراءات المحاكمة تسؤدي الى بطسلان العسكم .

ملخص المكم :

انه بيسين من استقراء اهكام المسود ٢٣ ، ٢٩ ، ٣ مس المتاون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكسات الناديبية المدى مسدر في ظله العسكم المطعون فيس انها تهدف الى توفير الفسهات الاسلمية للعسلم المعتمد الى توفير الفسهات الاسلمية للعسلم المعتمد الى المحاكمية التاديبية المدنى المتابيات من المناسبة علما باعتباره من نفرى الشان في الدعسوى التاديبية بعاملاته بقرار احالت الى المحاكمية التاديبية المناسبة بالمخالف المتابية الى المحاكمية التاديبية المناسبة بالمخالف المناسبة المحاكمية التاديبية علميا بالمخالف المناسبة المناسبة المحكمية المناسبة المحكمية المناسبة والمواق المناسبة المناسبة والمراق الاستيفاء الدعسوى واستكمال عنسامر الدفاع فيها ومتابعة سمير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتمسل بحق الدفاع بهرابط بعصائة جوهرية لمنوى الشمان . وتأكيدا الأحميسة المنابغ المعالم المحاكمية التأديبية بقرار الاحمالة وبتراريخ المحالمة والمحالة المنابعة بتحرار الاحمالة وبتراريخ المحالمة المنابيسية بقرار الاحمالة وبتراريخ المحالمة المحالمة التأديبية بقرار الاحمالة وبساية

التحتق من اتمام هذا الإجراء في المادة ٢٣ من الباب الشالث من القانون المذكور ، مقد نص على انه يكون هذا الاعالان بخطاب بوصى عليسه مصحوب بعملم الوصول ، ثم عمد الشرع وريد هدا المنى في المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعمالنات والاخطارات النصوص عليها في الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع عسلم الوصدول ، وذلك كله للاستيثاق من تمسلم الاعسلان والاخطسار بما مفساده أن الشرع قد اعتبسر هدذا الإجسراء جسوهريا ٤ ومن ثم فاله يتسرتب على اغفسال هدذا الاجسراء وعسدم تحقيسق الفاية منسه وتسوع عيب شمكلي في اجراءات المحاكسة ، يؤثر على النصكم ويؤدى الى بطلانه ، وقد الترم قانون مجلس الدولة المسادر بالتسانون رتم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالاحكام المتقدم فكسرها ولم يضرج عليها اذ ردد في المادتين ٣٤ ، ٣٧ منه ذات القواعد التي نصب عليها اللواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القاقون رقسم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ سسالف البيان وأضاف في المادة ٣٤ منه أن يتم أعالن المراد التسوات المسلحة ومن في حكيهم. - مبن تسرى في شسانهم احسكام هذا القانون - بتسليم الى الادارة القضائية المختصبة بالقبوات . المسلحة ، مستشهدا في ذلك بحسكم الفقسرة المساسمة من المسادة ١٣ من قانون الرافعات الدنية والتجارية .

لما كان الأمر كذلك ، وكان منساد الوتسائع على النصو آتف البيسان ، أن الدعسوى مثسار الطعن الماثل كان نظسرها مؤجسسلا الى جلسسة ٥٦ من ينساير سسنة ١٩٧٢ بنساء على طسلب الطاعن التقسيم منكسرة بدناعه وفي هدذا اليسوم لم تنعقد المحكسة التاديبيسة وتقسر تأجيس نظسر الدعسوى اداريا الى جلسسة ٦ من مارس سسنة ١٩٧٢ مسان مسع اعسلان ذوى الشسان ، وقسد ارسسل الأغطسار الخساس بالطساعن على الوحدة رقسم ٧٠ بعركز تسديب الخدمات الطبيسة في ٢٨ مسن هيسراير مسنة ١٩٧٢ في الوت السذى كان فيسه مجنسدا بمستشفى المجسراتة الميسداني الوحدة رقسم ١٠ ج ٢٤ في ٥٥ مسن اكتسبوبر

سنة ١٩٧١ ، وقد أهادت تبادته بانها لم تنسلم أي اخطار من المحكية التاديبية لوزارة المسحة ولم يسلم اليه اية أهادة عن هذا الاخطار الأمر الذي يؤكد أن الطاعن لم يخطر بتاريخ الجلسة المشار اليها ، ولقد كان من شان ذلك أن الطاعن لبم يبشل أمام المحكمة التاديبية بجلستها المقودة في ٩ من مسارس مسنة ١٩٧١ التي أجات اليها الدصوى اداريا وصدر الحكم في الدعوى دون الماحة المرصمة له لابداء دفاعه في الدعوى ، ومن شم يسكون الحكم المطمدون فيهة قد شسابه عيب في الإجراءات ترتب عليمه الإخلال بحق الطاعن في الناعاع عن نقسته ، على وجبه يؤشر في المساعة عن نقسته ، على وجبه يؤشر في المساعة عن نقسته ، على

(طعن ١١) لسنة ١٩ ق _ جلسة ٢٢/٢/٥٧٥١)

قامسدة رقسم (۱۷۸)

: 13----41

اعسلان المسلمل بقسرار اهالته المحاكمية التلهيبيية وبتساريخ. الجلسية المحددة لنظر الدعوى به المسراء جوهرى بيتسرتب على المفساله بطيالان الحسكم به يستستوى في ذلك أن تسكون هي المجلسية المسددة ابتسداد المحاكمية أو التي شعيد أثر وقسف الدعسوى أو في حسالة تلجيلها أدارايا .

منخص الحكم:

اته بيسين من استقرار الهسكام المسواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣ مسن التسانة روسم ١١٥ باعسادة تنظيم النيسنة الادارية السندي مسدر في ظلم الحسم المطمون غيسه النيسنة الادارية توضير الفسمانات الاسلمية للعامل المتسدم الى المحاكسة التاديسية للنفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنسه ، وذلك باحاطت علما باعتباره من نوى الشسان في الدعسوى التاديبية المحاكمة باعسالانه بنورار احالته الى المحاكمية التاديبية المتضمن بيانا بالمخالفات.

المنسوبة اليبه وبتساريخ الطسبة المصددة لنظر الدعوي ليتبكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للادلاء بما لمدية من أيضاحات وتقديم ما قدد بعن له من بيانات وأوراق المستيفاء الدعسوى واستكمال عنساصر الدنساع فيهسا ومتابعسة سسير اجراءاتها وما الى ذلك مها يتمسل بحسق الدنباع ويرتبط محمسانة حوهسرية لسذوى الشمان وتأكيدا لأهبيسة اعسلان المسامل المقسدم الى المحاكمسة التأديبية بقرار الاحسالة وبتاريخ الجلسة المصددة لنظر الدمسوى ، عنى المشرع بتحسديد وسسيلة التحقق من انهسام هدذا الاجسسراء مي المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور فقد نص على ان يسكون هدذا الاعسلان بخطساب موصى عليه مصحوب بمسلم الوصدول ثم عاد المشرع وردد هدذا اللعني في المادة ٣٠ حيث نص على أن تمكون الاعسالنات والاخطارات المنصوص عليها في الباب الثالث من التائون بخطاب موصى عليمه مصحوب بعلم الوصول ثم عاد الشرع وردد هــذا المني في المـادة ٣٠ حيث نص على أن تــكون الإعـــلانات والاخطارات المنصوص عليها في الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع عملم الومسول وذلك كله للاستيثاق من تمهم الاعلان والاخطار بها مفاده أن المشرع تلد أعتبر هذا الاجراء جوهريا ومن ثم غانه يترتب على اغفال هذا الإحراء وعدم تحقيق الماية منه وقدوع عيب شكلي في اجدراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويسؤدي الى بطسلانه .

وقد الترم تانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٠٧ بالإحكام المتقدم نكسرها ولم يضرج عليها اذردد في الماددين ٢٣ ، ٣٧ ، ٠٠ من القانون رقم ١٩١٧ السنة ١٩٥٨ مسالفة البيان .

ومن حيث أنه لمساكان الأمسر كسفلك وكان مفساد الوقسائع على النصو آنف البيسان أن الدعسوى مثار الطعن المسائل كان نظسرها وهمسالا الناسانية جاء من فيسراير مسانة ١٩٧٧ بقساء على طساب المخسالة

الأول (طماعن) للاسمبتعداد ولتقديم دغاعه وفي هددا اليسوم لم تنعقد المحكمسة التاديبيسة وتتسرر تأجيل نظر الدعسوى اداريا الى جلسسسة الأول من وارس سنة ١٩٧٢ مع اعسلان ذوى الشمان ، ولمم يتمم اعلان هذا المضاف للحضور أمام المحكمة بهذه الجلسة بسبب نقسله من وحسدة دير سسمالوط المسحية الى مستشمني الواسسطي وارتد الاعسلان الى المحكمة نتيجية لذلك ومسلم الى سيكرتير المحكمة السذى أودهسه ملف الدعسوى مؤشرا عليسه وعلى غسلاف الدعسوى بأن الاعسلان ارتبد في ١٦ من مارس سسنة ١٩٧٢ ولقيد كان من شيان ذلك أن هـذا المخالف لم يحث ل أمام المحكمة التأديبية بجلب تها المنعتدة في الأول من مارس سينة ١٩٧٢ التي حجرت نيها الدعوى للحسكم بجلسسة ٢٩ من مارس سسنة ١٩٧٢ مع التصريح لمسن يشساء بهسفكرات غسلال اسبوعين . وفي هده الجلسة امسدرت المحكسة حكمهما المطعمون فيه رغمها عن أن الدليسل على عسدم أعسلان المخالف الجاسسة الأول من مارس سسنة ١٩٧٢ كان تحت نظـر المحكمـة وكـان المضالف لم يتقدم بأي دفساع له في الدعسوي . ولساكان الأمسر كمسا تقسدم وكان المفساف الطساعن لم يعلن لطسسة الماكمسة التي عقدت في مارس سنة ١٩٧٢ التي أجلت اليهما الدموي اداريا وبالتسالي لم يحضر فيها وصدر حكم في الدعدوى دون انساحة الفرصية له لإسداء دفاعه في الدعسوى وكان من حقه قانونا أن يتقدم به الى ما تبسل اتفال باب الرافعة فيها بانتهاء المهلة التي حديثها المحكمة لتتديم المنكرات فان الصكم المطمون فيه يكون قد شابه عيب في الاجراءات ترتب عليمه الاخسلال بحق المضالف في الدفساع عن نفسمه على وجمه يؤشر في الحمكم ويؤدى الى بطلانه . ولا حجمة نيما اثاره الدنساع عـن النيسابة الاداريسة مسع انه كسان عسلى الطسساعن ان يتسابع تأجيسلات الدعسوي والمتعرف على الجلمسة التي أجل اليهسا نظر الدعوي اداريا والعنسور فيها ، لا هجمة في ذلك لأن القمانون وقسد حسدد وسيلة اعلان العامل القدم للمحاكمة التاديية بالجلسة المددة لمحاكمته على ما سسلف بيسانه فاته يسكون بذلك قد حسدد طريقسة العلم بالجلسة المصددة ، يستوى في ذلك أن تسكون هي الجلسة المددة ابتداء للمحاكمية او تلك التي تحدد اثر وقف الدعوى او في حالة تأجيلها اداريا ، وذلك لاتحاد المالة في الدالتين بما لا يسوغ معه مطالبة مساحب الشان بأن يسمع للتصرف على تاريخ الطسة في حالة تأجيلها اداريا عن غير الطبيق الذي رسمه التلتون لذلك في حالة بخطاب وصى عليه مع ملم الوصول .

ومن حيث أنه لما كان الأسر كما تقسم وكان الطساءن لم تقسم له عرصة الدفساع عن نفسه أمام المحكمة التأديبية ألى تأريسخ أتفسل باب المرافعية وكانت السدعوى بذلك لم تتهيا أمام المحكمة للقشسلة فيها غائه يتعسن المحكم ببطالان الحكم المطمون فيه وأعسادة العموى الى المحكمة التأديبية المختصبة لاعسادة محاكمية المطاعن والقهم الما عميا نسب البيه مجبدا المسلم هشة الضرى ،

(طِعن ٢١١ لسنة ١٨ ق ـ جلسة ٢٠/١ع١١٧)

ثلثيا ـ اعسلان المنهسم يكون بقرار الاحالة وتاريخ الجلسسة خلال السبوع من تاريخ ايداع الأوراق

قاعسدة رقسم (۱۷۹)

: المسلما

القسمانات الأسساسية لحق القفاع في المحاكمسة التاديبية ...

- القسواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٢٠ من القسانون رقم ١٩٧ لسسنة ١٩٥٨ ... اعسلان المتهم بقسرار احالت الى المحكمة التلايبية وتاريخ الجلسسة على القومة المتمسوص عليه فيها ... اعتباره من الاجسراءات الموهسرية يتسوقه على المسكن ويبطله .

ملخص الحكم :

أن الحكية التي تفياها التسارع بايراده نصوص المواد ٣٣ و ٣٥ و ٣٠ مي التانون رقيم ١١ السينة ١٩٥٨ باصيادة تغطيم النيابة الاتدارية والمحاكسات التاديبية منسادها توغير القيمانات الاساسية للبقيم من نفسيه ودرء الاتهام عنسه وذلك باعاطنيه علما باعتباره مسلحي الشيان في الدمسوي التاديبية باعيانه بترار الاحيالة المتشمين بيسانا بالمخالفات المنسوبة الميه وبتاريخ الجلسية المحددة لتنظير الدعوي ليتبكن من المحضور بنفسيه أو يوكيل عنسه اسام المحكمة المدلاء بما لديه من ايضياحات وتقديم ما قد يعن له من بياتات. وأوراق لاستيفاء الدعوي واستكمال عنسامر الدناع فيها ومتابعة والراءاتها وما الى ذلك مما يتصيل بحيق الدناع ويرتبطة بوهرية المؤي الشيان .

ويستفاد كذلك من الأحكام التي تفسينها هذا القسانون إن اعلان. القهم والفطاره على الوجمة السسالة بيسانه اجراء جوهري ك رسم المشرع طريق التحقق من اتمامه على الوجه الكامل ماوجيه ال تكون الاخطارات والاعالنات بخطاب موصى عليمه مع علم ومسول للاستيثاق من اتمام هده الإجراءات ومن استلام صدعيه الشان للاخطسار او الاعسلان المسوجه البينه وترتب على اغفسال الاعسلان الو عسدم الاخطسار وقوع عيب شسكلي في الاجراءات للاضرار التي تصسعيه الخصيم الذي وتسع هذا الاغنال في حقيه ، الأمر الذي يؤثر عيه الحسكم ويتسرتب عليسه بطسلانه شسكلا وننك ترتيبسا على أن الاجسواء يكون باطللا أذا نص القانون على بطلانه أو أذا شبابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ويسزول البطلان اذا نزل عنسه مسن شرع المسلحته او اذا رد على الاجسراء بما يسدل على أنه اعتبسره مسححا ، او تسام بعمل واجسراء آخسر باعتبساره كناك ، فيمسا عدا الحالات التي يتعملق فيهما البطلان بالنظمام العمام ، وذلك طبقها التمي المسادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانسون المرافعسات المدنيسة والتجسارية السقى تطبق احكامه امام القضاء الادارى فيما لم يرد فيه نص في تكرون مجلس الدولة وبالقسدر الذي لا يتعسارض أسساسا مع نظام الجسلموم وأوضياعه الخامسة به كما تقضى بذلك المسادة ٣ من قانسون المسدار مانسون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسيغة ١٩٥٩ .

الفاذا كان الشبابت من الأوراق ان الطباعن لم يعلن بقداد الأحدة لنظر الدعوى ، وبذلك الت عليه المتسور وبتساريخ الجلسسة المحددة لنظر الدعوى ، وبذلك الت عليه المتسور بالجلسسة المذكورة كسا هو ثابت بمحضرها ، الن هدذا يسكون عيا تشكيا في الإجسراءات يبطلها ويؤثر في هدكم مها يستتبع بطبالاته على متتقى الفقيرة الثانية من المسادة ١٥٥ امن القسانون رقم ٥٥ لسمنة ١٩٥٨ عي شمأن تنظيم مجلس السحولة للجمهورية العربية المتصدة ، مصالي يتعمين معه تقرير هدذا البطبالان واعدادة الدعسوى للمحكسة التديية لتجرى شماؤنها فيها .

(طعن ۸۲۷ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعسدة رقسم (١٨٠)

: المسحدا :

نص المسادة ٢٣ من قانون النيسابة الادارية رقسم ١١٧ المسانة ١٩٥٨ على ان تتسولى سكوتارية المحكمة اعسالان مساحب القسمان بقسرار الاحسالة وتاريخ المجلسة خسلال اسبوع من تاريخ ايسداع الاوراق سحاء الاجراء يهسدف الى توقسير الفسمانات الاسلسية المتهسم بتمكيف من الفساع عن نفسه وعن درء الاتهسام عنسه سرمتضي ذلك ان اغفسال اعسالان المتهسم اعسالان المسلمية قانونا والسمير في اهسراءات المحاكسة دون مسراعاة فتك الاجسراء المجوهسري يتسرق عليسه بطسلان المجراءات وبظسلان المسكم الذي يصسدر الابتقاله على هسدة الاجراءات المطلمسة .

ملخص الحكم :

ان اللسابت من الأوراق انه عقب ايسداع النيسابة الادارية اوراق: الدعسوى التلييسة وتقسرير الاتهسام حسد السسيد رئيس المحكسة الدعسوى او قابت سكرتارية المحكسة ١٦ من ابريسل سسنة ١٩٧٢ لنظسر الدعسوى و قابت سكرتارية المحكسة بخطسار المضالف المذكور بالكتساب رقم ١٩٧٧ المسؤرخ اول المحكسة باعترار احلاسه الى المحلكسة التادييسة وانه تصدد لنظسر الدعسوى جلسسة ١٩٠١ من ابريل سنة ١٩٧٧ حسن أن الجلسسة المحددة البيسان وبالجلسسة ١١٠ من ابريل مسنة ١٩٧١ على ما مسلف البيسان وبالجلسسة الذكورة لم يحضر المضالف وقررت المحكسة تأجيل نظس الدعسوى الى جلسسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٧١ لاعسلان المضالف عن طريق النيسابة المسلمة على آخر محسل معسلوم له ، ومن شم تسابت سسكرتارية المحكسة بتنفيذ القسرار المشار اليسه واعسلان المضالف يسمر ١٧٢ من ابريسل ١٧٢ أي مواجهسة المسيد وكيسل نيسابة الدي يا مصدار الحكم بجلسة ١٤ من ما و ونيها مسدر الحكم المطمون المساسة ١٤ من ما والا ونيها مسدر الحسكم المطمون المسلمة ١٤ من ما ولايا المسلمة والمسلمة ١٩٠٨ من المواصة والمسلمة ١٤ من ما و ١٩٧١ ونيها مسدر الحسم المسلمية وسيسه و المسلمة والمسلمة والمسلمة

ومن حيث أن المسادة ٢٣ من تقسون النيسابة الادارية رتم ١١٧ السنة ١٩٥٨ تنص في الفقسرتين الأخيرتين منها على أن لا تقسولي سسكرتارية المحكمة أعسلان مصاحب الشسان بقرار الاحسالة وتاريخ الجلسة خسلالا السبوع من تاريخ ابداع الاوراق — ويسكون الاعسلان بخطساب موصى عليه بعسلم الومسول » . وهدذا الإجراء يهددف الى توفير الشهاتات الاحساسية للمتهم بتكينه من الدفساع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه وذلك باعسلانه بقسرار الاحسالة المتفسسين بيسانا بالمخالف المسندة اليه وتاريخ الجلسة المحددة المحاكمت لم المخسور بنفسه أو بوكيل عند الجلسة المحددة الحاكمت المنافسات المخالف المالان المتفافل المالان المالانا المالان المالان المحراء الجوهري ، يتسرت عليه بطالان هسنده الإجراءات المحهدة دونا مراعات وبطالان الحيكم الذي يصدر الاجراءات المحهدة وبالمراعات وبطالان الحكم الذي يصدر الاجراءات المحهدة الإجراءات السلطلة .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان أخطسار المضالف بقسرارا الاحسالة بالكتساب رقم ٢٨٧١ المسؤرخ أول أبسريل مسئة ١٩٧٢ قد ذكرا به تاريخ جلسة المحاكمة غير التساريخ المصدد لها على ما مسلفه الايضاح ، فان هذا الاخطسار لا ينتج الره ولا يعتسد به ، كحسا أن المخساك في مواجهة النيسابة العسابة لا يجسوز اللهبوء اليه أعسان ان المخساك عنسوانا معلوما بالأوراق ، ولم ينبت تعسفر أعسالانه فيسه على النصو الذي نصت عليسه المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٠٧ فيسه على النصو والذي نصت عليسه المسادة ٣٣ من القسانون رقم ١١٠٧ المحسنة فان وتوعه المحسدة لنظسر الدعسوى غروريا وشرطا لمسمة المحاكمة فان وتوعه غير مصديح يتسرتب عليسه بطسلان جبيسع الإجسراءات التليسة لذلك غير مسحيح يتسرتب عليسه بطسلان جبيسع الأجسراءات التليسة لذلك بيا المحكم المطعسون فيه واعسادة الدعسوى الى المحكمة التاديبيسة للعابلين بوزارة المستاعة لتجسرى هسئونها يهها .

(طعن ١١٤١ لسنة ١٨ ق سـ جلسة ٢٤/١/٢٧١)

ثالثا ۔۔ الاعلان یکون فی محل اقامة الممان الیه أو فی محل عمله عمله بخطاب موصیعات، بعام وصسول

قاعسدة رقسم (۱۸۱)

: المِسسدا

عسلمل يقدم الى المحاكمة التلديبية - اعسلاته بطريق البريد ومقسا لحكم المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ المسسنة ١٩٥٨ - وجسوب البساع الاصول المتبعسة في قاتسون المرافعسات في شسان تسسليم الاعسلان - يتعسين أن يثبت تسسليم الخطساب المسومي عليه المتضمن للاعسلان عسلي الوجسة المتمسومي عليه في قاتون المرافعات .

مِلْحُص الحكم :

ان المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسانة الادارية والمحاكسات التلاييسة تقضى في الفقسرتين الاغسرتين الاغسريات التلاييسة تقضى في الفقسرتين الاغسران المسان منسبا الوسالة وتاريخ البلسسة فسلال السبوع من تاريسخ ايسداع الاوراق ويسكون الاعسلان بكتاب مومى عليسه بعسلم الوصسول) ولمسالا من هذا القسانون لم يتضسبن اصحاحا تقصسيلية في شسان تسليم الاعسلان المسار اليه لذلك يتمين الرجسوع الى الامسول المعالمة في هدذا شمان المنسان المنسان المنسلة في معدذا شمان المنسان المنسان المنسان المنسان المنسان المنسان المنسان المنابع المنابعات المنابعات ووفقا الاحكام اعلانها الى الشخص نفسه أو في موظنه وفيها يتعلق بالاشسخاص الشنابة الوزارة الخارجيسة لتوصيلها بالطسوق السياسية سواذا كان موطن معلوم في الفارح تتسلم المنسية الوزارة الخارجية لتوصيلها بالطسوق السياسية سواذا كان الموطن المعلن اليسه موطن معلوم وجب ان تشتهل الورقة على تضروطن المعلن اليسه غيرمعلوم وجب ان تشتهل الورقة على تضروطن معلوم له غي مصر او في الضارح وتسلم مصورتها النيسانة

_ ولا شك في وجوب اتباع هدده الأعسول في الأحوال التي يجوز
فيها اجراء الاعالان بطريق البريد وهذا ما كان ينص عليه قاتون
المرائعات مراحة في المائين ١٧ / ١٨ ونه تبل الفاء نظام الاعلان
على يد محضر بطريق البريد بهتنفي القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

— ونظرا الى أن الاعالان وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٥٨ يتم بطريق البريد غانه يتصين أن يثبت تسليم
الخطساب المسومي عليه المتضمن هذا الاعالان عملي الوجسه
النصوص عليه في قاتون المرائعات .

(طعن ١٦٢ اسنة ١١ ق - جاسة ١٦٢/١٩٦٧.)

قاعسدة رقسم (۱۸۲)

: 13 45

اعالن المسأل الى المحكمة التاديبية بتقرير الاسالة وتاريخ المسألة والريخة المداسة اجراء جوهسرى رسسم القسانون كفيسة تفسده وطريقسة المتحقق من انسامه سنص المسادة ؟٣ من قانون مجلس السعولة المسادر بالقسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٧ على أن يسكون الاعسلان في محسل اقامة المسان اليسه او في محسل عمله بخطسات موهى عليسه مصحوب يعسلم وصدول سد عسم الاعسلان أو الاخطسار على هسذا القصو يترتب عليسه وقدوع بطسلان في الاجسراءات يؤثر في الحسكم ويتسرتب عليسه بطسسانة و

مُلخص الحكم :

ومن حيث أن التسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ بشسان مجسلس المدولة قسد أورد في الفصل الثالث (ثانيا) من البساب الأول مسه سسواعد الاجسراءات أمام المحسكم التاديبية التي تضمينتها المسواد ٢٣ وما بمسدها ، ويبين مسن اسستقراء أحسكام هدده النصوص أنها متهدف الى توفسي الفسامات الاسلسية المهتهم للدفساع عن نفسه ،

وذلك بلحاطت علما بالمخالفات المنسوبة اليمه باعلانه بقسرار الاحسالة المتضمن لهما ، وبتساريخ الجلسسة المصددة لنظمر الدعوى ليتهمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة لابداء دفاعه وتقديم ما شد يعن له من بيسانلت وأوراق ، ولمتابعة سسير الاجراءات وما الى ذلك مما يتصل بصق الدناع ويرتبط بضمانة جـوهرية لذوى الشـان في الدهـوى التاديبيـة ، كما يستفاد كذلك من النصموص المذكورة أن اعمان المصال بتقمرير الاحسالة ويتساريخ الجلسمة أجراء جموهري رسم القسانون كيفيسة تنفيسذه وطريقمة التحقق من المسامه بأن نص في المسادة ٣٤ منسه على أن يسكون الاعسلان في محال اتسامة المعان اليه أو في محال عماله بخطاب موسم عليسه مصمحوب بمسلم وصمول ، كما نص في المسلاة ٣٨ منسه على أن تنسم جميسع الاخطسارات والاعسلانات بالنسسبة للدعساوي المنظسورة امام المحملكم التاديبية بالطريقية المتصوص عليها نمي المادة ٣٤ _ وذلك كسله للاستيثاق من تمسلم هسذه الاجسراءات الجوهرية ، ومسن ثم مانه يتسرتب على عسدم الاعسلان أو الاخطسار على هسذا النحسو الذي أوجبه التسانون وتسوع بطللن في الاجسراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليمه مطللته .

وهن حيث أن النسابت بالأوراق عنى النسازعة الملالة أن أعسالان الطاعن بتقرير الإصالة ، وبتساريخ جلسة ؟ من سسبتمبر ١٩٧٦، التي حدث النسابة النسابة الدارية عن تقرير الاصالة وهدو الاقسامة السندى التبتسه له النيسابة الادارية عن تقرير الاصالة وهدو من مدمون النسابة الدارية بالتعري عن محسل بالجلسسة المستويت النيسابة كلفت النيسابة الادارية بالتعري عن محسل التابتسه ، ما فادت النيسابة بجلسمة ٨ من ينساير مسنة ١٩٧٧ بأن التصريت اسسفوت عن عدم الاستدلال عليسة في العندوان المذكورة ، ومن ثم قسررت المحكمسة أعالنه عن مواجهسة النيسابة العسامة ، وعندها تم الاعسان على هدذا النصوا ولم يدخير الطماعن قسرت المحكسة بجلسسة ٥ من يونيسة مسسنة ولم يدخير المصاعى المحكسة بجلسسة ٥ من يونيسة مسسنة .

ومن حيث أنه كما تقدم يتعدين القضاء ببطلان الدحم المطموري فيسه وباعادة الدعدوى الى المحكمة التاديبية لوزارة الصناعة للنصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

(طعن ۸۹۸ لسنة ۲۳ ق ــ جلسة ۸۹۸ /۱۹۷۸)

قاعسدة رقسم (۱۸۳)

المبسسدا :

المسامل المقسدم للمحاكمة التاديبية يتم اعسلاته بطسريق البريد وفقسا لمحكم المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ - وجسوب اتبساع الأصسول المتبعسة في قانسون المرافعسات والتي يجسوز فيهسسا المسراء الاعسلان بطسريق البسريد - لعسسحة المحاكمة يجب الاستيثاق من تسسليم الخطساب المرسل الى المتهم نفسسه أو في معسل اقامتسا الى أهسد الاشسخاص الذين يجسوز تسسليم الاعلامات اليهم .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية نص مى الفقرتين الأخرين منها على أن : « تتولى مكرتبرية المحكمة اعمان صاحب الشان مقرار الاحسالة وتاريخ الجلسسة خسلال أسبوع من تاريسخ ايسداع الاوراق ـــ ويسكون الاعسلان بخطاب موصى عليه بعسلم الوصول » ولمساكان هسذا القانون لم يتضمن احكاما تفصيلية في شان تسليم الاعسلان المشار اليه لذلك يتعمين الرجوع الى الأصول العمامة في هذا الشمان المنصوص عليهما في قانون المرافعات ووفقا الاحكام المادتين ٢٢ ، ٢٢ من هسدًا القساتون يتمسين أن تمسلم الورقة المطلوب اعلانهسا الى الشخص نفسيه أو في موطفيه تماذا لم يوجيد الشخص المطلوب اعسلانه في بوطنه مسلبت الورقة الى احدد الانسخاص المنصوص عليهم في المادة ١٢ ولا تسك في وجموب اتبهاع همدة الاحموال الملتى يجــوز قيهـــا اجراء الاعـــلان بطــريق البــريد وهـــذا ما كان ينص هليسه قانسون المراغمسات صراحة في المسابقين ١٧ ، ١٨ قبل الفساء نظام الاعالن على يد محضر بطريق البدريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ غانه يتمين أن يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمين هذا الاعسلان الى المتهم نفسسه أو الى محل اقامته الى احد ممسن يجبوز أن تسلم الاعلانات اليهم وققسا لأحكام قانون الرافعات . وقد رسسم المشرع طريق التحتق من انهام الاعالان على الوجه الصحيح اذ أوجبت المادة ٢٣ المسار اليهسا أن يسكون هدذا الاعسلان بخطاب موصى عليسه بعلم الوصول - وعن طريق (علم الوصول) الذي يسرد من هيئة البريد الى سكرترية المحكمة التاديبية بعسد تسايم خطاب الى المرسل اليه يمكن الاستيثاق مها اذا كان الخطاب المنكور تهد سلم الى المتهم نفسه و في محسل اقامته الى أحد الاسمخاص الذين يجموز تسمليم الاعسلانات اليهم .

ومن حيث أن الطاعن يدعى أنه لم يعملن بقسر أر احالته الى المحاكمة التذييبة ولا بتساريخ الجلسة التي هددت لهذه الحاكمية

اما الوزارة فتدعى ان هذا الاعالان قد تم بانخطساب الذى ارسال.
البه من مسكرتيرية المحكمة التاديبية في 11 من اكتسوبر سسنة
1910 وتسسند التدليل على ذلك الى ما هدو ثابت في دفتسر المسادر
ودفتر الارساليسات المسجلة الخامسين بالمحكمة التاديبية .

ومن حيث أنه بالرجوع الى مصورة الخطف المذكور الرفقة بما الدعسوى التأديبية يبسين أنه ام يوجه الى الطامن في محل اقامته بل في مقسر عصله بمناطقة بني مصويف الطبية وقدد خيلا هذا المسلف من (علم وصحول) الخساص بالخطاب المسال اليه والني كان الشابت في دفاتر المحكمة التأديبية أن ذلك الخطاب قدد مصدر وسلم الى هيشة البسريد الا أنه ليس في الأوراق ما يفيد أنه سلم الى الطساعن ولم تقدم الوزارة (علم الومسول) أو أية ورقة أخسري تدلي على ذلك رغم تأجيل الطعن لهذا السبب من جلسة ٢٧ من فبراير مسنة ١٩٦٥ ورغم التمريح لها بتقديم هذا الدليل في قترة حجز الطعن الحكم .

ومن حيث أنه أزاء عسم شنوت ومسول الخطساب المؤرخ في 11، من اكتسوير سسنة . ١٩٦٠ الى الطساعن فاقه بذلك تسكون أجراءات الدعرى التاديبيسة تسد مسارت دون احاطته عليها بها حتى مسدر العسكم. ضسده في غيبته .

(طعن ٣ السنة ٨ ق - جلسة ٢٩/٥/٥/١١)

قاعسدة رقسم (١٨٤)

البـــدا :

المسادة ٢٤ من قانسون مجلس المسولة المسادر بالقسانون رقم ٧٧ المسانة ١٩٧٢ على قسلم كتساب المحكسة التاديبيسة اعسلان ذوى الثمان بقسرار الإحسالة وتاريخ الجلسسة في محسل اقسامة المسلن المساسية في محسل عمسله – السساس ذلك : توقسير الفسائلة الاسساسية للمسائل المدفساع عن نفسه ولدرء الاتهسام عنسه – الاعسلان اجسراء

جوهـرى اغفاله او اجـراؤه بالخائفة لحسكم القـانون عـلى وجـه

لا يتحقق مصه الفـاية منـه من شانه وقـوع عيب شـكلى فى اجـراءات
المحاكمة تؤثر فى الحسكم وتؤدى الى بطـالانه - المـادة ١٣ من قانـون
الرافعـات المدنيـة والتجـارية - اعـلان الاوراق القفـائية فى مواجهة
النيـانة المحـامة - منـاط صحته - يشترط أن يـكون موطن المـلن
النيـه غير ممـاوم فى الداخـل يجب أن يثبت أن طـالاب الاعـلان قـد
السـعى جاهـدا فى سـبيل التحـرى عن الموطن الراد اعـلانه والتعرف
على محـل اقامفـه وأن هـذا الجهـد لم يثمـر - مخالفـة هذا الإجراء
- بطــلان الاعــلان

ملخص الحكم:

المادة ٣٤ من القاتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشان مجالس السدولة والسذى تحسكم واتعسة النسزاع نتضى بأن يقسوم تسلم كتساب المحكمسة التأديبيسة باعسلان ذوى الشسان بقسرار الاهسالة وتاريسخ الجلسة في محمل اقامة المعلن اليسه أو في محمل عمله ، وحكمه هذا النص واضمحة وهي توغير الضمانات الاسمامية للممامل المتسدم الى المحكمسة التاديبيسة للدغاع عن نفسسه ولدرء الاتهسام عنسه وذلك باحاطته عنها بأمر محاكمت باعالنه بقرار احالت الى المحكسة التاديبية المتضمن بيان المخالفات المسوية اليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمت ليتبكن من الشول امام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للادلاء بمسا لديه من ايضساحات وتقسديم ما يعن له من أوراق وبيساتات لامستيفاء الدعموى واستكمال منسامر النفساع فيهسا ومتابعسة اجراءاتها وما الى ذلك مها يتمسل بحسق النفساع ويرتبط بممسلحة جسوهرية لسنوى الشسائن ، واذ كان اعسلان العسامل المقسدم المي المحكية تاديبية واخطاره بتاريخ الجاسة المسدد لماكمته اجسراءا جسوهريا غان اغفسال هذا الاجسراء او اجسراؤه بالمخالفة احكم القسانون على وجسه لا يتحقسق معسه الغساية منسه من شسانه وقسوع عيب شكلي في اجسراءات المحاكسة تؤثر في الحسكم وتسؤدي الي بطـــالته س ان تأسون المرافعات المدنية والنجارية وان كان قد اجساز من المتاثرة المسائرة من المسادة ١٣ اعسلان الاوراق المفسائية من مواجهسة النبابة العسائ الا ان منساط صححة هدا الاعسلان ان يسكون موطن المعسان البيه غير معسلوم من الداخل او المفسارج ما لا يتاتى الا بعد المسسنياء كل جهد من مسبيل المتحرى عن موطن المسراد اعلانه ولا يكفى ان تسرد الورقة بغير اعسلان ليسسبك المعسان البيه هدا الطسريق الاسستثنائي بل يجب أن يثبت ان طسائب الاعسلان قد مسمى جاهدا من تعسرف محل السابة المسراد اعسلانه وان هدذا المهد لم يثمر والاكان

ومن حيث أن الشبابت من الأوراق أن الطاعنة قد انقطمت عن المعلى
بدون اذن اعتبارا من ١٤ من نوفيبر سنة ١٩٧٩ عتب انتهاء الإجازة
الخاصة التي كانت منسوحة لها منذ ١٠ غبراير سنة ١٩٧٦ لمرافقة زوجها
المصار الى ليبيا ، واذ ثبت من التصريات الادارية أيضا أن المخكرة
كانت خارج البلاد وقت التصرى عنها ، لم تباذل جهة الادارة اى
كانت خارج البلاد وقت التصرى عن عنوانها بالخارج سواء بالاتمال
بالادارة وثائق السفر والهجرة والبنسية أو بالاستفسار عين فلك
بالادارة وثائق السفر الهجرة البنسة أو بالاستفسار عين فلك
محاكمته تم في مواجهة النبابة المسابة وقد خسلت الأوراق بها
عن اقابة الطاعنة بالخارج على الوجهة المسابلة الاتصرى
ينسد قيام جهمة الادارة بعمل تصريات جدية في سببل التصرى
عن اقابة الطاعنة بالخارج على الوجهة النبابة العالمة ،

ومن حيث أن تقرير الطعن وأن كان قد أودع علم كتاب المحكسة الادارية العليا بعد أكثر من ستين يوما من تاريخ مسدور الحسكم المطعون فيه الا أنه وقد استبان أن الطاعنة لم تعالى بأمسر محاكمتها على ما مسلف بياته وبالتالي لم تعام بتاريخ مسدور الحسكم المطعون فيه ولم يثبت من الأوراق علم الطاعنة بذلك الحسكم عى وقت مسابق على أيداع تقرير الطعن ومن ثم يسكون المطعن قسد أودع عن المعساد مستوفيا أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أنه لما كان الأصر ما تقدم وكثت الطاعنسة المذكورة. لم تعمل اعسلانا قانونيا بقسرار اهلاتها الى الحاكمة التأديبية ولسم تعفر جلسات المحكمة ومن ثم لم تتسح لها فرصسة الدفاع عن نفسسها فأن الصكم المطعون فيسه قد شسابه عيب في الإجسراءات تسرتب عليه الإخسلال بحسق المنهمة في الدفساع عن نفسسها على وجبه يؤشر على الصكم وتسؤدى الى بطسلانه الأمر المذى يتعسين معسمه الحسكم بالغسائه واعسادة الدعسوى الى المحكمة التأديبية بالمتصسورة لاعسادة بالغمسل فيها هو منسسوب اليها مجسددا من هيئسسة. الخسرى ،

(طعن ۲۲۲۳ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۱۲/۱۱/۱۲۸۱)

رامعا سدمتى يكون الإعسلان في مواههسة المليابة الملهة ممحيحا

قاعسدة رقبم (١٨٥)

المستنسدا :

ملخص الحكم :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المصادر بالتمانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقسوم قلم كتاب المحكمة التليبية باعالان ذوى اللهان بقرار الاحمالة وتاريخ الطسبة في محمل اقسامة الميان اليسه أو في عمله وحكمة هسذا النص والمسمحة ، وهي توفيي المضافات الاسمامية للعامل المقسد مي المحاكمة التاديبية الدفاع عن نفسه ولارء الاتهام علمه ، وذلك بالحاطت علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التاديبية المتحربة بيسائل بالخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المصددة الحاكمته ليتكن بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المصددة الحاكمته ليتكن من المسول المجاهدة بالمنسوبة المحكمة بنفسه أو بوكسل عنه للدلادة بما لديه من المسول المجاهدة بالمسلمة المصددة المحكمة بنفسه من المسول الماء المحكمة بنفسه أو بوكسل عنه للدلادة بما لديه من المسالة المحكمة بنفسه أو بوكسل عنه للدلادة بما لديه من المسالة المحكمة بنفسه أو بوكسل عنه المسلمة المحكمة بنفسه أو بوكسل عنه للدلادة بما لديه من المسالة المحكمة بنفسه أو بوكسل عنه للدلادة بما لديه بسن

[&]quot;(4 g = 78 p) ~

ايضاحات وتقديم ما يمن له مسن بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكبال عثناء رالدفاع فيها ومنابعة سبير اجراءاتها ٤ وسا الى ذلك مها يتصل بحق الدفاع ويرتبنط بمصلحة جوهرية لدوى الشان . وأذ كان أعالان المصابل القدم الى المحاكمة التلابيسة وأخطاره بتاريخ الجلسة المصددة لحاكمته اجراء جوهريا ٤ فان المضابل هذا الإجراء أو أجراؤه بالخلفة لحكم القانون على وجمه لا تتحقى مه الشابية منسه ٤ من شأته وقوع عيب شمكلي في أجراءات المحاكمية يؤثر في الحمكم ويؤدي الى بطالاته .

ومن عديث ال تانون المرافع المدادة ١٧ ابنه اعسان الاوراق القضائية المسائدة عن المسائدة من المسادة ١٧ ابنه اعسان الاوراق القضائية عني النسطية المجاهرة إذا كان موطن المعان اليسه غسير معسلوم ، إذ أن فلك ورد اسستثناء من الأصبل المسلم الذي رددته المسادة ٣٤ من قانسون مجلس السدولة سسائعة الذكر وهي أن يسكون اعسلان ذوى الشسان بقرار الإحسالة وتاريخ البلسسة عني محسل اتابتهم أو محل عبلهم ، ومن تسم عان الاعسلان عني مواجهة النيساية والأسر كذلك لا يصبح اللهسوء اليسه الا بعد القيام بتصريات كانيسة بقيضة للتقمي من مصل اتالية ذوى الشسان أو محسل عبلهم وعسم الاهتداء اليهسا ، ويتسرتب على مخالفة هدذا الإجسراء وتوع عيب شسكلي غي المسراءات المحاكسة يؤثر على الحكمسة يؤثر

ومن حيث أن الشبك على ما سسلف بيسانه ب أن الطساعن لسم يعسن أن المساعن لسم يعسن أعسانا متونيا للحضور أمام المحكسة التأثيبيسة بجلسستيها المتعددين في ٢٢ من اكتسوير و ١٥ من نوغبسر سسنة ١٩٧٧ والبست للكورتين .

ويما أن الطباعن قد أعلن بقدرار الإحدالة وبالتمسور لجلسة الم الله من ديسمبر سنة ١٩٧٢ في مواجهة النسابة المسابة بنساء على ما قسرره السيد رئيس النسابة الادارية بمحضر جلسسة ٢٥، من نوفهبسر مسنة ١٩٧٧ من أنه لم يستدل على القهسم واذ كان ما قسرره السيد

رئيس النسابة لا يعنى لاعسانه فيها قبل اعسانه للنسابة المسلمة عن مفسلا عن ان الواقع ينفيسه بهراعاة ان بحسل عبسل هسدا المسلمة عن معسوف وموضح بالأوراق ويقسرار الانهسام وكان من الجهاز تقسوقة اعسلانه فيسه ، كما ان التصرى عن الجهسة الادارية التي كان يعسل بها كان من شسانه ولا ريب الكشيف عن محسل المامل بقسوار وهو ما لم يقسم عليسه دليل من الأوراق ، عان اعبلان المسامل بقسوار الاحسانة وتاريخ الجلسسة المصددة لمحاكمته عن النسابة العسامة يكون والهسر كذلك قد وقسع باطلا ومن ثم يسكون الحسكم المطمون فيسه شد شسابه عيب عي الاجسراءات ترتب عليسه الاخسلال بحق هذا المقال في الدعم المناه عن الدعم المحمودة عن الدعم المناه على الدعم المناه على الدعم المناه عن الدعم المناه عن الدعم المناه على الدعم ويسؤدى الى بطائة ه

ومن حيث انه لما كان الأسر كبا تقسيم ، وكان الطماعات مقير ما سسلف بيمانه — لم يعان بقسرار احالته الى المحاكمة التاديبية ولم يخطسر بالجلسسات المصددة لحاكمته ، ومن ثم لم تتمح له فرمسة الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعموى بذلك لم تنهيا امام المحكسسة والتديية للمصمل فيها ، فأنه يتعمين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفحاء الحكم المطعون فيه ، وأعادة الدعموى الى المحكمة والتدييمة لاعدادة محاكمته والمصل فيها نسب اليه مجددا وحق حينة أضوى ،

(طعن ۲۸۲ لسنة ۱۹ ق - جلسة ۲۷/۱۲/۱۹۷۱

قاعسدة رقسم (١٨٦)

المِــــــذا:

المسادة ۱۴ من قاضون المرافعسات الدنيسة والتصبارية مسلكة العسائن الأوراق القضسائية في القيسابة العسامة أن يسكون موطن المعلق النيسة غير معساوم في الداخسال أو الفسارج سدادًا كان المعان اليسه مكان معساوم بالفسارج تعسين اعسالاته بالطسرق الدبلوماسسية سدا المسالات

المسوطة في مواجهة النسابة العمامة مع العملم بمسمكان عمسله. مالخسارج بقسم باطسلا – بطسلان الاعسمالان يؤشسر في اجمسرادات. المحاكم معلة ويسؤدي الى بطسلان العسكم .

ملخص الحكم :

ان تانسون المراقعات الدنية والتجارية وان كان تسد أجاز عن الفضرة الماشرة من المسادة ١٣ منه اعسان الأوراق التفسائية في النياجة العسامة الا ان منساط عسمة هسذا الإجراء ان يسكون موطن، المعان اليه غير معسلوم في الداخس أو الفسارج، اما أذا كان للمعان اليسه موطن معسلوم في الداخل فيجب تسليم الاعسان الى شسخصه أو غي موطنه على الوجسه الذي أوضحته المسادة الماشرة من هدذا القسادون وان كان له موطن معسلوم في الفسارج فيسسلم الاعسان للنيسابة العسامة لارمساله لوزارة الخارجية لتوصيسيله مالطسرق الدالمومامسية حسيما نصت على ذلك الفتسرة التاسيمة من المسادة ١٣ مسنة من المسادة ١٣ مسن ذات شيسانون ولد المسادي والمساوم في المناسوة من المسادة ١٣ مسن ذات شيسانون والمسادة من المسادة ١٠٠٠ مسن ذات شيسانون والمسادة المسادة ١٠٠٠ مسن ذات شيسانون والمسادة المسادة المسادة المسادة والمسادة المسادة المسادة والمسادة المسادة والمسادة وا

ومن حيث انه بيسين من مطالعة الاوراق ان النيسابة الادارية النت.

لمدة علين تنهى غي ٣١ من اغسطس سنة ١٩٧٦ اسستكبالا بالجزائر
جزئيسة سسابقة له بالمسعودية وبانتهاء مدة اعارته تقسم بالنهاس،
جزئيسة سسابقة له بالمسعودية وبانتهاء مدة اعارته تقسم بالنهاس،
طلب بحيبه اعتبار اعارته للجرزائر اعسارة جديدة وقدد تسم عرض
هدذا الالتهاس عملى الادارة المضمسة الذي انتهت الى ان اعسارته
كليسلة تسم عسرض طلب تجسديد اعسارة عسلي
كليسلة تسم عسرض طلب تجسديد اعسارة عسلي
السيد وكيل اول الوزارة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غرفض
نجيد الاعسارة له ولفطر بنلك عن طريق البعشة التعلييسة
بالجرزائر ونا كان الشابت ان قلم كتساب المحكسة التادييسة تمد قام
باعسلان المسكور بقرار احالته الى المحكسة التادييسة وبتساريخ
باعسلان المسكور بقرار احالته الى المحكسة التادييسة وبتساريخ
باعسلان المسكور بقرار احالته الى المحكسة التادييسة وبتساريخ
بالمحسة في مصل التابات هني مصر وعند نظر الدعسوي بجلسة
المحكسة المناسسة ١٧ من يونيسه سسنة ١٩٧١ لاعسلان المهم وتنفيسذا
منظرها لجاسمة ١٦ من يونيسه سسنة ١٩٧١ لاعسلان المهم وتنفيسذا
فهمذا القسوراة تلوير الانهام

وبالجلسة الذكورة في مواجهة النيابة العامة ، واذكان الشابت الأوراق أن الادارة كانت تعلم علم اليقيين أن المتهم كان معاراً للمهال بالجارائر ، فقد كان يتعلم علم اليقيين أن المتهم كان معاراً المدهال بالجارائر ، فقد كان يتعلم على أوجله الذي أوضاحته الفقارة الناسعة من المادة ١٦ من قانون المرابعة السابق الاسارة الليه يتعلم الاوراق الى النيابة العامة لارسالها الى وزارة الخارجية لتوصيلها له بالطرق الديلوماسية ، وبالتالي يكون أعالنه في مواجهة النيابة العامة وفقا لنص الفقارة المعاشرة من نلك المادة على النصو الدي تدم به قد وقدع باطلا ويكون المكم المطهون فيه قد شبابه عيب في الإجراءات تارتب عليه الاخالال بجاق المذكور في الدناع عن نفسه عالى وجمه على وجمه وثور في المحالة ويقار في المحالة ويردي المن بطالاته .

ومن حيث انه إلى كان ما تقدم وكان المصال على ما سلك البيانة حلم يممان بقسرار احالته الى المحاكمية التأديبية ولم يغطر بعلامات ححاكمته ومن ثم لم تتسع له فرصت الدفاع عن نفسيه وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا امام المجكمة التأديبية للقصل فيهيا فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم المطعون فيهيه واعادة الدصوى الى المحكمة التلديبية بالتمسيورة لاعادة الدعول الفصل فيها نسب اليه مجددا من هيئة الحرى .

(طعن ۷۹۲ اسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۲۰/۱۰/۲۸) .

قاعبدة رقبم (۱۸۷)

: 13 41.

عسلم الجهة الادارية المنصة للإجازة الخاصة بسنون مرتب الزوجة لرافقة زوجها الذي يعبسل بدولة عربيبة بمحسل القسامة المسوطف المصرح له بالإجسازة امر مفتسرض ما لم تقسم الجهسة الادارية النياسل على عكس ذلك ساذا خلت الاوراق من دايسل ينفى علم الجهسة الادارية بمحسل اقسامة الدعيسة المصرح لها ببرافقة زوجهسا فسان

اعتلانها بقرار الانهام وبجلسة المحلكمة في مواجهة النيسابة المسابة يسكون اجراء باطبالا عديم الأثر قانونا بطبالان الاعالان ويسرته عليمة بطالان الحسكم الطعون فيه المسلم بالفاء العسكم المطعون فيه المسلم بالفاء الدعموي الى المحكمة التاديبية للفصل قيه من هيئة الضرى م

ظخص الحكم :

ان الطعن يقسوم على ان الحكم المطعون غيه شسابه البطالان.
قصدم اعسلان النهسة بتقسرير الاتهسام وبجلسسة المحاكسة اعسلانا
قلاوتيما مسحيحا ، اذ تم هذا الاعسلان في مواجهسة النيسابة العسابة
يحجية انه لم يسستدل على محسل اقابتها ، مع ان اللسابت من الاوراق.
أن المسيدة المحكورة قد حصسات على اجسازة خامسة بدون مسرتبه.
لم الققة زوجها الذي يعبل بالمسعودية ، الأمر الذي يتفسح منه
قان لهما موطنما معسلوما بالخمارج كان يقصين اعلانهما غيب بالطريق
الاطريق، وكان في امستطاعة النيسابة الادارية التوصيل الى معسرفة ...
قلك المسوطن بالانصسال بالجهسة الادارية التوصيل الى معسرفة ...

وبن حيث أن حسدا النعي على محسله ، أذ جسرى تفسياء هسدة.

المحكمة على أن علم البهبة الادارية المتحة للإجسازة الخاصسة بسدون محرتب بمحسل اقسامة المساوطات الذي مرحت له الجهبة المذكورة بتسلك الإجسازة أمر مفتسرض ما لم تقسدم الجهبة الادارية الدليسل على المكس واذ خلت الاوراق مما ينفي عسلم الجهبة المذكورة بمحسل اقسامة المسيدة المسعودية المصرح لها بمرافقة وجهبا هناك عان اعلانها بتقسرير الاتهام وبجلسة المحاكمة لمي مواجهة النسابة العسامة يسكون أجراءا باطسلا عسديم الانسر تانسونا وفائك هو ما اسستقر عليه تفسياء هيذه المحكمة .

ومن حيث أنه قد ترتب على بطالن هذا الاعالن ان السيدة.

المستكورة لم تعسلم بلجراءات المحاكمة ولم تهسكن بذلك من ابسداء دفاعها في الاتهشام المستكن المعسون فيسه اذا في الاتهشام المستكرة بالطسلا بخورة) ومن ثم يتعسين للمستكم بالفسائه واعلاة الدعسوى الى المحكمة التلدييسة للعالملين بوزارة الدسكم بالفسائم واعلاة الدعسوى الى المحكمة التلدييسة للعالملين بوزارة التربيسة والتعليس للقصل فيها مجسدا من هيئسة الخسرى .

﴿ طعن ٤٠ استة ٢٥ ق سبجلسة ١٩٨٣/١١/١٩)

خامسا ــ حضور المُتهم ليس لازما لمحكمته تليييا ما دام قد اعلن او اهيم علما بالدعوى الالييية

القاعيدة رقيم (١٨٨)

حسق النصاع - حضور المهم الحام المحكسة التاديبيسة وتلجيل القفسية في مواجهة - تخلفه عن الحضور بالجلسسات التاليسة - لا موجب لاعالمته بموعد هذه الجلسسات عدم جسواز الاحتجاج بعدم استماع دفاعه .

ملقص الحكم:

اذا كان الشابت من الأطلاع على ملف الدصوى التأديبية ان النهم قسد حضر أمام المحكمة التأديبية بجلسة ٢٨ من يونيد سنة ١٩٦١ وتاجلت الدصوى لجلسة ١٩ من اكتصوبر سسنة ١٩٦١ لاعسلان المنهم الاخسر وفي هسذه الجلسة حضر المنهم الطساعن وتأجملت المحاكمة لجلسة ١٥ من نوفيبسر سسنة ١٩٦١ لاعسلان المنهم الول وفي الجلسمة ١٥ من نوفيبسر سسنة ١٩٦١ لاعسلان المنهم الدعسوى للدحكم لجلمسة ١٨٦ من نوفيبسر سسنة ١٩٦١ وفيها صدر الدعم المطمون فيه وفي هسذا الاستعراض ما يقطم باعسلان المتهم المحضون فيه وفي هسذا الاستعراض ما يقطم باعسلان المتهم المحضود والم المحكمة التأديبية وعلمه بجلمسات المحاكمة وكونة قسد نخلف بعد حضوره المام المدكمة في الجلمسات التأليب وحدود في وجبوب اعسلان لا يعنى وجبوب اعسلانه لكدل جلمسة تصدد ها ما دام التأجيل قسد صدر في واجهته وما دام الما المتاسية الى اخسرى ومن ثم غاذا ما تظافى عن الحفسور في الجلمسات بعسم جلمسة الى الخسرى ومن ثم غاذا ما تظافى عن الحفسور في الجلمسات بعسم جلمسة الى الخسرى ومن ثم غاذا ما تظافى عن الحفسور في الجلمسات بعسم جلمسة الى الخسرى ومن ثم غاذا ما تظافى عن الحفسور في الجلمسات التنافى بعدم بطسمة الى المحتجمان الم عالم بهما غائم لا يقبل بفسه الاحتجماع بعسم

مسماع دفاعه ما دام كان ذلك ميسرا لسه ومتساحا أمامه ولسم يفعسل
وبالتساني تسكون المحاكسة تد نعت مسحوحة وفق القسانون ،

(طعن ۱۲۷ لسنة ۹ ق ـ جلسة ۲۲٪۲٪۱۹۹۲)

قاعسدة رقسم (١٨٩)

البيدا:

اذا كان التابت ان الماهل المصال للمحكهة التلديبيسة قد المنط علمها بالدعسوى التاديبية القسامة ضده واعملن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها وكانت المسبل مسرة امامه المضسور بنفسه او يركيل عنه المدفع ما اسمند المه ومع ذلك لم يسمع الى متابعة المسمى اجراءات هذه الدعموى ولم ينشط لابداء اوجه نفاعه المنه لا ضمي على المحكمة التلديبية ان هي سمارت في نظر الدعموى وفصلت فيها في غييته الساس ذلك ان المستفاد من احكام المواد عجم ١٩٠٥، ٢٩ ، ٢٧ ، ١٠ المقان رقم ٧٤ لسمية ١٩٧٧ بشمان مجلس المنادوة ان حفسور المنهم جالسات المحاكمة ليس شرطا لازما الفصل أي الدعموى وانهمنا يجموز القدمل فيها في غييته طالما كانت مهياة لذلك وكان المتهم قد اعان بقرار الاحمالة وبتساريخ الجالسة للتي عينت انظرها الوسميلة التي رسمها القسانون و

مُلخص الحكم :

ان الشابت مى الأوراق ان الدعسوى التأديبية مى الخصوصية المائلة قدد أثيبت إول ابرها امام المحكمة التأديبية لوزارتي النقسال والمواصلات حيث قيدت مى حدولها برتسم ٨٥ لسسنة ١٥ ق وقد عين لنظرها المام هذه المحكمة جلسسة ٣٣ من يونيه سسنة ١٩٧٣ وننيها حصر اللهم (الطاعن) وقسرر أنه يعمسل بهيشة السريد بالمتقاريق وطاب أو خلا لملاطسلاع وتقديم مذكرة بدناعه ٤ ونني لهاية المحلسة قرر المسيد رئيس المحكمة احسالة الدعسوى بحالتها الى

المحكمة التلبيبة بمدينة المنصورة للاغتصاص ونفاذا لهدذه القسرار أحيلت الدعسوى الى المحكمسة التأديبيسة بالنصسورة حيث قيدت في جدولها برقم ٨٤ لسنة ١ ق وعين لنظرها المالهما جلسة المسابع من أكتسوبر سنة ١٩٧٣ واعلن المتهم بتساريخ هده الجلسسة في الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واذ تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسمة فقد ارجات المحكمة نظر الدعوى الى جلسة ٢١ من اكتروبر مسنة ١٩٧٣ وكسلفت النيابة الإدارية اعسادة اخطسار المتهسم وني الحادي عشر من اكتسوير سسنة ١٩٧٣ تلقت. المحكمة التأديبية المتقدمة من المتهم كتاب ابان فيه أن الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن اخطاره بجلسة السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ المسار البع لم يصله الاني اليوم ذاته المعين لنظر الدعوى التاديبية المتسامة ضده الاسر الذي لم يستطع معسه حضور هذه الجلسية ، وأضيف أنه قد علم أن الدعبوي قد حجيزت للحيكم لجلسة ٢١ من اكتروبر سفة ١٩٧٣ دون أن يتمكن من الاطلاع وابداء دفساعه وانتهى المتهسم الى طلب نقسح بسلب المراقعة عي الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره تبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدفاع عن نفسه ، وبجلسبة ٢١ من اكتربر سينة ١٩٧٣ حيث تخلف المتهم ثانية عين الحضور قررت المحكسة استدار الحكم في الدمسوي بجلسية } مسن نوغبسر سننة ١٩٧٣ مسع التصريح بالاطسلاع وتقديم مذكسرات خسلاله أسبوع ، وفي هدده الجاسسة الأخيرة صدر الصكم الطعين في غيبة المتهسم واذكان البادى بجالاء من الاسستعراض سسالف البيان أن المتهم (الطاعن) قد أحيط علما بالدعوى التاديبية المتالة ضده كما اعطن بتدريخ الجلسة التي عينت لنظرها سواء امام المحكمة التأديبية لوزارتي النقل واللواصلات أو اسمام المحكمية التأديبيسة بالمنصورة التي أحيلت للاختصاص وان السببل كانت ميسرة أمامه للحضور امام هذه المحكمة الأخيرة بنفسه أو بوكيال عنه النفسع ما أسسند اليسه ودرء المسساطة عنسه بيسد انه لسم يسسع المو متابعسة سسير اجراءات هدده الدعسوى ولم ينشسط لابداء اوجه دفاعة.

مها وتقديم الأدلة والبراهين التي تشهد على براءة سماهته مهمة نسب اليه - اذ كان الأسر على ما تقدم - امن شم لا ضم على المحكسة التأديبية أن هي سسارت في نظير الدعموي على الوجيه بادىء الذكر ومصلت ميها مي غيبت أذ المستفاد من استقراء احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشان مجالس الحولة الواجب التطبيق في الخمسوسية الطروحة أن حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما _ للفصل في الدعموي وانها يجوز الغصل فيها في غيبت طالا كانت مهيأة لذلك وكان المنهم تسد أعان بتسرار الاحسالة وبتساريخ الجاسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسيمها التانون ، ولا وجه لما أثاره التهم (الطياعن) من أن المحكمة لم تخطره بالجلسة ومن ثم نوتت عليه نرص الدنساع عسن نفسه ذلك أنه فضلا عن أن وأقع الحمال لا يسانده أذ الشمايت باتراره أنه قد أعان بتريخ الجلسة التي مينت لنظر الدعري وهو السابع من أكتسوير سنة ١٩٧٣ ولئن كان مسحيحا أن هسدا الاعسلان قد بلغه متأخرا في ذات يرم الجاسسة فقد كان لزاما عليسه أن يتابع سواء بنفسه او بوكيل عنه سير اجراءات الدعسوي التأدسية المتهامة ضده الى أن يفصيل فيها أذ ليس ثهبة ما يبازم المحكهة بأن تخطره بكل جاسة حديتها لنظر هذه الدمسوة بعدد ذلك طالما سيسارت الدعسوي سيرها المعتساد من جلسية الي اخرى ، وأذ كان المتهم قد قصر فيما هو وأجب عايه وكان ذلك متاحا له فين ثم لا يقبل منه المجماج بعدم سماع دفاعه وبالتسالي تكون محاكبت شد تبت مسحيحة وققسا للقسانون .

(طعن ٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/١٥/١١/١٥)

قاعسدة رقسم (۱۹۰)

البـــدا :

المسادة ٢٤ من مقسون مجلس السدولة رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ سـ
اعسلان المسامل بقسرار الاحسالة للمحاكمة القاديية وتاريخ الجلسسة والمخالفسات المسسوية السه سرمتي نسم الاعسلان فقونا فأن حفسسون

المنهسم جاسسات محاكمته ليس شرطا لازما للقصسل في الذعسوي •

خلفص الحكم :

ان المادة ؟٣ من تانون بجلس الدولة المسادر بالتمانون رقام ٧٤ لسسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقسوم تلم كتاب المحكمة باعالان نوى الشان وحسار الاحسالة وتاريخ الجلسة في محل اللهة المسان اليه أو في محل عمله ، وحكمة هذا النص واضاحة وهي تونسي الضائلة الاسامل المقام الى الحكمة التاديبية للدفاع عن نفسه ولارء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بالمر محاكمته باعالانه والدء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بالمر محاكمته باعالانه المناسوية اليهام المحكمة التاديبية المتضافة بيانا بالخالفات المناسوية اليهام وتاريخ الجلسة المصددة لمحاكمته ، ليتمان بالمناسفان المشاولة المناسوية المناسوية المناسفة أو بوكيال عنه للالاء بما لديه من المساحات وتقديم ما يعن له من بياشات وأوراق لاستيفاء الدعموي واستحكال عنام المخاصة المناسفة المناسفة

ومن حیث أن الثمایت علی ما سملف بیاته أن الطاعن أعملن المالات علی ما سملف بیاته أن الطاعن أعملن المالات مرات بتاریخ كل جلسة حددت لماكیت > كسا أعملن بتك الاعلانات وتقریر الاتهام الموجود ضده > وقد تسلم الطاعن تلك الاعلانات وتقریر الاتهام المرفق بها > غین ثم یكون تعد أعملن اعملانا مصدیدا ولا ضمير علی المحکمة أن هی سمارت عی نظر الدعموی وغیسه .

(طعن ۱۷۱ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۲/۱۹۸۳)

القـرع النــالث ســقوط الدعــوى التلدييــة اولا ــ الأوضــاع التشريعية أيعــاد ســقوط الدعــوى التادييــة

نصت المسادة ٩١ من قانسون نظهام العاملين المدنيين بالدولة الحالى بعدد استبدالها بالقسانون رقم ١٩٥ لسسنة ١٩٨٣ على اته :

« تسمقط الدعوى التاديبية بالنسمية للعمامل الموجمود بالخدمة بمضى ثلاث مسنوات من تاريخ ارتحاب المخالفة .

وتنقطع هذه المسدة باى اجراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهام المالكمسة وتسرى المسدة من جسديد ابتداء من آخر اجسراء .

واذا تمدد التهدون غان انقطاع المدة بالنمسية الأحدهم يترتبه عليه انقطاعها بالنسسية للباتين ولو لم تكن قد اتضدت مسدهم. اجراءات قاطمة للمدة •

وسع ذلك اذا كدون الفعال جريسة جناتية فلا تستط الدعوى التاديبية الإبساء

قاعسدة رقسم (۱۹۱)

: المستدا :

المسراحل التشريعيسة التي مسرت بهما احسكام سسقوط الدعسوي التلايبيسة بدءا من القسانون رقسم ٢١٠ لمسسنة ١٩٥١ وحسني العمسال بالقسانون رقسم ٧٧ لمسسنة ١٩٧٨ – اتجساء المشرع تمريجيسا الى تقمير مدة السقوط - تسقط الدعوى التلايية بعضى سنة من تاريخ أخسر اجسراه قاطع لتقسادهها .

ملخص الفتوى:

ان المشرع لم يتنساول سعوط الدعسوى التاديبيسة بالتنظيم الا ضى ١٩٥٢/٨/٤ عندما أصدر القدانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بانشداء مجلس تأديبي لحاكمة الموظفين عن المخالفات الالية فلقد قضي في المسادة ٢٠ من هـذا القسانون بمسقوط الدعسوى في المخالفسات الماليسة بمضى خسس سنوات من تاريخ وتسوع المخالفة وتسرر انتطاع هده المسدة بأى اجسراء من اجسراءات التحقيق او الاتهسام او المحاكمسة مع سريان مدة جديدة ابتداء من آخر اجراء من تلك الإجراءات ولتد بتى الوضيع على هذا الحسال بمي ظل العبسل بالتسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ الى أن مسدر التسانون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧. السذى عدل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فأضاف اليمه المادة ١٠٢ مكرر التى قضت بعدم سحقوط الدعوى التأديبية في جميع المخالفات مسواء كانت ماليسة أم ادارية طوال مدة وجود الموظف بالخصدمة وستوطها بمنى خبس سنوات من تاريخ تسرك الخدمة ، ثم عساد المشرع مسرة اخرى الى مبدأ تقساهم الدمسوى التاديبيسة النساء الخدمة عنسدما اصدر القسانون رقم ٦٦ اسسنة ١٩٦٤ الذي قرر في المسادة ٦٦ مستوط تلك الدموى بهضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس الباشر بوتسوع المخالفة وانقطاع تلك المدة باي اجسراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وسريان مدة جديدة أبتداء من آخر اجراء قاطع للتقادم ، واستمر المشرع في اعتناق مبدأ تقسادم الدعموى التأديبية في القسانون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ بيد أنسه اتجسه لأول مسرة الى تحسديد مدتسين للتقسادم وذلك في المسادة ٦٢ من القسانون اذ قسرر استقاط الدعسوى بمضى سنة من تساريخ عسلم الرئيس بالخالفة أو شالك مستوات من تاريخ ارتكابهما أي المعتين اقسرب مع انقطاع تلك المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحتيق أو الاتهام أو المماكسة الا آنه لم يحدد أي المدتين تبدأ من جديد بعد الانقطاع

واضد الشرع بذات الجحم من المسادة ٩١ من التسانون رقم ٧٧ لمسنة المهد المنطسام المسامين المدنيين بالدولة الممسول به حاليا منص من تلك المسادة على أنه « تسمقط الدمسوى التاديية بالنسسبة للمسامل الموجدود بالخدمة بمغى سسنة من تاريخ علم الرئيس المساشر بوتوع المخالفة أو تسلات سنوات من تاريخ ارتكابها أي المسدنين السرب وتنقطع هذه المدة باي الجراء من جسراءات التحييق أو الانهام أو المحاكمة وتسرى المسدة من جديد ابتداء من آخسر الجراءة .

وهاصل ما تقدم أن الشرع عندما أتجه في القانون رقم ١٣٢ السينة ١٩٥٢ الى تقسرير مبدأ سيقوط الدعسوى التأديبية قصر اعسماله نفي بداية الأمسر على المخالفات المالية وحدد له مدة واحددة مقدارها خمس سنوات قابلة للانقطاع تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة ، وبعسد فتسرة من التطبيسق منع القسانون رقم ٧٣ لسسفة ١٩٥٧ تقساهم الدعوى التاديبية في المخالفات جبيعا سوواء كانت مالية أو أدارية النساء الخدمة وتسرر تقادمها بمضى خمس سنوات من تاريخ تسرك الخسمة ثم عساد مرة اخسرى في التساتون رتم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ الى اعتفساق مبدا سمقوط الدعوى النساء الفدية وحدد لذلك مدة واحسدة مقدارها ثلاث سنوات تقبسل الانقطاع واسستمر الشرع مي اعتناق هذا البدائي القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ والقيانون رقم ٧٤ لمصنة ١٩٧٨ الا أنه حدد محتمين للمستوط تنصدأ أولهما وقدرها سمنة من تاريخ علم الرئيس البساشر بالمخالفة وتبدأ الأخرى وتسدرها ثلاث مسنوات من تاريخ ارتكابهما وقسرر سريان اي المدتين التحرب ، كها قدر انقطاع المدة بأى أجراء من اجراءات التحقيق الو الاتهام أو المحاكمة ، وإذا كان المشرع لم يحدد أي المدنين تسرى من جديد بعد الانقطاع الا أنه يبين من تتبع المراحل التشريعية لتسواعد سنسقوط الدعسوى التأديبية أن المشرع أتجسه تدريجيا ألى تتمسير مسدة سيتوطها ، نعصد أن كانت خيس سينوات تبيدا خلال الخدية أو بعدها حعلهما ثلاث سننوات ثم حدد مستين لتسرى أيهما

اقسرب ومن ثم غان مريسان بدة قسدرها سبنة بعسد الانقطاع يتفسقر مع قصد المشرع المسبقاد من تتبسع المراحل التشريعيسة التي مسر بهساد مستوط الدعسوي التاديييسة كها وان تحديد الشرع لمستين تبدأ والهها من تاريخ علم الرئيس المسائم بالمخالفية وتبدأ الاخسري مسن. تاريخ وقدوع المخالفية بيسطر الربط بين سريسان كيل مسن المستين بالمخالفية المستين المستين المستين المستين على مسئة في كل حسالة يتهسل فيهما علم الرئيس بالمخالفية قسلا يجهوز في مشل هدده الصالة الموسلة وعليه تقادم قدرها شلات سسنوات في مشل هدده المسالة المهاكان قطع وسدة التسادم الذي تبسدا مسن تاريخ وقدوع المخالفية لمدة ثلاثة سسنوات يتم بلجسراء من اجسراءات تاريخ وقدوع المخالفية في المدة الذي تبددا بعدد قطيم التقالف علم المدة الذي تبددا بعدد قطيع التقالف علم يتعسين بالخالفية في المدة الذي تبددا بعدد قطيع التقالم يتعسين الرئيس بالخالفية في المدة الذي تبددا بعدد قطيع التقالم يتعسين الرئيس بالخالفية وليس شلاك مسئوات و

لذلك انتهت الجمعية العبومية لتسمى انفتوى والتثريم. الى ان الدعموى التأديبيسة تسمقط بهضى سمنة من تاريخ آخر اجسراء. قاطعم لتقاديهما .

(ملف ۲۲/۲/۲۹۷ ـ جلسة ۲۱/۱/۱/۱۸۱۱)

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

المستداث

 السياس ذلك القياس على ما نقض به الفقيرة الرابعة في المسادة الرابعة من السيادة الرابعة من السيادة الرابعة من المسادة التبايية والتجارية رقم ٧٧ لمسانة ١٩٤٩ والفقيرة الثانية من المسانة ١٩٢٩ والفقيرة الأولى المسانة ١٩٦٨ والفقيرة الأولى من المسادة الثانية من القصادن المسادة ١٩٦٨ والفقيرة الأولى الدعسوى التابيية الذي عباد المشرع واسبتحدته في المسادة ٢٦ من القسادن رقم ٢٦ لمسانة ١٩٦٤ بنظام العاملين المسدولة لا يبدأ حسساب مدة سريانه بالنسسية المخالفات التي وقعت قبسل تاريخ المهمل به الا من تاريخ نفاذه في الربخ العهمل به الا من تاريخ نفاذه في الربولية سسنة ١٩٦٤ م

ملخص الحكم :

ان الثابت من تقصى المراحل التشريعية في شبان الدعدي التاديبية أن المرسسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الضام بانشاء يحلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المستولين من المخالفات المالية ، استحدث في المادة ٢٠ منه حكما جمديدا بمسقوط الدعوى التاديبة بهضى خمس سينوات من تاريخ وقسوع المطالفة لم يسكن مقسررا مسن قيل القدوانين التي تناولت الدعوى التأديبة التي ما كانت تسقط عن الموظف مهما طسال الأمد وطالما كان الموظف في المدمة وقد عسدل المشرع عن هسدا النهج في القسانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعسديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظمام موظفى الدولة نقضى بعدم ستوط الدعدوى التلابييسة المتعلقة بالمخالفات المالية والادارية على السواء وذلك بالنسعة للموظنين طول مدة وجـودهم في الضعهة أذ نص القـانون رقم ٧٣ لسـنة ١٩٥٧ المـنكور في المسادة الثالثية منسه على الغساء المرسسوم بقسانون رقم ١٣٢ ليسسنة ١٩٥٢ والمشمار اليمه واضماف الى القمانون رقم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ المادة ١٠٢ مكررا نصها « لا تسقط الدعوى التاديبة بالنسبة الى الموظف بن طول مدة وجودهم في الضدمة لأي سبب كان . . . »

ثم عباد الشرع واحدد بعبدا سحوط الدعوى التلاييبة بعضى المددة المسادر المنس في المسادر المنس في المسادر المنس في المسادر المنس المسادر المنس المسادر المنس المسادر وقم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ على أن تستقط الدعسوى التاديبية سربالنسبة أن لم يتسرك الفسمة سبعض ثلاث مسنوات من تاريس علم الرئيس المسائر بوقسوع المخالفة ، والتسزم المشرع في المسادة ٢٦ مس نظام العسلين المدنيين بالدولة المسادر بالقسانون رقسم ٨٨ لمسنة عما المنسلون المنسلون المنسلون المنسلون المنسلون المستوط الدعسوى التاديبية تهما للتساريخ البذى اخذ به المشرع بدءا لسريان مسدة المستوط ٤ المضادية واحدة من تاريسخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة واحدة من تاريسخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة واحدة من تاريسخ ارتكابها أي المدسين القسري .

ومن حيث أن ما نص عليه التسانون رتم ٧٧ اسنة ١٩٥٧ المسار المياب من عسم مستوط الدعسوى التلايبية بالنسسبة الى الوظه بن طلول مسدة وجسودهم في الخسفية يعتبر سالي ما جرى عليه تشاء هدده المحكمة سن الأهلكام المتعلقة بالنظام المسام ومسن شم يسرى بائسر حسال وبسائرة على ما وقسع من مخالفات لم تسستط بعضى الخيس سنوات عليها في المسادة ٢٠ من المرسسوم بتسانون رقم ١٩٧٢ ليسنة ١٩٥٧ النه المسلك .

ومن حيث أن الأمسل أن التساتون أذا استحدث ميمادا بتتسادم الدعوى التأديبية مان هسذا الميساد لا يبدا في السريان الا مسن تاريخ الممسل بالتساتون السدى استحدث هذا الميساد وذلك قيامسا عسلي ما تقفى به الفقرة الرابعة من المسادة الرابعة من تأنسون المسادة الأنهمات المدنية والتجسارية رقم ٧٧ لمسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المسادة المناتية والتجسارية رقم ٧٧ لمسنة ١٩٤٩ والفقرة ورقم ١٩٠٣ لمسنة ١٩٤٨ والفقرة الأولى من المسادة الثانية من التأتون المسادة الثانية من التأتون المستدة ١٩٤٨ والفقرة الأولى من المسادة الذي عساد المستود المستدنة في المسادة ٦٦ من تسانون رقم ٤٦ لمسسنة ١٩٩٨ التي عسالة المناقعة الذكر لا يبددا حسساب مدة مرياته بالنسمة المخالفات التي

وقعت تبـل تاريـخ المهـل به الا من تاريـخ نفساده هي أول يوليـة مـــنة ١٩٦٤ ٠

ومن حيث أنه لما كان الأمسر كما تقسدم وكان المطعسون ضسدهم من الماماين المدنيين بالدولة المنينام يتسركوا الخصمة بعد ، وكانت المخالفات المنسوبة اليهم مسواء اكانت ماليسة او ادارية تدوقعت في عابي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ولم يكن بذلك قسد مضى عليها في } مسن ابريسل ...نة ١٩٥٧ ... تاريخ العمل بالتانون رقام ٧٧ لسانة ١٩٥٧ الشار اليه - خيس سنوات ، فإن الدعاوي التاديبية لا تكون عهده الشابة قد سقط الحق في اقامتها طبقا لأحكام اللاة ٢٠ من الرسوم بتسانون رتم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ولا يلحقها ثمة سنوط غي ظلل سريان القسانون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ الذي انتهى العمسل به مِن أول يوليسة سمسنة ١٩٦٤ تاريبيخ نفساذ التسانون ٤٦ لسسنة ١٩٦٤ سالف النذكر النذي استحدث ستوط الدموي التاديبية بمغم المدة على غير ما كان يقضى به القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وترتيبا على ذاك ببدا سريان ميعداد ستقوط الدعوى الذي قضت عليمه المادة ٦٦ من نظمام العماملين المدنيين بالمحولة المسمادر بالقمانون رقسم ٢٦ لسمنة ١٩٦٤ اعتبسارا من أول يوليسة سمنة ١٩٦٤ وليس من تاريخ سابق عليه على ما ذهب اليبه الحكم المطمون فيه .

(طعن ١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٥.)

قاعسدة رقسم (۱۹۴)

1 12 41

ويعباد نقسادم الدعبوى التلاييبة لا يبدا في السريان الا مسن تاريخ العمل بالقساتون الذى استحدله — للمحكمة التلاييبة أن تستعير من اهسكام القسوائين ما ينسلام وطبيعية المسلاقة المعروضية عليها بما يضمن حسن سسي المسرافي العسامة — لا السزام عليها في ان تسستعير اهسكام قانون دون قانسون آخسر — عسستم اعمال مبددا تطبيسق القساتون الأصساح للمتهم في مجسال نقسادم الدعوى التاديبية .

بلخص الحكم :

ان التساتون اذا استحدث ميهاد لتتادم الدعدوى التاديبة فان هدذا الميهاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العجل بالتسانون السدى استحدث الميهاد وذلك تباسا على ما تقضى به الفقسرة الرابعة من الميادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات الدنيسة والتجارية رقم ۷۷ لمسنة ١٩٤٩ والتي تفص على انسه (تسرى المواعيد التي الستحدثها القسانون من تاريخ العجل به) كما نصت الفقسرة الاولى من الميادة الدانية من التسانون المهدل به) كما نصت الفقسرة نمت على انه أو أذا السرر النس الجديدة من وقت العجل بالنص الجديد) النص القديم سرت المحدة الجديدة من وقت العجل بالنص الجديد) وبديهي أن هذا الحكم واجب التطبيق على حيالة استحداث بدة تقيادم لم تكن مقسررة من تبيل المسلا ، وهذا كيله تطبيعة لمبدؤ عسم سريان القيانون على الملفى ، والقبول بغير ذلك يبؤدى المي سستوط الدعيوى التلاييسة بعضى خيس سينوات عليها قبيل مسدور القيانون وهو ما لا يجدوز القبول به وما يتجاني مح المنطسيق.

وهذه المحكية لا ترى ثهة تعارضا بين هذا المحكم المذى تحرى الأخذ به في مجال تقادم الدعوى التأديبية وما مسبق أن تقضت به من استعارة بعض الحكام القانون الجنسائي في مجال الدعوى التأديبية ذلك أن الحكهة التأديبية أذ خلا تأتونها حسن تصيحكم العالقة المصروضة عليها فلها أن تستعير من احكام التاتون الجنائي أو الإجراءات الجنائيسة أو تأنون المرافعات المائية والتجارية أو القانون المحدين ما يقانون المحديث المعروضية عليها با يضيون حدين مدين المبرائق المهامة وليس المهدة الزام عليها أن تستعير احكام قانون حمين دون تأتون آخير ولا تحرى المحكمة في مجال تقادم وهو المبدأ المقرر في القانون في القانون المسلح المتهام وهو المبدأ المقرر في القانون في القانون

الجنسائى ذلك أن المشرع حسين نص فى المسادة ٢٦ من القسانون رقم ٢٦ المسادة ١٩٦٤ بامسادار تاتسون نظام العساماين المدنيين بالسولة ملم يسدر بخلاه أن يجمسك حكمها بمنسابة رد اعتبار قانسوفى يسؤدى الى سسقوط جميسع الجسرائم التاديبيسة التى مضى على ارتكابها تسلات يسنة التى مضى على ارتكابها تسلات يسنة التى تتساد العمسل بالقسانون ،

(طعن ١٢٦١ لسنة ١٣ ق _ جلسة ٢٢/٥/١٧١١)

قاعسدة رقيم (١٩٤)

سسقوط الدعبوى لقاديبية الخاصة بالخسالفات الماليسة والادارية — نص المسادة ١٠٠ مكررا من قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ السنة ١٩٥٧ على عدم السنى الفي المرسوم بقسانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٧ على عدم مستوط الدعبوى التلاييسة بالنسبة الفيونلين طبول وجسودهم بالفيدة وسيقوطها بعض خمس سنوات من تاريخ تركهم الضدمة لاى سبب كان سريسان هيا الحكم بالترحيال ومبالشر عبلي ما وقت المنافعة الم تستقط بنغى الخياس السنوات المتصوص عليها عن للبناة ٢٠٠٠ من المرسوم بقيائون رقم ١٩٧٢ السنوات المتصوص عليها عن للبناة ٢٠٠٠ من المرسوم بقيائون رقم ١٩٣٣ السنة ١٩٥٠ م

بلغص الفكم:

ان التانون رقم ۱۷ أسستة ۱۹۰۷ التفسور بعدد الوقائع المرية رسم ۸۲ مكررا تابع بساريخ ٤ من ابسريل سسفة ۱۹۷۷ ، تسد الفي الرسسوم بقانون رقم ۱۹۲۱ لسسنة ۱۹۷۱ الشسار اليسه بأن المساف اليستوم التي تقليمون التروظه رئيسم ۲۱ لسسفة ۱۹۵۱ مادتسين جديدتسين برقمي ۱۰۲ مكررا و ۱۰۲ مكررا تأتيسا ، وتنص المسادة الأولى منهسا ۱۰۲ مكررا على انه « لا تسسقط الدعبوى التادييسة بالنسسية الى الموظفين طول وجودهم في الخسمية وتسسقط بعنى خمس سستوات بن تاريخ تركم الخسمية الى مسبب ، كذلك وتنقطع حسة المددة بالهواءات التحقيق

أو الانهام او الحاكمية ، وتسرى المدة من جمديد ابتداء من آخسر اجماع . . » .

وتنص المسادة ١٠٢ وكسررا ثانيا ﴿ وجسوز التابة الدعوى التاذيبية عن المخالفسات الماليسة والادارية على المسوطف السذى يسكون تسد ترك المصدمة لأى مسبب كان وفي هسذه المسالة يجسوز المسكم عليسه باحسدى العقسوبات الآتيسة ٥٠٠ ،

ولما كان القانون رقم ٧٧ اسمنة ١٩٥٧ من قسوانين النظمام، المسام، وقسد نشر بالجسريدة الرسسمية في ٤ من ابسريل مسنة ١٩٥٧ عان احكامه تسرى باشر حسال وبساشر على ما وقسع من مخانفات الم، تسسقط بعضى الخسس سسنوات المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ مسند المرسسوم بقسانون رقسم ١٣٣٢ اسمنة ١٩٥٣ آنسف السذكر :

(طعن ١٠٥٨ لنسلة ٦ ق - جلسة ٢٩/١/٤/١١) ```

قاعسدة رقسم (١٩٥)

: 12-41

نص المادة ١٦ من قاتبون نظام المسلمان المنابين بالسنولة المسادر بالقسادن ١٦ السسنة ١٩٦١ على مستوط الدعسوى التدبيسة بمضى نسائت سسنوات من تاريخ علم الرئيس المسائم بوقسوع المخالفة بمؤدى ذلك أن القسانون اسمستحدث ميمسادا للتقسادم وان هذا المهساد لا يبسدا على السريان الا من تاريخ المهميل بالقسانون رقسم ٢٦ المسائم ١٩٦١ على الموافق من الأول من يوليسو سسنة ١٩٦٤ عنى المساقدة ١٦ المسائر الهها الدعسوى على مخالفسات ادارية وذلك المنافسات ادارية وذلك المنافسات الدعسوى على مخالفسات ادارية وذلك التنافسية المائم بوقوعها سيقوط الدعسوى التاديسة لها كانت ام ماليسة بمضى السلام سسنوات من تاريخ علم الرئيس الباشر بوقوعها سائيس ثمة تمسارض يسين هسنا الفطارة وبين ما تقضى به المساقد ٧٦ من القسانون بسيالفه

الـنكر من اجـازته الدعـوى التلاييبـة باقسـبة للمخافـات المائيـة التى يتـرتب عليهـا ضمـياع حـق الخـزانة ولو لم يـكن قـد بـدىء فى التحقيـق قبـل انتهـاء خـدهة العـادل وذلك لمـدة خبس سـنوات مــن تاريـخ انتهائهـا ــ لــكل من هاتــن المـادين مجاثهـا المحـدد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من النفسع بسسقوط الدعسوى التلايبيسة بمضى ثلاث سينوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة فأن المسادة ٦٦ من قانسون نظسام العساماين المدنيين بالدولة الصسادر بالقسانون رقم ٢٦ لسينة ١٩٦٤ تنص على أن تستط الدمسوى التاديبيسة بمضي تسلات مسنوات من تاريخ علم الرئيس الباشر بوقسوع الخالفة وتنقطع هــذه المـدة باي اجـراء من إجـراءات التحقيق أو الاتهام أو الماكمــة وتسرى المدة من جسديد ابتسداء من آخر اجسراء واذ تعسدد المتهسون فان انقطاع المدة بالنسبة الى احدهم يتسرتب عليسه انقطاعها بالنسبة الى الباتين ولو لم تكن قد انخذت ضدهم اجسراءات عاطمية للمندة ومع ذلك فاذا كبون الفعيل جريمية جنائية فسلا تسقط الدعوى الابستوط الدعوى الجناتية والسنفاد عي حكم هده المسادة أن المشرع استحدث منعسادا لتقسساتم الذعسوى التأذيبيسة بمضى تسلاث سمنوات من تاريخ علم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفة وعاى ذلك مان هندذا الميماد لا يبدأ عي السريان الا من تاريت العمل بالتابانون رقم ٢٦ اسمئة ١٩٦٤ في الأول من يوليدة سمئة ١٩٦٤ المدي استحدث الميعدد 6 وذلك قياسا على ما كانت تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات الدنياة والمتجارية رقم ٧٧ لسسنة ١٩٤٩ والتي كانت تنص على أن تسري المواعيد التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به وما نصت عليه النقارة الأولى من المستدة الثانيسة من القسانون المستنى من أنه أذا قسرر النص · الجديد مدة للتقدادم أقصر مما قدره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمسل بالنص الجديد ، وبديهي أن هـذا الصحم واجب التطبيق على حالة استحداث مدة نقادم ولم تكن مقسررة من قبسل اصسلا

وهسدًا كله تطبيع المسدأ عبدم سريان القباتون على المساغى والقرال يغبير ذلك يؤدى الى سسقوط الدعبوى التأديبية بعضى تسالات سنوات عليها قبل صدور القساتون الجديد وهو ما لا يجاوز التسول به وما يتجالى سم المنطبق القسانوني ،

و من حيث أن المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ سسالف الذكير وقد قضت بسيقوط الدعيوي التأديبية بمضي تبلاث سينوات ماطلاق دون ثبة تفرقة بين الدموى التأديبية التي تنطوي على مخالفات ادارية وتلك التي تنطوي على مخالفات مالية فان متتضى حددا الاطلاق ولازمه ان تستقط الدعوى التاديبية ايا كانت طبيعة المخالفة ادارية كانبت أم مالية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المساشم موقوعها وليس ثهسة تعسارض بين عسذا النظسر وبين ما تقضى به المادة ٦٧ من القسانون المذكور سسالف الاشسارة اليهسا من جبوان أقامة الدمسوى التأديبية بالنسسية للمخالفيات الماليسة التي يتسرتب عليها خسياع حسق الخسرانة ولو لم يسكن قد بديء مي التحقيص قبط انتهاء خصهة العمامل وذلك لحدة خهس سنوات من تاريخ انتهائها ليس ثمية تعسارض في هيذا الشيان ذلك أن ليكل من هانسين اللانتين مجاله المحدد دون ثمة تصمادم أو تداخل بينهمما وأنما شرعتبا لتكهل الثانية فيهها الأولى فقد استهدف المشرع في المادة ٦٦ المسار اليها تقرير البدأ النسام في ستوط الدمسوى التاديبية ادارية كانت ام ماليسة بالنسسبة للعساماين في الخسمة في حسين خص المشرع المادة ٧٧ آنفة الذكر بالأحسكام الخامسة بمدى تعتب العامل تأديبيا بعد انتهاء خديته والفهم المتسادر بن هاتمين المادتين انه اذا ما ستقطت الدعوى التاديبيكة بالنسجية للعساماين في الذيدية بهضي تُلكُ سنوات وفتيا لحكم المادة ٦٦ فقيد المتنبع بالضرورة تعتبهم بعد انتهاء خدمتهم سواء أيا كانت الخالفة المسندة اليهم ادارية او ماليـة اما اذا لم تحكن الدعجوى الناديبيـة تحد سحقطت على النصو السالف فلا يجسوز تعتب المسامل بعسد تركه للضدينة الااذا

كان تحد بدىء ، عن التحقيق معه بالنسجة للمخلفات الادارية والملايسة التى لا يتسرتب عليها غسياع حق للغسزانة اما بالنسجة للمخالفسات للمالية التى يتسرتب عليها غسياع حق للغسزانة اما بالنسجة للمخالفسات المسامل المذى اقترغها بعد انقهاء خديت وذلك لمسدة خميس مسنوات من تاريخ انقهائها ، والقسول بخسير ذلك من مقتضاه أن يلل الحصق عنى اقسابة الدعوى التأديبية بالنسجة للمخالفسات المالية التى يتسرتب عليها ضبياع حق للضرانة قالما دون ثبة سقوط مهما طال عليها الزمن والى ما بعد انقهاء خدية المسامل بخمس سنوات وهي ما يتنسقي مع الحكسة في تقسرير مبسحا السقوط كبا أنه في شسانه أن يسسوغ ، محاكسة المسلمل الذي تسرك المخمة تاديبيا بالنسبة للمخالفسات الادارية والمالية التي لا يتسرتب عليها غسياع حسق للفسزانة أذا كان قد بدىء في التعقيدي غيها قبيل انتهاء خديته ولو كانت الدعوى التأديبية قد مسقطت بغض شالات سنوات قبيل بحده هذا التحقيدي وهدو خالا يهيكن لاي منطسق قانسوني إن يتقيله ،

وبن حيث أن الفصل المنسوب مسدوره للمتهسين وهسو عجم تأديتهما العبسل المنسوط بهبا بالإدارة العسامة للمعسامل بوزارة الصحة ولهائة وهسو ألهما اهمسلا في اجسراء التحليسات الغنيسة اللازمة المينسات البلازما الجسامة المستوردة من شركة كورتلاند الأمريكية التي عرضيت على اللجنسة مهما أدى الى تبسول تتسفيلات بالازما غسير مسالحة للاستعمال تبيتها ١٨٧٨ و١١٦٠ جنيها اضرارا بمال السدولة لا يسكون جريسة جنائية معاتبا عليها بعقوبة الجنساية أو الجنصة وبن شم قان مسدة مستوحة هذه المخالفة تخضع للقسواعد المسابقة البيان دون تلك التي تستقط بها الدعسوى الجنائيسة على ما نصبت عليه المسادة ٢٦ من تسانون رقسم ٢٦ لسنة ١٩٦٤، آنسف المذكر و

ومن حيث ان الشمايت ان البسلارما السمنوردة من الخسارج بمعرفة المؤسسمية العسامة للادوية لجسمان وزارة صمحة تم اضافتها للتموين

الطبي في ٢٨ من نوممبسر سينة ١٩٦٢ وفي ٥ من مبسراير سنة ١٩٦٣ بعد تقرير تبولها من اللجنة الفنية الشمكلة لفحصها وان مستشنى ، شبين الكوم أبلغت الإدارة العمامة التموين الطمير بوجمود شموائب في همذه البالزما فأرسطت عينة منها للمعالل لتحليلها في ٣٠ من اكتسوير سسنة ١٩٦٣ فأغادت في ١٥ من نوفه سر سنة ١٩٦٣ بعدم صالحيتها كما ارسات عينة أخرى من ساتي . تشخيلات البلازما لتحليلها فتبين في ١٣ من أكتبوبر سننة ١٩٦٣. وجسود شسوائب مى بعض التشسخيلات واخطسرت مؤسسسة الأدوية بسنلك عي نومبسر سسنة ١٩٦٤ بها منساده أن الأدارة المسلمة للتهسوس . الطبي علمت بوقوع المخالفة في قبول البلازما الفر صالحة. . للاستعمال في نوفهبسر سنة ١٩٦٤ وكان يتعين عليهما والأمر كذاك. ان تنشيط الى انفاذ اجراءات التحقيق اللازمة من هددا التاريخ لتحبديد المسئول عن هبذه المخالفة والنظر في أمره تجنب المستوط الدعسوى التاديبيسة ومقسا الحسكام القسانون رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ الـذى بسدا العمسل به في الأول من يوليسه مسسنة ١٩٦٤ ولمسا كانت الادارة العسامة للتبسوين الطبي قد تراخت في احسالة الموضسوع الي التحقيدي على ٣ من ينساير سسنة ١٩٧١ أي بعسد التفسياء اكثسر مسن تسلات سننوات عملى علمهما في نوفمبسر سنة ١٩٦٤ بعمدم صلاحية هذه البلازما للاستعمال ومخالفة اللجنة الفنيسة التي قررت تبولها لذلك مان الدعوى التاديبية تكون قد ستطت على القدر المتيقن مَى نومُبِر سينة ١٩٦٧ قبِل انتهاء مدة خيدة المتهمين الذين انتهت في رأ مسن نبراير سنة ١٩٧٠ وخدمة ثانيهما الصيدلي في ١٨ سن سيبتبير سنة ١٩٦٨ ..

ومن حيث انه الما تقدم وكان الصكم المطعمون فيه ام يتفور بمسقوط الدعموى التأديبية القسابة ضد المخافمين لذلك يكون قمد الخطيا في تطبيق حيكم القسانون المسابع وما يتعمين معنه الدكم بقبول الطعنين شكلا وبالفاء الدكم الطعون فيسه. والدكم بستوط الدعوى التانييسة بمضى المدة .

(طعن ۹۷۹ لسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۲/٥/١٩٨٠) .

قاعسدة رقسم (١٩٦)

: المسلما

نص المسادة ٦٦ من نظسام المسابقين المنيسين بالدولة المسادر بالقيانون رقيم ٢٦ أسينة ١٩٦٤ على أن تسيقط الدعيوي التابسية. بهضي ثسالات سسنوات من تاريخ عسلم الرئيس البسائس بوقسوع المخالفة وتنقطيع هدده المدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهام او المحاكمية وتسرى الميدة من جمديد ابتسداء من آهير أجسراء سانص المسادة ٢٢ من قانسون نظهام العساماين المستنين بالدولة الصادر بالقانون رقيم ٥٨ استنة ١٩٧١ على أن تسقط الدعيوي التلابييسة بهض سينة من تاريخ علم الرئيس الباشر بوقسوع المخالفة أو شالاته سنوات من تاريخ ارتكابها اي المحتين اقسرب مفعد فلمسك ان الشرع أخسد بسدات المسدأ القسرر في القسانون رقم ٢٦ المسئة ١٩٦٤ في شيان سيقوط الدعيوي التلابيية مع تعييل في المدة تبعيل للتساريخ السذى اخسد به في بسدء سريان مسدة المستقوط فجعسله سنة بن تاريخ علم الرئيس البساشر في مفهسوم القسانون رقسم ٥٨ اسسنة ١٩٧١ الشار اليه هو المساطب دون ساواه بحكم الساقوط. السينوى للمخالفة التاديبية طالبا كان زمام التصرف في المخالفة التادسية في بده اما اذا خبرج الأسر من سيلطانه بلعيالة المضالف. الى التحقيق أو الاتهسام أو المحاكمية وأصبيح التصرف فيهسا بسذلك هن اختصاص غيره انتفى تبعها إذلك موجب سريهان السهوط السنوي ويغضب امر السبقوط للاصبل وهبو ثلاث سننوات وتنقطع هنده المسدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيسق والاتهسام والمحاكمسة وتسرئ

صدة السسقوط الاصطفة وهي ثلاث سسفوت من جمديد ابتبداء منك تاريخ افسر اجسراء ٠

ملخص الحكم:

ومن حيث أن قاتسون نظام العساملين المدنيين بالدولة الصادر. · بالقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ كان ينص في المسادة ٢٦ على أن « تسسقط الدعسوى التأديبيسة بمضي تسلات سسنوات من تاريخ علم الرئيس المباهم يوتسوع الخالفة وتنتطبع هبذه المبدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جمديد ابتداء من آخسر اجسراء » ويتطبيق خسكم هدده المسادة على الدعسوى التاديبيسة الراهنـة ببين أن مدة ستوط هده الدعــوي في ظــل العيـل بالنظام المشار اليه وقدرها ثلاث سبنوات من تاريمخ علم الرئيس الباشر بوقوع المخالفة الم تكتبل في أية مرحلة من مسراحل التحقيق الى أن لنتهى الممسل بهذا النظام وبدأ الممسل بالنظام الجديد الصدادر بالتمانون رقم ٥٨ لسمة ١٩٧١ اعتبارا من تاريسم نشره السذى تم مى ٣٠ من سسبتبر سسنة ١٩٧١ ذلك أنه حتى بفسرض التسطيم بعلم الرئيس المبساشر بوقسوع المخالفسات المنسسوية الى المطعمون ضمده في تاريخ ارتكابها وهمو أول سمنة ١٩٦٦ وليس من تاريخ أبلاغ سكرتير عام المحافظة بها بكتاب الجهاز الركزي للمحاسبات المؤرخ ١٥ من اكتبوير مسنة ١٩٦٧ عان احبالة الأمسر الى الجهات المختصة لاجسراء التحقيق في شبان هذه المخالفات وسمهاع المسوال الشمهود اعتبارا من ٢٤ من نونمبسر سمنة ١٩٦٨. على النخو السابق ايضاحه قد تم قبل مضى شلاث سنوات التانون رقم ٢٦ اسمئة ١٩٦٢ أن تسكون مدة سمقوط الدعموي تسد على هذا العملم كان من شماته انقطاع مدة السعوط واذ تفاتيت عطسات التختيق خنالل السنوات التالية وسنماع السوال المطعون ضده في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ غان مقتضى ذلك طبقها الحكام القسانون رقم ٤٦ المستة ١٩٦٤ ان تسكون مدة سستقوط أندمسوي مند

انتظمت باجراءات التحقيق المشار اليها تبل منى نسلات سنوات سسواء كان ذلك من تاريخ العالم من تاريخ آخر اجراء من اجراءات. التحقيق باعتبار أن صدة السسقوط ونقا لحكم هذا القسانون تسرى. من جديد ابتداء من آخر اجراء قاطع المهدة ولما كان الامر كذلك. وكانت صدة السسقوط هدفه لم تكتبل حتى تاريخ المهل بالقسانون, رقام ٨٥ لسانة ١٩٧١ غانها من ثم تخضيع بعد ذلك غي سريانها وانقطاعها للاحكام الواردة غي هدذا القانون اعهالا للالر الدال.

ومن حيث أن نظمام العماملين المدنيين بالدولة المسادر بالقسانون. رقسم ٥٨ لسينة ١٩٧١ قيد نص عي الفقيرة الأولى من السادة ٦٢ منسه على أن « تستقط الدعسوى التاديبيسة بمضى سسنة من تاريسخ عسامي الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدنين اقرب » بها مفاده أن الشرع أضد بذأت المدد القسررة مى التانون رقم ٢٦ اسمة ١٩٦٤ مى شمان سمعوط الدعموى. التاديبيــة مع تعــديل في المادة تبعـا للتاريخ الــذي أخــذ به في بــدم سريان مدة السعوط فجعله سنة من تاريخ علم الرئيس الباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها مع انقطاع هــذه المــدة بذات الاجــراءات التي نص عليها القــانون الســابق ولمــا كانت الواقعسة التي اتضدها هدذا القانون بدءا لسريان الستوط المسنوى قد تحققت مي الحسالة المعروضية بعلم الجهسة الادارية بالمضالفة في ظل العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ سنالف الذكر وقد أفصيحت هيذه الجهية عن ارادتها في تحقيسق الواقعية والاتهام واتضنت الاجراءات القاطعة للمدة طبقا لحكم هذا القانون حتى تاريخ العمل بالقانون الجبدد ، فإن الدعدوى التأتيبية -بهذه المشابة - لا يكون الحق في اقامتها قد معقط وبالقسالي لا يلحقها _ احتراما لقاعدة عدم رجعية القوانين _ ثمسة بستوط بمضى سنة لانتفاء شرائطه ، مع خضوع الدعوى في ذات الوقت لاحكام السيقوط الشيلائي في شيان الانقطياع وآشياره طبقة

الأحكام القانون الجديد ، وذلك اعتبار أن الرئيس المساشر في مفهوم التسانون رقم ٥٨ لسمنة ١٩٧١ المسمار اليمه هو المخاطب دون سمواه بحمكم السقوط المسنوى للمخالفة التاديبية طالمما كان زممام التصرف في المخالفة التاديبية في يده اما اذا خرج الأمر عن مسلطانه باحسالة المخالفة الى التحقيسق والاتهسام او المحاكمسة واصبح التصرف بها بذلك من اختصاص غيره كها هو اشمار في الحالة المعروضية فانتفى تبعيا ليذلك موجب سريان السنتوط السيلوي وتكن علة ذلك في أن سكوت الرئيس الساشر عن ملاحقة المسالف مدة سينة من تاريخ علمه بوتسوع المخالفة التأديبية تريفه على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها اما اذا نشط الى اتخاذ اجسراءات التعقيق والاتهمام والمحاكمة وخسرج الأمسر بسذلك عن - ساطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضرع بالتالي المر السمقوط للاصل وهمو شلاث سنوات وتنقطع هده المدة باي احسراء من احسراءات التحقيق والاتهسام والمحاكسة وتسرى من جسديد ابتداء من تاريخ آخسر اجسراء واية هدذا ما نصت عليه الفتسمرة الثانيـة من المادة ٦٢ من القانون المنكور من ان « تنقطع هذه المدة - أي مدة السنة من تاريخ علم الرئيس البساشر بوتوع الخالفة او الشلاث سنوات من تاريخ ارتكابهما اى المدتين اترب ماي اجراء من اجسراءات التحقيسق والاتهام او المحاكمة وتسرى المسدة مسن جسديد ابتسداء من آخر اجسره » فلسك انه لساكان الاصسل ان اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمية لا تبدأ الا بعدد علم الرئيس المباشر بوتسوع المخالفة أوعلى الاتسل العلم بوتوعهشا بمناسبة التحتيسق فيهسا بما مفساده التسسليم بعلمه اليقيسني بوقسوع المخالفة التي يجري التحقيق غيها وهسذا مغساده ان المشرع اذكان يسرمي بالنسسبة للوقائع التي يجسري التحقيق والاتهسام أو المحاكمسة فيهسسا سريان الستوط السنوى المضاطب به الرئيس المساشر - على ما سنك ميانه - في حسالة تجديد مدة السقوط بعد الانقطاع المتاتوني طها ، لما اعسوزه النص هي هدده الفقرة على تحديد كل من مدتى السحوط والتجديد بسحة بدلا من تعييها بعبداني ه هدده الدة » وتسرى المدة من جديد كل من نوعي السحوط السحنوي والتسلاش والنص مراحة على أن تقطع حدة السعة المذكورة باى اجراء من اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة بعبا حوداه أن الشرع لم تتجبه ارادته الى تفليب المحقوط تسليعا منه أن الامسل في السحوط هو مفي ثلاث مسنوات الا بالنسبة للرئيس المباشر نهسو سعنة من تاريخ علمه بوقوع المخافعة أو ثلاث سعنوات من تاريخ ارتكابها أي المحدين اقسرب ، وبناء عليمه فانه أذا أحيل الاسلام الى التحقيق قبل سحوط المخالفة على النحو المخكور قان حدة السعوط هذه تنقطع بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وشعرى مدة المحتوط الاصبلية وهي ثلاث سحنوات مسن

ومن حيث أن النسابت بالأوراق أن اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكهة قد تنسابعت بعد العمل باحسكام القسانون رقم ٥٨ اسسنة المحال المعاون فسده وبعض الشهود والتي انتهت عن ١٩٧١ من مارس سسنة ١٩٧٤ واعدت النيسابة الادارية مذكرتها وتقسرير الاتهام واحالت المطعمون فسده الى المحاكمة التاديبية في المحالم أب من أب بن من مان مدة مسقوط هذه الدعموى تسكون قد انقطعت ولا يسكون ثهة مجال القسول بستوطها بعضي المدة تبل احسالة المطعمون فسده الى المحاكمة التاديبية ،

(طعن ۸۷٪ لسنة ۲۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۸۱)

قاعسدة رقسم (۱۹۷)

البـــدا :

نص المادة ۷۰ من نظام العالمين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقام ۴۳۰۹ اسانة ۱۹۲۳ معادلة بالقارار الجمهورى رقام ۱۹۲۸ على ان تساقط الدعاوى التلاييسة بمفى سانة من تاريخ علم الرئيس المسائة برن تاريخ علم الرئيس المسائم بوقاع الخالفة وتساقط هائه

الدعسوى في كسل هسالة بانقضساء ثلاث سسنوات من يسوم وقبوع المخافضة وتنظيم المستوات التحقيق المخافضة وتنظيم المستوط المستوط التسلم أو الاتهسام أو المحاكمة وتنظيم المستوط المتها سسواء تم توقيسع المستوط المستوط التهاسسواء تم توقيسع المستوط المستوط المستوط التلاييية عن طسسريق الدعسوى التلايييسة أم بواسسطة المستطة الترائسية .

ملخص الحكم :

لا وجمه لما أثاره الطماعن من أن حق السلطة الرئاسية في مجازاته بالنسبة للجزاءين سالفي الذكر قد ستطا بالتطبيق لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا وجمه لدذلك لان المسادة ٧٠ من نظام العساماين بالقطاع العسام سسالغة الذكر وقد نظبت أحكام سيقوط الدعبوي التاديبية فقد تعين الالتيزام بهادون احكام قاتون العمل بأعمال حكم المادة الأولى من قرار اصدار النظام المنكور التي تقضى بسريان أهمكام قانون العممل فيهما لم يسرد به نص في هذا النظام . ولا غناء في هذا القام فما ذهب اليه الطماعن من أن الممادة ٧٠ المشمار اليهما تفظم احكام سمعوط الدعسوى التاديبيسة فقط دون الجسزاءات التي يوقعهسا رب العمسان مساشرة عن غسير طريق رفسع الدعسوى التلاييية ، بمسايجب معسه الرجوع بشان احكام السقوط الخاصة بها لنص المادة ٦٦ من تانسون العمسل ؛ لا غنساء في ذلك لأن النظر في أمسر مجازاة العامل تأديبيا مسواء بواسطة المحكسة التأديبية عسن طريق الدعسوي التاديبية ام بواسطة السلطة الرئاسية _ بعد اجراء تحقيق ادارى نبعها من منطق واحمد همو العمل عملي سرعة تتبع المخالفات التأديبية وملاحقة المخالفين والبت عي أمرهم دون تسراح استقرارا للاوضاع وحرصا على أن ينتبج الجزاء أثره المنشدود في ردع الخسالف وزجر غيره ممن تسول لهم انفسهم اقتراف مثل هــذه المخالفـــات ومتتضى ذلك ولازمة ان تسرى بالنســـبة لكليهــــا احـــكام الســقوط ذاتها تحتيقا البدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، اذ لا يتبل عقسلا أن يستقط هق السلطة الرئامسية في ممارسة مسلطتها التأديبية بعضى ايسام قليسلة بينما يتفسنح الأمل امسام الحكمسسة التأديبيسة لمسنة أو لشسلات مسنوات حمسب الأحسوال لاتسزال المقاب

وما يتربع على هدذا المنطق من المسطرار السلطة الرئاسسية الى الالتجاء الى طلب رفسع الدعدوى التاديبية كلها انتفى الأجل المحدد لها لتوقيع الجنزاء على المسلمل المضالف طالبا كان ألهد هدذه الدعوى ما زال معسلمرا .

(طعن ٧٦٧ أسنة ٢٠ ق ـ جلسة ١٩٨٨ /١١٨)

ثانها - معساد سيقوط البعوي التلاييية من النظام المام

قاعسدة رقيم (١٩٨)

الأستنادا :

المادة ٦٢ من قانون نظام المساملين المستنيين بالسدولة المسادر بالقسانون رقسم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ سالمشرع قصد مسن ترتيب سسقوط الدعسوى التانبيسة بعد اجل معسين الا يظسل سسيف الاتهسام مسلطا على متهم الأعسل فيه البراءة فهو يمشل فسمانة أساسية للعمامل ، وكذلك حث الجهمة الإدارية على اقسامة الدعموي التاديبية خملال اجمل معمين قد يتمرتب على تجماوزه ان تضميع معالم المخالفة وتختفى ادلتها - صالح المسامل وصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى المتاديبية خيلال سينة من تاريخ عسلم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفسة أو تسلات سيسنوات من تاريسيخ ارتكابها اى المدنين اقسرب - المشرع ربط بسين منسول الدعسوى التاديبية وانقفساء الدعسوى الجنائية - اذا كان انقفساء الدعسوي الجنائية من النظام المام فان الأمسر كسذلك بالنسبة لسسقوط الدعسوى التاديبيسة ـ الاثر المتسرتب على ذلك : يجسسوز للمحكمسسة التابيية أن تقضى بستوط الدعوى التابيية من تلقاء نفسها ويجوز المساحب الشمان ان يدفسع به لأول مسرة امام المحكمة الإدارية العليسا والتى يسكون لها أيضا أن تقفى به من تلقساء نفسسها ولو لم يدفسع بسه الطبياءن .

ملخص الحكم :

ان نظام العساملين المدنيين بالسعولة المنسادر بالقسانون رقم ٨٩

المسنة. 19۷۱ قد نص فى المادة ۹۳ منه على انه « تسقط الدعوى التاديبية بعضى سسنة. من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقسوع المخالفة ولسنة سنوات. من تاريخ ارتكابها اى المستون السرب .

وتنقطح هذه المدة باى اجسراء من اجسراءات التحقيدة والاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جسديد ابتداء من آخس اجسراء واد تعدد التهسون عان انقطاع المدة بالنسسية لاحده يتسرب عليه انقطاعها بالنسسية للباتي واولم تمان قسد اتضفت خسدهم اجسراءات قاطمة للهسدة مع ذلك اذا كون الفصل جريسة جنائة علا تستقط الدعوى الإستوط الدعوى الجنائية .

ومن حيث كان المشرع قد تمسد من ترتيب حسكم ستوط الدمسوى التاديبيسة بمسد اجسل مصين الايطسل العتساب مسلطا عسلى متهسم الايطسل العسسا به مسلطا عسلى متهسم الامسان به السراءة ، حدة طويسلة دون حسسم عهسو يمشل ضماتة الساسية للعساملين دون انحساذ الجهسة الادارية من ارتسكاب المسلط لخالفة تاديبيسة وسسيلة الى تهديده الى اجل غير مسسمى عسن طويق تسليط الاتهسام عليه على اى وتت بشاء ، وكذلك حث الجهسسة الادارية على السامة الدعسوى التاديبيسة خسلال اجل معسين قد يتسوته على تجساوزه ان تضميع معسالم المخالفة ويختفي ادانها ،

ومن شم فان مسالح المسابل ومسالح المرق يقتفسيان اتلة الدعوى التاديبية خسلال هذا الأجل فهبو ثلاثة مسنوات من تاريخة ارتكاب المخالفة والا سسقط الدق في المايتها وأن السسقوط في هسقا المجسل من النظام العسام يؤكد ذلك أن المشرع ربط بين مسقوط الدعوى التاديبية وسسقوط الدعوى الجنائية واستعمل في هدقا المجسل عبارة «سسقوط الدعوى الجنائية » وهبو يعتبسر لم يوردوه المشرع في تانسون الإجبراءات الجنائية الذي استعمل في المسادة والمحتمد عبارة « انتفساء الدعوى » الجنائية مما يفهم مناه أن المشرع في تانسون العسابلين المدنيين يعتبر الستوط والانتفساء مرادنين لمسنى واحد واذ كان المسلم به أن انتفساء الدعوى الجنائية لدعوى الجنائية لمنقوط الدعوى الخاذيية ،

ومن حيث أن متى كان الأسر كها تقسدم وكان سستوط الدهسوكه المتلايسية بعسد ثلاث سسنوات من تاريسخ ارتسكاب المخالفسة ، مسن المتطلق المسلم المتقلق به مسرن المتطلق المسلم المتقلق به مسرن علقهاء تقساء تقسمها ويجسوز لمساحب الشسان أن يدفسع به لاول مسرة أمام المتحكمة الادارية المليسا والتي يسكون لهسا أن تقضى به من تلقساء نفسها وقو لم يدفسع به الطساءن ،

ومن حيث أن الواقعة التي اتضدها التسانون لسريان ميعسداد مسقوط الدعسوى التأديبة وهو تاريخ ارتسكاب المخالفسة قسد تحققت في الخسانية المعروضسة في 10 من سسبتمبر سسنة 1970 ومكنت جهسة الإدارة عن هسنة 1970 منيا المدارة الشائون المسحية بلحسالة المؤسوع عسلي ادارة الشائون المستوبة المسئولية ، ومن ثم يسكون هسذا الإجراء قد اتضد بعمد مفى مدة الستوط المنعسوس عليها في المسادة 177 من المسانون رقم ٥٨ لسنة 1971 المشار اليسه ، ومن ثم كان يتعسين على المدسوئ عليها في المستوط الدعسوي المسئوط الدعسوي المسئوط الدعسوي المسئوط الدعسوي المسئوط الدعسوي المسئوط الدعسوي

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وكانت الدعسرى التاديبية قد مسقطت بعفى ثلاث سنوات من تاريخ ارتسكاب المخالفة دون انخساد أي اجسراءات التحقيمية أو الانهسام أو الحاكمة ، وكسان الحسكم الطمون عليه قد نضى بغير ذلك غيسكون حقيقا بالااغساء والحسكم بمستوط الدعسوى التاديبية خسد الطساعن .

(طعن ٣٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦/٣/١١٨٤)

تأثنا - عم سريان ميماد سقوط التعموى التاديبية في بعض الحمالات

قاعسدة رغسم (١٩٩)

: 12 41

اعتبدار المانون من الموظفين العموميين وظائف الملاوتين المومين المرد في الموازنة العدامة عسدم سريان المدادة ٢٠ من نظام العدامين المددد المدادونة العدامة عسدم سريان المدادة ٢٠ من نظام العدامين المدين المداوي التاديية التي تقام أصد المدادونين شسانها في ذلك شسان باقي اهمام النظام المدين المحنين المحادر بالقدادون المسادر الله عدلي المحادر بالقدادون المسادر الله عدلي المحادر المداون في المحادر بالمحادث المحادر المحاد المحادر المحادر المحادر المحادر المحادر المحادر المحادر المحاد المحادر المحادر

ملخص الحكم:

ومن حيث أنه عن النفع بستوط الدعدوى التأديبية مستد الطاعن بمنى المددة المتررة طبقاً لنص المادة ١٢ من نظام العالمين المنايين المسادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، عنن المادة ١ مس نظام المسابلين المنايين المسار الله تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام المالين المدين بالدولة بالأحكام المراققة لهذا القانون وتسرى احسكامه على: 1 - العاملين بالجهاز الادارئ

الله المحولة ويتكون من وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلق ويتكون من وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلفية بهم ولا تسرى هذه الإحكام على العالمين السنين تنظم شمسؤون توظيفهم توانين خاصة غيما نصت عليه هدده القوانين ؟ شم نصت المادة } منه على أن « يعتبر عالم لا في تطبيع احكام هذا القاتدة وي كمل من يعين في احدى الوظائف البينة بمحوازنة كمل وحدة . . . ؟ ومضاد ما تقدم أن احكام نظام العالمين المدنين في الحدولة المشار اليه لا يسرى الاعالى العالمين في الجهات التي حديما المادة الأولى مهن يشعفون الوظائف البينة بالوازنة المحادة .

ومن حيث انه وائن كان المأذون من الموظفين الممسوميين على و من السبتة عليه قضاء هذه المحكمة الا أن وظائف الماذونين لم. . قسرت في المسوارية المسامة ، ومن ثم قان المسادة ٦٢ من نظام العساملين. المحنيين المسار اليه التي عينت أحسوال سيقوط الدعسوي التأديبيسة . لا تسرى على الدعاوى التلايبيسة التي تقسام ضد المأذونين شسانها مي. · قلك شمان باتى احمام النظام المخور ، وإذا كان ذامك كذلك ، ومكاتت لاتصة المانونين لم تنضمن نصما يقسرر سمقوط الدعسوي التأديبية عن المخالفات التاديبية التي يرتكبها الماذون الناء عمله ، غان الدام بستوط الدعوى التاديبية مثار الطعن يكون على غير أساس سايم ويتعين رفضيه ، ولا وجيه لما ذهبت اليسه هبلسة مقسوضى السدولة في تقسريرها من أن القسول بعسدم سسقوط الدعوى التاديبية التي تقسام على الماذون يتسرتب عليسه امسكان مفاضاته عن أخطاء تأديبية مهما كان تاريخ اقترافها حين انه لو ارتكب جريهة جِنائيسة مهما بلغت حسامتها مانها تنقادم بمرور اجل معين ، لا وجه الما تقدم ، لأنه فضلا عن أن تقادم الدعاوي لا يكون الا بنص مم يم وقد خلت لائصة الماذونسين من ثبة نص في هددا المسدد ، فسان الجريمة الجنائية تختلف في طبيعتها وفي اركاتها عن الجريمة

التاديبيبة فلسكل منها وزنها ومتوماتها وعلى ذلك لا تنيد الحلجة في هذا المقسام بالاحسكام التي وضمسها المشرع لمستوط الدمينوي الجنائيسة .

ومن حيث أن تسابت من الأوراق أن مسانون ناحيه التبهاب المسغري قسدم شكوى في ١٨ من فيسراير ١٩٧٥ تضنيقت أن الطاعن تعدى على اختصاصه وعتد جهس زيجات خالال المدة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١ لزوجات من القباب الصنفري بولدا واتامة ، وتد طلبت نيسابة تسمم ثان بئد المنصورة للانصوال الشمصمة ممين مركز شرطــة دكرنس التحــري عن محل أقــامة الزوجات المــذكورات ، وأفساد مأمور مركز دكرنس انه تبسين ان اربعسة من الزوجسات المذكورات من مو اليد القبساب الضيفري ومنهن اثنتان تقيفان بالقياب المنفري ، والأخريات تقيمان بالقاهرة ، كها تضهنت التضريات أن الخامسة غهى من أهشالي القباب المسغرى ولكنها مولودة ومتيمة ببورسميد وعلى أثر حدود هدذه التصريات احيلت الأوراق الى دائرة الماذونين بمحكسة المنصورة حيث تيدت برقسم ٢٠ لسئنة ١٩٧٦ النظر في أمر الطاعن وتوقيع اقصى جرزاء عليمه لتعديه على دائسرة اختمساص الشكي بعقد الزيجات النفيس المشار اليها عي شكوى الشكاكي ، وفي ٢٣ من فبسراير سنة ١٩٧٧ صندر القسران الطعمون فيسه بمجمازاة الطماعن بالوقف لمسدة شمسهر لمسما نسعبه البسبية ،

ومن حيث أن المسادة ٢٠ من لائصة المسانونين تفسيمنت اللمن عسلى أنه « أذا أختاف محسل أنسابة الزوجين كان المختص بتوثيق عقد الزواج مأذون الجهسة التي بها محل أتامة الزوجة ولسه أن ينتقل لتوثيق عقد زواجهسا في غير دائرته وسع ذلك يجوز للطسرفين أن يتنقسا على أن يوشق العقد مأذون آخسر وفي هده الحسالة يشسترطا لتيسام هدا المذون بذلك أن يقدم شسهادة من المحكسة الجزئيسة « الشرعيسة في دائرتها الزوجة بأن التحسريات دلت عسلي عدم وجسود مانع شرعى أو تأنسوني ؟ وإذا لم يسكن الزوجة محسل السامة ثابت جاز أن يتسول المغتد بأذون الجهسة التي تسكن بها وقت

طلب المتسد » ومفساد ذلك ان المساذون يختص بتوثيق متسود الزواج اذا كان الزوجان يقيسان عنى دائسرة اختصاصه » او كانت الزوجة وحدها هى التي تقيم فى دائرة اختصاصه او ام يكن للزوجة حصل اقسامة ثابت وكانت وقت المقسد بدائرة اختصاصه ،

ومن حيث أن الأوراق قد احسبت تهاما من أن الطاعن انتقال المناحبة القباب المسخرى وعقد قران الزوجات المسار المهن ، كما أن تصريات الشراط التي المستند عليها القرار المطعمون فيه ، المتمرت فقط على بيان محل ميلاد الروجات المستكرات ومحال المامنين حاليا ولم تتمسين تلك التصريات تصديد محل اقامة كما المهن وقت عقد زواجها ، كمذلك لم يثبت مسن الأوراق أن الجهسة الادارية قد اطلعت على عقود زواج المنكورات وتثبتت من أن الطاعن عقدها خورن ثم فانه لا يوجد شهة دليسل بفيد ارتسكاب الطاعن يعقدها ، ومن ثم فانه لا يوجد شهة دليسل بفيد ارتسكاب الطاعن المفاهدة المسندة الميه والحال التي يختص فيها المناهدة المسندة المستخلصا سائعا من الأوراق بما يتعين معمله طذا غير مستخلص السرية المروفات ،

(طعن ٢٣٣ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

رابعا ــ استطالة ميعاد ستقوط الدعوى التاديية عند تداخل المسئوليتين التاديية والمناتية

قاعسدة رقسم (٢٠٠٠)

: 13 AF

ان مؤدى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من قاتون نظام المسابلين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقسم ٥٨ اسسنة ١٩٧١ أنه اذا كان الفصل مكونا لجريمة جنانية وكان يمثل في ذات الوقت ذنبا تاديبيا فان المجهة الادارية أن تسرجيء اتضاد الإجراءات التاديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهاء التحقيسي بمسرفة التيابة المسامة والحكم نهائيا في الاتهام المناتي المسوب الى الموظف هذا الاجرء متسروك أصره لتقدير الجهة الادارية ميساد سسقوط الدعوى التاديبية لا تبدأ في هذه الحالة الا مسن تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية بحكم نهائي حاسم الموقف المسرفة، من كافية جوانيه و

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدنع بستوط الدموى التاديبية بالتسادم مان المسادة ٢٢ من التسانون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ ننس على أن تسسقط الدموى التاديبية بمضى سسنة من تاريخ علم الرئيس البسائر بوقوع المخالفة أو شبلات مسنوات من تاريخ ارتكابها أي المدين السرب ، وتنقطع هذه المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجسراء نبها واذا كان الفعل يكون جريهة جنائية فلا تسسقط الدعوى الجنائية ولتسد جساء هذا النص مرددا حكم المادة ٢٦ من نظام العالميان المحنيين بالدولة

الصادر بالقانون رقسم ٢٦ السنة ١٩٦٤ ومنسيفا حكم ستوط الدعموى التاهيبيمة بمضى سمنة ، ولمما كانت اجمراءات التحقيمة والمحاكمية الجنائيسة من الاجسراءات القاطعية لمسدة سيتوط الدعوى التلايبية وكان الثابت أن الطاعن أوقف عن العبال في ٢ من ديسسمبر سسنة ١٩٦٨ وان محاكمت جنائيسا اسستمرت حتى تاريخ صدور حكم محكمة جنايات كفر الشميخ في ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ ببسراءته من الاتهسام الجنائي المنسسوب اليسه ، ولم يصبيع هــذا الحـكم نهائيـا الا بعــد التصــديق عليــه في ٢٥ من يوليــو سنة ١٩٧٧ ، غان مدة سيقوط الدعسوى التاديبيسة لا تسرى مسن ثسم الا من هدذا التاريخ اعتبارا بأن التصديق على هدذا الحسكم هنو آخسر أجسراء من اجسراءات المحاكمسة وقسد تم تبسل أن يلحسق الدعوى الجنائيسة تهسة سسقوط ولا ينسال من ذلك أن الطساعن قسدم إلى المحاكمة التأديبية عن أنصال اخسرى بخسلاف الأمعسال التي كسانت محسسلا للمحاكمة الجنائية والتي اتضنت بشانها اجسراءات التحقيسق والمحاكمية سيالف الذكر ، ذلك أن ميؤدي النص في الفقرة الأخيرة من المسادة ٦٢ سسالف الذكر على أنه اذا كان الفعسل يسكون جريمسة جنائيسة فلا تسقط الدعوى التاديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية، مؤدى هذا النص انه اذا كان الفعل مكونا لجريمة جنائه وكان يمشل نى ذات الوقت ذنبا تأديبيا غان للجهاة الادارية أن تسرجيء اتفساذ الاجسراءات التاديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهساء التحتيق بمعرفة النيابة العامة والحمكم نهائيا في الاتهمام الجنائي المسوب الى الموظف وهدذا الارجماء أمر متسروك لتقسدير الجهسة الادارية التي قد ترى في اجسراءات التحقيق التي تمارسها سلطات الاتهام الجنائي طريقا اجدى للكشف عن حقيقة موقف الموظف وما اكتنف سلوكه من ملابسات سسواء في المجال الإداري أو في المجسال الجنسائي وبهبذه التسابة ميعساد مسقوط الدعوى التاديبيسة لا يبدأ في هذه الصالة الا من تاريخ انتهاء الإصراءات المتانونية بحسكم محكمة نهسائي حاسم لموقف الميوظف من كانسة جوانيمه

متى كانت حكمة أرجاء التصرف في المخالفسات التأتيبية التي تعتبر في. ذات الوقت مسن جسرائم القسائون الجنسائي ، تتوافر ايضسا بالنسسية الى كانة ما يقتسرن بهدذه الجسرائم أو يرتبط بهسا من مخالفسات تاديبية . اخسرى ولو لم تسكن هدده الخالفسات جسرائم جنائيسة لما كان فسان أجسراءات النحقيس أو المحاكمة الجنائية التي تتخدد بالنسبة الي الاتهسام الجنسائي المستوب الى المسوظف تعتبسر من تسم من الإجراءات القاطعة لدة ستوط الدعوى التاديبية بالنسبة الى المخالفات. التأديبية المسار اليها طالما أن هذه المخالفات ليست منبته: المسلة بالاتهام الجنائي وانها ارتبطت بذلك الاتهام اذ انتسرنت. به لما كان الثبابت من تقريرات الحكم الجنبائي المسادر من محكمة جنسايات كفسر الشسيخ ببسراءة الطساعن من الاتهسام الجنسائي المنسوب البيه ، أن الطبياعن وأن كان لا دليل عليمه أنه همو المذي تسارف. جريمتى التروير والاختسلاس اللتين تدم عنهها للمحاكمة الجنائية ٤ الا أنه أخطئ في أعهال الراجعة ما سنها لعهال التنبيذ اختلاس البالغ التي ظهر ميها العجر في عهدة الطاعن ومثال هددا الاهسال الدي تكثيف في حتق الطناءن بيناسية التحتييق بعنه ومخاكمته عن جريمتي التسزوير والاختسلاس المسسوبتين اليسه تعتبر من المخالفسات الوثيقة المسلة بقلك الاتهسام الجنساني والتي لا تسري. مددة ستوط الدعوى التأديبية بالتسبة لها الا من تاريخ آخس اجسراء اتخسد في الدمسوي الجنائيسة وهو تاريسخ التمسديق على كم البراءة في ٢٥ من يوليسو سئة ١٩٧٧ على ما تقدم القبول . والما كان الماساءن قد أحيسل الى المحاكمسة التأفيبية في ١٧ مسن اكتسبوبر سنة ١٩٧٧ ، أي تبل انقضاء المدة المسقطة للدعوى التأديبية الا على العساملين في الجهسات التي حددتهسا حصرا المسادة الأولى ممسن يشفاون طبقا الأحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ، فإن الدفيع بستوط هدده الدعوى يحكون في غيرا محمله جمدير بالرقض ،

٠ ('طعن ٧٠ لسنة ٢٤ ق - جاسة ٢٠/١٢/٣٠)

قاعسدة رقسم (١٠١)

البسدا:

مفدد السادتان ٢٦ من نظام العاملين المسنين بالسدولة المسادر بالقانون رقام ٥٨ مسنة ١٩٦٤ سـ ٢٦ من القانون رقام ٥٨ مسنة ١٩٧١ سـ ١٩٧٤ أن المشرع جعال ساقوط الدعوى التابيية استطيا الرام المساوى المدالية التي تساقط بهما الدعوى المنالية اذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة التليبية تشكل في ذات الوقت جريمة ونائيسسة .

ملخص الحكم :

اذا كانت المحكمة التاديبية لا شنان لهما بالوصف الجنائي للواتعة نظراً الاستقلال المخالفة التاديبية عن الجريمة الجنائية الا أن هدذا الاستقلال ليس من شنائه أن تلتفت المحكمة التاديبية اذ كلية عن الوصف الجنائية القاديبية اذ لهما أن تلفيذ في الاعتبار هذا الوصف والمقبوبة الجنائية المتررة لهما أن تأخيذ في الاعتبار هذا الوصف والمقبوبة الجنائية المتررة الذي توقعه ولها أن تتعدى تكييف الوقبائية المعروضة عليهما الذي توقعه ولها أن تتعدى تكييف الوقبائية المروضة عليهما مستوط الدعوى التاديبية لها البنائية المنائقة مدة والوقائع لا يتمارض مع حسكم جنسائي على المستطلة مدة لا يغير من هذا المبدأ عدم أبيلاغ النيابة المعامة بالمخالفات لا يغير من هذا المبدأ عدم البلاغ النيابة المعامة بالمخالفات المسابع وبة الى المحكمة أن تكيف الوقائع المنسوبة الى المعامل بهما ما تمستظهره منها وتظع عليها الوصف الجنسائي المسابع بنيسة النظر في تصديد مدق سدوط الدعوى التاديبية .

ومن حيث أن منساد نص المادتين ٦٦ من نظام المساملين المدنيين

بالدولة المسادر بالقسادن رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٤ و ٢٢ سن نظام المسابلين المدنيين بالدولة المسادر بالقسانون رقسم ٥٨ اسسنة ١٩٧١ مسالفي الذكر ، ان المشرع جمعل مسدة مسسقوط الدعسوى التاديبيسة: تمستعليل الى ما يسساوى المدة التي تسسقط بها الدعسوى الجنائية اذا كانت الواقعة التي تفسكل المخالفة التاديبيسة تفسسكل في ذات. الوقت جريسة جنائيسة .

وبن حيث أنه كان الأصل أن الفعل أذا تولسدت عنسه في ذات. الوقت جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية ، فان كل منهسا تستقل عن الأخرى باعتبار أن أكل منهما نظام قانوني خاصر ترتسد اليسه وسسلطة خامسة تتولى توتيسع العقساب عليهسسا وارير متنضى ذلك أن المحكمة التأديبية باعتبارها السلطة تتولى توقيسع الحيزاء على الفصل بوصفه مخالفة تاديبيسة لأشان لها بالوصف الجنائي للواقعة ، وان كل ما يعنيها هو أن تستخلص من جساع. الوقيائع الثابتة الخطأ التأديبي لتختيار بعيد ذلك العقيوبة التي تناسب هـذا الخطب ، الا أن هـذا الاسـتقلال ليس مـن شانه أن تلتنت المحكمة التاديبية مطلقا عن الوصف الجنائي للوقائع المكونة للمخالفة اذ لهما أن تأخمه في الاعتبسار همذا الوصمف والعتسوبة الجنائيسة المقسررة له في مجسال تقسدير جسسامة الفعسل عند تقديرها للجزاء التأديبي الذي توقعه ، كبا لها أن تتصدي لتكيف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان أثره في استطالة مدة سقوط الدعوى مع حكم جنائي حاز قدوة الامسر المتضى . ولا متنبع من أن عسدم ابلاغ النيابة العسمامة بالمفالعسات النسوية الى الطعون ضده أو عدم عرض أمرها على المحكسة الجنائيسة ليمسدر فيها حكم جنباتي بن شسانه أن يغل سلطة. المحكمية التاديبية من أجل النظسر في مدة سقوط الدعوى التاديبية __ في تكييف الوقسائع المسسوية الى الطعسون ضده وبحسب ما تستظهره من تلك الوقائع وتخارع عليها الوصف الجنائي السليم ·

وبن حيث أن الخالف ان المسوية الن الطعون ضده بشكل جعفسها جنسايات اختلاس امسوال اميية وتسزوير مي اوراق وسسجلات رسسبية حيث ثبت من اعمسال لجنسة الفحص والتحقيسق ان المطعسون خسده تام باجسراء عمليات خصم وهمية ني سمجلات عهسدته المخزنية وسبجل استماء وهبيسة لبعض المسرضي بغسرض تغطيسة صرف اصناف ووجبسات غذائية بدون وجسه صق بلغت تبيتهسا وي مليم و ١٩٢ جنيمه ، وثيروت هدده المخالف التكييف الشرار اليمه ثابت في حسق المطعون ضده مما اعتسرف به في التحقيق مراحسة الأمسر الذي يجعسل للدعسوى التأديبية المتعلقسة بهدده المخالفسات ذأت مدة مستوط الدعوى الجنائية الخامسة بالحنسايات وهي عشم استوات من تاريخ وقدوع الفعل وهي مدة لم تبليغ نهايتها عند أجسراء التحقيسق والاتهام في الوقسائم القسام بهسا الدعسوي التادسية المائسة وبهدده المشابة فان الحكم المطعسون فيسه يكون قد خالف التانون نيب انتهى اليه من مسقوط الدعسوى التاديبية المساية خسد المخساك الطعون خسده دون بحث التكييف الجنسائي لمسا نسمب اليسه من مخالفسات وأثر ذلك في مجسال مستوط الدعسوى التاديبية .

(طعن ٨١٦ لسنة ٢٠ ق ـ جاسة ١١/٢٤ ١ ١٩٧٩)

قاعسدة رقسم (۲۰۲)

البـــدا :

المسادة ٥٩ من القسةون رقم ٢١ لمسنة ١٩٧١ والمسادة ٩٣ مسن التسادة ٥٩ مسن التسادة ردة م ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ بنظهم المسلمين بالقطاع العسام الرجاء الشركة توقيع الجيزاء لحيين البت في المستولية الجنائية وسعدور حكم محكمة إبن اللولة بالمساوة لمسدم ثبوت الجنائية والتصديق عليمه في ٧٤/١٠/١٠ م متى تسم توقيع الجيزاء من الشركمة خلال سنة من تاريخ التصديق على المسكم كان بمنسساى عسن صسقوط الدعسوى التاديبية .

ملقص الحكم:

ان المسادة ٥٩ من القسادون رقم ١٦ لسنية ١٩٧١ بنظهم العاملين بالقطاع المسام والمجابقة لحسيم المسادة ٣٣ من التسانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ السنى المسادة ٣٠ من التسانون رقم ١٩٧٨ السنى مسنة من تاريخ عام الرئيس المسائم بوقسوع المخالفة وتسلط الدعسوى التاديبية في كل حسالة بانتفساء نسلات مسنوات من يسوم وقسوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة باى اجسراء من اجراءات التحتبق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى المسدة من جسيد ابتسداء من آخس اجسراء من ومع ذلك غاذا كون الغمل جريسة جنائيسة لا تسستوط الدعسوى التاديبيسة الإ بسستوط الدعسوى الجنائيسة) .

ومن هيث أن ثابت من الاطالاع على هاكم محكمة جنايات ابن المدولة العليا بالقاهرة المسادر في تضية النيابة العسمامة رقم ٧٢٣٧ لسمنة ١٩٧٤ الأزبكية (القضمية رقم ٣٢١ لمنة ١٩٧٤ كلي) فد كل من و ٢ - ، وأن النيابة العامة اتهمتهما بأنها خــلال اللــدة مــن ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٧٤/٢/٨ بصــفتهما في حكم الموظفسين العمروميين اختلسا البضائع الموضحة بالتحقيقات والبالغ تيمتهما ١٣٢ مليم و ١٨٩٥ جنيه المسلمة اليهما بسبب وظيفتهما كما همو ثابت من الجمرد، ومن همده البضمائع العجمر في العهدة الذي سبق جرده ؛ عن صنفي النمور والبلان والبسالغ قيمتسه ٢٥٧ مليم و ٣٢٥ جنيسه وبن ثم مان هسذا الجسزء الأخسير مسن العجيز عى العهدة والذي جسوزي المطعبون ضده بسببه بالفصل والغت المحكمة التاديبية هذا الجزاء لعدم تناسبه مع المذالفة ؛ هــذا الجــزاء شــكل مى ذات الوقت جريمــة جنائيــة تهــت مجاكهــه عنها جنائيا وتمضى نهائيا ببراءته لبدم ثبوت الجناية ومدق على الجيكِم في ١٩٧٦/١٠/٢٣ ، وإذ سيبق للشركة ارجاء توقيع جـزاء عنهـا لحـين البت في مسئولية المطعـون ضـده الجنائية ، وتم توقيسع الجرزاء في ٢٨/٥/٢٨ خالل سنة من تاريخ التصديق على الحبكم الجنساني اى حتى تاريخ آخر واجسراء مسن اجسراءات المحكسة فاته يسكون بهناى عن سستوط الدعسوى التلاييية وفقسا لحكم الفتسرة الأخسية من المسادة ٥٩ المسار اليها ٥ ولسذلك يسكون الحكم المطعسون فيسه وقد أخذ بفسير هسذا النظسر مخالفا للتانون جديرا بالالغسساء .

(طعن ٢٠) لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ٢٧/١٢/١٩١١)

قاعسدة رقسم (۲۰۳)

: 14-41

حسكم محكمة ابن السنولة سالا تتوافر لسه مقسومات وجسوده. كحسكم نهسائى الا بعسد التمسنيق عليسه ساميعساد مسقوط الدعسوى التاديبيسة المترتبسة عليسه لا يبسدا الا اعتبسارا من هسذا التساريخ وليس. مسن تاريسخ مسسنوره ،

بلخص الحكم :

وبن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقام ١٢ لسنة ١٩٦٨ بنس حيث أن المادة ١٩٦٨ المادة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ النس على إنه « لا يجوز الطعن بأي وجله من الوجوه في الاحكام المادرة من حكام أمن الحولة ، ولا تلكون هذه الاحكام أمن الحولة ، ولا تلكون هذه الاحكام أمن الحياء أنه المعدورية وتقفى المادة ١٤ بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يضغف المتلوبة لمناسبة المتلوبة المتلوبة المتلوبة أو أن يبدل بها عقوية اتسل منها ، أو أن يليف كل المتلوبة أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كها أو بعضها المحكوم معالية أو تكييلية أو تبعيلة أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كها أو بعضها المحكم متح حفظ الدعوى أو مع الأمر باعدادة المحاكمة أمام دائرة الحدى ، وفي هذه الحسالة الاخرى ، وبي النيكون القرار مسبيا ،

فاذا صدر الحكم بعد أعدادة المحاكمة تاضيا بالسراءة وجب

التصديق عليسه في جميس الاحسوال واذا كان الحسكم بالادانة جساز لرئيس الجمهسورية تخفيسف المقسوبة او وقف تنفيسذها او الفساؤه رفق ما هسو مبسين في فقسرة الاولى او الفساء الحسكم مع حفظ الدعوى » .

ومن حيث أن المشرع وقد قضى باطسلاق على أن لا تصبح الأحكام الصدادرة من محاكم امن الدولة نهائية الا بعد التصديق عليهما من رئيس الجمه ورية أو من ينيسه على ما نصت عليسه المادتان. ١٢ ٥ ١٧ من القــــانون ســـــالف الذكر ، نمان مقتضى هـــــذا الاطــــلاق ان لا تتوافر للاحكام المسادرة من هذه المساكم نهائيتها الا بعد التمسيق عليها من السلطة المختصة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحسكام صسادرة ابتداء أو بعسد اعسادة المحاكمسة امام دائسرة اخرى بناء على أمر سملطة التصديق - ولا مقنع فيما قال به الطاعن من أن تطلب التصديق على احكام مصاكم امن الصدولة لا يجيسن مجاله الا بالنسبة للاحكام المادرة منها ابتداء دون تلك المادرة بالبسراءة بعسد اعسادة المحاكمسة مسرة المسرى ، لا مقتسع في ذلك لأنه يتجانى مع ما تقمى به أصول التفسيم من عدم جواز تخميمن عمسوم النص بغير مخصسص ، ويؤكسد هذا النهسم ويسسانده ما نصت عليه اعهادة ١٤ من القانون المنكور من أنه أذا صدر الحكم بعدد اداءه المحاكيسة قاضيا بالبراءة كها هو الشبأن في الحالة الماثلة س وجب التمديق على هذا النصو ينطوي على دعوة صريحة اسطلة التصديق للتدخل أيجابيا لتهارس اختصاصها بالتمسديق على الحسكم حستى يمسبح نهائيسا في حسكم هسذا القسانون . ولو شياء الشرع غير هيذا النظير لما يداعيوزه النص على أن يصبح المسكم نهائيا بقوة القانون اذا صدر بالبسراءة بعسد اعسادة المحاكمية أسام دائسرة اخرى دون تطلب التصديق عليه ، على ما ذهب اليه الشرع في ذات القسانون حين نص في المادة السسادسة منسه على أن قسرار المحكسة بالانسراج المسؤقت عن المتهسم يسكون نافذًا ما لم يعتسرض عليسه رئيس الجمهسورية فاذا اعتسرض عليسه احيسل الاعتسراض اللي دالتسرة اخسري ويسكون تسرار المحكسسة في هسذه المحسسالة نافسسذا .

ومن حيث أنه لما كان الدحم المسادر من محكمة أمن الدولة يبراءة النهم سواء اكان حكما مسادراً من الحكمة ابتداء أم بصد اعسادة المحكمة بتداء المناهمة التصديق بشان أم بصد المسادراً المسازمة موضوع الظعن لا تتوافر له مقسومة الحكم مشار المسازعة موضوع الظعن لا تتوافر له مقسومات وجوده كحكم نهائي الا بمد التصديق عليه ، فان معماد مستوط الدعموى التلابية المرتبة عليه لا بيسدا بالتالي الا اعتباراً من هذا التربيخ وليس من تاريخ حسدور حكم محكمة أمن السدولة كالمان ،

ومن حيث أنه متى كان ما تقسم وكان الحسكم المسادر في ٢٣ من مايسو سسنة ١٩٧٣ من محكسة أمن السدولة العليا بعسد أعسادة محاكيسة الطاعن قد تسم النمسديق عليه في ٣ من يوليسه سسسنة ١٩٧٤ ماية عبل همذا التساريخ لا يسكون الحسكم المذكور نهائيا ، ومن ثم فسلا يعتسد به الا من تاريخ التمسديق ، عند احتسساب المدة القررة بسستوط الدعسوى التاديبية المتسامة ضسد الطاعن ، عاذا كان ذنك وكانت النيسابة الادارية قد اسستانفت تحتيقها مع الطساعن من عبراير سسنة ١٩٧٥ وقدمته الى المحاكمية التاديبيسة في ٢ من تعبرير سنة ١٩٧٥ ، عان الدعسوى التاديبيسة والاسر كذلك ، من اكتسوير سنة ١٩٧٥ ، عان الدعسوى التاديبية ويكون لم يلحقها المستوط بعدم تسواغر المدة اللازمة له بشسانها ، ويسكون المحاكمة الحسانة عبد السادة اللازمة له بشسانها ، ويسكون المسادي نهيه المدة المناساتين المسادة اللازمة له بشسانها ، ويسكون المسادي المساد المسادة المناساتين المسادية المسادية المناساتين المسادة المناساتين المسادة المناساتين المسادة المسادين المسادة المسادية المسادة المسادية المسادة المسادية ال

ومن حيث أن الواقعة المسندة الى المضالف ثابتة فى حقسه للاسسباب التى قسام عليها الحسكم المسادر فيسه والتى تأخسذ بهسا هسذه الممكسة وهو الأمسر الذى لم يجسادل الطساعن فيسه .

ومن حيث أنه للاسسباب المتقدم فكرها يسكون المسكم المطعون

هيه قد التسرم صدواب القسانون محسالا وجمه للنعى عليسه ومسن شم يتمسين التضباء بقبسول الظمن شبيكلا ورفضِمه موضسوها .

ر طعن ۲۵۲ لسنة ۲۲ ق _ جليبة ۱۳/۱۲/۱۸۸)

لئين كاتت للدعياوى التاديبية قيواعد السيقوط الخاصية بها عبر الدعيا ويا التاديبية قيواء السيقوط الخاصية بها عبر الدين التقلق الله عن النظام الادارى وتسيتل بيذلك عن الدين السيقوط الدعيين التاديبية والجنائبية ، وذلك اذا ما كون الفعل التلايبية والجنائبية ، وذلك اذا ما كون الفعل التلايبية ، اذ نص في الفقرة التاديبية لا تسيقط في هذه الحالة الا بستوط على ان الدعوى التاديبية لا تسيقط في هذه الحالة الا بستوط الدعوى الخالية .

وعلى ذلك عانه اذا لحق الدعوي التاديبية مسبب من المساب سنتوطها ، غانها لا تستقط مسع ذلك ماداب الدعوى المناتية تأبية عن ذات العمل ، ولكن المكس غير مسجيح ، مقد دستط الدعوى الجائية ، وصع ذلك تظل الدعوى العليية ماذا كانت قد اتضافت غيها اجسراءات قاطعسة المسدة.

فالارتباط بسين الدمويين قائسم اذن حمين تتعسرض الدعسوى التانييسة للسستوط ، اذ حينذ تعبلق بالدعسوى الجنائيسة ولا تعسقط الا معها ، اما اذا كانت الدعسوى التاديبية تناهبة ، المنها تظلل بمعزل عن الدعسوى الجنائيسة ولو كانت جدة قد لحقها المستوط .

(د. السيد محمد ابراهيم - الرجع السابق - ٧٣٥ و ٧٤٠) .

خلسا ـ علم الرئيس البسائر بالمفافحة

قاعسدة رقسم (۲۰۶)

الجسسطات

عمدم مستوط الدعسوى التلايبية الا بمضى تسلات مسنوات من الربح تقر الحسراء من اجسراءات التحقيق الو التحقيق الو التحقيق الو التحقيق المنافسة التلايبية بيد بعضى مستة بتسوط بان يسكون زمام التصرف في المخالفة التلايبية بيد الرئيس المساقد دون مسواه بالسلس ذلك بان مسكوت الرئيس المساقد من المخالفة المخالفة مستة من تاريخ علمه بوقسوع المخالفة المخالفة المخالفة المنافسة من المنافسة المخالفة المخالفة المخالفة المخالفة المخالفة المنافسة المنافسة المنافسة المنافسة المخالفة المخالفة المخالفة المخالفة المخالفة المنافسة المنافسة

ملاقص التتوى :

أن الله الله 11 من قابون نظام العالمين المدنيين بالدولة وسم 27 السنولة التدبيبة الاسم 27 السنة ۱۹۷۸ تنص على أن (تسلق الدوسوى التدبيبة العالم المسوود بالفرية بعنى سنة من تاريسة عسلم الرئيس المستوات الرئيس المستوات من تاريسة ارتباها الى المستوات من قاريسة ارتباها الى المستوات السرة السرب .

ونتطع هذه المدة باي اجسراء من اجسراءات التحتيسق أو المحتمدة وتسرى المدة من جسيد ابتداء من آخسر اجراء .

وافئا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة الدهم

يتسرتب عليسه انقطاعهما بالنسسية للبساتين ولو لم يسكن قسد التخسفت غسدهم الجسراءات تناطعسة للهسدة .

ومع ذلك أذا كون الفعمل جريسة جنائية فلا تمستعد الدعوى الناديبيسة الا بمستوط الدعسوى الجنائيسة » .

ولما كانت المحكمة الادارية الغليسا قد تشت في حكمها المنسادر سطيب ٢٠ //١٩٨١ في الطعن رقم ٨٧) استة ٢٢ باته 150 أنتطعت _دة ستوط الدعوى التأديبية بأي اجراء من أجراء أته القعقيق اه الاتهام أو المحاكمة فانها لا تستط بعد ذلك الا ينعني شالات بينه أت من تاريخ آخر اجراء قاطم المدة وذلك على المنساس أن الرئيس الباشر مي منهوم التانون هو المضاطب دون مسواه بحكم السقوط السفوى طالما كان زمام التصرف في الخافية التاديية بيده اما اذا خسرج الأمسر عسن سسلطانه باحسسالة المخالفسسة الى التحتسق أو الاتهام أو المحاكبة وأصبح التصرف قيها وقالك من اختصاص غيره انتفى تبعيا لذلك موجب سريان الستوط المستيي والمسلة من ذلك تكبن من أن سيكوت الرئيس البياشر عن علاحقية المفالفة مدة سسنة من تاريخ علمسه بوتسوع المخالفة التاهيبيسة يعبد ترينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها اما أقا تشلط الي اتفاذ اجسراءات التحقيق أو إلاتهام او المحاكمة وقسرج الأمو سذلك عن سلطانه ارتفعت ترينية التنسازل هذه وخفسع يالتساي أمسر الستوط للاصل وهو تالث سينوات . لما كان الأسو كذلك وكان زمام تبول الدموى التأديبية منوطا بالساديء التي تقسمها المحكية الادارية المليسا غسان البدأ السذى اخسنت به يحكون أولى بألاتباع .

لذلك انتهت الجمعية المعومية لتسمى المنسوى والتشريع الي حساب التسادم في الحسالة المائلة وفتسا للبسدا الذي لخسفت مسم المكيسة الإدارية العليسا .

(ملف ۷٤٩/٢/٣٢ ــ جلسة ٢/١٩٨٢)

قَاعَلَنْهُ رُقِيمَ (Yoo)

البــــدا :

لا يسدا ميفساد مسقوط النصوى التأدييسة من تاريس عسلم الوقيس الجسائر بالمخالفة منى كأن شريسكا فيها - سريان هدا المعاد وتنتخى أن يسكون الرئيس المسائم في موقف الرقيب السدي له مسلطة الجسارة أي المخالفية أو المسيكوت عليها .

ملخص الحكم :

ولمنا كانت السادة ٧٠ من لاتصة نظمام المساملين بالتطمساع العالم - التي وقعت هذه المخالفات الفاد الممال بها - تقضي بان « عسفط الدعوى التاديبية بمضى سمنة من تاريخ عسلم الأرتيس الباشر بوتسوع المخالفة ، وتستقط هدده الدعسوى في كل حسلة بانقضاء ثلاث سينوات من يسوم وتسوع المخالفة وتنقطع هسته المسدة بأى اجسراء من اجسراءات الشحقيسق او الاتهسام أو المحاكمة مثقه بعطبيك هذا الحكم على وتسائع الطعن المسائل يبسين أن السلطة الرئاسية اسرت بالتحقيق في المخالفات النسوية الى الطاعن فور علمها بوتوع هدده الخالفدات وانتهى التحقيسق باتهامه وتقديمه الي المحاكمية التاديبيسة كما يبين ايضما أن الاسر بالقعتيس قد مسدر نجيل ان تبضي شملات سمنوات على وقسوع المُخالفة ذاتهما . وعماى فلك يكون النفسع بالمستوط غسير سمديد اماما ذهب اليسه الطاعن من أن رئيسه المساشر قد عملم بالواقعسة ووانسق عليهما بدليسل انه وقسع على الذكسرات التي اعدها الطساعن عن تغييد الأحسكام الجزئيسة بما يقيد موانقت على الاراء الواردة فيها غان موافقة هسذا الرئيس المساشر انها تعنى في الواقع من الأمسر مبساشرته للطساعن في ارتكاب المخالفة الأمر الذي كان يستوجب اقسمامة الدعوي التاديبية ضده ومن شم فان عاممه بالمخالفة والصالة هده لا يترتب عليسه سريان ميعساد السسقوط بالنسسبة لايهمسا لأن سسكوته عن اتخاذ اجسراء بالتحقيق المسا يسكون من قبيل التسستر على نفسسه وعلى مرؤوسيه بقصد اخفاء معالم المخالفة ، بينما أن التفسير المسليم لحسكم المسادة ١٠ المسلكورة يقتضي أن يسكون الرئيس البسائير في مسوقف الرقيب السدى له مسلطة تقدير انضائد لجسراء عن المطالفة التى ارتكبها المرؤوس أو المسكوت عليها ، وعلى نلسك يسكون هذا. الوجسه من الطعن بسدوره غير قسائم على اسساس من القسائون ،

(طعن ٨٣١ اسنة ١٩ ق - جلسة ١١/٥/١١١)

قاعسدة رقسم (٢٠٠١)

البستة :

الحادة ٩ من القباؤن رقم ٢١ لمسنة ١٩٧١ باصدار قاسون نظام المالمين بالقطاع المسام والمسدة ٢٩ من القباؤن رقس ٨٨ لسنة ١٩٧٨ - سسقوط الدعسوى التاديبية - الرئيس المساشر هو المخاطب دون سسواه بعد كم السيقوط السيوى للمخالفة التاديبية طالما كان المسام التحقيق أن التحقيق المالكات أن التحقيق أن الاتهام أو المحاكمة أصبيح التصرف من اختصاص غيره ومنقضى تبعيا لمنظل ميماد السيقوط السيوى - استأس نلك نسكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة ومن تحقيق ومنظها الذاليس المباشر عن ملاحقة المخالفة وارتفعت قريفة من تاريخ ناسط الرئيس المباشر الى اتضاف الحرادات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة خرج بمخلك الأسر عن سلطقه وارتفعت قريفة التشازل وخضيع أصر السيقوط للاصل وهبو شالات سينوات انقطاع المددة باى الجدراء من المباردات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة عن حديد من تاريخ المباردات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة عن من المباردات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة عن حديد من تاريخ آخر المبارداء من حديد من تاريخ آخر المبارداء

بلخص الحكم :

ان المسادة ٩ من القسانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ بامسدار تاتسون نظام العساماين بالقطاع العسام تقضى بان تمسقط الدعسوى التاديبية بعضى مسنة من تاريخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة أو تسلاف

مسنوات من تاريخ ارتكابهما اي الممدتين اتسرب وتنتطبع هدده المدة بأى اجسراء من اجسراءات التحقيق والانهسام أو المحاكمسة ، وتسسرى المسدة من جسديد ابتسداء من آخر اجسراء ، وقسد صسدر القسانون رقم ٨٤ لسعة ١٩٧٨ باصدار قائون العساملين بالقطساع العسام متسررا ذات الحكم مي المادة ٩٣ منه . والمستفاد من ذلك أن الرئيس الباشر هو المضاطب دون سدواه بحكم السيقوط السينوي للمخالفة التاديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التاديبية غي يده ، اما أذا خسرج الأمر عن سلطانه باحسالة المفالفسة الي النحقيق او الاتهمام او المحاكمة وأصبح النصرف فيهمها بسذلك مسمن اختصاص فسيره ، انتفى تبعا احذلك موجب سريان السحوط وتكرر علة ذلك في أن سكوت الرئيس الباشر عن ملاحقة المخالفة بعد سنة من تاريخ علمه بوتوع المخالفة التأديبية قرينة على ' اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها ، اما اذا نشط الى اتضاد المجراءات التحقيق والاتهمام أو المحاكمية وخسرج بدنك عن سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه ، وخناع بالتالي المر السيوط بالاصبال وهدو شبلاث سنوأت وتنتطيع هدذه المبدة بأي اجسراء من . اجسراءات التحقيسق والاتهسام او المحاكمسة وسريان اجسل جسديد من قاريسخ الفسر اجسراء ،

(طعن ۱۹۱۳ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۲۵/٥/٥/٥)

سسانسا ــ وقــف سريان ميمــاد ســقوط الدعــــوى التاديبيـــة

قاعسدة رقسم (۲۰۷)

: 12 45

اذا قسررت المحكمسة التاديبيسة ايقساف الدعسوى التادسسة الى أن يتسم الفصدل في الاتهسام الجنسائي المسند الى المطعدون ضدهم ونلك باعتبار أن الاتهام الجنائي شق من المفالفات التابسة المنسوبة اليهم فان مقتضى هدا الايقاف أن يقف سريان ميعساد مستوط الدعسوي التأديبية مهما طسالت مدة الايقساف اسساس ذلك ان من شسان هددا الايقساف ان تشسل بد النيسابة الادارية عسن تحسرتك الدعسوى التلايييسة ويجمسل اتفساذ اجسراءات السسي فيهسا مستحيلة ألى أن يتهم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علقت عليه المعكسة التاديبية نظر الدعموى التاديبيسة معدم الاسمتناد الي همسكم المسادة ١٦ من قانسون الاجسراءات الجنائيسة التي نقضي بالا يسموقف سريان المدة التي تسقط بهما الدعوى التلاييسة لأي سمب كان م الساس ذلك أنه فضالا عن أن نظام المحاكمات التاديبية لا ينطبوي على نص مماثل مان القضاء التاديبي لا يلترم كاصل عام بلحكم قانون المقسوبات أو قانسون الاجسراءات الجنائيسة وأنمسا يسستهدى بها ويستعير منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق المامة وهسن سمرها مانتظ ام واطرادا م

ملخص الحكم :

من حيث أن المحكمة التاديبية قد قسررت مي ٢٨ من البسراير سنة

١٩٦٢ تأجيل نظر الدعوى الى أجل غير مسمى حتى يتم التصرف. فهائيا في الاتهام الحسائي شاطر من المخالفات التأديبية النسوية اليهم ، ولما كان من منتضى همداً الابتساف أن يقف سريسان ميعسساد. ستقوط الدعسوى التامييسة لأن من شمسانه أن يشمسل يد النيابة الادارية عن تحسريك الدعسوى التاديبية ويجعل اتضاذ اجسراءات السم فيها مستحيلا الى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علت. عليسه المحكسة التامييسة نظر الدعسوى التامييسة ، عان الدعسوى التاديبية بذلك لا تسقط بمضى المدة مهما طالت مدة الايقاف ، ويظمل الأمسر كسذلك الى أن يسزول المسانع بتحقق الامسر السدى أوتفت الدعوى التأديبية بمحببه ، فيمستأنف ميماد المحقوط سيره . ولا غنساء في الاستناد الي حسكم المادة ١٦ من مانسون الأجسراءات الجنائية التي تقضى بالا بوقسف سريان المسدة التي تسمقط بها الدعدوى الجنائية لأى سبب كان ، ذلك أنه نصال عن أن نظام الحاكمات التاديبية لا ينطبوي على نص مسائل ٤ غان القضام التاديبي لا يلتــزم كاصــل عام باحــكام قانون المقــــوبات او قانــــون الاجسراءات الجنائية وانما يستهدى بها ويستعير منها ما يتلامم وطبيعية المرانق العيامة وحسين سبيرها بانتظيام واطبراد ، ولا ترى المحكمة في مجال مسقوط الدعسوى التأديبية الاسستهداء بحكم المادة ١٦ سالفة البيان هاصة وان سيقوط الدعوى الجنائية يتوم على قرينة نسيان الجتمع للجريمة بمسرور الزمن ، بينما يقسوم سقوط الدعوى التأديبية اسلسا على اهمال الرئيس الباشر ولمظنة التفاضي عن المخالفة التأديبية وصرف النظر عنهــا ، ومن ثــم مان الجهــة الادارية أو النيسابة الادارية اذا ما اسستحال عليها لسبب عسارض اتفال الاجراءات التأديبية أو المريم فيها مان القرينة التي يقوم عليها سيقوط الدعوى التأديبية تنتغى ويقتضى ذلك بحكم الليزوم وقيف سريان صدة مستوط الدعوى الناديبية طالما قد استحال المسير مى اجسراءاتها وذلك الى ان تسزول أسسباب هسده الاسستعمالة .

ومن حيث أن الاتهام الجنائي النذي علقت المحكمة التلابيية

تاديب الملممون صحدهم على نتيجتهه قد نصبل نيب على ما سياف بيب الملممون صحدهم على نتيجتهه قد نصبل نيب الادارية في الإسانة من مارس سينة ١٩٧٠) وبادرت النيابة الادارية في ٢٧ من بوليسه سينة ١٩٧٠ بطلب تحريك الدعوى التاديبية بهضي هانه لا يسكون ثبة حصال القصول بستوط المنصوص عليها عن القسانون رقسم ٢٦ لسينة ١٩٦٤ قبد اوتفت امهالا لقسرار المحكمة التاديبية المسادر في ٢٨ ن فيسراير سينة ١٩٦٤ بتأجيل الدعوى التاديبية المي الجل عبر مسمى على يتم المصول في ١٩٦٤ المشار اليكمة التاديبية المي المسادر في ٢٨ ن فيسراير المحكمة التاديبية المي المسادر في ١٩٦٨ ناسبية عليه على يتم المعاون فيضه أذ تمنى بسستوط الدعوى التاديبية قدد خالف صحكم المتسانون فيضه أذ تمنى بسستوط الدعوى التاديبية قدد خالف حكم المعاون فيضه أذ تمنى بسستوط الدعوى التاديبية قدد خالف حكم المعاون فيضه أذ تمنى بسستوط الدعوى التاديبية قدد خالف حكم المعاون فيضه أذ تمنى بسستوط الدعوى

ومن حيث أن المحكسة التأدييسة لم تتبول محاكمسة المطعبون. ضدهم وسنساع اتوالهسم وتحقيسق دغاعهسم واقتصر نظرها للدعبوي. على الدفسع الخساص بسسقوط الدعبوي التأدييسة بعضى المدة ، عان الدعبوي بسذلك تسكون غسير مهيساة المفصدل عن بوضسومها ، وسن ثم يتعبين إعسادة الدعبوي إلى المحكسة التأدييسة للفصل فيها .

(طعن ١٠ لسنة ١٨ ق _ علسة ١٨/١/١١٧٥)

قاعبيدة رقبيم (٢٠٨)

: 13 (1)

المسادة ٧٣ من قائسون نظسام المساملين المسنين بالدولة المسادر بالقسادون رقسم ٥٨ لمسينة ١٩٧١ سائرينة الاسسنقالة الضيئية المستفادة من انقطساع المسامل دون عذر مقبسول هي قريشة مقسررة لمسسلحة المهمة الأدارية أن شساب أعملتها في تحقسه واعتبسرته مسسنقيلا وأن شساب تفاضت عنها رغم توافر شروط أعمالها سائنهاء خسسمة المسامل أعمالا لهسده القرينة لا يتسرت عنها عقسوة القسادون بمجرد توافر شروط أعمالها وانها يسائرم أن تصسدر المهمة الادارية قسرارا راداريا يرتب هــذا الاثــر ان هي ارتات الاستغناء عنــه وغضت البعم عصا انــاه من ســلوك يشــكل في ذاته مخالفــة تلدييــة ــ لا تســقط الدعــوى التادييــة بشــان المخالفــة الا يفــوات المواعــد المقـــدرة أقانــونا لســقوط الدعــوى التلدييــة دون التقيــد بالمـــاد الــوارد يالمــادة ٧٣ ــ فوات المعــاد الوارد بالمــادة ٣٣ ــ فوات المعــاد الوارد بالمــادة ٣٣ ــ فوات المعــاد الوارد بالمــادة الادارية كامل ســــاطتها في والمحامل المقطع عن المحل واتفــاد الاحـــرادات التادييــة المــامل المقطع عن المحل واتفــاد الاحــرادات التادييــة المــامل المقطع عن المحل واتفــاد من شــانه قرارا باعتباره المحــرة قانــونا في حقــه ما دامت لم تصــدر في شــانه قرارا باعتباره مســنقيلا مــن الخــدية .

ملقص الحكم :

ان تضاء هذه المحكية تد جيري على ان ترينة الاستثالة الضيهنية التي قررتها المادة ٧٣ من القسانون ٥٨ لسينة ١٩٧١ بنظام العساملين الدنيين بالسدولة والمستفادة من انقطاع العسامل المسدد الواردة بهسا دون أن يقدم مسفرا تقبسله الادارة ، وهي قرينسة مقسررة لمسلحة الجهسة الادارية التي يتبعهسا العسامل والتي ارتسكبت المخالفية في حقها ؛ أن شماعت أعبلتهما في حقمه وأعتبرته مستقيلا وأن شساءت تغاضت عنهسا رغسم توانمسر شروط اعمالهسا والاثار المترتبسة عليها ، ويتنفى ذلك أن انتهاء خدمة العسامل أعهسالا لهذه القريئة لا يتسرتب حتما بقوة التانون بمجسرد توافر شروط امسالها ، وانها بلزم لقلك أن تمسدر الجهسة الادارية التي يتبعهسا العسامل قسرارا. . اداريا يترتب هذا الأثر ان هي ارتات الاستغناء عنه وغضت البصر عما اتاه من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تأديبية والاجاز لها اتضاد الإحسراءات اللازمة لحاكمت، تأديبيا عما اتاه ، ولا تستقط الدعسوى الناديبيسة بشساتها الا بغسوات المواعيسد المتسررة فانسونا الستوط الدعسوى التاديبية دون التقيد بالمعساد الوارد بالمادة ٧٣ المسار اليها ذلك أن البعداد الذكور لم يستهمف به المشرع غدل يمد الادارة عن سططتها مي اتخاذ الاجراءات التلابيية تجاه المعامل المنقطيع بل قصد به المتنساع الادارة عن استئناف النظير من جديد نمي شان العامل الذي اتضفت ضده ذلال الشام التالي لانقطاعه اجراءات تأديبياة وذلك بانهاء خديقه ، بعد أن المصحت عن ارادتها في مؤاخنته عن انقطاعه ولا بسوغ أن يؤخذ من مفهوم المخالفة لهدذا النص اعتبار العامل الدي لم تتفد ضده ايدة اجسراءات تأديبيسة خسلال الثسهر التسالي لانقطساعه اعتبساره وستقبلا بطريقة حتميسة وفرضسية لا تحتساج الى تدخل الجهسة "لادارية بحيث يبتنبع طيهسا بعبد فسوات هدذا اليعباد اتضناذ أي اجبراء تأديبي في مواجهاته ، والا كان ذلك تعصلا النص باكثر مما يحتمل من معاني ومضمون ذلك أن النص على غل يهد الجهمة الإدارية مهن ممارسمة ساطتها أن هي اتخذت فد المامل اجراءات تأديبة خالل شحمر من الانقطاع أنها يعنى بمفهوم المخالفة أن غوات هذا المنماد دون اتضاد الاجسراءات المنتكورة ويسؤدى الى أن تعسود للجهـة الادارية كامل سيلطتها في مواجهـة العـامل المنقطـع عـن العبال وتقارير خطورة ما فرط مناه في ضنوء الظاروف الملابسة لانقطاعه واعطائه الفرمسة الراجعة موقفه مان ارتبات أن مي انتطاع العالم عدن العمل رغم حاجسة العمل اليه وامتناعه عن الاستحابة الى مناشدتها للعودة الى العمل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها فلا تترتب عليها أن هي اتخفت في شانه الاجراءات التأديبية المقررة قانونا في حقبه ولو مات الميماد السوارد في المادة. ٧٧ المسار اليه ما دامت لم تصدر في شاته قرارا باعتباره مستقيلا وسن الضمية ،

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن المطعنون ضده وهو يشب غل وظيفة أخصائي اجتماعي بوزارة التربية والتعليم قد انتطاع عن عمله اعتبارا من ١٩٧٧/١٠/٢٧ وفي ١٩٧٧/١٠/١١ ولا المسلم أبسرق الى الجهة الادارية طالبا احالته الى القومسيون الطبي

السندى وافق على منصبه اجمازة اعتبادية مبن ١٩٧٧/١١/١٢ حتى ٦/١١/٧٧ الا أنه لم يعسد الى عمسله بعسد ذلك فتسلم انسذاره عي ١/١/١/١١ ، ١٩٧٨/١/١١ بضرورة المسودة الى عبسله الا أنه اسستهر في انقطاعه ولم يستجه الى اندار الجهدة الادارية اليه بالعدودة الى العمال وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ ابلغت مديرية التربية والتعليم بمحافظة مطروح النيابة الادارية التحتيق معسه في واتعة الانقطاع - وانخساذ الاجسراءات الثانونيسة لمحاكمتسه تاديبيا ، نسان قسسرارها باحسالة المطمسون ضده الى النيسابة الادارية يسكون تسد تسام عسلي سببه المسوغ له تانسونا وتسكون الجهبة الادارية قد مارست سلطتها التي خولها التانون في حتق أحد العباملين التي لم تنقصه بعد علاقتمه الوظيفيسة بهما ومن ثم نمان ما ذهبت اليمه المحكمسة من اعتبار مدة العمامل منتهيمة بعمدم انضاذ الإجسراءات التأديبية ضده خلال الشبهر التالي للانتطباع قد اخطات في تفسير القانون وتاويله وأوردت حكيها موارد الطعن نيسه بالالغساء لخالفته الصحيح فهسم القيانون فضملا عما شهابه من تنساقض بين الإسماب وبين ما انتهى اليسه من بسراءة المطعسون ضمده ممسا نسسب اليسه الأمسر السذى لا يسموغ للمحكمة بلوغه الا بعد التمسدي لموضموع المفالقيمة ونتيض ذاسك تيسام العبلاتة الوظينيسة بين المطعسون ضده والجهسة الادارية (الطاعنية) الأمسر الددى رفضيته المحكمية في استبابها ٤ وهسو ما يجعسل النتيجسة المنتهي اليهسا غير مستخلصة اسسستخلاصا سسائفا من الأسباب ويجعل الحبكم غير تسائم على أسساس سليم من القسانون خليقا بالالغساء .

ومن حيث أنه تد أشسحى وأفسحا من مرفقسات الدهسوى ان المطمون ضده تد أنقطع عن عسله خبلال الفقسرتين من ٢٢/١٠/١/ والمعمون ضده تد إيمارا ومن ١٩٧٧/١٢/١ حتى ١٩٧٧/١/١/١ وفي غسير هدود الإجبازات المصرح بهما قانسونا ، وأنذرته المهمة الادارية المحمود بفسورورة العسودة الى عبسله الا أنه لم يبتشل اندائهما ،

بواصر على موتفسه في الانقطاع عن المبل وعسم الانصبياع الى الواس الجهسة الإدارية ، دون ان تنخسذ الجهسة المختصبة تسرارا بانهساء خدبسة ، غانه بسذك يسكون تسد ارتسك ذنب يسموغ مؤاخستنه يتوقيسع الجسراء المخسسة ان في مجساراته بخصسم ما يسوازي شسهر من الجسره جسزاءا رادعا لسة ،

(طعنی ۹۱ و ۹۶ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۱۹۹٤/۱۲/۸

حكمت الحكمة الادارية العليسا (الدائرة المسموص عليهسا في المسادة ٥٥ مكسررا من التسانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٢ معسدلا بالتسانون رقم ١٩٢٠ ميساد ١٩٢١ معسدلا بالتسانون رقم ١٢٧ في الطعن رقسم ١٩٨٥ لمسسنة ٢٧ في باعتبسار المسامل المنطسع عن عبسله المسدد المنصوص عليهسا في المسادة ٩٨ من التسانون رقم ٧٧ لمسسنة ١٩٧٨ مقسده خلال المستقالته اذا لم تسكن الإجسراءات التادييسة قد انفضت ضده خلال الشسسم النساني لانقطاعه عن المهسل .

قاعسدة رقسم (۲۰۹)

: 12—41

المادة ٩٩ من قانون نظام الماملين المستنين بالسولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ السنة ١٩٧٨ - انتهاء الفحة الانقطاع لا يقلع بقدوة القانون رقم ٧٧ المسنة ١٩٧٨ - النهاء الذي نصت عليه المسادر بقبون والتي تقفي بان خدمة الماليل لا تنتهى الا بالقرار المسادر بقبول الاستقالة القرنية القلونية على الاستقالة الفسامل دون تقديمه عشرا مقبولا لا تعتبر مقدرة المسال المهاد الادارية التي يتبعها المسادل فإن

شداءت اعملتها في حقه واعتبرته مستقيلا وأن شساعت نفاضت عنهما رغم تواضر شروطها ومضت في مساماته تاديبيا الانقطاع بدون اذن ـ لا تثريب غلى الجهمة الادارية اذا لم تتضد الاجراءات التاديبية ضمد العمامل التقطيع خملال الشمهر التمالي للانقطاع - اسماسر ذلك : ويعماد الشمهر هو ويعماد تنظيمي .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٩٩ من القسانون رقم ٨٨ لمسانة ١٩٧٨ بامسادار تانون نظام المساملين المسانيين بالمدولة تنص على انسه « يعتبسر العسامل متسام اسميتالته في العسالات الآنسة:

ا — أذا انتطاع عن عصله بفسير اذن اكاسر من خمسة عشر يوما انتالية ما لم يتسدم خسلال الخمسة عشر يوما التالية ما ينبت أن انتطاعه كان بعدر متبول وفي هذه الحسالة يجوز السسلطة المختصسة أن تقسر عسدم حسرماته من أجره عن نتسرة الانتطاع أذا كان له رصديد من الأجازات يسسح بناك والا وجب حسرماته من أجره عن هذه المدة غاذا لم يقدم العسامل أسسبابا تبسرر الانتطاع أو تدم هدف الأسسباب ورفضت اعتبات خدمت منتهية من تاريخ انقطاعه عن العبال .

٢ — أذا انقطع من عمله بفسير أذن تقبله جهدة الادارة أكشر مسن شلائين يسوما غسير متمسلة في السينة وتعتبر خدمتمه في هذه. المسائة منتهية من البسوم التسائي لاكتبال هدده المدة .

ومن الحسالنسين المسابقتين يتعسين انسذار المسامل كتسابة بعسد. انتظامه السدة خمسسة ايسام في حسالة الأولى وعشرة ايام في الحسالة الثانيسسة » .

ومن حيث أن منساد هــذا النص أن خــدمة العــامل تنتهى بعــا. يعتبر اســنتالته ضــمنية أذا انتطــع عن عمــله بغير أذن اكتـــر من

خبسة عشر يوما متتألية أو ثلاثين يوما غير متصملة عي السمنة الا ان انتهاء الخدمة مي هدده الحالة على ما جدري عليه قضياء هدده المحكمة لا يقسع بقسوة القسانون بل يحكمه المسدا السذى نصت عليه المسادة ٩٧ من القسانون سسالف الذكر التي تنص على أن خسدمة العسامل لا منتهى الا بالقسرار المسادر بتبسول الاستقالة ، ومسن شم مسانه حرمسا على المسلجة العسابة وحتى لا يتعطسل سير العبسل في المرافق العسامة غان القرينسة القانونيسة على الاسستقالة الضمينية المستفادة من انقطاع العامل المدد مسالفة البيان دون تقديسه عددرا متبولا تعتبر مقررة لصالح الجهسة التي يتبعها العامل فان شياءت أعبيات هيده القرينسة في جقيه واعتبارته بسيستثيلا وأن شياءت تفاضت عنها رغم توافر شروطها ، ولها الا تعهل اثرها وبالتسالي لا تعتبسر العسامل مستقيلا ومن ثسم لا تعتبسر خدمته منتهيئة وفي هدده الحالة تمضى في مساعلته تأديبيا لانتطاعه بدون اذن خمسة عشر يوما غير متصلة في السينة ، ولا تشريب على الحهة الادارية اذا لم تتفد الاجدراءات التاديبية ضد المال المنتطع خلال المدة التي حددتها المادة ٩٨ الشبار البها وهي الشهر التالي لانقطياعه عن العبال الن هدا الميباد ان هو الا ميماد تنظيمي على ما جسرى عليسه تضباء هيذه المحكسة ، وميؤدى ما تقدم انسه لأعمسال هِسِذا الأشر ، ينبغي أن يمسجر بسيرار أداري بن الجهة الادارية المختصنة ، بما لها من سلطة تقيديرية .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقيده ، ولما كان الشابت أن الجهة الإدارية لم تصبحر تهيل التخالف الإدارية التاديية نصو المسامل المحال المحالفة التاديية قسرارا أداريا بانهياء خدمتيه أعهالا للويائة الاستقالة الشامنية والمنتفادة من انقطاعه عن العمل من ثم يكون الحكم المطمنون نينه ، وقد تضى بعدم جواز اقسامة الدعيه التادييية على المحالف لانكور تأسيسا على أن خدمته

انتهت بقسوة القسانون ، كسفك غان الحكم علسه بعقسوبة من العقوبات التي توقسع على من انتهت خدمته انتافسسيه اجسرا عن مسدة انتطسسع على من انتهت خدمته انتافسسية الحسكم بقسقيه تسد اخطسا عن العمسل بسدون اذن يسكون هسذا الحسكم بقسقيه تسد اخطسا على على عليستى القسانون وتاويله ويتعسين والحسالة هسذه التضساء بالغائه .

ومن حيث أن المحكمة التاديبيسة لم تسميع اتسوال العمساليل المسكون غسير مهيساة المسكون غسير مهيساة للفمسل عي موضوعها ومن ثم يتعمين اعسادة الدعسوى الى المحكمسة التاديبيسة للفمسل عي موضوعها .

(طمن ۱۱۷۲ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ٥/١/١٩٨٠)

قاعسدة رقسم (۲۱۰)

البسيدا:

المادة ٩٨ من قائدون نظام العاملين الدنيين بالدولة المسادر والقانون رقام ٧٧ لسنة ١٩٧٨ والقابلة للمادة ٧٣ من القانون رقام ٨٥ لسنة ١٩٧٨ والقابلة للمادة ٧٣ من القانون رقام ٨٥ لسنة ١٩٧١ ـ قرينة الاستقالة المصيفية المستفادة ما الفطاع المال المحدد الواردة بها دون أن يقدم عاذرا تقساله وحمة الادارية التي يتبعها المال والتي ارتكت المخالفة في حقها أن شاعت اعملتها في حقمه واعتبرته مستقبلا وأن شاعت تفاضعت عنها رغام توافئ شروط اعمالها - انهاء خدمة المالمل لا يتحتب وتقالون بمجرد توافر شروط اعمالها وأنها يتحتبم أن تصدر الادارة فرارا بانهاء خدمته أن هي رات الاستفناء عنه وغض النظامين عما اتناه من ساوك يشاكل مخالفة تلاييية الجهة الادارة المنادة الم

اتضاد اجراءات محاكمت تدبيبا - الدعوى التلاييبة لا تسقط الدعوى التلاييبة لا تسقط الدعوى التلاييبة لا تسقط النقيد بنقط الدعوى التلاييبة دون القيد بنقط الشهورة قاضونا لسقط الدعوى التلاييبة دون المسلدة ٩٨ - المعالد المسكور لم يستهدف به المشرع غل يحد الإدارة عن سلطتها في اتضاف الإجراءات التلاييبة تجاه المسامل المقطع - غوات ببعداد الشهو الإدارية كامل سلطتها في مواجهة المسلمل المقطع وتقرير خطورة ما غرط منسه فان رات ان في اهرار المسلمل على الإنقطاع رغسم حاجبة المهال على الإنقطاع رغسم حاجبة المهال على الإنقطاع رغسم النقط عن المتلاب التربية المسلمل على الإنقطاع رغسم حاجبة المهال المهال المهال المهال المهال المتحرب عنها فالا تتربيه النقط من الإحراءات التاليبية المهارة مستقبلا ولو فات المهال المستور ما داءت لم تصدر قدرارا باعتباره مستقبلا و

ملخص الحكم:

ان قضاء هذه المحكية قد جرى على أن ترينة الاستقالة النصبية التى قررتها المادة ٩٨ من قانون المالين المحنيين بالدولة الحالى والمقاسلة للمادة ٩٧ من التسانون رقام ٨٨ لسنة ١٩٧١ من التسانون رقام ٨٨ لسنة ١٩٧١ من التسانون رقام ٨٨ لسنة ١٩٧١ من التسانون رقام ٨٨ لسنة العام عذرا تتبله الادارة هي ترينة مقاررة لمصلحته الجهة الادارية التي يتبعها المصامل والتي ارتكبت المخلفة في حقها أن شاعت أميلتها مي حقه واعتماد والتي ارتكبت المخلفة في حقها أن شاعت أميلتها شروط أعبالها وأعناء الاشار المشربة عليها ومقتفى ذلك أن أن شاعاء خدمة المالم أعبالا لهذه الترينة عليها ومقتفى ذلك أن التسانون بمجارد توافر شروط أعبالها وأنها يسازم الذلك أن تصحور المهادارية التي يتبعها المالم قرارا أداريا يترب هذا الانوان مي أرتات الاستقناء عنه ١٠ وغضت البصر عما أتاه من ساولك بشكل في ذاته مخالفة تأديبية والأجاز لها أنضاد الاحراءات المارية لماكتشه تأديبيا عما أشاره ولا تستقط الدعموى التلديبية واللابئة لمحاكشه تأديبيا عما أشاره ولا تستقط الدعموى التلديبية والمانية الابغسوات المواعيد المقروة قانونا لمستوط الدعموى التلديبية وشائنها الابغسوات المواعيد المقروة قانونا لمستوط الدعموى التلديبية

دون التقيد باليعدد إلوارد بالمادة ١٨ الشيار اليهما ذلك أن المعداد الميذكور لم بيستهدي به المشرع على يد الإدارة عن سططتها مي اتفاد الإجسراءات التاديبية تجساه ألعامل المنقطع بل قصد امتناع الادارة عن استبتائك النظير من جنديد في شبان المسامل الدي اتخسدت ضده خطلال الشمهر التطلي لاتقطيباعه احسراءات تأديبيسة وذلك بانهاء خديتيه بعبد أن ابيب حب عن ارابتها بي مؤاخذته عن انقطاعه ولا يسموغ أن يؤهد عن منهيوم المخالفية لهسذا النص اعتبسار العسامل الذي لم تتخدد ضده اية اجسراءات ثاديبيسة خدلال الشدور التسالي لانتظهامه امتبساره مستتبلا بطريقة حتهيسة وقرضسية لا تحتساج الي تدخل الههيج الإدارية بجيث يجتنبع عليهيا يعيد نبوات هذا البعاد اتجاد اي إجسراء تأبيبي في مواجهتبه والا كان ذلك تحيالا لانص باكثسر ممسا يحتمسل من معنى ومضمون وذلك أن النص على غسل يسد التهيئة الإدارية عن مهارسية سيلطتها أن هي اتخبذت غييد العسامل اجسراءات تاديبيسية خسلال شسهر من الانقطساع أنما يعسنى بمنهسوم المخالفة أن فسوات هذا الميعساد دون تخسند الاجراءات المستكورة ، يؤدي الى ان تستعيد الجهسة الادارية كامل سلطتها في موابجهسة العيامل المنتهاج عن العهال ٥٠٠ وتقيرير خطورة ما غسرط منسه في خسوء الظروف الملابسة لانقطاعه واعطائه الفرصمة لراجعة موتفه فإن ارتأت أن في أصرار العسابل عن انقطباعه رغم حاجة العمل. اليه وابتناعه عن الاستجابة الى مناشدتها للعصودة الى العصل مخالفية لا يسموغ السمكوت عليهما فلا تثريب عليهما أن هي اتخسنت في شبائه من الأجراءات التابيية القسررة قاندونا بي حقمه ٠٠٠ واو يات الميمياد الوارد في الميادة ١٨ الشيار اليهيا ما دامت لسم تصبدر في شبيانه قسرارا باعتباره مبستقيلا من الخسمة .

ومن حيث أن الله بن بن الأوراق أن المطعون هده قد انقطع عن الجميل خيلال الفتيرة بن ١٩٧٨/١٠/١ حتى ١٩٧٨/١٠/١ وذلك في غير الجبيود المتبرة تانيونا للاحيازات وامتنج عن العبودة في غير الجبيود المتبررة تانيونا للاحيازات وامتنج عن العبودة الى عمله رغيم النيازات اكتشر بن برة بمباحيدا بالمجهلة الإدارية الى الجبالة لهره الى النيابة الادارية لانفياة الجدادات وحاكمته الديسا عبا غيرط منه ون ثم تبكون علاقته الوظيفية بالجهسة الديسا عبا غيرط منه ون ثم تبكون علاقته الوظيفية بالجهسة

الادارية مانها لم تنتظع بعد طالبا لم يصدر هي شدته قسرارا. يانهاء خدمت ويتكون قترارها باعتفالة الطعون ضده الى النيابة الادارية قد قام على سببه المسوغ له قانونا ، وتكون الجهسة الادارية قد مارست سلطتها التي خولها التسانون ايساها في حسق المسابلين التي لم تنقصم بعد علاقته الوظيفية بها ، ومن ليم فأن ما ذهبت اليه المحكسة من اعتبار ضدية العسامل منتهية بعدم تذك الاجسراءات التلديية ضده خسلال الشسهر التسالي للانقطاع قد ورد على خسلاف الفهم المسحيح للتسانون وتكون المحكسة اذا انتهت الى هذه النتيجة - قد أوردت حكمها بجواز الطهن فيسه يالانفسساء .

ومن حيث أن الدمسوى صالحة للفصنا فيهنا بقد أن تم أعلان المعنان ضايده فانسونا .

ومن حيث أنه قدد أفسحى جليا ومن وقصسات الدعسوى أن المطهون ضسده قد انقطاع عن عها خالل الفترة من ١٩٧٧/٨/١٩ حتى ١٩٧٧/٨/١٠ وذلك عن عالم المسعود المرح بها قانسونا الاجتنازات وانفرته البهاة الادارية اكتسر من منزة بضرورة الماودة الى عهامه الا انه لم يعتلل اندائها وأمر على موقعه من الانقطاع عن المعلل وعدم الانصاع لاواسر الجهة الادارية دون أن تتخذ الجهة المذكورة قرارا بالهاء خدمته قائه بذلك يسكون قدد ارتكم فنبسنا المناسب عليه وتوى المحكمة ان عن مجازاته بخصاء عشرين يوما من أجاره جزاءا كافيا لردعه على الما قدمة المساورة عن المحكمة المحكمة الما قال عن المحكمة المحكمة عن المساورة عن المحكمة المحكمة المحكمة عن المساورة عن المحكمة المحكمة عن المساورة عن المحكمة المحكمة عن المساورة عن عن

(طعن ١٣٧٨ لسنة ٢٥ ق _ جلسة ١٨/٥/٥١٩١)

سابعا ــ انقطساع سريسان ميعساد سسقوط الدعسوى التلايييسة

قاعسدة رقسم (۲۱۱)

البسيدا :

نص المسادة ٥٩ من القسانون رقسم ١١ لسسنة ١٩٧١ عسلى مستوط الدعسوى التلديبية بعضى سسنة مسن تاريخ عسلم الرئيس المستشر بوقسوع المخالفة وسسقوطها في كسل حسال بانقضساء شسلات مستوات من يسوم وقسوع المخالفة وانقطساع هسده المسدة بلى اجسراء من اجسراءات التحقيسي أو الاتهسام أو المحاكمة وسريان المسدة من جديد المتقيسي أو الاتهسام أو المحاكمة الإعبارة ((أي اجسراء من اجسراءات التحقيسي أو الاتهسام أو المحاكمة الاجسراءات التي يسكون من شسسانها والمستمول بعيث تتسمع لسكافة الاجسراءات التي يسكون من شسسانها بعث الاتهسام وتحريكه مسائلة المسابعة على قسرار الجسزاء يعضل غي عصوم معنى الاجسراءات المتعلقسة بالتحقيسي أو الاتهسام أو المحاكمة والتي يتسرتب عليهسا انقطاع ميساد المستوط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن النفسع بسستوط الدعسوى التاديبيسة بالتقساده م عان المسادة ٥٩ الذي تمت الإجراءات عن المسادة ١٩٥١ الذي تمت الإجراءات عن ظله نتص على أن (تسستط الدعسوى التاديبيسة بمضى مسئة مسن تاريخ عسلم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفة ، وتسسقط هسدة

الدعسةي في كل حسال بانقضاء نسلات مستوات مسن يسوم وتسوع المخالفة ؛ وتنقطح هذه الحدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق اه الاتهام أو المحاكمية . وتبدأ المدة من جبديد ابتداء من تاريخ آخر جسره ٠٠٠) ، ولما كان نص في هدده لمادة قد نص على أي اجسراء من أجسراءات التحقيق أو الاتهام أو المحلكمة قد ورد من الاتسساع والشحول بحيث يتسمع لكانة الإجراءات التي يمكون من شمسانها بعث الاتهام وتحريكه ، ويدخل في ذلك الطعن بالغياء في تسرار الجنزاء لمنا ينطبوي عليسه ذاك من ائسارة الجندل حنول الاتهمام والاحتكام في شائه الى جهة القضاء التاديبي المختصة مها يدخل في عموم معنى الاجراءات المتعلقية بالتحقيق أو الاتهام او المحاكمية والتي يتسرتب عليها انقطاع ميعاد السيقوط لما كان ذلك فان الحكم المطعبون فيسه يكون مسجيحا فيمسا قضي به مسن رغض الدفع بستوط الدعوى التاديبية استقادا الى انقطاع مدة الستوط باجسراءات التقساضي في الدعوى رقسم ٥٥ اسسنة ٥ التضائية المحكوم فيها بجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٢ ، مما يكون معه هــذا الوجه من أوجه الطمن في غير محسله جــديرا بالرفض .

(ملعن ٩٦٧ لسنة ١٩ ق -- جلسة ١٩٧٧/٢/١٧)

قاعسدة رقسم (۲۱۲)

: البــــــدا :

نص المسادة ٥٩ من نظام المساماين بالقطاع المسام المسادر بالقسادن رقسم ٢١ لمساد ١٩٧١ على مسقوط الدعسوى التلاييسة بمضى مساة من تاريخ عسام الرئيس المسائر بوقسوع مخالفة ، وسقوطها بلقضاء ثلاث مسنوأت من يسوم وقسوع المخالفة — انقطاع هذه المساد بالدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او لاتهام او المحاكمة صحور قنرار بقصال المسابل من المسلطة الرئاسية التادييسة عام

140- طعن العمامل بالالفساء على هذا القسرار وصحدور همكم المحكمية التامييية المختصسة بالمضاء على هذا القصل في عمام 1900 مد همذا الدكم لا يتسرب عليمه مستقوط جميع الاجتراءات السسابقة على مستقوره كتما يذهب المستوع جميع الاجتراءات السسابقة خسيم الالفساء الى احسالة الاوراق الى النيسابة الادارية لتنفذ أجراءات أحسالة المدعى الى المحكمة التأدييية المختصسة بالفساء قرار المفصل غي عام 1900 - هذا المحكم لا يترتب عليسه مسقوط جميسع الاجراءات السسلبقة على صدوره كهما يذهب المستعى مسادرة المسادة المدعى الى المحكمة التادييسة وقيام الادارية لتنفذ أجراءات المسالة المدعى الى المحكمية التادييسة وقيام التيابة الادارية بذلك بالفضل مدخم سمخوط الدعموى التادييسة وقيام التيابية

بلخص الحكم :

وين حيث أنه عن ستوط الدعسوى التأديبية غسد الطساعن بعمد أن صدر حكم المحكسة التأديبية بالنصورة بجلسة 11 سن مارس سسنة 190 في الطعن رقسم 17 لسنة ٢ القضائية بالغاء قرار غصل الطاعن الصحادر من الشركسة في ٢ من مارس سسنة ١٩٧٠ بعقولة اله يتسرتب على هذا الحسكم سسقوط جبيسع الإجسراءات المسابقة عليسه وتتسكامل بذلك مسدة مستوط الدعسوى التأديبية ، غالشابت أن المخالفة التي جوزى الطاعن بسسبها وقعت في ١٤ من اكتسوير سسنة ١٩٦٩ وقسد تمولت الشركة تحقيقها ثم احسالت الأصد الي النسابة المسامة التي التهات اللي بسوت الواقعة في هق الطساعن واحسالت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ الأوراق الى الجهة الادارية لجسازاته عها نسب اليسه ، غمضت الشركة أسر غمسل الطساعن على اللجنة الثلاثيسة في ٧ من نونخبسر سسنة ١٩٧٠ نسم اصدرت الماشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقصل الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقسول الطساعن الشراكة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقسول المساعن الطساعن الشركة قسرارها في ٣٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٠ بقسول الطساعن الطساعن المساعن المسا

من عهله ، واذ تضت المحكسة النادييسة بالنصورة بجلستة 11 سن مارس سنة ١٩٧٥ عمى الطعن رقم ٢٣ لمسئة ٢ القضائية بالفساء قرار نصل الطاعن ، بادرت الشركة عمى الأول من يونيشة سسنة ١٩٧٥ باحسالة الأوراق الى النيسابة الادارية لتتخسذ اجسراءات احسالة الطاعن الى المحكسة التادييسة ، غاودعت النيسابة الادارية أوراق الدعوى النادييسة سكرتارية المحكسة التادييسة غي ٢٠ مأن نوفعير سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المسادة ٥٩ من نظام التسليلين بالقطاع المسام المسادر به التسانون رقسم ٦١ المسانة ١٩٧١ تقنى بسان « تستط الدمسوى التأديبية بعضى سسنة من تساريخ عسلم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة ، وتسستط هذه الدعسوى لمى كسل حسانة بالتقمساء شلائ مسنوات من يسوم وتسوع المخالفة ، وتنقطيع هذه المدة بأى لجسراء من اجسراءات التحقيق أو الانهام أو المحاكسة . . . ومسع ذلك فاذا كون النعسل جريسة جنائية لا تسسقط الدعسوى التأديبية لا بمستوط الدعسوى التأديبية . .

ومن حيث أن من شنسأن الاجتسراءات الذي اتتحدت خسد الطاعن وينى مواجهت والتي انتهت بمسدور الحسكم المطغنون فيسه أن تقطيع مسدة مستقوط الدعسوى التلاييية المنصوص عليها عن المسادة ٥٩ من التسانون رقيم ٢١ لسمنة ١٩٧١ المسار اليسه ومسن شم يكون النص بسميوط الدعسوى التاديبية مستقدا على خير أسماس سليم من الواقع والقيانون ولا حجية في القيول بأن الحسكم المسادر مسن الحكمة التاديبية بالنصورة في السموى رقم ٢٣ لسمنة ٢ التضائية في ١١ من مارس مسنة ١٩٧٥ بالقماء قضرار فصبل الطاعن المسادر غي ٣ من مارس مسنة ١٩٧٠ من شمانه أن يستقط ججيع الاجراءات السمنية على مصدور هنذا الحسكم ١ الذفضيلا عن أنه لا توجيد شهمة خاف ة تاتونية تسماند هدذا الحكم الدختي عاسلان هدذا الحكم الحكم المنادي عالية على عالية على عالية هدا الحكم المسابقة على مصدور هدذا الحسكم الدختي عاصلان هدذا الحكم المنادية على عالية عالية عدا الحكم المحكم عالية على عالية على عالية على الحكم المحكم المسابقة على مصدور هدذا الحكم الدخم عالية على عالية عدا الحكم المحكم عالية على عالية على عالية عدا المحكم عالية على عالية عدا المحكم عالية على عالية عدا العدل هدذا الحكم عالية على عالية عدا العدل هدذا الحكم عالية على عالية عدا العدل هدذا الحكم عالية عدا العدل هدذا الحكم عالية عدا العدل هدذا الحكم عالية عدا العدل هدذا العدل عالية عدا العدل هدذا العدل عالية عدا العدل هدذا العدل عالية عدا العدل عالية عدا العدل عالية عدا العدل عدا ا

بعسدم مشروعية القسرار المستخور لمستدوره من غسير مختص ان تنفسط السسلطة المختصسة التي تصبيع الوضيع وهسو ما أنصيح عنسيه الحسكم صراحة حين السسار التي ان ما انتهى اليسه لا يصبادر حسوق الشركسة في ان تعساود النظسر في مجازاة الطساعن عبا ثبت في حقسة وفقا اللاجسراءات المتاونيسة المستحيحة ،

(طفن ٢٨٤ اسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٩/٤/٨٧١١)

قاعسدة رقسم (۲۱۳)

البسسدان

المستتان ٥٩ من قسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ و ٩٣ من القسانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام المساملين بالقطاع المسام – سسقوط الدعوى التاديية به القطاع المسقوط بسائ المسراء من اجراءات التحقيق أو الاتهسام أو المحاكمسة وتسرى المسدة من جسيد ابتاداء من آخر اجراء – عبسارة أي اجراء من اجراءت التحقيق أو الاتهسام أو المحلكمة والتي يتسرت عليه القطاع ميعساد المسقوط من الانساع والشسمول بحديث تتسمع لسكانة الإجراءات التي يسكون من شساتها تصريك الاتهسام .

ملخص الحكم :

انه بالأطلاع على أحسكام نظام العالمين بالقطاع العسام المسادر بالقساتون رقم 11 لسنة 1971 الدي وقدت في ظلم المالفالة يبسين أن المسادة ٥٩ منسه تقضى على أنه « تستقط الدعسوى الثانييسة بمضى سسنة من تاريسخ علم الرئيس المسائمر بوقسوع المخالفة وتستقط هدذه الدعوى في كل حالة باتقضاء ثلاث سسنوات من يسوم وقسوع المضائف وتنقطح هدذه المدة بأى اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهام او المحكمة وتسرى المسدة من جنيد ابتداء من آخس أو

أجسراء ٠٠٠ » كها أنه بالرجوع الى أحسكام نظام العاملين بالقطاع العسام المسادر بالقسانون رقسم ٤٨ لسسنة ١٩٧٨ السذي مسسدر القسرار المطعسون قيسه على ظسله يبسين أن المسادة ٩٣ منسه تنص علي أنه « تسعط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سسنة من تاريخ علم الرئيس الباشر بوقوع المخالفة أو شالات. سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدنين إقسرب وتنقطم همذه المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهمام أو المحاكمية وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء . . . ، ومفاد احكام هــنين النصــين أن أي أجــراء يتخــذ في متــام التحقيــق أو الاتهــام او المحاكمة من شانه قطع ميعساد السقوط وسريان مدة جديدة يبدأ حسابها من الاجراء الأخير كها أن عبارة أي أجراء من. اجـــراءات التحقيــق أو الاتهـام أو المحاكمــة الــواردة بالمــادتين. المشار اليهما والتي يترتب عليمه انقطاع ميعماد المسقوط من الاسمساع والشمسمول بحيث تتبسع لكافة الاجسراءات ألتي يسكون من شاتها تغير الاتهام وتحريكه وذلك حسبها جسرى عليه تضاء

وسن حيث متى كان ما تقدم وكان ثسابت من الأوراق ان الخالفة.
التى مسدر بشسانها القسرار المطمون عليه قد وقعت في ١٩٧٤/١٢/٠٠
وبقساريخ ٢/٣/١٣/٠ تقدم المسيد / ٥٠٥٠٠ ه أهمسائي.
وبقساريخ ١٩٧٥/٣/١ تقدم المسيد / ٥٠٥٠ ه أهمسائي.
مندها اثار فيها موضوع الدوسسيهات ومخالفاتها المواصفات
المحالها رئيس مجلس ادارة بتسارخ ١٩٧٥/٣/١ الى الادارة القانونية.
بالشركة للتحقيد حيث بدأت هذه الادارة مبسائرة التحقيدة في المعرفة ١٩٧٥/٣/١ والمنتهية الى طلب احسالة التحقيدة الى النيابة الادارية ، الى رئيس مجلس الادارة الذي المسلب احسالة التحقيدة الى النيابة الادارية ، الى رئيس مجلس الادارة الذي المسلب المسائد الاحسان المسائد الادارية القوسسات المسال.

النيابة التحقيدق الددى سالت فيتنه الطناعن وانتهت بتساريخ . ١٩٧٦/١/٢٦ عَن مذكرتها المعدة بشنائه الى منساطته تأديبيا نظرا لأنه لم يسؤد العمسل المنسوط به بدقسة وأنى ما من شسأنه المسساس مهمسلمة مالية للشركة وعلى أن تخطر الشركة النيابة بعودة المين المضنزن من اجازته ويتاريخ ١٩٧٦/٧/١٧ اخط الشركنة النيابة الادارية بملاحظاتها على التحقيسق وطلبت استكماله واخطار الشركة بالنتيجية ماعدت النيابة الادارية متسح التحتيق مي التضية : يتساريخ ١٩٧٦/١٠/٥ حيث استندعت الطساعن وسسمعت اقسواله مي . ۱۹۷٦/۱۰/۱۸ - و ۱۹۷٦/۱۲/۷ وانتهت من التحقيق باعداد مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/١٢/١٩ الذي وردت الى الشركة المطعنون ضندها . في ١٩٧٧/٢/١ فأعدت أدارة الشئون القاتونية بالشركة مذكرة شاملة عن الموضوع - مؤرخة ١٩٧٧/٣/١٣ عرضت في التاريخ ذاته على رئيس مجلس ادارة الشركة لتقسرير ما يسراه في ضوء ما انتهت اليه النيسابة الادارية مناشر منه مي ١٩٧٧/٣/١٣ بأن تحديد قيهة الضيارة التي لحتت الشركة وبالفعل شكلت لجنعة لهددا الفرض مدر بتشكيلها القرار الاداري رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ وقدمت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٧ تقرير بهقدار هذه خسسارة وقدرتها بهلسغ ٢٢٠و٢٦٠ وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٣ تأشر من رئيس مجالس الادارة الى سدير الادارة التانونية توتيم جزاء بخفض الوظيفة وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تأشسر رئيس مجلس الادارة بالموافقة على هذا الجزاء وبتاريخ ٢٢/٣/ ١٩٧٨ اصدر المدير العمام الادارى القرار التنفيذي لقرار الجراء المسوقع من رئيس مجلس الإدارة في ١٩٧٧/١٢/٣ ــ رقسم ١٢٠ لسسنة ١٩٧٩ المطعمون عليمه فانه يبين مما تقدم أن ما قام عليمه الطساعن الدفيع بستوط الدعوى بهتولة انه لم تتخيذ اية اجراءات تحقيق مندذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ لا استاس له من الواقسع بل نسابت عملي وجه البقين من أجراءات التحتيق تفسأتبت منهذ تاريخ الغطم بالمخالفة حتى تاريخ توقيع الجرزاء من رئيس مجلس ادارة الشركة دون أن يفصل بين اجسراء واجسراء آهر من اجسراءات التحقيق غاميل زينى يبؤدى مصدار مسنته الى سيتوط الدعسوى ومن ثم يكون هيأ هيذا الدمسع غير قائم على أسساس صسحيح من الواقسع ولا سسند له من التسانون مما يتعسين الحبكم برغضبه .

(بلعن ٢١١ لسنة ٢٦ ق ـ جلسة ٤/٥/١١٨)

اذا ارتبك المسابل مخالفة ما ، كان للادارة أن تعسلك احمد طريقين . فابا أن توقيع عليه المتبوبة المناسبة في حمدود النصاب الذي تملكه قاتبونا ، وإما أن تحييله الى المحاكمة التأديبية ، اذا تسرب أن الجبزاء المناسب يزيد على حمدود النصاب المتسرب لهما وعلى ذلك توقيع الجبزاءات في النظمام التأديبي اما بالطبريق الاداري بقرار تصدره الجهمة الادارية ، وإما بالطبريق القضائي بحكم تصدره الجهمة التأديبية في دعموي ترفيع على العمال المضالف ،

وما توضاه الشرع من تترير مستوط الدعسوى التأديبية 4 هو عدم تعليق مركز العسابل وبقسقه مهددا بشسبح الاتهسام أزمانا طويسلة 6 وهدذا الهدف لا يتحقى الا أذا التصرف السستوط الى الدسق غي نوقيسح الجسزاء 6 مسواء بالطريق التضسائي أم بالطريق الادارى م بانقضاء تلك المسدد يصسحب البات المخالفة 6 بل ويسستديل الباتها لحيسانا بعد أذ تسحب وجهها 6 ولحقها النسسيان 6 مها تنصدم معه المسلحة غي الزرتها من جديد بعدد الزمن الذي على عليها 6

وتسقط الدعسوى التاديبية بمضى المدة المقسرة تاتسونا وتنقطع هذه المسدة باى اجراء من اجسراءات التحقيق أو الانهام أو المحاكمة م وبخلك تنقطع المسهد عليه المعالم الوسماع الشهود على المعالم العابية على المعالمة المعالم

- KXX --

وبكل ترار تصدره المحكمة مسابقا على النصل في الموضوع ؛ اذ بالحمكم النهمائي في الموضوع ننقض الدعوى التأديبية .

على أن هـذه المـدة لا تنقطع الا بلهـراء استكمل عناصر مسحته ، فالإجسراءات الباطلة تعتبسر كان لم تسكن . ومن ثـم لا تنقج السرا في قطع محدد السسقوط .

واذا تعدد المتهدون في المخالفة ، فان انقطاعها بالنسبة الى الحددم الإجراء اتضد تبله ، يسرتب عليه انقطاعها بالنسبة الى الماسية الى الماسية المناسبة الى الماسية المناسبة المناسبة الماسية الماس

واذا ما انقطعت المدة ، سرت مددة جديدة ابتداء من آخر، المجسراء اتضد فيها .

الفسوع الربسيع انقضساء المنعسوى التامييسة بوغاة المتهسم

قاعسدة رقسم (۲۱۶)

: 12-47

تنقض الدعسوى التلايبية بوفاة المسوطف النساء نظر الطسعن في العسكم التاديث بي المام المحكسة الادارية العليسا .

ملخص الحكم :

(طعن ٧٧٤ لسنة ١٠ ق _ جلسة ١٠/١١/١٢/١١)

قاعسدة رقسم (۲۱۵)

البسدا:

وجسوب الحسكم بانقضاء الدعسوى التاديبية اذا تسوفى العامل التساء نظر المحاكمة التاديبية مسواء اكان فلك امسام المحكمسة التاديبية المليسا اهتسداء بما تقفى به المسادة ؟ المناديبة باعتبار أن الوفاة قسد هسدت قبل القصل فهائيسا فيما نسب الى العسامل .

ملخص الحكم:

ومن حيث أن المضالف وقد تسويى الى رحمسة الله قبل الفصسلم نهائيا فيها نبيع اليه فنه يتوسين من ثم الحكم بالفساء الصكم المطسون فيه وبالقضاء الدعسوى التاديبية ، وذلك عملى ما جسرى عليه قضاء هذه المحكسة من وجسوب الحسكم بانقضاء الدعسوى التاديبية المحكسة التاديبية التاديبية المحكسة التاديبية المحكسة الادارية العليا ، اهتداء يما نفس عليه المحكسة التاديبية المحكسة الادارية العليا ، اهتداء يما نفس عليه المسلمة ، المحكسة الإبارية العليا ، الجنائية التي يتضى عليه المحكسة الإبارية العليا ، الجنائية التي المحكسة المحكسة

(طعن ٧٤ اسنة ٢٠ ق _ جاسة ١٩٧٥/١٢/١٥)

الفصل الثابن ــ المسلكم التابييسة

الفرع الأول - توزيع الاختصاص بين المحاكم اقتلديبية

أولا - خَلْطُ الاخْتمـاص درجـة الموظف عند اقابة الدمـوى التلبيـة

ثانيا ــ توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

ثالثا _ تمدد المنهبين ، وقيام الارتباط الذى لا يقب ل التجزئة بين ألتهم ألوجهة أليهم تختص المحكمة التى تحاكم اعلاهم لارجة بمحاكمتهم جنيفا

رابها من المتأط في تحديد الفتضائس لحصل عن العالم

الفرع الثاني ــ آثار اقامة الدعوى أمام المحكمة التلايبية

اولا — المحاكم التاديبية ذات اختصاص محدود ولكنها صاحبة الولاية العامة في التاديب

ثقيا - تتقيد المحكمة التاديبية بوقائع الاتهام وليس بوصف التهاة

ثاثثا ــ متى اتصلت الدعوى التاديبية بالمحكمة التاديبية تمين عليها الاستبرار في نظرها ، ويبشع على الجهة الادارية اتخاذ اى قرار في موضــوعها من شلته سك «لانة المحكمة التادسة

الفرع الثالث ــ وسائل استخلاص المحكمة التاديبية لانتنامها

الفرع الرابع ــ المحكمة التاديبية تقيم الدعوى التاديبية على العاماين غير من قدموا للمحاكمة امامها بشروط

الفرع الخابس مد الطعن في أحكام المحكمة التاديبيسة أبهام المحكمة الادارية العليا

(1 = × 19 ×)

القمسل الثساءن المصاكم التساميية

تعايــــق:

أضواء على الحاكم التلاينية:

انشست الحساكم التاديبية بمتنفى احسكام القسانون رقسم 1.1٧ السنة ١١٠٨ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية واسند اليها بمتنفى المسادة ١٩ منه اختمساص محاكمة الموظفين المعينسين على وظائف دائهة عن المخالفسات المالية والادارية التي تقسع منهم اى انها احسبحت مختصة بنظر الدعاوى التاديبية عن منهم اى انها احسبحت مختصة بنظر الدعاوى التاديبية عن المحالة الذكر ، وقد حددت هذه المسادة تشكيل المحاكم التاديبية بالنمسية الى الموظفيين من الدرجة الاولى عبسا كوتها وكذا بالنمسية المصوطفين من الدرجة الثانية عما دونها ، كما بينت المسادة ٢٣ منه طريقة رضع الدعوى التاديبية واسندت اختصاص رفعها الى النيابة الادارية بايداع اوراق التحقيق وقرار الخصافة بسكونارية لحكسة التاديبية المتصدة .

نصت المسادة 19 من القسانون رقسم 110 المسنة 190 آت. ف المسنكسر على أن يصدد بتعين عسدد المساكم التأديبيسة ومترها ودوائر اختصاصها وتشسكيلها قرار من رئيس مجسلس السدولة ، بعسد اخسة راى مدير عسلم النيسابة الادارية .

وبناء على هدفا التفويض التشريعي ، امسدر رئيس مجلس السدولة عددة تسرارات بتفسكيل المصاكم التاديبيسة ...

ويمتتضى أحسكام القسانون رقسم ١٩ لمسفة ١٩٥٩، سرت يعض

عصكام القسانون رقم ۱۱۷ المسئة ۱۹۸۸ على موظفى المؤسسسة والهيئسات العسامة الا ما أسستننى منهسا بقسرار من رئيس الجههسورية وكذا على موظفى الجمعيسسات والهيئسات الخامسة التى يعتسسدر بتحسيدها قسرار من رئيس الجمهسورية وكذا على موظفى الشركات التى تسساهم نها الحكومات أو المؤسسسات والهيئسات العسلمة بنسسبة لا تقل عن ۲۰ به من رأسسمالها أو تضسمن لها حدا أدنى من الرساح .

وقد مصدر قسرار من رئيس الجمهسورية برقسم ٢٠٦٧ اسسنة ١٩٦٠ باخضاع بعض الجمعيات والهيئات الخاصسة القساتون النيابة ١٧دارية والمحاكمسات التلاييسة ،

وبهتنضى أحكام التانون رقس ١٤٢ لسمنة ١٩٦٣ مرت الأحكام مساغة الذكر على اعضاء مجالس ادارة التشكيلات التقالية المسكلة المتانون المهمل وأعفساء مجالس الادارة المتخبين طبقا لاحكام التسانون رقم ١٩١١ السمنة ١٩٩٣ .

وكانت المحكية التاديبية المسار البها بالمادة 14 من القاون رقيم 17 السينة 100 والمادة ٥ من القياون رقيم 19 السينة 100 تشكل من أعضاء من مجلس السولة وكذا من عضو من ديوان الموالم تشكل من أعضاء من مجلس السولة وكذا من عضو من ديوان الموظفين (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة) بحسب طبيعة المخالفات موضوع المحاكمة من حيث كونها مخالفات مالية أو مخالفات ادارية على ان المحاكمة من حيث كونها مخالفات مالية أو مخالفات ادارية على ان الدرجة الثانية أو من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثانية أو من التحكيمة التاديبة على اللها من يان يكون عضو الادارة في المحكمة التاديبة المختصة بمحاكمة التاديبة المختصة المخاصة المتدومي عليها عن المحكمة التاديبة المخاصة المتدومي عليها عن درجة النانية و من درجة الثانية ،

ولم يعتب التسانون رقم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ في تسان تنظيم مجلس البئولة – المحاكم التاديبية من القسنم التفسائي اذ همددت. المسادة ٣٠ منه ما يسؤلف منه هدذا القسم »

وقد الشسارت النادة ١٥ ونسة الى المساكم التاديبية عنسد. تحسديد الأحسكام التي يجسور الفلعن فيهنا امام المحكسة الادارية العليا الذا أجسارت الطعن في احسكام المحساكم التاديبيسة امامها في الاحسول. التي ذكرتهسسا ...

وغى ١٧ مسبتهبر مسنة ١٩٧١ نشر دنستور جمهسسورية مصر العربية وينص في المادة ١٧٦ منسه على ان مجلس الدولة هيئة تفسافية مستقلة ويختص بالقمسل في المتسازعات الادارية وفي الدمساوى الثاديبية ويصدد التساون اختمساصاته الاخسرى .

وفى ٥/٠/١٩٧٠ نشر القسانون رقسم ٧٧ لمسمنة ١٩٧٢ بشمان مجلس السدولة وبمقتضى المسادة الثالثية منسه امتبرت الحسماكم الناديبيسة من القمسم القضيائي وتسكونت من:

محاكم تأديبية العبالملين من ممستوى الادارة العليسسا ومن يعادلهسم .

ومحاكم تأديبية للمناملين بنن المستويات الاول والتسائي والتسالك ،

وشكلت المسلكم الأشرى برئاسة مستثنار مساعد عملي الاتسل وعضوية النسين من السواب عملي الاتسل .

وبذأ أستبعد من تشكيلها العنصر الادارى سسالف الذكر م

وتد حددت المادة العماشرة من هذا القمانون اختصاص محاكم مجلس الدولة وتد ورد ضبين هددا الاختصاص عي البدد (تاسم) منهسا الطابسات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفساء القرارات النهائية للمطات التاديبية كها ورد هي البند (شاك عشر) منها الطعمون في الجرزاءات الوقعمة على الماملين بالقطماع العام وأسعد اختصاص نظير هيده الطعبون ألى المحاكم التاديبية بمتتفى المادة ١٥ منه وبدذا اسبحت هدده المساكم تختص بنظسر الدعساوي التأديبيسة عن المخالفسات الماليسة والادارية التي تتع من المنكورين بهيا كما أصبحت هذه المسلكم جهسة ثظهر الطعرون سسالفة الذكر بمقتضى احكام هذا القانون ، الا أن القانون رقم ٦١ لسسنة ١٩٧١ باصدار نظمام العماملين بالقطماع العممام تد سبق التانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشان مجلس الدولة عندما ناط بالمحكمة التأديبية نظر الطمن في الجزاءات الموقعة عالى العاملين بالقطاع العام بمقتضى المادة ٤٩ منه ، وقد انتهت المحكمة العليسا في حكمهسا المسادر في القضية رقسم ٩ اسنة ٢ القضائية تنازع - بجاسة ١٩٧٢/١١/٤ بسأن المحسماكم التاديبية تختص بنظر الطعن في كسل الجرزاءات الوقعية عملي العماملين بالتطاع العام ولا يقف اختصاصها عند نظر جيزاء معين .

وبهتنفى الأحكام سالفة الذكر أصبحت الحاكم التكديبية مختصة بالفصل فى محسائل تاديب العالمين ومنهم العالمين بالقطاع المام ، وتحد تناولت ولايتها الدموى التأبيبية التي تتيهها النيابة الادارية لتوقيع جزاء تاديبي عن المخالفات المللية والادارة التي تقع من المخلوبين فى المادة ١٥ من القائون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ ، كها تناول اختصاصها الطعن فى أى جزاء تأديبي مريحا كان أو متنعا أذ تحد تحمل الترارات الصادرة فى شان المالمين بين طياتها ترارات اخرى متنعة مها يختص بها القضاء التأديبي كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شرط التعيين فيها المدول عليمه فى هذه المالة هو القرار المتيقى لا الظاهرى ٠

وقسد نص المشرع صراحية على اعتاء الطعبون التي تتسام برير المسلمانين بالقطاع المسام المم المحاكم التلايينية أو الحكية الادارية العليا وذلك بسن الرسيوم طبقيا لما هيو وارد بالمادة ٤٩ مسر المسان الدين وقيم من المسانة المسار اليه ولم يتضيمن احكام المسانون رقيم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بنظام المالين المدنيين بالسولة تصا محسانلا باعضاء المسائم من هذه رسيوم وهذه المسائم من هذه رسيوم وهذه التسرية غير متصودة ويتعين لذلك علاجها تشريعيا .

* الستشار عبد المنع ابراهيم - المسسواء على المحساكم التاديبية - مجلس الدولة - السنة السابعة والعشرون ص ١٠٧ وما بعدها) .

الفسرع الأول توزيع الاختصاص بين المساكم التلبيية

أولا - مناط الاختصاص درجة الوظف عند اقسامة الدعوى التاديسة

سامه الدعسوى التاديبي

قاعسدة رقسمَ (۲۱۲)

: المسلما

يتصدد اختصاص المحكمة التلابيسة تبعسا الدرجة المسوظف وقت الساء الدعسوى .

ملخص الحكم :

يتحدد اختمساص المحكهة التأديبيسة تبعسا لدرجسة السوطفة السوطفة المواقدة الدمسوى ... وأناء المساوي ...

(طمن ١٢٣١ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/١١/١١١١)

قاعسدة رقسم (۲۱۷)

: 12-41

المسرة في تصنيد المكبة الثانيية المنتمسة بالترجّمة التي كان يشهفها المسامل وقت تقديمه البحاكمية التي

ملخص الحكم :

ليس مسحيحا أن الخكم الملعبون فيسه مسحر من محكسة فسكن مختصة المناسسة أذ أنه طبقا لل تعلى بعرالسادة 14 عن القيانون رقسم 14/4 السيابة الإيرارية والمحاكسية الماديسة عن المحكسة التاديسة التي تختص بمحاكسة الطباعي هي المحكسبة

المنتصبة بمحاكمية الموظفين من العرجية الثانية عما دونها اذ انه كان يشخل وقت تقديمه المحاكمية الدرجية الثائشة ، والدرجية الثالثية عن ظلن احكام القانون رقام ٢٦ لسنة ١٩٦٤ هي المسادلة الدرجية الثانية عن ظلل أحكام القانون رقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن شم يكون وهي التي عناها القانون رقام ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ومن شم يكون الحكم المطعون غيمة قاد صدر من المحكمة التاديبية المختصة .

(طمن ١٥٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٤)

قاعسية رقيم (۲۱۸)

: المسلما

مناط اختصاص المحكمة التلاييسة لمستوى الإدارة الهليبا بنظر الدعوي هو أن يكون العيامل شهافلا وقيد تقييره للمحاكمة التلاييسة احدى وظائف هذا المستوى وفقية الأحكام القيانون التلاييسة لمه ب

ملخص الحكم:

تيرار رئيس وج بليس الوزراء المنتسور في الهريسدة الرسمية مدد ٢ في ١٩٧٦/٢٥ نجي جبلي الوزراء المنتسور في الهريسدة الشركات التي صحد بشسانها القرار المستكور ومن بينهم الطساعن _ يكون تعيينهم بالفئة الأولى في ربط ١٢٠٠/١٨٠ سنويا ، ولما كان جبذا البريط يعضل ضحمن الربط ١٩٠٠ / ١٠٠٠ مسنويا المصد في القانون رقام ١١ لسنة ١٩٧١ للوظائف من مستوى الإدارة في القاليا . وكان العملون الشاغلون لوظائف الرباط (١٢٠٠ / المدينا عودات وظائفهم في القالون 1٤٠٠ السنة ١٩٧٨ اللذي حل المدينات المدينات المسلون ١٤٠٠ المدينات المدينات المسافلون ١٤٠٠ المدينات المدي

مصل القسانون 11 اسسنة 1971 بوظيفة مدير عسام الذي اعتبسرت ضمين الوظائدة العليا حكم كناك وحدد لهما الرسط (١٣٢٠ / ١٣٢٠) ومن شم يسيكون الطباعن وتت السباعة الدعسوى من العساملين من سمستوى الادارة العليا عن مقهسوم احسكام المسادتين ٧ و ٨ مسن تانسون حجملس السدولة ،

(طعنی ۱۵۱) ۲۲۱ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ٥/٢/٢٨١)

ثانيا ـ توزيـع الاختصـاص عند تعدد التهمـين من درجة واحمدة مع اختلاف مواطنهم

العسدة والمرادع (٢١٩)

: 12-41

تصديد اختصاص المساكم التلابيسة المصلى يسكون بهسراعاة مقد وظيفة التهم فاذا كان مقد الوظيفية هو محافظة الاستخدرية أو المستوراء الغربية أو البصيرة كانت المحكمة التاديبية ببعيشة الاستخدرية هي المختصة محليسا حدد المسوظفين التهمين لوزارة واحدة > المتهين بارتسكف مقالفيسة واحدة أو التهمين مرتبطة ببعضها > ولكن يقسع مقسر وظيفسة البعض في دائسرة محكمة الاستخدرية حيجمل الاختصاص بمحاكمتهم جميعا لمام محكمة المدهم التي تختسارها النيابة الادارية ساساس فلسك سطيبيق هسكم المسادة ٥٥ فقسرة أولى مرافعات الفساص بصافة سعدد المدعى عليهم مع اختسات موطفهم > وفلسك لمسدم وجسود نص غساص يصكم هذه الحساقة عدم مصافى هسنا المساس فلسك نص غساص يصدة المساقدة تنظيم المساقدة والمساقدة والمساقدة والمساقدة والمساقدة والمساقدة والمساقدة التاديبية الدارية والمساقدات التاديبية المساقد المساقد المساقد المساقد المساقد المساقد المساقدة التاديبة الادارية والمساقد التاديبية .

ملخص الحكم :

أنه لتصنيد الاختصاص المصلى المحكمة التلابيسة بمتبئة الاستخدرية والتهبيد ببئسه وبين الاختصاص المطى المحاكم التاديبية التي يوجد مقدرها بالبنى الرئيسي اجساس السنولة بالجيارة ينسفي.

الاستهداء بالحكسة ألتى أملت أصدار القسرار بانشساء محكمسة الاسكندرية والواضح أن القرار المنكور قد استهدت مصلحة المجوظفين المحالين على المحاكمة التأديبية الدذين توجد مقار وظائنهم بمحافظات الاستكندرية والمسجراء الغربية والنحمة ، بتتريب القضاء التاديبي الى متار وظاتهم وعلى الاتصال بها حتى تتهيأ لهم وسائل الدفاع في اكمال صبورة ، وغنى عن البيان انسه لا يجموز حسرمان همؤلاء المموظفين من همذه الميمزة ، خصوصا اذا كان الشرع قد قصد تحقيقها لهم ، وما من شك في أن تحديد الاختماص المصلى على اسماس مسكان وقسوع المخالفة يحرمهمم مِن تلك الليزة لاحتمال وقدوع المخالفة في مكان آخسر في غسير دائسرة اختمساص المحكمسة ، ومسن ثم فالعبسرة في تحسديد الاختصاص. المحلى المحكمة التاديبية بمدينة الاسكندرية هي بمتر الوظيفة . مَاذًا كان مقر الوظيفة محلفظة الاسكندرية أو الصحراء الغربية أو: البحيرة كان الاغتماص للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكنديرية . غاذا تمدد الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهدون بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ، ولسكن يقع مقر وظيفة البعض في دائرة محكمة الاسمكندرية ، كما هو الصال نمي الدعسوى الراهنسة نمازاء عسدم وجسود النص تسستعار القسساعدة التي نصت عليهما المادة ٥٥ أقمرة ابن قانسون المرافعمات في حسالة تعدد المددى عليهم مع اختسالف مواطنهم وهي جسواز اختصامهم جبيعا امام محكمة احدهم ، وجعل الخيار على ذلك للمدعى ، وهـو في الدعـوى التلاييـة النيابة الادارية على اعتبار ان هـذه التاعدة هي الاكتر ولاعبة في هذا المحال ، وليس في هذا التحديد على هـذا الوجه باكمله ، أدنى تعارض مع المادة ٢٤ من القانون رقام ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باصادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبيـة التي تنص على أن تـكون محاكمـة المـوظك أو الوظفـين المتهيسين بارتسكاب بخالفة واحدة او مخالفسات مرتبطسة ببعضسها

نائثا – تعدد التهين ، وقيام الارتباط الددى لا يقبل التجازئة بابن التهم الوجهبة اليهم ، تختص المحكمة التي تحاكم أعلاهم درجة بحاكمتها علام عبداً

فاعتندة رقتنع (۲۲۰)

البسنيدا :

تعدد المتهمين المتستمين المتعاكمة التاديبية عينام الارتباط المستدى لا يقبل التجهزئة بين التهم الموجهة اليهم - اختصاص المحكمة التى تصاكم اعسلاهم درجة بمعاكمتهم جبيعا - لا يؤتسر في ذلك كسون الصدقم من المسوطفين المؤقسين .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ من القانون رقام ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ تقفى بأنه اذا تعدد المتهمون المقادمون المحاكمة التأديبية كانت المحكمة المختصسة بمحاكمته اعلاهم درجة هى المختصسة بمحاكمتها مبيعا ولما كان النسابت ان المتهما الاخسر السذى قدم المحاكمة مسع هذا المتهم هو من الموظفيين الدائميين وكان الارتباط بين التهمتين المحكمة التاديبية تصميع مختصة بنظر الاتهمام الموجهة الى المحكمة التأديبية تصميع مختصة بنظر الاتهمام الموجهة الى المتهما المتعملة المتهما المتعملة المتعملة عن المحكمة المتاديبية المتحملة المتحملة

(طعن ۱۲۷ لسينة ٩ ق -- جلسة ١٢/٢/١٩٦١)

تاديب العساماين المؤقتسين:

كان تانسونى موظم عن الدولة السسابق رقسم . ٢١ لسسنة ١٩٥١ ، يفسرق بسين المسوظفين الدائمسين ، وهسؤلاء كانت تغسرى عليهسم احكامه وبسين المسوظفين المؤقتسين وهسؤلاء كانوا يخرجسون عن نطساق تطبيقه ، وكانت نظسم احسكام توظيفهم وتاديبهم وغصمهم القسرارات المسلدرة عن شسانهم من مجلس الوزراء ، اعمسالا للتفسويض المسلدر اليسه بمتضى المسادة ٢٦ من القسانون آنسف المبذى .

وفي ظلم هذه القدواعد ، والتقدية التي كانت تأليسة بدين المحوظفين الدائسين والمؤتنسين ، صدر القدانون رقدم ١١٧ اسدنة ١١٧٨ بانفساء المحاكم التاديبية متسدنا مع الاتجاه التشريعي في التقدية المدكورة ، اذ نص في المداة ١٨ منه على ان تختص المداكم التاديبية بمحاكمة المحوظفين المينين على وظلائف دائسة ، ولذلك لم يحكن بعدد اختصاص هذه المحاكم الى المحوظفين المؤتنين ، اعتبارا بأن هدؤلاء يخفسعون في تأديبهم للقدواعد المتدرة في شمانهم بقدرات بن مجلس الوزراء ،

غلبسا مدر تالون العدالين ، قضى على التلرقة التى كانت تائسة بين السوظنين الدائسين والمؤتنين ، ووحسد بينهم على الحسكم والمعالملة ، وأخفسهم جبيعسا لقسواعده ، اذ نص على المادة الثانيسة بنسه على ان « يعتبسر عامللا على تطبيق احسكام هدذا التستون كل بن يعسين على احدى الوظائف الدائمة أو المؤتنسة بتسرار من السلطة المؤتنسة ، ويهدده المساواة ، امتبد اختصاص المحاكم التاديبية ، فشمل المساملين الدائمين والمؤتنية على المساواء ،

قاعسدة رقسم (۲۲۱)

: 1<u>1</u>

تعدد المتهدين بارتكاب مخالفة تلايبيسة واحدة واختلاف كل منهم عن الاخر من حيث المستوى الوظيفى - توحيد الجهد التى تترول المحاكمة في هدذه المسالة - انعقسلا الاختمساس للمحكمة التاديبيسة التي تختص بمحاكمة اعلام درجة - عند تعدد المتهدين وكون بعضهم من الخدمة الفارجين عن الهيئة أو مسن المهال والبعض الاخر من الداخلين في الهيئة تكون محاكمسة المهام المحكمة التي تختص بمحاكمة المسوظفين الداخلين في الهيئة .

طخص الحكم :

من الأصول المسلمة في الملكسات جميعا ، جنائية كانت أو
المداكسة الما جهسة واحدة ، وذلك لعكبة ظاهرة توجبها المسلحة
المداكسة المام جهسة واحدة ، وذلك لعكبة ظاهرة توجبها المسلحة
العسلمة ، اذ لا يضفى ما غي تعدد المحاكسات المام جهسات مختلف
من احتبسال التفسارب في الأحكام أو الجرزاءات وما فيسه من تطبويل
وتسكرار وضياع وتت غي الإجراءات غير ذلك مما لا ينقسق والمسالح
العسام ، ومن اجسل ذلك كانت نظرة الشماع دائمسا متجهة الى
توحيد جهسة المحاكبة بالنسبة لهم جميعا ، وآية ذلبك به
مبال الحاكمات التادييسة بما نصت عليمه المسادة ؟٢ من التانون
مبال الحاكمات التادييسة بما نصت عليمه المسادة ؟٢ من التانون
مباله أو احدة أو مخالفات مرتبط بعضيها ، اذ أتضفت عسابطا معينا
الأصل جهسات متعددة في المحاكسة ، اذ أتضفت عسابطا معينا
الأصل جهسات متعددة في المحاكسة ، وهو أولا الجهسة أو
الأصرى ممكان الذكابها ، غان تعيفر ذلك تسكون المحكسة أميام

المحكسة المختصمة بالنسمية للوزارة اأتي يتبعهما العمدد الاكيمر من الموظفين ، أي انصفت ضابطا ثابتا هو أغلبية المحاكمسين التابعين بحكم وظيفتهم لجهمة واحمدة ، فإن تسماوي العمدد عمين رئيس مجاس الحولة المحكمة المختصة بقرار منه ، كها بينت المادة ٢٥ من القسانون المسنكور الضسابط السذى على أسساسه يقسوم توحيسد جهة المحاكمة التأديبة اذا ما اختلف الموظفون المدمون للمحاكمة نى المستوى الوظيفي ، منصت مي مقرتها الثانية على أنه « واذا تعدد الموظفون القدمون المحاكمة كانت المحكمسة المختصية بمحاكبة أعلاهم درجة في المفتمسة بمحاكبتهم جبيعا » . وكذلك في مجال المحاكمات الجنائية ، غان الشارع يتجه دائهنا الى توحيد المحاكمة أن تعدد المحاكم ون بناء على الفسوابط التي يعينها والتي تقوم اما على مكان وتسوع الجريهة ، او مرتبسة الجهسة التضالية في التدرج القضائي كولاية محكسة الجنايات في نظر الجندة تبما الختمامها بنظر الجناية المرتبطنة بالجندة ، أو غسير ذلك من الضبوابط ، وكسل اولئك قاطسع عى الدلالة على ان الأصنل المسلم به عنسد تقسدد المخاكمسين هو وجسوب تجليعهسم أمام جهسة والتسندة عن المحاكمسة ، للاعتبسارات التي تقتضيها المسلمة التسابة حسيما تسلف ليضاحة ، ولذلك فاته إلىا كان القانون رقيم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن أعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبيسة في الاقليسم المصرى قد سسكت عن تعيين المحكمسة أو جهسة المحاكمة التأديبية اذا ما تعدد المحاكم ون وكان بعضهم من النسارجين عن الهيئسة او من العمسال والبعض الآخسر من الداخلين نمى. الهيئة ، غانه - بناء على الأصل المتقدم ونزولا على الحكيسة التي يقسوم عليها فنذا الأمسل ، وهي حكمنة ترتبسط بالمسلحة العسلمة يجب أن تسكون محاكضة الخسارجين مسن الهيئسة والمنسال المسام المحكمة التاديبية التي تختص بمحاكمة المتوظفين الدائثاتين في الهيئة قياساً على ما نصت عليه المادة ولا من القدانون المسفكور في حالة اختساف المساكمين في المستنوى الوقليقي ، الذ بجف انت الاختصالات للجهة التى تفتص بمحاكمة اعلاهم درجة . وليس من ثسك ان الموظف الداهل في الهيئة بوجه عام هدو في التسورج الوظيفي اعلى من الخسارج عن الهيئة المسلى من الخسارج عن الهيئة المسلى ، ولسذا كانت الفسهاتات لمحاكمته تأديبا السوى ولوفي ، وبهذه المسلمة يتبسع المستخدم خسارج الهيئة او العسامل تلك المحكمة التأديبية في المحاكمة . ولا يضسيره ذلك ، بسل هي ضسمانة يفيد منها تبعسا .

(طعن ۲۸۸ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢٦/٥/١٥٦)

قاعسدة رقسم (۲۲۲)

: المسلما

وجدوب تجور المحاكمين عنسد تعسيدهم المام جهسة واحسسة ،

طخص المكم:

من الأهسول السلمة في المحاكسات جبيعا جنائية كانت أو
تأديبية ، أنه أذا تعسدد المحاكسون غلا منسوحة من تجييعهم المدى
المحاكسة أسلم جهة واحدة ، وذلك لحكية ظاهرة توجيها المسلمة
الديفي ما في تعسدد المحاكسات أسلم جهات مختلفة
من احتصال التفسارية في الأحكام أو الجزاءات وما نبية من تطبويل
وتكرار وضياع وقت في الإجراءات وغير ذلك مها لا يتفق
وصالح العام ، ومن أجل ذلك كانت نظرة الشارع دائها متجهة
الى توجيد جهة المحاكسة بالنسبة لهم جميعا وآية ذلك من
مجال المحاكسة التأديبية ما نصت عليه المادة ؟٢ من القانون
رئسم ١١٧ السنة ١٩٥٩ ، عند تعدد المحاكسين المتهمين بارتكاب
مخالفة واحدة أو مخالفة عن مرتبط بعضها ببعض وكلوا يتبصون
عن الأصل جهات مقصدة في المحاكسة ، أذ أتضفت ضابطا مهينا

(1 = T. c)

يقرم على أساسه توحيد جهسة المحلكسة ، وهدو اولا الجهسة او ألوزارة التي وقعت هيهما المخالفة او المخالفات المذكورة ، او بعدارة أخسرى مكان ارتكابها ، قان تعدر ذلك سكون المحاكمة اسمام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الاكبر من الموظفين أى اتخذت مسابطا ثابتا هو أغلبية المحاكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهمة واحمدة فان تسماوي المعدد عين رئيس مجملس المحولة المحكمة المختصة بقسرار منسه مركبا بينت المساة ٢٥ مسن التسانون المسفكور الفسابط السذي على اسساسه يتسوم توحيسد جهسة المحاكمية التأديبية اذا ما اختلف الموظنون المسدمون للمحاكمية في السبتوي الوظيفي 6 فنصت في فقرتها الثانسة على أنه « و إذا تمدد المسوظفون المقسدمون للبحاكية كافت المحكيسة المفتمسة بهحاكمسسة أعلاهم درجسة هي المنتصبة بمحاكمتهم جميعها » · وكذلك في مجال المحاكسات الجنائية ، غان الشارع يتجمه دائمسا الى توحيسد المحاكبة أن تعدد المحاكم ون بناء على الفوواط التي يعينها والتي تقسوم أما على مسكان وقسوع الجريمسة واما على مرتبسة الجهسة القضائية في التدرج القضائي كولاية محكهة الجنايات في نظر الجندحة تبعما الخنمساسها بنظر الجنساية الرتبطحة بهما ، أو عملي غير ذلك من الفسوابط ، وكل أولئك قاطع في الدلالة على أن الأصل التسرر عند تعدد الحاكسين هو وجسوب تجبيعهم أمام جهسة واحدة عى الحاكبة ، للاعتبارات التي تقتضيها المسلحة العسابة حسيما مسلف ايشساحه ،

(طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق _ جلسة ١٩٦٢/١١/٢)

قاعسدة رقسم (۲۲۳)

البــــدا :

سكوت القانون رقام ١١٧ استة ١٩٥٨ عن تعيين المحكمة أو جهاة المحاكمة التأديبية أذا ما تعادد المحاكمون وكان منهام الداخل في الهيئة والضارج عنها أو العالم وجوب إجراء الماكبة الم الحكبة التلاييبة التي تختص ببحاكبة الوظفين الداخلين في البيئية .

بلغص الحكم:

لئن كان القسانون رقسم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ قسد سيكت مسن تعيين المحكمسة أو جهسة المحاكمسة التأديبيسة ، أذا ما تعدد المحاكمسون وكان بعضهم من الخارجين عن الهيئة أو من العمسال والبعض الاخو من الداخلين في الهيئة ، فانه - بنساء على الأصل المتسدم ونزولا على حكية التي يقوم عليها هذا الأمسل وهي حكية ترتبط نة لمسلحة العسامة سيجب أن تسكون محاكيسة الغسار حين عن السئسة والمهال أمام المحكسة التاديبية التي تختص ببحاكسة المسوظنين الداخليين في الهيئية ، قياسيا على ما نصت عليه المادة ٢٥ مين ألقسانون المسذكور في حسالة اختسلاف المحاكمسين في المسيتوي الوظيفي اذ جعلت الاختصاص للجهلة التي تختص بمحاكيسة اعسلاهم درجة م وليس من شبك في أن الموظف الداخل في الهيئسة بوجيه عبام هيو التدرج الوظيمة أعملي من الخمارج عن الهيئمة أو العممال ، لمذا كانت الضمانات لحاكمت تأديبها اتسوى وأوفى ، وبهذه المسابة يتبع المستخدم خسارج الهيئة أو المسامل تلك المحكمسة التأديبيسة في المحاكمية ولا يضيره ذلك ، بل هي ضيمانة يغيب منها تبعيا ، ولا نف من هذا _ المكمة التي سلف بيانها _ محور قـرار رئيس الجهورية رقسم ٦٣٤ لسينة ١٩٦٠ بشسأن قسواعد تعاديب عمسال اليوميسة ، أو القسرار الوزاري رقسم ١٠٨ لسسنة ١٩٦٠ مسن السيد وزير المواصلات في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ باسمدان لائدة الحيزاءات التأديبية لموظفي هيئمة سكك حديد مصر . .

(طعن ۹۲۳ اسنة ۸ ق - جلسة ۲/۱۱/۱۲۲۱)

رابعا ــ المتسلط في تحسديد اختصساص كل من المعسائم التاديبية هو بمسكان وقسوع المخالفة

قاعسدة رقسم (۲۲۶)

المستا:

القداية في تصديد دائرة اختصاص كـل مــــن المحـــاكم التدبيية هو بمـكان وقــوع المخالفـة القســوية الى العـــابل وليس بمـكان عبل العـــابل عند اقـــابة الدعــوى التلاييية ومــن ثــم فان نقــل العـــابل بعــد ارتـــتابه المخالفــة الى جهــة اخــرى تقــع في دائــرة اختصـــاص محكــة تلاييــة اخــرى لا يحــول دورًا اختصـــاص المحكــة الذي تتبعهـا الجهــة الأولى في محاكمــة العـــابل ـــ أســـاس نقلك نص المــاة ١٨ من قـــةون مجلس الــدولة الصـــادر بالقـــانون رقــم

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن طعسن رقسم ٩٩٣ المسنة ٢٠ق القسام في هكم المحكمة التأديبية أوزارتي التربية والتعليم والضرائة في الدعسوى رقسم ١٠٢ المسنة ١٥ ق والذي قضي بعسم اختصساص المحكمية بنظسر المدعودي وبلحالتها الى المحكمة التأديبية بالاستكندرية تأسسيسا على وقدوع محل عمسل المخالفة وقت الدعسوي بالاستكندرية ٢٠ أسأن المسادة ٨ من القساتون رقسم ٤٧ المسنة ١٩٧٣ بشسان مجلس الدولة تقضى بأن يسكون مقسار المحاكم التأديبية للعساملين من مستوى الادارة المليا في القساهرة والاستكندرية ٠٠٠ ويسكون مقسار المساكم التأديبية للعساملين من مستوى الادارة التابيبة للعساملين من مستوى الادارة المساكم التأديبية للعساملين من المستويات الأول والشائي والشسائلة في التابيبية للعساملين من المستويات الأول والشائي والشسائلة في

القاهزة والاسكندرية ٠٠٠ ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأنيبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها ودوائر اغتصاصها بعد اخذ رأى مدير النامة الادارية . وتنص المسلاة ١٨ من التسانون المسفكور على أن تسكون محاكمة المالين المسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائسرة اختصاصها المَالِفَة أو المَالِفَاتِ المُنكورة ؛ فاذا تعمدُر تعيين المحكية عينهما رئيس مجلس السدولة بقسرار منسه ، ومقساد ذلك أن قانسون مجسلس العولة جعل الناطفي تصديد دائسرة اختماص كل من الماكم التابيية بمكان وتروع المخالفة أو المخالفات المسوية الى العامل او العاملين المصالين الى المحاكمة التانييسة ، وليس مكان عمل هـــؤلاء عنـــد اقسامة الدعــوي التأديبيــة عليهم ، ومن شم مان المعــول عليه تانسونا في تحديد المحكسة المختصبة بنظر الدعسوي هسو مبكان وبسوع المخالفة أو المخالفات وأو نتسل من نسسبت اليهسم هــذه المقالفــات بعــد ذلك الى عبــل في جهــة أخــرى تقــع في دائرة اختصاص محكمة تاديبية اضرى اوهدا الضابط يتفسق مع طبائع الأشدياء وحسن سنر المسلحة العسلمة ، باعتبسار أن الديسة التي وقعت نيهسا المخالفسة تسستطيع أن تقسدم ما قسد تطالبسه المحكمة من بيسانات أو مسستندات في وقت مسلائم يسساعد على سرعة النصل بي الدعسوى ١٠١

ومن حيث أن قدرار رئيس مجلس الدولة رقدم ١٤٨ استة ١٩٧٣ باتشاء محكمة تأديبية بعديدة اسبوط قدد قضى بأن يشمل اختصاص هذه المحكمة الدعاوى التأديبية والطمون الخاصة بالعاملين في محافظية السبوط وسسوهاج وقفا والمسوان والوادي الجديد ووحدات الصكم المحلي في هذه المحافظية وعلى أن يتدا هذه المحكمة اعمالها اعتبارا من أول اكتسوير سبنة ١٩٧٣ كما نص القسوار المحكود على أن جميع القضائيا التي المسجعة

بهتقضاه من اختصاص تلك المحكسة وتكون منظورة اسام احسدي المساكم التلديسية تحسال بحالتها اليها بتسرار من رئيس المحكسة ما لم تسكن الدعسوي مهياة للفصل فيها .

(طعني ٩٩٥ لسنة ٢٠ ق ، ١٠٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٣/٢/١٩٧١ ﴾

قاعسدة رقسم (۲۲۵)

البـــدا:

القاط في تصديد دائرة اختصاص كسل من الحساكم التدييبة هو بمكان وقسوع المخالفة أو المخالفات المسحوبة الى المسائن الى المحاكمة التأديبية وليس مكان عمل هولاء عند اقسابة الدعوى التاديبية عليهم سنتيمية ذلك: أن المسول عليه تقنونا في تصديد المحكمية المختصة بنظسر الدعوى هدد المخالفة أو المخالفية ولا نقسل من نسب اليهم هذه المخالفات ولو نقسل من نسب اليهم دائرة المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة المصرى تقسع في دائرة المختصاص محكمية المدينية المصرى و

يلخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٨ من التانون رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الحولة تقضى بأن يحكون مقار المحاكم التأديبية للماملين من مستوى الادارة العلبا في القاهرة والاسكندية ... ويحكون مقار المحاكم التأديبية للماملين من المستويات الأول والثاني والشائف في القاهرة والاسكندية ويجوز بقسرار من رئيس مجلس الحولة انشاء محاكم تلايبية في المحافظات الأخرى ويبين القسرار النسابة الدارية . وتنص المادة ١٨ من القائون المناون المناون المناون المناون المناون المناون المناونة المحاليان المناسبة المحاليان المناسبة المحاليان المناسبة المحاليان المناسبة المحاليان المناسبة واحدة او مخالفات

سسنة ۱۹۷۱ من المحكسة التادييسة بالاسسكندرية فى الدعسوى رقم ۹۴. لمسسنة ۱۷ ق بعسد أن أحيسلت اليهسا تنفيسذا المسمكم المطعسون فيه سم قسد مصدور من محكمسة غير مختصسة ومن ثم يتعسين عدم الاعتسداد به م

ومن حيث أنه لما تقدم من أسبق غاته يتعمين الحسكم بقسول الطعن شسكلا وفي موضوعه بالفساء الحسكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية للعساملين بوزارة العسحة بنظسر الدعموى وباعادتها البها للفصل في موضوعها .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٨٠)

العسدة رقسم (۲۲۲)

: المسسما :

القاط في تصديد دائرة اختصاص كل من المحكم التلايية هـ و بمكان وقدوع المخالفة او المخالفات المساجية الى العالم ال المحالمان المحالمان المحالمة التلايية حقواعد توزيع الاختصاص بين المحالم التلايية وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة من القطام المحالم الاستوع اعمال حكم المادة ١٠٨ من قاندون المرافصات والدى يحدكم قواعد توزيع الاختصاص بين محاكم القضاء المادي لتعارضه م نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التلايينية .

بلخص الحكم :

ومن حيث أن المسادة ٨ من القسانون رتم ٧٧ المسنة ١٩٧٧ بشسان مجسلس السولة تقضى بأن يسكون مقسار المساكم التأديبة المسالين من مسسوى الادارة المليسا في القساهرة والاسسكندرية ، ويسكون مقار المساكم التأديبيسة للمسالماين من المستويات الاول والنساني والنسائت

مرتبطــة ببعضــها ومجـــازاتهم المام المحكمـــة التي وقعت في دائـــــرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المنكورة ماذا تعسدر تعيين المحكمة عينها رئيس مجاس السدولة بقرار منه ومناد ذلك ان قانسون مجسلس الدولة جعل النساط في تحسديد دائسرة اختصساص كسل من المصلكم التأديبية بمكان وقسوع المضائسة أو المخالفسات المسوية الى المال او العالمين المالين الى الماكمة التاديبية ، وليس مكان عمل هو لاء عند اقامة الدعوى التاديبية عليهم ، ومن ثم قان المعلول عليه قائلونا في تحديد المحكمة المختصلة بنظر الدعبوى هو مكان وتسوع المخالفة أو المخالفسات ولو نقسل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة أخرى تقسم في دائرة اختصاص محكمة تاديبية ، وهذا الضابط يتنق مع طباتع الاشاياء وحسن سير المسلحة العامة ، باعتبار ان الجهية التي وقعت نيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات او مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة القصيل في الدعسوي ومن حيث أن المسيدة ٠٠٠٠٠ كانت مسن المساملين بمحافظة الفيدوم وقد نسب اليها ارتبكاب المخالفات الموجهة اليها بدائرة هذه المحلفظة ، واذ احيات المذكورة الى الملكهة التلبيية فان الاغتصاص بمملكتها تأديبا ينعقد الى المحكمة التاديبية للعماماين بوزارة المسحة أو من تسم عليس صحيحا ما ذهبت اليه تلك الحكهة من انها غير مختصمة بنظر الدعوى بعد ان نقلت المفالفة الى مدينة الاسكندرية طالبا أن معيسار تحديد المحكمة التاديبينة المختصة على ما سلف بياته هو مكان وقسوع المخالفة وليس مقسر عمسل العسامل المصال الى المحاكمسة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم غان الصكم الطعمون فيه وقد تمى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدوسوي وباحالتها الى المحكمة التاديبية بالاسكندرية بكون تد اخطا في تطبيق القانون . وترتيبا على ذلك يكون المحكم المسادر بجلسسة ١٤ من فبراير عى التاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجاس البدولة انشاء محاكم تأديبية في المافظات الأغرى ويبين التسرار مددها ومقسارها ودوائر اختصساضها بعد أن الهدد رأى مدير النالة الإدارية . وتدمس المسادة ١٨ من القسانون المستكور على ان تسكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة سعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المفالفة أو المخالفات المستكورة فاذا تعسفر تعيين المحكمة عينها رئيس محسليس الدولة بقسرار منسه ومفساد ذلك ان مانسون محاس الدولة حمل الناط في تحديد دائرة اختصاص كل من الماكم التأديبية بمكان وقسوع المخالفة او المخالفات المنسوبة الى العسامل أو الماملين المحالين الى المحاكبة التاديبية وليس مكان عمل هؤلاء عنيد اتهابة الدعوى التاديبية عليهم ، ومن ثم فان المعول عليه قائدونا في تحبديد المحكهة المختصبة بنظير الدعدوي هدو مكان وقدوع المخالفسة أو المخالفسات وأو نقسل من نسبت أليهسم هذه المخالفات بعدد ذلك الى عهل في جهلة أخسري تقلع في دائسرة اختماص محكمة تاديبية اخرى ، وهمذا المسابط يتفصق مع طبائع الأسياء وحسن سمي المسلحة المسامة ، باعتبار أن الجهة التي وقعت فيها المخالفية تستطيع أن تقيم ما قيد تطلبته المحكسة من بيسانات او مستندات مي وقت ملائم يسساعد على سرعة الفصل نى الدمىسوى ،

ومن حيث أن قسرار رئس مجلس المدولة رقسم ١٤٨ المسنة
المدولة بنقساء محكمة تلاييسة بعديات المسبوط قد قضى بأن يشلم
اختصاص هذه المحكمة الدماوى التلاييسة والطعون الخامسة
بالمهلسين على مخالفات المسيوط ومسوهاج وقضا والسوان والوادى
الجديد ووصدات الحكم المحلى على هذه المحلفظات ، على أن تبدأ
هذه المحكمة المهالسا اعتبارا من أول اكتسوير مسنة ١٩٧٣ ،

ومن حيث أن المدعى كان من العمالين بتغتيش محطسات وطلمبات

نجے حصادی وقعد نصب الیب انه فی ۲۷ من نبرابر سسنة ۱۹۷۳ وضع نفسه وضع السبهات بأن احضر احدی المسیدات المی منزله داخل المستعبرة السكنیة الخاصنة بالتفتیش دون مسراعاة لحرمتها ، كما أنه تسرك العمل فی التساریخ المذكور دون مبسرر ودون اذن وتوجه الی منزله بتصد ارتكاب بعض الاخطساء المصرمة ، وبعد ان اجسرت الجهمة الادارية تحقيق فيهما نسبب إلى المسدعي المسدرت تسرارها المطعون فيهمه بمجسازاته بخصسم خمسة عشر يوما مهن مرتبه مع ابعماده عن تقتیش محطسات طلبسات نجسع حمسادی وحسرمائه من المسكن المسلمي على يستروح ،

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم غان نظر الطعن في القرار المسار اليه يكون من الهتصاص المحكمة التأديبية بأسيوط طالبا أن تحجيد الحكية التلاسية المختصية _ على ما سنطف _ بياته _ هـ و مكان وقسوع المخالفسة . واذ أقسام المدعى دعـ واه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٤ بطلب الفاء القدرار المنكور أسام المحكسة التأبيسة للعمامان بوزارة الصمناعة ، وبنعت الجهمة الإدارية بعدم اختصاص المحكيسة مطيسا بنظسر الدعسوى ، نقسد كان مسن المتعين على المحكسة أن تقضى بمسدم اختمساسها بنظر الدعسوى وباحالتها الى المحكمة التاديبية بأسيوط ، باعتبار أن الدفع بعدم الاختصاص الحملي لمحماكم مجلس المحولة على ما جمري عليمه تضاء هذه المحكمية من النفوع المتعلقية بالنظيام العيام التي تثيار عي أية حسالة كانت عليها الدعوى ، بل والمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث في اختصامها مان ثبت لهما عمدم وجموده ، لهما أن تقفي بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ، ولا حجة في الاستفاد الي حكم المادة ١٠٨ من قانسون الرافعات المنفية والتجارية عملي ها خلص اليه الحكم الطعون نيه القول بمسقوط الحصق في. ابداء النفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للمالماين بوزارة الصناعة ، لابدائه بعد طلب رفض الدعسوى موضوعا ، لا حجسة مى ذلك لأن تواعد توزيع الاختصاص بين المسائم التاديبية ومقاد

المسام اللذي لا يجلس الدولة على ما مسلف بينانه ، من النظام. المسام اللذي لا يجبوز مصله لاي من اطراف الخصومة مراحسة أو ضمنا او للمحكسة ذاتها الخروج على تبواعد توزيع الاختصاص. هذه ، وبهده المسابة لا يسبوغ اعمال حسكم المسادة ١٠٨٨ برانعات سلك الذكر والذي يحسكم قواصد الاختصاص بين محساكم التنكر المسادي حساكم في نظام توزيع الاختصاص بين المسادي بين المسادي المسادي المسادي .

ومن حيث ان الصكم الملمون فيه وقد ذهب غير هذا الذهب ٤. فاته يسكون قدد اخطا في تطبيسق القدانون وتأويسله ويتعسين والأمسور كذلك المسكم بقبسول الطعنسين شسكلا وفي موضسوعها بالفساء الحكم. الملعسون فيسه وباختصساص المحكمة التأديبيسة بأسسبوط بنظسو. الدمسوى وباحالتها الها للفصل فيها .

(طعنی ۲۷ ، ۸۶ لسنة ۲۲ ق ـ جلسة ۱۳/۱۲/۱۸۰۱)

قاعسدة رقسم (۲۲٪)

: 12.....41

المبرة في تصديد المحتمة التلاييبة المختصة هو بكان وقوع المخالفة - اللغة بعدم الاختصاص المصلى من الدفوع المتعلقة بالنظام المصام التي تقال في ابة حالة كانت عليها الدعوى المحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث اختصاصها ولمو لم يطلبه الخصوم - لا يجوز لأطراف الخصومة ولمو باتفاقهم صراحة أو ضمينا المصروح على قواعد توزيع الاختصاص - لا مصال لاعبال نص الماحة ٢٢ من قانسون المرافعة عالم توزيع الاختصاص بين مصالح القائماء لتعارضها مع نظام توزيع الاختصاص من المحاكم القضاء لتعارضها مع نظام توزيع الاختصاص من المحاكم التناسية .

. وتخص الحكم :

ان المدعى حكان رئيسما لجمسع الضحمة الذاتية بمدينسة بنهسا ، ثم نمسب اليه بهده المسفة ارتكاب المخالفات التي صدر التسرار المطعون فيسه بمجازاته عنها ومن ثم فان نظر الطعن في القرار. المنكور يحون من اختصاص المحكمة التاسيية بطنط اطالما أن العبرة مي تصديد المحكمة التاديبية المختصمة - هو بمكان وتسوع المخالفسة واذ أتسلم المدعى دعسواه امام المحكمة التأديبية للعاملين موزارة التمسوين ، فقد كان من المتمسين على المحكمسة أن تقضى بعسسدم اختصاصها بنظر الدموى وباجالتها الى المحكمة التاديبية بطنطا باعتبار أن الدفع بعدم الاختصاص المحلي لحاكم مجلس الدولة - على ما جسرى علسه تفساء هسذه المحكسة سمن الدنسوع التعلقسة بالنظام العام التي تثار في اية حسالة كانت عليها الدعوي ، بل وللمحكية من تلقاء نفيسها أن تبحث في اختصاصها فأن ثبت لها عدم وجموده ، فعليها ان تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسمها ، ولا حجمة فيهما ذهبت اليمه الشركة المسدعي عليهمما في مجسال التعقيب على الحكم الماثل ـ ان المدعى وقد اقهم دعسواه أمام المحكسة التأديبيسة للمساملين بوزارة التمسوين بالقساهرة ولم تدنسم الشركة بعسم اختمساص هده المحكمة بنظر النزاع ، فانها تكون قد اتفقت مع المدعى على اختصاص هدده المحكمة اعسالا لنص المادة ٦٢ من قانون الرافعمات الدنيسة والتجارية ، لا حجمة في ذلك لأن تواعد توزيع الاختصاص بسين المصاكم التأديبية ومتسا لأحكام قانسون مجهلس السدولة على نحو ما تقسدم فكسره من الفظهام العسام الذي لا يجهوز معه لأي من اطهراف الخصهومة أو جميعهم عصراهه أو مسمدًا ، ولا للمحكمة ذاتهما الضروج على تسواعد توزيع الاختصاص هذه مرويهدده المشابة لا يسموغ اعمسال بصحم المادة ٦٢ من قانسون الرانمسات سسالف الذكر والتي تتعملق بالاختصماص بين محماكم القضاء المادى - لتعارضه مع نظام توزيسع الاختصاص بين المساكم التأديبية .

ومن حيث أن الحسكم المطعبون فيسه وقسد ذهب فسير هسداة المدهب ، وقصل في موضيوع الدضوى غاته يسكون قسد خسافه. القسانون وأخطا في تأويسله وتطبيقسة ويتعسين والأسر كسذلك الحكم بتبسول الطعن شسكلا وفي موضيوعه بالفساء الحسكم المطعبون فيسه وباغتمسام المحكمية التأديبيسة بطنطا بنتاسر الدعبوى وباحالتهسنا.

(طعن ٥٠١ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ٢٠/١/١٩٨٣)

قاعسدة رقسم (۲۲۸)

: المسلما

الدفع بعدم الاختصاص الحالى لمساكم مجلس الدولة مسن.
الدفوع المتعلقة بالتطام المسام التي تتسار في أية هسالة كانت عليها
الدعسوي سالمحكمة ذاتها ومن تلقساء نفسها أن تبحث في اختصاصها:
عنان ثبت لها عسدم وجسوده تقفي بعسدم اختصاصها

ملخص الحكم:

ان تفساء هذه المحبة قد جبرى ... على غيرها ما جاء بتقرير الطمن المائل ... على ما إن النفيج بعدم الاختصاص المحلى لمساكم مجلس السدولة من النفيج بعدم الاختصاص المحلى التبر في لية حنالة كانت عليها الدميوى بل والمحكمة من تلقاء تفسيها ان تبحث في اختصاصها عان ثبت لها عدم وجوده لهسا ان تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسيها ، ولا حجة في الاستناد الي حكم المسادة ١٠٨٨ من تلقون الرائعيات المنية والتجارية على ما قبال به تقرير الطمن للقول بسقوط الحقق في ابداء الدفسع بعدم اختصاص المحكمة التاديية بعدم ابدائه تعبل ابداء الدفسع بعدم اختصاص المحكمة التاديية بعدم ابدائه تعبل ابداء بين المصاح المؤسومي ، لا حجة في ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص المحكمة التاديية بعدم ابدائه تعبل المحلمة بين المصاح التأديب وغتما الاحتكام التاديبية وغتما لاحكام تاتسون مجلس السدولة على.

ها سلف بيانه بن النظام العام الذي لا يجوز معه لأى من اطراف المخصوبة مراحة أو ضبنا او المحكمة ذاتها الضروج على قواعد المختصاص هذه ، وبهذه المسابة لا يسوغ عى هذا الشان أعبال حمكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات مسالف الاشسارة والذي يحسكم قواعد الاختصاص بين محاكم قواعد الاختصاص بين محاكم قواعد الاختصاص بين محاكم قواعد الاختصاص بين محاكم التفاع المحاكم التفاعة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان التسابت أن المخالفة المنسوبة

المنابعة لمديرية الصححة بمحافظة الجيرة ، وتولت أدارة الشسكون
التابعة لمديرية المحمدة بمحافظة الجيرة ، وتولت أدارة الفسكون
القاتونية بتلك المديرية التحقيق نبها ثم أصدر وكيل الموزارة
المنسئون المحمدية بالجيرة القدرار المطعمون فيه بعبازاة المدعى
بخصره يوسين من مرتبه لما ثبت في حقه ، فأنه لمذلك يسكون
المعمل في الطعن في هذا القدرار معقودا للمحكمة التلاييسة
المعالمين بوزارة المحمدة باعتبار أن المخالفة التي جوزى المدعى
عنها قد وقعت في دائمرة أحتصلص تلك المحكسة ومن نسم فأن المحكم
المطمون فيه وقد ذهب في هذا المذهب وتفي بعدم اختصاص
المطمون فيه وقد ذهب في هذا المذهب وتفي بعدم اختصاص
المناط بظيرها بمستدا في قضائه على أن المحكمة التلاييسة
بطنظ بنظيرها بمستدا في قضائه على أن المدعى يعمل عند رفع
واحدر قاعدة من قدواعد النظام المتعلمة التلايية

وون حيث أنه إلى تقدم من أسباب غاته يتعين الدكم بتبول الملمن شكلا وفي هوضوعه بالغماء الدكم الملعندون أليب وباعدادة الدعوى الى المحكمة التاديبة للعالمين بوزارة المسحة للقصل غيها مجددا من هيشة التضاء .

(طمن ٥٨ لسنة ٢٨ ق _ جلسة ٢١/٤/١٩٨١):

قاعسدة رقسم (۲۲۹)

اليسدا:

المسادة ٨ من قائسون مجلس السدولة المسادر بالقسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ — المساط في تصديد دائرة اختصاص كل مسن المساكم التاديبية بمسكان وقسوع المخالفة المسسوبة للمسامل أو المساملين المسائل للمحاكمة التاديبية وليس مسكان عمسل هسؤلاء عنسد اقامة المسدوى التخييسة وليس مسكان عمسل هسؤلاء عنسد اقامة المسدوي التحييسة عليهم أو نقلهم الى عمسل في جهسة تقسع في دائسرة اختصاص محكمة تاديبية أخسري الساس ذلك الجهسة التي وقعت اختصاص محكمة تاديبية أخسري الساس ذلك الجهسة التي وقعت أختصاص محكمة الدينية أخسري الساس ذلك الجهسة التي وقعت أختاه من يساعد عسلي سرعسة أفضال في الديسوي و

ملخص الحكم :

ان المسادة ٨ من القسانون رقسم ٧٤ لمسنة ١٩٧٧ بشسان مجلس السدولة تقضى بان يسكون مقار المساكم التأديبية للعساملين من مستوى الادارة العليا في القسافرة والاسسكندرية ، ويسكون مقسار المساكم التأديبية للعساملين من المسستويات الأول والثسائي والنسائث في القاهرة والاسسكندرية ويجسوز بقسرار من رئيس مجسلس السدولة انفساء محاكم تأديبية في المحافظات الأفسري ويسين القسرار عسددها ومقسارها ووقل المادة المسانون المستويات الأفسري محاكمة العساملين المنسوبة المهامن المستويات مرتبطة ببعضها ومجسازاتهم المحكسة التي وقعت في دائسرة اختمساسها المخالفة و المخالفات المخالفة او المخالفات المخالفة المحالمة المخالفة المحالمان المنسوبة عنفها رئيس مجلس السدولة المخالفة والمسلس المدولة على المنساط المخالفة من ومفسلس السدولة محلس المدولة جملس المتحولة مهنس المنساط المخالفة موسية عنفها رئيس مجلس المساط المخالفة موسلس المنساط المخالفة موسلس المنساط ا

في تصديد دائرة اختصاص كل من المصاكم التاديبية بمكان وقدوع الملائفة المنسوبة الى المصال او العصاباين المخالفين الى المحاكمية التاديبية وليس مسكان عصل هولاء عند اقسامة الدعسوى التاديبية التديبية وليس مسكان عصل هولاء عند اقسامة الدعسوى التاديبية عليه م، ووحن ثم غان المعسول عليه قانونا في تحديد المحكمة ولون نقسل، من نسسبت اليهسم هذه المخالفية بعد ذلك الى عصل غي مجهة تقسع في دائسرة اختصاص محكمة تاديبية اخسرى وهدذا الفسلط يتفق مع طبائع الاكسياء وحسن سنسير المسلحة وهدذا الفسلط يتفق مع طبائع الاكسياء وحسن سنسير المسلحة تتدم ما قدد تطلبه المحكمة من بيسانات او مستندات في وقت ملائم سياعد على سرعمة المصل في الدعسوى و

(طعن ٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٨١).

قاعسدة رقسم (۲۳۰)

: 12-41

نوزيع الاختصاص بين المسلكم التلاييية - هسكم المحكمة التادييية المسلم المحكمة التادييية المرابقة التلاييية المسكم بالمسكم المسكم المستفادة الدعسوى واحطتها الى المحكمة التلاييية بالاسسكندرية السينادة الى المحكمة التلاييية بالاسسكندرية التعليمية بينما هي تأبعة المطقة القاهدرة الشسمالية الاسسكندرية التعليمية بينما هي تأبعة المطقة القاهدرة الشسمالية انظراؤه على خطا في تحصيل الواقع التي الى خطا في تطبيق القاسان المسلمة التلاييية لوزارة التربية ووالتعليم المنصل فيها و

ملخص الحكم:

لما كان الشابت من الأوراق ان مدرمسة رئسية الابتدائيسة المسعة الم

ياختصاص المحكمة التلابيبة بمديلة الاستخدرية تعد النبس الاسر عليه ، فتسوهم أن الدرسة في تسهيقها ، منسوية الى مستكان وجسودها ، ويسكون قعد اخطا في تحصيل الواقسة خطا ادى الى وقدوعه في خطا في تطبيق القسانون ، مها يتعمين مسه القضاء بالفسائه وباختصاص المحكمة التأثيبية لوزارة التربية والتعليم بنظر الاعسوى التلابيبة المشار البها واعادتها اليها للفصل نيها ،

(طعني ١٠٢٨ : ١٠٧١ أسنة ق حياسة ١٠٢١/٢/١٩٦١)

: ق

العبرة في النبعية التي تتصدد على اساسها المكهة المختصة بتاديب المسامل ، هي بالتبعية التي كانت تاثبة وقت أركبابه المخالفة ، كانت تاثبة وقت أركبابه المخالفة ، كانت كان كان المسامل تابعاً أوزارة معينية وقت أرتبكابه المخالفية ، كانت المحكمة المختصبة بهذه الوزارة هي المختصبة بتلدييه ، ولو أصبح تبعضهم وقت المحاكمية لوزارة أضرى ، غان تصدد التهمون وكان بعضهم بيتبع وزارة تدخيل في اختصباس محكمية بعينية ويتبع بعضهم الاضر وزارة أضرى تدخيل في اختصباس محكمية لخرى ، انتسد الاختصباس في هدده المسالة للمحكمية التي يتبعها العدد الاختصباس في هدده المسالمين الذي يتبعها العدد وزارة ، عينت المحكمية المختصبة في هدده المسالمين الذي يتبع كل مجياس الدولة .

اما عن تصديد الاختمساص بسين المصلكم التأديبية التي مقسرها المسادة و المتحدد التأديبية التي مقسرها المسادة و المتحدد التداوي على السسادة و المسادل تحقيقنا لما السستهدف القسانون من تقسريب القضساء التأديبي الى مقسر وظيفة المسامل تحقيقنا لمسالستهدف القسانون من تقسريب القضاء التأديبي الى مقسر وظيفته المكنف المه تهيئسة وسسائل الدفاع عن نفسسه و وان تصديد هدذا الاختصادا على على الساس المال وقسوع الخالفة يصرم المسامل المتصادسات عسلى الساس المال وقسوع الخالفة يصرم المسامل المتصادسات

من هذه المسرزة لاحتمال وتسوع المخالفة في مسكان آخر غير مسكان الوظيفة . وعلى ذلك فيان العبرة في تحسيد الاختمساص المحكمة التلايية بعينة الاستخدية هي مقسر الوظيفة . أسادًا كنان هذا القسر بمحافظة الاستخدية أو المسحراء الغربية أو البحيرة ، كان الاختصاص لتلك المحكمة ، غان تعبد الموظفون التابسون لوزارة واحدة المهمون بارتسكاب مخافقة واحسدة أو مخالفات برتبطة بعضها ، وكان مقسر وظيفة البعض يتسع غي دائسرة محكمة الاستخدية والبعض الأخر خارجها ، غانسة ازاء عشم وجبود النس ، تصنعار القيامة التي نصبت عليها السادة ٥٥ معلم وجبود النس ، تستعار القيامة الذي نصبت عليها السادة ٥٥ مع اختلاف موطفهم ، وهي حواز اختصامهم جبيعا المام محكمة مع اختلاف موطفهم ، وهي من الدعماوي المتاديبة النباية الادارية ، (د. السيد محمد المسابق ـ ص ٥٥ و ٥٠) ،

الفسوع القسماني الفسوع التسماني أشمار السامة التادييسة أولا مد المصاكم التادييسة ذات اختصماص مصدود ولكنهما صماحية الولاية المسامة في التساديب

قاعسدة رقسم (۲۳۱)

: 13-----43

المسادتان ۱۳ ، ۱۵ من قانسون مجساس المسدولة المسادر بالقساد رقيم ۷۶ لسنة ۱۹۷۲ هدننا اختصاص كمل من محكسة القضاء الادارى والمحساتم التلاييسة دات المحساتم التلاييسة ذات اختصاص محسدود ورد اسستثناء من الاختصاص المسام لمحكمة القضاء الادارى في المنسازعات الادارية سينصين تفسيع الاختصاص في بالمسرود قصر اختصاص المساتم التلاييسة عملى العلمون في قدرارات الجرزاءات التلاييسة المسروة صراحتة في القسوائين وهي الجرزاءات المائلة والادارية سالجرزاءات المقنعة وهي الجرزاءات المقنعة وهي الجرزاءات المستوردة بلجراء أو تصرف ادارى تختص بنظرو وهي المساورات المستوردة المخساء الادارى سالطين في هذه الازرات النص عليها بعيب الاحسراء الألانقسام من المسوئلة العملم أو معاقبته المعمل بالاجراء أو التصرف الانتقسام من المسوئلة العملم أو معاقبته سيب الخروج على فائدة تخصيص الإهداف سيان تستهدف حديجة المهمل تحقيدي مصلحة عماية بضيع الطريق المدى رسمه القسادة ون ٠

ملخص الحكم:

ان المسادة ١٣ من القسانون رقم ٤٧ أسسنة ١٩٧٢ بشسان مجلس الدولة تنص على أن (تختص محكسة التمساء الاداري بالنصل ني المسائل المنصوص عليها في السادة العساشرة عدا ما تختص بسه المصاكم الادارية والمصاكم التأديبية كمسا تختص بالغصل في الطعون التي ترفيع اليها عن الأحكام الصادرة من المصاكم الادارية) وتنص المسادة ١٥ من القسانون ذاته على اختصاص المحساكم التأديبية بنظمر الدعساوى التأديبية وبنظر الطعسون المنصسوس عليها مى الرنسدين تاسمها وثالث عشر من الممادة العماشرة وهي الطليسات التي يقدمهما الموظف ون العبوميون بالغاء القرارات النهائية للسلطة. التأديبية والطمون في الجزاءات الوقفة على المساملين بالقطاع المسام في الصدود القسررة تانسونا ، والمستفادة من هددًا النصسين أن المحاكم التأديبيسة ذات اختمساس محسدود ورد اسستثناء من الاختصساس المنام لحكينة القضياء الإداري في مجنال الشيازعات الأدارية ، ولدا يتعبين تفسيره في أضيق الصدود ، وهذا يقتضي قمسر اختصاص المساكم التابييسة على الطعن في تسرارات المسر اءات التابييسة المتررة صراحة مى القرانين واللوائح كعتسوية على المخالفسات الاداريسة الذي يرتكبها العابلون ، أما الجزاءات المتنعبة وهي الجزاءات المستوردة بلجسراء او تصرف اداري آخسر مها يدخسل في اختصاص بحكية التضاء الادارى فهذه يكون الطعن فيها امام محكمسة التضاء الاداري ويسكون النص عليهما بعيب الانحسراف بالمسلطة ومن مسورة أن تسبتهدف جهسة العبسل بالاجسراء الانتقسام مسن المسوظف او مفاتيته او الاضرار او ان تستهدف به تحقيق مصلحة عامة ولكن بفير الطريق السذى رسمه التسانون خصيصا لتحتيتها وهوا ما يعسرف بالخسروج على قاعسدة تخصصيص الأهسداف .

ومن حيث ان تشرار نقل الطعنون ضنده ليس من بنين الترارات التي تختص بهنا الحسائم الادارية ونقنا لحكم المسائم الادارية ونقنا لحكم المسائم الادارية ونقنا

جياس الدولة المسار اليه وبن ثم فان الاغتماس بشانه يكون لمحكسة الغضاء الادارى ذات الاغتماس المسام في مجال المتازعات الادارية ، ولحكية الغضاء الادارى بالاستخدية باللغت نظرا لان المطعنون ضده بعن موظفى مصاحة الجمسارك بالامستخدية وذلك عملا ببضرار رئيس مجالس الدولة رقسم ٣٨ لمسنة ١٩٧٣ بانشاء محكية القضاء الادارى بعيشة الاستخدية وبن شم يمكون المستخدية التفساء الادارى بدينة الاستخدية وبن شم يمكون المستخدية من المستخدية وبن شم يمكون المستخدية المتازعات المتازعا

(طعن ١٤٠ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١١٨٤/١/١٦)

قاعسدة رقسم (۲۳۲) .

: البــــا:

طلبسات وقف العسليفن احتياطيسا وطلبسات صرف مرتباتهم مـ
المسادة ٨٣ من القسانون رقم ٧٧ فسسنة ١٩٧٨ بنظسام العساماين المنسن
يالسنولة ب بعسسنور القسانون رقم ٧٧ فسسنة ١٩٧٨ أصسبح الاختصاص
بنظسر طلبسات وقف العساماين وصرف مرتباتهم منسوطا بالمحكمسة
التلاييسة المختصسة بسكامل هيئتها حسكم المسادة ٨٣ من القسانون
رقسم ٧٧ فسسنة ١٩٧٨ نسسخ خسسنيا نص المسادة ١٣ من قالسون
مجسلس المحكمة التلاييسة بالقصال في هسقه الطلبسات ٠

بلخص الحكم :

باستمراض النصوص القانونية الني حددت الجهسة صاحبة الولاية بالفصيل في طلبات وقيف الماملين عن العمل احتياطي ومم ف ورتباتهم اثناء مدة الوقف يتبدين أن المادة ١٦ مسن قائسون. محسلس السدولة المسادر في القسائون رقسم ٧٤ لسسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يصحر رئيس الحكيسة تسرارا بالفصل في طلبسات وتسفه الاشمخاص المسمار النهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كمله أو يعضمه اثناء مدة الوتف وذاك في الصدود المتررة قائدونا » وتضيونت المادة ١٥ من هذا القيانون بيان الاشتخاص المنين اشمارت اليهم المادة ١٦ مسالقة الذكر ومن بينهم العاملون المنيسون بالسدولة - شسأن الأطعسون ضده - شم مسدر بعد ذلك. القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المسادر بنظام العاملين المدنيين. بالبدولة ونصت المبادة ٨٣ منيه على أن للسبلطة المختصبة أن تسوقفه العالم عن عهله احتياطها إذا اقتضت مصلحة التحقيق مميه ذلك لمدة لا تزيد على تسلانة اشهر ولا يجهوز مد ههذه المهدة الا بقسرار من المحكسة التأديبية المختصبة للهدة التي تمحدها وبتب تب على وقسف العسامل عن عمسله وقسف صسرت نصسف أجسره أبتداء من. تاريخ البوتف .

ويجب عسرض الأسسر فورا على المحكسة التاديبية الختصة لتقرير مسرف أو عسدم مسسرف البساتي من أجسره غاذا لم يمسرض الأمر عليها خسلال عشرة أيسام من تاريض الوقف وجب مسسرف الأجر كاملا حتى تقرر المحكسة ما يتبسع في شمسائه .

ومن حيث أن مقساد النصوص المتقدمة أن تأتسون مجلس الدولة رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٧ كان يقضى باختصساص رئيس المحكمة التأديبية بالغصسل في طلبسات وقف العساملين المسدولة احتياطيسا عن

عيلهم ذي طلبات مرف مرتباتهم كلها أو معضمها اثنماء محدة الوقف ثم ارتساى المشرع مى القسانون رقسم ٧٤ لسسنة ١٩٧٨ أن يسكون هذا الاختصاص مسوطا بالمحكمة التأديية المختصة وليس برئيس هــذه المحكمــة وحــده ولقــد استهدف الشرع ولا شبك مــن هــذا النص تحقيدق ضحمانة ذات شكان تمثيك عن أن يكن الأمسر شكافة أعضياء ببدلا من وأحبد مقط بهنا بكسل أكبر قبيدر من العبدالة وأذ حاء نص المادة ٨٣ من القانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ متعارضها على هــذا النحــو مع نص الماة ١٦ من القــانون رقم ٧٤ لســنة ١٩٧٧ز السيابة عليه فائه يسكون قد نسيخه مناعب لا بحكم المادة ٢ القانون المنى التي تنصر أنه لا يجاوز الفاء نص تشريعي لاحق الا ينص يقضى على هــذا الالغـاء أو يشــمل على نص يتعارض مع النص التشريعي القديم » وأذ كان الأسر كذلك قان القصل في طلبات مد وتف العاملين المدنيين بالدولة احتياطيا عن عملهم وصرف ورتباتهم حدة الوقف كما هو الشان في المنازعة الماشلة _ يصبح منعقدا مند تاريخ المهل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ للمحكسة التاديبية المختصية يكليل هيئتها وليس لرئيسها الندى زالت كل ولاية له مي هــذا الشـــان .

(طعن ٢٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٦/١٨٨)

قاعسدة رقسم (۲۳۳)

: المِسلاا

اعتبار المحكمة التلدييسة هى المحكمة ذات الولاية المسامة في شسئون التلديب — اختصاصها يشسمل كل ما يتصل بالتديب أو يتصرع عنه — اختصاص المحكمة التلديبية باية منازعة حسول الوقف اللاحتياطي وحدول استحقاق المرتب الموقوف صرفه خالاله باعتبار ان الوقف الاحتياطي من الاجراءات التي تتصل بالتاديب —

لا تصادم بين اختصاص كل من رئيس الحكمة التلايية والحكيسة التلايية ذاتها ، يستتبع ذلك التضرقة بينهما ويسكون من مسؤداه همرمان صحاحب الصق من أن يتعجسل في الالتجاء الي قانسيه الطبيعي طائبسا الفساء قرار وقفه المساطل وما يتسرتب على ذلك من آثار ملاية ووظيفية والبيسة سـ قفساء المحكمسة التلاييية بصدم تبول طف الفاء قسرار وقف المسدى وما يترتب عليه من آثار لوفعه قبل الأوان تفساء غير سحيد ،

ملخص الحكم :

وبن حيث أنه لما كانت المسادة 10 من قانسون مجلس السدولة المسادر بالتسانون رقسم ٧٤ لسسة ١٩٧٣ قسد جعلت اختصاص المحاكم التاديبية شساملا الدعسوى التاديبية المتسداة وكسناك الطمن في المسرزاءات التلديبية سسواء بالنسسبة الى العساملين في المحرزاءات التلديبية سسواء بالنسسبة الى العساملين في المحكمة أو العساملين في المحكمة الماليب في حكمها المسادر في الدعوى رقسم ٩ لسسنة ٢ ق (تنسازع) وبعد أن المسارت الى المسادة ١٧٢ من الدسستور ، يتسرتب عليه اعتبار المحكمة التاديبيسة هي المحكمة ذات الولاية العسامة في شسئون التلديب وأن اختصاصها بسذاك بشسمل كل ما يتعسل بالتساديب أو يتقسرع عنه ، وعلى ذلك تعتبر المحكمة التاديبية مختصة بلية منسازعة حسول الوقف الاحتياطي وحسول الستحقاق المسرت المرتب المحكمة التاديبية من المرتب الموقوق مرفه خسلاله ، وذلك باعتبار أن الوقف الاحتياطي من الاحيادات التي تتعسل بالتساديب .

ومن حيث أن الحسكم المطعنون قد استند في استبابه الى عدم اختصاص المحكسة بالنظر في اسر المدعى ومرف مرتب مؤقتا عن مدة الوقف طالما أن المسيد رئيس المحكسة قد فصل في ذلك بمقتضى المسلطة المقررة له تافيونا وباعتبار أن له القول الفصل غي هذه الحسالة لا تشساركه نيسه ايسة حجيسة اخسري ، ولا يبسدا اختصاص المحكسة الا بعد صدور التسرار الدذي ينصب به الموقف المعلق للعمامل بالنسمية لما نسمي اليمه من مخالفهات 6 وانسه اذ السام المسدعي دعسواه لبسل ان يتصدد موقفه مسن المخالفات التى نسبت اليه غانسه يكون قد تعجل ورفعها قبسل الأوان ومتعين لهدذا عدم قبولهما وهدذا القضماء غير سمديد في القمانون ذلك أن أختمساص رئيس المحكمسة الناديبيسة على ما هسو منصسوص عليب في المسادة ١٦ من قائسون مجملس السدولة الصمادر به القسانون رقسم ٧٤ لسسفة ١٩٧٢ مقصسور على اصدار قسرارات في طلبات وقف او مسد وقف العساملين عن العمسل او مسارف المسرتب كسله او بعض النباء مدة الوقف ويهدده المسابة بخسرج طلب الغباء تب إر الوتف ذاته وما يتسرتب عليسه من آثار من دائسرة اختصساص رئيس المحكسة وبدخيل بالتبالي في اختصياص المحكمية التأديبية بوميها على ما نبطف سيانه صياحته الولاية الشياملة في وسيائل التياديب الخاصية بالعساملين الدنين يخضيعون لولايتهسا . ولا تصادم والأمر ك ذلك بين المتصاص كل من رئيس المحكمة التأديبية والمحكمة ذاتها يستنبع التدرقة التي قال بها الحكم المطعون نبه والتي من مؤداها حسرمان صاحب الحسق من أن يتعجل في الالتجاء الي قاضيه الطبيعي طالبها النصيفة بالفاء قرار وقفه البساطل وما يترتب عليمه من آثار مادية ووظيفيمة وأدبيمة . وبالبنماء عليمه فأن الحسكم المطعسون فيسه يسكون قد اخطسا في القسانون فيمسا ذهب اليه من عسدم قبسول طسلب الفساء قرار وقف السدعى وما يتسرقب عليسه مِن آثار لرنمــه تبــل الأوان ·

ومن حيث ان الدعسوى مسالحة للفصل فيهسا .

ومن حيث أن المستقاد من الأوراق أن المسدعى أوقف عسن عمله غي ٢٢ من يوليسه سنسفة ١٩٧٦ لمسا نسب اليسه من تسواطؤ مسع أمسين بمضرن الخصور بالفندق الذي كان يعمل به ، ووجسود تلاعب وتزوير في دفقس مراقبة المضرن عهدة المدعى الأصر السذى ادى الى . وجبود شديه المتسلاس وعجرة في عهدة المضرن ، واذ بادرت الشركة المدعى عليها في ذات التساريخ المسار اليسه الى طلب عسرض نصف المحوقيف مسرفه بسن مرتبسه عملى الحكمة التلايبية المذى تصر رئيسسها في ٣١ مس أعمسطس سنة ١٩٧٤ بسوجيه الاختصاص المخسول له في المسادة ١٩١٦ بن قائسون بجملس الدولة المسادر بالقانون وسم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بسوجيه الاختصاص الاحتيادي كالسنة ١٩٧٤ وسي مرتبسه عن مدة وقف عسرض المدرد وقف المدعى عن عمله بعدد أن ابلغت نيابة الأبوال العالمة بهما نسب الى المدعى عن عمله بعدد أن ابلغت نيابة الأبوال العالمة بهما نسب الى المحكمة الشركة في ١٦ من ١٥ المستدر رئيس المحكمة الكراكة في اتضاذ الجرادات عسرض بحد وقدف المدعى عملى السيد رئيس المحكمة الى أن تقرر محد هذا الوقدف حتى ١٥ من مسارس رئيس المحكمة رئيس المحكمة الى أن تقرر محد هذا الوقدف حتى ١٥ من مسارس المحكمة من المحكمة الى أن تقرر محد هذا الوقدف حتى ١٥ من مسارس المسائة ١٩٧٠ والمستدر رئيس المحكمة الى أن تقرر محد هذا الوقدف حتى ١٥ من مسارس المحكمة رئيس المحكمة الى أن تقرر محد هذا الوقدف حتى ١٥ من مسارس المحكمة الى المحكمة المحكمة الى المحكمة المحكمة الى المحكمة المحكمة الى المحكمة الى المحكمة الى المحكمة الى المحكمة الى المحكمة الى المحكمة

ومن حيث أن المسادة 90 من نظسام المساملين بالقطساع العسام.
المسادر بالقسةون رقسم 11 لسسفة 1911 والمسادة 17 من قانسسون مجسلس السنولة مسالفة الذكسر اللقسين قسم وقف المسدمي ومسدور المسكم المطمسون فيسه في ظلس المهسل باحكلهها تقضسيان بسان الدارة أن يسوقف المسامل من عمله احتساطيا أذا اقتضت مصلحة التحيسق ذلك المسدة لا تزيد على شالاتة تسهور ، ولا يجسوز مد هسده المحدة الا بقسرار من رئيس المحكسة التلابيسة ، ويتسرب عسلى وقسف المسامل عن مبامك وقسف مضرف المدلم من تاريسخ الوقف ليقسره ما يسراه في نصبف المسربة المسامل من تاريسخ الوقف ليقسره ما يسراه في مصدف المرتب المحكسة قسراره في هسذا الشمان .

ومتى كان ذليك وكان أسير مسيرف النصف الميوقوف مسيرفه مسن

مرتب المدعى قد عرض على التفصيل السابق على رئيس المحكمة في التاديبية ثمم عسرض أمسر مسد وقفسه على رئيس هدده الحكسة في . ١ من اكتسوير سنة ١٩٧٤ قبال فسوات شالانة اشسهر من تاريخ قرار الشركسة المسدعي عليها بوقفه عن العمل ، فتقسر مسد مسدة وقفه عن العمل حتى نهاية شهر البراير سنة ١٩٧٥ منع وتف صرف رسع مرتبسه قاته ليس صحيحا ما ذهب اليسه المسدعي من أن الشركة. لم تعسرض أمر مدوقف بعد أنتهاء مدته في ٢٢ من اكتبوير سنة. ١٩٧٤ ومن شم تجب عدودته الى العمل بعدد هدذا التساريخ ومه سستنبعه ذالك من مسرف كامل مرقيمه ، وذلك بعد أن ثبت عملي ها مسلف البيسان ان الشركسة المسدمي عليهسا قسد أتبعت مسحيح حكم التانون فيها يتعلق بعرض أو النصف الموقوف مسترفه من مرتب المدعى على رئيس المحكمة التابيية وكذلك المسر مسد وتغه عليه نقسر ريد هذا الوقف إلى نهياية شيهر غبيراير سينة ١٩٧٥ ثم الى ١٥ مارس سنة ١٩٧٦ على ما سناف بينانه ، ومتى كسان ذلك وكان وقف المدعى يسبب اليسه من مخالفات انطوت على شبهات. المريمة الجنائية مها دعا الى اسلاغ نيابة الأموال العامة بالوقائع المنسوية الى المدعى وهدو ما لم يكن مشار اعتسراض من جانب المدعى فان دعواه تكون والإسر كذلك غير قائمة على اساس. سسليم من وأقع والقسانون معينسة الرغض ولا ينسال من هسذا ما أثاره الطمن القدم من هيئة مفوضى الدولة من أن الصكم المطمون فيه خيلا من اية اشسارة تغييد اتخاذ أي اجراء تانوني في صدد المدعي. بعد التهاء فترة مد وقف عن العبل في نهاية شهر فبراير سينة ١٩٧٥ بعد مترة الوقف او يعسود المدعى الى عمله ، يشكل صحة قانونيسة قوامها ابعداد المدعى عن عمله دون سندكان على الحكم المطعمون فيسه وقسد مسدر في ١٧ من مايسو سسنة ١٩٧٥ ان يتصدى لها ، وذلك طالما ان الشابت على نصو ما ساف بياله. ان الشركة المدعى عليها قد أتخفت اجسراءات عسرض أحسر مسد مدة وتف المدعى على رئيس المحكمة التاديبية في المواميد القانونية. الى أن تقسرر مسد هسده المسدة حتى ١٥ مسن مارس مسنة ١٩٧٦ ٠

رومن هيث أن السدعى وتسد حسدد طلبسانه فى دعسواه كهسا سلف اللبسان بالفساء قسرار ابقسائه وما يتسرتب على ذلسك مسن صسيرة موبيسه كامسلا عن مسدة ابقسائه بمقبولة أن أمسر مسد وقفسه بعسد ٢٦ مسن أكتسوير سسنة ١٩٧٤ لم يعسرض على المحكمة التأديبية ، وهسو ما ثبت عسدم صسحته ، غان دعسواه بهضده المنسابة تكون حقيقة يارفض ، والمسدعى وشساته فى انفساذ ما يسراه من اجبراءات تتعسلق يمسا قسد يسكون له من حقسوق اخسرى تضرح عن نطساق طلبساته فى يضا قسد يسكون له من حقسوق اخسرى تضرح عن نطساق طلبساته فى حقسواه بشسار هسذا الطعسن ،

ومن حيث أنه لما تقدم من أسبق فانسه يتمين الصمم بقبول المعسن شسكلا وفي موضوعه بالفساء الحكم المطعسون فيسه ويرفض حصدوى المسدعي .

(طعن ۱۹۲ لسنة ۲۹ ق _ جلسة ١٤/٢/١٤)

قاعسدة رقسم (۲۳۶)

المهادا:

ولايسة المحكسة التلاييسة تبتسد الى الدعسوى التلايبيسة المبتداة ، كب تتساول الطعس في أي أجسراء تلديني بطساب المسائه أو بطساب

التعسويض عنسه . ملخص الحكم:

ان المشرع خلع على المحاكم التلاييسية الولاية العماية للفصل عى مسائل تأديب العماياين ومنهم العماياون في التطاع العمام ، وحسن شم فان ولايتهما هدة تتساول الدعسوى التأديبية البتسداة الذي يعتص فيهما المحكمة بتوقيع جزاء تأديسيى ، كمما نتفاول الطمن في أي جسزاء تأديميي على النحسو الذي فصلته نصسوص قاتسون مجلس الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصد على الطعن بالغداء الجدزاء ، وهو الطعدن المباشر عد بل يتساول طلبسات التعدويض عن الأضرار الترتبسة على الجدزاء عم نهدة مطعدون غير مبساشرة ، وكسلك غيرها من الطلبسات الرتبطسة به ذلسك أن كسلا الطعنين بمستند الى اسساس تاتونى واحدد يرسطد بينهسا هدو عسدم مشروعيسة القدرار الصسادر بالجدزاء .

(طعن ٢٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢/١١/١٢/١)

مدى اختمساص المحسكم التادييسة بنظس طلبسات التعسويض عن المرزاءات التلدييسة والطلبسات المرتبطة بهسا سسبق أن اشرنا الى هذا المحكم وغسره في موضوع « اختمساص » . وقد راينسان المحكمة الادارية العلما قد استندت في حكمها هذا ايضالي حسكم المحكمة العلما المسسادر بجلسسة ١٩٧٢/١١/٢ في الدنوي رقسم ٩ لسسنة ٢ (اتسازع أو) .

ويذهب المستشار عبد اللهم ابراهيم عي مقالت المسواء على المستة المسائم التلييبة الى « ان المستظهر من احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ المسائرة منه العالمات التي تعتص محسكم مجلس المسائرة منه توع محدد من الطلبات التي تعتص محسكم مجلس المدولة دون غيرها بالممسل تبها وهي « طلبات التصويض عن المتواد رات المنسوص عليها في البنود المسابقة على هذا البند مسواء رفعت بصيفة اصلية او تبعية ، ومن هذه المسرارات با ورد في البند « تاسما » من هذه المسادة وهي « الطلبات التي يتدمها المؤلفون العموميون بالماء التسرارات النهائيسة للمسلطات التيبيسة » .

ولم يسرد اختصاص نظر طلبات التصويض عبن هدد. القرارات مسمن اختصاص المساتم التكبيسة المدندة بالسادة 30 مهن تأنسون مجسلس البولة كها وأنه لم يسرد ضمهن اختصساص المحاكم الادارية المصند بالمادة ١٤ منه وصن شم فانه ينسدرج ضمن المختصاص محكمة التفسياء الادارى المصند بالمسادة ١٣ من هذا المسانون .

.

وازاء مسراعة هده النمسوس فانه لا يجبوز سفى نظير المستشار عبد المنعم ابراهيم - الاجتهاد أو التاويل أو اعتناق ما انتهت اليه الحكية العليسا في حكمها الصادر في التضية رقم ١٠ لسنة ٢ ق تنازع بطسة ١٩٧٢/١١/٤ أذ أنها قضت بأن ولاية المحاكم التاديبية تتناول الدعوى التاديبية المتداة كما تتناول الطعن في اى جــزاء تاديبي وكــذا طــلب التعــويض عن الأضــرار الترتبــة عليه كها يشمل غير ذلك من الطلبات الرتبطة بالطعن ، ذلك لأن حكم المحكهة العليما المشمار اليمه لا يجمد مسخده بشهأن تعديل اختصاص محساكم مجلس المدولة وذلك في نصوص قانسون مجلس الدولة الذي محدد اختصاصها على نحو لا يقبل الاجتهاد أو حتى القول بأن طلب التعبويض لا يعسدو أن يكبون طعنا في الجنزاء بطبريق غير مهاشر منع مراحبة ورود هنذا الطبلي في المادة « عاشرا » من المادة الماشرة رسم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وعدم وروده في المادة ١٥ منه التي حددت اختصاص المحاكم التاديبية ، كما وأن حكمها · مسالف السذكر لا يجد سنده أيضا في احسكام القسانون رقسم ٦١ لمسنة ١٩٧١ بامسدار نظام العناملين بالقطناع العنام والتئ جناءت -خطوا من نص يسلند اختصاص نظر طابعات التعليويض علين الجرزاءات الوقعة على العماماين بالقطاع العمام الى المحماكم التأديبية ، ومن ثم مان الاجتهاد مي هذا الشان لا يقبل مع موجود النص الصريح الواضيح في قانون مجلس البدولة وهسلو قاندون العماملين بالقطماع العمام من نص يسمند هددا الاختصماص المحاكم التأديبيسة ، ولذا مانه لا يجهوز تعمديل اختصماص المحاكم التاديبية المصدد بقانون الا بقانون لاحق وليس بمقتضى حكم ولو

كان صادرا من المحكمة العليا هي نضية تنازع ، ذلك النه وان المسفى التسانون رقم ٨١ لسسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكسة العليا على احكامها المسادرة بتفسير النصوص التشريعية التي تستدعي . ذلك سبب طبيعتهما أو اهبيتهما ضمانا لوحدة التطبيق القضائي صعة الالزام بمعنى أن تسكون بمثابة التنسير التشريعي ، الا أنه لم يسبع هذه الصغة على احكامها الصدادرة بالفصدل في مسائل تنسازع الاختمساص المنسوه عنست بالمسادة ٤/٤ من قانسون المحكمسة العليب سالف الذكسر ومن ثمم خان أحكامهما المسسادرة غي هدا الشان تظل احكاما نهائية وفسير قابلة للطعن فيها باي طريق من طسرق الطعسن لكفها تظلل احكساما نهاتيسة وغسير قابسة للطعن نبها بأي طريق من طرق الطعن لكها تظل سلسة القروة التشريعية الملزمة التي تستطيع بمقتضاها تعديل أحكام القوانين ومنها قاتون مجاس السدولة ، ومن تسم يظل اختصاص محاكم محلس الدولة ومنهما الحاكم التأديبية مستهدا من نصبوص قانسون مجلس السدولة وتكسون هسذه المحساكم لسذلك غسير مختصسة ندعا بالنسبة للموظفين العبوميين وولائيا بالنسبة للعساملين بالقطاع المام بنظار طلبات التعاويض عن الجازاءات الوقعاة عليهم وكذا بنظر الطلبات المرتبطة بالطمن كالمسازعات مي . مرتباتهـــــم ه

قاعسدة رقسم (۲۳۵)

البسيدا :

القـرارات التي تصحدها المحكمـة التلهييـة في شــان طلبات الوقف احتياطيــا عن العيــل هي قـرارات قضائيــة •

ملخص الحكم :

جسرى قضيداء المحكسة الادارية العليسا على أن القسرارات التي

تمسدوها المحكمة التاديبية في شمان طابسات الوقف احتياطيا عسن المهمل ، وصرف النصف الموقوف صرفه من المحرتب بعسبب الوقف هي قصرارات قضائيسة ولبست قصرارات ولائيسة ، اذ تعسقه المحكمة التأييبية ولاية البت فيها من اختصاصها الاصلي التطليبية التياط التخييبة ، بحسكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التاديبية ارتباط الفسرع بالاصل و وبن شم تصد هذه القسرارات بهشابة الاحكم القساقية التي يجوز بهذه المالية الطعن عليها اصلم المحكمة العليا من المحمدة الشابة الطعن عليها اصلم المحكمة العليا من تقدون مجلس السولة استنت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات الى رئيس المحكمة التاديبية منفصردا اذ أن الاسر في ذلك، لا يعمدو أن يسكون اختصاصا بناك على حسنه عن المصلكم التاديبية حتى لا يسكون اختصاصا بناك على حسنها الاتجاز المطلوم التناسيا بها لا الدر على طبيعة تك القسرارات وكونها قسرارات وتونها وسد بشابة الاحكام التي يجوز الطعن عليها .

واذ كانت المحكسة التأديبية وهي بصحد البت في أسر نصف المرتب الموتوف مرغه أنسا تسارس اختصاصا قضاتا عني عن اختصاصا المنتصاصلة المنتصاصة المنتصاصة المنتصاصة المنتصاصة المنتصاصة المنتصاصة المنتصاصة المنتصاصة عن المحكسة تنصده في هذا المحسوص يقسوم على اسساس ما تتصده المحكسة ضدى جدية القسرار المسادر بوقف العالم عن المحسل في ضدوء المخالفات المنسوبة اليسه > ولما كان ذلك نمان الأسريتفي وفقا للاصول العالمة في المحاكسة تسكين العالم من المسول المسام المحكسة لإحداء ما يسمى ان يسكون من بيسانات أو أوجبه نفاع قد يسكون لها السرما في تقدير المحكسة حوادا صدر القسران لاخلاله بوسامة جوهرية تبس حدق الفساع .

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١/١١/٢١٨٢)

قامسدة رقسم (۲۳۷)

: المسلما

وليس المحكسة كان يسالك اللمسحق وهسفه القسواوات السوالة ومسرف المسرق صحة الوقف ، ولكانت ماكان يسلك أن يبث وهسمه في موضوع الكعسوى التغييسة ،

مقفص الخكما:

صددت المسادة ١٦ من القسادون رقم / المسنة ١٩٧١ بشسان مسلمي السفولة تصديدا جامعا الطابات التي يمسدو في شسائهة ويس المحكمة قسرارات عاصسة على مجال القاديب ، وهي طلبات وقفه أو صد وقف الأشسخاص المشسار اليهم في المساد ، ١٥ من القانون المذكون عن المهال أو صرف المسرت كما أو بعضمه الاساء مسدة الوقف وقد حاء هذا الخص المسائلة عن المعال التي نساطت وقد حاء هذا النفي المسائلة عن المعال التي نساطت وما يرتبط بها أو يتقسرع عنها ، ووسن شم لا يجوز التوسع في تنسير هذا النص ، وعالى ذلك قان تصدى رئيس المحكمة المناسبية في المدسوى يقسرا منه يجيء منصدى رئيس المحكمة التدبيبة .

﴿ عُمِن ١٠٨٣ لِسنة ٢٠ ق _ جلسة ٢١/١/١٨٠١

قاضدة رقسم (۲۴۷)

المسسطاة

ولاية المحكية التليبيسة تأسسول كسل ما يتمساق بالجسسوامات التلاسية مسن مساشرة أو غسر مبساشرة •

(1 E - 77 p)

ملخص الحكم :

تتاول ولاية المسلكم النادييسة الاعسوى التادييسة المنسداة ، كيا تتناول الطمسن في اى اجراء تاديسي بطلب الفسائه أو بطلب التعدويض عند ، وعلى فلك تغنص المحكمة التادييسة بالمصل في مدى المسائل به السروية جهة الادارة من عبالغ بسبب المخالفة التادييسة ، ويستوى في ذلك أن يسكون طلب العالم المخالفة التادييسة ، ويستوى في ذلك أن يسكون طلب العاماء الحراء التادييس المذى تسكون الجهة الادارية قد قدم مم الى المحكمة التادييسة متريا بطلب الفساء الجراء التادييس بطلب الفساء الجراء التادييسة متريا بطلب الفساء الجراء التادييسة متريا بطلب الفساء الادارية قسد ويضض النظر عبا اذا كان التحقيق مع العالمي قد تبخض عن جراء ،

الرطين ٢٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/١١/ ١٩٨٠ ،

وطعن ١٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/١/١١٨١)

قامسدة رقسم (۲۳۸)

تضم المساكم التادييسة بنظسر دعساوى الفساء القسرارات القادييسة وما يرتبط بها أو ينفرع عنها من طلبسات ساختصاصها حظس الفساء القسرارات المسادرة بتصيسل المسابل بما لمسق دب الممسل من خسسارة ساسساس نقلات: أن هسنده الطلبسسات ترتبسط ارتبساطا هسوهريا بالشسق الاخر مسن القسرار المسادر بمجازاة المابل تدييسا وينفسق مسع وهسدة الهسف السذى تغييساه دب الممسل باصدار القسرار بشسقيه وهسو مساعلة المسلمل عن الاهمسال الشذي

تسبب اليسه بتوقيسع الجسزاء التاديبي عنسه وتحميسله بالأشرار الترتبة عسلي هسذا الاهمسال .

ملخص الحكم:

ان تضماء هذه المحكمة وتضاء المحكمة الطبيا قدد استقروا على ان ينعقد اختصاص مصاكم مجلس الدولة بنظر دعاوى الغاء القرارات التاديبية وما يرتبط بها من طلبات وبنها الفاء القرارات المصادرة بقحيه وما يرتبط ارتباطا جوهريا بالفسق الاضرة ياعتبار ان هذه الطلبات ترتبط ارتباطا جوهريا بالفسق الاضرة من القرار المسادر بمجازاة المسامل تأديبيا ووهدة الهدى الذي تنياه وب المهل باصداره القرار بشقيه وهو مساطة المسابل عن الإهمال الذي نسب اليه بتوتبع الجزاء التأديبي عنه وتحييله بالأخصرار المرتبة على هذا الإهمال الدي نسب اليه بتوقيدة

ومن حيث أن مسئولية المسامل تبسل الادارة تسد إملها توافسر الكان المسئولية النسلانة وهى الفطسا والفرر و عسلاتة السببية ، واذا ما كان الفطسا تد توافر عن حسق المطمسون ضبدهم على نصر ما مبق بيسانه وكان الفرر السذى لحسق بالشركة ثابتسا حسبها أوردته الأوراق ويتباشل غى تبسة المهجز فى القطن المسروق الا أنه بالمنسسية لمسلانة السسبية غميث أن الشابت من التحقيسق السذى اجسرى عن هسنذا المسان أنه عن يسوم ٣ من أبسريل مسئة ١٩٧٦ أبسلغ المديد / المسين خفس اغي شسونة الشركة الطاعسة السيد /

 ٠٠٠ قائد الثقا الإنسان بالثانيكة أنه الإنظ شيسة متيان بلقيون حوال. قطن على مصلطبة رقيم ١٢ خيارج السيور تاطلق الفارس عيسارا ناريا عليهسا فقفسزا خارج المسور وتركا جسوال القطن فسوق المسطبة وعنسد حقنسور فسيابط الأسين أمسر بابتساء كسل شفيء مكاتمة الى الصباح ومى المسباح تبت المعاينسة ووزن جسوال القطسن السذي شرع مى سرقتمه وتبسين وجسود عجسز به على نحسو البسين بالأوراق ومن هددا بيسين انه ليس ثملة دليل مؤكسد أن القطسن المسار اليسه المسد من قابل الساعة ١٢ منساء وهو الوات المسدد الأمراق الطعمون ضدهم اذ الشابت كسا مسلف القبول أن السمارةين تسد قسرا بالمسلاق النسار عليهمسا وبسن تسم لا يسكن الحسرم أن اهمسال: المناعسون مسدهم غي الحرامسة واتصرافهم تبال الوعد الحبك هدو المدس السائم للغير الدي حياق بالشركة نتمضة سرتة كينة الأقطال الشار اليها متى لم يثبت على وجه القطام واليتسين أن هذه البيرقية تبيدتيت غيلال الوثت المحدد لأداء الطعيون مسدهم عبلهم وهبو حراسبة الشبونة وعلى هبذا الوجه يسكون القبرار الطعبون فيسه أمام المحكسة التلابيسة فيمسا تفسمن قسد حمسل الملمسون نسدهم جسزء من تيمسة الأقطسان السروقة قسد مسدر على غير اساسي سليم من التانون متعمين الالغاء لمدم تواهر عالقة السببية سين الغطبة والضيرر .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان المطمون مسدهم تسد ثبته مى حقهم الاخسلال بواجبسات وظافقهم ومن تسم قان القسرار المطعون نبسه لهام المحكمسة التأديبية في شسقه الفساص بمجسازاة كل منهم بعقسوبة الوقف عن المهسل لمسدة تسبهر يسكون قد مسدر مسلها منفقا مسع أحسكام القساقون ويسكون الطعن عليه من المطمون ضدهم على غسير أسساس مسليم معسين الوفض .

لها بالنسبة لما تضمن هذا التسرار من تحييل الطعون ضدهم بجراء من النيسة الإقطيان المبيرونة بشميان هما الشميق ولا يجدله مسندا من التسانون ومن توييتميين الفهاء وواز قضت الإصكام الطعون غيها بضير ما تقسدم مانه يتيمين الحالي بالغائمها .

(الطمون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٨١٠/٥٠/١١٨)

نائيا - تنقيد المحكمة التاديبية بوقسائع الاتهسام وأيس بوصف التهسسة

قاعسدة رقسم (۲۳۹)

المسيدا :

فسمانات التحقيسق والمحاكبة ... تقييد المحكمية بما ورد في. قسرار الاتهام بالقسمية الى المخالفات الجينسة به أو العاملين المنسوية اليهام ... النهام ... في تقسم ... في تقسم ... في تقسم المحكمة ... في المح

ملخص الحكم:

ان المستقاد من احكام القسانون وتم ۱۱۷۷ لسسنة ۱۱۵۸ ما باصادة تنظيم النيابة الادارية والحاكمات التاديبية — ان النيابة الادارية هي التي تقيم الدمسوى التاديبية وهي التي تقبولي الادعاء الما المحاكم التاديبية ، اذ نص هذا القسانون في المسادة) منه على ان « تقبولي النيابة الادارية مباشرة الدعسوى التاديبية أمام المحاكم التاديبية الم المحاكم التأديبية المي الموظفيين المهنين عملي وظالت دائية » وفي المسادة ۲۲ منه على ان « يتبولي الادعاء امام المحاكم التاديبية احداد التاديبية المادية المنابئة الادارية » وفي المسادة ۲۲ عملي ان « ترفيع السدوي التدييبية من النيابة الادارية بليادا أوراق التحقيق وقرر الإحالة بيان المخالفات بسادة المي المحكمة وطلبة انظار الدعوي » بمسكرترية المحكمة المحتفية ويدر الإحالة بيان المخالفات المنسوبة الي المساوية الي المساوية الي المساوية الي المساوية الي المساوية الي المساوية المي المساوية المي المساوية المي المساوية الي المساوية المس

الأساسية المتهم المناع عن نفسه وذلك بلحاطت علمها بها هو منسوب اليه واعلانه بقرار الاحسالة منضمن بيسان التهم وبتاريخ البلسة ليتسكن من الحفدور وتقديم ما لحديه من بيسانات واوراق واوراق واوراق المنسبة ليتسكن من الحفدور وتقديم ما لحديه من بيسانات واوراق لهذا الحدق ضسانة جوهرية .. وإذ كانت النيابة الادارية هي التي تصدر قرار الاحسالة منفسهنا بيسان الصالح او العسالمين المحالين المالكون المالكون التأكيب والخائدات المنسوبة الي كمل منهم منا المناكسة هي وحدها التي تقيم الدعوي التأديبية وتحولي مباشرتها المناتف المنات

(طعن ١٩٠ لسنة ٨ ق _ جلسة ٢٠/٢/ ١٩٦٥)

قامسدة رقسم (۲۶۰)

: (3-----4)

تقيد المحكمة بالخالفات المصددة بقسرار الاتهسام ، تون الاوصداف الفانونيسة التى تسميفها النيسابة الادارية على الوقسالع مس حسرية المحكمسة فى تكييسفه الوقسالع المطسوحة المامها وتمعيمسها ،

ملخص الحكم :

انه _ وان كانت المحكمة التاديبية متيسدة بالمخالفات المصددة في قرار الانهام _ الا ان ذلك لا شك نيسه انها لا تتقيد بالوضف القسانوني المسذى تسسيفه النيسابة الادارية عسلى الوقائم التي وردت في القسرار المستكور بل عليها أن تمخص الوقائع المطروحة المهسسا يجمه مح بحيونها ولهرمسانها وان تنسيزل عليها جسكم الجسانيين . (طعن ١٢٠ لمستة ٨ ق حجلسة . ٢٨/١٥/١٩)

فاعسنة رقسم (۲۶۱)

: المسجدا

طبخاسة القانويسة إن تضمض على وتساقع التحموي وصمنها التسكوني المسموح .

يلخص الحكم:

انه يجسوز للمحكسة التأديبية أن نفسفى على وقسائع الدعوى ومسخها القسانونى المسجوح ما دام هسخة الأوصسات يؤسسا على الوتائع الذي شسهلها التحقيق وتساولها الدقساع على أن تضلس المتهم بمسا تجسريه من تعسديل في هسذا الشسان اذا كان من شسأنه التسائم حسابي دغاصسه .

(طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

فاعسدة رقسم (۲۶۲)

البـــدا :

ما يسرد في قسرار احسالة المسوظف الى المحكمسة التلايييسة من مخالفسات ووصف قانسوني لهسا سه تقيسد المحكمسة التلاييية بالمخالفات دون ومستقها القسانوني .

بَلَقُص الحكم :

أنه وان كانت المحكمسة التاديبيسة متيسدة بالمطلف الداردة مي

خبرار الانهسام الا انهسا صبح نلك لا تتقيد بالوصف القيافيني المبدئي المبدئي المبدئي المبدئي المبدئي المبدئي المبدئي المبدئي المبدئين المبدئين المبدئين المبدئين المبدئين المبدئين المبدئين علما ان تحص الوقائع المبدروجة عليها بجمهسي كيونها المبدئين والمسائها وأن تنسزل حسكم المسائون .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق ــ چلسة ١٥/١١/١١/١)

فاعسدة رقسم (۲۶۳)

البـــدا :

الأوصى قد التي تسبيفها النيسابة الادارية على الوقسالح المسندة الى المسؤلة المدالة المدينة المسالة المدينة التاريخية مساطة المدينة المدينة في تعديلها الم

ملغص الحكم:

ان الامسل ان المحكسة المتلاييسة لا تتتيد بالوصسف الدى المسابعة المنافقة ال

(طعن ۱۷۶ لسنة ۸ ق سجلسة ۲۱٪۲٪ ۱۹۳۱)

غامدة رقسم (۲۲۴)

اليسسدان

غسمانات النفساع - حسكم الحكمة التلاسيسة بمجساراة الوظف

عن أبوت واقعة على احدى عناصر الاتهام المطروحة عليها بصلة عبيها بعد مواجهته بهنا وسنماع نفاعه واقتوال الشسهود في حضوره - ليس فيه مخالفة القيانون قبولا بنان المحكمية وقعت جسزاء عن نهية لم يتضيفها تقرير الاتهام المعن الى الموظف ولم نسوجه البيه .

ملخص المكم "

ان الشابت من الواقع إن المتهم وهو مدير باحمدي الشركات قد ذم مصررا لأحد الوظفات بالشركة بالترقيبة ليس من اختصاصه الصُدُارُة ٤ مع علمته بعضم جنيشه وإن المحكمسة التكبييسة قد ركيزت. الكثير من الاهتمام على الورقة التي همررها المنهسم بخط يسده بترشيم السبدة الشاكية الترقية ، وإن اجابات الشهود النين سيئلوا وتوقشسوا ني شسأتها كشفت عن خسروج اللتهسم فيهسا على اختصاصبه وعلى ما يجب أن تسكون عليسه المسلاقة الوظينية بين الرئيس والمرعوس ، وبينت مدى ما ينطروى عليمه تحمريره لتلك الورقة وتسركه ايساها بين . يدى الشماكية من مسملك معيب ما كان يجمدر به التبردي نيسه ايسا كان الباعث له عملي ذلك سمواء كان همو غيرض الترضية أو العطيف أو الميزاح مسالا يليسق منيه عيلى هيذه الصورة بالنسيبة. . الى مرعوسية . 6 وان المحكسة قد واجهت المتهسم في صراحسة بهسده الواقعية وبصرته بها 6. وقد أبدى دفياعه غيها بتعليل قصده مسن الورقة موضوع الإستنكار وشرح ظمروف تصرره أياها ٤.كمما أن النيابة الادارية تسد اجمات واقعة تصرير هذه الورقة في ضبهن ما مسمعت على طلب مؤاخسته من اجله تأدييسا ، وإذا كان تقسرير الاتهسام قسد حسدد واقعسة ذات تاريسخ معسين ووصسف معسلوم غانه يؤخف منه ومن مذكرة النيابة الادارية المرققة به والتي تضمين تفصيلا مسمبا للوقائع التي يتسوم عليهما السملوك موضموع الاتهمام ان الواقعة المنكورة لم تكن سوى خاتمة مسلسلة من وقسائع متتابعة ومترابطة الطقسات انتهت بهسده الواقعية الاغيرة ، وقسد رأت المحكمة

استخفاقه الناندم بالفضر المتيقن في واقعمة تحسريو ورقسة الترقيسة وانسكاره أياها ثم إعتسرافه بهسا عنسدما اطلعمه عليهسا المحسق ، على اعتبار أن هذه الواقعة هي احدى عناصر الاتهام المطروحة عليها جبله وأنهبا واجهتمه بهما وسمعت فيهما دفاعه وأتسوال الشب هود في حضوره ، وتسد كونت عقيدتها واقتناعها بثبوتها قبله عادانته من الجلها بالاتدار بعد اذ رات مى تصرفه هدذا خروجا على مقتضى ما يوجبه عليه مركزه من السمير الحسن والسطوك الحبيمة على نحسو ما ورد بتقسرير الاتهسام . ومن ثم قان ما ينعساه الطساعن على الحكم الطعمون نيسه من مخالفت القساتون بتوتيسع جسزاء عليمه عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهمام المعملن اليمه ولم توجمه اليه ، يسكون في غير محسله ، وإذ استثد الحسكم المستكور إلى وقائع مسيحة لهساً أمسل ثابت في الأوراق . كون منهسا عقيدته واقتنسامه واستخلص منها النتيجية التي انتهى بادانة سلوك الطياعن عما ثبت في حقيه استخلاصا سائغا يسؤدي الى هدده النتيجمة ماديا وقانسونا ، عانه يكون سطيما مطابقها للقسانون وقائمها على سببه المسرر لتوتيهم الجــزاء الــذي قضي به .

(طعن ١٣٨٣ لسنة ٧ ق _ جلسة ٢٥/١/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (۱۹۶۳)

البسيدا :

قسرار النسابة الادارية باحسالة المسوطة الى المخلكمة التلاييسة المتسلاف ما ورد به من تحسديد للمخالفسات النسسوية الى المسوطة عمسا اسسفر عنسه التحقيق والقحص بالسره عسلى المحلكمية والحكم الصسادر فيهسسا ،

ملخص الحكم :

انه وان كان قسرار النيابة الادارية المسادر في ٢ من ابسريك

بيبينة 1971 بلوسالة الطساعن التي المحاكسة التاديبية متفقسيا في المساسية مع القسرار البيدي بوسد في ٥ من توفيسر بيسنة ١٩٨٨ بلي يعطس التسابية بدار جسدد مستقل عنه عسدر يجب للتحقيق البيدي السيابية الادارية والمجمس السدى قسامت به بعراقية المسابة الادارية والمجمس السدى قسامت في به بعراقية المسابة الادارية والمجمس السدى قسامت في ٢٠ من المسيون سبية المي ما توسيقه المسارات مد جساء في مسيان توسيد المي المسابق ووصيفها غير منفق بيسان توسيق منه المسابق ووصيفها غير منفق بيسان توسيق منه المحالمة التابيسية بعب يعلمه ويبيا المحالمة التابيسية بعبا يعلمه ويبيا المحالمة التابيسية وسيدة ويبطن ويبطن ويبطن ويبطن ويبيد المحالمة التابيسية ويبين عسائل بتعملق بوقت ويبيد ويبيا المحكمة التابيسية ويبيده والمحسن والمحالة المحكمة حسيما في ودي المحكمة ويبيد المحكمة حسيما في ودي المحكمة ويبيدها المحكمة حسيما في ودي المحكمة ويبيد المحكمة حسيما في ودي المحكمة حسيما في ودي المحكمة ويبيد المحكمة حسيما في ودي المحكمة ودي المحكمة ويبيد المحكمة ويبيد المحكمة ودي المحكمة ويبيد المحكمة ويب

(طعن ١٧٤ لسفة ٨ ق _ جلسة ٢٩/٢/٢١)

إقاعيدة رقيم (۲۶۱)

: h_____4V

تعديل المكسة التادييسة للبخالفسات التادييسة المستندة الى المستندة الى المستندة المس

ملخص الحكم :

متى كان مسرد التعسديل الذى اجسرته المحكمة التأديبيسة في وصف الوتسائع المسئدة الى المسوظف هسو عسدم قيسابرركن العبسد دون أن يتفسمن اسسفاد وتسائع أفسرى أو أمساقة عنسامر جسديدة الى ما تضميفه تسرار الاحسالة عقال الوصيف السذى نسزلت إليه المحكمة

نى هذا النطبة باعتبارها الطباعن مرتكب مخالف عدم سراعاة. الدت الكاملة لا مخالف محاباة المسولين - هذا الوصف ينطبوى. على تمديل لا يجانى التطبيق السليم المساتون وهو تعديل نمي مسالح الطباعن وليس نيسه اخسلال بحقب نمى الدناع اذ أن المحكسة لا تلترزم في مشل هذه المسالة بتنبيه أو بتنبيب المدانع عنب الى ما اجرته من تعديل في الوصف نتيجة استعاد لحد عناصر التهدية اللي النيت بها الدمسوى التاديبية .

(طمن ١٧٤ السنة ٨ ق - جلسة ٢٦/١١/٢١)

قامستة رقسم (۲(۷)

البـــــدا :

حمكم تاديبي سه استمارته وصفا جنائيها الفعمل الاسهوب. الى الطاعن سالا يعيب الحمكم ما ذام قد اقسام ادانته على اسماس, رد الفعمل الى الاختلال بواجبات الزطيفة وقسدر الجسزاء بما، يشانك مح جسمانة شفا الأعمل .

بلخص الحكم :

انه لا يعيب الحكم الطمون فيه بجرد استعارته ومسلا جنائي المسلوب الى الطباعن ما دابت قد أتابت ادانت على المسلس رد هذا الفعل الى الاخسلال بواجبات الوظيفة والخروج على متنصياتها وقدرت الجزاء بها يتساسب مسح جنسابة هذا الفعل ذلك أنهسا وضعفت ما وقسح منسه بالاتحراف عسن الخلق القيوم وحسسن المسمعة وهدو ومست مسلم لا غيار عليه .

(ظمن ١٢٣٠ لسنة ١ ق - طسة ١٨١٪١١٧١)

مَّأَعَنَدُهُ رقبم (٢٤٨)

: 12-41

السادة ه؛ من قانسون معض السدولة رقد ٧ السنة ١٩٧٧ سا المتصاص المحكمة التدبيبة منسوط بالمخالفات التى وردت بقرار الاحسالة من النسابة الادارية سيجسوز المحكمة من تلقساء نفسسها او بنساء عسلى طف النسامة الادارية التصدى لوقساته لم تسرد فى قسرار الاحسالة والحسكم فيها يشسترط لتصدى المحكمة لتلك الوقساته تدبيه المخساف او وكسله بسفك ومنصه احسالا المحضسير دفساعه .

بالخص الحكم :

ان المسادة ، إ من قاتسون مجلس السدولة المسادر بالقسائون رئسم ٧ إلسسنة ١٩٧٧ تتفى بأن تفصيل المحكسة في الواقعسة التي وردت بقسرار الاحسالة ، مع ذلك بجسوز للمحكسة مسواء مسن تلقساء نفسسها أو بنساء على طلب النيسابة الادارية التصدي لوقائع لسم تسرد في تسرار الاحسالة والحسكم فيها أذا كانت عنسامر المخالفية ثابتنة في الاوراق ، ويشرط أن تهنسج العسامل اجسلا مناسسها لتحضير دفاعه اذا طسلب فلسك .

 دون أن يثبت في الأوراق عنساهم هذه المخالفة ، كسا لم تنبسه المحكمة او وكيلها الى هبذه المخالفية حتى تنبسكن من تحضير دغاعها بشائها م، وعملي ذلك تسكون المحكمة قد أقساءت جنزاء عصل المسالة سن عملها على غنير أسساس سليم ، ومن شم يتعين الحديكم بالقساء المسكم الملعينون فيسة .

(طعن ۱۲۳۹ لمننة ۲۸ ق ــ جلسة (۱/٥/٢١)٠

نائلنا ... متى اتمسـفت الدعوى القلابييـة بالمكسة القاديبيــــة تعسـين عليهـــا الاسمــنيرار في نظـرها ، ويتبنــع على الجهة الاطرية الفقاة اى قراز في يوضوعها من شاته ضلبه ولاية المعكمة التديبيـــــة

قاعستة رقسم (۲۶۹)

البسسا:

بنى انصدات الدعدوى القلاييدة بالمحكدة القلاييدة نعدين.
عليها الاستعرار في نظرها د البهدة الادارية لا تملك النساء نظر
الدعدوى التلاييدة أن نتخذ في موضوعها أي قدرار مدن شسانه
سلب ولاية المحكدة التلاييدة د نصرف المهدة الادارية في الاتهام
المسند إلى المضالف بعد احالات المحكدة التلاييدة ينطروى على
غصب السلطة المحكدة بنصدر بالقرار إلى مرتبة المدم .

ملخص الحكم :

بنى اتمسلت الدعسوى التأديبية بالمكمسة التأديبية تعسين عليها الاستبرار في نظرها والقصل هيها ؛ ولا تبلك الجهسة الادارية تأسونا التساء نظر الدعسوى التأديبية أن تنضد في موضوعها أي قسرار من شسأنه مسلب المحكسة التأديبية ولايتها في مملكسة المخسلةين الحسالين اليها ، وتمرى هيئة بكتب الفرفة التهارية في الاتهام المسند إلى المخسلة بسره الى المحكسة في الاتهام المسند إلى المخسلة بعد احسالة السره الى المحكسة التدبية بتهذف عن عدوان جسيم على اختصاص المحكسة وغصعه

لسلطته ينحسر بالقسرار الى مرتبسة العسم التى تجسرده من كيل أ أسر قسانونى لسه ، ومنى اسستقام ذلك فقسد كان من التعسين عسلى المحكمة أن تسسقط أثره من حسابها ولا تعقسد به ، وإذا عولت المحكمة على هسذا القسرار في الحسكم بعسم جسواز نظسر الدعسوى غانهسسا تسكون بسذك قسد خالفت حسكم القسانون ووجب الصكم بالغساء تضافها في هسذا الشسسان ،

(طمن ٦١٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٥١/٥/١٧١١)

قاعسدة رقسم (۲۵۰)

البــــدا :

اذا اتمسلت الدسوى التابيية بالمكمة المفتصة تعين عليها المنصلة الدارة انتصاد أي قبرار من شاته سلب النصل فيها حداد من شاته سلب ولاية المحكمة في محلكمة المصال الهاس مشال تنساؤل جهة الادارة عن محلكمة المصال الى المحكمة التابيية.

بلخص المكم :

انه من الأسور المسلمة انه متى اتصلت الدعسوى التلبيبسة بالمحكسة المختصسة تعسين عليها الاسستهرار في نظرها والفصلة فيها ولا تبلك جهسة الادارة القساء نظر الدعسوى اتضاذ أى قدرار في موضوعها من شسانه مسلب ولاية المحكسة التاديبيسة في محاكسة الخساف المحسل اليها غاذا تصرفت جهسة الادارة تصرفا خن هسفا التبسل مدوانا على اختصاص المحكمة وغصبا لسلطنها ، يتعسين من هسفا التبسل قيام جهسة الادارة بتوقيسع المتسوية على يتعسين من هسفا التبسل قيام جهسة الادارة بتوقيسع المتسوية على المنسلف عن التها ، المتسلم المال المحكمة التاديبيسة أو التنازل عن محكمة الوظف المحلمة التاديبيسة أو التنازل عن محكمة الوظف المحلمة التاديبيسة ألوسبب أو الخسر كالمحكمة التاديبيسة ألوطف المحكمة المحكمة التاديبيسة ألوطف المحكمة التاديبيسة ألوطف المحكمة التاديبيسة ألوطف المحكمة المحكمة

قيف ل هده التصرفات لا يحون لها السر تاقسونى على الدعسوى الدعسوى الدعسوى الدعسوى التصرف التدييسة ، التي تظلل قائمة ويطروحية على الحكيبة حتى ننتهى بحكم تصلده المحكيمة في موشيوعها ، ولما كان الحيكم المطمسون فيسه قد ذهب غير هنذا المذهب وتضى بالاستمرار في المحاكيبة ، نمائسه يحون قد أخطا في تأويسل التسانون وتطبيقه ويتعسين لسخلك الحسكم بالفسائه ،

(طعن ١٦٣ لسنة ١٥ ق _ جلسة ١٦٧٣/١/٢٧)

قاعسدة رقسم (۲۵۱)

البسدا:

 لا تبلك جهة الإدارة اتخاذ اى قرار بن شاته سلب ولاية المحكمة التاديبية في محلكية المعال اليها .

ملخص الحكم :

من الأب ور المسلمة أنه متى أتمسلت الدعسوى التأديبية بالمكهة المختصة تعين عليها الاستبرار في نظرها والفمسل عليها ولا تبلك جهة الادارة أنشاء نظر الدعسوى اتخاذ أي تسرار في موضوعها من شمانه مسلب ولاية المحكمة التأديبيئة في شماكمة المخالف المحال اليها فالا أن مرقت جهة الادارة تشرفا من همذا القبيل عائمة ببثل عدوانا على المختساس لمحكهة وغصبة لسلمتها عند على لمحكمة أن لا تعتد به وأن تستقط كل أشر لمنه من يتعسن على المحكمة أن لا تعتد به وأن تستقط كل أشر لمنه من على المحكمة التاديبية أو حسابها عملي المحكمة التأديبية أو على المحكمة التأديبية المحسبة الدارة بتوقيعة المحتبية أل

اؤ لاخسر ، غيشل هذه التصرفات لا يكون لها من السر تاتسوني على الدعسوى التأديبية ، التي تظلل تالهية ويطسوحة على المحكسة حتى تنتهى بحتكم تصدره المحكسة في موضوعها ، ولمسا كان العسكم المحلمون فيسه قد ذهب غير هذا المدذهب وتشي بانتضساء الدعوى التأديبية تأسيسا على ان جهسة الادارة رات عندم الاستبرار في المحاكسة ، غانه يكون قدد اخطساً في تأويسل القيانون وتطبيقه .

(طعن ١٩٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢)

قاعسدة رقسم (۲۵۲)

: المسلما

طالبا كانت الدعبوى التاديبية منظورة اسام المكية واسم يصدر فيها همكم فهاتي فانه يعتم على الجهسة الادارية أن توقع عقدية على الحمال المحاكسة التلابية •

يبلخص الحكم:

ومن حيث أن القسائون أذ أعطى النيابة الادارية وحسدها الحبق في أصدار قدرار الاحبالة إلى المحاكمة التأديبية وتحبيل أجانة الدعوى التأديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائي غانه يعتلع على المجهدة الإدارية أن توقيع عقدوبة على المدعى الدي كان مصالا الى المحاكمة التدييبية عن نفس النهم التي الحبيل من إجلهها و ومهن ثم يسكون القرار الطمون فيهه وقد مسدر قبل أن يعسدر حكم نهائي عي الدعوى التأديبية على ما سلف البيان معدوما ولا أنسر له أذ تسكون الجهة الادارية في هدةه الحالة قدد مسادرت لختصاص المحكمة التأديبية المحبورة لهما وحدها .

(طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ١٥١/١/١٩٧٧)

قاعسدة رقسم (۲۵۳)

: 12-41

قسران رئيس مجلس السدولة بانشساء المحكمسة التلاييسة بمدينسة الاسسكندرية المنشسور في الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٦/١٣ ... نص المادة الثانية منسه على اصالة جبيع القضايا التلبيية التي أصبحت بمقتضى هــذا القـرار من اختصـاص هــذه المحكـة بقـرار من رئيس المحكمة التاديبية المنظررة المامها الدعسوى ما لم تسكن مهيساة. للفصل فيها _ قصر هذه الإحمالة على المدعلوي التي كانت منظورة. عند العبدل بالقدرار سدالف الدفكر د وجدوب مسدور هكم من المحكمة في الدعساوي المستجدة (القسامة بعد العمسل بهسذا القرار): التي يتبين لهنا عندم افتمناصها بالقصيل فيهما بالساس فلك س هـ ان الاهـ الله يقسرار من رئيس المحكمة ونقسا لقسرار رئيس مجلس السدولة سسالف النكسر كبسا هي اسستثناه من القساعدة العسابة التي تقفى بمسدم خسروج الدعسوى قانسونا من هسوزة المحكسة المنظسورة أمامها الا بقضائها غيها بحكم تثنهي به المصدومة - القدرار المساذر من المحكمة التاديبية بالاحسالة بالخالفة للحسكم التقدم يعتبسر قسرارا عسديم الانسر ولا يعتسد به قانسونا ، فلا تعتبسر الدعوى التابسية قد خرجت قانونا من يدها ، كما يكون المحكم المسادر من المحكمة التاديبية (ببدينة الاستخدرية) المسال اليها مجسرد فعسل مادي عسديم الأتسر ولا يعتسد به قانسونا ه

ملخص ألحكم :

أصدر السبيد رئيس مجلس الدولة بالاستناد الى المادتين

۱۸ ، ۱۹ من القانون رقام ۱۱۷ لسانة ۱۹۸ باعادة تنظيم النياية الادارية والمحاكسات التليبية قسرارا بانشساء محكسة تاديبيسة بمدينة الاستكفرية ، نصت المسادة الأولى منه على ان تنشسا محكمة تاديبيسة بمدينة الاستكفرية السوطانين من درجة الثانية ما دونها يشمل لفقصاصها محافظة الاستكفرية والمسحراء الغربية ومديرية البحصة الادارية للمصالح المسالمة يعينية الاستكفرية ، ونصت المسادة الثانية على أن جميع المتنسايا التنسايل التأديبية التي أصبحت بمقتفى هذا القسرار من اختصاص المحكمة للشار اليها تحسال بحالتها الى هذه المحكمة المشتكلة من رئيس المحكمة التأديبية التأديبية المنظمة في رئيس المحكمة المسالمة المسالمة المحكمة المسالمة المحكمة المسالمة المحكمة المسالمة من رئيس المحكمة من رئيس المحكمة من رئيس المحكمة المسالمة على المحكمة المسالمة ومن المسالمة على المحكمة المسالمة على المحكمة المسالمة والمحكمة المحكمة المح

وما نصت عليه المادة الناتية من القرار المبين اتنها مسن المدالة الدعماوى التى اصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص المحكمة التاديبية بمدينة الاستكثارية الى هذه المحكمة بقرار من اختصاص رئيس المحكمة التأديبية المنظورة المهما الدعموى ، انصما همو مقصور بحسب النص المربع على الدعماوى التي كانت منظورة عند الممل بالقرار المذكور من غلا يسرى النص من وهو استثناء من القاعدة المالية من القاعدة المالية ، وانهما تسرى على الدعاوى المستجدة القماعدة العمالية التي تتطلب أذا تبينت المحكمة عدم اختصاصها ، اصدرت حكم بذلك ، أن القاحرة المالية الإاذا نصلت فيها بحكم تنتهى به المخصوبية المنظمورة المامها الااذا نصلت فيها بحكم تنتهى به الخصوبية كلهمسية المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المنسبة المن

ويبسين مما مسلف سرده من الوقسائع أن الدعسوى التاديبيسة

الراهنة عندها الهيت أول صرة المابقها النيابة الادارية أمام المحكمة التاديبية لوزارة العربية وكانت الملتها عن ١٩ من يونية سالة ١٩٦٠ أي بالسيد رئيس مجلس الدولة أي بعد تاريخ بدده العبل بقرار السيد رئيس مجلس الدولة بالشماء محكمة قاديبية بعدينة الاسكندرية ، وعلى مقتضى ما تقديم لا تعتبر الدعوى المحكمة أدرية تد خرجت المابية أن المحكمة الدريبة ، قد حصلت المالتها عن ١٩ من المحتوي التلديبية الوزارة الحريبة ، قد حصلت المالتها عن ١٩ من المحتوي المحكمة ا

(طعني ۲۰۸ ، ۲۸۷ لسنة ۸ ق - جلسة ۲۳/۲/۱۲۹۱)

قاعسدة رقسم (٢٥٤)

الدّحم بعدم جسواز نظر الدعسوى لسلبقة الفصل فيها _ ثبوت المحكم الأول شعابه البطالان لعدم اختصاص المحكسة التعيية بنظير الدعسوى الى المحكمة التعيية فظرها المام دائسرة الحسوى •

بلخص الحكم :

ان هذه المكية سبق أن انتهت في تفسائها في الطعن رقم، ٢٦٤ اسنة 19 ق إلى الفاء المسكم الفسادر في ٢٧ من ينايز سنة 19٧٣ من المسكمة التاديبية بها تضي به من براءة المسدعي من المضاحات التي تصددت المحكمة انظرها وهي غسر مطسروحة عليها دون مسراعاة للاجسراءات القاونية الملازمة الاسابة الدعسوى التاديبية

المتداة عن هدف الخالفسات ونساك على التفصيل السسالف ايراده ، والما كتت النيابة الادارية لم تقدم الدعوى التلييبة ضد المطنون ضده عن المخالفسات المملكورة الا في ١٣ من يونييه سسسة ١٩٧٣ بالإجراء المصحيح وقد تيدت بجدول المحكمة التاديبية رتم ١٤ لسمة ١٥ ق ، فان هذه الدصوى تكون قد التيت لأول مسرة في التاريخ المذكور ، ومن ثم يكون تفساء المحكمة التاديبية بعدم خواز نظرها لسابقة القمسل فيها بالدعم المسادر منها في لا بناها من يناير سسنة ١٩٧٣ في دعوى الالفاء رقسم ١٦٠ لسمنة ٦ ق تضاء مخالف الواقسع والقسانون ، ويتعين الحسكم بالفسائة واعادة تمام دائسرة المذكورية التاديبية النظرها، والفمسل في موضوعها الدوات والمنازة المنارة المذكورية التاديبية النظرها، والفمسل في موضوعها المارة المذكري .

﴿ طَعَنَ ٢٦٤ لُسِنَةَ ١٩ ق - جَلْسَةَ ٢٩/٢/١٩٧٤)

قاعسدة رقسم (۲۵۵)

: 13....41

الحكم بعدم اختصاص المكبة التلاييية ولائيا بنظسر الدعوى دون احالتها الى المكبة المختصة عبدالا بنص المسادة ال من قاسون المرافعات حفطا في تطبيعي القساون، حالت الترخص المحكبة بالاحالة الى المحكمة المختصة الترزام مطاق لا تترخص فيه المحكمة حديد الرسيق المصل في الدعوى على فرض مصحته من الأسور التي تقديم المحكمة المختصة بالمحصل في النصل في النصل في النصل في .

ملخص المكم :

ومن حيث أنه وأن كان الحسكم المطعون فيسه على ما تقدم قسد أمساء الحسق فهما تضى به من عسدم اختصاص الحكمسة التأديبسة

ولائيا بنص الدعدوى الا أنه اخطا مي تطبيق التانون بعدم احالته الدعسوى الى المحكمسة العماليسة المختصسة عمسلا بنظر المسادة ١١٠ من عانسون المرافعات ولا وجمه لما استند اليمه الحمكم المذكور عي تيرير ذلك من أن التضاء العمالي سيكون قال كلمت في هــــذا النبزاع بالصكم مسادر من محكسة المهسال الجزئيسة بسوقف تنفيسذ الترار المطعون فيسه مستعجلة وبالزام الشركة المدعى عليهسا بأن تؤدى للمدعى راتب لحين النصال في الدعاوى الموضاوعية ثم بالحسكم الموضوعي الصسادر في الدعسوي رقم ١٧٦٥ لسسنة ١٩٧١ بالسزام الشركة المسفكورة بسان تسؤدى للمسدعى تعويضها قسدره السف جنيه عن القصل التعسفي له لأن التنزام المسكبة أذا ما تضبت يعدم اختصاصها بنظر الدعسوى وباهسالة الدعسوى الى المصكبة المنتمسة طبقا لنص المادة ١١٠ من قانسون المرافعات التسزام مطلق وترخص نيه المحكمة وأن تدبر أثر مسبق للفصل في الدعدوي على عرض محة ذاك من الأصور التي تقدرها المحكمسة العماليسة المختصة بالغمل مى النزاع دون المصحمة التأديبية التي كفت يدها عبلى النصل فيه ،

ومن حيث أنه بنساء على ما تقسم يتمسين الحسكم بقسول الطعسن شسكلا ويتمسديل الحسكم المطمسون فيسه باحسالة الدمسوى الى محكمة جنسوب القساهرة الابتدائيسة (الدائسرة العماليسة) المختصسة بنظرها .

(طعن ۸۲۰ اسنة ۲۳ ق ــ جاسة ۱۲/۱/۱۸/۱)

تاعسدة رقسم (۲۵۲)

البــــدا :

باحسالة المسلمل الى المحاكمة التلابيية بمسسمة القفسساء التساديبي هسو المختص دون فسيره في المسره تلابييا للا يسسوغ للجهة الادارية أن تتسدخل بتوقيسم أي جسزاء على المسلمل المحال قبسل ألف الدعوى التلابيية الم من المحكمة التلابيية أم من

المحكمة الادارية العلبا في حسالة الطعسن في حسكم المحكمة التلهيية .

ملخص الحكم:

لا يحسول دون مجازاة المتهسم قيسام الجهسة الادارية بتساريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٨٠ قبسل الغمسل في الطعن - بمجسازاته مخصم ثلاثة أيام من أجره بسبب انقطاعه عن العمل خلال المدة المنكورة ، اذ انه بلحالة المتهم الى المحاكمة التأديبية يصبح التضاء التليبي هو المختص دون غسيره في أسره تأديبيا ، ولا يسوغ طجهسة الادارية أن تتدخل بتوقيسع أى جسزاء تأديبي عسلي العسامل المصال تبل الفصل في الدعوى التأديبية سسواء من المحكمة التاديبيسة أم من المحكمسة الادارية العلبسا في حالة الطعسن في حسكم المحكمة التأديبيــة ، ومن ثم فاته وقد طعن في الحــكم الصــادر من المحكمة التاديبية أمام المحكمة الادارية الطيا في حالة الطعان في حسكم المحكمة التأديبية ، ومن شم مانه وتسد طعسن في الحسكم المسادر من المحكمة التاديبية ببراءة المتهم امام المحكمة الادارية العليا ممساكان يجسوز للمسلطة الادارية ان تنشسط وتوقسع جسزاءا تابيبيا على العمال قبل القصل في الطعمن المذكور ، وأي قرار يمسدر بالمخالفة بهذا الامسل يعد عدوانا على القفساء التاديبي ويسكون قرأرا متصدعا ولا يسرتب أي أثسر

ومن حيث أن الحكم المطعدون فيه وقد انتهى الى بسراءة المنهم مما نسبه اليسه يسكون قد اسستظم النتيجة التى انقهى اليها اسستخلاصا غير مسائغ من الأوراق حقيقسا بالالقساء .

ومن حيث أنه لما كان الأسر كما تقدم فقد تمين القضاء يتبول الطعمن شكلا وفي موضوعه بالضاء الحكم الطعون فيه فحسازاة المتهم بخصم شهر من لهره .

(طعن ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١١١/١١٨٤)

قاعسدة رقسم (۲۵۷)

المسادة ۱۳ من القسانون رقسم ۱۱۷ السسنة ۱۹۸۸ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القادييسة — هسدور قسرار الجهة الادارية في شسهر مارس سسنة ۱۹۷۷ بنوقيسع جسزاء على علمل بخصو خمسة عشر يوبا من ولتيك الاقساراله بخالفة ماليسة — طلب رئيس المجهد إلى المحكمة التادييسة — والسن كانت الدعوى التادييسة قد انصلت بالمحكمة التادييسة اعتبارا من ايسناع الأوراق وتقسرير الاتهام في شسهر ديسسمبر سسنة ۱۹۷۷ من ايسناع الأوراق وتقسرير الاتهام في شسهر ديسسمبر سسنة ۱۹۷۷ أن تصدور قسرار المهاة الادارية بتوقيع المجرزاء على المضالف الالمناسفية المحكمة التادييية في هذه المسالة للمخالف التاسيوية للمتهام يسخون قالما على السالس سسايم مسن القسانون أحسدور راتيه قسمار المجهاة الادارية بتوقيع المساراة في شسهرين مسن راتيه قسارا المجهاة الادارية بتوقيع المساراة في شسهر مارس سنة ۱۹۷۷ اصديم على منتج الاسارة واصدار حكيها بمجازاة المتها المحكمة القاديبية لوضوع المخالفة واصدار حكيها بمجازاة المتها وتوقيع المقوية المناسبة .

ملخص الحكم:

أن المسادة ١٣ من القسادن رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيسم النيسابة الإدارية والمجاكسات التادييسية تنص على انه ﴿ يخطس رئيس ديسوان المحاسسات بالقسرارات الصسادرة من الجهسة الادارية في شسان المخالفات المالية ولرئيس الديسوان خلال خسسية عشر يوم من تاريسخ اخطساره بالقسرار أن يطسلب تقسيم المسوطف الى المحكسة.

التاديبيسة وعسلى النيسابة الادارية في هدده الحسالة مساشم ة الدعسوي التاديبية خسلال الخبس عشر يوما التاليسة ، والثسابت عسلي نصو ما تقدم أنه طبقا للنص المسفكور فقد أحيس المتهم إلى المحاكمة التادسية بمد أن طلب الحهاز المركزي للمحاسبات عن أخطاره طنقنا للقانون والكون المخالفة ماليسة بالجيزاء الموقع مبن جهية الإدارة بالقبر أن رقبم ١٤٨ الصبادر في ١٩٧٧/٣/٥ ، أمالة المصالف. الى المحكمة التأديبيسة والتي أصدرت حكمها المطعون فيه بمجازاته مخصم شمهرين من راتبه ، غانه ولئن كانت الدعوى التاديبية نقد اتصلت بالمحكمة التأديبية اعتبارا من تاريخ ايداع الأوراق. وتقرير الاتهام في ١٩٧٧/١٢/٢٢ بعد مستدور قسرار الجهنة الادارية بتوميد الجيزاء على المضالف في ١٩٧٧/٣/٥ ، الا أن تصدى المحكية عن هذه الحالة البخاليات النسوية البنهم والنصل. فيها يسكون قائها عملي أساس سمليم منن القسانون في ضموء نص المادة ١٣ من التانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الشمار اليه. والتي خــول المشرع بموجبها لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات. الحق مي الاعتسراض على الجسزاء الموقع على المضاف في المخالفات المالية ، وطلب احالته الى المحاكمة التأديبية ، الأصر الذي يصبح ممنه شرار الجهسة الادارية بتوقيسع الجسزاء غير منشج لاتساره المقانونية ولا يحول دون تصدى المحكمة لموضوع المخالفة واصدار عكمها بمجازاة التهم من عصمه ،

ومن حيث اله تامسيسا على ما تقدم غان حكم الطعون المسعد على المعون المسعد على المعادل على المعادل المعا

ال طعن ١٥٥٧ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ٢/٢/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (۲۵۸)

متى صدر شرار السيد المستشدار رئيس التفتيش الفنى باحالة
لوراق عفسو الادارة القلونيسة الى ادارة الدعبوى التلاييسة تتسم احالة
للمفسو الى المصاكبة التلايية على نصو به اورد بنقرير الاتهام
سدغيظ احدد المخالفات في تاريخ لاحثى على الاحسالة للبحاكبسة
التلاييسة سغيم جمائز قمانونا ساساس فلسك : متى أصبح الامر
غى حدوزة المحكسة يمكون لهما مسلطة تقسدير الاتهامات المسوية
للعفسو فسلا تملك مسلطة التحقيس ان تفسع من الاتهامات المسوية
المسوية .

ملخص الحكم:

انه لا رجب لما يذهب اليبه الطاعن من بطلان الحكم المطهون خيبه لبطلان الاجسراءات التي قسام عليها تاسسيسا هالى ان الوقائع السبقة مصل المساطة اعبد تحقيقها واعد المحقى مذكسرة انتي نبها الى حصلا المساحة ووأسق على لخلك محدير التعتيش الفني في ١٩٨٢/١/١٤ وأن يمسرض التحقيق على لجنبة الإحالة للنظر في احر محاكمته عن بلتى التهمم وهو ما لم يتم لا وجبه لمهذا القبول ذلك أنه يبسين من الوقسائع عملي نصو ما مسبق المناف أنه يبسين من الوقسائع عملي نصو ما مسبق المناف المناف المنافي بعد أن اجسرت التحقيق انتهت الى المناف المن

لاتضاف اللازم غان أحسالة الطباعن على هدف النصو الى المحتسبة التأديبية على نحسو ما ورد بنقسرير الانهام يكون قسد تسم طبقسا للقسنون ولا وجه لما ينسيره الطاعن في هدفا المسدد ذلك أن أسر النهمة السسانسة والتي انتهى المستقسار المقسق بالاراق التنيشي المنتقسان الأوراق الى ادارة التنيشي والتي الأوراق الى ادارة التنيشي والمتحد أن أحيات الأوراق الى ادارة على مواقعة الوزيسر المختص في ١٩٨٣/١٨١ والحصول على مواقعة الوزيسر المختص في ١٩٨٣/١٨١ لا يقسرتم عليما تعديل في الاتهامات المسلمة التناويية واسبح الاسر في النهاية في حسورة المحكة الناويية واسبح الاسر في النهاية في حسورة المحكة التناويية واسبح الاسر في النهاية في حسورة المحكة شونها في حصد من واقسح الأوراق والمستندات ولا تعلل مسلطة تقدير الاتهامات المنسوية اليه مسلطة التحقيص في هدد الحسالة أن تعدل من الاتهامات المنسوية اليه .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق _ جلسة ١٩٨٥/٢/٥٣)

قاعسدة رقسم (۲۵۹)

: المسسما :

انعدام القدرار الصائر بقبول استقالة العامل العريصة. أو الحكوبة بعد احالته الى المحكمة التلاييسة .

ملخص الحكم :

__ متنفى المادين ٩٧ و ٩٨ من تناسون نظام العالمين المدنيين بالمدولة المسادر بالقاقون رقام ٧٤ اسسنة ١٩٧٨ عسدم جسواز قبولم الاستقالة المريحة أو الحكيسة أذا كان قد لحيال الى المحكسسة التاديبية ، ذلك لأن القارار المسادر بقباول الاستقالة يتفسمن في ذاته مسلب ولاية المحكسة التاديبية التي تصابح هي المختصسة دون على ها بالمرتاديب ، وأن الاثار المشرق عالى غشيرها بالمرتاديب ، وأن الاثار المشرقات عالى غشيرها بالمرتاديب ، وأن الاثار المشرقات عالى غلك يتبشل في

"أن التسراد المسادر من جهسة الادارة بانهاء هدمة المسامل النساء محاكمت من شائه غصب مساطة المحكمة وسلب أولايتها غي تأديب المسامل ، وعسلى ذلك غان القسرار المسادر من جهسة الادارة يلقياء خسمة المسامل للانقطاع أنساء محاكمت يعتبسر تسرارا منصدها ينحدر الى مجسرد المهسل المسادى ولا تلحقت ايسة حمسانة ونتجسة ذلك أن يكون من مساطة المحكمة التاديبية اسستناف محاكمية المسامل المستورة وترقيس الجسراء المساسب باعتبساره ما زال موجسودا بالضيمة وتأثيب بالمهسل ،

(طعن ۸۲ اسنة ۲۹ ق - جلسة ۲۳/۲/۱۸۸۶)

أسار التساؤل حسول ما اذا كان لا يصور تبسول استقالة الموظف اذا كسان مصالا إلى المحاكية الجنائية . فهسل يمنسع تبسول الاستقالة في هذه الحسالة تياسسا على الاحسالة الى الحاكيسة التادييية ، أم يجسوز تبولها استنادا الى أن الحظسر لا ينصرف الا في حسالة الاحسالة الى المحاكيسة التادييسة فحسسب طبقسا لصريح النصى .

ويدهب الدكتور عبد النتاح حسن (مؤنفة النافيه على الوطيفة على المسابة به مسالف الاسسارة اليه به مسابة المدال المسابة به مسابة المداليية ، مسابة به التول والمسابة المدالية المسابة المسابقة المسابقة

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

الإلب عدا : .

نص المسادة ٩٩ من القسانون رقسم ٨٨ السسسنة ١٩٧٨ بنظسهم

المساملين بالقطاع المسلم على حظير تبيول استقلة المسامل المسامل الى المحاتمة التاديبيسة الا بعيد الدحكم في الدعوى بغير عقب وبني المسائل الى المسائل الو المصل مسؤدي هذا العظر النقطاع العسامل المضائف عن عمله بعد اطائبه الى المحاتمة التاديبيسة لا ينتج ثهة السر ما المحكسة وهي في مقسام تأديه لا تعاد بقسرار الهيئة المختصة بسبب هذا الانقطاع وما يتسع ذلك لمازوما من اخفياعه المقبوبات المقسرة المسائل المعمل دون تلك الخاصة بساري المصل دون تلك

ملخص الحكم:

114

وليسن حيث أن القطاساع المسابل بالقطاع المسام من عيسته إدة شمستطيل التشير من عشرين بسوما منفصلة خسائل المسنة الواحدة

او عشرة أبام متصلة بالرغم من انسذاره كتسابة بعد غيسامه عشمة أيام من الحالة الأولى وانقطاعه خَبستة أيام من العالة الثانية دون عسدر مقبسول ، يعتبسر في مفهسوم الفقسرة السابعة من المسادة ١٩ سسالغة المذكر ترينة تانونيسة على اتجاه نيسة الغسامل الى اعترال الضدمة ، وهو الأسر السذى رتب عليه المشرع مبسور انهاء خدمة العامل ، وأذ تلاقت الغاية من الاستقالة الصريحة بوضامها المساها صريحا عن الرغبة في تسرك العمسل وبسين الانقطاع المشار اليسه بومسفه انصاحا فسبنيا استهدف ذات الغرض فان الانقطاع يعتبسر والأمر كذلك استقالة ويلفذ بهده المشامة حسكم الاستقالة الصريحة ، ولقد جسرى المشرع على التسليم بأن انقطاع العامل بالقطاع المام عن العمل يعد استقالة وسوي بينهما وبين الاستقالة الصريحية ، فقد نص في المادة الثامنية من القسانون رقسم ٤٥ لسنة ١٩٧٦ في شسأن المهندسين الصربين خريجي الجامعسات والمعماهد المصرية بأن يحظمر عملي المهندمسين الامتنساع عن أعمال وظائفهم لمدة معينة ما لم تنتبه خدمتهم بأحدد الأسباب المنصوص: عليها في المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وذلك فيها عدا الاستقالة بسواء اكانت مريحة أو ضمنية فتعتبر كأن لم تكن ، كها اشمار القمانون رقمم ٨٤ أسحة ١٩٧٨ باصدار قاتون نظام العاماين بالقطاع العام الحسالي في المسادة ١٠٠ منسه الي أنه يعتبسر العسامل مقسمها استقالته اذ انقطع عن العمل ، ولمنا كان الأسر كذلك وكانت المادة ٦٧ سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الشمار اليه ما الدي اعتبرت خسدمة المطعمون ضده في ظله منتهية مدوالمادة ٩٩ التسابلة لبا في التانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ تحظر أن تبول استقالة العسامل المصال الى المحاكمسة التأديبيسة الا بعدد الحكم في الدعسوي بغيم عقدوبة الاحسالة الى المساش أو النصل ، مان مدودي هدا الحظر أن انقطاع المخالف عن عمله بعد أحالته إلى المسلكبة الناديبيسة لا ينتسج ثمسة أثر ، وبالتسالي فان المحكمسة وهي في مقسام ناديبه لا تعتـد بقسرار انهاء خديته بسبب هـذا الانقطاع ، وما يتتبع ذلك لـزوما من اخضاعه للعقـوبات القـررة القائمين بالعمل دون ظك الخامسة بتاركى الخدية بحسبان أن الهـكية من الحظاسر المذكور واضحة وهى تغويت الفرصة على المخالف ما الإضلات بارادته مسن جريبتـه ، ودرء أى تحسليل يستهدف به استبدال عقـوبة تسارك الخـدمة الاتـل شـانا بالعقـوبات الخامسة بالقائمين بالعمل الاشسحد عراهمة والا يعـد اشـسرا في حياة العـانال

قاعسدة رقسم (۲۹۱)

البسسدا :

المسادة ٧٢ من قانسون غطسام المسلمان الحنيين بالسحولة المسلار بالقسانون رقسم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ — اذا أحيسل المسامل الى الحاكمة التادييسة فسلا تقبسل استقالته الا بعد الحسكم في الدعوى بغسي عقدوبة الفصسل أو الاحسالة الى المسائن سيعتبسر المسامل محسالا الى المحاكمة التادييسة من تاريخ أحالته الى التحقيق في وقسائع الاتهام المنسدوية البعه طالما أن هذا التحقيق قد انتهى بلحسالة المسامل فعسالا الى المحاكمة التلاييسة ساقديم المسامل استقالته المسامل استقالته وقبولها ساحاتها المحقيق قبل مضى شسهر من تقديم الاستقالة وقبولها

الاتر القرنب على ذلك : لا يكون الاستقالة اثر في انهاء
 خصدية المصابل .

ملخص اللحكم:

ان المسادة ٧٢ من القسانون رقسم ٥٨ لمسسنة ١٩٧١ بامسدار نظام المسابلين المسنين بالسدولة ، والسدى قسدم المتهسم اسستقالته في ظل المهسل باحسكله ستنص على أنه « للعسامل ان يقسدم اسستقالته مسن بمسلحة العبل مع اخطار العابل بذلك » .

ولا تنتهى خصمة المصابل الا بالقسرار المصادر بقبول الاستقالة ،
ويجب البت فى الطلب خطل ثلاثين يسوما من تاريسخ تقديمسسه والا
اعتبرت الاستقالة مقبولة بحسكم القصانون ما لسم يسكن طلسلب
الاستقالة معلقا عسلى شرط أو مقترنا بقيد وفى هذه الحسالة
لا تنتهى خدمة المسابل الا أذا تضسمن قسرار قبسول الاستقالة أجابته

ويجسور كسلال المسدة ارجساء قبسول الامستقالة لامسباب تتماق بمضلحة العمل مع اخطار العامل بذلك » .

فاذا أحيل العسامل الى الحاكمة التأديبية غلا تقبل استقالته الابعدد الحكم في الدعوى بفسير عقسوبة الفمسل أو الاحسالة الى المسسائين .

ويجب على العابل أن يستبر في عمسله إلى أن يبلغ اليه قسرار قبسول الاستقالة إلى أن ينتضى اليعساد المنمسسوص عليسه في المقسرة الثانيسسة .

ومن حيث أن المسابل يعتبس محسالا الى المحاكمة التاديبيسة في

ومن حيث أنه لما كان النابت في الأوراق أن المسترس المنكور انتطاع عن عصله بمدرسة أبسابه الثانوية دون أذن مسن } اكتوبر مسنة ١٩٧٧ غارسسات له المسترسة أنسارا على محمل اتابت ١٩٧١ ورد اكتربر سسنة ١٩٧٧ ورد اكتربر سسنة ١٩٧٧ ورد المستقالة من المنكور ضمنه رفيته في الاستقالة من المنكور ضمنه رفيته في الاستقالة الخطيب المناب الي ادارة شمال البيرة التطييبة بعمد أن تأثير عليه من الخطيب المناب الي ادارة شمال البيرة التطييبة بعمد أن تأثير عليه من حدي عن اكتربر سنة ١٩٧٧ عليه من الادارة في ٢ من نوفيهر سنة ١٩٧٧ وقد قرر السيد / محير عمام الأراة القسينون القانونية للتحييق معه في واقعة انقطاعه عن العمل المتبارا بن ٤ من اكتربر سنة ١٩٧٧ اسمع وقف صرفه العمل المتبارا بن ٤ من اكتربر سنة ١٩٧٧ اسم وقف صرفه العمل المتبارا بن ٤ من اكتربر سنة ١٩٧٧ اسم وقف صرفه المسالة المنكور الى المتبارا بن ٢ من اكتربر المتابة الادارية حيث انتهى الى المسالة المنكور الى المتبارا بن ٢ من نوفهبر المدالة المنكور الى المتبارة التعليبة تسدة قرر في ٢ من نوفهبر دادارة شمال الجيئرة التعليبة قسدة قرر في ٢ من نوفهبر دادارة شمال الجيئرة التعليبة قسدة قرر في ٢ من نوفهبر دادارة شمال الجيئرة التعليبية قسدة قرر في ٢ من نوفهبر دادارة شمال الجيئرة التعليبية قسدة قصر و غي ٢ من نوفهبر دادارة ميمال الجيئرة التعليبية قسدة قصر و غير دادارة ميمال الجيئرة التعليبية قسدة قصر و غير دادارة ميمال الجيئرة التعليبية قسدة قصر و غير دادارة ميمال الجيئرة التعليب قسية المينان الميد / من نوفهبر دادارة ميمال الجيئرة الميليبة و عليه المينان الميد / عن نوفهبر دادارة عليه المينان الميد / عن نوفه المينان الميد / عن نوفه المينان الميد / عن نوفه المينان الميد / عيمان الميد / عينان الميد / عينان الميد / عينان الميد / عيمان الميد / عينان المينان المينان المينان المينان الميد / عينان الميد /

سنة ١٩٧٧ على ما سلف بيسته – احسالة المتهم الى التحقيق في واقعة انقطاعه عن العمل وذلك تبل انتفساء مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٧٧ مسالفة الذكر من تساريخ تقديم المنهم لاستقالته في ١٧ من اكتبوبر سسنة ١٩٧٧ فمن شم لا يكون لهذه الاستقالة الرفي انهاء خدمة المنهم ، بل تظلل علاقته الوظيفية تاثم، أو ، وبهذه المنابة يتعين مساطنة تاديبيا عن واقعة انقطاعه عن العمل باعتباره – موجودا بالخدمة وليس

وبن حيث أن النابت بن الأوراق أن التهام قد انقطاع عنن عهله اعتبارا من ٤ أكتاوبر سنة ١٩٧٧ وأساتهر انقطاعه حتى تاريخ صدور الحديم المطهون نياه دون أذن بسؤلك سن السلطة المختصة وبهاده المسلمة يسكون قد خالف وأجبات وظيفته وما تترضله عليه بن التسؤلهات ٤ ويقمان بن ثم توقيع الجسزاء الذي يتناسب ما ثبت في حقله بن انقطاع عن العبال بدون أذن والذي تتحدره المحاكة بخصم شاهر بن أهسره ه

ومن حيث أن الحسكم المطعسون فيسه وقسد انتسهى الى توقيسع غراسة ماليسة على المتهسم قدرها عشرة جنيهسات تأسيسسا عسلى أنسه قسد امسبح تاركسا للخسعة يسكون قسد اخطسا عى تطبيسسسق النسانون حقيقسا بالالفساء .

ومن حيث أنسه لمساكان الأمسر كمسا تقسدم ، فقسد تعين التضمساء بتبسول المطعسن شمسكلا ، وبمجازاة المتهسم بخصسم شهر من أجره .

(طَعَن ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ٢٩/١٢/١٨٤)

قاعستة رقسم (۲۹۲)

: المسسدا :

مسدى جسواز قبسول الطساف القسدم مسن المسابل بالاحسالة الى المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسالة ١٩٧٠ ، حسالة كسونه محسالا للمحاكمة التلابيسة .

ملخص الفتوى:

من حيث أن تسوائين المسالمين المسابقة على القسائق المسائل رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ ، لم تعتبر الاحسائة التي المعاشي مسببة لانتهاء الخصيصة الا اذا كانت مسافرة كلسرار تأديبي ، وعسلي المساس هسذا النظر انجهت المحسكية الادارية العليسا التي تكيف طلب الأحسالة التي المساش وفقا القانون رقسم ١٢٠ لمسسنة ١٩٦٠ بأنه طلب المستقالة .

وسن حيث أن التسانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ تسد خرج على حدده النظرة التي اتجهت اليها قدوانين المسابقة عليه ٤ اذ اعتبر الإحسالة الى المساش ٥ ولو لم تسكن قسررا تاديبيا ٤ سببا لانتهاء الخدمة . وعسلى ذلك عان ظلب الإحسالة الى المساش الذي يقسم في ظلل القسانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ المسود عنه ١ وطبقا لمسرار رئيس الجمهورية رقسم ١٥١ لسنة ١٩٧٨ سسالك السنكلة ٤ لا يعتبر طلب استقلة ٤ ولا تسرى عليه من قسم احكام الاستقالة ، ولا تسرى عليه من قسم الحكام الاستقالة ، ولا تسرى عليه المسانة ١٩٧٠ المنسنة ١٩٧٨ لسنة والمناسر رقسم ١٥٥ لسنة ، ١٩٧٨ المنسنة ١٩٧٨ المسادة ٩٩ مسن قانسون المساملين المستنين رقسم ٧١ لسنة ، ١٩٧٨ مسن عجز مسور عبواز عبول المستقالة العسامل المصال الى الحاكمة التاديبية مسدم جسواز عبول المستقالة العسامل المصال الى الحاكمة التاديبية

الا بعبد الصكم في الدعسوى بفسير عقسوية الإحسالة الى المساش أو. القصيسيال -

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حسوار تبدول بلياب الاحسالة الى المحاش المسكر طبقا لقسرار رئيس الهمهورية رقسم (٥٠ لمسنة ١٩٧٠ سساله الفكس ، المقسم من العسل المحال الى المخاكسة ، التأكيبة .

(ملف ۲۸/۱۱) - جلستة ۲۱/۳/۱۱)

الفسارع التسالك وسسائل استخلاص المكهة التالييسة لاتفاعها

قاعسدة رقسم (۲۹۲)

: المسلطات

ضرورة تقييد المحكمة التلبيبية بقواعد البيات عنسد استخلاص وقساع الاتهام من ملف الدعسوى ، مع تقسدير هذه الوقساع بنا يتبشى منع المنطبق السليم .

ملخص الحكم :

ان المحكسة التلايبية لها مطلق الصرية في ان نستظمى
تفساءها بسن واتسع با في صلف الدعسوى من بستندات ومناصر
وقسرائن احسوال بشرط ان تتقيد بقسواعد الاثبات وتأخسذها عسن
القسانون الخسف المسحيحا ، كبسا انها مقيدة ايضا عند استخلاسها
الوقسانع المسحيحة ، بتقسديرها تقسديرا يتبدى مسع النطق السليم ،
وبني تسواد نلك يسستوى أن تفتسار المحكسة الإعتباد على شسهادة
شساعد دون آخسر او تعتبسد على قرينسسة دون أخسرى بسن نفسي
توتهسسا ،

(طعن ١٦٠٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٤)

قاعسدة رقسم (٢٦٤)

البــــنا :

ضهانات التحقيس أسام المصاكم التلابييسة سايعني لتواثرها

قيام الأصبول والقدومات الأسباسية التى تطلهها التسارع لسلامة التحقيق - لا السزام عملى المحكمة بسماع شمسهادة الرؤسساء الاداريين للمسوطة المحال عملى المحاكمة التلاييية - اسمساس للمساك .

ملخص الحكم :

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شيان تاديب المظهرين غى كال من قائلون نظام موظفى الدولة وقاتلون تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية انها تهدف في جملتها الى توفيي ضهانة لسلامة التحتيق وتيسير وسائل استكماله للجهية القائمة به ، بغيسة الومسول الى اظهار الحقيقة من جهة ولتمكين الموظف المتهم من جهمة أخرى من الوقسوف على عنساصر همدا التحتيق وأدلسة الاتهسام لابسداء دخساعه فيهسا هسو منسسوب اليسه ، ولم تتضيمن هدده النصوص ما يوجب أنسراغ التحتيسق في شسكل معين أو ومسح مرسوم ، كميا لم ترتب جيزاء البطيلان عيلي اغفال أجرائه عملي وجمه خماص ، وكمل ما ينبسغي همو أن يتم التحتيق مى حسدود الامسول العسامة بمسراعاة النسمانات الاسساسة التي تقوم عليها حكبته بأن تتوافر فيه ضمانة المسلمة والميدة والاستقصاء لمسالح الحقيقة وان تكفسل به حمساية حسق الدفسساع للمسوظف تحقيقا للعدالة ، قاذا تم استجماع الوقائع السكونة للذنب التاديبي واستخاصت منساصر الانهسام بأسسلوب مشروع من مصادرها المسحيحة وضبحت الأوراق المؤيدة لهسا واكمسلت باتسوال الشسهود الموظفين وغسيرهم أو بالتحسريات أو الايضساحات أو التسسارير المتسمة منهم ووجه الموظف المصال الى المحاكمة التاديبية بهذا كمله ، سواء باستجوابه عن تلك الوقسائع أو بمناقشسته فيهسا أو تبليغه بهما لابداء ملاحظاته أو رده عليهما ومكن من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بهسا أو أخسد صورة منها ان شاء ، وأجيب الى طلبه فيما يتعلق بسلماع شهود أو ضم اوراق او تقسارير او استنفاء اجسراء وسسمح لسه بابسداء اقسسواله

ونهاعه وملاحظاته ، اما كتابه به لكرة و شدفها بيدان او مرافعة مسواء بنفسه او بعصام ، اذا تحقىق هذا ولم يقدع اخلال به امان الفساية التي استهدفها المشرع من الاحكام الخاصة بلجراءات التديب في هذا الخصوص تكون متحققة . ولا يقدد في صححة هذا النظر ما ورد بالرسوم الصائر في ١٢ من يفاير سنة ١٩٥٣ باللاثحة التنفيذية للقائون رقسم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ بشمان نظام موظمي المدولة او بقرار رئيس الجبهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٥٨ السنة ١٩٥٨ السائد من الادارية والمحاكم التأديبية من نصوص خاصية الانطاعة اللنيابة الإدارية والمحاكم التأديبية من نصوص خاصية بالتحقيد المحاكمات التأديبية واردة على الإدارية الموجيدة والتقليم في حدود احكام القاتون الذي تستند مسبيل التوجيسة والتنظيم في حدود احكام القاتون الذي تستند الوجيسة والخراء على هذه الأحكام او تناولها بالاضيانة وهو البحراء المطالن على عدم اتباع شكلياتها وهو البحراء الدي على مثل هذه

ماذا كان قسرار احسالة الطساءن الى المحاكمة التاديبيسة قسد مسدر بناء عملى ما كشسفت عنه التحتيقات التي لجرتهما مراتبة التشريع والتحتيقات بوزارة التسوين ثم النبابة العسامة ثسم تقرير التراق الخبراء بالحوزارة من مؤاهدات اسسندت اليه حومت ثم الدر وجه للنسمى عملى القسرار المخكور بالبطالان ببقسولة انسه لم يسميلية تحقيق ادارى أو تحقيق في موضوع التهمة المخامسة بمعليهة الكرومسين . كها لا وجه في تعييب حكم المحكمة التاديية بدعوى مخالفته لنص المسادة الم حسن القسادة المحكمة التاديبية عملية الكرومسين ، لأن المسادة المختورة لا توجب هذا الإجراء على عملية الترومسين ، لأن المسادة المختورة لا توجب هذا الإجراء على نصو ما يذهب اليه الطاعن بل تجمعه جوازيا « اذا رات الحكمة تسررت المحكمة الاستغناء عنها بهما بين يديهما وتحت بصرها من دلائل المحكمة الاستغناء عنها بهما بين يديهما وتحت بصرها من دلائل

واستهد وشرائن احسوال وايتساحات واقسوال في التحتيسة. لشمهود وخبراء رأت أنها تحكى لتكوين اقتناعها فيها أنتهى السهد وخبراء رأت أنها تحكى لتكوين اقتناعها فيها التدبيبة التدبيبة أو الحبكم يسكن رده ألى عدم صراعاة ما نصت عليه المسادتان لا الحبكم بسن اللائحة التنبيذية لقاتون نظام مسوطفى السولة ما دامت الامسول العامة والفسهات الاسساسية التي تطلبها لسلامة التحتيق ولتسكين المسوطف المسال الى المحاكسة من ابداء دفاعه قد تحقت واكبلت لهذا الاخيرعلى الوجه السابق السابق المساحة ،

﴿ طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢٧/٢/ ١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (۲۹۵)

: 13-----4

حسق هيئات اقتاديب في الاستعانة بدراي جهدة فنيسة متخصصة في الكشدف عدن المحقيقة والوصول إلى المسواب دلا تصول دونسه تبعيدة تسلك الجهدة من ناهيدة التنظيم الاداري الوزارة التي اهساف الموظف الى المحاكمة التنديبية داننساع الاستفاد في نلسك الى قدواعد المرافعات المنبية والتجسارية داسكس نلسك أن الإجرادات المدلية وغصمت المسالح خساص على خسلاف الحال المسالح المال بالنسبة الى اجرادات المحاكمة التلايبية .

ملخص الحكم :

أن القسواعد التطقية بتساديب السوطفين مسسواء جساعت في قسانون نظله المسام المستولة رقس ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ويسن بعسده القسانون رقسم ٢٤ لمسنفة ١٩٦٤ بالمسسدار تقسون نظله المسلمايين المسنفيين بالدولة ، ثم في تقاسون النيسلية الإدارية والمحكسات التاديبيسة رقسم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ لم في تقاسون هيئسات البنوليس رقسم ٢٣٤

السينة ١٩٥٥ لم تتفسين نصوصا تنظيم اعمال الخيسرة لدي مجالس التاديب وكسل ما توجيسه هده القدواعد بصفة عامسة و أن يجرى التحقيق الإداري أو التأديبي ونتم الحاكمة في حدود الأصول العسامة للمحاكمات والتماثل ظاهر بين المحاكسة الجنائية م و المحاكمية التأديبيية ، فكلها تطبيق شريعية عقداب سيواء في مجال 'الندولة باكملهنا أم في مجنال الوظيفية المنامة وهندها ، ولا جندال أرزان لهيئات التناديب الاستعانة بآراء الخبيراء وأن انتدابهم أمامها لمينة خاصية يعتب اجراء من اجراءات التحتييق ، وليس فني / القير اعدَ التي تنظرم تاديب الموظفين أو محاكمته عمر ما يمنع من الاستعانة. ... أي حهدة فنيسة متخصصه في الكشسف عن الحقيقة والومسول الى المسواب ، بنواء اكانت تلك الجهسة تتبع من ناحيسة التنظيم الإداري الوزارة التي أحسالت الموظف الى المحاكمة التاديبية ام لا تتبعها وايس عي تلك القسواعد ما يسرتب جسزاء البطسلان عسلي شيء من ذلك . ولا بهيكن الاستناد الى قواعد الرافعات المنيسة والتجارية فمج كل ما لم يسرد بشانه نص في مجسال التاديب ، فلسك أن الإجراءات الدنية وضعت لمسالح خاص اما اجراءات المحاكمة التاديبية وهي التسرب الى المحاكمة الجنائيسة نقد نظبت لمسالح عسام وروعى اقتهما سمي المراق العمام والراء

(طعن ١٥٦/ السنة ٨ ق _ جلسة ٢٣/١/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (۲۲۳)

البــــدا :

سلطة المحمة القليبية في تقدير ادلة الإثبات ــ الالتجاء الى النجرة كطريق من طرق التحقيق ــ المحكمة ذلسك من القاء نفسها أو بنجاد على طب المسحف الشيان أذا ما التنمته مصدواه ،

ووالخص المكمي:

ان المحكمة التأديبية أنها تستخدم الدليل السدى تقيم عليه قضاءها من الوتستع التي تطبينين اليها دون معتب عليها في هدذا الشمان ما دام هدذا الاقتناع تقيما على امسبول موجودة وغسير منتسزعة من امسبول لا نتتجه واذ الخبرة هي طريق من طسوق التحقيق يجوز للمحكمة أن تلجأ أنيه بناء على طبلب امسحاب الشمان أو من تقساء نفسها أذا ما تراءى لها ذلك نهس شم يحق ملها رفض الطباب المقدم اليها بطباب ندب خبير أذا اقتنعت بعمم حدواه والعبرة في نلك باقتضاع المحكمة .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۹۷)

المستدا :

العبرة في مجال المحاكمة التلابيية هي بما تحت ويه اوراق الدعبوي من عناصر عن ثبوت الاتهام او عنم ثبوته ايا كانت السدلالة التي قد تسبيقاد من ملك المصنعة الامراق في شان ضسم يعض الأوراق الي ملك الدعبوي متروك لتقدير المحكمة التلابييسة دون معقب عليها من المحكمة الادارية العليا ما دامت الأوراق المطلوب فسمها ليست حاسمة في موضوع النزاع وأن الأوراق التي اعتبد عليها حكم في قضائه كانية للقصل في القراع و

ملخص الحكم:

لا يعيب الحسكم أن المحكمة لم تمستجب الى طلب الطساعن ضم ملف خدمتسه السذى يشسهد بكساعته وامتيسازه وذلك لمسا ذهب اليسه الحسكم المطعون فيه — وبحق — من أن العبرة في مجسال المساكمة المتاديبية هي بها تصويه اوراق الدعسوى من عناصر عسن بسوت. الإنهام أو عدم ببسوته ايبا كانت الدلالة التي قسد تستقاد من ملف بنصر كلف الدعس في من الأوراق الى ملف الدعسوى بنصروك انتصرير المحكمة التاديبية ، دون مقب عليها من الحكمة الادرية العليا ما دامت من الاوراق الطليام في موضوع النسزاع ما هسو النسان عيسا يتعلق بطلب ضم لمن موضوع النسزاع ما هسو النسان عيسا يتعلق بطلب ضم لمنا المناسون فيه في قضائه كانيا للفصل في الدعسوى وصمع المحكمة من الدعسوى قدمه المحكمة التي انتهي اليها المستخلص المناتجة التي انتهي اليها المستخلص المتنات المحكمة التي انتهي اليها المستخلص المحكمة التي انتهي اليها المستخلص المحكمة التي انتها المحلق المستخلص المتحدة التي انتها المحلق المستخلص المتحدة التي انتها المحلق المحلمة المحكمة المحلون فيه على النصور المتتدر نكرة ،

(طعن ۲۲۹ لسنة ۱۹ ق - جلسة ۲۸/۲/۱۹۸۱)

قاعسدة رقسم (۲۲۸)

المِسسدات

قسرار المحكمسة باعسلاة الدعسوى الى النيسانة الادارية لاسستيفاء.

بعض البيسانات — اجراء من اجسراءات التحقيق ساليس في ذلك.

اسداء راى في القضسية يجمسل المحكمسة غسير مسالحة انظرها و

ملخص الحكم :

انب ولئسن كانت المحكمة التأديبة قسد قسرت اعادة الدعوى الى النبية الادارية لاستيفاء بعض البيانات الا انه ليس في ذلك المداء للسراى في القنسية من فساته أن يجعل المحكمة فسير مسالحة لنظرها ولا يمسو ما قسرته في هذا الفسان أن يسكون اجراء مسن اجراء التقيق الذي استكلته المحكمة بعد ذلكم

ربسسباع أشنوال الطساعن ومناقشته فيهسا فبسب اليسه وتكليفه وتكليف

(طعن ٥٠٠ استة ٦ ق - جاسة ١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۳۹)

المادة ٣٠ من قانون مجلس السنولة المسادر بالقالون رقيم ٧٧ فسسنة ١٩٧٧ - المحكمة السنتجواب المسامل المقسدم المحاكمة وسماع المتسهود مسن المساملين وغيرهم - لا تشريب على تكليف المحكمة المنسانة الادارية التي قامت بالتحقيق المسلا بالمستكمال ما تسرى المحكمة السنتكماله مسن سسماع شسهود او المستيفاء بعض جوانب التحقيق المسلكمة من المسراء قصر الجراء التحقيق على المحكمة والحظر على تكليفها المنسانة المسابة .

مُلخصَ الحُكم "

أن المادة ٣٦ من قانسون مجلس السدولة المسادر به القسانون رقسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٣ ، نصست عسلى أن للمحكسة اسستجواب العامل المسمود من المسامين وغسيرهم .

وكسا أن للمحكسة سنماع من يسرى سسماعهم بالشسهود ٤ فسلا موتيب عليهما أن تسكك النيسابة الادارية التى تلبت بالتحقيق الإمسان باسستكمال ما تسرى المحكسة السيتكماله هى سسماع للشسهود أو تحقيق لبعض جسواب التحقيق ومنن تسم فلا مقسع عيسسا اثارته الشركة المطاعنية في تقسير الطعن من مخالفة هذا الاجسراء للقسانون ولا

متنبع من القسول بأن حبكم المسادة ٣٦ مسالف الذكر يوجب قصر اجراء التحقيق على المحكمة ويحظر عليها تكليف النيابة ادارية به .

(طعن ۱۸۹ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۶/۲/۷)

قاعسدة رقسم (۲۷۰)

: المسسمان

لا السزام على المحكسة التلديبية ان تعقب دفاع المسدعى عليسه في وقائمه وجزئياته السرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمسالا المجبح التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك فسمنا الاسسانيد

ملخص الحكم:

اذا كان الحسكم الطعمون فيه بغى اتنساعه عملى الامسيفي التناس المستخلصها من أحسول ثابتة فى الأوراق وساقها لدخش دفاع المتهم مغصلا أياها عملى نحو كان لتبرير مذهبه فى الراى الذى انتهى اليه ، فان الطعمن عليه ببطالاته لقصور فى التسبيب ، مردود ، فلك أن المحكمة التاديبية ليست بصارية بأن تتعتب دفاع المحكود فى وقائمه وجزئياته للسرد عملى كمل منها ما دارت تد المحكود أبرزت أجمالا الحجج التى كدونت منها عقيدتها مطرحة بناك خصونا الامسانيد التى قام عليها دفاعه ، بمبا يتعين معه رفض هذا الوجه إيضا للسلمة الحكم المطعون فيه مدن أى قصور محمل يهكن أن يكون سببا لإبطاله ،

(طعن ١٠٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٦٢)

قاعسدة رقسم (۲۷۱)

البسسدا:

لا السزام على المصحمة التابيية ان تتعقب دفساع المسوظف في وقائمسه وجزئيساته السرد على كل منهسا ما دامت قسد أبسرزت اجمالا المجسج التي كونت منهسا عقيدتها .

ملخص الحكم:

ان المحكمة التادييسة ليست ملسزمة بأن نتعقب دفساع الطساعن. في وقائمه وجزئيساته للسرد على كسل منهسا ما دامت قسد ابسرزت اجبسالا الحجسج التي كسونت منهسا عقيدتها مطسوحة بسذلك ضسمنا. الاسسانيد التي تسلم عليها دفساعه .

(طمن ۱۲۰۳ لسنة ۱۱ ق ـ جلسة ۱۲۸۲/۱۷۲۷)

قاعسدة رقسم (۲۷۲)

الجسيدات

اشسارة الممكسة التأديبية في اسسباب مكبهسا الى انه لسم. يتسرقب عسلى المفالضة المسسوبة الى المسسوطة المرار بالخسسوانة المسابة سالا ينسفى عسن المفالضة حتمسا طبيعتها الماليسة وليس مسن شسقه تغيير ومسف النهية .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المحكمة التلديية منذ تكسرت في اسسباب حكمها انه لسم يتسرتب على المخالفات المستدة الى الطاعن أغرار بالفرائة العسابة الا أن هذا لا ينفى عن طبيعة المخالفة الثانية التى كانت

مسندة الى الطاعن من شائها المساس بحقاوق الدولة الملابة غام نقصت اندكية التأديبة ان تغيير في وصف التهاة وأنسا قصدت الى ابدراز الاسباب التي من اجلها خفضت العقدوية عن المصالف و وحتى ولو كان الأسر غير ذلك الحافظ بقبول الطاعن من من المحكية التأديبية قصدت أن تنسفي تلك الصاغة عن التها التي السندت البه عان ذلك لا يصنى بحكم اللزوم القضاء ببدراعته لذا ها استظهرت المحكية التأديبية من وقائع الموضوع أن الطاعن تاد الاستخار المكانية المسندة البه .

رطعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق ـ جلسة ١٢٠٨/١/١٩١)

قاعسدة رقسم (۲۷۳) -

الإستندارة

نص المسادة ٢٠١ مسن قاتسون الرافعسات بسسقوط الخصسومة سـ خسائص بالاعساوي المنابسة دون الاعساوي التلابيسة •

ملخص الحكم :

بالنسبة الوجه التساتى من أوجه الطعن بعدم القبول النسبة بالدعم 7.1 من قانون الرافعات تتحدث عن القبواء الخامسة بالدعماؤي المنيسة النساء نظر الدعموي المام محكمة معينة وهدو جزاء عن اهبال المدعى في مسائرة دعمواه أو عن اللحد في خصومة دون العبال على الفصال نهما في حدين أن دعموانا الصالبة دعموى تاديبيسة وعن حدة لم تكن الأوراق المودعة فيها لدى ديموان المحاسبات عن خصومة معقودة المم الديموان أو غيره الأصر الذي يتمين مصه رفض الدفسع بعدم القبول بوجهية .

(طعن ١٤٩٥ السنة ٨ ق - جلسة ٢٩/١/٢٢١) (م ٣٥ - ج ١)

القسرع الرابسع المسلملين المسلملين المسلملين غلى المسلملين غلب من قسدوا للمحكمسة الملها يشروط

قاعسدة رقسم (۲۷۶)

: المسيدا :

المسادة ١١ من قائسون مجسلس السدولة رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ س تفسسيرها ساقسلية الدعسوى التاديبية فسد عليلين مسن فسير من قسدوا للمهاكمة سوساطه أن تسكون الخالفسة التي رقت المحكمسة نسسبنها الى هسؤلاء العسليلين مرابطسة بالدعسوى النظسسورة املهها ومنفسرعة عنها ساعسم جسواز توجيسه الاتهسام عسن مخالفسات لا تتصلل بالدعسوى المنظسورة .

ملخص الحكم :

ان المحكة التاديبية قدد أسرت في منطوق حكمها المطمون فيه بانه الدعوى التاديبية فسد المهددس عن الخالفة التي نسبتها اليه والتي تهدلت في الابتساع عن تنفيذ حسكم الالفساء المسادر في ٢٧ سن يناير سنة ١٩٧٣ تنفيذا المسادر في المخالفة التي أوردها المطمون ضده في شسكواه المؤرخة ١٨٤١ من مايدو سنة ١٩٧٣ وهي الشيكوي التي كانت سسببا في مجازاته بخفض وظيفته ومرتبه بالقرار رقسم ٢٩٤ المسادر في ٣٠٠ سن أغسطس سنة ١٩٧٢ عليه المسادر في ٣٠٠ سن

ومن حيث أن المادة ١١ من مانسون مجلس المدولة والتي استفد

(ابها الحكم نيما أسر به من أقامة الدعوى على عاملين من غيم من قدموا للمحاكمية أمامها أذا قامت لديها اسباب جبدية عو تصوع مذالفة منهم ، وفي هذه الدالة يجب منحهم الجدلا مناسبا لتحضير دغاعهم اذا طلبوا ذلك وتحسال الدعموى برمتهسا الم، دائسرة أخسري بتسرار من رئيس مجسلس الدولة بنساء على طسلب رئيس المحكمة . ويستفاد من هذا النص انه بلزم لاعسال حكمه ان تترين المحكمة وهي تنظر دعموي تأديبيسة معينسة مطروحة أمامها ٤ ان ثبت اسببابا جمدية مستبدة من أوراق همذه الدعموى وتحقيقاتهما تقتضى توجيسه الاتهسام الى عاملسين غسير من تسدموا للمحاكمسة في أر الاحسالة ، ومنساد ذلسك أن تسكون المفالفسات التي رأت المحكمة نسب تها الى هــؤلاء العساملين مرتبطة بالدعسوى المنظرورة ومتقرعة عنها ، وآية ذلك أن عبارة المادة تجسرى بأن تحسال الدمسوى « يرمتها » إلى دائسرة اخسري ، أي أن تحسال بالنسسية أن تسملهم قرار الاحالة المقدم من النيابة ابتداء وكذلك من وجبه اليهم الاتهام من المحكمة الناء نظر الدعوى . وعلى ذلك مانه لا يجوز المحكسة طبقا لهدذا النص أن توجه الاتهام إلى غدر ون قدورا للمحاكمية أمامهما عن مخالفهات لا تتمسل بالدعسوى المنظسورة أيسا كان المسدر الذي استقت منسه المحكسة علمهسا بهدده الخالفسات عالى غرض وجودها أو صحتها .

وبن حيث أنه لما كمان ذلك وكانت المحكمة التلاييمة قد أسرت في حكمها المطعمون فيمه باتسابة الدعموى ضد رئيس مجلس ادارة الشركة العسابة للمشروعات الكوريائية لاتهابه عمن المخالفات الني سماغه ذكرها ، ولما كانت هذه المخالفات بنيتمة المسلة تهابا بالمخالفات الواردة في التحتيقات وقسرار الاتهام المقدم ضمد الخلمون ضده ، فضلا على ان تضماء هذه المحكمة في الطعنين

وقعى ٢٦٤ و ٨٦٦ لسنة ١٩ ق سسالف البيان تسد أنصسح عسن تعساد هسذا الإنهام وعسدم صسحته ، لمنذلك يسكون الحكم المطعون. مجسه تسد خالف القسانون في هسذا الشسق بدوره ومن شم يتعسين. التحسكم بالغسائه .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق ــ جاسة ٢٦/٢/١٩٧٤)

الفسرع الخسامس الطعن فى أحسكام المحكسة التلايييسة أمام المحكمة الاداريسة العليسسا

قاعسدة رقسم (۲۷۵)

: 12_____47

ميضاد الطعن اسام المصكمة الادارية العليا ... سريقه في حق ذي المصلحة السندي لم يعملن باجسراءات محلكيت التاديبية والمسكم الصدر ضده ... يسكن من تاريخ علمه اليقيمني بصحور هذا المسكم .

ماخص الحكم :

ان ميعاد الطعن ليام المحكسة الادارية الغليا هـو سستون يوبة من تاريح صحور الحكم غير أن هـذا الميعاد لا يسرى غي حـق ذي المصلحة الذي لـم يعـان باجـراءات محاكنـه و التـالى لم يعان بحصدور الححكم مصده الا مـن تاريخ علمـه اليتيـنى ، غاذا كـان الشابت أن الطاعن لم يحـط علما بالدعـوى أو بلجـراءات التداعي أو بالحـكم المسادر فيها الطعـون فيـه ، الا في أول سبتبر ســة الم ١٩٥٩ عنـد صرف مرتبـه وقتمـا أخطـر بهضـمون هـذا الحـكم فقتـدم في ٨ من سبتبر ســنة ١٩٥٩ الى لجنـة المساعدة التضائية بقبـول الطـاب وفي ٢١ فيـراير ســنة ١٩٦٠ اودع الطـاعن سكرتيية المحكمة عريضـة الطعـن ومـن شـم فان الطعـن يـكون قـد أستوفي أومــا عالمــاعه الشــــاعلى قــــا أمـــــاعه المحكون قــد أستوفي

(طعن ٨٢٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)

قاعدة رقم (۲۷٦)

: المسلما

ميعاد الطعن أصام المحكمة الادارية العليسا في الاحسكام الصادرة من المصادم التلايية هوا سنون يسوما من تاريخ صدور المسكم عدم سريان هدذا المعاد في حدق في المصلحة المدنى للم يصان بلجواءات محاكمته وبالتسائي لم يعلم بصدور المسكم ضده و يسدأ هذا المعاد من تاريخ المسلم المتقيني بهذا المسلم م

بلخص الحكم:

انه وان كان معاد الطعن أسام المحكسة الادارية الطيا هو ستون بسوما من تاريخ مسور الحكم الا أن هذا المعاد لا تسرى في حتى ذي المسلحة السدى لم يعالن باجراءات مساكمته وبالنائلي لم يعالم بمسدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه المتياني بهذا الحكم .

ومن حيث أنه ليس في الأوراق ما ينبد أن الطباعن قد علم بحدور الحكم الطعنون نيبة قبل ٣ من أغسطس سنة ١٩٦١ مند البدء في اتخاذ اجراءات تنفيذه ضده وحدد تقدم يطلب لاعضائه من رسوم الطعن في ٢٨ من سبتير سنة ١٩٦١ أي قبل من سبتين يوما على علمه بلحكم وصدر القرار باعنائه من هذه الرسوم في ٣٠ من سبتير سنة ١٩٦١ وأودع تقرير الطعن في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٦١ وادع تقرير الطعن في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٦١ عبدا المتوفى أوضاعه الشكلية د ويكون الدفع بعدم قبوله ارتعام بعدد أوضاعه الشكلية د ويكون الدفع بعدم قبوله ارتعام على الساس سليم ،

(طعن ٣ لسفة ٨ ق ـ جلسة ٢٩/٥/٥/١٩)

قاعسدة رقسم (۲۷۷)

: المسلما

الطعمن في همكم المحكمة التعييمة بنماء عملي طف صماحب الشمان ما لا يعموع أن يضمل هنمه .

ملخص الحكم :

لا محسل لاعسادة النظر هي الشسق الذي برات الحكسة . الناديبية الطاعن منه الشسك ، اذ أن الطمان مقدم بنساء عالي طلبه ولا يسموغ أن يفسار بفعاله .

(طعن ۹۲۲ لسنة A ق _ جلسة ٢/١١/١٩٢١)

قاعسدة رقسم (۲۷۸)

: 12 41

طعان هبلسة مفدوشى السدولة فى حكها بناء عالى طلب المحكوم ضده المذى قفى بغصاله من الضدمة - عدم استغلاة المحكوم ضده الشاقى بخصام مرتب شاهر من هذا الطاعن المساملة النفاء الوحدة فى المجريمة المساكية التي جاوزى المحكوم ضدها من أجلها أو الموحدة فى الموضوع وعدم قابليته التساولة .

ملخص الحكم :

اذا بان من الأوراق انه أيس ثبة وحدة في الجريتة المسلكية التي جسورى المسلكون ومدة في الموضدوع وصدم قابلت للتجسيرية ، فلماك أن المسكوم مُنسده الأول جسورى عن الجمع

بين عمسله الحكومي وعسله في الخسارج وهي جريبة تنسبوافر أركاتها بمجسرد الجمسع بين العملين ولسو لم يتسرته عليه انقطاع المسطقة عن اعمسال وظيفته ، ولم يجساز عن انقطاعه عسن العمسل بينها جسوزي الآخر على تستره على انقطاع الأول عن عمسله وهو أمسلكية التي وقسع من اجلها البرية المسلكية التي وقسع من اجلها البراء عبلى المحكوم ضسده الاول عسر الجريبة المسلكية التي وقسع من اجلها البراء على الشاني عسر وأذا كان ثهسة ارتباط بين الجريبة من أجلها البراء على الشاني ووفا كان ثهسة ارتباط بين الجريبة ين غانه قابل للتجرئة أذ لسكل وجهها الخساص ، ومن شم قلا يفيد المحكوم ضده الشائي مسن الطعين المسؤوع من هيئة مفوضي الدولة بنساء على طسلم المحكوم خدده الشائي مسن الطعين المسؤوع من هيئة مفوضي الدولة بنساء على طسلم المحكوم خدسده الأول .

(طعن ١٦٥٦ اسنة ٦ ق ــ جلسة ١٦/١/١٢١)

قاعسدة رقسم (۲۷۹)

البــــدا:

مدى رقابة المحكمة الادارية العليها عملى اهمكام المهماكم المساكم المنابعة الادبية الا في اهمدى الاحدوال الشالاتة المنابعة المسلوم عليها في المسادة ١٥ من القسانون رقسم ٥٥ لمسانة ١٩٥٩ أغاذا لم توجمه واحدة من هذه الاحدوال وكان المسكم مسانتها الى وقائم عليها المسلوم المسانية المنابعة عسميمة لهما المسول ثابتة من الأوراق وكان التكييف مسليما والاستخلاص مسانفا فسلا وجمه المتعقب على الصحم من المحكمة الادارية العليسا .

ملخص الحكم :

لما كانت احسكام المحساكم التلايبيسة طبقا لنص المسلاة ٣٢ مسن العسانون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ نعتبسر نهائيسة ولا يجسوز الطعن

فسمسا الاأمام المحكمسة الادارية العليسا ويرفسع الطعن وفقسا لأهسكام المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم مجلس المدولة للجمه ورية العربية المتحدة أي مى الأحوال التي نصت عليها هذه المادة وهي : ١ - اذا كان الحكم المطعون نبيه مبنيا عماى مخالفة القمانون أو خطماً في تطبيقه أو تاويمه . ٢ ماذا وقدع بطللان في الحكم أو بطللان في الإجلاءات أثبر في الحكم ٣ _ اذا مدر الحكم خلامًا لحكم مسابق حاز قصوة الشيء المحسكوم فيسه سسواء دفسع بهدذا الدنسع أو لسم يدفسع ، ولمساكان الأمسر كذلك مانه اذا انتفى قيسام حسالة من هدده الأحسوال ، كسان الحكم مستندا الى وقائع مسجيحة قائمة لها أمسول ثابتهة وموجودة في الأوراق كيفها تكييف قانونيا سليما ، واستخلص منها نتيجة سائغة تبرر التشاعه الدي بني عليه تضاءه · فالمحال للتعقيب علياء باستئناف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام الحكمة التي أمدرت الحكم من دلائك وبيانات وقرائن احسوال اثباتا أو ننيا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعيــة أو القانونيــة التي تــكون ركن السبب في توقيــم الجزاء ، أو بالتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيب عليه من آئسار او فيهسا استخلصته من هدده الدلائسل والبيسانات وقسرائن الاحــول وما كــونت منــه عقيدتهـا واقتناعهـا نبمــا انتهت اليــه ، ما دام تنديقها للوقسائع مسليما وما استخلصته مفهسا هسو استخلاص سسائغ من اصسول تنتجسه ماديا او قانسونا والهسا وجسود في الأوراق . وإذا كانت المحكمة التلديبية قد انتهت من مجموع العناصر التي طرحت عليهما الى تكوين عقيدتهما واقتفاعهما بادانة سملوك الطاعن في التهم التي رات مؤاخنته عليهما لاخطاله بواجبات وظيفتمه ومقتضيات الصلحة العامة ، والتي برئته من التهمة التي قامت عسلى الشبيك وقسدرت لسذلك الجسزاء التي ارتأته مناسبا ، وهسو وقفسه عن العمسل لمدة ثالثة أشهر بدون مسرتب ، مسح التخفسف فيحه بهراعاة صحيفة احواله وتقاريره السرية السنوية حفسلا سمبيل الى اعمال الرقابة على ما كونت منه عقيبتها واقتناعها

او الى الزامها بمناتشة وتسائع معينة فيها يتعلق بعبلسة الكروسين او تقمى ما أذا كان واجب الحيطة اغسبط هدده المعلية وحسن تنظيمها وبنع التسلاعي فيها يتتنى امساك دفساتر خاصسة بها أم لا سسواء كانت ثبت منشورات أو تعليسات من الوزارة بشانها أو كان أسرها متسروكا لكياسية القائمين على هدده المعليسة في المراتبات المختلفة وصحيح تقديرهم المسئولياتهم .

(طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢٧/٢/ ١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (۲۸۰)

البسسدان

تترخص المحكسة التلديبية في تقسدير الدليل متى كان استخلاصها سسليما من وقسانع تنتجه وتسؤدى اليسه سرقسانة المحكسة الاداريسة العليسا لا تعنى السستثناف النظر بالمسوازنة والترجيسح بسين الادلسة القسمة البسانة أو نفيسة سا القصسارها على حسانة انتسزاع المحكسة الدليسل من غسير اصسول ثابتة في الأوراق أو لدليسل لا تنتجسه الواقعة المطروحة عليها .

ملخص الحكم:

ان الحكمة التأديبية أذ استظمت من الوقاسع المتسدمة الدليل صلى أن هدذا المهم قد قارف ذنبا أداريا يسمستاهل المعسفة ، وكان هدذا الاستخلاص سليما من وقسائع تنتجيه وتؤدى اليه غان تضغيرها للدليل يدكون بعناى عدن الطمئن ، كما وأن رسابة هذه المحكمة لا تعنى أن تسمائف النظر بالموازنة والترجيح بين الانلة المسلمية البهتا أو نفيا أذ أن ذلك من شمان المحكمة بين الانلية المسلمية أو رقابتها لا يسكون الالتديية وحدها ، وتدخل هدذه المحكمة أو رقابتها لا يسكون الا

مستبد بن أصدول ثابتة في الأوراق او كسان استخلاصها الهسدا:
الدليسل لا تنجه الواقعة المطروحة عليها غيسا غتسط يستكون
التداخسل لتصديح المساتون لأن الحسكم في هده الحسالة يسكون غير؛
قسائم على سسببه ، ان المحسكمة التادييسة انها تستبد الدليسل من
الواقعة الذي تطهنان اليها غلها ان تأخذ باي من اقسوال الشهود
الثابتية في المحضرين حتى ولو خالفت الاقسوال التي اللسوا بها الهابنا
والعسكس جائز ، كهنا وان لها ان تأخذ بهنا اطلاقا اذا ما تبين
لها حسن ظروف الحسال عدم اطهنائها الى هذه الاقسوال ،

(طعن ۲۶ اسنة ۷ ق - جاسة ۲۷/۱۹۳۲)

قاعسدة رقسم (۲۸۱)

المسلما :

ملخص الحكم :

ان المحلكية التلابيية تقدوم على ضيحانات لمسالح الموظفة، في التحقيق والداعم والمحلكية فهى مسن هذه الناحية السبب بالمحلكية المناقب المجلكية المسادر من المحكمة التلابيية قد المصادر من المحكمة غير حاسسية في موضوع التلابية ذرعية السبواءة أو بالبراءة أو بعدم جدواز نظير الدعوى لسبق المصل المهان المحكمة الادارية الطبيا الفياء هذا المسار كان لهما أن تعييد الدعوى الى المحكمية التاديبية النظر هيها من جديد متبعة ما رسمه الساتون

من اجراءات وما استوجبه من خسمانت نى انتحبيسق والدنساع والمحاكمة ، ومن شم غانه يتعين التضاء بالغياء الحكم المطعون فيسه ، ويقبسول الدعسوى ، وباعادتها الى المحكسة التاديبية للفسل فيهسسا .

(طعنی ۱۰۵۹ ، ۱۰۷۳ لسنة ه ق ــ جلسة ۱/۱/۱۱/۷)

قاعسدة رقسم (۲۸۲)

: المسلما

حجية التنىء المقض عنساء المحكمة التلابيسة بسراءة المتهمة الشائية لاسعبه واعتبارات خاصسة بها وصحيورة حسكمها حائزا لقسرة الثنىء المقضى به س لا يقيد المحكمسة المليا وهي بصديد الفصل في طعن المتهم الأول عسلى ادانته تلابييا بسعب نرواله معهما في ضوفة واحدة بلصد الفنادة.

ملخص الحكم :

انه وان كانت المحكمة التاديبية قد قضت ببسراءة المتهمة الثانية لاسببه واعتبارات خاصة بتلك المتهمة واصبح الحسكم في شانه حائزا لقدة الشيء المتنبي به لعدم الطعن فيه وافقضت به الدعموى التاديبية بالنسبة اليها الا أن حجيبة هدذا الحسكم مقصورة على ما تفي به من بسراءة طك المتهمة فملا يقيد هذه الحكبة وهي بصدد الفصل في طعن المتهم الأول على ادانته تأديبيا بسبب نزوله معها في غرفة واحدة باحد الفنسادق رغم انتفاء لية صلة بينهما تبسرر هذه الخلوة .

(طعن ٢٤٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٥)

قاعسدة رقسم (۲۸۳)

صدور حكم من الحكمة التلاييية باصالة الدعبوى الى محكمة تلاييية لخبرى الطعمن على هنا الحكم امام المحكمة الإدارية العليا والفاؤه مع احالة الاعبوى الى المحكمة المختمة المحكمة المحكمة التاديية الدعبوى الى المحكمة التاديية الإخبرى لا ينال من ذلك مسدور حكم في موضوع الدعبوى من المحكمة التلايية التي احيات عليها الدعبوى بمد الحكمة التلايية التي احيات عليها الدعبوى بمد ان قضت المحكمة الادارية العليا بالفاء الحسكم المسادر ملاحبالة .

هاخص الحكم :

وبن حيث أن هذا النعى في محسله أذ تنص المسادة الثانية من متاسون مجسلس السدولة رقسم ٧٧ لمسنة ١٩٧٧ على أن يسكون متار المساكة التاديب للمساكن في مستوى الادارة العلبا في القسادة والاستكندرية ، ويسكون مقسل المستويات الاول والشائي والثالث في القسادة والاستكندرية ويجوز بقسرار من رئيس مجسلس السلولة انشساء محساكم تأديبية في المعافظات الحرى ويبيس القسرار عسدها ويتسارها ودوائر المتصامعه بعد الحذر رأى مسير النيابة الادارية ، وتنص المسادة الثانية عشرة مسن مخسائهة واحدة أو مخسائفات مرتبطة العالمين المنسوية الهمم المخالفة المحكسة التي وقعت في دائسرة أختصامها الخلافية أو الخلفية المختلفة المخالفة أو الخلفية المختلفة والخلفية المختلفة والخلفية المختلفة والخلفة المختلفة والخلفة المختلفة والخلفة المختلفة والخلفة المختلفة القاديبية بعسال المخلفة التأديرة خصاصال المخلفة التأديرة خصاصال كل من المصاكمة التأديبية بعسكان

وقسوع المناقبة أو المناقبات النسبوية الى العدامل أو العداملين المناقبين الى الحاكمة التأديبية وليس بحكان عمل هدؤلاء وقت السامة الدعنوى الناديبية مسدهم ، ومن شم فان المعسول عليمه قاسونا في تصديد المحكمة المنتصبة بنظير الدعنوى هنو مكان وقدع المخالفة أو المخالفية أو المخالفية أو المخالفية أو المخالفية أو المخالفية أمرى تقسع في دائسرة المنتصدام محكمة تأديبية أخرى وهدذا المسابط ينفق منع طبائع المنتصدام محكمة تأديبية أخرى وهدذا المسابط ينفق منع طبائع وقدت نميما المخالفة هي الاتسنر على استيفاء عناصر الدعنوى ومستنداتها في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى على ما جبرى به قضاء هذه المحكمة ،

وبن حيث أنه لما كان ما تقدم غان الدحكم المطعون فيه أذ تفى وعدم اختصاص المحكمة التأديبية باسيوط بنظر الدعوى وياداتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للاختصاص استنادا الى أن المدعى كان قد نقل من محافظة السوادى المحديد وهدو مكان وقد نقل محافظة الاسكندرية غساته يكون قد أخطاء مع تطبيق القسانون متعينا الفاؤه ، ولا ينسال من خلمك أن المحكمة التاديبية بالاسكندرية التى احيمات الهما الدعوى من محكما من محكمات في موضوعها بمجدازاة المخالف بخصم شمسهم من اجرده بالمسمود التاديبية بالسمالية لمن المحكمة التاديبية بالسموط السدى احيات المدعوى بهتشاه بأن حكم المحكمة التاديبية بالسموط السدى احيات المدعوى بهتشاه الى محكمة الاسكندرية لم يكب هو ذاته اية حجية بعمد ان تضت حدة المحكمة العليا بالغائم في الطعن المائل .

ومن حيث لما تقدم يتعين الحسكم بتبول الطمس شسكلا وق الموضوع بالفاء الحسكم المطعون فيسه وباختماساص المحكسة التأديبية بأسيوط بنظر الدعوى واعلاتها اليها للفمسل فيها .

(طعن ١٠٢٤ لسنة ٢٠ ق - جاسة ١٠٢١) .

قاعسدة رقسم (۲۸۶)

: المسلمة

اختصاص المحكمة الادارية المؤيا بنظر الطعن في القسرارات المسادرة من المسلكم التاديبية بمد مدة وقف الوظفين عن العمل ويصرف ال عسدم صرف مرتباتهم مؤقتا .

ءلخص الحكم :

ان هذه المحكوسة سبق أن أقسرت باختصاصها بنظر الطعن في تسرارات مسادرة من الحساكم التأديبية بعد مدة وقف الموظفين عن المعسل وبعسرف أو عدم عسرف مرتباتهم وققسا وقفست فيهسا موضوعيا دون أن تحكم بعسدم اختصاصها بنظرها (يراجع الحكمان المسادران من المحكمة الادارية الطيسا بجلسة ١٤ من فيسراير مسئة ١٩٥٩ في الطعنيين رقمي ١٩ / ١٩ لسسنة ٥ ق) ٠٠ يؤكد هذا ويعسززه أن القسرار الطعنون فيسه — وأن ومسئقة المحكمة بأشه تسرار — إلا أنه في الحقيقة والواقسع حسكم عسادر مسن المحكمة المتاديبية وله كل مقسومات الأحسام وشداء الإحسام المسادرة من المحكمة المتكوسة عن المحكمة المحكمة المسادرة عن المحكمة المحكمة المسادرة المحكمة المسادرة عن المحكمة المسادرة عن المحكمة المحكمة المسادرة عن التدبيبة ذاتها ٠٠٠ ومن عسم يقسين القضاء برفض هدا النفسع ٠٠٠

(طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ٢٧/٢/(١٩٦٥)

قاعدة رقم (۲۸۵)

البــــدا :

استخلاص المحكية التاديية التى انتهت اتبها من اصول انتجها ماديا وقاتونيا وتكيفها تكيفا سابها وكانت هذه النتيجة البرر اقتناعها الذي بنت عايمة قضماها سالا محمل التعقيب عليها سا

لا يجسوز للطساعن ان يحساول اعسادة الجسدل فى تقسدير ادلسة الدعوى. ووزنهسا امسام المحكمسة الادارية العليسا .

والخص الحكم:

انه متى ثبت أن المحكسة التأديبية قد استخاصت النتحة التي انتهت اليها استخلاصا سائفا من أمسول تنتجها ماديا وقانونيا وكينتها تكييف مسليما وكانت هذه النتيجة تيرر اقتناعها الذي بنت عليه تضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها _ ذأ الله المسرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عنامم الدعروى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بهما تطبئه اليهم من التسوال الشمسهود وان تطرح ما عسداها مما لا تطمئسن اليسه غسلا تثم بعم عليها أن هي اشامت حكمها بادانة الطاعن على الأخد بأتدوال هـــؤلاء الشـــهود متى كان من شــانها أن تــؤدى الى ما رتبــه الحــكم عليها حوامي اطمئنانها الى هده الأنسوال ما يغيد انها قد اطرحت ما ابداه الطاعن امامها من دفاع قصد به التدكك من مسحة هدده الاقسوال نما يتسيره الطساعن في هددا الشسان في الوجية الثياني من أوجيه طمنيه لا يعيدو أن يكون محياولة لاعيادة الجدل في تقدير ادلسة الدعوى ووزنها بما لا يجدوز اشارته أمسام هدده المحكمة أذ أن وزن الشهادة وأستخلاص ما استخاصته منهسا هسو من الأمسور الموضسوعية التي تسستقل بهسسا المحكمسسة التأديبيــة ما دام تقصيرها مسليما وتطيلهـــا ســـاثغا ..

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ٨/٤/٧٢٨)

قاعسدة رقسم (۲۸۲)

الجــــدا :

المسادة ؟؟ مسن قانسون مجسلس السنولة المسسلار بالقسانون وقم. ٧> لمسسنة ١٩٧٢ مس اجسراءات وبيسانات العلمسسنة تمسام المحكمسسة. الإدارية الدئيا - تقرير الطحن ينبغى الا يقاول لقدر من حكم واحد يدور عليه الطحن بنبغى الا يقاول لقدر من حكم واحد يدور عليه الطحن الا يستقل كل طحن ببياته وأسببه - أفا قدم الطحن على قدرار رئيس الحكمة التلابيية بستورار الوقف وصدرف نصف المرتب عدن فدرة معينة غالا الاساني بالسنورار الوقف وصدرف نصف المرتب - اساس ذلك: ان رئيس المحكمة التلابية المستو قدرارا مستقلا في كل طلف تشيد بالمحكمة التلابية على استقلال - يتمين على صاحب الشائن الطعن في كل قدرار على هدة بتقدير طعن قالم بذاته الشائن أوجه المقدر قالو على هدة بتقدير طعن قالم بذاته الشائل - المحكمة الادارية الادارية

والخص الحكم:

ان المسادة ؟ ؟ من القسانون رقسم ٧٧ لفسنة ١٩٧٣ بشسان مجلس الدولة تنص على أن يقسدم الطعسن من نوى الشسان بتقسرير يسودع قلم هناب المحكسة الادارية الطبيسا موقعا عليسه من محسام من القبسولين أماديا ويجب أن يسسنكمل التقسرير عسلاوة على البيسانات العسامة بأبسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل مفهم وعلى بيسان الحكم المحلميون نيسه وتاريخه وبيسان الاسسباب الذي بني عليها الطعمن ومناسات الطساعات ومقتفى ذلك ولازمة أن تقسرير الطعمن ينسفى الأينالول اكتسر مسن حسكم واحد يدور عليسه هذا الطعمن وينمنه مناسباب ما يسراه غيسه الطساعان من عسوار أذ يسستال كل طعن ببيسانه واسسبابه ويتسرنه على ما تقسدم غان طلب الطساعة الغساء تسرر لرئيس المحكسة التلاييسة باسسيوط المسادر غي الطلب رقسم تسرل رئيس المحكسة التلاييسة باسسيوط المسادر غي الطلب رقسم الملايات

وقسم ١٦١ السنة ٩ ق استقادا الى أن المحكسة تسررت ضسم الطلبين المنه بالالمسلاع على الأوراق ببسين أن رئيس المحكسة المسدرت قسرار مستقلا في كمل طلب ومسن تسم كان يتصين المطعس على هذا القسرار تقسيم طعن في شسائه تأم بدأاته على الوجب المقسرر قانونا لرضع المطعس أنها هدذه المحكسة ٤ يؤكد ما سسبق أن المطاعنة لمستقد و هذا المتسادر بوقفهما عن المعسل من مدير الشسئون القانونيسة بالشركة وأنه عند نظر الطلب رقسم ١٦٢ لمسنة ٩ ق الخساص بتقرير صحرف أو عدم صحرف نعمف مرتبها دخمت ببطلان قصرار الوقف عن المهسل وأن الصكم المطمون فيسه مسدر خسلوا من قسرر الطمن السرد عملي هدذا الدفعاع بها يستقاد منه أن تقسوير الطمن يعصب اسساسا على القسوار المسادر في الطلب رقسم ١٦٢ لسنة وق بجلسة ١٩ ق بجلسة ١٩ من المتسور رسمة ١٩٨ ودون القسوار رقسم ٢٣٠ لمسنة ٩ ق بجلسة ٩ ق .

ومن حيث أنه لما تقدم وكان القرار المسادر في الطلب رقم 17 أسنة ؟ ق من رئيس المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة 18 من اكترب سنة 1941 مصدر باطللا أذ ينعقد الاختمساص بنظر هذا الطلب للمحكمة التأديبية ومن ثم يتعمين الحكم بالفاء هسذا المسادر واحساء الطلب إلى المحكمة التأديبية بطنطا لاتضاد قرار من سانه واما بالنسبة للطمن في القرار المسادر في الطلب رقم 23 لسنة 1 ق فقه يتعمين الحكم بالمستبعاده لمسدم انفساذ.

(طعن ۸۲ لسنة ۲۸ ق - جلسة ۲۲/۳/۱۹۸۱)

قاعسدة رقسم (۲۸۷)

والمستندا :

رقسابة المحكسة الادارية العليا لاحكام المحتم التاديبيسة هي رفسابة قاتونيسة غلا تصنى اسستثناته النظر بالوازنة والترجيح بين الائلة المقدمة البائل أو نفيا اذ أن ذلك من شان المحكمة التاديبية وحسدها المحكمة الادارية المليا لا تقديل وتفرض رقابتها الارادة المايا لا تقديل وتفرض رقابتها الارادة كان العليال السذى اعتبد عليه قفساء الحسم المطمون فيه فسي مستخد هيمه العسول ثابتة بالأوراق او كان استخلاص هذا العليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة .

ملخص المكم:

اته فيها يتعلق بها ينعاه الطاعن على الحكم المطعون على من أخلاله بحدق الدفاع وتعسوره في البحث والتسبيب وصدوره على خلاف الشابت بالأوراق غان تفساء هذه المحكمة قد جرى على في خلاف الشابة المحكمة الادارية العليا لأحكام المحكم الليوازنة هي رئيساة تانونية غلا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة الارجيح بين الابلة القدمة البساتا ونفيا أذ أن ذلك بن شسان كان الدئيل الدذي اعتبد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غياكن الدئيل الدذي اعتبد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غيام مستجد من أحسول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنخيه الواتقة المطروحة على المحكمة فيضا فقسط يكون التدخل سحيح القانون لأن الحكم في هذه الحمالة يسكون غير قدم صلى مستجد القانون لأن الحكم في هذه الحمالة يسكون غير قدم صلى مستبه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض لكافة المخالفات النسيرية للهنهم وانتهى الى الوراق

والتحقيقات وكان استخلاصه مسليها مستهدا من أصبول ثابتة في ألا ألا والتحقيقات والتحقيق المسال المتحدد المجال ولا يلزم والصال كذلك الحالاء المحكمة على طفات التضايا المسار اللها في المخالفات التنافات المسار اللها في المخالفات المنافقات المسار اللها

ومن حيث أنه وقد ثبتت في حتى التهم بالمخالفات المنسوبة اليب مانه يحسق توقيع الجراءات المحددة في المحادة ٢٢ من القسانون وقد م ١٩٧٧ من القسانون وقد م ١٩٧٧ من القسانون وقد م ١٩٧٧ من القسانون وقيعها عملي شساغلي الوظائف المنيسة من درجة مدير عسام ادارة قانونيسة وتقدر المحكمة هسذا الجسزاء بمراعاة المخالفات المنسوبة للمتهم بعقوية الساوم .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (۲۸۸)

الجسدان

المسادة ١١٠ مرافعسات ــ اقسامة المسدى بعسواه امسام المساكم المناسخة في ١٩٧٠/٧/٢ بطساب تعسويض عن قسرار فعسله ــ عسدور عسم المختصساص والاحسالة عسم المحكمة الدنية في ١٩٧٠/٢/٢٣ بعسدم الاختصساص والاحسالة المحكمة القضاء الادارى تأسيسا على أن قسرار فعسل المسحى من القضاء الادارى في ١٩٧٢/٢/١٠ بعسدم الاختصساص والاحسالة المحكمة القضاء الادارى في ١٩٧٤/٢/١٠ بعسدم الاختصساص والاحسالة المحكمة التناسيسة في المسلمة على أن قسرار انهاء المضدمة هسو تسرار تاديبي يطسائب المسدى بالتعسويض عند حاصد هيئسة مفوضى المسولة في ١٩٧٤/٤/١٠ في هسكمة المقاساء الادارى تأسيسسا على أن اختصاص المسلمة التاديسية بالتعسويض عن تأسيسسا على أن اختصاص المسلمة الذا كان طلب التعويض متملقاً المسلمة المتحريض متملقاً

يق ار تاديبي لم يفصح حكم محكمة القضاء الاداري ما يمكن ان يستخلص منيه أن المنازعة ترتبط بقرار تلايبي كان بهناسية صدور فعيل من المدعى في جريهمة تلدييمة أم همو قمرار فصل نتيجمة لما ينص عليه القيانون من انهياء الضيمة ... صيدور حيكم المكهية التابسة في ١٩٧٧/٢/١٠ بسرفض الطعسن والسزام الطساعن المسسروفات ــ المادة ١١٠ مرافعسات - الاحسالة ماسزمة - متى صدر حكم المحكمة الدنية بمدم الاختصاص والإحالة لحكمة القفاء الاداري واصبح حسكم الاحسالة نهائيسا بمستم الطمسن عليسه في المعساد يتعسين على محكمية القضياء الإداري نظير الدعيوي والقصيل فنهيأ بالصيدر حكم المحكمة الادارية المايسا في ١٩٨٥/٥/١٨ بالفساء حكم محكمة القضياء الإداري _ اساس ذلك _ الاهاقة ملزمة _ لا وهيه الاهتجاج بان المحكمة التلاييسة قسد قضعه في موضوع الدعوي معد احالتها من محكمة القضاء الاداري - أساس ذلك : المكهة التاديبيسة قسد بادرت بالفعسل في الدعسوي قبسل صحور المسكم في الطمين المنظيور امام المحكمية الادارية العليها عصبكم المحكمة التاديبية قد بادرت بالفصل في الدعوى قبل مدور الحكم المايسا السذى بحب أن بعساو عسلي المككسة الأدني ما دام أن كلاهها قد مددرا في عدين النزاع - حكم المكهمة الإذارية العايسا بالغاء حسكم محكيسة القضساء الإداري أيهسا قضي به في الإحسالة وأعسادة نظر" الدعيري امامها دون الاعتبداد بالمسكم المسادر من المكبسة التادســـــة ،

ملخص الحكم:

إن تضاء هذه المحكمة قد حرى على أن المادة ١١٠ من تانون الرافعات

توجب على المحكسة اذا تضت بعده اختصاصها ان تأسر باهالة الدعوى الى المحكسة المختصة وتلقيره المحكسة المصال اليهسط الدعسوى ينظرها أي بالمصل في موضوعها ولو كان عدم اختصاص متمالة والمسلم المسلمة عبد المسلمة والمسلمة والمسلمة والمسلمة والمسلمة والمسلمة والمسلمة والمسلمة والمسلمة المسلمة المس

وبن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الشابت أن مصكمة القاهرة الابتدائية قد تفت بجلسستها المتعشدة في ٢١ من غيسراير سسغة ١٩٧١ بمدم اختصاصها بنظسر الدعبوي وباحالتها الى محكمة القضساء الاداري تأسيبا عملى أن المدعى يعتبسر من عداد الوظمسين أنمسومين وقدد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه وهبو ما لا ينسازع غيسه طرقي الخصوبة شبم كان يتعسين عملى محكمسة القضساء الاداري أن تقصسل في الدعبوي نسزولا على حسكم الماسدة القضاء الداري أن تقصسل في الدعبوي نسزولا على حسكم الماسدة القضاء الرداري أن المسلمة على الدعبوي المراقعات المسلمة المناسون المراقعات المناسون المراقعات المسلمة المناسون المراقعات المناسون المراقعات المناسون المراقعات المسلمة المناسون المراقعات المسلمة المناسون المراقعات المناسون المراقعات المناسون المراقعات المسلمة المناسون المراقعات المراقعات المراقعات المناسون المراقعات المناسون المراقعات المراقعا

ومن حيث أنسه لما تقسدم بأن الحسكم المطعون فيسه قسد جانب المحسواب فيما قضى به مسن عسدم اختصساص محكمة القضاء الادارى بنظس الدعبوى بعسد أن أحيات مسن محكمة القساهرة الابتدائية ويقعسين والمسألة هدفه الفساق و القضاء الادارى بنظس الدعبوى واعادتها اليها للفصل في موضوعها و لا مشار للاحتجاج في هذا الشائن بأن المحكسة التدبيسة للعالمين بالنقل والواصلات شد قضت في موضوع هذه الدعبوى بعد إن أحيات اليها من محكمة القضاء الادارى بالحسكم الدعبوى بعد إن أحيات اليها من محكمة القضاء الادارى بالحسكم

المطعون هيه لا متسار للاحتجاج بنظك لان المحكهة التأديبية البندورة اخطات اذ بلارت بالفصل في الدعوى بالرغم من عدم اختصاصها بنظارها تبلل ان بلعصل هي الطعين المائل وبهدة المسابة بأن حكها المشار اليه لا يحسوز أي حجية في مواجهة تفساء المحكمة الادارية العليا الذي يجب أن يعلو على حكم المحكمة الأولى ما دام كلاهها قد حصد في عين الأسزاع وينساء على ذلك يتعين على محكمة القضاء الإداري ان تقفى في موضوع على ذلك يتعين على محكمة القضاء الاداري ان تقفى في موضوع المسادر من المحكمة التاديبية

ومن حيث أنسه تأسسيسا على ما تقدم يتعسين العسكم بتيسول الطعسن غيبا في موضوعه بالغساء العسكم المطعسون غيبه غيبا تقدى به من عسدم اختصساص محكسة التفساء الادارى ينظر الدعوى وباختصاصها وباغدانتها اليهسا للفصل في موضوعها ويقت الغمسل في الحسيسودفات ،

(طعن ۲۰ اسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۸م/۱۹۸۸)

طبرمة الأحكام التاسيبة:

ذهبت المحكمة الادارية العليا في بعض احكامها الى اعتبار الإحكام التاديبية بيثابة قرارات ادارية ، ويجب المسلارة الى طرح هذه الله حكرة تهاما ، ذلك ان المسلام التأديبية انها تعسد لحسكاما تضائية تعصل في منازعة تأديبية اساسها واقعة سلبتة على النزاع وطبقا لواجبات بمسددة في جسانب المسامل اوضحها التاديب محسددة في جسانب العسامل من المحكمة العليا بحكمها التأديب محسدة في المنازع وطبقا النظر من المحكمة العليا بحكمها المسادر في الدعسوى رقم) لمسنة القريطة وبطمسة 191/1/// وقد

دعمه التانون رقام ٧٤ لسنة ١٩٧٢ في شان يحلس السدولة 16 اعتبر المحاكم التلايية احدى جهات القفساء الادارى واقتصار تكوينها على اعتساء مجالس الدولة . كما شامل اختصاصها الطاعون المنسوس عليها في البندين تساع وتالت عشر مان المسادة العاشرة . وهي الطعاون التي يقدمها الموظفون العموميون ليالغساء القرارات النهائية للمسلطات التلديبات ، والطعاون في المسادات المتحدد المسادات الموقعة على العالمين بالقطاع العالم في العامدود المسادرة تانيونا .

نهائية الاحكام المسلدرة من المحاكم التلاييزة:

تمتسر الاحكام المسادرة من المصاكم التاديبيسة احكاما نهائية طبقسا للمسادة ٣٢ من القسانون رقسم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ . ويترتب على نَهُتُوسِة المسكم وجسوب تنفيسة، فسور مسدوره ،

وسع ذنك غانه يجوز الطعن في هده الأحسام المحكمة الادارية الطيا ، ولا يتبرتب على السابة الطعن وقف تنفيذ النصكم المطعن وهيه .

وحق الطعن في الحكم التاديبي مقرر لسكل من العسالم الصحادر ضده الحكم ، والنيابة الادارية ، كها لنسه مقرر كذلك لمرئيس ديوان المحاسبات في المخالفات المالية حولرنيس هيئية ماسودي السدولة .

وسع ذلك يلتسزم رئيس هيئة مفسوشى الدولة باتسامة الطعسن كسبا قضى الحسكم بفصسل العسامل من الخسدمة ، وقسدم اليسه العسامل المفسول طلبا وسذلك .

دى سلطة المحكمة الادارية العليسا في التعقيب على الجسز ادات التي توقعها المصلكم التاديبيسة:

ذهب الدكتور محمد مصطفى حسن في مقالت « اتجاهات

جديدة فى تفساء المحكسة الادارية العليسا » مسالف الاشسارة اليهسا انه ما دام قسد تأكد أن المحسكم التأدييسة انها تصدر فى النساز عات التدييسة احكاما قضائيسة » فانه يحسق أن تلترزم المحكسة الادارية العليسا وهي تنظسر الطعنن فى حسكم من احسكام المحاتيم التأكيبية بها نص عليسه فى المسادة ٢٦ من القسانون رقسم ٧٤ لمسنة ١٩٧٣ (المسادة ١٩٥٠) فتلشرن فى رقابتها لتلك الأحسكام بمينه المسادة المسانون معلى هسدة الاحكام بمينه المسادة المستمثل المسسلطة » أذ هسو عيب يفص الحسرات الادارية دون احسكم المحلم المادييسة ،

آيا عن نظرية اساءة استعمال المتوق الادارية مسلابهكن الاخذ بها لعددة اعتبارات منها: أولا - لأسه لا يجوز أن ينسب الى محكمة انها الساعت استعمال حقها .

ثانيا ... ان القسانون المسلم يختلف في نظسرياته وقسواعده عسن

التسانون الخساص ومن ثسم فلا بحساج في مجساله بتسواعد التسسانون الخساس واتسوال شراحيه .

ثالثا ... أنها نظرية استثنائية في القاتون الضاص تقرم الي جانب على الخطا .

رابعا _ رفضت المصحة الادارية العليا من تبسل هده النظرية في مجسال التصويض نسلا يتبسل أن تأخيذ بها في مجسال التسد في وقعه على الادارة وهيو الالقياء ،

الفصل التاسع ... تأديب الوظف المعار والمنتدب والمنفول. الفرع الأول ... تأديب المعار والمنتدب الفرع الثاني ... تأديب المنقسول

الفصـــل التاســـع تلايب المـــوظف المـــار والمقـــدب والمقـــول

القسيرع الأول الاحداد تساديب المعسار والمتسدب

قاعسدة رقسم (۲۸۹)

البسدا:

اعدارة أو ندب أحدد العدامات بالأطباع المدام ألى جهدة حكومية د اختصاص الجهدة الحكومية التي اعدي أو ندب اليها بتاديبه عدن المخالفات التي يرتكهما أبان اعدارته أو ندبه د خضدوع هدذا المدارل النظام التاديس الواجب التطبيق في تلك الجهدة .

ملخص الفتوى:

ان الفترة الأخرة من المادة ١٣ من قاتون العاملين المدنين المدود وقد حالة اعدارة بالدولة رقدم ٢٦ من على أنسه « وفي حالة اعدارة عامل او في عدم الله المتباع بعمل وظيفة أخسري تكون السلطة التأثيبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكها في حدة اعسارته او ندبه من اختصاص الجهة التي اعدى او ندبه للعمل بما حدا خطار الجهة المسار او المتباعد بنها بترارها » .

ومن حبث انه ولئسن كمان نظام العسلملين بالقطاع العسام الصادر بقسرار رئيس الجمهسورية رقسم ٢٣٠٩ لمسلة ١٩٦٦ قسد خلا حمن ندس محائل للحادة ٣٦ الشار إليها الا أن العسكم السوارد في عسده المسادة أنها يقسرر في المقيقسة أمسلا عساما من أمسول الناديب ومسن نسم نهسو واجب التطبيق دون حليسة أتى نص خساص يسمسرره •

وأساس فلك أن ولاية التاديب معتودة امسلا السلطة. الرئاسية للعسامل بمقتضى حقيا في الاشراف على عهاله اشرافا يتيح لهما الاحاطة بعمله وتقديره في خسوء ملابسسته وظلسروفه الخامسة مناذا اخطا أو اخل بواجب من واجبات وظيفته تكون هي أتستر وسن مسواها عبلي تقدير وسدى خطئه وما يستوجبه من دخراء بحسكم اشرافها ورقابتها لعمله ، ووسن هنا غان مغاط هده أنولاية هدو حسق الاسسراف على اعهال الموظف ورتابته ديك يكون هذا الاشراف تكون السلطة التلايسية ،

وقد عبسرت المذكرة الاضساحية للقسانون رقسم ٣١٨ اسسنة ٥٩٥٥ الدي اضيفت بمقتضاه فقرة جديدة الى السادة ٨٥ مديد قائه و نظام موظفي العولة رقيم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تلص على أنه ال وفي حسالة نسدي وسوظف نسدي وسن عهسله للتيسام مؤقتها بعهسل رطيف أخسرى تسكون السططة التأدييبة بالنسبة الى المخالفات التي يرتفها في مدة نصبه من اختصاص الجهاة التي نصيب للميسل بهسا » نبسرت هسذه المستكرة عن المعنى المتقسم بقسولها « لمسا المنت الجراة الذي وتمت المخالفة فيهما ، وهي الجهامة التي نسعب الموظف للمسل بها ، هي اقسدر الجهات على تقسير مدى جسامة الخسالمة وبالنسالي عملي تقدير العقبوبة الواجبة الرادعة ، كما ان هسده الجيسة هي ذات التسان في مجسازاة الموظف عبسا يقسع بنسه من مخالفسات النساء قيسامه بالعمسل فيهسا ٤ أما مصباحته الأصلية فهي بعيدة كل البعد عن الجهـة التي وقعت فيها المخالفسة مهنا ينعمذر معمه الاحماطة بظروغهما وملاسماتها ولهمذا رؤى تصحيل المسادة ٨٥ مسن القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بانسسانة نقسرة رابعت البهسا تجعسل الجهسة التي نسدب المسوظف العمسسل بهستة مسلحبة الاختصاص في تأديب عسن المخالفسات التي يرتكبهسا النساء مسحبه للعمسل بهسا » .

يضاف الى ما تتسدم ان توام الخالفة التأديبية خروج الوظف على واجبات وظيفت ومتنصياتها ، ولذلك كان من غير المسكن حصر الذنوب التاديبية مقدما على نصوما يجرى عليسه الحال عمانسبة للجرائم الجنائية بل تختلف المسالة من جهسة الى أخصرى بحسب طبيعة المهسلة المسالة من جهسة الله الخصرة السدى تتوم عليسه الجهسة الادارية ، وبالتسالى غان ما يعسد المبالفة تتوبيعة في جهسة من الجهسات تعد لا يعسد كذلك في جهسة من عيرها ، ومن هناكان من غير القبلول ، في حالة نسدب العالم الواحدات ان ان تختص جهنه الإصابية المسالم المبالة الإمان مهماله المبالة المبالة الإمان مباله الإمان عليها الالمبال التي قد يتسرب عليها الالمبال بعليها الالمبالة المبالة المبالة المبالة الولى مهما عليها الالمبالة المبالة المبالة المبالة الولى المبالة المب

ويخلص مما تقسدم أن الجهسة المسكومية التى يعسار أو ينسدب العسامل بالقطاع العسام اليهسا تسكون هى المختصسة بمسساطته عن المخانسات التأديبية التى تقسع منسه أبسان نسديه أو أعسارته .

وخضوع العامل للساطة التأديبية للجهدة المسار أو النتدب البهما عملى النصو المتدم ينبنى عليه ، كننيجة طبيعية لازمة ، خضوعه في المساطة للقدواءد والإجراءات المقررة في هذه الجهة ، خاصة وان مسل هذا المسامل انها يودى عبسله لمسالح المرفق المسام الذي تقدوم عليه البهمة المنتدب أو المسار الهما مسابسات المرفق بحسب الأمسل للنظم المؤسسوعة لهذا المرفق ولتوجيهات الجهدة القالمية عليه عملى أسساس أن هذه النظم تتستهدف تسمير المرفق عملى وجهد دائم منتظم ، وأن تملك تحتيد عدال المنطوق على المسامل أن هذه النظم المرفق عملى وجهد دائم منتظم ، وأن تملك المجهدة تنسولي تنفيذها بساير ودي الى تحتيد عدا الغرض ،

ومن حيث أن الحسكم المسادر من المحكمة الادارية الطياني في التفصية رقدم ١٣٥٣ لمساة ٧ تضائية ليس نيسه ما ينسال مسن هذا التسكم خاصسا باحد العاملين (مسستخم خسارج الهيئة) بوزارة الاوساء سندب للعمل بالاصسلاح الزراعي ولاسور نسبت البسه المتسدب البهسا المتسلم المتسلم المتسلم المتسلم المتسلم المتسلم المتات المحكمة قسد أوردت في حيثيات حكمها أن ٧ هذا النسحب لا يقطع صلته بوظيفت الاصلية ولا يفسير مسن طبيعة الرابطة التي قساءت بينسه وبسين البهسة الامسلية التي عين في عبد النسب من هيئا النسط النسط المتسلم عالمتسانون السيئة التي عين غيمه ينطل مسع هذا النسب خافساء الاهسانون السدى كمان ذلك غيمه عبد النسط المتسلم المتس

وليس في هددًا الحسكم ما يستناد منسه أن الجهسة المتسدب منها المامل تكون هي المختصمة بمساعلته تاديبيا عسن المخالفات التي تقدم منت اثناء النصب ، بسل على المكس من نلك تغبت المحكمة بان من سلطة الجهمة المتحب اليها العامل ، وهي الامسلاح الزراعي في خمسومية الدعسوي ، توتيسم كلفة الجسزاءات التأديبيــة عليــه متــالت: ﴿ إذا كانت المـادة ٨٥ مــن تأتــون الوظفين شد عسدلت بالتسانون رقسم ٣٩٨ لمسنة ١٩٥٥ بمسا يجعسل الجهسة المنتسدب اليهسا المسوظف تختص بتأديبسه عن المخالفسات التي يقترفهما أثناء الندب دون تحديد لنوع الجزاءات ما يجوز توقيعه وما لا يجوز ، غان النص على هذا الوضع يجب أن يؤخذ على اطسلاقه ، وبالتسالي يسكون من حسق الجهسة المنتسبب اليهسا المسوظف ان توقسع عليمه عقموية الفصل . ولما كان همذا الحمكم المنتحب اليها الموظف أن توقيع عليمه عقبوبة القصل ولما كأن همذا العسكم قسد ورد عسلى المسادة ٨٥ المشسار اليهما ، وهي خاصسة بتاديب الموظفين المينسين على وظائف دائمة ، عان الحكمة التي من العلها تقسرر هدا الهما تسرى من بساب أولى ويطريق القياس

على تأديب المسوظفين الخسارجين عسن الهيئة والمتسديين مؤقتسا الممل. بوظيفة اخسرى ، وسن شم فقد كان مسن مسلطة الاصلاح الزراعي أن يوقسع عقسوبة الفصيل على الطباعن » .

لهـذا انتهى راى الجمعيـة العيوميـة الى ان جهـة الحــكوية التى يعـار أو ينـدب اليهـا احـد العـاجاين بالقطـاع العـام تــكون هى المختصـة بتاديبـه عن المخالفـات التى يرتكهـا ابـان نــدبه أو اعـارته ، وخضـوع هـذا العـاجل للنظـام التـاديبي الواجب التطبيق. في تلـك الجهـة .

(ملف ٨٦/٢/٣٤١ _ جلسة ١٢/٥/١٢١)

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

: 13----41

الساطة المختصة بناديب المستخدم الضارج عن الهيئة خالال مدة نسبه الى وزارة او مصاحة — هى الجهة التى ينسب الهيسا .

٠.

منخص الفتوي :

ان ولاية التديب معقودة المسلطة الرئاسية للمسوطة ببتتنى حقها في الاشراف على عمله اشرافا ببيسح لهسا الاصلطة بمسله وتقديره في ضوء ولابسسلته وظسوفه الخامسة سندا منازا اخطل بواجب من واجبسات وظينته تكون هي اقسدر مسن سسواها عملي تقدير مسدي خطئه وما يسستوجبه مسن جرزاء بحكم اشرافهما ورقابتهما لعمله ، ومن شم يسكون منسلط هده الولاية هو حتى الاشراف عملي اعمال المسوطة ورقابته ، فحيث يسكون منا الاشراف عملي اعمال المسوطة ورقابته ، فحيث يسكون منا الاشراف عملي المسلطة التابيبة سو عمالا بهدا الامسلطة التابيبة سو عمالا بهدا الامسلطة التابيبة سو عمالا بهدا الامسلطة التابيبة من ما القساتون رقم ، الاسلام المسلطة المسلطة التابيبة من القساتون رقم ، الاالتياب المسلطة المسلطة التابية عند العمالة المسلطة المسلطة المسلطة المسلطة المنابية عند وضبع المسلطة المس

لسنة 1901 بشان نظام موظفى الدولة ، من تنظيم تاديب الموظفين عند نديم للعصل بجهة أخرى فاضاف اليها باقتان رقام 494 لسنة 1900 فقارة جديدة تضول الجهة التي يسمه الموطن المهال بها سلطة تاديبة عن المذكرة الإيضاعية لهذا يربكيها خالال مدة نديه ، وقد حياء في المذكرة الإيضاعية لهذا القاتون بسريرا لتعبيل النص « أن الجهاة التي وقعت المخلفة فهها » وهي الجهاة التي ينسمه الموظف للعهال بها ، هي أقدر الجهات على تقدير مدى جمالة المخالفة ، وبالتالي على تقدير من مناه المنافقة فها أن الشهات المنافقة هي ذات الشائن في مجازة الواجعة المنافقة عما يقد في منه بالمحال فيها ، أم المنافقة في بحيادة كال المحد عس بلحيا المنافقة في بحيادة كال المحد عس الجياد التياد التي وقعت فيها المخالفة في بعيدة كال المحد عس الجياد التي وقعت فيها المخالفة وما يتعذر معه الإحاطة بطروفها وبالإسلاماة الا

وهـذه النقـرة الجـديدة المبا تقسرر اصـلا علما من امسول
تاديب عهـال المـرافق المـامة وتحديد الجهـات المختمـة بتاديبهم .
وليست نحـا اسـتنائيا مقصـورا عـلى الوظفين دون سـواهم ، ومن
ثـم يتمـين اعهـال هـذا النص وتطبيقـه في شـال المستخدين
عـن الهيئـة اسـوة بالوظفين العموميـين دون حـاجة الى نمن خاص
بتنى سريـاته عليهـم ،

وعسلى همذا تدكون الجهسة التي يندب البها المستخدم الخارج عن الهيسنة هي المختصسة بتاديسه عسن المخالفسات التي يرتكبها خسلال هسدة نسديه للعمسل بهنا ه

(غنوی ۸۲ — غی ۲<u>/۲/</u>۱۹۵۹)

قاعسدة رقسم (۲۹۱)

المسدا :

أن الجهسة المختصسة بنساديب المسامل المسام الى مدرسسسة خاصسة ووضع تقسارير الكفساية عسن اعسمائه هي الجهسسة المسام اليهسسسا .

ملخص الفتوى :

المشرع أجاز في تسوانين الضعمة المنبسة المتعلقيسة بسدا مسر القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ أعسارة العسامل للعبسل في الداخسا، أو الخسارج سيواء في جهية علمية أو جهية خاصية ، وهيو ما اكتته القسوانين المتلاحظة ثم السادة ٥٨ من القسانون رقسم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ماصدار قانسون نظام العساملين المدنيين بالسدولة : كها اجسازت المسادة ٦٨ من تانسون التعليم الصسادر به القسانون رقم ١٣٩ لمسينة ١٩٨١ ومن تبسله المسادة ٣٠ من القسانون رقسم ١٦ لسمسنة ١٩٦٩: المدارس الخامسة الاستعانة بالدرسين العاملين في المدارس الرسمية على سمبيل الاعسارة وتحمدد شروطهما ومدتهما بقسرار من وزير التعليم ، وبخلك غانسه مبدد اعسارة المساملين بالمدولة الى الجهسات الخامسة ممستقر منسذ العمسل القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ، وهـو مشرر بصريت نص ماندون التعليم بالنسسبة الى المدرسين العساملين بسوزارة التربيسة والتعليم . وتسد تضت الفقسرة ؟ من المادة AT من القانون V) استة ١٩٧٨ باختصاص الجهاة المعار اليها العامل بالتحقيق معه وتاديب عسن المخالفات الني يرتكبهما غملال نسترة الاعسارة وهمو حمكم وضمع لأول مسرة في اللادة ٢٦٣ مسن القانون رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ . وقضت المادة ٨٠

من تسرار وزيسر التربيسة والتعليسم رقسم ٧٠ لسسنة ١٩٨٩ في شيان التعليم الخاص بسأن تضبع المرسسة الخامسة لاثمسة للجزاءات التر محسوز توقيعها على العساماين بمسا لا يتعسارض سبع احسكام قاتون العمل مسترشدة في ذلك بالنصة الصراءات الرغة ــة بالتــرار المنكور ولما كان المستفاد من صراحة هذه النمسوص ان الجهة المنتسعب أو المعسار اليهسا العسامل هي المختمسة دون غسيرها بالتحقيق معمه وتأنيبه عسن المخالفات التي يرتكبهما خسلال فتسرة الندب او الاعارة ماعتسار أن المخالفة تقسع الهسلالا بالواجيسات الوظيفيسة مي هسذه الجهمة وهي اقسدار من غسيرها على تقسدير نسوع الخطا وما يستوجيه من جسزاء بحسكم اشرافها ورقابتها عليسه . والشرع لسم يفسرج عي ذلك عسن الأصل العمام المقسرر في تاديب العماملين والمذي يربسط بسين مسلطة الاشسراف ومسلطة التاديب ، كها انسه لم ينسرق حسب طبيعسة الجهسة المعسار أو المنتسب اليهسا العسامل فسسواء اكان الندب أو الاعسارة لجهسة خاضسمة لذات النظسام التساتوني السدي يخضب لله المال في الجهلة المتدب أو المسار منها أم لجهلة التصول بانعتاد الاختصاص للجهة المنتدب أو المسار البها المسامل بالتحقيق ممسه وتأديسه .

واذ اجساز الشسرع اعسارة الدرسسين المسابلين في المدارس الرسمية والخانسسين لاحسكام نظهم المسابلين المستنيين بالسسولة للمسدارس الخامسة الخانسسعة لاشسراك وزارة التربيسة والتعليم والتي يسسرى عملي العسابلين بها نيسا يسرد بشسته نمس خساص في تانسون التعليم أحسكم قاتون العمل مان هسدة الاجسازة تجمل الاختصاص في التحتيق بسع الدرسين العسابلين بتساك

المدارس على سبيل الاعارة من المدارس الرسبية وفي تاديبهم عن المخالفات التي تقسع منهام النساء فترة الاعارة المدارس الخاصة تنفسها وفقا للاجراءات المنصوص عليها في لاتحسة المخاصة النفاء أنفسها وفقا للاجراءات المناصة والتي توضيع حكيا مسبق البيان على عبرار اللائحة المرفقة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ المشار البه ، ولا يجوز القول يعضم جواز تسليط جهة اهلية خاصة على صوظف عام ، في معدم جواز تسليط جهة اهلية خاصة على صوظف عام ، في معدم حدا القول ولئين كان يصدق في ظلم العمل باحكام التانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها المدى خص الجهة المعار اليها المدامل بالتحقيق معمه وتاديبه ، لم يعدد له مصل في ظلمل نص المحارث من المحارث النها المدامل بالتحقيق معمه وتاديبه ، لم يعدد له مصل في ظلمل نص المحارث المحا

ومن حيث أنسه بالنسبة الى السساهة المؤتمسة يوضيع تقارير الكفاية عن العسابل المسار الي مدرسة خامسة ابسان فتسرة اعسارته ، فقد تكلفت المسادة ٢٢ من القسانون رقم ٧٤ اسساة ١٨٧٨ سساف البيسان بنصيد هذه المسلطة : فقضت أنه في حسالة اعسارة العسابل داخل الجمهورية أو نسبه أو تكلفت تختص بوضسع التقرير المسنة التي تشمي بها المسدة الإكبر من المسنة التي يوضع عنها التقرير ، وبذلك يكون المسرع قد دحد حسبها يوضع عنها التقرير ، وبذلك يكون المشرع قد دحد حسبها جاء في المنكرة الإضاعية للقانون المنكرة الإمامية التي المنابق المهسة التي تختص بوضسع بالاختيالات في التنبسير أو التطبيق البهسة التي تختص بوضسع التقيارير المسال المهال .

ا
 ولما كانت الاعمارة الى المدارس الخاصمة الخاضعة الاسمرائه

وزارة التربيسة والتعليسم جسائزة تانسونا بالتسسبة للمدرمسين العلملين بالمدارس عسلى ما سبق نسان مودى نلسك انعتسار الاختصاص للمدرسة الخاصبة بوضيع تقسرير الكفساية عسن المسدوس المسار البها من مدرسة رسمية طالما قفى بها المدة الأكبر مسن السنة التي يوضع عنها التقرير ونلسك ونقسا للاجسراءات المنصوص عليهما في قسرار وزيسر التربيسة والتعليم رقسم ٧٠ لمستة ١٩٨٢ المسار اليه ، ولا وجه للقول بان هذا الاختصاص ومن شانه أن يققد المرس المعار العديد سن الضمانات التي يتبتع بها السرانه في المدارس الرسمية : كاعتماد التقرير من لجنمة المسئون العسامنين والتظملم مسن تقسوير الكفساية الى لجنسة التظلمات مضالا عن انحسار ومسف التسرار الاداري عسن تقسرير كفالمته السذى نضمه وتعتمده السلطة المختصمة بالدرسة الخاصمة إلامر السذى يستحيل معه الطعسن عليسه امسام القفساء الادارى ، لأن هـذا التـول فضلا عن تعارضه مع مسراحة النمسوص فاتسه مسردود عليسه بسأن القسرار الوزارى رقسم ٧٠ لسسنة ١٩٨٢, سسالف البيان تسد وضمع من القسواعد والاجسراءات ما يكفسل تعقميق الفسيانات الكانية للمدرس المعار الى مدرسة خامسة ، اذ أهالت المادة ٧٠ مسن هدذا القرار الى نظام تياس كاءة الأداء المعمسول بسه بالمدارس الرسمية مسن حيث المسواعيد والنباذج المستخدمة في تقدير الكفياية والاعسلان بالتقيريو ، وأخسيرا خان الاعسارة لا تنشسا الا بموافقة المسرس المسار نفسسه وهــو يمــلك دائمــا انهــاءها مي اي وقت اذا وجــدها تلصــق بــه مُسررا عملي أي وجمه: فهمو بالخيسار دائمها بمين الأسكيرار في الخضوع لهدا النظمام الخماص باستبرار موافقته عملي الاعسارة أو قطع صلته بهذه الجهة الخاصة والعدودة الى الخصوع

للنظام الذي يخضدع لمه في الجهمة المعرة وذلك بمدم مواققتم عملي استمرار اعسارته الى هبذه الجهمة الخاضمة ، وليس مسن شمان اعسادة العمام لتعرير النظام القمانوني الجهمة المسار البها ولا اسمتصحابه النظام القمانوني المغاير في الجهمة المصار فيهما .

(مك ٢٨/١/٥١٦ - جلسة ٢٩/٥/٥/٨٦)

قاعسدة رقسم (۲۹۲)

: 12-41

اختصاص الجهة المسار البها المسامل بتلاييه منسوط بسان تسكون مسن الجهات التي تصاف قانسونا توقيسع المسزاءات التلاييية ساقة الاعسارة الى جهة لا تصاف توقيسه المساف المتديية ساختصاص الجههة الامساية التي يتبعهسا المسامل بمساطته تلاييسا عما وقسع منسه خاطل الاعسارة .

ملخص الحكم :

أن المتسابت من استقراء الاحكام الخاصة بالتحقيق مسع المسابلين وتأديبهم التي تضميه نظام المسابلين المستنين بالمدولة المسابلين بالمذيبين بالمدولة المسابلين المشابقات المستندة الى المضائف وقلك التي نص عليها نظام الحسابلين المستنين بالسولة المسادر بسه القسانون رقسم ٥٨ لمستنة ١٩٧١ من النظام الأول التي تتسابله المسادة ٥٨ مسن المشابلة المسادة ٥٨ مسن النظام الأول التي المسابلة ٥٨ مسن النظام الأسابلة المسادة ١٩٧١ من النظام الأسابلة المسادة التي المسابلة المس

يج وز توتيعها على العالمين والتي تسدرج بالنسبة لطائفة بنهم من الانسذار الى القصل من القسمة مسع جبواز الحرمان من المسائل و المسكفاة في حدود الربيع وتمسل الجزاءات بالنسبة للطائفة الأخرى من العالمين الى الإحالة الى المسائل والمسائل والمسائل والمسائل والمسائل والمسائل والمسائل والمسائل والمسائل والمسائل الوظيفة مسع جبواز الصرمان من المسائل او المكافساة وفي المسائل الأول و ٥٨ من النظام النسائل ، المسلطات التلاييبة التي التنسب بتوتيسع الجزاءات التلاييبة المشائر اليها ، ومبينا نطاق المنسائل المنائل ، واردف ذلك في المقرة الإخرية والمحكمة التلاييبة في هذا المسائل ، واردف ذلك في المقرة الإخرية والمحكمة التلاييبة في هذا المسائل أو نحب لمقائل أو نحبه المتبائل الوساء ونحب في المسائل الوساء ونحب المنائل المنافسات التي يرتكبها في مدة اعارته أو نحبه هي بالنسبة الى المخافسات التي يرتكبها في مدة اعارته أو نحبه هي المجهنة التي المسل بها .

ومن حيث أن مفاد النصوص المسالفة البيسان أن المشرع نساط بالمسلطات التاديبيسة في الجهات التي يعسار اليها العاملون المنيون بالسدولة أو يندبون للعمل بها الاختصاص في تاديب هؤلاء العاملين بالنمسية إلى ما يرتكبونه من مخالفات في مدة أعارتهم أو ندبهم ومسلب المشرع بسنلك كل اختصاص للجهة الامسلية التي يتبعها العسامل في أن تغلر فيما اقتصرفه الناء أعارته أو نسبه مسائ مخالفات أو فيها قد يتسرقه على هذه المخالفات من أنعكامات تضدف مسمعنه وتعيء ألى مسلوكه في عمله الاصلى و وبديهي أن هذا الحسكم لا تتحقق حكمته الا أذا كانت المسلطة التاديبيسة في الجهاة التي يعسار اليها العالم أن ويتصد التيام بالعمل فيها

تمملك قانسونا توقيع جسزاءات تاديبيسة عملى العساملين المعسارين البها أو المنت دبين القيام بالعمل فيها من جس الحراءات التر، يخضيع لهسا هيؤلاء العساملون في الجهسات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استهدانا للمساواة بين العماملين الصنبين بالسنولة مسواء منهم من يهارس اعباء وظيفته الأصلية أو يباشر عمالا آخم غي جهية اخبري بطريق الاعبارة او النبعب . وهذا المعنى هيو ما يتسادر عهسه من سمياق نصوص المواد الخامسة بالتحتيق مدم العالمين وتاديبهم مسالفة البيان ، فقدد ريط المشرع بدين المسلطات التأديبيسة ويسين الجسزاءات التأديبيسة أنتي نص عليهسا عنديها حدد اغتمسامن كبل سطعة منهما بتوقيدع جرزاءات ثانيبية حسنة ، عبلي وحبه يتحبد وهبه أن الشرع قبد تصبد من عبيارة السلطات التاديبية في حبكم الفقيرة الأخسيرة بسن كبل بسن المسادة ٦٣ مـن نظـم الماملين المدنيين بالمدولة المسابق والمادة ٥٨ مسن نظام الماملين المدنيين بالدولة القائم ، انهام هي السلطات التاديبيسة التي تهلك قساتونا الاختصاص بتوقيسم حسزاءات تأديبسة مسائلة للجرزاءات التي تملكها السلطات التأديبية في الجهاز الاداري أو من جنسها ٤ بمعنى انه يكون من شانها أن تعس استاسا المسركز الوظيم الأمسلي للعمامل أو الحقوق المنبثقة عنمه ، كالخصم حبن مرتبيه ووقفيه عين العول وتأهيل هوعيد استحقاق علاواته والحسرمان منها وتتجاوز ذلمك الى انهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الشان بالنسبة للنصل والعزل من الخدمات والاهالة الى المساش وتتطرق الى حقوق المامل بعد انتهاء خدمته كالمسرمان مسن المعساش أو المكافأة في حسدود الريسم مشلا ، ومسن شم غانه أذا امتنبع قانبونا عملي السماطات التأديبيسة ، في الجهات ألتى يعسار اليهسا المساملون المدنيسون بالنولة أو ينتسدبون للقيسام بالعمل المشار اليها و غانها لا تصد في منهوم القاتون المذكور سن السلطات التاديبية التي تجب مسلطة البهات الأمسلية التي يتبعها العامل في النظر فيها يرتكبه من مخالفات انشاء فلسرة اعارته او ندبه للعمل ويسكون لها نهاة انعام على مسلوكه العام في عمله الأمسلي من حيث الاضائل بكرامتها ومتنسياتها.

ومن حيث أن النيابة الادارية تد نسبت الى المسالف ارتكاب المسور عى دولسة الجسزائر النساء عنسرة عسارته للعمسل بالتسدريس فيها من شسانها لو ثبتت في حقمه - أن تصمه بالفروج على ما يجب ان متصف به العمالماون بعمامة ومسربوط النشء بخاصمة من التصلي مواحبات السملوك الطيب والمسمعة الحميدة والحسرس على مسمعة مصر والمحريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها ، الأمر السذي ينعكس أشره ولا شبك على مسلوكه الغسام في عبسله الإصلي من حيث الاخــلال بكرامتــه ومقتضــياته ويشــكل بهــذه الشامة مخالفة ادارية تستتبع المساطة التاديبية . واذا كان الأمر كذلك وكانت الجهسة المسار اليهسا الخسالف المسذكور احسدي السدول العربيسة التي لا سلطان لها لها قانونا على الرابطة الوظيفية التي تربط العساملين المعربين بالجهساز الاداري المعرى ، وبالتسالي لا يمتسد سلطانها الى المساس بالراكز القاتونيسة المسرتبة عسلى هدده الروايط ، مانسه ترتيب على ذلبك لا تملك دولة الجيزائر ، أن توقيع عيلي المضالف جسزاءات تأديبيسة تمس الرابطسة الوظيفيسة المشسار اليهسا ، كالخصسم مسن مرتبع أو وقفع عن عمله الأمسلي أو تأجيل موعمد عملاواته السنتخة لسه في مصر أو هسرماته منها أو مُصله من هسدية . الحكمية المصمة أو عياله أو المالتية إلى المساش أو المساس بميا يستعقه مسن معاش او مكانساة مهسما كانت جمسامة المخالفسة

فيها ، أن توقع عليهم جسزاءات لها مسمات الجرزاءات التاديبية المسنوة البيه ؛ وكل ما تمسلكه في هذا الشيأن هدو مجرد توتيسع جــزاءات تمس الروابط الناشــئة عن الاعــارة مقط وهي تلك التي تتعلق بالمنزايا الملايئة المترتبة على هده الاعسارة أو انهاتها دون أن يتعدى اشرها الى الرابطة الاصلية التي تربيط هاذ العامل بوظيئت الأصلية ؛ وهو الأمر الذي سلكته دولة الجرزائر قعملا عندما انهت اعسارته باعتبار ان هدذا الاجراء هو اتصى ما تهاكه حياله . ووسن شم نسلا يسسوغ التسول - على ما ذهب اليسه الحسكم الطعون فيسه - بسأن تساديب المحسالف عسن المخالفة التي ارتكبها خسسلال فتسرة اعسارته في الجسزائر معقسودة قانسونا للجهسة المعسار اليهسا هذا العسامل دون الجهسة المعيرة ، وانه بالتسالي لا اختصساص المحكسة بنظر هـذه المخالفة ، لا يسموغ همذا القمول لأن مسؤداه أن تسمسلب السططات التاديبيسة في مصر حسق مساطة المسامل المستكور مهمسا كانت درجة حسامة خروجه عملى متتفسيات وظينته الاصلية ومهما شراءى لها ان ما نسب اليه يستتبع المؤاخذة التاديبية الرادعة ، وذلسك في الوقت السذى لا تملك فيسه السسلطات التاديبية مي دولية الجيزائر ممارسة هذا الاختماص قانونا قبله .

ومن حيث أن الحسكم المطمسون أيسه وقد الخد بفسير هذا النظر سر وقضى بعسدم اختصاص المحكمة بنظر الخالفة المنسوية الم المخالف ، غاته يسكون قد أخطاً في تطبيبق القانون ، ومن شم يتصين الحسكم بقبول الطعنين شسكلا وفي موضوعها بالقاء الحكم المطعنون فيسه والحسكم بلختصاص المحكمة التاديبية للعساملين بسوزارة التربية والعسليم بنظسر الدصوى وباعادتها اليها للفصل في موضوعها مسع السزام الطعنون ضده محمروفات الطعن المقالم مسن المتابة الإدارية .

(طعن ٥٠٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١٢١١ ١٩٧٢)

قاعسدة رقسم (۲۹۳)

المستحدا :

أتساط المشرع في المسافة ٦٣ من نظسام المساملين المستنيين بالتولة. الصادر بالقانون رقام ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بالساطات التلاييسة في الجهسات التي يمسار اليهسا العساماون المنيسون بالسدولة او ينتسدبون للمسل بها الاختصاص في تابيب هولاء المهلين بالتسسية الي ما وتكسونه من مخالفات في مدة اعارتهم أو ننبهم _ عسدم اختصاص الجهة الاصاة التي يتبعها المامل في أن تنظير فيها-اقترفه الثناء اعارته أو نسبه من مخالفات ... هذا الحكم لا تتدفق حكمته الا اذا كانت المسلطة التلاييية في الجههة التي يعسار النها العسامل او ينسدب للقيسام بالمهسل فيهسا تهساك قانسسونا توقيسهم حسزاءات تاديبيسة عسلى العساماين المسارين اليهسا او المتسدين القيام بالعمل فيهسأ من جنس الجلزاءات التي يغضع لها هلؤلاء العاملون غي الجهات الأصالية التي يتبمونها _ نتيجة ذلك : إذا المتسع قانونا عــاى الســلطات التتاديبيــة في الجهــات التي يعــار أليهــا المــابثون المستنبون بالسدولة أو ينتسدبون للقيسام بالمهسل بهسا أن توقسع عليهسم حسراءات لهسا سسمات الجسراءات التاديبيسة فانهسا لا تعسد في مفهسوم القيانون النكور من المسلطات التاديبية التي تعجب سيلطات الجهلت الاصالية التي يتبعها العاماون بومسفها صاحبة الاختصاص الأمسيل ــ تطبيس : جمعيسات تعاونيسة ــ خضسوع عسلاقة العمسل. التي تربيط الجمعيسات التعاونيسة بالعلماسين بهسا لأهسكام القسسةون. الخساص ـ لا يستقيم الهنده الجمعيات الاختصاص في أن توقيع عسلى المامساين المسارين اليهسا من الجهسات الحكوميسة أو العسامة

ظَّلْجِــزادات التأمييـــة ــ اختصـــاص الجهّــة الأصـــلية التي يتبعهــا هؤلاء - المـــاماين بتأميهم عـــن المخلفــات التي يرتكونهــا خـــالل مـــدة اعارتهم غو نميهــــــــو .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هدده المحكسة تسد جسرى على أنه بيسين من استقراء احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقام ٢٦ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم المنازعة الماثلة ان المشرع نساط في المادة ٦٣ منه بالسلطات التافيبيسة في الجهات التي بعار اليها المسلملون المدنيون بالسدولة أو يتسدبون للعمال بها الاختصاص في تأديب هولاء المساملين بالنسسية الى ما يرتكسونه من مخالفات في صدة اعارتهم أو ندبهم ، ومسلب المشرع بسفك كل اختصاص للجهدة الأمطية التي يتبعها العامل في أن تنظر فبها التنسرمه اثناء اعسارته او ندبه من مخالفات أو فيها قسد يترتب على هدده المخالفسات من انعكاسسات تخسدش سسمعته وتسيء الى سسلوكه في عبسله الأمسلي . وبدهي أن هذا الحسكم لا تتصفق حكيتسه الا اذا كانت السلطة التاديبيسة في الجهسة التي يعسار اليهسا العسامل أو ينتدب للتيلم بالعمل فيها تملك فانسونا توقيسع جسزاءات قاديبية عملى العماملين المعمارين اليهما او المنتحبين للقيمام بالعممل فيهسا مسن جنس الجسزاءات التي يخضم لهما هسؤلاء العساملون في المهات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استهدامًا للمساواة بسين العساملين المسدنيين بالسنولة سسواء منهم مسن يمسارس اعبساء وظيفته الأمسلية ام ببساشر عهلا آخر في جهسة اخسري بطسريق الاعسارة أو الندب ، وهدذا المعنى هدو ما يتبسادر مهمسه من سياق نصدوس

المسادنين ٦١ و ٦٣ مسن القسانون المسنكور الخاصسة بالتحقيق مسم العساملين وتأديبههم ، فقد ربط المشرع بسين المسلطات التأديبيسة وبين الحرزاءات التأكيبيسة التي نص عليهما عنسها حسد اختصماس كمل سططة منهسا بتوتيح جسزاءات تأديبية معينة عملي وجه يتحدد معمه أن المشرخ تعد قصد من عبارة السلطات التأديبية في حكم الفقسرة الأخسيرة من المادة ٦٣ سسالفة النكر ، انها هي السلطات التابيبة التي تملك قائبونا الاختصاص بتوتيسع جزاءات تابيبة مهائلة للجرزاءات التأديبية التي تملكها السلطات التأديبية عي الجهاز الادارى أو من جنسها ، بمعنى ان يكون من شان هده الجــزاءات أن تمس أســاسا المسركز الوظيقي الأصــلي للعــامل أو المقسوق النبثقية عنيه ، كالخصيم من مرتب الأمسلي ووقفيه عين العمسل وتأجيسل موعسد أسستحقاق عسلاواته والحسرمان منها وتقجساوز ذلك الى أنهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الثيان بالنبية للنصيل والعيزل من الخدمة والاحالة الى المساش وتتطيرق الى حقوق المامل بعد انتهاء خديته كالحرمان من الماش أو المكافأة ، ومن ثم غانه إذا المتنبع قانسونا على المسلطات التأديبية. في الجهسات التي يعساد البهسة العساملون المدنيون بالسدولة أو ينتدبون للقيام بالعبال بها ، ان توقع عليهم جازاءات لها ساسمات الجسراءات التاديبيسة المبار اليهسا ، ماتها لا تعسد عي مفهوم القانون المسفكور من المسلطات التأمييسة التي تحجب سماطات الجهسات الأصلية. التي يتبعها العاملون بومسفها ماحبة الاختصاص الأمسيل مي مراتبة مطوك المملين بهما ومي توقيع المجزاءات التلايبيسة الثانونيسة الني نهس حقوقهم الوظيفيسة الأمسلية جسزاءها يقتسرفونه من السام سمواء في نطماق العمل الأصلى او خمارچه اذا كان لهمة شية انعيكاس عبلى سيلويهم المسام في عملهم الأعسلي من هيثه.

الانحالال بكرامة الوظيفة ومقتضاياتها وهدو ما لاخطكه الجهات المصار اليها الصامل أو المنتدب اليها اذا كانت لا تخضع للنظم الوظيفيسة العماملين المدنيين بالسدولة او ما يماثلهما ، ويتبادر همذا المعنى مما نصت عليمه النقرتان الأولى والثانيمة من المسادة ٦٣ المشار اليها أذ ناطث أمر شاديب العاملين الخاضيعين الحكام هنذا القسانون بالسلطات الرئاسية لهم منشلة في الوزير ووكيل الوزارة ورئيس المسلحة كها يتجنلي ذلك ايضا في أن الفترة الأخرة من تلك المادة المتت النصب بالاعارة واذ كان النصب بحسب نص المادة ٣٤ من ذات التانون لا يكون الا لجهسة عامة غان المشرع ب ذبك يكون قد استهدف بنص المادة ٦٣ سسالفة الذكر حالات الندب والاعسارة للجهسات الحكوميسة والعسلمة دون غسيرها ، ومهسا يقطع في سلمة هذا الفهم ما نصت عليم الفقرة الأخر ، من المادة ٦٣ المسار اليها من أن يكون الصامل معسارا أو منتسديا لللتيام بعمل وظيفة أخرى وهسو مالا يتأتى الا أذا كانت الاعسارة او النسب الى جهة تطبق على العاملين بها نظاما العاملين المسدنيين بالسدولة المسادر بالقسانون رقسم ٦٦ لسسنة ١٩٦٤ سسااف السفكر أو نظماما آخم بعائمه ،

ومن حيث أن جمعيات التمساون للامسلاح الزراعي وغتا لاحكام المرسوم بقسانون رتسم ١٩٥٨. لمسنة ١٩٥٢ بشسان الامسلاح الزراعي معسدلا بالقسانون رتسم ٨٣ لمسنة ١٩٦٣ ومنكرتيهما الامسلاحيتين اللذين مسدر في ظلهما القسرار المطعمون نيسه للا تعسدو بغروعها المختلفة المطيسة والمستركة والعسامة وما البها أن تسكون جمعيات تعاونية تخضع بوجه علم الاحسكام تاتسون الجمعيات التعاونية تعاونية الور بالقسانون رقسم ١٣٥٧ لمسنة ١٩٥٦ الى جستب الاحسكام التي

تمس عليها تاتسون الامسلاح الزراعى ، ولما كانت عسلاتة العمل الني تربسط الجمعيات التماونية بالعساملين بهما تخضع لأحكام القسانون الخساس القسانون الخساس وكان تاتسون الامسلاح الزراعى لم يغمير من طبيعة حمدة العملاتة غائه من قسم لا يمستقيم لهدة الجمعيات الاختمساس هي أن توقسع عملي العساملين المسارن اليهما من الجهلت الحكومية أو المسامة الجسزاءات الذي تهمن الحقسوق الوظيفية المنبقة عمن العالمية على مساملة على بنائمة المساملة على بنائمة المساملة على بنائمة العسامية على بنائمة العسامية على بنائمة العسامية على بنائمة العسامية الذي بنائمة العسامية على بنائمة المساملين المسارين منها المي بشل هدة الجمعيات وتأديسهم عمن المخالفات العالمة على مسلوك غسير قسويم ينعكس السرء عملي الوظيفة المنائمة والثنية الواجب توافرها فيها وفي شسافليها .

ومن حيث أن الهيئسة العسابة للامسلاح الزراعى تسد اردات الم ارتكب المسدى ابان أعسارته الى الجمعيسة التعساونية العسلية للامسلاح الزراعى يضل باللقسة الواجب توافرها في العسابلين بالهيئسة فان رئيس الهيئسة المسدد عليها أذ نقسط الى احسدار القرار المطعون فيب في شسقه الضاص بمجسازاة المسدعي بالخصسم من أجسره خمسة عشر يسوما عهسا اقتسرته من مخالفات في الجمعيسة المستكورة وراى للمسالح العسام نقسله الى عهسل لا يتصسل بالجمهور غلله يسكون قسد صدر من المسلطة المختصسة باعسداره وكان يتعين من شسم مخاصصة هذا القسرار بشسقيه المشسار اليهما بدعوى الالغساء مخالصة المقسرية المشكورين بعد انتفساء هذه المواعيد المقسارية المذكورين بعد انتفساء هذه المواعيد على جاجساء بالاسمارية المسكورين بعد انتفساء هذه المواعيد على جاجساء بالاسمانية المستقد اليها المسكر المعسون فيسه على جاجساء بالاسمانية القرار مشتقد اليها المسكر المعسون فيسه على جاجساء بالاسمانية القرار المستقد اليها المسكر المعسون فيسه

والتي تلخف بهما همذه الحكهمة فان الحمكم المطمعون فيمه يمكون. قعد أمساب وجمه الحمق والقسانون بهما لا مطعمن عليمه .

ومن حيث أنسه عن الزام المسعى بسسداد مبلغ ٣٩٣ مليم و ١٦١ جنيه.

قيسة ثلث العجرز في عهدة أسين مخسرن لنكشول وابو كسساه من محصول الطهاطم والأتفاص المصدة لتعبنتها ، فأن الدعوى بالنسبة لهذا الثسق من القسرار مسن دعاوى الاستحقاق التي لا تتقيد في الملها بمواعيد دعوى الالفاء ويسكون الحكم المطهون فيه تسد جانب الصواب فيما تضى به سن عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لهذا الطلب ويتعين سن شم الحكم بالفائه في هذا الشيات.

ومن حيث أن الثابت أن المسلخ المسار اليبه مستحق للجمعية التعاونية للامسلاح الزراعي ولا شمان المهيئة المسابة للامسلاح الزراعي الاختصاص بالمطابة بهذا المسلخ والحجز ببتضاه يفعقه للجمعية المستخورة دون مسواها ، واذ تمسدت الهيئة لالزام المسدى بتسديد هذا المسلخ ، ولم يقسم بالاوراق ما يفيد أن الجمعية قمد نشمطت الى اتضاد الاجسراءات المقاويية لاستخداء حتها والتنفيذ به قان الهيئة بذلك تكون قمد جاوزت. اختصاصها ويتعين من شم التنساء بالفاء قسرارها في هسدا الشسيق منسه .

(ملعن ۱۷۹ لسفة ۲۰ ق ــ جلسة ۱۹۷۱/۱۹۷۱)

قاعسدة رقسم (۲۹۶)

: السنسا:

جسواز اعسارة المسوظف لجهة خاصة سلامسارة لجهة خاصة لا تقطيع مسلة المسوظف بالجهمة المسيرة ب السير ناسك م عسسوم اختصياص الجهمة الخاصية بالملكسة القلابييية المسوظف م اسروم ابسلاغ الخالفية للجهمة المسيرة التخيذ الاجسواء القيسانوني تبسيل المسسوطف المسسار ،

بلخص الحكم :

ان البند (1) من المادة 10 المصطنة من التسانون رقسم ١٠٠٠. لمسنة ١٩٥١ بشان نظام مسوطفى الدولة تمد نص على أنه لا يجوز: اعسارة المسوطفين الى المسكومات والهيشات الوطنيسة والإجنبيسية والدوليسة كما تجسوز اعارتهم الى المسالم الخاصسة .

ولا يجوز اعارتها الى الهيئات المطلبة والإسسات الأهلية داغليا الا اذا توافرت فيها مؤهلات وبيارات خاصية يتعذر وجودها في غيرهم وفي حيالة الفسرورة التمسوي وذلك سع عدم الاهلال بصكم المادة 100 من القياتون رقام ٢٦ لسينة ١٩٥٤ المسلالة بالتيانون رقام 100 امسئة 1000 .

وتدخيل مبددة الإعبارة في حسيف المباش أو المكافأة أو: حسيب مبندوق الادخيار والشامين واستحقاق المبلاوة والترقية .

ويشترط الامسلم الاعسارة موافقة المسوطف عليهسا كتسابة » (م ٢٨ - ج ١٠)

والمستفاد من هسذا النص أولا: أن المسوظف المصار لا تنقطسه مسلته بالجهسة المصيرة وأنسا هسو يعمسل تقسط في الجهة المستعيرة وثانيا: أن الاعسارة يجسوز أن تسكون لعسلحة خامسة.

ومسع بقساء علاقسة المسوظف بالجهسة الحكوميسة المسيرة ، فسأن هدده الاعدارة ان كانت لجهية خاصية فسلاتيلك هدده الجهية محاكية المبوظف الحمكومي تاديبيسا لأن القسوانين واللسوائح جعسات المحاكمسة التاديبية للموظف الحكومي طبقا لنظم التاديب الحكومية بمسا لا يسمح لفي الحكومة باتضاد هذا الاجسراء نسد المسوظف الصكومي غلا يجوز والصالة هذه تسليط جهسة اهليسة خاصسة على محوظف حكومي عمام ، وهذا ليس معتماه المسلات الموظف المعسار لجهسة اهليسة مسن العقساب بسل على الجهسة الأهلية المستعمة ان تباغ الأسر للجهام المعارة لتتخاذ الإجاراء القانوني في منال جيده الصبالة ، والقبول بقسير ذلك فضبلا عبن أنه يجباني طبيعة المالقة بسين الموظف الصكوبي المار ويسين الجهسة الأهليسلة الستميرة منفسلا عن ذلك فانه يجعل الموظف المكومي خاضسما في تأديب لجهات اهلية متعددة لكل نظامها التاديبي الخاص او لقسانون عقد العمل الفسردي بما فيسه من اجسراءات تجافي المسلاقة التي بسين الحسكومة والمسوظف المسلم وتجمسله في حسكم مسوظف غساس عسلي عسلاتة غامسة بجهسة اهليسة غامسة وهسو مسخ لطبيعة الملاقة وتصوير لها بمسالا يتفق وتبعيسته للجهسة المعسيرة وبمسا ينقده الضسهانات التي نصت عليها نظم التاديب المسوحدة أو المتشسابهة في الحسكومة وفروعهما وما هسو ملحق بهما أو تأبيع لها من جهات علمة ،

وترتيبا عملي ما تقدم فان ما ذهب البعه الحكم الطعمون فيه

من أن الحوظف المصار تنفصهم عالاتته الوظينية بالجهسة المحيرة فيس لها سلطة تاديبية عليه ، هذا القدول غير سديد لما فيبه من مخالفة لاحكام المحادة ٢٥ من القدانون رقسم ٢١٠ لمسنة الماد اذ تقدول « عند اعارة أحد الموظنين تبقى وظيفته خالية ورجدوز شسفل الوظيفة بمسنة مؤقفة في ادني درجات التعيين عملى أن تضلى عند عدودة الموظفة كما يجدوز في احدوال الفرورة التصوى شفل الوظيفة بدرجتها بقدار من الوزير المختص بعد موافقة وزير المالية والانتصداد وجند عدودة الموظفة المسلم بعد مؤافقة ألم المناز ا

ويمسكن القدول — استنادا الى المسادة ٨٣ من القسانون رقسم ١٠ للسنة ١٩٥ التى تنص على أن « كمل موظف بضائف الواجبات المنصوص عليها في هسذا القانون أو يضرج على متنفى الواجب في اعجسال وذاينت بيعاتب تاديبيا وذايت مع صدم الإضلال بتوقيسع المقدوبات الجنائية » _ أن هذه المسادة تقسر قاعدة عامسة منادها أن مناط السلطة التاديبية هيو قيام الرابطة الوظينية وجبودا وعيديا أذ حيث تقوم هذه الرابطة تقوم السلطة وحيث تنصم

ولا نسال من هسذه التساعدة ما استصفه المشرع أخيرا عنسمها عدل قانسون التسوطف بالقسانون رقسم ٧٣ لسسسنة ١١٥٧ واسطل عليه المسادة ١٠٢ مكسورا ثانيا التي تنص على أنه « تجسوز اتسامة الدعوى التلابيسية عن المخالفسات الماليسة والادارية عسلى المسوظف السذى يسكون تسد ترك القسدمة لأى مسبب كان ، وفى هسذه العسالة يجسوز الحسكم عليسه بلحسدى المقسوبات الآليسة :

أولا -- الحرما من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

ثانيا _ الحرمان من المعاش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

تالمنا ... غرامة لا تقسل عن خمينسة جنبهسات ولا تجساوز السرتب الاجبالي السذى كان يتقاضساه وقت وقسوع المخالفة ، وتسسنوغي هذه الغسرامة بالخصسم من معاشسه او مكاناته او المسال المسدخر ان وجسد فلسله او بطسريق الحجسز الاداري على جميسع اسوال المحكوم عليه » .

ولا ينسال منها النصا التعديل الذي ادضله على المادة ٥٨ من سابون التحوظف بالقداون رقسم ٣٩٨ أسسنة ١٩٥٣ يجعل مسلطة التاديب على الموظف المتحدث البها لان في ذلك كما ما يوحى بسأن المشرع يسمتضعر بوجودها دائما غاذا أراد الخروج عليها جساء بحكم مريح ؟ وأية ذلك أنسه غايسر في المتحويات التي يبكن توتيعها على الموظف الذي انتمست رابطت بسا يتقق مصح ما آلت الهدة هذه الرابطة بعدد الانتمسام.

(العلمن ١٩٥٥ لسنة ٥ ق ـ جلسة ٢١١١١ (١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (۲۹۵)

مسلط المسلولية المرتبة عن معل الفتي هسو قيسام السلطة الفعليسة المصبة عملي الرقفة والتوجيسة في عمل معين يتسوم به تحسسة المتسوع مستمرة المجهة المقاصسة المستمرة بسلطة الرقبانة والتوجيب عسلى المسوظف المسار لهبا .. نهسوش المستولية المنيسة قبلها بوصنها المسوعة - لا يفسير مس فلسك كسون المسوطف المسار خاضسها المسلطة التليبيسة للجهسة المسيرة .

ملخص الجكم:

ان ما جاء في الحكم المطمون فيه تبريرا لما ذهب الله من المتصاص الجههة الخامسة المستعيرة بمحاكسة الموظف العام كاليبيب ابعت وقد أن الموظف قد يعسل بذلك الى جريسة جنائية يتربب عليها المطالبة بالتعمويض فيكون المسئول عنها همو ويه المعمل دون الجههة الحكومية المعيرة ، هذا القبول غير مسئيد اذان بمناط المسئولية المتربسة عن تعمل الغير همو تيام السلطة النعلية المترسبة على الرقابية والتوجيبة في عبل معمين يقوم به النابع لحساب المتبوع وأن مساطة الرقابة والتوجيبة على المسئولية المتنبة تلهما بوصفها الجهة المتبوعة أذا ما لفطا المعارفية المتنبوعة الما ملك فالمعارفية المتنبوعة المعارفية المتنبوعة المعارفية المتنبوعة المعارفة المعارفية المتنبوعة المعارفية المعارفية المعارفة التدييبية المعارفة التأوييية المتنبوع عليها على على على على على على على المعارفة التأوينية المتنبوعة التنبية المعارفة التأوينية المتنبوع عليه المسئولية المتنبوع المنازفية المتنبية والمؤاخذة التأوينية .

رطعن ٢٩٥ لسنة ه ق سرطسة ٢١/١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۹۹)

: 12-41

اختصاص المصالس المطيعة في شمطون التربيعة والتعليم يقتصم عملي الاشمراف عملي المتصالت التقمل في المعلوس التي يبديرها، كل مجيلين - الامتصافات المصامة ومنها الشهادة الاعدادية لا تتبع المجملاس المحلية وانما تتبع وزارة التربيسة والتعاييم - تكليف محدرس ببنها بالمصاونة في اعصال طبيع الامتصافات العلمة هدو في واقع الامير انتحابا الحوزارة التربيسة والتعليم طسوال عملية طبيع الامتصافات - اختصافات وزيدر التربيسة والتعليم بتوقيع الجبزاءات عدن المخالفات التي وقعت خالل فتسرة التسدب دون المجافظ م

ملخص الحكم :

ان تانسون الادارة المطيسة الصادر به القانون رقسم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ (وهمو القمانون المعمول به وقت صدور القمرار المطمعون قيسه) ينص في المسادة ١٩ منه على أن يتسولي مجسلس المالفظة في نطاق السياسة الغيابة للدولة انشياء وإدارة المرافق والأعهال ذأت الطابع المصلى التي تعسود بالنفسع العسام عسلي المحافظية ، وبتسولي بسوجه خساص في حسدود القسوانين واللوائح الأمسور الآتية . . التيام بشعثون التعليم والشعثون المحجية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية » ، وقد حددت اللائحة التنفيذية للتانون المذكور المسادرة بتسرار رئيس الجمهدورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في القصل الثباتي وسن البساب الخساوس اختصاصات المجالس المطيعة في شعون التربيعة والتعليم ، ونصت الفترة (ز) من المادة ٣٨ عملي أن تبسائر المسالين المايسة كسل في دائرة اختصاصها « الاشماف على امتحانات النقيل في المدارس التي يحيرها كل محلس وتصديد مواعيد هذه الامتصانات ٤ أيك الامتحسانات العسامة فتختص بهسا وبتحسيد مواعيدها وزارة التربيسة والنطيسم » ومقتضى ذلك أن الامتصافات العسامة _ ومنها أمتصان الشهادة الاعدادية. - لا يتبسع المجالس المطيسة وانهما يتبسع وزارة التربيسة والتعليسم طبقا لصريح الفترة (ز) مسن المسادة ٣٨ المشسار. اليهسا .

ومن حيث أن المدعى كأن مدرسسا بالعرسسة الثمانوية التجارية بنسين ببنها ، وقسد كلف التلسر هذه المدرسة الدي انتسم رئيسا المطبعة السرية ، بمعاونته في اعمال طبع الامتحالات المسامة ، قان المسدعي يسكون في واقسع الأمسر منتسبيا لسوزارة التربية والتعليسم طدوال فتسرة عطيسة طبسع الامتحسانات العسسامة بتسلك الطبعسة ، ولما كانت المسلطة التأديبية بالنسبة للمخالف الاي يرتكبها العامل ائناء مدة نصبه من اختصاص الجهية التي نعب للعمسل بهسا بالتطبيسق للمسادة ٨٥ مسن قائسون نظسار مسوظفي الدولة رقم ٢١٠ لسخة ١٩٥١ مصدلة بالقسانون رقسم ٣٩٨ لسخة ١٩٥٥ (وهــو القــانون الممــول به وقت مــدور القــرار المطعــون نيــه) فأن القيوار المطعبون فيسه وقسد مسدر من السميد وزيسر التربيسة والتعليه اثناء غترة قيام المدعى بالعبال في المبعة السرية ، يكون مسدر من مختص ، ويكون الحكم الطعون نيه وقد ذهب غييم هذا المذهب تدخيالف القيانون واخطأ في تطبيقه ويتعين لدذلك الدحكم بالغائه والتصدى اشروعيسة القرار المطعسون فيسه وو فيستوعا ،

(طمن ٧٤٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٠٠/٢/١٩١)

الفسرع الثساني تسليب المنقسول

قاعسدة رقسم (۲۹۷)

البــــدا :-

الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المختصة باتخاذ اجراءات تسليب العسابل حتى او كان قسد نقسل الى جهية اخسرى قبسل اتخساد الاجسراءات التلبيسة أسساس نقسة وحكيشة — ان منساط تصديد الجهية المختصسة بالتساديب هسو بمصل وقسوع الخالفة التلاييسة وقيس بتعيينه وقت انضاد اجسراءات التسليب فسده — الجهية التي وقعت فيها المخالفة هي المتصالة بموضوعها والاقسدر عسلي اصدار التساسب في شسائه ،

ملخص الفتوى:

 خد ديد الجهسة المختصسة بتاديب العسامل هو بمحسل وقسوع المخالفة التدبيبة وليس بتبعيت وقت اتخاذ اجسراءات التاكيب خسده ، ولا كان هذا البحدا قسد استقر في التشريع وتسواتر النص عليسه في العسان رقسم ١٦٠ لمسنة ١٩٥١. والتسوانين التليسة له وكان مشررا لقساعة يتتضيها المنطبق وطباقع الاسياء والمسلمة المسامة المسامة التي وقعت فيها المخالفية هي المنطقة بموضوعها والاستدر على اصدار القسرار الماسية في شسائه كما وانها السدن عني عليها على الالسام بعناصر المخالفية وإعداد بياناتها وتقديم من غيرها على الالسام بعناصر المخالفية وإعداد بياناتها وتقديم وبالنسائي يكون من غير المهساء التدبيبة والمنالة الى المحكسة التلابيبة وبالنسائي يكون من غير المهسول السناد الإختصاص بالخاذ اجراءات الدالي وجهة المدرى غير تاك التي وقعت قيها المخالفية .

لذلك انتهت الجمعية العودية لتسمى المتسوى والتفريع الى المتسامل الجهدة التى وقعت نيها المخالفة باتفاذ المسراءات تاديب المسامل ه.

(بلف ١٩٤/٢/٨٦ ــ جلسة ٢١/٢/٢٨٦)

قاعسدة رقسم (۲۹۸)

القِـــدا :

نص المسائدة ٢٤ من قانسون النيساية الادارية على أن تكون المماكمة على السائدة ٢٤ من قانسون النيساية الادارية على أن تكون المماكمة على اسسائس اعتبسار المسائدة والمؤزارة التي وقعت غيها المخالفة وقو كان تابعسا عنسد المحاكمة والمجازاة لوزارة الخسرى سريانه عسلى موظفى المحساكم سائسان مناسس نقساك من نص المسائة ٤٩ من قانسون نظسان محاكمتهم من قانسون نظسان محاكمتهم المخالفة عن التعالم القضيية التي ارتكبوها قبسال التحاقيم بالمحسائم المجهسة

التي وقعت فيهما المخالفة - لا يحسول دون هدده النتيجسة نص المسادة. ٢٤ من قانسون النيسابة الإدارية .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٢٤ من تقسون النيسابة الادارية رقسم ١١٧ لسنة ١١٥٨ عالجت الاختصاص بالمساكمة التانيبية في حسالة انتقسال تعمية المسوطة من الموزارة التي الرقسك، فيها المطالمة الي وزارة المصرى علمي من الوزارة التي المحاكمة المسوطة الوطقة من المتهمين المتهمين بارتسكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها او مجازاتهم دلي السياس اعتبارهم تابعين للجهمة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفة أو المخالفة المسادن عند المحاكمة المناطقة أو الرارة الذي وقعت فيها المناطقة المناط

ولما كانت المادة ؟؟ من قانسون نظام القضاء قد نصت على موظفى السب « فيها عدا ما نص علي موظفى المحاكم الأحكام العمالية للتوظف في الحكومة » وكان الحكم الوارد المحاكم الأحكام العمالية الادارية والمرادف لحكم المادة ٨٦ من قانون النيابة الادارية والمرادف لحكم المادة ٨٦ من قانون النيابة الادارية والمرادف لحكم المادة ٨٦ من متبال هذه الأحكام الذي لم يسرد بشسائها نص خساص في قسانون نظسام القضاء تحانه لا شمك في سريسان حكم المادة ٢٤ المسال المساح على جوظفي المحاكم الذين المحاكم الذين المحاكم المنابع المحاكم المنابع المحاكم المنابع المحاكم المنابع المحاكم المحاكم المنابع المحاكم المنابع المحاكم المنابع المحاكم الم

ولئسن نصت المسادة ٢٦ من قانسون النيسابة الاداريسة عسلى أن

لا نسسرى المسكام حسدا القانون على المؤلفسين الدين ينظم. التحتيق معهم أو تأديبهم قرانين خاصسة مساقد يوهى بايتناع للميسق الحسكم السوارد بالمادة ؟ من قانسون الفيامة الادارية على مسوظهى المسلكم الا أن الواقع أن مناط أعسال المسكم السوارد بالمادة ٦٤ المسال اليسه على أطالاته هدو الا تتضمن هدذه القوانين الخاصسة النص على أطالاته هدو الا تتضمن هدذه المدولة غيسا لما يرد فيه نص القوانين الخاصسة أذ يعتبر بثل هذا النص مكملا لنص المحادة ٢٦ من قاسون النيابة الادارية وموضحا المسادة تطبيق بالنسسية إلى هدؤاء ،

(طعن ۹۳۵ لسنة ۹ ق - جلسة ۱۹۲۷/۲/۳)

قاعسدة رقسم (۲۹۹)

المسما:

نعى الفتسرة الرابعة من المسادة ١٣ من قانسون نظام المسادين المسنيين مس عسدم سريقه عسلى المساداين بالوظائف التي تنظم احكام التساديب فيها قرائين خاصة ما أثر ذلك اختصاص هيئات التأديب الشمالة بهدنه القسوانين بمحاكمة الخاصمين لها عسن الخالفات التي ارتكبونها النساء اعسارتهم او نسديم ما اختالا التحكم في حالة القسل او التعيين في وظيفة اخسرى ما انعقاد الاختصاص بالتليب عسن الخالفات التي التي المالفات في جهاتهم الأولى المساطة التعليب الخالفات التي المجادة التي الجها و عينوا فيها و

ملخص الفتوى:

انه ولئن كانت الفقسرة الرابعية من السادة ٦٣ من قانسون تطلسام

الله عن المتنيين المصادر به التمانون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ نفس على انه في حالة اعدارة العمامل او نسبه من عصله للتيمام بعمل و نسبه ألى المخالف التاديبية بالنسسية الى المخالف التاديبية بالنسسية الى المخالف التي يرتكبها في مدة اعارته او نسبه من اختصاص الجهسة التي اعبر اليها أو نسدب للعمل بها مع اخطار الجهسة العمار او المنتدب عنها بقرارها ؛ غان هذا النص لا يسرى بالنسسية للعمامين بالوظائف التي تنظم احكام التاديب نها بعدوانين خاصلة طبقا للهادة الاولى من القالمية وقد العمال المساحة والمنافقة المحالة المحال

وسن حيث أن تسوانين السلطة التفسائية ومجلس السدولة النيابة الادارية وتنظيم الجاهمات ناطت مسلطة تساديب اعضاء الهيشات التي تنظيها الى مجالس أو لجسان تأديب مشكلة تشكيلا خاصب كما حددت عقسوبات تأديبية خاصبة وسن تسم فسان النمسوس المنظمة لهدا كملة تعتبر نمسوسا خاصبة يعتبع معها اعبال نمس المسادة ٢٣ من تسانون نظام العالمين المدنيين سالفة الذي فتختص هيشات التاديب المشكلة بالقسوانين المسار اليهسا الذي يتختص هيشات التاديب المشكلة بالقسات التي يرتكونها الناء اعارتهم أو نديهسم أو نديهسم ،

وانسه في حسالة نقسل شساغل الوظهائف التى ينظهها قانسون خساص الى السكادر العسلم او القطاع العسلم او تعيينهم به او تعيينهم في وظهائف أخسرى ينظهها قانسون خساص آخسر او تعيين العاملين بالسكادر العسام او القطاع العسام في وظهائف ينظهها قانسون خاص غان العسامل المنتسول او المسين تعيينا جديدا تنتهى علاقته الوظيفية في الجهسة المنتسول منهسا وتنقسط بنظك تبعينه لها وتتنقسل تبعينه الى الجهسة الادارية المنقسول اليهسا او المسين فيها ويتسول له فيهسا سركر قانسوني جسيد .

ولما كان التساديب أنها تخص به الجهسة الادارية التسايع لهما؛
المسوظف وقت محاكمت والمقسوبات الثاديبية أنها تصديب العسامله
نى مسركزه الوظيم في الجسديد فلا ينعتمد الإختصاص بتوقيعها الا
للجهسة مساحبة السسلطات عملي هذا المسركز الجمديد وهي التي
تتمدر ليضما الاعتبارات الكثيرة التي تراعي في توقيع الممراء كانية
الى امسلاح العمامل السدى الصميح تابعا واشره في علاقته،
بمرقوسيه واشره المسائع عن ترقيسه علمدها .

لسذلك انتهى رأى الجمعية المهوميسة القسسم الاسستشارى الى. با بسائني :

إ. ... أن مجالس التساديب المنصوص عليهسا في شوانين السلطة القضائية ومجالس الجدولة والنيابة الادارية والجامعات تختص بمحاكسة اعضاء هذه الهيسات عن المخالفات التي يرتكونها.
 إنساء اعارتهم أو نديهم إلى أي جهة أخرى .

(المتوى ٢٣٨ - المي ٢/٧/٧٢١)

قاعستة رقسم (٣٠٠)

: 12-48

صعور قسرار من رأيس الجمهسورية بنقسل اهست المسساءلين والمهساز الركزي المحاسبات الى وظيفسة اخسري وذلسك بعسد احالته الى المعلكمسة التاديبيسة وقبسل صدور القسانون رقم ٣١ لمسسنة ١٩٧٥. بشان تنظيم عالقة الجهاز الركزي للمداسبات بمجلس الشعب ولاثعبة المساملين بالجهساز الركسزي للمحاسسبات سراسنظهار المحكمة ما اذا كان نقسل المحسال مسن الجهساز في النساريخ المسفكور وفي ظسل الظروف والملابسسات التي تسم فيهسا من مقتضساه اسستهرار محاكبته تاديبيسا أم انقضاء الدمسوى التلجيسة بالتطبيس الصكم السادة ٧١ من لائمة الجهاز التي تقفى بالقضاء الدعوى التاديبية بقبول استقالة المسامل أو أحسالته ألى المسأش أو بنقسله ألى وظيفة أخرى وفي خسوء المحكهسة العليسا في شسسان طسلب التفسسير رقسم ٣ أسنة ٧ القضائية الصادر بجلستها المتعقدة في ٥ فيراير سنة ١٩٧٧ بسان النقشل السذي يسرتب انقضساء الدعسوى التلايبيسة طبقسا المسادة ٧١ من لأنصة المالين بالجهاز هو النقال الى وظيفة اخرى خسارج للجهساز تغشد الثقسة والاعتبسار أو تغقسه أسسباب الصلاحية والمراعظة الله الأسباب المسحية طبقا الاهكام السادة ٩٠ من هــده اللائمــة دون ما عــداه من قـرارات النقــل واو كان التحقيــق قسد بسدء مع العسامل المنقسول قبسل انتهساء خدمتسه سالحسكم بانقضاء الدعسوى التاديبيسة بنقسل المسال تاسسيسا على أن قسرار نقسله كان المسادا له عسن عمسله بالجهسان بمسا ينسم عن عسدم الرضيسا عسن بقائه عساءلا بالجهساز سالا هجسة في القسول بان نقسل المسال لسم

يتم وفقا اللاحراءات المتصوص عليها في الماة . ٩ من اللائمة التي تقفى بأن يسكون نقال المسلمان من الجهائ من وظيفة مسراقب فما فوقها - شان المسال - لمسم المسلاحية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عسرض رئيس الجهاز بمد ووافقة محمد التاديب فلك ان نقال المسال تم قبل العمل بهذه الالاعة .

المحم المحم :

ومن حيث أنسه عن الدنسم بعسدم ولايسة مجلس التساديب تأسيسا على أن دسستور جمهسورية مصر العربيسة الصسادر سسنة ١٩٧١ تسد مسلب معتنفي السادة ١٧٢ منسه كسل ولايسة في المعاكمسات التسادسة ' بين في قضي قضياء مجلس الدولة غانه مسرد ذلك أن المادة ١٧٢ من الاسستور تغييد عملي ما جسري به تضياء المحكمة الدستورية العليا تقسرير الولاية العسامة لمجسلس السنولة عسلى المنسازعات الادارية على نصو لم يعد معم اختصاصه متيدا لمسائل مصدة على سبيل المصرر كها كان وقت انشائه ، دون أن تعنى غلل يد المشرع عن استناد الهصل في بعض النازعات الادارية الي جهات تضيائية الخسرى على سسبيل الاستثناء بالقدر وني الصدود التي يقتضسيها المسالح العسام اعمسالا للتفسويض المفسول له بالمسادة ١٦٧ مسن الدسنور في شمأن تحديد الهيئمات القضائية وبيمان اختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها . ولما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القسانون رقسم ٣١ لسسفة ١٩٧٥: بشسان تنظيم عسلاقة الجهساز المركزي للمحاسبيات بهجلس الشبعب قد ناطت بمجلس الشبيعب بنباء على اقتسراح رئيس الجهساز وضع لائحسة بالاحسكام والقسواعد النظبة الشئون العساملين بالجهداز والحمسانات المتسررة لهم بضسمان أستقلالهم وقبواعد التساديب والحسوافز والبدلات التي يجبوز منحهسا الهسم ، وتكون لهسا تسورة القسانون ، وأنه تنفيذا الحكام تلك المادة

اصدر مجلس النسعب بجلسته المتعقدة في ٦ مسن بوليسه سنة المعقدة في ٦ مسن بوليسه سنة ١٩٧٥ لاتحدة ١٦ منها على ان يتسولي مجلس التانيب المشكل وفقا لأحكامها مسلطة مساطة اعضاء الجهاز المسركزي المحاسبات تأديبا ٤ فمسن اسم يسكون. انتساء مجلس التاديب المشار اليه وتحديد اختصاصه قد تم في حدود التفويض المنصوص عليه في المسادة ١٦٧ مسن الدستور ،

ومسن حيث أنسه عسن الدنسم بانتضاء الدعسوى التأديبيسة. المصبب نقسل المحسال فسارج الجهساز تطبيقسا للهسادة ٧١ مسن لاثعسة العساماين بالجهساز المسركزي للمحاسسسبات ، والتي تنص عسلى أن « تنقضي الدموى التاديبية بقيول استقالة المامل أو الحالف المر المساش او بنقسله الى وظيفسة أخسرى ولا تأتسير للدعسوى التأديبيسة عملى الدعموى الجنائبة أو الدنيمة الناشمئة عن نفس الواقعمة ولا بعدوز اعدادة تعيدين العدامل في هدده الحدالات بالجهداز بأي حال بن الأحوال غان المحكمة العليا قد قررت في جلستها المنعقدة ني ه سن قيسراير سينة ١٩٧٧ في شيئن طيلب التفسير رقيم ٣ المسئة ٢ القفسائية بأن النقسل السذى يسرتب انقضاء الدعوى التاديبية. تطبيقها للهسادة ٧١ من لاتحسة ألعساملين بالجهساز المسسار اليهسا هو النقسل الى وظيفة اخسرى خسارج الجهساز لفقد التقسة والاعتبسار او لقت اسبه المسلاحية لآداء الوظيفة لفي الأسباب المسحية طبقسا المحسكام المسادة . ٩ من هسده اللائحسة دون ما عسداه من قرارات النف الأخرى ولو كان التحقيدق قد بدأ مسع المسامل المنقدول تبل انتهاء خدبت» » ،

وقد استند مجلس القاديب الى هذا التسمير على رفض الدغم المشار بالتخصاء الدعموى التاديبة مشار الطعمن تاسميسا على ان هذا التقسير وقد مصدر على حدود ولاية المحكمة العليما يسازم المجلس وان تعمين المحال رئيسا لمجلس ادارة هلة بنك

نساصر، الاجتماعي بمستوجب تسورار رئدس المجمهسورية رقسم ١٩٥٢ لسنة ١٩٧٤ لسم يسكن لمفسد المنتسة ولا الاعتبسار أو المفسند أمسيتاب المسلاخية الاعتبار ألم الاخية المسلاحية المسلاحية

ومن حيث أن تقسسر المحكسة العليسا على ما يستفاد من صياغته قسد أقتصر عنسد تحسديد متسومات النقسل من النجهساز المسوجب لانقضاء الدمسوى التأديبيسة في حسكم المسادة ٧١ مسالفة السفكر ، الفقال الذي يتسم مي ظل العمسل باللائدة المستكورة . وهسمو ما يتجمسلي مي تحسديد التفسير لمنهسوم النقسل المذكسور بأنه النقسل المنصسوص عليسه في المسادة ٩٠ من اللائحسة المسسار اليهسا والتي لم يسكن لهسا ما يتابلها في النظم الوظيفية بالجهاز السمايقة عملي مستور القسانون رقسم ٣١ لسسنة ١٩٧٥ ولاتحسة المساملين بالجهساز آتسفي المنكر ، ولمسا كان ذلك وكان الجمال مدعلي ما بسين من استنتعراض الوقائسيم - قد نقسل مسن الجهساز المسركاري للمحاسسيات يقسرار رئيس الجمهسورية الصسادر عي } من مسارس سسنة ١٩٧٤ وذلك بمند اخالفه الى المحاكمة التاديبيسة وقبل مسدور القانون رقسم ٢١ لسمة 1970 ولائحة الماملين بالجهاز الشار اليها ، متسد تعسين استظهار ما اذا كان نقسل المحسال من الجهساز في التساريخ المسذكور وفي ظمل الظروف واللابسسات التي تهم فيهما من مقتضاه انقضاء الدعسوى التاديبيسة بالتطبيسق لحسكم المسادة ٧١ من اللائحسة المسار اليها أم استهرار محاكمته تأديبيا .

وب حيث ان الاصل أن نظام تأديب العالمين المستحدث يسرى بائسره المساهر على المحاكمات التاديبية التى ادركها هذا، النظام ، ليستوى فى ذلك بن كان تأثيا منهم بالعمل فعلا أم تسرك الخسدمة وعسو ما يستفاد مما نصست عليه المادة الثائشة من مسواد امسدار لاتصة العسابلين بالجهساز المتسار اليهسا سن العمل بمتنفساها من تاريخ الموافقية عليها ، وقد وافق عليها في ١ من يوليه مسنة ١٩٧٥ ، كما يستقاد من دلالة ما نمت عليه المادة ٧٧ من اللائمية المنكورة من أنسه مع عدم الاخسلال باهيكام المادة ١٧ لا يمني انتهاء خدمة العالم من الاستحمرار على الاجسراءات التاديبية خدده أذا كان التحتيق قد يسدا معه قبسل انتهاء مدة خدمته ومقتفى ذلك أن يصرى على شمان المصال النظام التاديبية .

ومن حيث أن المسادة ٩٠ من اللائمة المستكورة تسد استحدثت حكما جديدا لم يسكن له ما يقسله من قبل وتقضى بسأن « أعفساء المجهاز من وظيفة مسراةب فها الموقها غسير قلبلين للعسرل ومع فلك أذا اتفسح أن أحسدهم تقد النقسة والاعتبار اللسنين تتطلبهما الوظيفية أو نقسد اسبباب المسلحية لادائهما لغير الاسبباب المصحية أحيال المي المعاش أو نقسل الى وظيفة أضرى معادلة بقسرار من رئيس الجمهسورية بنساء مسلى ما يعرضه رئيس الجمهسورية بنساء مسلى

ومنساد هدذا النص أن المشرع ارتساى تحقيق المهسلحة العسامة العسامة منسح طائفة من كبسار العساملين بالبهساز ... شسأن المصال ... قسدرا من الحصسانة لم تسكن لهسم من قبسل تفسسمن اسسستقلالهم في اداء اميائهم وتسوفر لهسم حسرية أبداء الراى وهسم في مسامن من أي عسف أو تشريد ، لماضسفي على اعفساء البهساز من وظيفسة مسراتيب فيسا لهوتها حصسانة تعصسهم من العسزل أو ما في حكمه فحظسس التاتهسم الى المعسائل أو تقلهم ... دون طلب منهسم ... الا في حسود التساوعات والإجسراءات التي وضسعها والتي تتبشل في عسفم جواز ذلك الا في حسائي مقد النقسة والاعتبسار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو

قدد اسبب المسلاحية لادائها لفير الأسبب المسحية والا يتم فلك آلا بقسرار من رئيس الجمهورية بنساء على عسرض رئيس الجهاز ويصد موافقة مجسلس التاديب عسلى احسالة احسدهم البي المعاشي أو نقسله الى وظينسة اخسرى معسادلة ، أما بالنسسبة لما دون هذه الطسائفة من العسالمين بالجهساز خسام يشسا المشرع أن ينحهم مشلأ هذه الحسسانة وبالتسالى عان أمسر احالتهسم الى المعساش أو نقلهم بخضسع للقسواعد العسابة في هذا الشسان ،

ومن حيث أن البسادى من اسستعراض المخالفات مسائلة البسان ما المحال وأحيد بسببها الى المحاكمة التاديبية ، أنها تتشل في جسابتها في أن المحال كان دائبا على تجاهل أو أمر رئيس هذا الجهاز والامتساع من تنفيداً تأسيراته وتوجيهاته والاعتساء على اختصاصاته ، وهو ماحدا بالسيد رئيس المهاز نفسه الى احالته الى المحاكمة التاديبية اسساطاته عن هذه الخلف

ويبين من فسخامة عدد هذه الانهامات التي بلغت فهان محتوما وعثرن تهية ونوعتها ان المسراع بين الحيل والمحال كان محتوما وان شيقة الخيلاف بينهما كانت بتسبعة على وجه لا يرجى معه أي تعلون بينهما مها يتسافي ولا شيك مع مصلحة العمل ويؤشر في انتظامه بحسبان ان هذا المسراع كان صراعا في تعبة الجهاز بين الحيال المذي كان يؤسئل منصب وكيل الجهاز وبين رئيس المهاز ، وسن شيان مثل هذا المسراع أن يتسرده مسداه في كلفة المستويات وتنعكس آلياره على حين اداء العهاز وبهذه المثلة تمان استمدار قرار جمهوري بنقيل المحال من الجهاز بعد احالته المالكيسية وفي جو هذا الفيلان المتدم ، شياهد ضدي على أن هذا القيارا المستعدل أن هذا المتلامة على المتاهد من شياهد ضدي على أن هذا القيارا المستعدل أن هذا المتلامة المتاهد من المتاهدة عدالة المتاهدة على من هذا المتاهدة المتاهدة المتاهدة عدد المتاهدة عليه على هذا المتاهدة المتاهدة عدد المتاهدة المتاهدة عدد المتاهدة عدالة المتاهدة عدد المتاهدة المتاهدة عدد المتاهدة المتاهدة المتاهدة المتاهدة المتاهدة عدد المتاهدة الم

الخمالات بالتصماء المحمال عن الجهماز تغليب انظم رئيسمه ولي يسكن تكريمسا للمحسال عسلي ما عبسر عنسبه الدنساع عن الجهاز الركزي البحاسبيات بمسراجة في المستكرة المسحمة منسه إلى هسذه المحكسبة يجامستها، المنعقدة في ٦ مدن يونيسة سسنة ١٩٨١ حسين قسيل «ران الطباعن (الحال) سن العبلين بالحولة سيبواء مي موقعية السنابق بالجهاز او بني موقعه الجسديد ببنك ناصر وأن هسذا المنصب ليس تكريب له فقيد بقسل بهذات درجته ولم يتضمهن ترقية او عسلاوة » ولم يسستشف من الأوراق كهسا لم يزعم أي من المحسال أو، الجهاز أن هذا النقال كان بناء على طلب الحال أو بموافقته ٤ واذ كان نقبال المصال عسلي هذا اللحسين ابعسادا له عسن عميله يالنجهاز بما ينم عن عدم الرضاعن بقائه عماللا بالجهاز ، مسلا يسموغ والأمسر كنذلك التسول عسلي ما ذهب اليسه الجهساز في فقسامه وتابعيه غيسه مجسلس التساديب بأن نقسل المسال اسم يسكن لفقيد الصيلاحية للبقساء في وظيفته في الجهياز ، وبالبنساء عليسه قانه اخدا بالتقييم الدي خلميت اليه المحكمة العليب يكون نقل المدعى من الجهاز نقلا موجيها لانقضاء الدعوى التاديبية مى حسكم المسادة ٧١ من لاتحسة المساملين بالجهساز الشسار اليسه .. ولا حصة في هددًا التسام بأن نقسل المحسال لم يتسم ونقسا للاجسراءأت المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائمة التي تقضى بان يكون نتسل العساملين من الجهساز من وظيفسة مسراتب فمسا غوقهسا سائسان المحمال - لعدم المسالحية بقسرار من رئيس الجهمسورية بنساء عملي عسرض رئيس الجهسار بمسد مواغلة مصلس التساديب ، لا حجسة عي ذلسك لأن نقبل المسال تم قبسل العمسل بهده اللائمسة وبهده النسابة يسكون شسانه في هسذا شسان المساملين بالجهساز دون وظيفة مراقب المنين يتمم نقلهم بن الجهماز لعمدم المسلحية بعمد العمل باللائصة المستكورة اذ يتم نقلهم همددا دون اشمستراط الاجسراءات سالفة الذكر التي نصت عليها المادة . ٩ المنكورة . ومن حيث انسه لما تقسم يسكون القسرار المطمسون نيسه قسد خسالف القسانون ولفطسا في تطبيقه وتأويساته ويتعسين مسن شسيخ التفساء بتبسول المطعن شسكلا وفي موضسومه بالفساء القسرار المطعن عبسه والحسكم بانقضاء الدعسوى التاديبيسة والسزام الجهسة الاداريسة المسسروغات .

(طعن ١٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٨/١١/١١/١١)

الفصــل العاشر مجــالس تــاديب

القمل العاشر _ مجــالس تحاديب

التفرع الأول - الاطار المام للجالس التانيب.

الغرع الثاني _ مجالس تابيب مختلفة

الفسيرع الأول الاطسار المسام لمدسالس التساديب

قاسدة رقسم (٣٠١)

لا منسدوحة من تطبيق القاصدة المسابة التى سسار عليه التشريع فيختص مجسلس التساديب في كسل وزارة بمحاكسة السوظفين المشيدة من المستبدة من المسدالة أو المسابح المسابح المساب والتي تدعو الى توجيد المحاكسة ، لوحدة الجريمية أو ارتباطها بفسيرها ، فأن الوصول إلى ذلك ، لا يسكون الا بتعديل في القسادون رقم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ بنظسام المسطفة ١٩٠١ بنظسام

ملخص الفتوى:

بحث قسم الراى مجتمعاً بجاسسته المتعدة عن ١٠ صن فبراير سنة ١٩٥٢ موضوع توحيد محاكيسة موظسفي وزارتي الماليسة والمسارف العمومية التهمين عن حادثى اختسلاس أمام مجسساس المسادية التسادية الخساص بسوزارة المالية .

تبين لجلس تانيب وزارة الماليبة البذى انعقد الحاكسة بعض موظنى هذه الوزارة البذين انهسوا في حيادثي الاغتسالاس ، ان هناك موظفيين تلبعين لوزارة المسارف العموميية ويعملون بقيام هسياتها تحت اشراى موظفى الحسسابات التابعيين لوزارة الماليب بيوزارة للمسارف فيران البه اذا احييل امرهم الى مجيلس التسانيب بيوزارة المسارف فيران مهيلود التابيب وزارة المساية انه من الاوفق توحيد محاكسة جبيع الميوظفين المتهمين إيها كانت الوزارة التي يتبعونها المسارف مجيلس تاليب وزارة الماليبة باعتبسارها مكان وقيسوع المربحة ، وفليك لأن التهم متداخية وجبيع الموظفين يشستركون الاحريبة ، وفليك لأن التهم متداخية وجبيع الموظفين يشستركون الاحكام المسادرة منسسسةة وعيلم السيفي واحدد ،

وبالرجوع الى النصوس التعلقة بمجالس التاديب ينبون ان الاسر العالى الصداى الصداد من ١٠ من ابريال سنة ١٨٨٣ ينص في الجادة اللتياة مناه عدل :

يتشكل في كمل نظارة أو مصلحة ما هسو آت : أولا مصلس يسمى الادارة والتاديين .

وقسد سمى هذا المجلس مجلس التأديب بمقتضى المسادة الثانيسة من الإسر المسالى الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويؤخف من مجموع احكام التاديب الواردة مي الأوامس العالية

البسادر على ١٠ من أسريل سمنة ١٨٨٧ و ٢٤ من مليو سننة ١٩٨١ و ١٨٥ من مليو سننة ١٩٨١ و ١٤ من مليو بيسة ١٩٩١ و على ما المرسود عقوبتي وعلى الإخص ما يتم الق بحسق برؤساء للمسالح عي توقيح عقوبتي الإنسدار وقطيع للاعهية سدة لا تويد على خميسة عيس يدوما والحسالة التي التساديب بنساء على تقسرير رئيس المسلحة ١٠٠٠ ان الاختصاص على مسائل التاكيب مرتبط بنبعية الموظف لا بالجهة التي وقعت فيها الجريمة و بمعني أن المختص بمحكيسة الموظف لا بالجهة المستخدم هنو بجلس تساديب الوزارة أو المسلحة الذي يتبعها على اعتبار أن هنذا المبائل التريم من غيره على تعرف معنى وقعد المنافقة وقعرور عبله وتعرفاته م

وقد سكت الأوابر المالية الشدار الهها عن وضع حكم الحسالة اختسالا الوزارة التي يتبعها موظف ون متهسون في جريسة واحدة أو جدرائم مرتبطة بعضه ببعض ولذلك غاته لا منسوحة من تطبيق القساعدة المسابة ، التي سسار عليها التشريع في هذا المدد وهد محاكسة كل مسوطف ثبام مجاس تسابيه الوزارة التي يتبعها أبا كانت الاعتسارات التي تدسو الي توحيد المحكسة ،

ولا وجه الذن الإلتجاء الى قدواعد قائدون الاجدرانات الجائية في هدف المسجد لأن هدف المستون قد جمعان المكتبة التي يقدم في دائم قوم المكتبة التي يقدم في دائم قوم المنافقة المستون الاجتماع المنافقة المتنافقة ال

مساير إن التسبب بالاصطراع البداء مجلس التاهيم الوارة المالية ضرورة توحيد الماكسة في مثيل المسالة المروضة اكثر لقاله مسح المسدالة والفسالح العسام و الاانه ازاء سسكوت الأواسر العالمية المسابق ذكرها وكذلك القسانون المحديد رقم ١٠١ لم بيجة (١٩٤٨ في شمان نظام موظفي الدولة غانه لا يسكن الاخذ بهذا المسل لسفلك انتهى راى التمسم الى انه لا يجسوز محاكبة الخسوظ بن التابعين لوزارات محتلفة المام مجلس تساديب احسدى الوزارات ولو كانت الجسرائم مرتبطة بعضها ببعض بل يختص مجلس التسكيب في كمل وزارة بمحاكسة المسوطفين السنين بنعونها

وَان الوصول إلى توحيد المحاكية في مشل هذه العالات لا يكون ألا صن طريق تعديل في المساقون رقام ١٩٠١. السنة ١٩٥١ بنظام الموظفين يكفل اكبال هذا، النص قيله والقسيم بسبيل اعتداد تقدرو لوزير العادل باقتراح هذا التعادي عملا باللاة ٨٨ صن قاتون مجلس الدولة .

(شتوی ۱۱۲ - شی ۲۰/۲/۲۰۱۱)

قاعسدة رقسم (۲۰۲)

البسيدان

أنه وأن كانت الأواصر المالية المتعلقة بمجسالاس التساديب قسد بسيكات عن الاشسارة الى مجسالاس التساديب المختص عن حسالة نقسل المسادة التي وقعت فيها المخالفة الا أضه يسلامظ أنسه على وقعت المخالفة مسسار مجساس تساديب المسلمة التسادة التسادة التسام على هسذا الوقت هسسو المختص بمحاكمة عن التسام عن ولا يؤشر عن اختصاصه نقسال المسوخاف أو المستخدم عن هسذا المسوخاف أو المستخدم بعدد نلك الى مصاحة أو وزارة اخسرى .

ملخص الفتوى:

بحث تسم السراي محتمدا بطسعيه المتعسبين ٢٢ مسكا

ديسببر سسنة 1901 و ١٣ من ينساير سننة ١٩٥١ طسلب السرائ غي أمسكان توحيد المحاكمة التاديبية عين المخالف التي وقعت بادارة مخسازن الحسكومة وقسيم النقيل الميكنيسكي بالاستكنوية أمسلم مجسلس تاديب محساحة المسواني والمنسائر وتبسين أن الموضيوع يتلفصر غي أن تحقيقيا الجسري في ادارة مخسازن المسكومة وقسيم التتسل المسكنيكي بالاسكندرية تكثيف عن تهيم نسبت الى بعض المستخدمين المسنين كانسوا تابعين لمسلحة المواني والمنسائر وقت وقسوع تسلك المخالف ت وقسد نقسل أحدهم الى مصلحة البسريد ونقسل خيسية. تخسرون الى مصلحة النقيل واسستمر البساتون تابعين المسلحة المواني والمنسائر ،

ونار الفسلاف فينا اذ كان كل من هدؤلاء الستذهبين. يحاكم اسام مجلس التسلاب التسابع لسه الآن وسن شم يحسكم نم.
هدف المخالفسات اسلاقه مجسالس هي مجلس تساديب مصلحة السواني.
والنسائر ومجسلس تساديب مصلحة البسريد ومجلس تساديب مصلحة المسابد مجلس تساديب.
النقال أه يجدوز توحيد محاكمة سم جيوما المسلم مجسلس تساديب.
محسلحة المواني والمتسائر .

وبالرجوع الى النمسوم التملقة بمجالس التساديب يتبين. إن الأبسر المسالى في ١٠ من أبسريل سسنة ١٨٨٧ ينص في المسادة الثانية. منسه عسلى أن يتشسكل في كمل نظسارة أو مصالحة ما هسو آت .

اولا _ مجلس يسسمى مجلس الادارة والتاديب ،

وقد سمى هذا المصلس مجلس التأديب بمنتفى المادة الثانية من الإصر العالى الصادر ني ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ م

ويستقاد من مجموع أهسكام التاديب السواردة عي الأوامسور

الماليسة الصيافرة في 1 يبن اسريل سنة ١٨٨٧ و ٢٤ مس مايسو مسنة ١٨٨٨ و ٢٢ مس مارس سنة ١٠٨٨ و ٢٤ مس مارس سنة ١٠٠١ وعين الإنسان المناسبة ١٠٠١ وعيني الأخير، بهما يتبالق بحية. وقوساء المسالح في توقيع عصوبة الانبذار وقطيع الماجيبة مسدة لا تسزيد عن خمسسة عفسريس والاحبالة الى التباديب يلياء على تقيرير رئيس المسئلات أن الاختصباص في مبيال التباديب مرتبط بالمسوطف بهنائي ان المختصباص في مبيال التباديب مرتبط بالمساحة المناسبة المساحة المناسبة المساحة المناسبة المساحة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المساحة المناسبة المناسبة المساحة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة مناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناس

وانه وان كانت تلبك الأوامير العالمية قيد مسكنت عن الاشسارة الميليسة المختص من الاشسارة الميليس المختص من المجلس المختلف أو المسينخدم من الوزارة أو المسلحة التي وقعت فيها المخالفية مسار مجنس فياديب المهلسات التي يحب المحلف أنه متى وقعت المخالفية مسار مجنس فياديب المسلحة التسابع لها الموظف أو المستخدم في هذا الوقت هدا المختص بمحاكمته و لا يؤشر في اختصاصه نقيل المسوطف أو المستخدم بعد ذلك الى مصيلحة أو وزارة الخيرى .

ووقد اصنت الحكية المليا التاديبية بمثمل هذا النظسر من حكمها المسادر في ٢٧ سن يونيسه سنة ١٩٣٥ الد حسكت والمتصاحبة بمحاكمة وقت المختصاصة بمحاكمة وقت الناد المساغلا لوظيفة حين فيها بمرسوم رغسم الله عند المحاكمة كان قد نقال الى وظيفة المسرى عين فيها بقرار وزارى .

لذلك انتهى التسم الى ان المصلس المختص بمحاكمة المسوطفين السسابق ذكرهم همو مجلس تساديب مسلحة المسواني والمناثر .
(فتوى ٢٢ مـ في ١٩٥١/١/٢٤)

قاعسجة زقسم (٢٠٣)

: المِــــدا

التفدوقة بسين القسوار التساديي المسافر من مصلس التاديب.
والقسوار المسافرة التلييسة الرئاسسية مودها الم.
القصسوص القانونيسة التي تنظم التساديب والى ما عنساه المشرع بمجلس التساديب عدم التساورات التاديبية المسادرة مسن المساطة التلديبيسة الرئاسسية أمام الهيئسة الإدارية التي المسدونة والهيئسات الرئيسسية قبل المطمئ شهيئا .

بلخص الحكم :

ان المسراد في التعسرة بسين ما اذا كان القسرار مصل الطمس. بالافساء يعبسر في التسكيف القسانوفي قسرارا صدادرا من مجسلس.
تسكيب اسستنفد ولايتسه باصداره ، فيطمس فيسه راسسا بالالفساء
اسام مجلس السولة بهيئسة قضساء اداري لمسدم المحدوي من التظام
منسه مقسدها ، أم أنه ليس كذلك ويعتبسر قسرارا تلابيسا عسادرا من
مسلطة رئاسسية يجب التظام منسه أولا أمام الهيئسة التي أمسدرته
أو الهيئسات الرئيسسية وانتظام المواعيد المتسررة للبت في هذا
النظام ، وما يصدر من هذه الهيئسات في التظام هدو الذي يجوز
وذلك بالتطبيس للمقسرة أسام مجلس السولة بهيئسة قضساء اداري ،
وذلك بالتطبيس للمقسرة الثانيسة من المسادة ١٩٥٢ من القساون رقسم ٥٥
المسنة ١٩٥٩ في شسان تنظيم مجلس السولة المجمورية العربيسة
المناسسودي القانونية التي تنظيم التسليب ، والي تحسري ما عنام
المشرع مهجلس التساديب .

ويبسين من تقمى النمسوص الخاصمة بذلك ، سسواء في النظسام التأديبي في الاقليم الشمالي او في الاقليم الجنوبي ، أن الفيصل شي هـذا الشـئن هو بحسب طريقة التاديب ، فيـكون القـرار صحادرا من مجلس تساديب اذا اتضد التساديب مسورة المحاكمسة امساء هيئة مشكلة تشكيلا خامسا ونقسا لاومساع واجسراءات معينسة وسمها القانون يتعين التزامها وتقوم اساسا على اعسلان ألموظف متسدما بالتهمة المسئدة اليمه وتمكينمه من الدنساع عسن خفسه فيها على غرار المحاكمات القضائية ، وذلك كله تسل أن يصدر القسرار التساديبي في حقسه ، وبامسداره يسستنفد محساس التاديب ولايت، ويمتنع عليه سحبه أو الرجسوع فيه ، وأن جار الطمين نيب أسام هيئية اخسرى مد تكون درجة استثنائية اعلى او درجـة تعقيب مانـوني بشـكل قضـائي ، اما بطـريق التمييـز او ما يماثله بالطعن امام المحكمة الادارية العليا ، وقد يجمع النظام التاديبي بسين الأمرين . بينمسا القرار التاديبي الاخسر يتميسز بانسه يمسدر راسسا من السططة التأديبيسة الرئاسسية بغسير وجوب اتساع الأوضاع والاجراءات التي تتبرز بهما المحاكمات التاديبية على النحو المصل انفا ، ولهذا لا تستنفد السلطة التي اصدرته ولايتها بامسداره ، يسل تهلك سحبه أو الرجوع فيسه عند التظلم منه . ويسن أجسل تلسك أوجب القسانون رقسم ٥٥ لسسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم مجاس الدولة التظام منه مقدما وانتظار الواعيد المقسررة للبت في هددًا التظلم ، والقسرار الصريسة الددي يصدر هى التظلم أو القسرار الضمني السذى ينتسرض انسه صدر نيسه عالرفض بعدم الاجابة عنمه في المواعيد القررة هو الذي يكون محال الطعسن تضائيا للحكمة التي قام عليها استازام هذا التظلم وهي الرغبـــة في تقليــــل المنــازعات بانهـــائها في مراحلهـــا الاولى بطريق أيسر للنساس ، وذلك بالعدول عن القرار النظام منه ان رأت الادارة أن المتظلم عسلي حسق في تظلمه .

(طعن ٨ لسنة ٢ ق _ جلسة ٢٦/٤/١٢)

قاصدة رقسم (٣٠٤)

دليـــدا :

اختصاص وكيال الوزارة بالاهالة الى مصاس التساديب الختصاص وكيال الوزارة المساعد أيفسا بتفريض من الوزيار ما عسدور هنذا التفويض اليه من وكيال الوزارة ما عسدم جوازه المادة ٨٩ من قانسون نظام موظفى الدولة تبال تماديلها بالشاذة رقام ٧٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص المكم:

ان المسادة ٨٩ من القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ (يغسل المحاكسة التاليبيسة من اختصاص وكيل الوزارة المختص وقسد المحاكسة التاليبيسة من اختصاص وكيل الوزارة المختص وقسد نصت المسادة ١٩٥٣ مكررا هيلى حسق الوزيس في ان يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاصات المضولة لوكيل الوزارة ومن بينها احسالة المساعد بالاختصاصة ويفسوض غيره في مباشرته ، ما دام التسانون عهد به البيه وحده ولم يرخص له في هدذا القسويض ومن شم اذا ثبت ان قسرار الاحسالة الى مجلس التاليب صدر من وكيل الوزارة المداكسة بالمناقد بنساء على تفسويض من وكيل الوزارة المحساعد بنساء على تفسويض من وكيل الوزارة المحسان الوكيل المناقد بها يعيله عليه وكيل الوزارة من اعمال — اذا ثبت المساعد بها يعيله عليه وكيل الوزارة من اعمال — اذا ثبت المساعد بها يعيله عليه وكيل الوزارة من اعمال — اذا ثبت مناقد من المناقد المساعد بهنا يصدر منن غير مختص باصداره ،

(طعن ۱۸۲ لسنة ۳ ق ـ جلسة ۱۲/۱۲/۱۲)

قاعسدة رقسم (٢٠٥)

البــــدا :

نس المعادة ٨٦ من قات ون الموظلين عسلى تشمسكيل مجسلس. التساديب مسن التسين من المسوطلين في درجسة مدير عسام احدهما من شهر المسلحة التنابع لهنا المسوطلة المحسال المحاكمة التلاييسية ومسن تسالم عن ادارة السراى المختصسة بمجسلس المسولة سوجيد ان يسكون احد المعضسوين من غسم المسلحة التسابع لهنا المسوطلة .

لا ضرورة لان يسكون المغضسوين من غسم المسلحة التسابع لهنا المسلحة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٨٦ من القانون رقسم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ بشمان نظام محوظني البدولة على أن ﴿ المحاكمة التانييسة المحوظنين المحدولاها مجاس سؤلف من التحيين من المنوظنين على درجسة مدير عام احدوجها من غير المصلحة التابع لها المحوظف المحال الى المحاكمة التانييسة ومن ناتب من ادارة الحراي المختصسة بمجلس المحدولة » . ويستفاد من هذا النص وجوب أن يسكون احسد المخصوين من غير المصلحة التابع لها المحوظف ، اما أن يكون المضدول والآخر من ذات المصلحة المحالة عهذا ما لم يوجب النص .

(طمن ١٨٧ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١١/١٢/١٧٥١)

قاعسدة رقسم (٢٠٦)

: [2___4]

مصلاس ناديب اسستنافى سرياسسته سانمقسادها امسلالوكيل الوزارة سالوزير أن يمهسد بهسنا الاختصسامي لوكيسل الوزارة المساعد عمسلا بالمسادة ١٩٣ مسكررا مبن قانسون نظسام موظسفي السدولة .

ملخص الفتوي:

نصت المسادة ١٩٥٣ من القسادي رقس ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ بهسان النسادية الاستناهي المستناهي أو كلي أن الوزارة وتكون له الرئاسة ومن النسائي المسام أو من ينيبه من المخابين العالم أو من ينيبه أن المخابين العالمين العالمين ومن مستقساري آدارة الراي المختص بعبلس المدولة أو المستشار المساعد بساك الأدارة أو لا يضوز أن يسرأس المحلم أو أدا أم يسكن بالوزارة النسايع لها المحطف على وكيال واحد نديب أن القالمية أي المحاكمة التاديبة أي المحاكمة التاديبة أي المحاكمة التاديبة أي المحاكمة التاديبة المحتران القالمية المحاكمة التاديبة أي المحاكمة التاديبة المحاكمة التاديبة المحاكمة التاديبة أي المحاكمة التاديبة المحاكمة المحاكمة

(منوى ۸۷ ــ. نى ۱۹/۱/۱/۱۹۱)

(15-3-37)

قاعستة رقسم (٣٠٧)

المسا

ابسناء رئيس مجسلس التسانيب رايسه معسبقا في التعسسوي التاديبيسة يفقسده مسلاحية المعسل فهما .

طخص الحكم:

ان رئيس مجلس التاديب تقدم بمنذرة الى مدير جامعة الاسكندرية انتاء سبر الدعوى التاديبية طلب فيهسا احسالة الطلعين الى المحاكمة التاديبية ويبين من مطالعة المفكرة المشار اليها ان رئيس المجلس تمد الخصص في مذكرته عن الاسبب التي ويي من اجلها طلب احسالة الطباعن الى المحكمة التاديبية ، ويذلك يمكن قد ابدى رئيسه مسببتا في الدعوى التاديبية ، محسا يعقده مسلاحية الفصل فيها ، ويجمل عصله باطلا طبقيا لنمي المسادي ١٩٤١ السنة مرتم ٧٧ لسسنة

(طعن ٥٠ لسنة ١٠ ق- جلسة ١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (٣٠٨)

البــــدا :

الأصل هو المنساع من سبق أن أبسدى رأيسا في شسان الأمسر المحسال بسببه العسامل إلى التساديب من الأشستراك في نظسر الدعوى والحسكم فيهسا سالقسرار السذى يصسدر عسلي خسلاف هسذا الاصسال

مسا بعب جوهرى بنصدر به أن النظائن لا وجمه الاستقاد الى نص الفقرة الأفسرة من ألمادة ألم بن تقدون الساطة القضافة رقم بن بن بن بن بن المحلس المح

يلقض الفكم :

ومن حيث انسه عن النسق الأولى من البلمسن التعملق بوتسوع السب على تشكيل مجد اس التساديب السدى اصدر القسرار الملمسون عليه على ان تقساء هذه المحكسة قسد اسستتر على أن نسبة قسدرا من الفسمانات البسوهرية بجب أن تتسوأهر كصدد أدنى عى كبل محاكسة تلديبيسة وهدفا القسدر تبليسه المسدالة المجسردة وضمين الإنسسان والأصول العالمة عى المحاكسات وأن لم يسرد عليه أسور ويستلهم من المسادىء الأولية المقسرة عنى القسوانين الخاصسة يرالاجسراءات مسواء عى المحاكسات الجنائية أو التاديبيسة قلك أن القسراءات مسواء عى الواقسة من الأسر قضاء عقسابى عى القسون التسوي على المائمي عنى المسادة ١٦٦١ من تناسوم النائب الأدارى حتى أن الشرع عنى المائة التفسائية النف الذارى حتى أن الشرع عنى المائة التفسائية النف الذكر نعت قسرار مجائس التساديب بلغظ السيطة القدسائية السفر المحالس القساديب بلغظ

جبكم تقضى بأن لا توقع العشوبات الا بحسكم من مجسلس التساديب ب ومن بسين الضمانات الجوهرية حيدة الهيئة التي تتولى وحاكسة المسامل ومن مقتضى هسذا الأمسل في المحاكمسات الجنائيسة والتأسيسية أن من يبسدى رأيسه تستقطع عليسه الاشستراك في نظسر الدعشوي والحكم فيهسا وفلسك فمنسهانا لحيدة القساهي أو عضبو مضلس التاديب الذي يجلس من المتهم مجالس الصكم بينه وسين ساطة الاتهام حتى يطبئان الى عدالة شانسيه وتجارده مان الناثم يعتيدة سببق كونهبا عن المتهم موضوع المجاكسة وتسبد رددته هــذا الاصــل المادتان ٢٤٧ ، ٢٤٩ من قانبون الاجــراءات الجنائيــة كما بينت المادة ١٣٦ من تسانون المرانمسات المدنيسة والتجسارية الأحسوال التي يسكون فيهسا القساضي غسير صسالح النظسر الدعسوي ممنسوعاً من سسماعها ، ولو أسم يسرده الصد الخمسوم ومن بين هسدة الاحسوال سبق الامتاء أو الكتابة في الدعسوى أي أسداء الراي فيها ، ورقبت السادة ١٤٧ من ذات القسانون جسراء البطسان عسلي عبال القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة ولا ينال مما سبق ما تقضى به النقرة الأخرة من المادة ٩٨ من قانرون السراطة المتضسائية سسالفة الممنكر التي تقضى باتسه لا يمنسع مسن الجمعلوس مي هيئة مجلس التاديب سبق الاشتراك في طلب الاحسالة الي المساش أو رفيع الدعموى التأديبية ، وتلبك أن هندا النص ورد في محسال مساطة القضاة تأديبيسا المسومن عليها في الفصل التاسم من الباب الثاني من القانون المنكور بينها انتظهت المسواد من ١٦٤ حتى المسادة ١٦٩ منسه تأديب العساملين بالمساكم وقد خالت هده القدواعد من نص مباثل لنص المادة ٩٨ سسالف الدذكر أو من نص يحيسل اليهسا وهسذا النص الأخسير هو نص اسستثنائي نسلا يجوز القياس عليه او التمسك به في غير النطاق السذي ورد مى شسأته ويتعسين الالتجساء الى الأجسال العسام السسابق بيسانه السدى يقضى بامتنساع من سبق ان ابسدى رأيا لمي شسسان الأسر المحسال بسمسببه العسامل الى التساديب من الاشمستراك مي بظسر الدعوى الله عمل فيها . ويسكون التسوار السدى يمسدر عملى خسلاف هسكا

ومن حيث أن الشبابت من مسفكرة كبسير المحضرين سسالف الإشارة أأيها ومن قسرار احسالة المستكور (الطساعن) الى مجسلس التساديم، أن أحكل من السعيد الأسعاد السعامار رئيس محكهة شهال القساهرة الابتدائيسة والسسيد رأيا مسسبقاً نمي الدمسوي التاديبيسة موضسوع النسزاع فقسد اعسد الانحسير مفكسرة فسسسمنها ها اقتناع بسه حسسبما تبسين لسه من تحقيسق الشسكاوي التي قسميت المحضر المستكور من رئيس الشركسة المنفسة عسلى أموالها ومسن السيد وزير النقسل وقد ضيبنها رأيه مى ضروج الطياءن على متقضى الواجب لأنه اثبت غر النواقع وأنصرح عن عقيدته في موضوع الشكوى فيها تضهنه المنكرة من أتسه لا يعقسل أن مسرافا في شركة يسلم المحضر مبلغ مشرة تلاف جنيبه وأربعمسائة تسمعة جنيهسات وسستهائة خبسسة وعشرون مليمسا اختيسمارا مهسة يتطع بأن التنفيد تم جبرا لارضاء ٠٠٠٠٠ كما أن المبيد الاستناذ المستشار رئيس المحكسة المصح هدو الاخر عن رأيه في عبيساجية تسرار احسالة الطمس الى مجلس التساديب في تسموله تعليقها عملى دفهاع المحضير المستكور أن « هددًا الدفياع لا يعسول عليسه » . ومسن شم فالسه في ضموء ما مسلف يسكون كسل مسين السيد الاستناذ المستشار رئيس محكسة شسمال القاهرة ٠٠٠٠٠ والمسيد ٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠ كبير العضرين بالمكسسة غسير صالحين للجلوس في مجلس تأديب المضر المنكور ويكون التسرار المسادر مسن مجاس التساديب المشكل برئاسة السيد الأسستاذ المستشار وعضوية السيد الله و و و و و و و و و المسابع البطائن ويتعلين الصكم بالفسائه ولا سببل التصدى الوضوع الطعن لما ينطوى عليم ذلك من المسائل باجراءات النقاشي وتهويت درجمة من درجماته .

ومن حيث اتسه متى استبان ما سلف عان القرار المطعون عيه يكون قد وقسع بلط الا لمخالفت النظام العالم ويتعين الحسكم بالخمائة - دون ما حاجة الى مخالفت الوجه الطعن الأخسسرى - اعسادة الدعوى التاديبة الى مجلس تلايب المالمين بمحكسة بشمال القساعرة الابتدائية لنظرها من جديد اسلم هيئة اخرى والزمت المجهة الادارية المسروغات .

(طعن ۲۰۹ لسنة ۲۲ ق-جلسة ۲۸/۳/۱۸۸۱)

قاعسدة رقسم (٣٠٩)

: (المستحار)

البلباعن ليس شساهدا .

بلغص العكم :

(طعن ۱۰۹۹ اسنة ۲۸ ق ــ جلسة ٥/٢/٢٨)

قاعشدة رقسم (۲۱۰۰)

الم حدل:

المسلقة ٨٦ مكررا من القسانون رقسم ٢١٠ السنة ١٩٥١ تبسل تعديلها بالقسانون رقسم ٢١٠ المسلقة ١٩٥١ تبسل تعديلها بالقسانون رقسم ٢٠٠ المسلقة ١٩٥٠ تعدين مجلس التسادين المختصبات المختصبات المختصبات المحلمات على المحرارة المحلمات على شالة المحروبات

بلخص الحكم:

ان المسادة ٨٦ و كررا من التسانون رقسم ١٠١ لمسنة ١٩٥١ على الله تعديلها بالقدرار بقسانون رقسم ٧٧ لمسنة ١٩٥٧ كانت تنص على ان السحة ١٩٥٠ كانت تنص على ان واحدة او جدرائم مرتبطة ببعضها اسام مجلس التساديب الخاص واحدة او جدرائم مرتبطة ببعضها المسام مجلس التساديب الخاص تباوزارة التي وتمت غيها الجريسة او الجدرائم المسنورة ولو كانوارة تأمين عند المحاكمة لوزارات الحدي ، غلاة تعيير تميين الوزارة بالوزارة التي يتبعها المحدد الاكبر من المحلسين ، غلاة تعيير تميين الوزارة التي يتبعها المحدد الاكبر من المحلين ، غلاة تمساوى المحدد عدين رئيس مجلس الوزراء مجلس التساديب المحتسى ، ويسكون مجلس التساديب الامستثنائي غي هدذه المصالة هدو المحلس المختص ، ويمناذ بنظر الطعمن غي تسرارات المجلس الشدى شولي الحاكمة » . ويغاد فلك ان المناط غي تعيين مجلس التساديب المختص هدو بمحلس الناساط غي تعيين مجلس التسادي المختص هدو بمحلس الناساط غي تعيين مجلس التسادة هدو بمحلس التسادة هدو المحلس محلس التسادة هدو بمناسات في المحلس المحلس المحلس التسادة هدو المحلس المحلس التسادة هدو المحلس التسادة هدو بمحلس التسادة هدو بمحلس التسادة هدو بمحلس التسادة هدو بمحلس المحلس التسادة هدو بمحلس المحلس التسادة هدو المحلس المحلس التسادة هدو بمحلس المحلس ا

وقسوع الجريمـــة التي يحـــاكم المـــوظف من الجلهـــا ، اي ان المـــجلس التاديبي المختص بمحاكمة الموظف هو المجالس التاديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعهما المموظف عنسد وتسوع الجريمسة ولوكان تابعا عند المحاكمية لوزارة اخرى ، ولا يمسحق هذا القول بطبيعية الحسال الا اذا كانت الوزارة التي يتبعها لمسوظف عنسد وقسوع الجريمسة والوزارة التي يتبعها عند المحاكمية كلتاهيا منغميلة عن الأغيري ولم تحسل احداهما تانسونا محسل الأخسري في القيسلم عسلى المسرفق العسام التي وقعت في شسانه الجريمية التأديبيية ، أما أذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة تدد دات محل الوزارة الأولى في التيسام عملي هذا المرزيق ، فيكون مجملس تاديب الوزارة التي يتبعهما الموظف أخمرا هم المختص ، نتيجمة حسلول تلك الوزارة محل الوزارة الأخسري مي اختصاصاتها مي هذا الشان . وترتيب على ما تقدم غانه ولئن كانت الجريمة النسبوية الى السدعي قد وقعت في وقت كان غيمه موظفها بمجملس مديرية المنوفيمة التمايع لموزارة الداخلية وكان يتسوم هسذا المجسلس عسلى مسرفق التعليسم السذى وقعت مى نسانه الجريهة التأديبية ، الا لنه لما كان نقل المدعى بعبد ذلسك الى وزارة التربيسة والتعليسم انهسا يرجسع الى حسلول تلك الوزارة محسل مجسلس مديرية اللنونيسة مى القيسام عسلى مسرفق التعليام تنفياذا للقانون رقام ١٠٨ لساغة ١٩٥٠ الدي نقال اختصاص مجالس المديريات بشمئون التعليم الى وزارة التربيمة والتعليم ، مان مجملس التساديب الخماص بمسوظفى وزارة التربيسة والتعليم أمسيح بحنكم القسانون هدو المختص بمحاكمة المدعى نتيجاة لحاول وزارة التربية والتعليم محال مجلس مديرية المنوعية التسابع لوزارة الداخليسة عي هسدا الشسان .

(طمن ۸۹۲ اسنة ۳ ق - جاسة ١١/١٢/٨٥٢)

قاعسدة رقسم (٣١١)

: 12 45

استثناف الوزير القرار مجلس التركيب يعتبر مرضوعا بمجرد التقرير به - لا بملك الوزيش العندول عنن الاستثناف بمسد التقسرير بسمه ،

بلخص القنوى:

بنص المسادة ٩٢ مسن القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ الفساس بالموظفين عملى أتمه « لا يجموز الطعمن في التسرار المسادر من تخالس التاديب الابطاريق الاستثناف ويرفاح الأسائناف بتعارير يقسدمه المسوظف كتسابة الى وكينشل الوزارة المفتص في مسدى شسهر مسن تاريسخ ابسلاغه التسرار » وعسلى وكيسل الوزارة ابسلاغ هدا التقسرير الى مجسلس التساديب الاسستئناني في مسدى خمسة عشر يــوما . وللوزيــر أيضــا أن يسهــقاتف قــرار مجــاس التــــاديب من مسدى شسمر من تاريخ مسدوره ، وييسين من مقسارنة هاتسسين الفقسرتين أن القسانون لم يقتض بالنمسبة الى اسستئناف الوزيسر أن يسلم الى مجسلس التساديب الاسستثنائي ، ويسفلك يسكون رمسسع الاسستئناف في هدده الحالة بمجسرد تقرير الوزيسر باسستئناف التسرار ، ومسن ثم تدخيل الدعسوى التأديبية في اختصاص مجلس الساديب بمجسرد تقسرير الوزيسر بالاسستثناف ، واذا كان القسانون قسد خسول الوزير أن يسمنانف تسرار مجملس التماديب ، خان الوزير لا يماك بعدد هدذا ان يعسود فيقسرر بعدم المسير في اجسراءات الاستثناف الله ان القائون لم يهنده الاختصاص ، ولا يصح تخويله دون نص لمجسرد أن القسانون قسد أعطاه الاختصاص بالطعسن أو عسم الطعان بالاسستناف في تسرار مجالس التسانيب .

﴿ مُتُوى ٢٧٤ - في ٢١/١١/١٥)

قاصينة رقيم (٣١٢)

المستعا :

قدرار مصلس التساديب المسادر بالعسزل من الخسدية سما هسو الا حسكم يسرى عليسه ما سرى عسلى الحسكام المسادرة المسادرة مسن المسادم المسادرة المام المحكمة الادارية المليسات سنقسم مساحب الشسان بطسف الى مفسوش السنويلة المساد المحكمة الإدارية المليسا لمعاتبه من رسسوم البلسين في هسذا القسراز واحسالة المسوض هسنا الطسف الي مفسوض السدولة الحكسة المتنساء الإداري بوصسف إن القسراز المطساب السي مفسوض السدي يسسبخ عليسه ، يقطسع مساحب الشسان تعفيسا كان الوصسف السذى يسسبخ عليسه ، يقطسع في هسذه المسالة ، سريان مواعيسد العلمن .

بلخص الحكم :

ان قبرار مصلين التاليب المطمعون فيه المسادر بعنول الطاعن ما هنو الإحكم المسادل بعنول الطاعن ما هنو الإحكم المسؤل الصادرة من المساكم التاديية أن يسكون الطعن فيه مساشرة أمسام المحكمة الادارية العليما ويسكون لزاما عسلى المسوض أن يطعن فيسه اذا ما طلم عساحب الشمان فلك غاذا كان الطاعن قسد تقدم بطلم، مضوض السدولة أمام المحكمة الادارية العليما لمساعاته مسن

رسوم الطعس في هدفا القرار أبسام المحكمة المذكورة فقسد كان عملي المسوض أن يعتبر هدفا الطلب بعث أبه طلب الملاهمين في ذلك القرار وبالتسائي كان أسؤاما عليسه طبقاً للقسائون أن يقوم بالطعس فيسه غان هدو راى غسير فلسك واحسائه الى مفسوض الدولة لمحكمة القضاء الادارى بوصسف أن القرار المطلوب الطعمن فيسه ليس بحسكم يطعمن فيسه راسا أمام المحكمة الادارية العليا ، فان هذا الطلب كيفها كان الوصيف الدذى استبع عليسه قد قطع مريان مواهيد الطعمن .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢٢/١٢/٢٢)

قاعستة رقسم (٣١٣)

الهــــدا:

القضياء الادارى ليس درجية اعياى للمجيالس التاديبية في. مندارج هنذا انتظام ، بيل منو اداة رقبابة فانونية تجبرى في. حسدودها ،

بلخص الحكم :

اذا كان الشابت أن محكمة القضاء الادارى قد قضت بالفاء قصر المجلس الشابعين بلفاء على اسبب لا تعدو أن تسكون استثناء المنظر بالموازنة والتعربيع فيها قتام لمدى مجلس التاديب من دلائل وبيسانات وقسرائن سعواء في الانسان أو الفني غان الحسكم المنكور دوالحسالة هذه ديكون قد جساور حسدا الرقابة القانونية و ولحمل نفسه محل مجلس التساديب فما هو متعروك لفهمه أو وزنه أو تقصيره و وفني من البيان أن القضاء الادارى ليس درجة اعملي للجائس التلايبية في معدارج هدارج هدارج

النظام ، وانها التضاء الإدارى هـ و اداه رقابة تاتونية لا تعتب مسلى قدرارات تبلك الجالس الاني حدود الرقابة التانونية . (طعن ١٩٥٧/ المنة ٢ ق ـ خلسة ١٩٥/٣/١٦)

قاعسدة رقسم (٣١٤)

المساكم التاديبية المتساة بالقانون رقام ١١٧ اسمة ١٩٥٨ ما اختصاصها بنظر اندعاوى التلدييسة التي كانت من اختصاص اختصاص انتسان التسالس انتساب ، واحسالة ما كان لا يسزال منها منظرورا اسمام هذه المتساس بحالتها الى المسلكم التلديبية ساختصاص هذه المساكم كذلك بالنظر في حسالات المسوظيين المسالين الى الهيئسات التي يتسكل منها مجلس القاديب لتقديم تقريرين متتالين عنهسم بعروسة ضيسيف .

ملخص الحكم:

ان القدرار بقداتون رقد ۷۲ لسنة ۱۹۵۷ نص على ان تحسال الدماوى التابيبية المرفوعية عين المفاقيات المالية والادارية التي المدمساوى التابيبية المرفوعية عين المفاقيات المالية والادارية التي حيذا القداتون، ويخطر ذوو الشسان بهدف الامسالة ، قدم مسدر لا تشرار بقداتون، وقد 110 لسنة ١١٥٨ باعدادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمات التلبيبية في الاتليم الممرى ناصحا في المادة ٧٧ مندا عملي أن ٥ جميع الدعداوى التاديبية المنظورة اصام مجلس الساديب والتي اصبحت بمقتضي احسام هذا التسانون من اختصاص المحسان المحسات المحسات التي هي عليها الى الحكمسة

التأديبية المختصة ، ويخطر نوو الشان بترار الاصالة ، ويظل، محاس التأديب العمالي مختصما بالغصما في القفيمايا التي استؤنفت امسامه تبسل العمسل بهسذا القسانون ٢ ، ويسذلك حسلت، المساكم التاديبية بتشكيلها الجديد الذي نصت عليه السادة ١٨ من القدرار بقانون أتف النكر مصل مصالس التائيي فيسا كانت تتولاه هذه الجالس من اختصاصات ، وذلك للفكهة التي ارتاها. الشرع من تعديل هدذا التشكيل ، وهي تقددي تعدد تلك المسالس وبطء اجسراءات المحاكمية وغليسة العنمسر الاداري في تكوينهسا ، وانتقصلت اليها تبعها لبذلك وبهدذا ألتشكيل الصحيد الولاية التي كاتت مقسررة بالمسادة ٣٢ من القسانون رقسم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ أني شأن. الموظفين ضمعيفي الكفعاية للهيئمة الشمكل منهما مجملس التأديب ك و هــو المحــلس السذي عسدل تشــكيله ، ولم يعــد تشــكيله التــديم قائمت ، والقبول بالتحميار كاول الحياكم التاديبينة مصل مجاسر التساديب في دائسرة الولاية التاديبيسة دون مسواها يفضي أما إلى الابقساء عملي التشكيل المسابق لجماس التاديب المذي انهمي ، وهمو ما يتعسارنس مسع التعسديل الجسديد ، واما الى ايجساد ثغسرة عي التشريدع فيها يتعطق بكيفية تكوين الهيئة التي يشكل منهط محاس التاديب بعد أذ تبدل كياته فيما لو أنسكر هاول المحكمة التأديبيسة محسله في خصسوص ضحاف الكفساية مسن الموظفين ، وهو ما بمعلسل اعبسال حسكم المسادة المسفكورة ،

(ملعن ١٧١ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/١١/١١٥)

قاعسدة رقسم (٣١٥)

: المسلما

قسرارات مجسفس التسليب يطعمنا فيهسسا أمسام المحساكم التلاييسية وابس المسام المحكمسة الافارية المقيساً •

ملخص الحكم:

تعتبسر قسرارات مجسالس التساديب تسرارات تاديبيسة صسادر من حهات العمل 6 كمسا تعتسر قسوارات محساس التانيب قسرارات ادارية مسادرة من لجسان ادارية ذات اختصساص تفسيسائي ، انسه ليتسرنب على فلسك جسواز الطعس نيها أسلم محكسة القضساء الإداري طبقها لأحكام البند ثانيها من المهادة ١٠ والمهادة ١٣ مسن قانسون مجسلس ألسدولة رقسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ الا أنسه لمسا كانت حُدِه القسرارات مسادرة من سططة تاديبية غاله يتسرعب عسلى ذلك اختصاص المحاكم التاديبية بنظر الطعن في هذه الترارات . ولا يجوز للعاملين الفين صدرت ضدهم هده القرارات الطعن غيها أمام المحكمة الادارية العليا واسلمن فلك من احكام الفقرة الاخسرة من المادة ١٥ والبنسدين تاسمها وثالث عشر من المادة - ا من قائسون مجلس السنولة المسار اليه ، فاذا حدث ان طعين عى قسرار من قسرارات مجسلس التساديب المسام المحكمسة الادارية المليا وجب على هذه الحكسة أن تدكم بعدم الاختصاص بنظر الطعن واهالت الى المحكمة التاديبية المختمسة على ما تقرره المادة ١١٠ مان تاتبون المرافعات .

ولا يضير من الطبيعة الادارية للقسرارنات المسادرة من مجالس التاديب ، ولا يجعلها احتكاما تصائل تلك التي تصدر من الحساكم أو الجهات القضائية الأضرى ما نص عليسه تأسون المساطة القضائية رقسم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ هـ ن أن توقيع المقاوبات التأديبية يحون بحكم من مجالس التاديب ، ذلك أن الاستناد الى كلهة «حكم» يعتبر الستناد الى حجة المظية داحضة والعبرة بي التصدير بالمسائي دون الاتفاظ والمبائي فهجالس التاديب شائها يصان كليز من اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي قسد بيراسها أو يشدرك في عضدويتها عضدو أو اكتسر من الجهاب الراسة على المناسبة فيهي لجان ادارية لان تشكلها ليس تضائيسا عرفا وانها

يشمسترك فيسمه عنصر من عنساصر الادارة المساملة وهى ذات اختصساص تنفساتي لأن عملهسا من طبيخسة النشيساط القضساتي .

(طعن ٢٤٩ استة ٢٣ في سر جاتبة ٢٧/٢١/٢٨٧)

سبق أن رأينا أن هذا الدى أنتهت المحكمة الادارية العليا في حكمها قد دحضه الحكم الصادر في الطلب رقم أ لتنة 1 ق المسلم الدائرة التي نعوم القسانون رقسم ١٣٦ لمسنة ١٩٦٨ عسلى تشسكيلها لرفسع ما قسد يئسور من تنسلتض في أحسكام دوائسر الأحكمة الادارية الطبيا ، وقسد تضت الدائسرة المحكورة بجلمسة في قد رارات مجلس التكبيب الذي لا تخضسع للتمسديق من جهسات أدارية ، مبددة ما كان قسد السارة الحكمة الادارية ، مبددة ما كان قسد السارة الحكمة المليا بالطمسون المسان المنها في شهسان الحكمة الأدارية ، المسان عليه في شهسان المكلمة الأدارية العلما بالطمسون المسار ألها

الفسرع التسائى مجالس تساديب مختلفة

قاعسدة رقسم (٣١٦)

المستبداة

الحساكم القادييسة المنشسة بالقسائون رقسم 110 لسسنة 190٨ - عسدم اختصاصها بتساديب مسوطةى الحساكم من كتيسة ومحضرين سسواء كانت المخلفسة ادارية أو ماليسة حسائحتهم المخلصسة من تتبييم ينعقسد الفسلطة القادييسة المنصسوص عليها في قاتسونهم المخاص حسائلة المنسسان السسلطة المخلساتية والقسائون رقسم ٥٦ السسنة ١٩٥٩ الفسلمس بتنظيم المخلساتية والقسائون رقسم ١٤٧ السسنة ١٩٥٩ الفسلمس بتنظيم المخلسات المخلسات المنسسة والقسائون رقسم ١٤٧ السائة ١٩٥٩ الفسلمس بتنظيم المخلسات المخلسا

ملخص الحكم :

ان المسادة ٢٦ من القسانون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسسادة تنظيم النبابة الادارية والمحاكمات التاديبية بالاعلبم المعرى تتغفى بالا تسرى أحسكام هسذا القسانون على المسوظفين السدين ينظسم التحتسق معهم وتاديبهم قسوائين خاصة . واعسالا لهسدًا النص غان هسؤلاء المسوظفين لا تجسرى عليهم قسواعد التساديب التي تضسفها البساب الساك من القسانون رقسم ١١٧ السنة ١٩٥٨ وبالقسالي غي.

المسادة ١٨ مسن القسقون سسالف الذكر ، يستوى في نلسك ان تسكون المخالفة موضوع المحاكمية ماليسة أؤ ادارية - وقسد تضمن الشاتون رقسم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، في الفضال النسالث مسن البساب النسائي منسه . قسواعد خلصة لتساديب موظفي المحسكم ، فنصت المسادة ٧٧ عسلى انخساذ الاجسراءات التاديبيسة ضد من يضل مسن موظمفي المصلكم بواجبسات وظيفت أو يأتي بمسا مسن شمانه يقسلل مسن الثقمة الواجب تسواهرها في الاعمسال القضائية ، وتضيمنت السادة ٧٩ وما يليها تشسكيل مجسلس التساديب ونظمام المحاكمية والتظلم مين احبكام مجلس التباديب اسلم مجسلس مخصوص ، وقد حرص القانون رقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشان المسطة القضائية عملي أن يستهل المادة الأولى منه بالامسر بعدم المساس باحسكام المواد من ٤٨ الى ٨٧ الخاصة بموظفي المحاكم الواردة في القسانون رقسم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ السسالف السفكر ومسن بين هـذه المـواد المـادة ٧٩ التي تنص عـلى أن « يشـكل مجـلس التاديب في محكمة النقض وفي كمل محكمة من محملكم الاستثناف سن مستشار تنتخب الجمعيسة العموميسة ومن المسامي المسام وكيم كناب المحكمة ، وفي المصاكم الابتدائية من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقرم مقامهما وكبير الكتاب ، وفي حالة غياب حبر الكتساب أو كبر المعضرين أو رئيس التهام الجنسائي يندب وزير العسدل مسن يحسل محسله في مجلس التساديب ممسن يسكونون في درجنسه عسلى الأنسل » . وهذا النص من الاطلق والمسوم بحيث بتعسبن القسول بأن المشرع المسا اراد لحكمسة توخساها أن يجعسل موذل في المحاكم بمناي من اختصاص المحاكم التاديبية سواء كانت المخالفة ادارية أو مالية وهو يجرى بذلك على سنن سليم يتسق ونص المسادة ٢٦ من القسانون رقسم ١١٧ السنة ١٩٥٨ ، ومسن غسير المستساغ القبول بأنسه قصد ابقناء الاختصاص في المخالفسات الادارية للسسلطات التلايبية للهيئسات التي تنظيم النحيقيق مجهنا قسوانين خاصسة دون الخالفسات المليسة سوون شيم تسيكون المحكسة التاديبيسة غير مختصسة بنظير القضيايا التلايبيسة التي تقلم ضحد كنية المحساكم والنيسسانات والمحضرين ، أذ أن الاختصباص بالنسسية المحسلة ال

ومن جهبة أخرى تنص المادة ٢٦ من القسانون رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ عبلى اتبه « لا تسرى احسكام هيذا القسانون عبلى الموظفين المختبق معهم وتاديبهم قرانين خاصية » وقد يتجه الظين الى أن شرط الاستثناء أن ينظم القانون الخاص المتتبق عالم التحتبق عالم القانون الخاص عبلى التحتبق فالتاديب دون التحقيق كان لا مصل لاعمال الاستثناء من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولكن يسين بها لا يترك مجالا لاي شك أن المحكمة التقريعية من هذا الاستثناء هي أن القانون أخاص انها بنظم المحاكمة التقديمية من هذا الاستثناء هي أن القانون وأن كان لا يصدو أن يكن تمهيدا المحاكمة والستجاعا اللالمة وسماعا لمدناع الموظف المهم فهدو وسيلة نصو غاية ولا يكن منها عند استظهار غدض الشماع على هسانة الخصوص عمد المحاليات عند استظهار غدض الشماع على هسانها عند المحسوص عمد المحالية المحسوص عمد المحالية عند المحسوص عادي المحالية عند المحسوص عادي المحالية المحسوص عادي المحالية عند المحسوس عادي المحالية عند المحسوص عادي المحالية عند المحسوس عالم عند المحسوس عادي المحسوس عادي المحالية عند المحسوس عادي المحالية عند المحسوس عادي المحسوس عدي المحسوس

عمالا يخل بالحكمة التشريعية التي تسام عليها هذا التنظيم الضامن الذي تفسا المحاكمة التاديبية على وجه معين ، والا لاسكن محاكمة الموظفين البنين يهدت القانون الغساص الي تنظيم محاكمتهم على وضبع خاص طبقا التانون النيابة الإدارية رقب ١١٧ لسنة ١٩٥٨ مَى الوقت الدني ينظم القبانون الخساص مماكمتهم بنصوص صريصة ، ونسلك لجسرد أن هسذا التانون الخاص لم يتفسمن اهكاما خاصة بالتحقيق _ وغير خاف ما ينطوى عليمه ملم هذا النظر من اخلال بالحكمة التي قام عليها مثل هذا القافون الضاص النظرم للمحاكرات المنكورة ، كما أنه غنى عين البيان أن هبئة الماكية المامية تبلك سلطة التحقيسق فيهسا أحيسل اليهسا مسن امسور تتسولي المحاكمة غيها ، فالتحتبق - والحالة هبذه - أمر لا يمكن أن يتصور ، ني مفهسوم المادة ٢٦ المسار اليهسا ان يسكون متمسسودا لسذاته كسبب يمندم اعمدال الغدرض بن ماندون الماكهة الخاصمة ، تلك المحاكية التي قاليت على حكية معينة استثنت هؤلاء بين سريان القيانون رقيم ١١٧ لسينة ١٩٥٨ عليهم ، وكيل أولئك تامليع في الدلالة عملي أن ما ورد في المادة ٢٦ من الجميع بدين التحقيق والتاديب انما ورد على حكم الفالب عادة ، لا كشرط متمسود لسذاته عنسد اعمسال هسذا النص

(طعن ١١٦ لسنة ٦ ق ـ جنسة ٢١/٥/١١٦)

قاعسدة رقسم (٣١٧)

البــــدا :

سريسان المسادة ٨٥ مسن قاتسون نظسام مسوطفى السدولة المصدلة بالقسادون رقسم ٦٧٠ لسسنة ١٩٥٥ عسلى موظسفى ومسستخدمي المماكم والنيسسساليات ٠

والمُص الفَتوى:

أنُ المشرع ـ عند وضع القاتون رائع ١٤٧ لسينة ١٤٩ الضَّاص بنظام القصَّاء دلم يستر بضاده أن يميسن موظفي المساكم والنيسابات ومستخدميها عي علاقتهم بالسدولة بتنظيم واحسكام خامسة مفسايرة للنظم والأحكام المسامة الممسول بهسا بالنسبة الرر موظفي السدولة كانسة ، ذلك أنسه نقل بعض الاحكام الهسامة التر تضمنتها نظم التوظف التي كان معمولا بهما عند وضمه ، والتي لم ير حرجا في ترديدها لأهبيتها ، مراهيا في ذلك المسرين : أولهما تيام التناسيق بين هذه الاصبول وبين احسكام فانسون القوظف الجديد الذي كان معروضا عملي السلطة التشريعية وقتنَّــذ ، ثانيهما تعــديل هــذه الأحــكام تعــديلا يســـيرا لا يخــل بهذا التناسيق حتى تتفيق وطبيعية العمل وسيعة نطياته بوزارة العدل م وغيب عدا هدده الأصدول العامة التي راي لاهبيتها ان يرددها مى بعض نصوصه ، اجترا بالاحسالة الى التسواعد المسامة مر شبيتون التسوظف ، يسدل عسلى ذلك ما تسم عنسد نظير مشروع القسانون امام اللجنسة التشريعيسة بهجلس النسواب من حسف كشمير من النصوص المنظمسة لشسئون وتعيين وترقيسة ونقسل وتاديب موظفي ومستخدمي المصاكم والنيابات والاستعاضة عنها بنص عام هو نص المسادة ٩٦ الدي يقضى بالرجوع الى القواعد العامة المسار البها فيها صداما نص عليمه في هذا القانون موسن الأحكام التي نقلها الشروع من نظم التسوظف العسامة الى القسانون رقسم ١٤٧ لعسنة ١٩٤٩ الحسكم الوارد بالمسادة ٧٨ ، وهسو يتضمن القساعدة الأسساسية في شسأن تساديب المسوطفين عسامة معسدلة عسلي نصو لا يفسل بأصلها ، وذلك بتخسويل رؤسساء المساكم الى الكساب والمحضرين والمترجمين ، والنسائب العسام ورؤسساء النيسابات بالنسسبة الى كتاب النيابات ، سططة رؤساء المسالح في تاديب الوظفين التابعدين لهم ، عسلى أن يسكون ذلت عنى الصدود وطبقها الاهمكام المبينة في المسادة م من القساتون رقسم ، ٢١ لمسلة ١٩٥١، بقسان بقطام موظفى السدولة ، التي تتفسين الأمسل العمام عني تساديب الموطنين بمعمولة رؤسساء المسالح أو وكسلاء الوزارات ، همدة الإمسل السدى يجب الرجسوع المبيه ، فيما لم يسرد فيسه تص صريع يتسانون نظسام التضماء ، في كافسة شسئون تاديب موظفى ومستخدى المساتم والنيسابات .

وهدذا النظر يصدق عملي أهكام المسادة مهن القساتون وتم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بكافة تعديلاتها التي أنخطت عليهما يقسموانين الاحقة لهذا القانون ، ومن هذه التعميلات ما تضمنه القانون رقسم ١٢٠ لسينة ١٩٥٥ من اضيافة غتيرة جيديدة اليهيا ، تقفي بتخويل الوزراء كانسة سلطة تاديبيسة الم تكن لهم ، تغفل لهم اشر الها جديها منتجسا عسلى شسئون تأثيب موظفيهسم ، وعسلى قرارات الهيئات التاديبية التابعة لهم ، فيتداركون على وجه السرعة ما تسد يقسم فيهسا من خطساً او انحسراف أو سسوء تقسدير ، فيقسرون بذلك العبدالة في نصبابها ، مما يكفي الوظفون مؤونة الالتجاء الى جهات القضاء الادارى متظلهان مها مسدر فسدهم من قرارات تأديبية ، ولما كانت نصوص القانون رقم ١٤٧ لسينة ١٩٤٩ الخياص بنظهم القفياء قيد ذيلت مين مثيل هيذا التنظيم لسلطة الوزيسر التأديبيسة ، فيتعسين الرجسوع في هــذا المسدد الى الفقسرة الأخرة مسن المسادة ٨٥ من القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشسان نظمام مسوظفي المدولة ، يؤيد هدا النظسر أن تلك الفترة مسد جساعت بتعسديل جسوهري خطسير في اسسس وقسواعد التساديب العامة التي كانت تقص السلطة التأديبية على وكيل الوزارة ورئيس المسلمة . فلم يكن للوزير اختصاص في هذا الثسان ، فأصبح بهدذا التمسديل ذا اختمساص بارز مي أبسور التساديب ، ونلك تحقيقا لاشسراف الوزراء عسلي هدذه الامسور اشرافا يقتضسيه حسن سسير

اللمسل في الأداة المكومية > مسايسدل على أن المشرع انسايعني مسوطان هبذا التصديل على كانسة مسوطاني السنولة وبالنسسبة الي كانسة أن كانسة المسادة من السلام في كانسة الوزراء دون تفسرقة > تحقيقا لما يمستهدنه مسن المسادة في هدذا المسدد > لدخلك فإن المسادة مم من التسادون رقسم ١٦٠ لمسنة المسادة بشرى بسكانة تعديلاتها على موظام في ومستخدى المساكم والنيسانة ...

(نتری ۳۰۰ _ نی ۲۱/۰/۲۱)

قامسدة رقسم (٣١٨)

: المسلما

صدور قدرار من رئيس محكمة شدمال القداهرة الابتدائية بالمطالة العدد العدائين بالمصاكم الى مجداس القداديية حدور القدار مدن مجلس القداديية المشكل برئاسية بمعدل القدرار معيا بعيب جدوهرى حالاصدل العدام ففي بالمقداع من سسبق أن ابدى رأيا في شدان الأصر المصال بسببه العدامل الى القداديية من الاشتراك في نظر المصال بسببه العدامل الى القداديية من الاشتراك في نظر المصاوي والحديم فيها حد لا يجدوز القياس عدلى ما ورد بالمدادة ٩٨ من فقدون السلطة القفسائية المسدادر بالمداون رقدم ٢٦ لسمنة ١٩٧٧ والتي تقفي بانه لا يعند عصن المحالة الى المعاش أو رفع الدعدوى التادييية حدد النص الاضي نص استثنائي لا يجدوز القياس عليمه أو التمسك به في عديد النص المدادي الدخاج نص المدادي المدادين بالمداكم خدي القادين المدالين بالمداكم حدن القدادي المدالة الى المدالة المداكم في شديد النص عليم المدادي المدالين بالمداكم حدن القداون سدالف المداكم بنص المدالية المدالي

وقت ختات هذه التصوص من نص مسائل لنص المنادة ٩٨ سالفة الكثير أو من نص يحيسل الهجيا ،

بلخص الحكم:

ومسنّ هيث أن الثسابت من سياق الوقسائغ عسلي نصو ما ساف : بيسانه أنه بعد أن تسولت المراتسة المسامة (المتقسمين) الإداري بوزارة العدل تجتبئ الثسكوي المسدية ضد الطباعن احسات الأوراق الى السيد السيشار مدير عسلم المصلكم الدي احالهسا بسدوره الى السبيد السبتشار رئيس معكسة شبمال التباهرة للنظي · وهي ٤ مسن يوليسه سبسلة ١٩٧٦ شسام السسند السيستشيل . أ. . : و . .. بصفته رئيس محكسة شحمال القحاهرة بالتأشيعي عبلي مستكرة التحقيق باهالة الطاعن الى المحكة التأديبية وامدر قيراره باحالته الى تلك المحكسة وفي ١٧ من يوليه سنة ١٩٧٦ انعقب مجسلس تاديب المساملين بمحكمة شسمال القساهرة برئاسسة السسيد السيتشار لخاكية الطاعن وأمسدر عن ٢٦ مسن يوليه سنة ١٩٧٦ التسرار المطعنون نيسه ومسن حيث أن تضاء هذه المحكية تد استقر على أن ثبة تبدرا من الفسيمانات ا الجسوهرية يجب ان بتنوافر كصد ادنى في كل محاكمة تأدييسة ، وهذا القدر تمليه المدالة المدردة وضمير الايماف والأصبول المسامة في المحاكمسات وأن لم يسرد عليسه نسفي ، ويستظهم مسن المسادىء الأولية المقسورة في المقسوانين الخاصة بالإحسراءات منسواء في الحاكمات الجنائية أو التأديبية ، ذلك أن القرار التساديبي . هـو في الواتسع من الأسر تضاء عتابي في خصـــومي الترتيب · الادارى ، حتى أن المشرع في المسادة ١٦٦ من قائسون السسلطة القضسائية المسادر بالقسانون رقسم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ تحت السرار مجسلس

الشاديب بلفسظ حسكم تقضى بأن لا توهسع المتسوبات الا بحسكم مسن مجاس التاديب وسن بين المسماقات الجوهرية حيدة الهيئة التي تتسولي بحاكمة المسابل ، وقد اقتضى هسدذا في المحاكمسات الجنائية والتاديبية أن من يبدى رأيه يمتنج عليه الاشتراك عي نظر الدعموى والحكم نيهما ، ونلك ضمانا لحيدة القماضي أو عفسو مجلس التاديب الذي يجلس سن التهم مجلس المسكم بينسه ويسين سلطة الاتهام حتى يطهان الى عسدالة عاضيمه وتجسرده مبن التاثر بعتيسدة سبق أن كونها عن المتهسم موضيوع المحاكمية ، وقد وردت هذا الاصمال المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٨ مس القانون الاجسراءات الجنائية ، كمسا بينت المسادة ١٤٦ من قانسون الرافعسات المدنية والتجارية الأهوال التي يسكون فيهما القاضي غير صبالع لنظسر الدعسوى ممنسوعا من سسماعها ولو لسم يسرده احسد الخصسوم ، ومسن بسين هدده الأحبوال سبق الافتساء أو الكتسامة في الدعسه ي اى ابسداء السراى فيهسا ، ورتبت السادة ١٤٧ من ذات القسانون حسزاء البطالان على عمل القاضي أو قضائه في الأحوال المتفرقة . ولا ينسال مهسا سسبق ما تقضى به الفقسرة الأخسيرة من المسادة ١٨ مسن قانسون المسلطة القضايئة سسالف السفكر التي تقضى بأنه لا يمنسع من الجلوس في هيئسة مجلس التاديب سبق الاستراك في طلب الاحسالة الى المساش او رفيع الدعوى التاديبية ، ذلك أن هيدا النص دور في مجال مساندة القضاء تاديبيا المنصوص عليها غى الغصل التاسيع من البساب الثاني من القسانون المستكور ، بينها انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منسه عسلى تلديب المساملين بالمساكم ، وقد خات هذه القواعد من نص مسائل لنص السادة ٩٩ سالف السنكر أو من نص يحيسل اليهما ، وهدذا النص الأخسير هـو نص استثنائي نسلا بجـوز القيساس عليـه او التهسك به في غسير النطساق السذى في شسانه ، ويتسمين الالتجساء الى الامسل العام السابق بيانه والذي يقضى بالمتناع من سبق أن أبدى رأيسا مى عسان الاحر الحسال بسببه العسابل الى التاديب من الانستراك في نظر الدمسوى والحكم فيها - ويسكون القرار الذي يمسدر على خلاف هذا الامسل معيبا بعيب جوهرى وسن حيث أن المسيد المستشار • • • • • • • • • • • • • • وهمين محكمة أسمال القساهرة الإبتدائية هدو الدذي قسرر احسالة الطاعن الى المحاكمة التاديبية الإبتدائية هدو الدذي قسرر احسالة الطاعن الى المحاكمة التاديبية بن مخالفهات به منسبة الى مجاسن التعليب متضمة ما نسبه اليه بن مخالفهات به مسابة الي الطبقات به مسابقا الى المحاكمة المسابقا الى المحاكمة المسابقا الى المحاكمة المسابقا الى المحاكمة على موضوع المحاكمة المسابقا الله المحاكم المسابقا اللها يسكون غصر مسالح تأسونا المحاكم المسابقات ويحملس التداديب المسكل الطباعن ويحكون القرار المسادر عن مجالس التداديب المسكل الماستة والاسر كذلك قد شسابه البطالان ويتعسين الحسكم بالمنائه ، ولا سسبيل المتصدى الوضوع الطمن الما ينطبوي عليمة المسائل باجراء المقسائي وتضويت درجة من درجاته من در

ومن حيث انه متى استبان ما سناك غان الترار الملعنون فيه يكون قد وقدع باطلا ومخالف النظام العسام ، وتمن لنذك المسكم بالفئة دون حاجبة الى مناتشة أوجبه الطمن الأفررى واعدادة الدمنوى التلاييبية الى مجلس تلايب المالمين بحكسة شمال التساهرة الابتدائية من جمديد أمام هيئة أخرى والزمت الجهة الادارية بالمستوفات .

(طمن ٢٨) لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١١/١١٨١)

قاعسدة رقسم (٣١٩)

: 13_____1

يظل المجلس المضدوص بوزارة العدل مختصبا بالقعسل في التظلمات المسرفوعة من قدرارات مجسلاس تسلاب المسلمانية المسلمانية المسلمانية المسلمانية المسلمانية القمالية ،

ملخص الحكم :

أعاد تانون السلطة التفسائية الفضائير بالقسانون رقسم 197 لسنة 197 والدى عصل بسه من تاريسخ نشره في ٥ مس المتحدد المتحدد 197 بنظيم الحسكام تساديب العالمين بالمحاكم على نحو جعل بعقد بمتضاه تأديبها والمهم بحسالس تسلديب على درجة واحدة ، المسام بحساس تسلديب على درجة واحدة ، المسام بحساس تسلديب على درجة بسلام المجالس المحسوص المتعتد بوزارة العسل للمصل في النظلمات التي كانت المنطق ومحمدة المنصوص المتعتد بوزارة العسل للمصل في النظلمات التي كانت التي كانت التي كانت التي كانت المحمد المنطق ومحمد المنطق ومحمدة المنطق المنطق ومحمدة المنطق المنطق ومحمدة المنطق المنطق ومحمدة المنطق ال

اختمى الجهسة إلى كانت مختمسة بها في ظل القسانون السابق. رقام ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشان المسلطة التضائية :

(طعن ١١ اسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٨١ ١

قامسدة رقسم (١٣٢٠)

المسلما :

المخالفات المالية التي يقترفها موقفون ممن تنظيم قواعد. توظيفهام قدوانين خاصة د ينعقد الاختصاص بنظرها لمجالس التسادي التي تتساها القدون رقام ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - متال. بالنسبة لوظافي المحاكم والتيابات .

ملخص الفتوى:

صدر القدانون رقدم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ في ٣٠ من مدارس سنة ١٩٥٧ مددلا لبعض أحسان المسان المسان

ميلاً ١ ٢٨/ ١ ٢٨ مسكورا اولا وثانيسا ، ٨٩ مسكور اولا وتانيسا) . وكان مسن بسين الاحسكام التي ادخلها المسسوع عسلى القسانون رقسم «٢١١ ملسنة ١٩٥١ ما نصت عليسه المسادة ١٠٢ مسكورا مسن أنه « بالنسسية المخالفات الماليسة تبسيري أحسكام هذا القسانون على جيسع موظفى المسدولة عسدا الوزراء ونوابهسم ، .

ولئسن كسان المتسرع قبد أورد هدذا الحسكم الاخسسير عسلى المساقة فقد استبقى فى الوقت نساته نص المسادة ١٣١ من ذلبك القسانون ، التى ترسى فى فقرتها الرابعية تاعدة امسلية ، مسؤداها عسدم سريسان احسكام ذلبك القسانون (أى تأسون مسوطفى السدولة . يرمقيه) عسلى جلوائف الموظفسين السفين تنظيم قواعد توظيفهام قوانين خامسة فيهما نصبت عليسه هسذه القسوانين ،

ولما كان تأسون نظمام التضاء رقس ١٤/٩ لسنة ١٩٢٩ هـو الدنى ينظم تسواعد تسوظيمه وتماديب موظمى المحاكم والنيابات عان امسال نص انفقرة الرابعة من المادة ١٣٢ مسن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ يتفى الى عسدم سريسان هسذا القسمانون عملى هسؤلاء الموظفين الا فيهما لا نقص عليمه تواننهم الخاصسمة مسن الحسكام ،

ووسدار البحث هدو ما اذا كان الوضع يتفسير بميسا يتصلق بالمخالفات الماليسة بعددان المهجت في القسانون رقسم ٢١٠ لسسسنة 1901 و وبعد ان نمست المسادة ١٠٠ وسكررا عسلى سريسان احسكام ذلك القسانون غيسا يتعلق بالمخالفات الماليسة عدلى جوسع موظفى السدولة عددا الوزراء ونوابهسم ، لم ان الأصسل المقسرر في المسادة ١٣١ من ذلك القسانون ، والسذى لم يمسسه المقسرع بتعديل يظلل فافسذ المفسول رغسم وجدود النمى السوارد في المسادة ١٠٠ وسكررا ، بحيث يصد مسن الاطسلاق المذي القسارة ١٠٠ وسكررا ، بحيث يصد مسن الاطسلاق المذي القساره التصديل بالنسسية الى المسوطفين يسراد سريسان اهسكامه عليهسم .

ويبسين حسن استعراض نصبوص القانون رقم ٧٧ لسينة المادون رقم ٧٧ لسينة المادسة بتاديب الوظفين وتضكيل مجاس التساديب ، ونصوص التسادون رقم ١٩٥٧ الشامس بتقساء مجلس التسيني المسئولين عين المطلقات المالية ، ان المسئولين عين المطلقات المالية ، ان المسئة ١٩٥٧ المن بالمحديل البذي جياء به التسادون رقم ٧٧ ليسنة ١٩٥٧ المن أحكام الخاصة بالمخالفات المالية في مقسرها الطبيعي عين التسادون الخياس بنظلم موظفي السدولة ، ذلك ٧٠ الاحكام المسار البهنا انها تنهيل

وقد نقبل المستوع الى القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ - بهدا التمسيل المستقدات المستنة ١٩٥١ لمسنة ١٩٥١ للسنة ١٩٥١ النساء المستنة ١٩٥١ النساء بالقساء مجالس تأديبي لمحاكبة الموظفين المستولين عن المخالفات الملية ، مها يدل عسلي ان هسنا المرسوم بقيانون هو المستد المذي استقى منه التمسيل الاخير السكاية في شسان المخالفات المالية .

ويبين من الاطلاع على الرمسوم بقانون رتسم ١٩٢ اسسفة ويبين من الاطلاع على الرمسوم بقانون رتسم ١٩٢ اسسفة بهذا المرسوم بقدا المرسوم بقدا المرسوم بقدا المرسوم بقدا المرسوم بقدا المرسوم بقدا المرتب الملائدة المسلمية المرتب المسلمية المرسوم الم

والمرسسوم بقسانون مساف الذكسر بانشسقه هسدا الجساسرير

التاديبي وتضويله دون ساواه اختصاص الفصل عي الخالفات المالية التي تقسع بال المالية التي تشمع بالمالية التي تسلم المالية التي المسلمان المسلمان المسلمان المالية الدينية الحري كانت تقلولي هنذا الاختصاص بعقتمي احسام القادن العسام للمسوطنين ، أو بعتنمي القوانين الخامسة التي تنظام قاواءد توظيف حلوائه معينة بالمن المسلم المسلم المسلمان المس

واذ الغي. المسرع المرسسوم بقسانون سسالف الذكر بمقتضى المادة الثالثة من التاتون رقام ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المسدل للتانون رقام . ١٦ لسينة ١٩٥١ . غاته الم يسرد اختصاص الفصل في المخالفات المالية إلى الهشيات أو المصالس التي كانت تقولاه قيال مصدور المرسوم المنكور ، ولكنه أحمل تشكيلا تأديبيا معينا محمل المصلس التساديبي للمخالف الاليسة السذي كان ينظيم المرسوم بقانون رقام ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، وسان شم انشانا المحالس التهاديني المهادي والمجهلس التهاديني العمالي والمجهلس التهاديني الاعلى ، وأوجب تمثيل ديدوان الحامسية في تشكيل المجلس عند ونظر المخالف الاليابة ، ونص مسراحة في المسادة الثانيسة مسن التانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ عملي احسالة المخالفات الماليمة ألتي لم يفصل فيها بحالتها الى مجاس التاديب المختص طبقا لاحسكام هدذا القانون ، مما يغصب عن نيسة المسرع مي احسلال هسده المصالين دون سواها محيل المجيلس التباديين للمخالفيات الماليسة في اختصاميه بالقصال في هذه المخالفات ، لهذا انتهى راي الجمعيسة العموميسة للتسسم الاستشاري الى أن مجسالس الناديب الابتدائيسة والعاليسة التي أنشساها القسانون رقسم ٧٣ أسسفة ١٩٥٧. هي المختصبة دون سبواها بمصاكم موظمني المصاكم والنيابات عـن المخالفات الماليد التي يرتكبونها .

(فتوى ٧٤٧ ــ نى ٣٠/١/١٥٠)

قاعستة رقسم (٣٢١)

: 13......41

القسرار الصسادر مسن مجلس التساديب في أمسر ممسسا تمسك جمساعة كبسار العلمساء وهسدها ولايسة المسكم فيسه سر اعتبساره مجرد غمسل مادى عسديم الالسر قانسونا .

يلخص الحكم :

اذا أصدر مصلس تساديب الموظفين قسراره في محاكمة عالم من علماء الأرهسر لفصل نسب اليسة ، هسو في حقيقته وجسوهره مهما تبسئك جمساعة كبسار العلماء وصدها ولاية الصكم فيسة ، كان قسراره عسديم الأكسر قانسونا ، لأن هذا العيب الذي اعتسور القسرار لا يجمله متسبوبا بمجسرد عيب عسادي من عبسوب عسدم الاختصاص مما يعيبه ويجمله قسابلا للالفساء مسع اعتباره قائما قانسسونا الى أن يقضي بالفسائة ، بسل هسو عيب ينهض الى هسد اغتصاب السسلطة السذى بنسزل بالقسرار الى جمسله مجسرد فعسل مسادي عسديم الانسر قانسونا ،

(طمن ٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١/٢٥١١)

قاعسدة رقسم (٣٢٢)

البـــدا :

الاختصساص بتساديب العساباين بالجامعسة المنسديين للعمسال

باتصاد الطسلاب عسن المخالفسات التي يرتكونهسا في عملهسم بالاتحساء -- معقسود اسسططات التساويب بالجابعسة دون الاتحساد .

مُلْخُص الحكم :

ان الطباعن من العباءلين بالجامعية ويتُسخل أحدى الدردات - بميزانيتها ، وهـ و بهـذه الشابة يخضم في تأديب الحميكام التانون رقيم ١١٧ ليسفة ١٩٥٨ ماعيادة تغطيه النسامة الإدارية والمحاكمات التاديبية فيهما لم يسرد له نص خماص في القمانون رقم ١٨٤ لسينة ١٩٥٨ شيأن تنظيم الجامعيات ، ولما كانت المخالفيات التي ارتكبها المنكور في التصاد طالب الجامعة بوصفه مسدوب المسرف به تكشيف عين عيدم نزاهت وأمانته سعيلي ما سياتي باته مد وكسان من شسأن هدذا المسلوك ان نعسكس عسلى سسلوكه المام في مصال عسله بالجامعة من حيث الافعلال بكرامتهسا ومتتفياتها عملي وجه يفقده الثقية والاعتبار ، مان هذا السلوك، بشكل مخالفة تأديبية تبسرر للجامعة النظسر في أمسره تأديبيا . ولا ينال من ذلك ما نصت عليه اللائمة الادارية والمالية لاتحاد الطالب سيالفة السفكر في المادة ٧٢ منهما من أن « تعمرض المخالفات الماليسة والاداريسة عسلي مجساس الاتحساد للبت فيهسا » وما نصب عليه اللياة ٧٥ من أن « بيسائير المكتب التنفيذي للاتحساد المام او انصاد الحامعة والماهد العالية سلطة توقيسم العقوبات . أو الجوزاء عملي الجهاز الوظيمةي الاتحساد بعسد أجراء التحقيق اللازم بنساء عملي طساب رئيس الاتحساد . « فلسك أن شرط سلب اختصاص الحامعة في تأديب العاملين بها وفقا لأحكام القسانون على ما سبق بيانه ، وتضويل همذا الاختصماص الى مسلطات اتحساد الطسلاب بالنسبة لمسا يرتكب هسؤلاء العسمالمين

في عملهم بالاتصاد: أن يسكون هذا الاختصاص شد خول لاتعاد الط الاب يقانون وإن تولك ساطات الاتحداد تعقيم حسزامات بن جنس الحيزاءات التي تمسلك الجامعية توقيعها عيلي المسابلين بهسا وتتناسب مع ما يرتكونه من ذنب . واذ خول اتصاد الطالاب مسلطة معاقبة الجهساز الوظيفي به بمجسرد قسرار وزاري ليس مسن شبانه أن بخسالف القسانون او يعسد له ، وكسان هدذا القسرار وقرار رئيس الجمه ورية رقم ١٩٣٢ إسبة ١٩٦٨ سطف البذكر لم ينطبويا عملى بيان الجرزاءات الواجب تطبيقها ولا حمدود همذه السلطات التاديبيسة ، فان مسلطة الاتصاد في توقيع الحسراءات بالنسسية للعاملين به المتسعبين من الجامعة شمان الطامن لا يمكن أن تبتعد الا الى ما يمس المسلامة التي تربسط الاتحساد بهسؤلاء المسلملين ، دون التعاسرق الى ما يمس الرابطسة الوظيفيسة بينهم ويسين الجامعسة والمنسوق المنبنقة عنها ، والتي يظل الاختصاص بالنسبة لها من حتى سيلطات التاديب في الجامعية دون سيواها ، ومن ثيم فلا مسوغ القسول بان بسلطة الاتجاد في هنذا الشباق تجب سبطة الجامعة في تأديب العاملين بها والاكان مؤدى فلبك ال ندسرم الجامعية مسن مستامة العساملين بهسا تاديبيسا بهمسا كاتت درجية جسسابة غروجهم على مقتضيات وظلائفهم ،

١٠ عنعن ٧ لسنة ١٧ ق _ جلسة ٣/٦/١٩٧١)

قاعسدة رقسم (٣٢٣)

المسسدان

مجيف تباييب المباولين من غسير أعضاء هيات التحريس بجاهها القسامرة و ولايت في العصال الاعسان

(-173 - 37)

المصالة اليسه تتصدد عنداصرها في قسرار الاصالة — تصباوز مجلس التسادية للصدود الاهسالة المسادرة من ناتب رئيس جليمسة القسائوة وقضساله على الطساعيين ومن غسير المصالين اليسه ولم يسوجه الهها أي انهسام خسلال مسراحل التساديب عن خسروج محسلس التسليب عن حسدود ولايتسه المصددة النطاق في قسرار الاهسالة واخسلاله بحسق جسوهري هسو تفسالة الدفساع اسام جهساته التسديب الامسر السني يتبني عليسه أن يصميح قسراره في شسقه السدي قضي بتحبيسل الطاعنين فيسمة المشدي قني بتحبيسل الطاعنين فليسة المجسرة في عهدة المتهسم باطسلا وعسديم الاتسر.

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القدار المسادر من رئيس جامعة القداهرة بالانابة رسم المحال المسادر بتداريخ ٢١ من ديسسجر سنة ١٩٧٥ شد اقتصر على احسالة المسامل ، السرطسان الى مجسلس تساديب المساملين مسن غير اعضماء هيئة التسدويس بجامعة القدارى المذى اجرى القدامرة لمحاكمة عنى عها المحال من انسه قيد اهما المحارفة المسئون القدائية بمهدد السرطسان من انسه قيد اهما اهمالا جسيما عنى المحافظة على عهدته مسا يترتب عليه غيبا عدد ١٦٠ عليه غيبا ألم المسمحة تدرت بعليم ه) و مليم و ٢٢ جنيها و و ٢٠ جنيها ألم المسمحة القدار المحالين من غير اعضماء هيئية وسن حيث أن مجملس تدايب المعاملين من غير اعضماء هيئية القدارة وبعد أن اقدر اختصاصه بأمير احسالة العسامل ، البيه للنظر غيبا هدو منسوب اليه المسادة وسن بدين هدولاء الشهود الواقعة على الوجه المبين بمحاضر جلسانة وصن بدين هدولاء الشهود الطاعنين ولم يوجمه اليهما مجملس التداديب ثيبة أتهام معين بيل اتتصر دورهم عملي الشهادة بمسانة المعامل المحدال المحال المحدال المحدال

التاديب ثسان بنى الشهود والدنين ادلوا بشهادتهم المسلم المجلس المسلم المجلس المسلم المسلم المسلم المسلم المسلمية ومسد ان انتسبهي في حيث تبيت ما فقسد من عهدة العسامل تقسع على عائلت فقد نسب الى الطاعنين اهمالهما في التبليخ عن المجرز الذي هسو بمهدة العسامل المحسال الى التساديب وخلص مجملس التساديب سن ذالك الى المسامل المحسال الى التساديب وخلص مجملس التساديب سن ذالك الى المسامل المحسال الى التساديب وخلص مجملس التساديب سن ذالك الى المسامل المحسال الى التساديب وخلص مجملس التساديب سن ذالك الى

ومسن حيث أنه متى كان ما سسلف وكان مصلس التساديب المستكور قد أنعقدت لسه ولايسة النصل نصو الدعوى التاسيسة الحالة اليه والتي تتحدد مساصرها بها في ذلك شيخص المصال الى التصاديب بمطى مقتضى قصرار الاكالة وكنان من الأصول المسلم بها في نطاق التاديب كفالة الدفاع المام جهسية التاديب فان تجاوز مجاس التاديب المنكور لصدود المر الاحالة المسادر بن نائب رئيس حامعة القاهرة وقضائه عملي الطامنين وهما غير مصالين البه والم يوجه اليهما أي أتهام خلال مراحل التساديب سدءا من التحقيق حتى مسدور تسرار مجلس التساديب الطمون فيسه ، فإن مجملس التاديب يكون والحال كذلك قد خسرج مسن حسدود ولايتسه المصددة النطساق مي تسوار الاحسسالة وأغل بحق جوهسرى همو كقسالة الدنساع أسام جهسات التساديب الأمسر السذى يبنى عليمه أن يصبح القسرار المطعمون فيسمه مى نسقه السذى قضى بتحبيسل الطاعنين بنسلني قنيسة العجسز في عهدة المتهم باطملا وعديم الاكر ويتعين لأجل ذلك التضماء بالغسائه نى هدذا الشدق المطمون ميده والزام الجهة الادارية المعرومات .

(طعن ١١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١/١/١١/٢)

قاعسدة رقسم (٣٢٤)

البــــدا :

نص القيانون رقيم ١٥١ لسينة ١٩٦٢ في شيان بعض الأهيكام الخاصة بالهيشة المسابة لبنساء المستد المسالي عسسلي تخسويل مجسلس ادارة المبيئسة وخسسع اللسوائح الخاحسة بالموظفسين والعمسال التى تنظهم قسواعد تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتصديد مرتباتههم واحسورهم ومكافاتهم وتأدييهم وسسائر استونهم الاجتماعيسة والادارية دون التقيد بالقدوانين واللوائدج المعسول بهسسا في الحسكومة والمؤسسسات المسامة والهيئسات المسامة مسدور قرار وزير الكهرباء والمسد المسائي رقسم ١٠ لمسنة ١٩٦٨ باصسدار لاتحسة التخفيسة والتساديب والمسراءات المساملين بالهيئة المسامة لبنساء السسد العالى مدنص المسادة ١٤ منسه عسلى ان تقسولي المسكمة التلايييسة المختصة مهاكمية العساماين مسن الدرجسة الثانيسة غمسا غوقهسا أما العساماون ون الدرجية الثالثية فها دونهما فتستون محلكيتهم أمسام مجسياس تساديب _ نظام التساديب وقسد مسدر بنساء عسلى قانسون خساص بالهيئة المسامة لبنساء السحد المسالي يبسقى نافسذ الممسول حتى بمسد صدور القساون رقسم ٧٤ استئة ١٩٧٢ بشسسان مجسلس المدولة ما الأصمل المقسرر همو أن القسانون المسام لا يلسفي القانون الخساص ... لم يشر القسانون رقسم ٧٤ لسسنة ١٩٧٢ الى الفساء صريح انظم التسليب المقسورة بقسوانين خاصسة فتبسقي سسارية نافسذة حتى بعسد العمسل بهسدًا القسانون - نتيجسة ذلك : الاختصساص في تساديب العساماين بهيئسة بنساء المسد العسالي مسن الدرجسة الثالثسة غيا دونها مندوطا بمجلس التياديب الاستكل في هذا الشيدان ولا ينعقب الأختصاص في شيدام المحكمة التلديبية التيداء المتصاصها بنظير الطمين في القيرار الاداري النهائي الذي ينتهي اليه مجلس التياديب وجهة التظيام والتعقيب الاداريبة ليس مسن شيلة أن يجعل لها الاختصاص المتحا في نظر تلديهم وانها هي ون شيان مجلس التيديب الدني يمثل الخطرة الاولى اسلمنا في سياسلة احراءات تياديب هيؤلاء العامان وسياسلة احراءات تياديب هيؤلاء العامان والمنابات والمان المسامان والمنابات المنابات المنابات

ملخص الحكم:

ومدن حيث ان التسانون رقسم ١٥٦ اسسنة ١٩٦٢ في تسان بعض الاحكام الخاصسة بالهيئة العسامة لبنساء السسد العساني تسد هول بمقتضى المسادة الثانيسة منسه سمجلس أدارة الهيئة وضسع اللوائح الخاصسة بالموظف بن والعبال التي تنظيم قسواعد تعيينهم وترتياتهم ونتاهم وتحديد مرتباتهم والجسورهم ومكاناتهم وتأديبهم وسيتر تسنونهم الاجتباعيسة والادارية وذلك دون التقييد بالقسوانين واللوائح المهسول بهما في الحسومة والمؤسسات العسامة والهيئمات العسامة وان تمتمد هذه اللسوائح من وزير السدد العسالى ، وقضت المسادة ولن تمتمد هذه اللسوائح من وزير السدد العسالى ، وقضت المسادة بيئن يسلغى كيل نص يقصارض واحسكام هذا القسادن د

وسن حيث أنسه قد مسدر للخساذا الهدا القانون الترار رقسم ١٠ السسنة ١٩٦٨ من وزير الكورياء والسد العالى باصدار لاتحت التحتييق والتاديب والمرزاءات العسامان بالهيشة العامة لبناء السدد العسالى وقد نصت المسادة ١٤ منسه عبلى أن « تتسولى المحكمة التاديبية المختمسة محاكمة العسامان من الدرجة الثانية المسامون من الدرجة الثانية غما وزيما المحكون

محاكمتها مام مجلس تاديب يشكل بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيشة من انتسين مدن كسار العالمان بالهيشة لا تقلل درجتها عن الهيشة من انتسين مدن كسار العالمان بالهيشة لا تقلل درجتها عن الثانية وأصد اعضاء الادارة القانونية ويسراس المجلس اعلى الاعضاء درجة شم اقدمهم ثم اكبرهم سننا حسب الأحسوال ووردت المواد التالية بعض الإحكام التعلقة بحسدود اختصاص مجلس التاديب واجراءات اتسابة الدعوى التاديبية ومباشرتها مامه وشعروط صنحة انعقاد الجلس وقراراته ، وتفنت المادة 11 بأن تسرارات المجلس شكون نافسذة ويجوز التظام منها الى رئيس مجلس الادارة خللا مستين يوما سن تاريخ المام بالقرار ويحكون له تخليف المقسوية دون تشديدها ،

ومسن هيث أنسه يبسين مبسا سسلف حسرمن المتسسوع عسلي ان يذمن العماملين في الهيئسة العمامة لبنماء السحد العمالي مد تقصيرا للامتبارات التي احاطت تنفيذ المشروع - بتنظيم خاص لحياتهم الوظيفيسة ومن بينهسا كيفيسة تاديبهسم والجهسات التي نساط بهسا توقيع الجـزاءات التاديبيـة ، وصاغ في هـذا الخصـوص طريق التاديب عطى وضع نظمام ممرق نيم بسين المماملين من الدرجة الثانية فها فوقها فجعل الاختصاص في تأديبهم منوطا بالمحكمية التأديبية المختصة والماسن هم في الدرجة الثالثة فمما دونهما نتد عهد الى مجملس تساديب بشكل بقسرار من رئيس مجملس ادارة الهيئة على الوجه الدي سلف ، وبهده المشابة عان هددا النظام من التاديب وقد صدر بناء على تاتون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالى يبقى قائها نافذ الفعول حتى بعد مسدور القانون رقام ٧} لسنة ١٩٧٢ بشان مجالس الدولة الدي جعل الولاية في تسانيب العساملين المستنين بالجهساز الاداري للسدولة للمحاكم التدبيبة ذلك أن الاصل المقرر همو أن القسانون الممام لا يلفي القائن الخاص واذلم يشر القبانون رقام ٤٧ لسمنة ١٩٧٢ المسار

اليسه الى الفياء صريح لنظهم التاديب المتررة بقبوانين خامسية نانها تبسقي سسارية باندة حتى بعد العمل بهدا القسادن . ومبن شم غمان ولايحة تعاليب العماملين من الدرجية الثالثية مسا دونها بهيئة بناء السبد العالى شان الطباعثين تبكون تسد نيطت تسانونا بمجلس التأديب الشمكل عملي الوجمه سمالنه البيان ، وإذا كانت قرارات هذا المجلس لا تعد بشابة الاحكام التي تمدرها الحاكم التانيية بحسبان أن قبراراته ليبت نهائية وانهسا يجسوز التظملم منهسا للسماطة الرئاسسية ممشملة في رئيس محسلس الادارة السذي يهسلك سسلطة التعقيب عليهسا على الوجسه الذي ودراته المادة ١٩ من القرار الوزاري رقيم ١٠ لسنة ١٩٩٨ الف الذكر ، غان مُحِلس الشاديب بيستى خطوة من خطسوات تاديب هده الطائفة من المساملين وهي خطوة شكلية ضمن طلعة متمسلة متعملق بالأمسلوب الاجمرائي المرسوم لتاديبهم لا ينبغي الحيد عنهما أو اغفالها ، ويبقى على ذلك الاختصاص في تأديب العساملين بهيئة بنساء السد العسالي من الدرجية الثالثية فهما دونهما منوطا بمجسلس التاديب المشسار اليسه في المسادة ١٤ مسن القسرار الوزاري المنكور ولا ينعتد الاختصاص مي شانهم للمحكسة التاديبية ابتداء فلسك لأن اختصصاصها بنظسر الطعسن مي التسرار الاداري النهسائي الذي قد ينتهى اليه مجلس التأديب وجهدة التظملم والتعتيب الادارية ليس من شسبانه أن يجعل لها الاختصاص المبتدأ في نظر تأديبهم وأنمسا هسو من شسان مجساس التساديب السذي يبشل الخطسوة الاولى استامنا شبين ستلبلة اجسراءات تأديب هيؤلاء المسليلين .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف غان الحكم الطعنون فيه أذ قضى أسداء بتاديب عاسلين بالهبات العسائي المسائل من الدرجة الثالثة فيا دونها يكون شد خالف مسجيح حكم القسانون ويتسمين الحكم بالفسائه .

وحت حيث أن ما نقضى بنه المناد ، ١١ منين تستؤن الأاغضات الخنيسة والتجارية من وجوب احسالة ألامسوئ الى المحكمة المخفضة المختصة المختصة المختصة المختصة المختصة المختصة المحتم بعسم المختصاص غانه للساكسان حسم مسئاً التغني لا يسرى الا يسين المحساكم التضائية ، وكان مجلس تساديث القائلين يافهيشة المستلمة لبنساء المنسد المحسالي لينين بمحكمة عسلي مأسسات يسلمه عالله لا يسكون شهة مجال لاعهال حسكم هسيدا المتعنى في المسالة المنسلة المنسلة المنسلة المنسلة المسالة المنسلة ال

ومن حيث أنه لما كان ما تقسدم فقسد تعسين الحكم بقيسول الطمان شبكلا وفي موضوعه بالغساء الحسكم المطمان فيسه والجهة الاداريسة وشانها في أسر تاديبه الطاعنين باعتبار أن أوسر تاديبهم ابتداء منسوط بهما دون المكسة التاديبيسة .

(طعن ٩٢٥ لسنة ٢٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/١/١٨١)

هسل نعسود الى نظهم مجسالس التساديب ؟ :

طبقا القدواعد التي كان معسولا بها اول الأمسر ، فان تاديب المسلمة الادارية بالنسبة للعقوبات المسلمة الادارية بالنسبة للعقوبات البسيطة نسبيا ، في حين تفتص مجالس القاديث المختلف من بتوقيع المقاربات الأشد وهي التي كانت تجاوز الخصسم مسن المسرتب ، وتشكل من عناصر، ادارية وقفسائية مع غلبية المفاص الادارية ، وتطبق اجراءات مشبعة بالصبغة القفسائية حيث نطوى على بعض ضبانات الإجراءات التفسائية وان كانت لا ترقى الى مرتبة هذه الإجراءات ، وبسئلك كان المشرع ياخذ بجانب النظام الادارى بالنظام شبه القفسائي ،

واستهر هذا وضع قتسرة عي شل العمل بالقسانون رقم 11 لسنة 191 بنظلم وظلفي الدولة حيث اختصت السلطة 19 لادارية بنوقيل العقلوبات التأكييسة السلطة 1 واختمت المسلس التادييسة التي يقلب عن تتسكيلها المتمسر الاداري بنوقيل عيل خلك من المقلوبات وهذه المساس طبقا للسادة ٨٦ وما بعدها من القلوبات المسلكور هي : مجلس التاديب الأعلى) ويختم بمساطة الموظنين من درجة وكيل وزارة مساعد فمنا فوقها الموسلس التاديب المسالي ، ويختم بمساطة الموظنين من الدجة الكالية الدوطنين المادي .

وقى مسيل القضاء على العيوب التي شابت نظام التأديب ،
وفى مقدمتها تعدد مجالس الساديب وما أثاره من تعتيدات وبطء في
الإجراءات وقت ذاك ، صدر بتساريخ ١١ صن اغسطس ١٩٥٨
التسانون رقس ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، باعدادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التلابيبة ، ونص في المدادة ١٨ منه على أن يضمن
بمحاكمة الموظفين المعينين على وظائف دائهة عمن المخالفات
المالية والادارية محاكم تادبيبة ، ويضلف تشكيل هذه المحاكم
على حسب درجة العالم الحال الى المحاكمة التأدبيبة ، وعلى
حسب نسوع المخالفة ، وما أذا كانت مالية أو ادارية ، والعنصر
الفسال في أغنسانها من أغضاء مجلس الدولة ، وطبقنا للمدادة ١٩ المنالب في أغنسانها من أغضاء مجلس الدولة ، وطبقنا للمدادة ١٩ التأدبيبة ومقسرها ودوائر اختصاصها وتفسكيلها بعد المذاراي
حدير عدام النيسابة الادارية ، وبصائب هذه المحاكم التأدبية المنا

عسلى أنه بالنسبة لبعض طوائف العساءان بالسدولة ممسن تنظم

وظائفهم شوانين خاصمة ، من مساطنهم التاهيبية ظلت مسن اختصاص مجالس التاديب المنصوص عليها مى التوانين المنكورة . مثال فلك رجال القضاء والنيابة العالمة ومجالس السدولة واعتساء هيئة الشعريس بالجامعات .

وبالنسببة لتساغلى بعض الوناسنف الخامسة التى تنطيبه بعض المناسبة التى تنطيبه بعض المناسبة التى تنطيبه النسببة لمنسبة المنسبة للمنسبة المنسبة ا

ويسئلك فان مسلطة التاديب في ظلل هذا الوضيح منسوطة بالسلطة الرئامسية الادارية المختصية في بعض الحسالات وبالمساكم التاديبية بالنسبة للعساملين في السلولة بصيفة عامة ، بالاخسافة الى مجسالس التاديب المصسوس عليها في بعض التسوانين الخاصية لطلوائف معينية .

واسكل من هدفه الجهسات اختصساصات محسدة عسلى الوجسه البسين بالقسوانين . وهدفا هدو الوضيع الحسائي غي ظلل العهسل بتسوانين الشوظف بسين القسانون رقسم ٢٦ أسسنة ١٩٦٤ . ووسن شسم مانه فيها عدا بعض الانتاجسة الخاصسة بالتساديب المتشلة غي مجالس التساديب لبعض الطسوائف ، عانه ونسف تاريخ العهسل بالقسانون رقسم ١١٧ المسسنة ١٩٥٨ المشسار اليسه بمسكن القسول بأن المشسرع المعرى يأضف بالنظامين الاداري والقضائي غي التساديب غي آن واحسد بعسد

ان كان يسير على الجمع بين النظامين الادارى (الرئاسي) وشيه التخصيص « د. احميد موسى – المرجع السياق – محمد رشسوان احميد وأبر اهيام عباس منصور – الاجبر اءات التابيبية المساملين الننبين بلحكومه والقطاع المام 1919 – من 171 والدكت و عبد الناح حسن المسلملة المختصة بتاديب المساملين المخنيين في التشريع المضارن والتشريع المسرع المرى – مجلة المسلوم الادارية – المسانة المسلمة – المدد الأول – ص 9 والعدد الثاني – ص 11 » .

ورغسم هدذه الروابط الوثيقة بسين الجهتسين ، غان الحساكم التنبيبة لم تعتبر جرزءا من القسام القضائي بجطس الدولة ، اذ اللسادة الثالثية بسن القسانون رقسم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ بشان محمد الدرال الدولة وهد قاتسون مسادر بعدد المهان بالقسانون رقم ١١١٧ لمسنة ١٩٥٨ المنسار الله ، قدد حددت الجهات التي يدؤلف منها التنسسم القضائي على مسبيل الحصار وهي المحكمة الادارية الطياب ومحكمة الاداري والحساكم الادارية وهيئة منسوشي الدولة ، درا نكر للمحسام الدارية وهيئة منسوشي الدولة ،

القادينية في ظلم العملة بقدانون مجلس الدولة المذكور جهسة قضسائية مستقلة عسن كل من الققساء العدادي ومجلس الدولة - الاكتور احد كمال أبو المجد - رقابة القضاء على اعملسال الادارة - 1717/17 - ص ١٩٤٢ و ١٤٧) .

وفي تقدير نظام التاديب المصرى ، بعد انشاء الحداكم التاديبية في ظلل القائن رقام ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وحتى هدذ المسرحة من مراحال تطاوره ، رأى معظام الفقهاء انه في حاجلة المنطوير يحتق مصلحة العالم والمسرفق على السلوء. ويصراعاة أن تشكل المحاكم التلايبية يفاله عليه العنمسل القضائ لا الادارى ، ويتحصل هذا العنصر الأخير في اعضاء من الجهازين المركزيين للتغليم والادارة والمحاسبات دون غيرهم من أعضاء الجهلة الادارية التي يتبعها العالم ، ومن نام غالا عليه المناسل ، ومن نام غالا عليه المناسل ، ومن نام غالا الشائل ، ومن نام غالا الشائل ، ومن نام غالان ،

فهنساك من يسرى أن النظام التساديين المسائم يسكون بنوقيسع المسراء بمعسرفة هيئسة ادارية عملى غسرار مجسلس التساديي من درجة واحدة بغسلب على تشكيله الطابع الادارى مع تطعيب بالعنصس القفسائي لكتسائة مسائمة تطبيق القسانون ، وأن يسكون نظر الطعن في قسرارات مشل هذه الهيئسة أو المجالس مسن اختصاص جهية قفسائية خالصة وعلى درجتين مسواء اكسانت جهية قفسائية مستقلة بالتسليب أم انها هي ذاتها جهية القفساء الادارى ، وعلى مقتفى هذا الراى ، غان نظام مجسائس التساديب مع مقتفساته الوطيفة العسائة ومعاليبة الإدارة وزيادة الإنتاج (الدكتور مع مقتفسات الوظيفة العسائة وفعاليبة الإدارى ب 1970 ص ١٩٧٤ من نطساق الوظيفة الوطيفة العسائة وفعاليبة بن نطساق الوظيفة الوطيفة المسادي، القسادين عن نطساق الوظيفة

العسامة - مجلة العسلوم الادارية المسبقة الخابسسة العسدد الاولد. ض ٢) ٠

وقد اتجه غسريق آخر التي تلييد نظام الحاكم التاديبة بصاب النظام الرئاسي في حدوده الرسومة ، سع ما تضمنه نظام هذه الحاكم في الفترة الشار اليها من تغلب العنصر القضائي على الاداري وتوفي شمهائك ورعاية اكثر المابلين ، متجهين بذلك نصو ترجيع فكرة الفسمان ، باعتبار أن التاليب في حقيقت خدومة قضائية بسين الموظف والادارة ، وهي وأن لم تكن خصوبة تسخمية ، غانها خصوبة على كل حال يتطلب حسمها توفي النسساتات الكافية (الدكتور محمد جدودت الملط حالرجع السابق حص عمل و 4 ، 3) .

واتجمه نسريق تسالك الى تأييد تفليب العنصر القضيائي في و تشكيل المحسكم الثانيبية ، ونلاوا بجمل التشكيل كلية من عناصر عضائية حتى تحصيح قضاءا تأديبيا بالمعنى الننى ، وتتوافر لها . على الفسماتات ، خصوصا وانه لا توجد حاجة لاشراك العناصر الادارية في التشكيل نظرا لاكتماب العناصر القفيائية التي نعبل في مجال التاديب الخبرة الكافية (محمد رشوان احمد . وابراهيم عيماس بنصور الرجع العساق العالمية . مع ١١٤) .

وتهشيا مع هذا الاتصاء ، صدر بالفعل تستور 11 مستبر 191 متصاه مصدر الفعل تستور 11 المستبر 191 متصاف المتصاف المحافق المتعلق الم

التدولة ونص في مائته الثائدة على المصاكم التأديبية ضمون محاكم التصم التفسائي بالمحمل ، واوضحت الجواد ٧ ، ٨ ، ٢ من القالمون متحكم وقصل ووضع الدعماء امامها ، كما تشكيل ومقال الحاكم التلايبية وجهة الادعماء امامها ، كما يبنت المسواد من ١٥ الى ٢٧ وما بعدها اختصاص هدده المحاكم ونظامت المواد من ٢٠ الى ٣٤ الاجراءات امامها ، وطبقا للمحادة الأولى من تأسون الاصدار فقد النبت جميع الإحكام المخالفسة طلقانون المسار اليه ، وعلى ذلك نمان جمهة التفساء التاديبي في مصر اصبحت محصورة في الحاكم التاديبية على اختالا الوامها الذي تشكل من اعضاء مجلس الدولة وتعتبر ضمن محساكم التسم المتفائي بالجالس .

وطبتسا للتانون رقدم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ يكون اعضاء المحاكم التاديبية من درجة نائب عملى الاتبسل عملى حسب الأحسوال ، ويصدر بالتشكيل قسرار من رئيس مجسلس السدولة ، وتسكون حده المسلكم من المسلكم التاديبية للعملين من مسستوى الاداره العليما ومن يعملهم ، والمسلكم التاديبية للعملين من المستويات الإخسرى ومن يعملهم ، وبترها القماهم أو الاسمكندية ويجموز بتسرار من رئيس مجملس السدولة انشماء محملكم تاديبية في المحافظات الاخسرى ، وبالمعمل انتسمت في سمنة ١٩٧٣ محملكم تاديبية في محافظات الغربية والسيوط بديث يكون متسرها طنطا

وقسد شار الجدل بالنسسية لدرجة الحسائم التأديبيسة وسستواها بدين محسائم مجلس السدولة ، واتجسه راى الى القسول بسأن المحسائم التأديبية على اختسائه انواعها تعتبر مسن درجة ومستوى المحسائم الادارية بصحة عسامة بالنظسر الى طبيعة تشكيل معظلها وهى التى تختص بتساديب المساملين من غسير مسستوى الادارة العلبا ومسن يعسائلهم حيث يراسسها بمستشار مساعد عسلى الاتساوا واغضاؤها نسواب بالمجلس عسلى الانسل ، وهدو يهسائل تشكيل واعسائم الادارية ، هذا غضلة عن أن المسادة التأثشة من القسانون

قد أوردت المصاكم التاديبية في الترتيب بعد المصاكم الادارية مها . يدل على انها المساكم الادارية مها

واتجه رأى آخر الى ان المحاكم التاديبية للمسالمين من بستوى الادارة العليا ومن يعاطهم ، تشكل كمل بنها من شلاثة بمستشارين وتعتبر في مستوى محكهة التفساء الادارى ، في حسين إن المحاكم التاديبية الأضرى للعالمين من المستويات الادنى تقف في مستوى المحاكم الادارية .

والراى الذي نرجمه يعتبد استاسا على قدوة احكام الداكم التاديبية وسمتواها بالنسبة الاحكام محكمة التفساء الادارى . وعلى ذلك عنان المحاكم التاديبية في جبلتها تعتبر من مستوى ودرجمة محكمة القضاء الادارى حيث أن احكامها يطعن فيها امام المحكمة الادارية الطبا كيما هرو الشمان بالنسبة الإحكام محكمة القضاء الادارى الحلى الحاكم الادارية التي يطعن في احكامها المساح المحكمة الاخرة ، يضاف الى ذلك حجة يطعن في احكامها المساحة الاخرة ، يضاف الى ذلك حجة الخرى مستفادة من التشكيل بغضادها أن تشكيل بعض هذا المحاكم التاديبية وهي الخاصة بالعالميان من مستوى الادارة العليا ومن يصادلهم يتم من شلائة مستشارين كيا هدو المال بالنسبة الحكمة التضاء الادارى ، غضلا عن أن العمل جرى على أن

هــذا وورود المحــاكم التاديبيــة في نص القــانون بعـــد ذكـر المحــاكم الادارية فمــرده الى أنهــا جهــة القضــاء التــادييي المهـــزة عن غسيرها من باتى جهسات التفسساء الادارى التى يجمعهسسا مجلس السولة . (د . احميد موسى سهامش ص ٣٥ من مقالسه المشار اليهسا عن دعساوى الادارة امسام القفساء الادارى) .

وغضلا من سيادة النظام القضائي على الناديب على النصو السائف ايضاحه ، فن السلطة الإدارية يظلل الجما الاختصاص في توقيع بعض العقويات التلييبة السيطة على الاتسدار والخصم من المرتب بالنسبة الساغلى الوظائف من الفئات الصغيرة نسبيا ، كما تختص مصالص التاديب المختلفة بتساديب بعض طوائف خاصة من الموظفين أو غيرهم من رجال النقابات المبية على الوجه المقرر عا القوانين الخاصة بها .

ويسرى المستشار احسد موسى غى مقالتسه « دعساوى الادارة المسام القضاء الادارى » أن التاديب أذ يستهدف توقيع الجزاء المالام بصفة فبورية في ضبوء ظروف العمسل الإدارى أو المهسنى وملابساته ، فقه يسازم لتحتيق فعاليته وأن ينبع صن ذات المسرفيق المتصل بنفسط الموظف أو العضبو وداخل إلجبو المحيط بسه ، وأن يتسم بالسرعة الكافية بحيث يلحسق الجزاء المضالف فمسور وقدوع المخالف فمسور وقدوع المخالف فمسور النفاع ، والنظام الإمدال المتسل المتسلم المناسبة المناس بحيث المناسبة المناس بحيث المناس بحيث المناس بالمناس المناسبة المن

الرئاسية أو مسن اللجسان أو الجساس التأديبية يسكن لطمين غيها عملى السحواء أسام التفساء الادارى المفتص بسرتابة المشروعيسة . وهمذا النظام يكفيل فمكرة الفسمان من ناحية ويحقى من ناحيسة الخسرى فعالية الجبزاء التساديي ، ويبعد التفسساء الادارى عسن الإنشسفال بمسائل تعضل بالادرجة الاولى غي مسهيم العبسسل الادارى بحيث يتفسرغ لمهتبة الاسساسية وهي رقابة المشروعيسة الادارية وبراجعة تصرفات الادارة عند عرضها عليه بعد مسدورها سيواء تطفت بقسرارات تاديبية أو بغسرها بالقسرارات والتعرفات ،

القصل المادى عشر ... بيادىء بتنوعة فى التاديب ... الفرع الأول ... بيســـقل بختافـــة

الفرع الثاني ــ احكام خاصة بالتكيب في سوريا

الفصسل الحسادي عشسر مبساديء متنسوعة في التساديب

الفـــرع الأول مســـاثل مختلفـــة

قاعسدة رقسم (٣٢٥)

: المسيدا :

ان القـواعد الخاصـة بالهــزادات التاديبيــة عســرى بالنســبة الى المســونانين المســين بعقــود مؤتتــة منى كــان تميينهــم عـــلى وظــــاف دائمـــة .

ملخص الفتوى :

ان القسواعد الخاصـة بالجسزاءات التاديبيـة يسرى حكمهـا على جبيـع الوظفـين المسؤتين المعينـين مى وظــاثف دائمـة سسواء كاتوا، بعتــد أم بفسير عشــد .

ولا يسؤثر في هسذا السراي نص البند الخسابس من عقسد الاستخدام والسذي يخسول الوزيسر في حسالة سسوء السساوك الشديد سلطة الفصل القسادييي بسامر نهسائي منسه لا يجسوز المعارضية فيه لانسه نص باطسل لمخالفته الاحسكام تسلايب المسوطفين السواردة في الاواسر المسادرة في ١٨٠٠ و ٢٢ من ابسريل سسنة ١٨٨٦ و ٢٢ من مارس سسنة ١٨٠١ و ٢٢ من حارس سسنة ١٨٠١ و ٢٢ من حارس سسنة ١٨٠١ و يجب طبقاله المهسدة

المؤمد كام أن تسكون متسوية المسلس التساديين مسيلارة بنبياء مسلي تسرار مدن مجسلس القساديية شبال للطفين السلم المحلمي المنصوص طابقية للتسوادة والإجسرادات المساوص عليها عن الأوامس سيساللة المسادى .

(غتوى ١٧ - في ١١/ ارار ١٩٥٠)

قاعسدة رقسم (۳۲۹)

القائون رقام ١٩ فسنة ١٩٥٩ في شان سريان احكام قانون النسابة الادارية والمحكمات التاديبة عسلى موظفى المؤسسسات والميثبات المسابة - سساطة رئيس الجمهورية في اسسبقاء بعض المؤسسسات والهيشات من احكامه - تفسوله من بساب أولى ان يسسبقنها من تطبيق بعض احكامه - قد يكون قرار الاستقاء عرصا - أو ضابيا وفي الحالة الأفرة و يجب أن يحبل القرار الدابيل القاطع على اعمال سلطة الاستقاء •

للخص الحكم :

المائسار اليسه ، ألا أن الفقسرة الثانيسة مسن المسادة الأولى من القسانور أجسازت لرئيس الجمهسورية الاسستثناء من هسذا الحسكم غنصت عسلي ما يأتي : ﴿ مِنْ عَنْهُمُ الْأَصْلَالُ بَمْنَى الْجَهْنَةُ الَّتِي يَتِّبِعُهِنَا الْمُوطِّقُيْنِ مى الرقسابة ومحص الشكاوي والتحقيق تسرى احسكام المسواد ٣ الي ١١ ، ١٤ ، ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الشيار اليه عيل ١ - موظمنى المؤسسات والهيئنات المغدامة ، ويجموز بتسرأر مس رئيس الجمه ورية استثناء بعض المؤسسات والهيئسات العساية الشمار اليهما ممن تطبيع هذا القمانون » وليس من شمك في ان رئيس الجمهدورية كمسا يملك أن يستثنى بعض المؤسسسات والهيئات من تطبيسة سسائر احسكام القسانون عليهسا ، يماسك ان يسستثنى بعض تلك الجهات لاعتبارات خاصة من تطبيع بعض احكام القانون عليها دون البعض الاخسر ، لأن من يملك الأكشر يملك الاشل ، وكما يممكن أن يمكون القمرار الصمادر ممن رئيس الجمهممورية باستعبال تلك السططة صريحا يجوز ان يسكون ضمها لأن التسانون لسم يشسترط في التسرار أن يصدر في شسكل معسين والمسا يجب عي هدده الحدالة أن يحمدل القدرار الدليدل القداطع عدلي أن رئيس الجمهدورية تصد اعمدال السططة التي خدولها له القسانون في استثناء بعض المؤسسسات سن تطبيق احسكام فانسون النهسابة الادارية والمحاكمات التاديبية كها لو مدر القرار بعد نفساذ التهانون رقهم ١٩ لسمينة ١٩٥٩ المشمسار اليهم وعهمد ببعض الاختصاصات المضولة للمحكمة التاديبية الى جهمة ادارية الحمري أو غسير ذلك من النصوص التي تقطع بأن قصد رئيس الجمهورية قد انصرف الى استثناء احدى الجهسات من تطبيسق احسكلم. القاتون رقم ١٩ السنة ١٩٥٩ عليهما كليما أو جزئيما .

(طعن ٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ٥/١١/١١/١)

قاعستة رقسم (۲:۲۷)

المسيدان

تفسراد القسوة القطاميسة بمصداحة المسواني والفسائر سيعتبرون مسن المساملين المستقين بالسدولة ويخفسمون في تاديبهم القطاسم المقسرة في شسان هسؤلاء المساملين سالا يفسير مسن ذلك خفسوعهم الاحسكام كسادر الشسوطة .

بلخص الحكم :

بتبع القنواعد التاتونية المنظمة الكساؤن المسردة التسوة وباستقرار احكامها يسين أن المسلحة المسؤوة الم الآن الآن وبالساقة المسلحة المسؤوة الم تكن في يسوم سن الأيسام تابعة لسوزارة الداخلية وانها كلت مصلحة ددنية تابعة لوزارة الواصلات ثم لوزارة الداخلية وانها كلت مصلحة ددنية ليوزارة القالم المسلحة ددنية للسوزارة القالم المسلمة ا

خصيع لمه المسراد التسوة الشيار اليها و وسد صدور القيانون رقم ٢٦٤ لسينة ١٩٥٤ في شيان تحديد مرتبات صيف ضياط وعساكر السوليس مسؤكدا هنذا العلمي الح تص في المسادة الخامسة منه عليها في المسواد السابقة الخامسة بتحديد مرتبات صيف ضياط وعساكر البواليس عنلي صيف المسوليس المساكر البواليس عنلي حسف الضياط والعساكر المساكر والمساكر المساكر المساكر المساكر المساكر المساكر المساكر المساكر المساكر والمساكر المساكر المساكر والمساكر المساكر المساكر والمساكر المساكر والمساكر وا

ومسن حيث ولمساكان الأمسر كسذلك ، وكسان القسانون رقسم ٢٣٤ المسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقسوانين المسطلة السه ومسن بعده التانون رامم ١٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقسوانين المسطة لسه ومسن بعسده القسانون رقسم ٦١ لسسفة ١٩٦٤ بامسدار قانسون هيئة التسرطة ، قسد نص كسل منهما عي المسادة الأولى منه عملى أن الشسرطة هيئمة مدنيمة نظاميسة تابعمة لوزارة الداخلية ، وكانت مسلحة المواني والنبائر عملي ما سباف بيسانه غسير تابعة لهدذه الوزارة ، فسان احسكام هدنين القسانونين تسكون غسير وأجبسة التطبيق على أنسراد القوة النظاميسة العسماملة بمسلحة المدواني والمناثر الاما تعطق منها بادكم كسادر الشرطة عسلى التفصيل السبابق ، وقسد ظل الأسر كنفك الى أن مسدر التسانون رقسم ١٨ لسسنة ١٩٦٩ في شسان نقسل الافسراد المسسكريين ذوى الراتب العالى والامسراد المعاملون باحسكام كادر الشرطسة العاملين بمسلحة المواتى والمنسائر والهيئسة العسامة لينساء الامسكندرية الى وظائف مدنيسة ، وفي هذا ما يقطع بسأن كسادر الشرطسة وحده هدو السذي كسان مطيقسا عسلي افسراد القسيوة الفظامية بمصملحة المسواني والمنسائر دون سمائر احسمكام تسوانين هيئة الشسرطة بهسا فيهسا نظهم التكيب .

ومنساد ما تقسدم أن أنسراد القسوة النظامية بالمسلمة المنكورة كانسوا وما زالوا من العساملين المسنين بالسدولة ويخفسمون في تاديبهم للنظام المتسررة في هدده القسوانين دون تلك المنمسوس عليهسا في قسوانين الشرطسة ، ولا ينسال مسن ذلك أن دزجاتهم كسانت الى تساريخ مسدور الحسكم المطهون فيسه لم تنقسل بعسد الى الجسدول المسرافق للقسانون وقسم ٢٦ أمسنة ١٩٦٤ باعسدوار تخلسون العساملين بالسدولة ، ذلسك أن حسذا القسانون لم يعسلق تطبيسق احسسكله وبخامسة تلك المتعلقة بالتساديب عسلى نقسل درجسات العملين الى الجسدول المسرافق لسه ومسع ذلسك نقسد تسم حسلاً المتعان وفقسا الجسدول المسرافق لسه ومسع ذلسك نقسد تسم حسلاً المتعان وفقسا

ر طعن . ٥٠ اسفة ١٢ ق سر جلسة ١٩٢٤/٣/١٤ . -

قاعسدة رقسم (٣٢٨)

خصوع المرات التلابية المسلمان بالشركة المريسة المسايد أعسالى البحسار للمصاكم التلابيية ساقسون نظام المسلمان المسائم بالقطاع المسام رقسم ١٨ المسائم ١٩٧٨ يسسري على المواد الطائم المحسري من المسلمان في سدن الشسركة .

المحكم :

رقسم ٨١ لمسنة ١٩٥٩، السذى كان معسولا به وتت صدور القسرار المطلعسون غيسه ، وامستثنى من تطبيق احبكامه المسسراد الطساقم. البحسرى بصوجب المسادة ٨٨ منسه وان طاقم العساملين بالقطساع العام وآخسرها القساقون رقم ٨٤ لسسنة ١٩٧٨ لسم تسورد ما يقيسد العسول عسن هذا الاسستثناء من يجعل عسلاقة العمسل عسلى المسلى المساعن خارجة عن نطباق تطبيني تشريعسات العساملين بالقطاع العسام م

ومن حيث أن النيسان التشريسيعي لا تؤيسد الشسركة الطاعنسة نيما. تــذهب اليــه ذلبك ان قاتسون العمــل المــوجه الصـادر بالقــانون رقام ٩١ لسانة ١٩٧٩ الدي كان ماريا وتت مسدور القارار الطعسون فيسه هسذا القسائون ينص في الفقسرة (ج) مسن المسادة ٨٨ نيسه عملى أن يستثني من تطبيع احمكام الغصل الثاني من الياب الثاني نيسه ، وهو الضاص بفته العبال الفودي يستثني منسه ه مسياط السنة البصرية ومهندسوها على حسدها وغسيرهم مسن يسسرى عليهم قانسون التجمارة البصري ، شم صدر القانون رقام ١٥٨ لساخة ١٩٧٩ عي شان عقاد العيال البحاري ، الدي يسسرى بمسوجب المسادة ا منسه « عسلي كسل عقسد يلتسزم شسسخص بمقتضاه أن يعمل لقاء أجسر نحت أدارة أو المسراف رسان مسفينة تجسرية بحسرية بسن سسفن الجمهسورية المربيسة المتحسدة ، وكسذلك سلى العقد الدذي يلترم به الربان بأن يعمسل في مسفينة شم ندس عسلى المسادة ٦ منسه « تسسري عسلى المسلامين كانسة الاحسكام السواردة غي القسانون المسعني والقسانون التجساري البحسري والتوانين الملحقسة بسه ، وكانسة التشريعسات الخاصسة بالعبسل وبالتأمينسات الاجتماعينة ، وذلك بالقسدر السذى لا يتعسارض نيسه مسسراحة او نسمنا مع احسكام هدذا القسانون والقرارات المسارة تنفيدا له · وورد بالمسنكرة الايضساحية لهسذا القسانون « لمساكانت هنساك احسكام مشتركة بسين مسئال البسر والبحسر ، تقسد رؤى منها لاعسادة النص فيهسا في التشريم الخساص بالأخرين » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه وأن استستبعد قانسون المسلم الموحد عمسال البحر من احكام عقد العمل الفسردى وتطبيق تانون عقد المهسل البحسري أن عساد عهسال البحسر الى مسورة فانسون المهسل الموحسد فيهسا لا يتعسارض بسبع احسكام القسانون الخساص بهسم ، وذلك محسبان أن قانسون العبل الموحد هو من تشريعات العبل وأنه مها يشكل النظمام القماوني الممام الموضوع المدي يرجع اليه 6 فيهما لا يتعمارض عملي النظم القمانوني الضامر بعممال البحر الوارد بالتسانون رشم ١٥٨ لسخة ١٩٥٩ سسالها البيان ٤ وذالك طبقها لصريح نص المادة السادسة من هذا التهانون وشمان قانون العمل الموحد هنا شبأن الاحمكام المسادرة. الواردة بالقانون المدنى عن عنالقات العمل ونظمام الالتزام ، الاحسكام الواردة بتسانون التجسارة البحسرى . ومسن شم لا يتسوم على أسساس سطيم مسن القسانون بالنظر للشسركة الطاعنة عي تغريفها القاطع بسين مجال تطبيق قانسون العسل ، ويسين مجال التجارة البحري ، أو ما ورد منها في تانون عقد المحل البدي تطبيسق قانسون العمسل البحسري سسواء ما ورد من احسكامه مي قانوني ويمسير التمييسز بسين مجسالي التطبيسة تمييسزا بسين الممسوم والخصوص وليس فسارقا بسين مجالين منفمساين ومستقلين تهابا مسن مجسالات تطبيق القسوانين ،

ومسن حيث أن نظام العالمين بالقطاع العسام المسادر به القانون رقسم A) لمسنة ١٩٧٨ وهو القساتون السارى عند صدور القساتون السارى عند صدور التسار الطعسون فيه نص غي المسادة 1 منه على أن * تمسرى الحكام هذا القسانون على المعالمين في شركات انقطاع العسام وتسرى احسكام قانسون العبل فيها لم يسرد به نص في هذا القسانون وفقا والمثل أن نظام العماماين بالقطاع العسام بسرى في الطار دائسرة خاصسة في الاطار العمام للدائرة الاوسسع التي يجب بعالم عليها القسانون العمام للعمام يشام العمام العمام ومن تنظيم علاقات العمال العمام ومن تنظيم علاقات العمال العمام ومن تنظيم العلاقات عمالية

البحر ، وحيث بوجــد القطــاع العـــثم ينطبــق نظــام العاملــين بـــه هن الهـــار تـــوانين اعهـــاق البحــر بالنمــــبة للعـــاملين بالقطـــاع الاعام الهــــم ،

ومسن حيث أنسه بالنظسر للمسياق التشريسعي المتلسدم ، فسأن الشركة الطاعنية بصبياتها من شركات القطياع الميام تخضيع النظم عملاتات المماملين بهما لاطمار النظمامين الخاصمين للمماماين مالتطاع المام ولعمال البدير ، وفي ظل التبواعد المسامة للقانون العام للعمل ، حيث لا توجيد احكام خامية . والحال أن النظام التاديبي الروارد بنظام العالمان بالقطاع العام ، لم يتضمن قائسون عقد العبسل البحسري تنظيها يعارضه أو احسكاما تجافيسه فضل عن أن المادة ١٦ من قانسون عقيد العمل البحسري التي قضت معطالان كال ثم طفي عقاد العبال بذاك أدكام هاذا التانون قد استنت من البطلان الشرط الأكثر قائلونا للملاح ، بمسلا يفيد أتبرارا تثم بعيا باحتبرام هنذا القياتون أي شرط أو نظيام يكون اكثر غائدة للعامل ، ولا شك أن أحكام التأديب الواردة بنظام الماملين بالقطاع المام تحقق من الضامات للعامل ما تقدوم به مسلاحيتها المطلقسة المسافون بهسا على المسادة ١٦ مسسن مانون عقد المسل البصري ، وبما يقوم معمه التناسسق سين احسكام القسانون دون ظهسور شسبهة التعسارض بينهما في هسسذا الشيأن ، وهي تقيوم قانيومًا في مواجهية ما عسى أن يكون متضيمها في قسانون التصارة البصري المسادر سيفة ١٨٨٣ ، امتثبالا لمعيسار المسلاحية للعسامل المعتسرة به تانسونا في النظيم انقانونيسة للعمسل عامة واستجابة بسروح التطور في عالقات المهال عبر عشرات السنين منهذ صدور قانسون البعسارة البحسرى حتى مسدرت قوانين العبسل الحديثة ، ومسراعاة لنهسج الناسسخ والنسسوخ من الاحسكام ونسمخ الحمكم اللاحمق للحمكم المسابق اذا لم يمكن التسوفيق مين نهـــا، ومسن حيث السه نفسلا عسن ذلك جبيعا ، كان المادة ٨٨ من قانون التجارة البصرى يسورد « الاسبباب المتينة قانونا لرفسع المسلامين » ومنها عسدم الأهلية للضدية ، وقد ورد حكيها بطرفيه ، مسببا وتنجة بعصيفة من العمسوم البعيد عن البيان والتقصيل » بمسا يسسع دون تعسارض جدى ما ورد عي نظام العمال اللاحقة من ضوابط وقيد ود للتحقق من تسوائر السبببا وأسابها المائة من أن « المرفسع » كمصطلح استخده ذلك القدون يتفتر عسن أن « المرفسع » كمصطلح استخده ذلك القدون يتفتر عسن أن « المرفسع » كمصطلح استخده ذلك القدون يتفتر عسن من ان « المرفس من علم المناه المائة المائة المائة المائة المائة المائة من اللهائة والمائة المائة المائة المائة المائة من اللهائة المائة الما

وسن حيث السه بسن كمل ذلك يثبت للمحكمة خصوع الشركة الطاعنية انظلم المساملين بالقطاع العلم بالنسبة لوصوع الطعن الماليل ، وسن شم يسبح قاسونا ما بنساه الدحكم المطعون نيسه على غلك ، أجرها المقسون نينه وسن حيث مسدوره من رئيس بجلس الادارة غليم المقتص ، عدوانا على اختمهام الحكمة التلابية في توقيع جزاء الفصل طبقا للهادة ، ٨ ، وسن حيث مثالفته لاجراء جوهرى اوجبته بطريق اللزوم المادة ه ٨ وهو المعرض على اللجنة الثلاثية ، وثبت على مخالفته ان يكون تحرار الفصل « باطلا بحكم القاون دون جاجة لإنصاد اي اجراء من المحرب ما تفي به القالمون عبه القالمون غيسه التمالية التكليبة المدرسة من المتاون المحلمين غي القالمون غيسه التكليبة التكليبة التكليبة المتطرب من المحلمين غي القائران التاديين المطمون غيسه ، وسن حيث اختصاص المحكمة التكليبة بتنظر الطعمون غيسه ، وسن حيث اختصاص المحكمة التكليبة بتنظر الطعمون غيسه ، وسن حيث اختصاص المحكمة التكليبة بتنظر الطعمون غيسه ، ورسن غيم المحكون فيسه ، ورسن غيم بكون

الطعمين المسائل غمسير تسائم عملي سمند من القمسانون حتيقمها والمسانون حتيقمها

(رطعن ۱۰۲۸ لسنة ۲۸ ق _ جلسة ۲۸/۲/١٨٩١)

تعليـــــق:

مدى اختصاص المصاكم القاديبية بنظر الطعون المقدمة حدن المسابلين عسلى الدسفن

مسن المسلم أن تأنون التجارة البصري المسادر عي مسنة المسادر عي مسنة المسلم مدو التباتون البحري العسام السدى يسسري في شسسان السسنية والرحسلة البحرية وتسد اسستقرت احسكام القفساء عسلي خضوع السسنينة بحكم المسادة الثالثية بنسه لاحكام هذا التسانون يعفن النظر عن تشنيها أي سواء كانت مسنينة تجارية للمسيد او سسنينة نسزهة (حكم نقض في ١٩٥٣/٥/٢) .

ووسن ثسم غان نطاق تطبيق تساتون التجارة البحرى لا يتنصر عملى المسلاحة التجارية وحبدها ، وإنها بتناول السيفينة بوصفها المتعارف عليه غي التساتون البحرى وهي كمل منشاة تقوم برحساة يحرية بغض النظر عين الغيرض بسن تشميفها كما يتناول الرحلة البحرية بوصفها التعارف عليه في فقسه القسانون البحرى ، وهي الرحلة التي تتسم في البحسر دون التفسيات الى المسافة التي تقطعها المسقينة في الرحلة واذ كانت المسينة التجارية وكنذا سيفينة في الرحلة واذ كانت المسافة التحديرة وكنذا سيفينة المسافة التعليم شيئة المسافة التعليم في المحدون المتحدون التعليم في المحدون غان الإحكام الخاصة بتنظيم شيؤون المراد الطباتم في هيذا المساتون تسكون هي الوجيسة التطبيق ،

والمستظهر بن سواد القسانون رقسم ٢٥٣ اسسنة ١٩٥٢ بشسان

تنظيسم شدنون اقدراد الطنائم بالمدخن التجدارية المرية اند نص في المسادة الأولى مند عملى أن يدكون تنظيسم الجدور ومرتبدات والجدارات وسنكافأت المدراد الطنائم بالمدخن التجديرية المدرسة بقدرارات يصدوها وزيس المواصلات وتنفيذا المذال عصدر شوار وليدر المواصلات وتنفيذا المذال عصدر شوار الماسانة والتجدرا المواصلات وتنفيذا المالة مشؤن المساد المتنايدة والتجدية والتجدية والتجدية والتجدية والتجدية والتجدية والتجدية والتجدية المسادة والتجدية والتجديدة والتجدي

ولسم نتمسيين مسواد التساقون رقسم ٢٥٣ لمسنة ١٩٥٢ المسسار الله اليه ايسة المسكام بمسائل تلابه المسراد طساقم المسسكان التجسسارية المسسسوية .

تم صدر القانون رقم 177 اسمة 197، في شمان الاسن والنظم والتاديب في المسفن وقد نضمنت مبواده المكاما خاصة بمسلطة ريسان السمنية على كسل المبوجودين بها وصدت المادة الثانية منه الجزاءات التي تقسع عملي كمل قمرد مسن الطاتم يرتكب احدى المخالفة الاتسار الهما بها.

ونعست المسادة المسادسة بنسه عسلي انسه:

 ه مسع عسدم الاخسلال بأية عتسوية السد ينص عليهسا هسذا القسانون أو أي تأسون آخس يعسسات تأديبها بأحسد الجسنزاءات الاديسسة:

كــل ريــان أو خــرد من طــاتم المــنينة ارتــكب خطــا فنيــا ترتب عليــه وقــوع حــادث بحــرى فيـه خطـــر عــام، الأرواح أو: الإمــوال أو كــان مــن قـــاته أن يــؤدي الى احتمــال وقــوع هــــذا المــــادث . *

الحسرمان من العبسل بالمسئن مدة لا تزيد على ستة اشهر .

ب _ تلف الانديسة ،

. . ج. - تأخير الاقديبة وتنزيل الدرجية ،

واسبندت المسادة السسامة وسن ضدا التسانون اختصاص النظير في المسادة المسادسة الى مجسان النظير في المسادة المسادسة الى مجسان النيب يصبدر بتنسكيله في كسل حسلة عسلى حسدة قسسرار مسن الساب المسلحة المسواني والجمسازك بالجمهسورية في الاقليم المسبحة فيسبه المسلحة المسانية و

وجيديت المسهواد 1.7 وما بعسدها بن هنذا القسانون عقسسوبات جنائية عن الخالفات الشسار اليها بها وليم تتضمين باقي مواد هنذا القسانون اينة أحكام بشسسان تاديب ريسان المستنينة أو طاقيها عبدا با ذكير في المواد المسار اليها ،

والمستظهر من احسكام تسوانين العبال المتعاتبة وتحسيرها التساقون رتسم ١٩ لمستة ١٩٥٩ بامسدار تساتون العبال انها وصعت تنظيما لعسلاقة المسامل بسرب العبال النها على الوقت ذائسه امستثنت المستفن البحسرية وسن تطبيع احكامها وقد نحست المسادة ٨٨ من هنذا القساقون عملي أن يستثني وسن تطبيق احكام حسنذا الفصل :

ضبباط السبقن البحسرية ومهندسسسوها وملاحسوها وغسيرهم محسن يسسرى عليهسم قاتسون التجارة البحرية .

والفصل الشسار اليب بهذه المادة هدو التنسين احكاما بشسان عقد العبل الفردى والمقدوبات التاديبية التى توقيع على الخاصعين الحكاما والتي يصدر بها قسرار من وزيس الشسئون الاجتماعية والعبل وقد مسدر هذا القرار برقم ١٤٧ السسئة ١١٥٩ بنارخ ١٩٥٩ لمى شمئن بيان العقوبات التأديبيسة وتدواعد وتأديب العبال وهذه الاحكام جميعا لا تسسرى مى شمئن طاقم السنينة البحرية بهتنى المادة ٨٨ من هذا التاديب السادة النحر ولذلك يظل قادن التون التجارة البحرية المتدون التجارة البحري الصادر في

،ة 1۸۸۳ م هـــو الواجب التطبيــــق عــلى المـــــاد الطــــالتم . البحـــــــرى .

ومن القدواعد التنظيمية التي مسدرت من شمأن العسلملين بالقطاع العام قرار رئيس الجمهاورية رقام ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المسطل بقسراره رقسم ٩٠٢ لسنة ١٩٦٧ وكذا القسانون رقسم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين بالقطاع المام ويعققساها ست الحسكام النظسام المراءق لهسا عسلى المساملين بالؤسسسات العسامة و الوحيدات الافتصادية التابعية لهنا ، وقيد نصت عيلي أن تسيري احسكام ماسون العبسل ميسا لم يسرد به نص في هدا النظسام ولسم يسرد في نظام العساملين بالقطاع الفسام ما ينيسد العسدول عسن الاسستثناء الدى أوردته المادة ٨٨ مسن القسانون رقسم ١١ لسسنة ١٩٥٩ والتي استثنت المراد الطاعم البحسري من تطبيشق احكامة والفية الذكر وون شم خان احكام نظام التعسامايين بالقطاع العسام لا تسكري عسلي المسراد الطشاقم البحسري باعتبسار أن ذلك الاستثناء يطل قائمنا ومنتجلا لافاره عي ظلل سريسان الحسسكام التانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الشمار اليبه وهبو ما يتابق مسع السُّمَّةُ العمال عملي السيفن ، هذه الطبيعية التي أشدها الشرع هي الاعتبار عنسدما وضع أنوائين المبال المتماتب مأخرج علاقة العبسل على السمنينة بسن نطاق سريسان تشريعات العبسل وليس نظام المسامان بالقطساع المسام الا مسورة من تلك التشريعات .

وان كان اختصاص المحكمة التلاييسة بنظر طعون العلماين بالقطاع العام قاصراً على ما ورد في المادة ٩٩ من القانون رقام ٢١ لسنة ١٩٧١ وهي الطعون في الجزاءات المنصوص عليها في هذه المادة وهي كال الجزاءات حسيبها انتهت الهاء المحكمة العليا في القضاية رقام ٩ لسنة ٢ ق تشازع بجلسة ١١/١/١١/١١/ وواذ كان الماراد الطاحم المحرى غاصر خاضاين الاحكام هاذا كان الماراد الطاحم المحرى غاصر خاضاين المارات المارات ٩٤١ المسار اليها غيان المحكمة التاديبية تسكون غير مختصسة بنظسر طعسون انسراد الطساتم البجري هى الجيزاءات الموقعية عليهم كميا وان نظيرها يكون خيارجا عن اختصاص باتي محاكم مجلس البدولة المصدد بالسواد ١٢ ، ١٢ ، ١٤ --- القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ولدا غان المصاكم التأديبيسة تنكون غسير مختصمة ولاثيما بنظر هذه الطعمون واذكان المسراد الطاقم البحرى يشكلون قطاعا كبيرا هم العمالون على السفن يوصحفها المتمارف عليه في القانون البحسرى فانه يتعمين عملي المشرع أن يغظم شئونهم تنظيب جامعا مانعا أي شاملا سواء من حيث التعيين أو الترقيعة أو الأجهور والإجهازات والحهوالهز أو من حيث التحقيق معهم وتاديبهم وبيسان المرزاءات التاديبيسة التي توقسم عن المخالف النبية وتسلك التي توقيع عن المخالف الادارية والماليسة وطريقسة التظلم مسن هده الجرزاءات والطعس فيهسسا وتحسديد جهسة الطعسن أو مسن حيث انهساء خدمتهسم وذلسك اسسوة بالعساملين المسدنيين بالسدولة والعساملين بالقطساع العسام مسبع مراعاة طبيعة المسل عملى السمئن حتى تتاسرغ هسذه الطائفة لمملهما الشاق بعد أن تقف على حقوقها وتتبيين واجباتها .

الجع في هذا متال المستثنار عبد المنصم ابراهيم المساواء عملي المحاكم التاديبية - ص ١١١ - وما بمسدها) .

الفسوع النساني أحسكام خاصة بالنساديب في سسوريا

قاعسدة رقسم (٣٢٩)

البـــدا :

سلطة مجلس التحديب في اهمالة الموظمة الى القفساء مـ تقديرية لا وجبه فيهما الالمزام مـ أسماس فلك مرتسال .

ملخص الحكم :

تفص المادة التاسعة والعشرون بن المرسوم التضريعي رقم السنة ، 190 باحداث بجسلس التاديب واصول حاكمة الوظفين على انسه « إذا تبين للمجلس ان الابسور النسوية الى الموظفة تستوجب احالت الى القفساء ، تقرر هذه الاصلة مع بيسان الحسرم المسند اليسه والمدواد الفاتونيسة التى تطبيق عليه » وظاهر من هدذا النص أنسه تبرك للمجلس الاحسالة الى القفساء ان وجيد ان الأبسور المنسوبة الى الوطفة تستوجب الاحسالة الى القفساء ان الإبسر يقتضى اذن أن يسرى المجلس وجبوب الاحسالة الى القفساء والحسالة همد مسلطته والحسالة هدذه مسلطة تقديرية بسراعي المجلس عيها كل الظروف والاعتبارات والبدواعث والحرص عملي سميعة الادارة وسميعة بواغيها بما لا يضل بالمسلمة المسابة في تقديره وكل أولسك عنسامر للتقدير لا وجبه نها اللالزام والا لورد النس عبلي وجوب الإحسالة الى القضاء ان وجد المجلس في الإسور النسيوية الى القضاء الى القضاء ان وجد المجلس في الإسور النسيوية الى

وعلى هدى ما تقدم ترى المحكمة أن مجلس التكيب وأن كان قد خام بين الساعث والنيسة الا أن منهسوم القسرار وظروف الحسادث وملابساته وأجسازة الوزيسر لنصرفات المصال هدو والمعافظ المفتص واشادتها بالحسال كلساية وسسمة وطهارة يده ما كله هسده الظاهرون تبدل عساى ان المساحة الضرائة ولاتسامة على ارتبكاب هذه الأسور انبا كان المساحة الضرائة ولاتسامة عبدالة ضرائبية وان كان الموظف المسال تسد ضرح على بعض النمسوص القانونية والتعليسات الا انه ما كان يبسغي منفصة شخصية وانها كان يبسغي منفصة شخصية يبر احالته الى المتضاء ولا يفير من ذلك ما وقسع فيسه المجالس من خطا في التكييف القانوني بحسبان ان ركب النيبة منعدم من خطا في التكييف القانوني بحسبان ان ركب النيبة منعدم المرادها وهي التي عناها مجالس القانوني والتي كان من شاتها ان أوحت الما اصدار قسراره برفض الاسالة وأخرال المقتوبة المسلكة لوحت الما ويكون القسرار المطمون فيه والحالة هذه مصحوحا في التنجيمة التي انهي الها من رفض الاحالة وتوقيسع العناوية المسلكة عليهما والتي النهية عليهما والمسالة وتوقيسع العناوية المنسكية عليهما والمهالية عليهما والمهالية عليهما والمسالة عليهما والمسلكة عليهما والمسلكة عليهما والمسالة عليهما والمسالكة عليهما والمسالة عليهما والمسالكة عليهما والمسالكة عليهما والمسلكة عليهما والمسالكة عليهما والمسلكة عليهما والمسالة عليهما والمسلكة عليهما والمسلكة عليهما والمسلكة عليهما والمسلكة عليهما والمسلكية عليهما والمسلكة عليهما والمسلكة عليهما والمسلكة عليهما والمسلكية عليهما والمسلكة عليهما والمسلك المسلكية عليهما والمسلك المسلكية عليهما والمسلك المسلكية عليهما والمسلك و

(طعنی ۷۷ ، ۸۷ لسنة ۲ ق _ جلسة ۱۹۲۱/٥/۱۱)

قاعسدة رقسم (٣٣٠)

: البسيدا :

المسادة ٢٩ مـن الرسـوم التشريعي رقـم ٢٧ الصـادر في ٥ من شبط سنة ١٩٥٠ في شبان احداث مجانس التسادي، واصــــيل محاكمة الموظفين ــ سلطة مجانس التساديب تضديرية في احسالة الموظف الى الشماد ان راي ان الأمــور المســوبة الهمه تســتوجب للــــك .

ملخص الحكم :

أن المادة ٢٩ من الرسوم التشريعي رسم ٧٧ المسادر في ٥ من شياط سينة ١٩٥٠ في شيان احيداث مجاس التساديب

واصول محاكمة الوظفين تنص على اتمه « أذا تبين للمجلس ان الأسور النسوية الى الموظف تستوجب احالته على القفساء تقرر هذه الاحالة مسع بيان الجرم المستد اليه والبولا القدونية التي تطبيق عليه » وظاهر من هذا النص أنه تسرك المتدونية التي تطبيق المسئد الموطف الى القضاء أن راى أن الأوسور المسلم المبادن وجبة الاحالة الى القضاء عالاسر يتضى أن الأوسور المبادن وجوب كل المبادن وجوب كل المبادن وجوب كل المبادن وجوب كل المبادن والحرس تقديرية يسراعي المبادن فيها كما الظروف والاعتبارات والحرس على سمعة الادارة وسنمعة موظفيها كما يراغي ايضنا عمد على سمعة الادارة وسنمعة موظفيها كما يراغي ايضنا عمد الاخسال بالمسلحة العمامة > كمل أولئات عناصر للتعديد لا وجده على وجوب الاحالة الى القضاء على وجدوب الاحالة الى القضاء عن حدرائم القانون المام ،

ونسن كان مجلس التاديب في الدعبوى الطروحة قد جنب المسواب أذ اعتبر أن الأصور المنسوية الى المطمون عده لا تكون حريبة الترويب ألا المعلمين عده لا تكون حريبة الترويب الا الأولى المسال التي التكون هذه الجريبة الا أن خطاء في التكيف التاليوني للاغمال التي ارتكها هذا اللوظف لا يغير من الأمر شيئا لان الظروف والملابسة المحيطة بتاك الانعال والبواعث اللها ومدى السرها على المصلحة العالمة ؛ كل ذلك يوقدى الى صحة النتيجة التي النهى اليها مجلس التاليب من الاكتشاء بمعاتبة الموظفة المطلوب من التاليب من المحلول المسلوب المسالية الموظفة المحلوب في المحلول المسلوب المسالية الموظفة المحلوب أيضا المسلوب المسالية المسلوب المسالية المسلوب ا

(طعن ٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٥/٥/١٦١)

أ قاعسدة رقسم (٣٣١)

البـــدا:

مجاس الفسابطة الجمركية المصدف بمقتضى القانون رقم • ٥ فسنة ١٩٥٩ - حاوله مصل المصدر العسام للجمسارك فيما كسان يملكه من مسلاحيات في المسدار الجهزاءات التليبية - القسرارات التليبية المسادرة مسن هسذا المجاس تمتسر قسرارات تاديبية رئاسية لا شرارات مسادرة مسن مجالس تاديبيسة - وجسوب التقليم منها قبل الطعسن فيها بالافهاء •

بلخص الحكم :

ان تسرار رئيس الجمهسورية بالقسانون رقسم ٥٠ لعسلم ١٩٥٩ عي شيأن احتداث مبيرية شيئون الضيابطة المهركينة ومحتلين ضابطة ومسلاحية كسل منهسا في الاقليسم الشسمالي مسن الجمهسورية العربية المتحدة ٤ اذا أحدث في مديرية الجهارك العامة مديرية تهدعي « محيرية شئون الضابطة الجمركيسة » ، تشكل عملي الوحسه الــذي عيئـــه ، وخــولها بعض المــالاحيات ، وبــن بينهـــا ما نص عليمه في مادته الثامنسة مسن أن « يتسولي مجلس يسسمي (مجلس الشابطة الجهركية) مسؤلف من مدير الحمارك العام رئيسا والمسر الضابطة العام واحد المساونين ، يختساره وزيسر الخزانة ، اعضاء ، يتسولى كافعة مسلاحيات مدير الجمارك العمام فيهما يتعلق بتعيين صوظفي الضابطة الحبركية ونقلهم وترفيعهم وأنهساء خذمتهم ومسرض عقسوبات الدرجسة الثانيسة بحتهسم ومي اصدار التعليمات والقرارات الناظهمة لشمئون الضماطة » ، وما نص عليسه في مادتسه التاسسعة من أن يسراس آمسر المسابطة العسام مجلس التاديب ، ويحل احد معاونيه محل الدير عضوا عندما ينعقب المجلس للنظسر في قضايا رجال الفسابطة الحالين الي مجاس التاديب ») فانه يكون قد احمل مجاس الفسابطة الجمركية محسل المحير العسام للجمسارك نيها كنان يهلكه من الاصل مسلاحيات لامسدار الجسزاءات التلابيية ، وهي بطبيعتها من الاصل قسرارات تأديبية رئاسمية لاتسرارات مها تصمدر من مجسالس تأديبية ، يقطع غي ذلك أن مجساس الفسابطة الجمركية لا يسلك الا نسرض عقوبات الدرجة الثانية ، بينها يمسدر مجساس التلابيب، الذي أستى عليمه غي المسادة التأميسية ، قسرارات بعقسوبات لخسرى ، ولا يفدير من هذا الفهم أن أصميح من حمل محمل محمل مدير الجهارك العمام في مسلاحياته في هذا الخصوص هيئمة عمد أن كان غيردا ؛ أذ المبسرة بالمسلحيات وبطبيعية القسرار على متنفى التكوية في التكليف التساوية ،

فساذا كان النسابت ان القسرار مصل النسزاع قسراراً مسادراً مسادراً مسادراً ورس مصدر من مصلح النبيب ، ولدو انسه مصدر من مجلس الفسابطة الجبركية فقد كان يتمسين ونقسا لحكم الفقيرة الثانية من المسادة ١٢ من قانسون مجلس السولة رقسم ٥٥ لنسنة ١٩٥٩ النقلم منسه اولا الى الهيئسة الادارية التي امسدرته او الى الهيئسة الرائية المنارة المبتنات الرئاسسية وانتظار المواعيد المقسرة المبتنات الرئاسسية وانتظار المواعيد المقسرة المبتنات المناسبة مناسبة والاسام تجلس السولة بهيئة قضاء اداري غسير مقبسول ، واذ كان المسدى قدد بادر باقسامة هذه الدعسوى راسسا دون التقلم منه وانتظار المواعيد المقسرة المسروقة .

﴿ طعن ٢٨ لسنة ٢ ق _ جلسة ٢١/٤/١١٦١

قاعسدة رقسم (۲۳۲)

البــــا:

المصالف الانفسباطية المسادر بنظامها الرسوم رقم ١٣٦٤ ق ٨ من غبراير (شياط) سنة ١٩٥٠ استفادا الى الرسسوم التشريسمي رقم ٧٧ المسادر في ٣٠ من يونيسه (هـزيران) سنة 1947 الخصاص بمسلاك السدرك السسورى سالا تصسدر قسسوارات تأديبية نهائيسة بسل تبسدى مجسود راى سالقسرار النهسائي هسسو ما يصدوه الاصر بالتشسكيل السدى لمه سسلطة التصديق عسلى رأى المجسلس أو الفسائه ساتضاد هسذا القسرار اسساسا لحساب مواعيد

خلص المكم:

ان المرسسوم رقسم ٢٦٤ المسادر في ٨ مسن شسباط (نبسراير) سَعة ١٩٥٠ بنظام المجالس الاتفسياطية استنادا الى المرسوم التشسريمي رقم ٧٧ لمي ٢٠ مسن حسزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ اللتضمير. الملك الخاص للعرك السورى ، وانه يولف لكل تضية مجلس خساص ينعسل مسن نفسسه بعسد أبسداء رأيسه ، ولا يجسوز أبسداء رأيسه الاغنى الامعسال المنكورة عي المسر الاحسالة المرسسل اليسه مسن قيسل القسلم المختص ، كمسا نصب السادة ٢٣ مسن الرسسوم السسالف الذكر عملى أن ما يتفسق عليمه الأكشرية يعتبسر رأى المجملس ، وأوجبت المسادة ٢٤ رفسم السراي الى السسلطة التي المسرت بتشمكيل الجاس . شم نصب المادة ٢٦ عملي انسه « اذا راي المسام السذي يبت عي الأسر على اشر رأى الجملس اهمالا أو غلم عي تاليم الاضمارة أو في التعقيمة ؛ يصبق لمه الفساء رأى المصلس ؛ وفي هدده الحسالة يحسال المسكري الى مجسلس جسديد ، ويسفكر في التسرار المتخدذ بهدذا الكسان المسبب السذى دعسا الى الالغاء ، ويبلغ المصال (عبن طريق التسلسل) ، ويسؤلف المصلس المديد على الوجسه المسذكور أعسلاه » تسم نصت المسلاة ٢٧ عسلى أن « يبلغ العسكرى المصال على المجلس القرار النهائي التفذ بنداء على رأى الحسياس » .

ويظهر من الفصوص المقصدية أن المجسطس الانضمناطي لا يصدر قسرارا نهاقيها بسل بيندي رأيسا يتعسين رفعسه الى الجهسة الإجسرة بالتشسكيل للنظر فيسه واصحداد القسسرار النهسائي في

المسالة ، وكنذا يرضح هذا السراى الى الابسر مصحوبا بالاغبارة كاسلة للتسكن من دراسسة الموضوع واصحار القسرر لفهسائي فيه ، والابسر بتفسكيل مسلطة للالفاء رأي المسلس أو التصديق عليه ؛ ومن شم يسكون القسار النهسائي هو القسوار الذي يمسدره الابر بالتفسكيل ، وهسو السذى يجب التقلم منه ، ما داو السراى الاول يتبسل التصديل والالفاء ، وعسلي هذا الاسساس يجسرى حسب لليمسساد ،

﴿ طعن ٥٦ لسنة ٢ ق _ جلسة ٢١/٨/١١١)

قاعسدة رقسم (۲۲۲)

المستسدانة

المسادة ١٦ مسن الرسسوم رقسم ٢٦٤ لمسنة ١٩٥٠ الفساص بنطوة بنظام المجالس الانفسباطية سعدم الزامها رئيس المجالس بنعوة الشسهود اليسا وعسلى الإجراءات سلام اليساري عليه المساود كما اذا سام يسر لسنوما لتعسوة الشسهود ، كما اذا كانت اقوالها مثابتة في الأوراق ،

بلغص الحكم :

لا مصل للنسع ببط للن القرار لعدم دعوة القسهود طبقا للبادة ١٦ من المرسوم رقسم ٢٦٤ مسالف السنكر ، غان هذه المسادة ١٦ من المرسوم رقسم ٢٦٤ مسالف السنكر ، غان هذه المسادة قد وردت غن المنصل القسالت الفسام بتحقيق المجسلس تحت عنوان الرئيس ويدعسو المسادة المحلس ويدعسو الهيه شسهود القضسية بما نبهم شسهود السناع على برى من سساعهم غائسة لا لانسادة المنسية واظهار المسق ، يجب أن يذكر مساعهم غائسة المنسية واظهار المسق ، يجب أن يذكر غي رقساع الدعسوة وسكان المقساد المبلس وموعسد الانتقساد

بالساعة على الانتسال المسلة بدين تاريخ تبليسغ الدمسوة وموعد انعقد المجلس عن عشرة ايسام ٥٠٠ » فهذا النص لا يسازم رئيس المجلس بدعسوة الشسهود آلياً وعملى سسبيل الالزام تحت طائسلة بطلان الاجراءات ، وانهسا ورد على سسبيل التقسرير لمسلحيات الرئيس وكينية تنظيم اجراء دعسوة المجلس ، وكذا لمسلحيات الرئيس وكينية تنظيم اجراء دعسوة المجلس من الشهود دون اجبار عليسه في ذلك ، بسل الأسر متسروك لتقسديره ، فقسد يسرى الا داعى لاعسلان شسهود الاثبات ، كما اذا وجد في الاضبارة ما يغنى عن دعوتهم ، يؤكد هذا النظر ما ورد في المادة الشلائين من القسادون تحت عنسوان « دعسوة الشهود المدنيين والعسكريين » من السه « لا يجوز اجبار احد على الخمسور امام المجلس المقرم من البية لدعوتهما ولا عملي اعطاء الجواب لهما ، باعتبار ان التحقيق عملي . . . » .

(طعن أنه استنة ٢ ق ــ الجلسة ٢١/١/١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (٣٣٤)

البــــدا :

المائة ١٥ من الرسوم رقام ٢٦٤ اسانة ١٩٥٠ الفاصل بنظام المجالس الانفساطية على وجسوب البحث عمسا يسرىء سلحة المسامة المسامة المسامة المسامة المسامة المسامة المسامة المائة التي يبحث بها عما يدينه سام تسرديد للقسواعد المائة سنبوت أن المقسرر تصرى المسادالة وسال المضال عن شهوده وعمان يدافيع عنيه سائتم على التقسرير بالرغام من ذلك بمخالفة المائة ١٥ المسالفة الذكر سام يساميد و

يلخص الحكم :

ان المادة 10 من نظام المجالس الانضباطية التي توجب على المقدر البت عبا يبرىء مساحة المسكرى بنفس المغذلة التي يبدث بهما عما يبينه ٤ قد وردت تحت عندوان ٩ شكل التقدرير ٩، وجباء نصبها كما ياتي : ٩ يجب على المقدر ان يسراعي عي تحقيقه حيدادا مطلقا ٤ وان يبدث عبا يبرىء مساحة المسسكري بنفس المناية التي يبحث بهما عبا يدينه ، وان يعالمة بالحرقق واللين المقالة التي يبحث بهما عبا يدينه ، وان يعالمة بالحرقق واللين عليه ايضما الا يبدوج برايه عني تقريره حتى لا يتضمن هذا التترير عبدارات تقسير الى رايسه ولدو بالتلبيح » وهبذا النص ان هدو المسابق، وظاهر من الكلام عن الوجه المسابق، ان المقرر قد تصرى المدالة ومسال المصال عن شهوده وعمد الترير يدائع عنه ، وأن المدعى الجالة بالماني المصالة عنه ، وأن المدعى الجالة سابنا عن الدائع ويكون التترير والتترير والمسابق المسلمة عنه عنه عبه فاتسوني ، ويكون الطعمن بالمخالفة.

(طمن ٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ٢١/١/١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (٣٣٥)

المسطاة

الطعسن في القسرارات المسادرة مسن مجساس التساديب امسام المحكسة الادارية العليسا سميساده سسستون يسوما مسن تأريخ مسدورها وفقسا النسس المسادة 10 مسن القسانون رقسم 00 المسسنة 190، لا عشسرة ايسام من تأريخ التبليخ وفقسا المسادة ٢٨ مسن. المرسسوم التشريسمي رقسم ٢٧ المسنة 190،

جلفص الحكم:

ان الطعمن في قسرارات مجسلس التساديب قسد انتقبل الي هذه المحكمة بمتقفى قسرار رئس الجمهورية العربية المتصدة بالقساتون وقسم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ في شسان تنظيسم مجسلس السدولة فقسد نمست المسادة ١٥ أمنسه على انسه لا يجبوز الطعمن اسام المحكمة الادارية و المحاكم المسادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم الدارية او المساكم القساديية . . . ويسكون لمنوى الشسان او لرئيس هيئسة مفموكي السدولة ان يطمس في تأك الاحسكام خسلال مستين يسومه من تاريخ مصدور الحسكم » وظاهر انه بنساء عملي الاكسريومه من تاريخ مصدور الحسكم » وظاهر انه بنساء عملي الاكسريات مجلس المحللة للمحاكمة وفي المحمدة الطعمن في قسرارات مجلس المحلولة ولا يتمدى في هدف المقسام بأن القسانون الفسادس مجملس الشعام بأن القسانون الفسادس المحمدة الطعمن من مجلس التاريب ما لالرسوم التشريسمي رقسم ٧٣ لمسنة ١٩٥٩ ميل فيها التصدود ويمساده الواريس في المرسوم التشريسمي رقسم ٧٣ لمساقة وفي الصدود والمحمدة المسوطة المحمدة المسامة الموظنين وفي الصدود والمحاكمة المسوطة المسامة الم

(طعنی ۵۷ ، ۱۸ لسنة ۲ ق _ جلسة ۱۹۲۱/٥/۱۹۱۱)

تمسسويات

كلبسة الى القسارىء ٠٠٠

ناسبف لهده الأخطاء الطبعيسة

غالكهـــال له ســــېدانه وتعـــالى ٠٠٠٠٠.

موظف ۲۱/۲۲ الموظف الأصوال ۱۲/۲۶ الاعوام جوهري ۱۲/۲۰ الجروم ن ۱۲/۲۱ است ۱۲ ۱۲/۲۷ ۱۳۷ رقیم که ۲/۲۲ کیله پیاچة ۱۲/۲۷ الفرع ییلچه ۱۲/۲۷ دبیاچه پیاچه ۱۲/۲۷ دبیاچه پیاچه ۱۲/۲۷ الواجات الوجیات ۱۳۲/۲۲ الواجات لتزور ۲۶/۲۳ بلترویر منا ۱۳۲/۲۲ الواجات	الصواب	لصفحة إرااسطر	الخطأ ا	الموابد	الصنحة/السطر	الخطأ
الرجية (1/١٠ الواجية (17/١٠ الواجية	الأعسوام المسترفيس الرئيس المسترفيس الرئيس المسترفيس ال	15/Y. V 1/Y17 10/Y1V 11/Y1V 11/YV 11/YYV 11/YY 11/YYV 11/YY 11/Y	الأعدال رئس ن رئس ن رئس ن رئس الأمروع المروع المرو	الموظف الحصور الموطف ا	1/17 1/17 1/17 1/17 1/17 1/17 1/17 1/17 1/16	وراءا الموظف الموظف الاجوهري كلكه مربتطة بالتزور بالتزور الامواق نوتياها رئس رئس رئس رئس رئس المول نوقياها توقياها الخوراء الموراع الموراع الموراع الموراع الموراء الموراع الم الموراع الموراع الم الموراع الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم

الصواب	صفحة/السطر	الخطأ ال	المواب	مفحة/السط	الخطأ الد
للعساءلين	10/848	للمأمان		لاجسراء الثس	
ی مکرر	(حتى) الدعو:	وليس مكان		. ، حتى النياب	
	٧٩} سطر ٧	يحسنف ص		۳۲ السمار ۱	
تحسنف		التاديبيــة		17/771	جامساة
المخالئية	1./871	المضاعة	الصالة	11/277	- مالة الجزاءاته
بحنف		راو ال	الجسراءاته	10/424	
ارتـــکابه	1./81	أركابه	تــرار	432/4	
المستورة	10/81	المستزردة	هيئسة	1./500	هئـــة
السنتورة	11/888	المستوردة	الى	11/277	G.
بالسذات	. Y/EA0	بالسذت	الجلسيتين	17/77.	اللجستين
المسادة	17/818	السادة	اجسراء	344/2	اجــزاء
نته	. Y/{10	عثث	المسحة	14/21	مسحة
ىليها	×/0.0	علها	جنائيــة	1/8.4	جنائة
يتعلين	9 Y/010	ويتعن	منسه	77/8.5	<u>~_K</u>
لاداريــة	7/084	ادارية	عسم	1/2.0	مسم
خور	11/00.	مسور	77	1/8.0	. 74
بالمسل		بالقعسل	المحنيين	4/8.0	المسنبين
حستوف	. 0/040	أمستدرت	تــد	11/8.4	
. 71		٤٦٣	1117	7/817	1117
نعتساد	1 1/0/1	انعقسار	⊷ن	4/114	ن
استرس	1 1/0/1	المسرس	بالميماد	۸/٤۲۸	بالميساد
لسدرس	11/0/17	المسرس	اجسراء	173/3	جسرء
مسارته	1 V/0A0	عسارته	المسادة	173/3	السادة
اـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	PA0/0	هـــاذ	الاتهام	18/871	الاتهسام
يتكبسونه	۷/۰۸۷ یر	رتكبسونه	⊷ن	1/881	مآن
اسسلية	11 1/014	الأمسلة	فيهبة ا	0/801	هها .
سلوكهم	PAO/07 w	سسلويهم	الدرجــة	103/47	درجــة سننت
حسرمان	F/097	الحسها	والادارية	703/77	والادارة
لحافظــة	11/011	المحالفظية	الرسسوم	7/808	رسسوم
يئــة	A. 1/47 a	مئسة	43		13
أيس	1/7.9	رئس	بارتسكاب	10/809	
سحبة		لأدائها لغير	بمسدم	17/874	أسهنا
-					

الصواب	المفحة/السطر	الخطا	الصواب	لمنحة/السطر	الخطا
العاملين	7/7/7	العامان	(ن ۱۱۰ سطر ۱۶	بہ (بکررۃ م
الهسامه	Y/17Y	مامه	وعشرين	17/711	وعشرن
المسالى	٥٢٢/٨	لعبالي	او	· .	A
العالمين	10/770	العامان	وكيــــل	0/75	وكـــل
بالحكومة	ε/37V	بالحكومد	البجالس	77/770	للجالس
قى	1-/744	غسا	تكفـــل	14/780	طفـــل
ورجــــال	77/77	ورجل	وتعين ا	17/789	وتعسن
مريحا	17/700	صرجا	مسدر	11/701	مبر
- 11	1/344	٨١	ماليــة	1./101	مالسة
المسوحد	A/TAY	الموجه	ذاتــه	Y/70Y	تنساته
1901	1/144	1171	جبيع	701/17	جمسع
بمتح	11/71	بفقد	المليسة	301,08	الماليب
تجارية	14/141	تجسرية	بشسأن	101/1	شسسأن
تغريتها	18/745	تفريقهسا	7144	15/707	4111
انسراد	0/1AY	ائـــاد	العكومة	15/771	العوبة

رتسم الايسداع ٣٤٧٤ / ٢٨٨١

فهرس تفصيلى المِسرَء التاسسع

الصفد	الموضـــوع	
1,	منهسج ترتيب محنسويات الموسسوعة	
٥	بييا	
٦	الفصل الرابع - التحتيق مع العاملين	
7	الفسرع الأول ـــ السسلطة التي تتسولي التحتيسق	
77,	المسرع الشباتي خسمانات التحتيريق	
ξ.	الفسرع الشالث - اجسراءات التحتيق	
W	الفرع الرابسع سانتيجة التحتيسق وفقد أوراقه	
	النسرع الخامس - تدارك المحكمة التاسبية لما اعتور	
М	التحقيق الابتدائي سن تصور	
٨٣	الغمل الخامس _ الوقف عن العمل احتياطيا	
٨٣	الفسرع الأول - تسرار السوتف عسن العبسل	
1.1	النسرع المتساني مسد تسرار السوتف عن العمل	
1.8	النسرع الشسالث سم الوقف عن العمل بقوة التسانون	
311	المسرع الرابسع مسرتب المسوقوف عسن العمل	
101	الفرع الخامس _ الطعن في الوقف والحرمان من المرقب	
107	الغصل السادس _ القـــرار التـــادييي	
10%	الفرع الأول سلطة الادارة في التاديب	
107	أولا _ السلطة الادارية الموقعة للجزاء التأديبي	
717	ثانيا _ السلطة الرياسية المعتبة على القرار التأميي	
	الفسرع الثاني ــ القرار الادارى الصلار بتوقيع الجزاء	
137	الفرع الثالث _ الطعن عي قرار الجزاء التسانيين	
TAA	النب عبال البعاب الحكام عامية ومتنبوعة	

الصقد	الموضـــوع
(AA)	أولا ولاية التاديب ومدى جواز التغويض فيها
3.01	ثانیا - القسرار التادیبی قسرار اداری
۲۰-	ثالثا _ مدى جواز سحب القرار التاديبي
	رابعا - مدى تأثير قبول استقالة العسامل
117	على الاجراءات التأديبية المتخذة تبله
۳۲-	الفصل السابع _ الدعــوى التاديبيـة
377	الفسرع الأول ــ تحسريك الدمسوى التاديبيسة
	أولا - الاحسالة الى المحاكمة التاديبية مي
	تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠
477	اسمسنة ١٩٥١
	ثانيا - الاحالة الى المحاكمة التاديبية منيز
	العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
٧٣٧	تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية
737	ثالثا - طبيعة قرار الاحلة الى المحاكمة التاديبية
737	ثالثا - طبيعة قرار الاحالة الى المحلكمة التأديبية
337	النسرع الشباتي ـ اعسلان المتهم
788	أولا - أغفال أعلان المتهم يرتب بطلان الاجراءات
	ثانيا - اعسلان المتهم يكون بقسرار الاحالة
	وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ
707	ابداع الأوراق
	ثالثا - الاعسلان يكون في محل اقامة المعان
	اليه أو في محل عمله بخطــــاب مومي
٣٦.	عليه بعسلم وصسول
	رابعا ــ متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة
771	المسامة مسحيحا
	خامسا ــ حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا
	ما دام قد اعلن او احیط علما بالدعوی
477	التاسيب
7.1	الفسوع الثالث ــ سقوط الدعوى التاديبية

الصفحة	الموضـــوع
	أولا ــ الأوضاع التشريعية ليعــــاد ســــــــــــــــــــــــــــــــ
YA1.	الدعوى التانبيسة
161.	ثانيا - ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من
٤٠٢	النظيهام العسيسام
	ثلثا - عدم سريان ميعاد سيقوط الدعوى
.5.0	التاديبية في بعض الحالات
	رابعا _ استطالة ويعساد مستوط الدعوى
	التأديبية عند تداخل المئوليتين
.8.1	التأديبية والجنائية
.73.	خامسا علم الرئيس المباشر بالمخالفة
	سادسا _ وقف سريان بيعاد سقوط الدعوى
073.	التأديي
	سمابعها ـــ انقظاع سريان ميعاد سقوط الدعوى
A73.	التأديب
£ 84 6	الفسرع الرابع ـــ انتضاء الدعوى التاديبية بوشاة المتم
£o.	الفصل الثامن - المحاكم التأدييرة
£00. 4	الفوع الأول - توزيع الاختصاص بين المحلكم التأديب
	اولا مناط الاختصاص درجة الوظف عند
200	اقامسة الدموى التلبيية
	ثانيا ــ توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين
Yo F	من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم
	ثالثا - تعدد التهمين ، وقيام الارتباط الذي
	لا يتبل التجزئة بين التهم الوجهة
671	اليهم ، تختص المحكية التي تصاكم
.531	أعلاهم ترجة بمحاكمتهم جميها
£1/4 =	رابعا ــ الناظ في تحديد اختصباص كل بن
5A7 3	المحاكم التاديبية هو بمكان وقوع الخالف
	النسرع الثاني - آثار اقامة الدعوى المام المحكمة التاه
ىپ ۸۷ک	أولا _ المحلكم التالمينية ذات اختصاص مخدود ولكنها صاحبة الولاية العامة في التأ
	ولكها صاعبه الوديد العابه الى

الصفحة	الموضـــوع
0.4	ثانيا ــ تتقيد الحكمة الناديبية بوقائع الانهـــام وليس بوصــف النهـــة
	ثالثا ــ متى انصلت الدعوى التاديبية بالمحكة التاديبية تمسين عليها الاستدرار في نظــرها > ويمتنسع على الجهة الادارية اتفاذ أي قرار في موضوعها من شاته
210	سلب ولاية المحكمة التأديبية
٥٣٥	الفسرع النسائث وسسائل استخلاص المحكمة التأديبية لإقناعها
73ه	الفسرع الرابسع – المحكســة التاديبيـــة تقيــم الدعوى الناديبية على العاملين غير من قسنموا للمحاكبــة امامهــا بشروط
۶٤٩	الفسرع الخسامس الطعن في أحسكام المحسكمة الادارية المليا
۲۷۵	الغصل التاسع ــ تاديب الموظف الممار والمنتدب والمنقول
۲۷ه	الفسرع الاول ــ تساديب المصار والمنتسدب
٦	الفسرع الثساني سـ تساديب المنقسول
710	الفصل العاشر مجالس تاديب
710	الفسرع الاول ــ الاطـــار العـــام الجـــالس التاديب
٦٤.	الفرع الثانى _ مجالس تاديب مختلفة
777	المفصل الحادى عشر ــ مبسادىء متنسوعة مَى التاديب
777	الفسرع الأول ــ مسائل مختلفــة
711	النسرع الثاني باحسكام خاصة بالتاديب مى سوريا

سسابقة اعمسال السدار العربيسة الموسسوعات (حسسن الفكهسائي سهمسام) خسلال اكتسر من ربسع قرن مفي

الولا ــ المؤلفسات :

 الدونة العمالية عن توانين العمل والتابينات الاجتماعية « الجزء الاول » .

٣ -- المدونة العمالية في توانين العمال والتاميسات الاجتماعيسة « الجسرء النساني » .

٣ - الدونة الممالية عن توانين المسل والتأمينات الاجتماعياة « الصالت » .

- ٤ ــ المدونة العمالية مي قوانين اصابات العمل .
 - ه محدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ ــ ملحق المدونة العمالية مى توانين العمسل .
- ٨ ـــ ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
 ٩ ـــ النز امات صحاحب العمال القانونية .

الثانيا _ الموسيوعات :

١ -- بوسوعة العمل والتابينات: (٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة) - وتنضين كافة التواتين والترازات وآراء الفتهاء واحكام المحاكم ؟ وعلى راسها محكة النتض المصرية ، وذلك بشمأن الفيسل والتلينسات الاحتباء_____ة .

وتتضمن كانمة التوانين والمترارات وآراء الفتهاء واحسكام اللحاكم ، وعلى راسها محكمة النقض وتلك بشأن الضرائب والرسوم والدمنة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة: (٢٦ مجلدا -- ٨) الف صفحة) .
 وتتضمن كلفة القوانين والقرارات منذ اكثر من مائة علم حتى الآن .

3 -- موسوعة الأبن الصناعى للدول العربية: (١٥ جزء -- ١٢ النه.
 مسفحة) .

وتتضمن كانة التوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن المسناعي بالدول العربية جميعها ، بالاضائة الى الابحاث المطبية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى راسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية: (٣ جزء — ٣ آلان مسلمة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) ، وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية . ٠٠٠ الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ حصر العديث: (جزئين - الفين صفحة) .
 وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (تبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية: (٣ أجزاء -- الفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث مطوماتها خلال عام ١٩٨٧) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والمسناعية والزراعية والعلمية ,٠٠٠ الخ. بالنسبة الكافة أوجه نفساطات الدولة والاعراد.

٨ – موسوعة القضاء والفقه للنول العربية: (٢٧٠ جزء) . وتتضمن آراء الفتهاء واحكام الحاكم في مصر وباتني الدول العربيسة والنسبة اكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا . ٩ - الوسيط في شرح القانون المدني. الأردني : (٥ اجزاء ــ ٩ الات حسسته) .

ويتضمن شرحا وانيا لنصوص هذا الثانون مع التعليق عليها بالراء فقهاء التانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصم والعسراق وسسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية: (٣ أيتراء - ٣ الان صفحة) . وتتضمن عرضا أبجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مترونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التمايق على هذه الاحسكام يالشرح والمسارنة .

وبتضمن عرضا شباهلا أنهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية الطبيعة المدور البشرية والمشرية والمدور المساورة المدينة المدارة التحدرات وانشاء الهيساكل وتتبيم الاداء ونظام الادارة بالأعداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ – الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء: (٢٥ مجلد ... ٢٠. الله مسخمة) ..

وتتضمن كاغة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتبيا موضوعيا ولبجديا حلحتا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادىء واجتهادات المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النتض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطوة المنية المغربي: ﴿ جزءان ﴾ . ويتضين شرحا واغيا لنصوص هذا التانون ، مع المتسارنة بالقوانين المعربية بالاضسانة الى مبسادىء المجسلس الأعلى المفسسري ومحسكمة المنسس المعربية .

